

Nesefi, el-Mustasfa
(el-Müstenfa degil)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم من اراد ان يخرج من الدنيا مؤمناً يقول كل يوم
 بسم الله الحنان المنان المليك الذي ان لا اله الا الله الصمد الرحمن اسم الله الرحمن الرحيم
 يا حي يا قيوم يا حي يا حي يا حي لا اله الا انت محمد رسول الله
 المطوع لله يقول لما مات قال في ربه الله وهو آه في المنام فقيل له ما فعل الله بك قال
 عرفتني قبل ماذا اقول بحس طواف كنت اصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وما ضل قال
 اللهم صل على محمد بعدد من صلى عليه و صل على محمد بعدد من لم يصل عليه و صل على محمد
 بعدد ما يحب القبلة ان يصلي عليه و صل على محمد و صل على محمد كما امرت بالصلوة
 و صل على محمد كما ينبغي للقبلة عليه قال سمعت بعض هذا العلم يروي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه كان جالساً في المسجد فدخل شاب فقام اليه صلى الله عليه وسلم فاحمله
 الى جنبه ارفع من اني بكر من الله عنه و جيب اليه صلى الله عليه وسلم ان ايا بكر من الله عنه
 فاذي بذلك فاحمله اليه فقال يا ابا بكر فانما احمله حلتني اعلى مني لانه ليس في الدنيا احد
 يصلي الشريعة فانه يقول طرعة و عني اللهم صل على محمد بعدد من صلى عليه و صل
 على محمد بعدد من لم يصل عليه و صل على محمد كما امرت بالصلوة عليه و صل على محمد
 كما ينبغي ان يصلي عليه و صل على محمد كما يحب ان يصلي عليه فذلك ارجسته اعلى مني
 يا ابا بكر قال بعض الحكماء سلامه الحمد في قلعة الطعام و سلامة الروح في قور
 الاثام و سلامه الدين في الصلوة على محمد خير الاقام و قال احمد بن حنبل رحمه الله
 رحمه الله في حديثه و من عرفه قام على صلواته بالادوام و من عرفه لم يحمله
 محلة له نام و من عرفه لم يحمله من الجاهل



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي امتأزني في العاجلة ما نواع النعم وأعدا عداؤه في الآخرة ما صنف النعم والصلاة على الرسول المبعوث إلى البر والنجى وعلى آله واصحابه مصاحح الدرج والظلم وبعد فان كتاب النافع في كثرة جواهره ودرره كبحر الخي ومنه ما هو ذات دراهم وروضا جنات وكوز سعادات ورموز افادات الكسب محبت لذة اشاراته ومنقش لغرض اسد لالة وقد رفع حجاب وكشف نقابه شغنا الاسد العسير العالم النجوى امام منته محقق مع محي السند جامع البدعة فريد عصره في الفروع والفرع وحيد دهره في جميع انواع العلوم مولانا حميد الدين رحمه الله ورخصي عنه فاشار الى واسارته حكيم وطاعته غني ان ارتب علق من فوائده وانظم البقطة من خرايده فاجنبته الى ذلك وراية من جرى في التدبير ومنه في التفكير ان اضم الى ذلك ما يلي ذكره من الكتب المبسوطه متميما للفايدة وتكميلا للعائده مستعينا بالله وهو نعم المتعين

قال السيد الامام جلال الدين ابي القاسم ربيع الله سنة جمال العزة ابو القاسم بن يوسف الحسني المدني سقى الله ثراه وطيب ثراه وبواه صدر دار السلام فاجعله صدره في دار السلام الحمد لله رب العالمين ختم احده الابد الحمد الوصف الجميل على حمة التفضيل وهو ينقض سابقة من نعم لانه ثناء بعد حسن خلالات المدرج فانه قد يكون قبل من حسان وقد يكون بعده فاختر الحمد دون المدرج لان الثناء الذي تصور منا يكون بعد من حسان لا محالة لان كل ثناء يحتاج الى توفيق وموئنه ثم جلالة بالالف واللام وما للاستغراق لان جميع النعم من الله تعالى سواء اتصل النبا منه بلا واسطة او بواسطة قال الله تعالى وما يكمن من نعمه فمن الله وعند المعركة الحمد لله على ما خلقه من خلقه ووجه الثناء على ان الله فاعيل الى تصدق الصالح على طريق خياله لما كانت مخلوقة لهم عند ما هم لم يستحقوا الحمد بصفيتهم وعندنا لا صبح الحمد فيها سوى الكسب والمخاض مضاعف الى الله تعالى فكان هو المستحق للحمد دون الجميع واما قوله عليه السلام من لم يشكر الناس لم يشكر الله فنقول شكك الناس احب الى خالق الناس لان الكلام في الحمد والشكر غير الحمد والشكر فان الحمد يكون على النعمة وعلى غيرها والشكر يكون على

النعم خاصة وهو بالقلت اللسان والجوارح قال الله انما انعم الله عليكم انتم ولداي والضمير المجتبى والحمد باللسان خاصة فهو احدى شعب الشكر ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الشكر ما شكر الله عبد لم يجده ولا رضى الحمد الذم وضد الشكر الكفر وبضدها تبين الاشياء وقال الحمد لله ولم يقل الحمد للعالم وللخالق لانه اسم ذات فستخرج جميع صفات الكمال ويكون جميع الحمد باراء جميع ما يستحق الحمد وذلك العالم والخالق فانه لا يدل الا على العلم والخلق وامثال الله فقيل هو المعبود بالحق وقيل ذات موصوف بصفات الكمال منزلة عن النقص والروايل ثم قيل انه يستحق من الله اذا تجرد ذلك لان من وهام تجرد في معرفة المعبود ويدهش الفطن لذلك كثيرا فضلا او فشا الماظر وقيل انظر الصحيح وقيل انه غير مستحق وهو اختيار ابي حنيفة رحمه الله والخليل الرب المالك وعنه قول صفوان لا يبغيان لان يربني رجل من قريش خير من ان يربني رجل من هوازن وهو ان يكون وصفا بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل ولم يطلقوا الرب الا في الله وحده وهو في غيره على التقيد بالاضافة كقولهم رب الدار قيل العالم اسم لذوي العلم من الملائكة والنفوس قال المتكلمون العالم اسم لكل موجود سوى الله تعالى وهو في من خلق علم زيدت من لفظ شباع كالحاتم فان قيل اذا كان اسم الجميع المتخوقات فما اذا ذكر العالمين قيل العالم اذا كان معرا بالالف واللام فهو اسم للجميع فاما عالم باسم لكل فرد والعالمين جميع عالم منكر فالخاص ان مع المنكر وادخل الالف واللام على الجميع فان قيل الجمع السالم مخصوص بصفات العقلاء قيل شباع ذلك لعنى الوصفية وهي الدلالة على معنى العلم في هذا مصدر انتصه بالفعل الذي يدل عليه الحمد في احده من بدس حد الغاية ومن بدس مستقيم من لود وهو النقول سمي بدس بدايد الان عقول جميع الناس فيفتر عن حركه والمعنى انه وصف الحمد بالكثرة بجهت لا غاية له وهذا القول المتين لم اجد غاية فكري منكره صفة الا وجدت مداها غاية بدس يقول لم اتفكر في صفة من صفات الكمال وجدت غايته لا تنتهي وهذا لان الحمد انما وجب على الخيال بواسطة النعمة وهي لا تنتهي لا فم لا يقدرون على حمده الا بتوفيق منه وموئنه يستدعي حمد الجبر الى الا غاية له لان النعمة نعمة وهي لا يفتنى ابدا ومن هذا ما لبعضهم اذا كان شكرى نعمة الله نعمة على له في مثلها الحمد

فكف بلوغ الشكر لا بفضل وان طالت ايام واتصل العمر فعلى هذا لا يقدر العبد على شكر نعمه على
لما ذكرنا ان النعم لا تسهي لكر الله تعالى جعله تعالى الواجبة عليه شكر النعمة بفضلها وكرمه لانه كرم
والكرم من سبقت الكثير يستحق القليل يعني يعطى الكثير يستقله ويقبل القليل ويستكره
ولهذا هي النعمة التي عرضها كعرض السموات والارض تزلزال قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
كانت لهم جنات الفردوس نزلا واستكثر القليل قال عليه السلام التكبير الاول خير من الدنيا وما فيها
ثم اذا فرط في اداء الصلوة بالمخادعات الشيطانية والمجازبات الشهوانية ثم ندم على صنيعه في اخر عمره
واستغلط في ما فرط من التفریط واوصى لفدته فانه يحوز من كل فرض نصف صاع حزين تأمل
تفقه في دلالته ان يصحبه العدد والعدد ان يعد فردا فردا ومن جصاصا بعد جملا
فقال لعبد الله لا يمكن احصاؤه فضلا عن زبده وذكر ان الحمد انما يكون على النعم وهي متصفة
لهذه الصفة قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها معناه والله اعلم وان اردتم عدتها فلا تعدوا
على احصائها فضلا عن العدد الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن الملايكة من استغفار من العبد
الدعاء كذا ذكره من ايام خواهر زاده رحمه الله والسلام على السلافة عن الافات وسميت الجنة دار اللام
لهذا وسمى الله تعالى به لنزله عن النقايس والذائل النبي اما من النبأ الخبر من النبوة الرفعة فان
كان من لم يكون فعلا مع مفعول مع متبني الاخبار والغيوب وقيل من الخايز ان يكون منها
معناه مرد آگاه بل قد قد لعدم الشافي كما قيل من نسان انه من انش اخ البصر من نفس الهاشمي
منسوبة الى هاشم من عد مناصب الهشم الكثر سمي هاشما لانه كان نكر التردد ايام الحرب قال الشاعر
عمر العلي هشم الشريد لمعشر ورجال مكة مستون مخاف ومحمد عطف بيان معناه السليخ
كونه محمودا اذا التفتل للمبالغة واللسان فذو العرش محمود وهذا محمد صلى الله عليه واله
ولهذا قيل في تصغيره اصيل الا انه قد خص بالاشراف فلا يقال الخايز وقيل ان فرعون تصور
نصوده من شراف والة من جهة النسب اولاد علي وعباس وحجف وعقيل وجارث بن عبد المطلب
ومن جهة النسب وهو الذين كل مؤمن او كل مؤمن تقي على اختلاف الروايات والظاهر انه اراد به جهة
الذين لان الله نساء متبعوه قال الله تعالى وولد

النداء
ع

فوح انه ليس من اهل ك واصحابه المهاجرون ونصارا الذين صبحوه في تتبع آثاره وتفقد احواله ليكون
به حيواتها ونقاوها الى منتها اجله ليس من لقيع في المرات كذا ذكره الشيخ من سام او منصور رحمه الله ثم
الصلوة جائزة على غير النبي عليه السلام جائزة قال الله تعالى هو الذي يصلي عليكم وقال النبي عليه السلام صل
على النبي او في وهذا يجوز على سبيل السمع اما اذا افرد فلا ينبغي ان يقول للتلاميذ بالرفض قال النبي
عليه السلام من كان يوم من ايامه واليوم من خرفلا يقف مع اقد التهم للجسني منسوبة للجسني على
رحم الله عنه النسبة الى فعيلة فعلى والى فعيل فعلى وعلى هذا قيل الدين الخفيف في المذهب
جني وقال عليه السلام بعثت بالجنيقية السمحة التهلة اي الملة الخفيفة فابو خيفة رحمه الله جني
غير جني وحقب الى خيفة جني وجني والشافعي ومثبه جني غير جني فالنسبة الى مدني الرسول
عليه السلام مدني على هذا القياس الا ان النسبة الى ساير المداين فيجوز للفرق بينهما كذا سمعت من
رحم الله صلى الله عليه وآله اخواني اراد يا اخواني بقوله يوسف اعرض كفول الداعي ربنا وحوز حذف حوز
اذا كان المنادي عالما او مضانا كما عرف كنت النجوس من خوة تحتل اخوة النسب كما قال الله تعالى
اخوة يوسف واخوة الجوهر كما قال الله تعالى والى عاد اخاهم هودا واخوة الذين كما قال تعالى انما المؤمنون
اخوة واخوة المحبة والمودة كما روي ان رسولا الله عليه السلام اخي من اصحابه فجار على
تدفع عيناه فقال اخيت بين اصحابك ولم تواخ بيني وبين ولحق فقال رسول الله عليه السلام انت
لغني في الدنيا وخرقة والمراد هذه من خوة دون الوجه من خرمي رحمه الله وانما هم هذا
دعا ذكر بلفظ الماضي واريد به استقبال العرف واختير الماضي لانه ادل على الثبوت والتحقيق وانما
حملناه على هذا لئلا يلزم نقض الغرض اخ الغرض من الاعادة لا عليه تأمل تدفق سالت الرغيف
اذا طلعت منه ان عطية وسالت عن الرغيف اذا سالت عن وجوده هل هو ام لا وحاله قال الله تعالى
يا لولئك عن من نفال الروح سلونك عن الشهر الحرام سلونك عن هله واذا سالت عن عتي
وقال الله تعالى واسالوا الله من فضله واذا سالت عن متاعا لا يسألون الخافا وقال النبي عليه السلام
من سال الناس وعنده ما يغنيه وقال الشاعر سالها الموصل فقال مصق - واريد به هنا المعنى
ثم جعل جمعنا وناليفه كالصوغ وجموعه

النداء
ع

بمنزلة المصوغ قسماً وتشتبه بالان الذهب اعز الاشياء عند اصحاب الظواهر والعلم اعز عند الحكماء
 من الكبريت من حمر والزمرد من خضر فكل الفقه العلم بباطن الشئ ضرب تكلف وقيل معنى القوة
 المعنى الخفي الذي يتعلق حكم ما يحتاج فيه الى النظر والاستدلال وقيل معرفة اوصاف افعال
 المكلفين **فوقه** ولما احتاج اليه اي لمعظم ما احتاج اليه لا ناعلم انه ليس صالح للجمع والاحتاج
 نقص من تفع بالمطاول وتنجيزه معناه وحامقاً لما يقتصر اليه **فوقه** وللاحكام كافياً بفتح
 الحزرة جمع حكم وهو ثلث الثابت بالثبوت واحكام الشرع من ثار التي يستلزم الخراف والفساد والخلل
 والحرمة والوحد والفرق وغير ذلك **فوقه** وفي من احكام هادياً بكسر الحزرة ومن احكام من تقان
 والمراد منه الدليل لان تقان انما يحصل بالدلائل وقد قيل **فوقه** ولا تكسر والاني بالفتح وليس كذلك
 الا ترى الى قوله كافي اذ هو تقرير لقوله جامعاً في الحوادث والارثى الى قوله هادياً فان الهداية انما يحصل
 من الدلائل لا من جهة فحسب ولهذا يقال الدعاء بالدلائل المختير من اي هاديه اي يزيل حيرة فهم
 ولان من احكام قبل الدلائل يكون وانما يستقيم هذا مع قوله مسايله للايقان بها شفاً ودلائله للاتقان
 لها ضياء وهاتان جملتان معتزتان لتحقيق ما سبق اليقين من ثبات الماء في الحوض اخ استقر معلوم العلم
 الذي لا يتحتم ان يتخالجه شك او يقترن به ومهم **فوقه** شفاء اي من مرض الجهل والشك قال الله تعالى في
 قولهم مرض اي شك ونفاق وجعل الجهل داء والعلم شفاء لان المرض مرض البدن ومرض القلب
 والثاني اقوى من الاول فلهذا رباب المكاشفات واصحاب المجاهدات لان من لا وسب هلاك البدن
 وضعفه والثاني سد هلاك الروح ونقصه على ان الضعف عندهم ليس الا هذا الا ترى الى قوله
 خبيثة الدرداء رضي الله عنه جند المكروهات الثلاث المرض والفقر والموت كما ان عند رباب النفوس
 ليس المرض الا مرض البدن ثم بالغ فيه حيث جعل نفس المساييل شفاء كما قيل الوخيفة فقه الدليل
 فعيل بمعنى فاعل وهو في الشرع اسم للجنة منطلق اضافة الضياء الى الدلائل والشفاء الى المساييل لان
 الشفاء من الجهل يحصل بحواب الواقعة والضياء يحصل بمعرفة الدلائل ثم وصفه بالضياء دون النور
 لما انه اقوى من النور قال الله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا ونور القمر مستقر من نور الشمس اقصر
 عليه اي لم يحاوزه **فوقه** على المقتر اليها الضمير رجع لما

شكفت

المساييل ومعناه مقصرا على المساييل المقتر اليها على حرف الموصوف **فوقه** طلياً اي من تباين قايقتها
 الشواذ مع الشاذة وهي النادرة والعويصة الملوية الصغ من اعراض عليه اذ اشتد واشتد
 شفا الى مساييل الحاج الكبير ومن تحصيلها اي لا يحصل تحصيلها كقوله عليه السلام قاتلوا من الكفر
فوقه خالياً بصفه الكتاب كقوله جالياً مقتضراً هادياً كافيًا جامعاً فاعا شغل عنه اعرض عنه
 وشغل به اقبل عليه حكى ان واحداً ستم على جيبه فلم يرد الخبيث جوابه كما هو شرط المجبة وكتب الى المسئلة
 اعتذاراً وقال عن رد السلام وكان شغلي بك عنك **فوقه** فاستخرت ثم حكاية سؤال المساييل
 يعني القوي كتاباً بصفته كيت وكيت فاستخرت نظرتي الدراية منسوبة الى النظر وهو نظر العقل
 اي عقلي الدليل يقال نظره اذ اتامل بعقله قال الله تعالى ينظرون اليك نظر المغش عليه من الموت
 وقال الشاعر نظرت الى من حسن الله وجهه فيا نظرة كادت على وامي يفضني ومطرله اذ يعطف
 عليه ونظره اسطره قال الله تعالى خيرا عن اهل النار انظرونا نقبض من ثوبكم وقال الشاعر
 فان يك صدق هذا اليوم وكى فان غدا لناظره قربت اي لخطره والدراية يستعمل في الدليل قال
 صاحب السراير بقدر ما رزقنا من الدراية جبرئيل من الرواية قاله جبرئيل من مسله واخطاه
 في جوابها قل على الشئ رحمه الله فله استدلال النصوص من اخبار قال لا بد من نظر العقلي في وجه
 التمسك بها وعن هذا قيل العلم نوعان مسموع ومطلوب ولا ينفع مسموع اذ لم يكن مطبوع **فوقه**
 ان يشيعه في العالمين اي يحمله شائعاً ومنشراً في العالمين يفتح اللام من ضارة لازم ومتعد وهو
 فوط من نارة قال الله تعالى فلما اخذت ما حوله ذكر في الكشاف تحتها ان يكون لازماً تحتها ان يكون متعدداً
 ويصير مستندة الى ما حوله والثاني للجهل على المعنى لان ما حوله المستوفد اما كن واشياء ومهم للعالمين
 بكسر اللام التنا المقصور الضوء قال الله تعالى بكاد سنا برفه والمهدود والعلود لا ارتفاع من قولك
 سنج للمرتفع كذا في الكشاف **فوقه** لسان صدق اي شأ جبر وذك خير وهذا اقتداء بالخليل صلوات
 الله عليه فانه عليه السلام دعا بهذا الدعاء فاستجاب الله دعاءه حتى يحبه جميع اهل الديان مع
 لخلافهم وانتسبوا اليه وادعوا الفهم على دينه وادعوا الله الذي هم عليه حتى يغني الله ذلك فقال تعالى
 ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً الاية

اد لم يطروا انما هو السجوار

واختصر بالذكري الصلوة دون غيره من الاسماء عليهم السلام والاسم الجواد ومنه قوله كما تدبر يدان
وبيت الخماشه ولم يبق سوى العددان دناهم كما حانوا ولهذا تؤول قوله تعالى انما لم ينزل اي
الجزئين التوكيل من جمل الله عز وجل اي فوض قال التراب رحمه الله التوكيل طريق البدن في العبادية
ونطق القلب الروبوتية وعن هذا قيل وكلت الى المحبوب امرى كله فان شاء اجابني وان شاء انكف
وقال ذو النون رحمه الله خلق من ربات قطع من سبات وهو من اعز المقامات عند ارباب الطريقة
حي قيل الجهدون ما التوكيل فقال تلك درجة لم يبلغها بعد رزقنا الله تعالى بفضل وكرمه في وجهه
ونعم المعين معناه غلبه التوكيل لانه كفي في به استعين به نعم المحي في نظر كيف راعى صنعة اللطيف والشر
وقدم حاجته التقديم كما قال تعالى انا لنعبد واياك نستعين ثم المصنف في هذه الخطبة انواع المحاسن
والمزايا من التجنيس التام والناقص والمضارع وفرد ذكر يعرف بالتامل ان شاء الله تعالى
كتاب الطهارات اعلم ان مدار امور المؤمنين متعلق بالاعتقاد
والعادات والمعاملات والمزاج والاداب ومن اعتقادات خمسة انواع من مبادئه وملايكه وكيفية
ورسله واليوم من خرو العبادات خمسة الصلوة والركوة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاشات
المالية والمناكحات والمخاصات ومن مانات والتركات والمزاج خمسة مزجزة قبل الفجر ومزجزة اخذ
الماء ومزجزة هلك السر ومزجزة ثلب الغرض ومزجزة حلق النصفه والمعاملات من داب اربعة مطلق
والشم للسنه والسياسات والمعاشرات فالعبادات والمعاملات والمزاج من قبل ما يخرج بصدده دون
القسمين من خبرين وقدم في هاتيك الفقه العبادات على المعاملات والمزاج لكونها اعم من غيرها
ثم الصلوة قدمت على غيرها لانها تالية من يان وثانيه بالنقص والخبر ثم قدمت الطهارة هنا على الصلوة
لانها شرطها فالشرط مقدم على المشروط طبعا وكل ترتب اوجب طبعا فوجب وضعها بالبدائية
دون ماير الشرط لانه اهم من غيرها لانها لا تسقط بعد من غير ان وقد استقصى الله تعالى في سائر الشرط
عالم يستقصى ههنا غيرها من الشرط قال كتاب الطهارات ولم يقل كتاب الطهارة كما قال كتاب
الصلوة كتاب الزكوة كتاب الصوم وهلم جرا التعداد الطهارات اختلافا من طهارة الصغرى والكبرى والنجس
واللحس والخبث والثوب والبدن والطهارة بالماء

هذا هو الكتاب
الذي هو في
الصلوة والركوة
والصوم والحج
والجهاد
والاعمال
والعبادات
والسياسات
والمعاشرات
والعادات
والمعاملات
والمزاج
والاداب
والاعتقادات
والنفس
والجسم
والروح
والقوى
والاشواق
والرغبات
والهوى
والفكر
والعلم
والفنون
والصناعات
والحرف
والادب
والفلسفة
والرياضة
والفنون
والصناعات
والحرف
والادب
والفلسفة
والرياضة

قوله على
الصلوة
الادب
والاعمال
والعبادات
والسياسات
والمعاشرات
والعادات
والمعاملات
والمزاج
والاداب
والاعتقادات
والنفس
والجسم
والروح
والقوى
والاشواق
والرغبات
والهوى
والفكر
والعلم
والفنون
والصناعات
والحرف
والادب
والفلسفة
والرياضة

والتراب اما الصلوة فليست بمختلف لذا انها وصلوة الخنازة ليست بصلوة حتى لو خلف لا يصل
فصلى صلوة الخنازة لا تحت لما عرف في الجامع ان الصلوة عبارة عن القيام والقراءة والركوع والسجود
واما موضع الضرورة فمستثناة من قول اعد الشرع والطهارة في اللغة النظافة وفي الشرع عبارة عن غسل
اعضاء مخصوصة بنصفه مخصوصة فان كان اهل اللغة يعرفونها فالاسم لغوي وان كان لا يعرفونها
فالاسم شرعي فنه معنى اللغة فان قيل المصدر لا ينبغي ان يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر
وذكر سابع كما جمع العلم والسبع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة من به اعلم
ان المصنف رحمه الله استدل بآية من كتاب الله تعالى بتركها به وان كان من حق الدليل ان يكون مخرجا
عن المردود من يراد وان من احكام انما يؤخذ من الاصول فكانت من احكام فرعها وكل ترتب اوجب
طبعا فيوجب وصفا ومن اصول ثلاثة الكتابات وشعة شريعة من قبلها والسنة وتبعها الاثار ووجبه
وتبعه تعامل الناس في القياس اصل رابع وتبعه التحريم استصحاب الحال كذا ذكر من مام بدر الدين
الكردي رحمه الله ثم نشر في منة ففيها مباحث قال الاستاذ الكبير رضي الله عنه يا حزنك راوي
منادي مفرد وعامة حقيقة للتبني وقوله والذين امنوا صفة وتفسير لا في لافها جهة ثم كلمة اي وان
كانت نكرة يراد بها حرة ما يضاف اليه لكنها وصفت بصفة عامة فيتعلم كسائر النكرات في موضع من اشياء
وقد عرفت موضعه اذا اسم للوقت وهو لازم للطرفة بخلاف الوقت ومنها معنى الشرط ولذا دخل الفاء
في جوابه وتتم معناه اردتم القيام لان اراحة الشيء سببه وطرق اليه كما في قوله فاذا قرأت القرآن
فاستعذ بالله وكذا ذكر محمد رحمه الله اذا صلى الرجل اي اراد الصلوة وكقول الناس اخ ادخلت على فلان
فترين ثم في كنهه فتم مخاطبة وقوله امنوا مغايبه وهذه الصنعة تسمى التفتات كما في المعاني والبيان
وقد يكون من الغيبة الى الخطاب ومن الخطاب الى الغيبة وقد جمع امر والقيس ثلاث التفتات في ثلاثة آيات
تطاول ليكلا لا اله ونام للخلق ولم ترقط وابات وباتت به ليلة قليلة ذي الحاي من رعد
وذلك من نيار حاني وخبرته عن من شج ثم تحضر واقعة بفوايد وما اخص به هذا الموضع انه لو
انتم لا تحضر بالذين كانوا جاضين موضع عصر النبي عليه السلام فذكر بلفظ المعانيه ليدخل تحت غير
من امن الى قيام الساعة هكذا قاله الشيخ من مام تسمى

جامع

الكردى رحمه الله وقال ايضا ذكر في باب الوضوء اذا قمتم وفي باب الخنابة وان كنتم لان اذا دخل على امر
 كائن او منتظر لاحاله كقوله تعالى اذا الشمس كورت وان تدخل على معدوم على خطر الوجود والبقاء
 الى الصلوة من غير مرد اللازمة بالنظر الى سلاحه اما الجنابة من غير مرد العارضة وبظاهرها يستدل
 اصحاب الطواهر وقا الواسيت وجوب الطهارة القيام الى الصلوة وهذا فاسد لان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه واسك اليوم تفعل شيئا لم تفعله فقال عمدا
 فعلت كذا تجرحوا وقال اهل الطرد سببه الحدث لا ورائه وجودا وعدما وهذا فاسد لان السبب
 ما يكون مفضيا الى الشيء والحدث رافع لها فكيف يكون سببا لها وعندنا سبب وجوب الطهارة الصلوة
 لانها تنسب اليها وتقوم لها وهي شرطها فتعلق بها حتى لا يصح قصدا لكونه ارادة الصلوة والحدث
 شرطه بمنزلة سائر الشروط للصلوة واما اللوات عن تعلق اصحاب الطواهر بالاية فذكر في محلها اصول
 الفقه لفهم سلام البردوى رحمه الله في اوائل القياس فليطلب ثم ذكر المرافق لفظ الجمع والتكبير
 لفظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام من حاد على الاجاد وكل واحد من فرقتي المقابلة
 ولو قيل الى الكسب لكان الواجب غسل كل رجل الى كعبه اجمدا فلو لم يفرق لفظ التثنية لتناو الكعبين
 من كل رجل فان قيل ما ذكرتم من المقابلة موجود في قوله وايديكم وارجلكم فكان ينبغي ان يغسل
 واحد ورجلا واحدا قال رحمه الله تعالى ان يكون الجمع مقابلا بالفرد كما هو مذهب البعض فحتم
 ان يكون مقابلا بالجمع كما هو مذهبنا فاحتطنا وقلنا لا يجوز غسل كل يد ورجل او نقول من غسل
 ما ذكرنا ونحذر ان يتوكل في قوله حافظوا على الصلوات بدليل خارجي وقد دللنا على ذلك في كتابنا
 انتهى عليه السلام ولعمري المسلمين قومه بالرفع والنصب الرفع على معنى بتمامها والنصب
 على معنى اتمهم من جهة فمفعول الطهارة الفاء للتفسير والفرض بمعنى المفروض الطهارة فيها الفروض
 والسنن وغيرها فاضاف لذلك والفرض في اللغة عبارة عن التقدير قال الله تعالى سورة انزلناها وفضلناها
 اي قدرنا وقطعنا الاحكام بها قطعاً وفي الشرع عبارة عن حكم مقدور لا يحتمل زيادة ولا نقصا ثابت
 بدليل قطعي لا شبهة فيه وقد بينا تفسير الطهارة والغسل موقوف على المسح موقوف على صابون الشاة
 فيا حسننا اذ يغسل الدمع كلها واذ هي تديج معها بالانامل

يوم الفتح واربعة
 صلوات يوم الخندق

ثم قد مر غسله بكونها ثلاثة وهي اكثر من ثلاثة فان اليد يشتمل على اعضاء كثيرة غير ان قيل
 ان من شيا وان كانت كثيرة اذا دخلت تحت خطاب اجماع جعل كالمشي الواحد كما قال الله
 تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك وان لم تفعل ما بلغت رسالته ومعلوم ان الرسول
 عليه السلام بلغ البعض قبل ورود الآية وقد خاطبه بقوله فما بلغت رسالته وما طرفة الا
 ان الكل دخل تحت خطاب واحد فصارت كشي واحد فاذا دخل البعض بعضه فكانه لم يفعل
 ذلك من مواصلة هكذا اذا الاستدلال ناقلا عن شيخه رضي الله عنه وعلى هذا الاصل قال محمد رحمه الله
 في الزبادات ان الجمع من غسل القدم والمسح على الخف لا يجوز لان الرجلين حكم وجوب الغسل كعضو
 واحد لان الله تعالى جمعها في من غسل القدم وكذلك يجوز نقل البلية من عضو الى عضو في الجنابة لان
 مجموع البدن حكم شيء واحد وهو قوله تعالى وان كنتم حننا فاطهروا فان قيل سعى ان يجوز نقل
 البلية من اليد الى اليد والرجل الى الرجل الوضوء قال رحمه الله اليدان والرجلان شيان
 حقيقة وشي واحد كما فعلنا بالاشبه به وانما ذكرت وبالشبه الثاني فما ذكرنا ولم نعمل على عكس هذا
 لدلالة العادة فان العادة حاربه في نقل البلية في الغسل دون الوضوء والله اعلم فان قيل ما الحكمة
 في غسل هذه من شيا قيل الحكمة في وجوب غسل هذه من غصاء من وجهه احدا ما ان الله تعالى لما امرهم
 بالقيام الى الصلوة التي هي مقام مناجات ومجمل قرب القرب امرهم بتطهير هذه من غصاء الطاهرة
 لمذكرهم بتطهير باطنهم من الخف والحسد والكبر وسوء الظن بالمسلم ونحوها والثاني امر بغسل هذه من غصاء
 تكفير لما ارتكبوا هذه الجوارم والاعوجاج وقد وردت في خبار في كون الوضوء مكفرا للثأثم والثالث
 امر بغسل هذه من غصاء لان العدا اذا توجه بخدمة ملكه سبحانه بحمد ونظافة واثرة بنية من طراف
 التي تكشف كثيرا ومتى انصرفت نية من الوجه نظيفة قبلها القلب واحسنها العقل والله تعالى
 شرع لنا ذكرا انه فطرته التي فطر الناس عليها فشرع ما احسنه في عقولهم وارتضوا فيها بينهم
 لان حكمة الكتاب عظم ان الكينات تنقسم الى ثمانية الخاص والعام والمشارك والمأول والطاهر والنض
 والمفسر والحكيم والنفخ والشكر والمجد والمثابة والحقيقة والمجاز والصرح والكناية ومن سئل
 بعبارة النص وشاؤه ودلالته واقتضائه وكل

قسم منها شقهم على اربعة اقسام معروفة معناه الشريعة ومعرفه اجكامها ومعرفه ترتيبها فالحكم بالحكم
مراده عن احتمال النسخ والتبديل هكذا ذكره المحققون رحمهم الله وهذا النص يحتمل النسخ قال
شيخنا رضي الله عنه يحتمل انما ذكره لما ان الشرايع لا يحتمل النسخ بعد وفات النبي عليه السلام وقيل ان
الحكم ما لا يحتمل الا وجهها واحدا كذا ذكره في الميزان والظاهر انه المراد فان قيل قوله وارجلكم يحتمل
المسح واليه ذهب الروافض وسان من جهة ان هذه الآية قرئت بقرأتين بالنصب للجر في قراءة الجرح فهو
يعطف على الواو وهو مسوح فكذا ما كان معطوفا عليه وكذا القراءة بالنصب عطف على الواو وهو مسوح
فكذا ما كان معطوفا عليه وكذا القراءة بالنصب عطف على الواو من حيث الجمل فان الواو محلة من عراب
النصب وانما صار محمولا اندخل حرف الجر فيه وهو كقول القائل معاوي ساس شر قايح
فلسنا بالحساب ولا الجريد وقيل بجبال في معناه والطير بالنصب الرفع **ق** القراءة بالنصب
تنصب على من مر الفصل انه عطف على الايدي والعطف على الجمل لا يجوز في موضع يؤدي الى من تناسل
انما ذكر في موضع لا يؤدي الى من تناسل انما ذكر في موضع لا يؤدي الى التناسل كانه البيت والقراءة بالجر
عطف على من يدي ايضا وانما صار محمولا اما المجاورة كما قيل فحجزة خرب اي خرب ولا يقال من سابع
المجاورة مع حرف العطف لم تنكح به العرب لاننا نقول للجر يحكم الجوارح من حرف العطف ايضا قال
الله تعالى يطوف عليهم ولدان الى قوله ولحم طير ولحم الطير على الاطلاق وقال الفراء في غير ان مات ابنا لكان
الى ان بسطهم من قس فحاطب مجرورا بالمجاورة بسطام وهو في محل الرفع وان النسخ عليه السلام واظن عليه
وامر من علمه الوضوء او نقول لما كان يحتمل ما ذكرنا ويحتمل ما ذكرتم صار كالجمل فتوقف على البيان
وقد روي ان النبي عليه السلام توجاه وغسل رجله وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به فيكون سانا
لما في رواية وذكر في الكشاف ان من رجل من مزارع الدلاء تغسل بصب الماء عليها فكانت مظنة
للإسراف المذموم فحطفت على الثالث المسوح لا تمسح ولكن لينتبه على وجوبه في قتال في صلب
عليها وقيل الى الكعبين فجئ بالغاية اماطة لظن ان يحبسها مسوحة لان المسح لم يضرب له غاية
وهذا يبطل قول من قال ان القراءة بالنصب يحتمل على حاله التحضف وقراءة للجر على اذا كان تابا وديين
ومسح تناول هذه من عشاء بالامر ولم يقتصر

ذكر في الجليل

على قوله تناول ان مجرد تناول النص الحكم لانشئت الفرضية اذ غير من تنصاري الكلام لا وجوب
الفرضية الا اذا كان اخبارا في معنى من مر **ق** والمرافق والكعبان ينبغي ان يكون لفظ الجمع ليكون
موافقا للآية كذا قاله من مام بدر الدين رحمه الله وقال ايضا ذكر المرافق والكعبين بعد ذكر فرائض الطهارة بشر
الى ان غسلها واحدا للاختلاف وصرح في المبسوط انه فرضة وما ذكر في المبسوط يحتمل على ما تقدمه
من بعد ان شاء الله تعالى والمرقن بكسر الميم وفتح الفاء وعلى العكس مجتمع طرفي الساعد والعصا والكعب
هو العظم الثاني المنصاع بعظم الساق نقلا حارثة كاعت اذا تناول صدرها وروي هشام عن محمد
رحمه الله انه قال انه المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك وهذا هو من هشام لم يرد محله
رحمته تفسير الكعب بهذا في الطهارة وانما المراد في المحرم اذ لم يجد نعلين انه يقطع خفيه اسفل من الكعبين
فاما في الطهارة فلا شك انه العظم الثاني كما فسره في الزيادات **ق** ان الحد لا يدخل في الحدود كالليل
فيما الصوم وكمن في الاخر بعت منك هذه من رضى الى هذه الحايطة لا يدخل الحايطة تحت البيع ولنا ان
الغاية قد تدرك لملئ الحكم اليها وقد تدرك لغرض الحكم وانما يتبين ذلك بالنظر في صدر الكلام ان كان صدر
الكلام لا يتناول الغاية وما وراها لو اقتصر عليه يعلم ان ذكر الغاية لمدة الحكم اليها فيجعل غاية من ثبات
انها فلا يدخل تحت ثبات متى كان صدر الكلام يتناول الغاية وما وراها لو اقتصر عليه يعلم ان
ذكر الغاية لغرض الحكم فيجعل غاية من سقاط فساد في معنى من ستنار بقى الحكم ثابتا في الغاية بصدر
الكلام وهنا صدر الكلام وهو قوله عرجل وايدكم يتناول كل البدن من رضى من صاحبه الى الايط فصار
ذكر المرافق مقرونا بكلمة الى لخراج ما ورا المرفق ان يكون داخل تحت الحكم وبقى الحكم ثابتا في اليد
مع المرفق بصدر الكلام لا يذكر الغاية ولا يمنع ثبوته بذكر الغاية اذ هو غاية من خراج الغاية من ثبات
وامسا الصوم فانه تناول **ق** تناول امسا ساعة لغة وشريعة حتى لو جلف لا يصوم فصام ساعة جنب
وكذا اسم من رضى تناول اذ في ما نطلق عليه اسم من رضى وكانت الغاية فيها لمدة الحكم فلا يدخل في
ويحتمل ان يخرج هذه النكته على طريق العقل وهو يقول سلى الحد لا يدخل في الحدود فلا يدخل تحت سقاط
وهو في الحقيقة قول هو حيا الحلة وهذا الوجه ضعف لان فيه بيان ضعف كلام النسخ انما يتبين
والوحد من ولا ينفص اثبات مذهبنا وابطال مذهب الخصم

ذكر في الجليل

ولأنه لو ارد به ذلك لخللا قوله بعدنا ولا اسم اليد والرجل ايها عز الفائدة وعلى الوجه من رافعه بيان
من غايته من سقاط لا من غايته من مقدار فوجه مقدار الناصية يشير الى ان الفرض شاق متى كان
من القدر والقدرة في وجهه او مقدار بلائه اصابع معطوف على قوله مقدار الناصية لان القدر المقدر
عندنا اختلافا قال بعضهم بلائه اصابع وهو ظاهر الرواية عن اصحابنا رحمهم الله لان الله تعالى
قال وامسحوا برؤوسكم والبا اذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديا الى محله كما بقول مسحت باليمن
بيدي واذا دخلت في محله في الفعل متعديا الى الآلة كما في قوله وقدره وامسحوا ايديكم رؤوسكم
فلا يقتضي استيعاب الرأس لان من استيعاب ضرورة اضافة الفعل اليه وهو غير مضاف اليه فلا يقتضيه
لكنه يقتضي وضع آلة المسح وذلك استوعبه عادة او غير مكر فصيحة المراد به اكثر اليدوس صلي في اليد
من اصابع والثلث اكثرها فافهم الكل التقدير في مقام الكل الحقيقي وقال بعضهم المفروض مقدار
الناصية بالحدث فان قيل لم سمي المجتهد مقروضا والفرض ما ثبت بدليل لا شبهة فيه ومن خلد في
الشبهة قلنا الجواب عنه من وجه احدهما ان نقول انه اراد بالمفروض المقدور من الفرض عبارة
عن المقدور لغة قال الله تعالى سورة انزلناها وفرضاها اي قدرناها وقال قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم
اي قدرنا الثاني اراد به المفروض عندنا لا المفروض في نفس من حتى تنفي الخواص عند عدمه كما نقول ان
تعديله كان فرض عند اي يوسف رحمه الله وقراءة الفاتحة فرض عند الشافعي رحمه الله والقعدة فرض
على اس كل شفع في التوافق عند محمد رحمه الله والثالث ان ادعى ان الذي ثبت فرضيته بالنصر هذا
نصر الواحد ولا يلزم من هذا ان يكون مقدار الناصية فرضا وهو المنقول عن شمس مائة الكردي رحمه الله
حتى لو اكر فرضيته في صحيح الرأس مطلقا يكفر ولو اكر الربع او غير ذلك ككفر فان قيل الحديث يقتضي
بان عين الناصية لا المقدار فلم يوافق الدليل المذكور الموافقة شرط منها كما من الشهادة والدعوى في سائر
رحمهم الله الحديث بحمل محضين التبيين وبيان المقدار وقد عرف ان خبر الواحد يصلح مبينا في الكتاب
والسان في موضع من جملة يكون ولا يخالف الجمل لان الرأس مخلوم وانما الاجزاء المقدار انه الثلث
او الربع ففعله عليه السلام بصر سانا فان قيل لم قلنا انه جمل من المقدار والجمل لا يمكن العمل به قبل البيان
وقد اسكن العمل به قبل السان ههنا لانه لما كان المراد به مطلق

النجس
٦

البعض يخرج من العهدة ما في ما يطلق عليه اسم البعض كما قلنا في الركوع والجمود قلنا مطلق البعض
غير مراد بالاجماع اذ ذلك يحصل بغسل الوجه فلا حاجة الى اصابع على حدة فعلم ان المراد به بعض
كذا اقرره شيخنا رضي الله عنه وسنن الطهارة قال رحمه الله ما يعرف بخواهر زاده رحمه الله حد السنة
ما فعله رسول الله عليه السلام على سبيل المواظبة وتوخي ربايتها وبلاها على تركها وهي تنال القوى
والفعل والطهارة محل هذه السنة فكون اضافة الى محله فوجه غسل اليدين قبل ادخالها الاناء
والسبح رضي الله عنه غسل اليدين فرضه اما تقدم غسلها الى الرسخين من لئلا يمتنع لكنه ينوب عن الفرض
حتى لا يحل عليه غسله ثانيا وهذا كالفاتحة فانها تنوب عن واحد من التعميم وعن الفرض بالنصر
وذكره بن ناء بناء على عاداتهم لانه كان لهم اتوار على ابواب المساجد وتوضؤ منها في جوارنا الاجان
في الحمامات بمنزله ذلك وكيفية الغسل ان كان الاناء صغيرا ياخذه بشماله ويصب الماء على يمينه
ثلاثا ثم ياخذه بيمينه ويصب على اليسرى كذلك وان كان كبيرا كالجب ان كان معه اناء صغير بفعل
كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع
بعضها ببعض حتى يظهر ثم يدخل اليمين من ناء ويغسل اليسرى فاللهي محمول على من ناء الصغير
فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال الكف فوجه اذ استنقظ المتوضي عن نومه تحتل
ان يكون هذا الشرط وقع اتفاقا وان غسل اليدين او لا سنة مطلقا ويدل عليه انه لم يقدر بهذا
الشرط في المبسوط وعقد من خواهر زاده رحمه الله فقال وانما سبب البداية بها لانه لو كان على يد
نحاسة حقيقة تحت غسلها او لا كيلا يتنحس وجهه من غسل وجهه قبل غسل يده فكذا اذا كان
به حدث او نومه نحاسة حقيقة لئلا يتنحس وجهه بالغسل ويحتمل ان يكون شرطا ولهذا قيد هذا في
من يصاح وشرح مختصر الكرخي وسائر شروحه المختصر وذكرني شرح من ثار انما في اعادة
العرب ان لا يتنجسوا بالاجساد وبالماء فالنهي عليه السلام انما في جمال تنحس البدن اما اذا نام
مستنجيا بالاحجار او بالماء فلا حاجة الى غسل اليدين والتمسك بالحدث ان قوله فلا يمتنع في
واللهي العاري عن النكاح يمتنع التحريم فكيف وقد آكد بالنون فيحرم الغسل قبل الغسل حتى لو غس
قبل الغسل يصير مرتكبنا المحرم ومن حنابل

شرح

المحترم واحداً وبالفعل يصير مجتنباً فكون واحداً او يقال في الغسل ثلاثاً والله اعلم
امريضة فكون امرأتك الغسل قبل انتهاء الغاية وبالفعل يصير تاركاً المنهي عنه فكون واحداً
الى اول الحديث لكنه قد اقرن به ما ينافيه وهو قوله عليه السلام فانه لا يدري ان يات يده فان معناه لا يدري
ان يات يده ان كان ظاهر من يده او نجس ومن شك في النجاسة يستحب غسلها ولا يحسد من البصر لا يزول
بالشك فاذا اتى الوضوء لما منع ثلث السنة لا ينادونه في غسله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسمع الفسكه
ان حقيقة هذا الكلام يقتضي عدم الوضوء بدون التيمية كما يقال لا رجاء في الدار هذا اخبار عن عدم حسن
الرجاء فيها الا انه قام الدليل على ترك الحقيقة وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم الا انه امر مطلقاً بالغسل
والمسح وما فعله من الغسلين معلومين مما الاسالة واما صابة لمطلق النص يقتضي وجود الطهارة عندها
عن التيمية فمضى قلنا لعدم الجواز عند خلوتها عنها يصير زيادة على النص والزيادة نسخ لما عرفت اذا لم يكن
حمله على نفي الجواز تحل على نفي الفضيلة والكمال كما في قوله عليه السلام لا صلوة لحمار المسجد الا في المحل
ترك حقيقة ما لا جماع صار المراد به نفي الفضيلة والكمال وكانت الجماعة سنة مؤكدة كذا هنا او نقول
هذه عبارة عن النهي محاذ كما في قوله تعالى فلا رق ولا فسوق وانما علمناه على هذا لان الشارع حقيق الوضوء
بدون التسمية فقال عليه السلام من توضأ وذكر اسم الله كان ظهور الجميع بوجهه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله
كان ظهور الماء اصابه فلم يكره اجراءه على الحقيقة فحمل على النهي محاذ فكون امر بوضوء وهو الوضوء
مع التسمية ولا يمكن حمله على الوضوء لما ذكرنا فحمل على ما دونه وهو السنة او نقول ان النهي يقتضي
ان يكون ضده في معنى سنة واجبة فكون سنة فان قيل لم عدلتم عن الوجوب ما قلتم به كما قلتم في القاء
فيل انما جعلنا الفاتحة واجبة لمواظبة النبي عليه السلام على ذلك ولم ينقل المواظبة منه عليه السلام
على التسمية ولان خبر الفاتحة ورد في الصلوة وانما هي عبادة قصدية وخبر التسمية ورد في الوضوء وان
ليس بعبادة او غير مقصود فانقطعت رتبة عن ولا فافاد السنة ولا يقال ان النص الوارد في الوضوء
يقتضي الفرضية كالنص الوارد في الصلوة مع ان احدهما ورد في التسبيح والآخر ورد في الصلاة لا يقال
ظهر ان الخطا رتبة التسبيح هناك حيث ثبت بثبوتها ويسقط سقوطها ولا كذلك في الوضوء وانما شرطنا الشهود
في النكاح مع ان النصوص مقتضية للجواز مطلقاً

المهم

كما ان قوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود مشهود تلقته سنة بالقبول فيكون الرواية مثله على ان
النصوص مخصوصة بالاجماع فيكون تخصيصه خبر الواحد فان قيل المدعى كون التسمية
في سنة متداً ولا دلالة عليه في الحديث قلت لما ثبت انها سنة للوضوء وبما سمي من اوله الى آخره
فقتصر في سنة متداً لتكون للوضوء كلمة لا يبقضه في سنة والسواك سنة المراد استعمال السواك
وموا السواك على حذف المضاف ولا من به لتباس وتمسكه ان لولا امتناع الشيء لوجود
غيره يعني امتنع من امر لوجود المشقة والمشفة انما تكون ان لو كان واحداً والواحد يستعمل على السنة
والندب فاذا امتنع الوضوء يعارض بقى سنة لتكون مقتضى سنة متداً بقدره مكاناً او يقال
الحديث بيان انه سنة وزيادة لولا العارض والعارض هو المشقة منع الزيادة في سنة او يقال
انما لم يأمروا باستلزامه المشقة فالمقتضى للامر وجود لكنه لم يأمروا بالعارض المشقة فقتضى هذا ان يكون
سنة متداً اذا عرفت المشقة ولا مشقة في السنة فكون سنة متداً والقرب طاهر او يقال عبارة
لغير الحديث تشير الى ان السواك مرغوب ومجود غائبة وانها سنة ووجه المعنى الداعي الى كونه عاموداً
ومشروعاً على صفة ترتب عليها المشقة وهي العقاب على تقدير التارك قد امتنع لما في مقتضى شرعية
اذا اخلا من هذه الصفة وفي كونه مشروعاً على وجه السنة اخلاوه عن المشقة فكون سنة او نقول
هذا الكلام دل على انه مرغوب فيه فاما ان يدل على كونه سنة او على كونه مستحباً وقد دل الدليل على انه
سنة وهو مواظبة عليه السلام اولاً انه اقوى من من حله كل ثبات كماله وهذا اوضح الوجه في
فعلها اي على وجه المواظبة اذ نفس الفعل يدل على السنة كما قال في الهداية فلما تركه مرة وفعله لغيره
دل انه ليس سنة ويقال ان المواظبة تدل على الوجوب كما قال في الفاتحة انها واجبة لمواظبة النبي عليه السلام
لانا نقول المواظبة من غير تركه مرة دليل الوجوب وقد روي عيشة رضي الله عنها وضوء رسول الله
عليه السلام بدون ذكر المضمضة ومن سئل عن الوضوء انما ذكره هذا مع انه
قال انها سنة لبيان الدلالة على عدم الفرضية لان ما ذكر من الدلالة على كونها سنة لا ينبغي كونها فرضاً
فاعاد لهذا ولان من الله كما تعرضت لمخاتت تعرضت لثبات النبي قال الله تعالى واقبلوا الزمان
بالقسط ولا تخشوا الميراث وقال فاعبروا بالنساء

في الجيف لا تروى من قبله لان اسم الوجه لا يتناولها لان الوجه ما يواحه الناظر اليه عند
 واما يواحه غيره في حال دون حال فليس الوجه فان قيل الغموس من الوجه من وجه دون
 حقيقة وحكما على ما يتبين ان شاء الله تعالى فالاحتياط في وجوب غسلها قبل الاحتياط ان
 يدخل تحت الوجه لان ادخالها ليس به مرتبة زائدة من وجه فلا بدخلان تحت احتياط
 عليه السلام لان ذناب من الرأس قال الشيخ رحمه الله مدد الدرر في الله الرأس المقوم الى فوق الا ان
 تعالى بعض الرأس الاجكام لمحل وظيفة الوجه من الغسل وظيفه الرأس بعد الوجه المسح فاشبه
 ان لا ذنير وظيفتها المسح او الغسل فيبين النبي عليه السلام وقال ذناب من الرأس تنجسنا اربع
 المسح لا الغسل وهذا وجه حسن واستدل الطيف لم اسمعه من احد ووجه اخر ان كلمة من التسعة
 فوجه ان تكونا بعض الرأس حقيقة وحكما او حكما لاحقة وحكم الرأس المسح فكذا احكامها ووجه
 اخر استدلاله بسم الله الرحمن الرحيم الله وقال اما ان يكون المراد به بيان الخلق وهو مشاهد لا يحتاج
 الى بيانه او يكون المراد انها مسحان بالماء الذي مسح به الرأس على التقديرين فواجب ان السراج
 فصار كالامر الصادر منه والقرينة حاضرة فان قيل فكل ما ذكرت ينبغي ان يكون من جهة فرضه فوجه
 الرأس مسح كل الرأس سنة في الصحيح من الرواية وليس ارادة به الوبع فاما يكون فرضه ان لو صح اثبات
 الفرضية بمثل هذا الخبر ولا يصح لانه في خبر جاد فان قيل كيف يصح الحاقها بالكل والفرض
 نادى بكل طرف من اطراف الرأس ولا يتبادر لهما قلنا فرضية المسح بالرأس ثبت بالكتاب وكوفها من
 الرأس ثبت بخبر الواحد وما ثبت بالكتاب لا يتبادر مما ثبت بخبر الواحد كفرضية التوجه الى الكعبة
 لا يتبادر بالتوجه الى الجليل وان كان من البيت بخبر الواحد كذا ذكره الامام خواهر زاده رحمه الله
 في تحصيل المحبة سنة ذكره في سلام في المبسوط وتحليل المحبة مستحب وعندي يوسف محمد
 رحمه الله سنة فانه صح ان النبي عليه السلام اخذ كفا من ماء فغسل به لحيته وقال هذا امر في ديني واوصيه
 رحمه الله يقول لم ثبت هذا الامر وهذا الانطلاق اسم السنة عليه وتفسيره ما قاله في محلي من اخبار تحلل
 اصابعه اذا دخل بعضها في به وضوخل الحية اذا دخل اصابعه فيها وكيفيته ان خلل من حيث
 الى فوق وهو المنقول عن سبعة الكرد في الله

الترجمة

قلت اراد به
لما فيها بكل الرأس

وتحلل من صانع الى صانع اليد من الرجلين والتحليل انما يكون سنة بعد وصول الماء كذا ذكره الامام
 خواهر زاده رحمه الله وفيه ما لفته في اتصال الماء اليها من الرواية وتقديره وتحلل من صانع الى
 المبالغة في اتصال الماء اليه منه لقوله عليه السلام خللوا الحدث وانما حملنا على هذا لانه لو كان دليلا على
 المدعى لكان ينبغي ان يقول في لقوله عليه السلام وكان الواجب ان يوجب عن النقص والتشبه بالنقص
 انه عليه السلام امر فينبغي ان يكون فرضا الا انه تقاعد عن افادة الفرضية لما انه من جهة جاد فاما
 ان يكون واجبا او سنة لا يجوز من ذلك انه عليه السلام علم من عرائ الوضوء ولم يعلمه التحلل ولو
 كان واحدا لكانه فغير الشايع في ما غسل ثلاثا روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام وضوءا
 مرة مرة وما هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ثم وضوءا مرتين من غير وضوء هذا وضوء من تضعف
 الله له من غير مرتين وضوءا ثلاثا وما هذا وضوء وضوء من نبي صلى الله عليه وسلم في كل وضوء
 هذا وانقص فقد تعدى وظلم اي زاد على اعضاء الوضوء وانقص عنها او زاد على الحد المحدود
 او نقص عنه او زاد على الثلث معتقدا ان كمال السنة لا يتصل بالثلاث فاما اذا زاد الطمانينة
 القلب عند الشك او بينة وضوء اخر فلا بأس به فان الوضوء على الوضوء نور على نور وقد امر ربكم كما يريد
 لا ما لا يريد كذا في المبسوط والتعدى يرجع الى الزيادة لانه مجاوزة عن الحد قال الله تعالى ومن
 متعده حدود والظلم يرجع الى النقصان قال الله تعالى ولم نعلم منه شيئا اي لم ينقص من
 ويستحب للمتوضي ان ينوي الطهارة المستحبة يكون مدعيا اليه على طريق استحباب ومن الخيم في استحباب
 ما لا يخبر به السلام يعني من النية ارادة الصلوة او عبادة لا ينبغي عن الطهارة فوضع الخلاص
 المتوضي اذا نسي مسح راسه فاصابه المخل او جرى الماء على اعضاء وضوءه او علم الوضوء انسانا
 فالخاصل ان الشرط للوضوء الذي هو قرب وعبادة بالاتفاق وانما الخلاف ان الوضوء الذي هو غرض
 هل يكون مستباحا للصلوة ام لا في سنة لان عند الشافعي رحمه الله السنة في الوضوء فرض وتأثيره ان
 لا يوجب عليه سنة فانه لو لم يوجب عليه سنة لكانت سنة في سنة فانه لو لم يوجب عليه سنة لكانت سنة في سنة
 لا دليل عليه ولم ثبت مقتضى دليله لكن يرد شبهة اذ معنى لانه الدليل مع تخلف المدلول وهذا
 من قول الشايع احترازا عن الوقوع في الخلاف

المعروف

او يقال لما تحقق الاختلاف فيه فقلنا ان استحبابه ليس كاستحبابه على من تيان لخرج الغلبة بغيره
بالنيات صحتها ان تكون هذا الحدث حجة للشافعي ويدل عليه انه لم يذكر في بعض النسخ وعندنا مستحب
ووجه التمسك على هذا ظاهر لانه يقتضي ان يكون جميع اعماله مخلصا بالنية استحقيقه او حكما واول
ليس بمبدأ لوجود حاجتها دون النية والحكم نوعان حكم الدنيا وهو الجواز وحكم القبيح وهو الثواب
الحكم يشملها فلو كان مراد غير غايته من ان يقال انها مختلفان والحكم ثبت بطريقين قضاء واعموم
لكن مقتضى له عموم عنده او يقال المراد به اعتبار اعمال النيات او من اعمال النيات معتبرة كما في قوله
عليه السلام الطلاق بالرجال ولم يرد به اعتبار ما حققه لما ذكرنا تغيير اعتبارها شرعا واعتبارها شرعا انما
يكون بالنية وصحتها ان يكون حجة لنا ويدل عليه انه ذكر في عامة النسخ او عندنا مستحب فلو ان
المراد هذا لما اعاد ثم نقول لما كان المراد به حكم من اعمال النيات وهو نوعان الجواز وهو حكم الدنيا
والثواب وهو حكم القبيح وما مختلفان لان الجواز يتعلق بكونه مشروطة والثواب بتعلقه
بغيره وهو من خلاص فان من توضع بما يرجح لم يعلم به حتى صلي ومضى على تلك ولم يكن مقتضا لم تعزني
الحكم لفقد شرطه واستحق الثواب لصحة عزمه واذا اصل ريانا وجمعة يجوز في الحكم ولم يستحق الثواب
لفقد خلاص اذا صار مختلفين صار من ميم بعد صيرورته مجازا مشتركا فلا يجوز ان يكونا مرادين
وانما يراد به احدهما اذا دل الدليل كما هو الحكم في سائر المسئلة وقد دل الدليل على ارادة الثواب
وهو من جماع فسقط من حرمان ان يكون مرادا او يقال ثبت الحكم بهذا الطريق يكون بطريقين قضاء
اذا هو جعل غير المذكور المذكور انما يصححنا للمذكور ولا عموم له لانه من صفات العظم وهو غير منظوم وقام
نعرض موضعه وقد اريد به الثواب لعماما فتشعر به خروا اذ ثبت ما ذكرنا انه غير متعرض للجواز او قبل
معرض للثواب فكوزح الاعلى ان النية مرغوبة بها استجلا بالثواب فيكون مستحبا او يقال المراد
به اما حوازم اعماله ونفيلتها ولا يجوز ان يكون مرادا لانه يردى الى نسخ الكتاب بحسب الوجه
لان الله تعالى امر بفعل هذه من اعضا مطلقا وان النبي صلى الله عليه وسلم علم من امر الى الوضوء ولم يذكره
النية ولو كانت واجبة لبيتها فتغير الثاني فان قيل الوضوء طهارة شرعية لعدم الخاصة
على من اعضا حقيقته وحكما فلا يحصل دون النية كالنيم

او يقال انه عبادة لانه فعل بآية العبد باختياره تعطى الله تعالى ويثاب عليه فلا يستعمل دون النية
قلت اعضاء الوضوء محكومة بكونها نجسة لانه امرنا بالتطهير وبولا تحقيق من النجاسة والماء
طهور بطبيعته فاذا الاتى النجس طهره اولا كالماء والطعام في رواة او من شايء والوضوء شرع
عبادة وغير عبادة فما شرع عبادة نفقرا الى النية ومالا فلا وانما شرطت النية في النيم لان التراب
لم يعقل مطهرة الا في حال اعادة قوته مخصوصة وبعد صحة من رادة يستغنى عن النية فالشافعي
نظر الى المجلد ونحن نظرنا الى النية في قوله ويستوعب الله بالمسح وكيفية ان تضع من كل واحدة
من اليدين ثلاثه اصابع على مقدم راسه ولا يضع من يهام والسبابة ويجب في من كفيه ومهدا الى
القفا ثم يضع كفيه على موخر راسه ومدما الى المقدم ثم مسح ظاهرا ذنبيه امامه يديه وباطنها
بمستحبته في قوله ان عند بعضهم اراد به ما لكاره الله فانه يقول الباء صلة لقوله تعالى ثبتت بالدين
فيصير قدرة اسحوار وسكم وقد ثبتنا وجه الدلالة فما تقدم في قوله فيبدا الفاء للتفسير التزييد
والهامني بذكره راجع الى ما علوه الشافعي رحمه الله لقوله تعالى فاغسلوا و الفاء للتعقيب لا لافضل
وهذا الصفة تقدمه على ما يرد من اعضا تحققت الاتصال للجواز ان حرف الفاء انما ينفذ ذلك
اذا دخلت على غير ذلك من خيارية اما اذا دخلت على فعال اختيارية فلا على ان ذلك في
تعقيب الجملة كانه قال خصلوا هذه الجملة عند القيام الى الصلوة اذا الواو لم يلق الجمع كمن اذا
خرجت من الدار فاشترى خبزا ولحما وفاكهة يفهم منه مطلق تحصيل هذه الجملة دون الترتيب كذا هنا
ثم ذكره هنا ان النية والتزيت ومن استيفات مستحب وذكر في شروح المبسوط انه سنة فصل
في بيان نواقض الوضوء البيان من ظهار والنواقض جمع ناقضة والنقض من اضعف من ختام
يراد به ابطال اليقين ومتى اضعف الى غير ما يراد به لغرض عام والمطلوب كذا ذكر القاض من امام طه الدين
مع انه كلمة كل وضعت لعموم الافراد فتدنا والافراد المعتاد وغير المعتاد كدم من سحاضة وكلمة
من السيلين غنا والذكر والذكر وفرض المرأة واراد به خروج ما خرج من غير ما يخرج غير ذلك
يكون علة من تقاض لان العلة عبارة عن معنى يحل بالمحل لا عن اختيار فتغير به حال المحل والغاية
الموضع المطين الذي يقصد للنجاسة وانما

من السيلين غنا والذكر والذكر وفرض المرأة واراد به خروج ما خرج من غير ما يخرج غير ذلك

صار انما الحاجة لا تقف في هذا المكان تستر عن الناس من وجهه والقبح من حكام ثبته بالنظر
ومعنى النص ذكر اول ما ثبت بالنص ثم ذكر الدم والقبح وموتوات بمعنى النص في اذخر جاز من
البدن وتجاوز شرط الخروج لان نفس الخامسة غير ناقض حاله بوصف الخروج اذ لو كان نفسها ناقضا
لما حصلت الطهارة لشخصه وشرط التجاوز لان الخروج انما يتحقق بالتجاوز اذ عاين ذلك لان ذلك
يتم خارجا عادة في حكم التطهير من اضافة الجنس للنوع كقوله تعالى وجبت الجصيدة وكما قال عليه
الطبت اي حكمه موطنه والمراد به ان تحت تطهيره في الجملة في الحدث او الجنابة حتى لو سال الدم من الاربع
الى قصبة الانف انتقص الوضوء بخلاف البول اذا انزل الى قصبة الذكر لان هناك الخامسة لم تصل موضعها
لحقه حكم التطهير وفيه نفوذ وصلت الخامسة الى موضع لم يحق حكم التطهير فان من استنشق الجنابة
فروض في الوضوء سنة كذا في المبسوط في حقه ترفعه اي استندت الى النبي عليه السلام قال المطر زرع عفا بالعادة
وفتح العين هو الفصح ولا استدلال بالحدث من وجوه احدها انه امر بالبنا واذ في درجاته من رايه
والجواز ولا جواز للبنا الا بعد من تقاض فعل الحدث على حواجز النار بفجواه وفيه تقاض معقضا
والثاني انه امر بالوضوء ومنه للوجوب والثالث انه اباح من نصراف في رايه من نصراف بعد
الشروع الا بعد من تقاض والحواجز عما يتعلق بالخضم ان المراد والله اعلم هذه القليلة لان الكثير لا
يليق بحاله اذ هو شاعر من كثرة من كل وكيفية يظن به ذلك من ان اغلب احواله للوضوء ولانه حكاية حال
لا عموم له ولا مانع من ان الوضوء من القى هذا وهو غسل الفم عن الخامسة حال القى وانما هذه الزيادة
اذا اراد الصلوة وانما شرط ملا الفم وهو ان يكون حاله لا يكتفه لخروج لان الفم له حكم الطاهر
والباطن حقيقة وحكما لانه اذا فتح فاه يكون طاهرا واذا اشد يكون اظنما واذا اضمض لا يفسد صومه
واذا ابتلع ريقه لا يفسد صومه واذا اشد الحكم في القى من تقاض وعده من ثلث في غمره بدلالة من جماع
وقد عرف فان قيل غسل غير موضع الخامسة لا يفتدي اليه العقل فمتى ان يقصر على مورد النص
قلت اخرج الخامسة موثري في ذوال الطهارة لان الطهارة مع الخامسة خذلان وهذا القدر مقبول
ومن قصاص على اعضائه من ريقه غير مقبول فلما تعدى من المعقول تعدى في ضمنه ما هو غير مقبول
كسقوط قيمة العودة في باب الروا في حقه عليه السلام

انما الوضوء على من نام مضطجعا او بالحدث لا وضوء على من نام في الصلوة قايما او قاعدا او ركعا او ساجدا
انما الوضوء على من نام مضطجعا بالحدث الذي لا يركى عليه انما يحضر الشيء الحكم او يحضر الحكم في الشيء
لان ان للاثبات وما للنفي مقتضى اثبات المذكور ونفي ما عداه ولا يقال الحكم لم يحضره هنا لان مقتضى
بغير النوم لانا نقول حصر نفي الوضوء المتعلق بالنوم في النوم بصفة من ضطجعا وانما وجبت الوضوء
على المتكلم المستند لاستوائها المنصوص عليه في المعنى المنصوص وهو استرخاء المفاصل فثبت الحكم فيها
بدلالة النص كذا انما يستحضره من قوله في الجنون برفع النون لان العقل في غير يكون مغلوبا
وفي الجنون يكون مغلوبا ويحوز الجرح في حقه في فوق النوم لان العقل له القلة الحاصلة بقليل من غمار الجنون
من العقل الحاصلة بكثير النوم لان النائم اذا نبت يثبت ولا كذلك الجنون والمغني عليه فاذا وجب
الوضوء بالنوم فما لا غمار والجنون اولى بصره ان الوضوء في النوم باعتبار انه سد الغفلة واسترخاء
المفاصل لان عند ذلك يخرج طاهرا فاقيم السد الطاهر وهو النوم مقام حقيقة الخروج وقد وجد
هذا وزيادة في الجنون ومن غمار فالحق انه في حقه في القهقهة في كل صلوة القهقهة ما يكون
مسموعا له ولغيره بدت اسنانه او لم تبد والفكر ما يكون مسموعا له دون حيرانه والتبسم ما لم يكن
مسموعا له فالقهقهة تفسد الصلوة والوضوء والفكر يفسد الصلوة دون الوضوء والتبسم لا
يفسد الصلوة والوضوء وانما قد بذت ركوع وسجود اجترارا عن صلوة الجنابة وسجدة الملائكة
والقياس على قوله لانه لو كان حدثا لكان حدثا خارج الصلوة كما يبرر حدث ونحن نقول الفصح
في غير الصلوة ليس معنى الضحكة الصلوة لان حال الصلوة حال المناجاة مع الله تعالى فتعظم الجنابة
عنه بالضحك حال المناجاة وصلوة الجنابة ليست بصلوة مطلقة فلا يكون مناجاة وكذلك
سجدة الملائكة والمخصوص القياس بل يتحقق ما ليس به من كل وجه وانما كان من خبرنا في
لان الخبر يقين بصلوه وانما دخلت الشبهة في نقله والراي يحتمل بصلوه في كل وصف على المخصوص وكان
من حتم في الراي ضللا وفي الحديث عارضا وان الوصف في النص كالحبر والراي في النظر في كالماء
والقياس عليه والوصف ساكت عن البيان والحبر ساكن نفسه فكان الخبر فوق الوصف في بانه والسماء
فوق الراي في الاصابة ولهذا قد اخبر الواحد

فيها ما مودة بالاطهار بالنقص قد امكنها النقص فحسب كالرجل فيل الامر تناول يظهر المبرح الشعر
ليس من البدن من كل وجه بل هو متصل بالبدن نظر الى اصولها ومنفصل عنه بالنظر الى رؤسها فعملنا
بالانصال حتى من الوجه للرجل وهو الرجل وبالا انفصال حتى من الوجه للرجل وهو المرأة حتى قال
بعضهم لا أحد النقص للآثار والعلو من لهذا **فصل** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله السلف
يريدون بالمطاني العلل واجتنبوا عنها اجترار انظر لفظ الفلاسفة حتى استعمال الوجه الطاهر
عنه الله وكفى لهذا تنبيه لمن يتجمل الاسلام وكما فهم اتبعوا السنة فانها وردت بلفظ المعنى دون
العلة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يجزئكم امر مسلم الا باحدى معان ثلاث ارادها العلة ولهذا قال
باحدى معان ثلاث بدوز النائم سبب وحوب الغسل الصلوة او ارادة ما لا يجزئ فعله مع العناية
لان الصلوة خدمة ومعنى يقتضى ان يكون الخادم منقطع الثياب من غير طرف الا انها توجه بشرط
كالاسلام والبلوغ والتقوى للفتانين وغيره فاضف الوجه للشرط مجازا كقولهم صدقة الفطر
لان السبب يتعلق بالوجود والوجود والشروط يضاف اليه الوجود فيشارك الشرط في السبب الوجود
ففي وجه الدفن والشهوة اجترار عن الشافعي رحمه الله فان خروج المنى كلف ما كان بوجوب الغسل
عنده وانما شرطنا الشهوة لان الغسل يوجب الخلق بالنقص والنجس من انزال المنى منه على وجه الشهوة
ولان قوله صلى الله عليه وسلم الماء عام لا يمكن لحراره على الجموع لانه يتناول المذوق والودى والمنى
عن شهوة وغير شهوة فيراد به اخص للخصوص والمنى عن شهوة مراد بالاجتماع فلا يبقى غيره مرادا
ثم النص يقتضى وجوب الغسل عند انزال المنى لان الجارية والمجردة رطبت بقتضيه فعلا او معنى فعمل بقدره
الغسل من المنى ثابت او متحقق في هذا الخبر من الثارء وهو اكثر من غيره فيفيد الوجوب ثم المعتبر
عندما انفصاله عن معدنه وهو الصلابة على وجه الشهوة وعند ان يوسف الشهوة شرط عند خروجه
من ابر العضو ايضا قال تعالى يقول الى يوسف رحمه الله اذا كان في بيت انسان واجتلم مثلا واستخفى
من اهل البيت او خاف ان يقع في قلبهم لريبة بان طاف حول اهل بيته في من غير انزال في قديره
مع ان لا يلقاها مع من نزل الموحد ايضا لكر هذا لبيان ان لا يلقاها نفسه كافي لوجوب الغسل
وذا القول يصار ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتانان ختان

الرجل وختان المرأة بناء على ما دلتهم فهم يحتنون النساء قال النبي صلى الله عليه وسلم ختان الرجل سنة
وختان النساء محرمة اي من حق الزوج لان جماع المختونة الذي او يكون على طريق التخليد
كالعمرين في القمريين قال الشاعر الشمس طالعة ليست بكاسفة تبكي على فحوم الليل والقدان اراد به
الشعر والقدان المختان موضع القطع من الذكر والانثى والتقادم كناية عن بلوغ كذا في المغرب
وتوارت اي غابت والشمس واسر الذكر وانما ذكر هذا اسدا للباب المجاز ليلاليوهم متروك ان المراد
مما تارة الفرجين وفيه نفي قول الشافعي رحمه الله فان عنده حجب الغسل اذا تجاوز الفرجان فان قيل
قوله صلى الله عليه وسلم الماء من الماء يقتضى عدم وجوب الغسل بالانقاء قلت نعم بل الحديث الغسل من
المنى واحد او ثابت اما تحقيقا او تقديرنا وفيه لتماما وحده الماء تقديرنا اذا الغالب مثل هذا الانزال
وقد تحفى عليه اثر من نزال لقلته او لغيره فاقم السد الطاهر مقام من نزال فيكون الماء موجودا
تقديرنا فحسب الغسل بالحديث فيكون هذا امنا قولهم بوجوب العلة ولا نه لو قام هذا الفعل مقام
من نزال حتى وجوب الحد لان يقوم مقامه في وجوب غسل اولى وبهذا الجح على وجه الله
على من نصاد فقال توجبون الرجيم ولا توجبون صاعا من الماء فقولهم والحيض اذ به رؤية الدم او
خروج الدم لان الدم اذا حصل بنقص الطهارة الكبرى ولم يحسب الغسل مع سيلان الدم لانه
ينافيه فاذا انقطع امكن الغسل فوجب لا جاز ذلك الحديث السابق فاما الانقطاع فهو طهارة فلا
يوجب الطهارة كذا ذكره في شرح مختصر الكرخي وقال استاذنا رحمه الله المراد منه الخروج من الحيض
لان الخروج عنه مستلزم للحيض فقد وجد من اتصال بينهما فصحة من ستارة ثم وجه التمسك
بالنص ان حرمة القران موقت الى غاية من غتسال ومن غتسال ولم يكن واجبا عليها بصيرة للحرمة المطلقة
وهو بنقص المشروع فلا يجوز وجه آخر وهو ان حق الزوج ثابت في الحال حال انقطاع الحيض
ممنوع عن التصرف ملكه للاغتسال فلم يكن غتسال واجبا لما صح المنع لان المناجات والنظرة
لا يصح ممنوعا الا ترى ان له حق بنقص صاعها اذا كان تطوعا وليس له حق بنقص الصوم اذا كان فرضا
وهنا قد منع عن القران فعلم انه واحد وهذا معنى ما استدركه ابو نصر البغدادى رحمه الله حيث قال
منع الزوج من الوطى لاجل من غتسال فلا والله

لم يمنع الزوج عن حقه الواجب لاجله وكان شحنا في الله عنه سندك من حيث انه اخبار
الشارع اكد من مر لا زوج واما المأمورة ليس بشرط لصحة من شروط الخبر به شرط الصحة
من اخبار ولا نه انفي حرمة القربان الى غاية مقتضى وحد الغاية لتحقيق نفاذ غيابة الهما فقلت
بالوجوب لاجله على الوجود وبيده قوله تعالى فاذا نظرنا وانظر ان الزوج لما منع عن القربان
الى غاية فحرم عليها التمكن ضرورة وبحسب عليها التمكن اذا طلبه منها لما قلت ان حقه ثابته حال
انقطاع الحيض وهي لا تتوصل اليه الا بالغسل وما لا يتوصل اليه الا الواجب الاليه بحكم كونه واذ اثبت
هذا فمادون العشرة ثبت فيها لانا تعلم ان وجوب غسلها باعتبار خروج الدم وقوله
العشرة فثبت الحكم فيها بدلالة النص وحكمه لانه اقوى من الحيض اخذ موثقة بنفس السبلان
بخلاف الحيض وحكمه تعالى فاغسلوا وجوهكم امر بغسل الاعضاء الاربعة عند القيام
الى الصلوة فمما زاد على هذا فقد زاد على النص صرح الواحد وانه نسخ فلا يجوز دأنا لم يقل بالوجوب
لان النبي صلى الله عليه وسلم قال حدث اخبر من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل
فحكمه وليس في المذي والودي غسل وانما ذكرهما منا لانها شابهان في المنى وهذا لان المنى خاثر
ابيض يخرج دفقا ونكس منه الذكر ويخلو منه الولد والمذي رقيق يضرب الى البياض يخرج
عند ملاعبة الرجل اهله والودي رقيق يخرج بعد البول وتفسير المياه ما ثور عن عائشة رضي الله عنها
فهي وفيها الوضوء فان قيل قد استفيد وحرم الوضوء بقوله كل ما خرج من السبلين فاي فائدة
في اعادته قيل هذا اثبات بعد النفي لتأكيد النفي الاول لقوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الاكل
كريم وقوله يخفون انفسهم ما لا يبدون لكن كذا قال الشيخ من مام بدر الدين الكوردي رحمه الله فان قيل
لما وجد الوضوء بالبول السابق فاي فائدة في وجوبه بالودي قال من سناد رحمه الله للحوادث هذا
من وجوه احدها ما ذكره سمس من تلوا الى رحمه الله ان المراد به نفي من غسل الثاني ان وجوب
الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي فقد ذكره من تلوا الى رحمه الله ان من سناد رحمه الله ان
يعد الوضوء بالمرأة الثالثة والثالثة كما يحد الاولي لان الوضوء الواحد يكفي للكل بدلالة ما ذكر في
نوادير من سماعة ان من حلف لا يتوضأ من الرعاف فياثر

رفع ثم توضأ فانه يحث في منته فعلم بان كل واحد هو وحده للوضوء اذ لو لم يكن الرعاف حثا لما حث
في منته لتقدم البول وكذا الوضوء لا يغتسل من فلانة فجامع احراة غير فلانة ثم جامع فلانة
واغتسل حث في منته ويكون من غتسال منها والثالث ما ذكر في مبسوط فخر من سلام الردوي
ولا يظهر حكمه بعد البول الا ان يتخلل بينهما وضوء بول فتوضأ ثم خرج الودي حث فيه الوضوء
والرابع فايده تظهر فمع سلس البول اذا اودي في الوقت يتوضأ وللحاضر ان من شكا انما اورد
على هذا فاما على ما فسر في الخزانة والخصال والنظم ان الودي ان جامع ثم بول يغتسل ثم
خرج منه شيء لزج فلك والساد ما ذكره مام خواهر زاده ان الوضوء بعد الودي لو تصور
من يتقاضى كما نقول بعض مساييل المزارعة ويجوز في قياس من الى خنفة رحمه الله اي يجوز لو كان
يؤثر جوارها وفي الوجهين الاخرين نوع ضعف لكن يتبع السلف في ارادها وموضع والودي ما
يخرج عقب البول يحتمل ان يكون هذا التفسير له وفيه تنبيه على ان الغسل لا يحث به لان المذي لما لم
يعد الغسل مع انه اشبه منه بالمنى لأن لا يحث به اولى واجرى ويحتمل ان الودي لما كان صفة هذا
فيكون الودي من تواع البول فيكون حكم البول الى هذا الوجه اشارة في الزاد وغيره من الشروح
والله اعلم **فصل** اعلم ان الغث يطلق على الحقيقي والحدث يطلق على الحكمي والنسب
ونقص من حدث ليس للاختصاص بها فان الغث الاخبار تشارك في هذا المعنى لكنه لما
تقدم بيان الطهارتين الكبير والصغير ما ينقصها فاحتاج الى بيان ما يحصل به هاتان الطهارتان
وهو الماء المطلق فصار على هذا التحقيق الالف واللام فهما للتخفيف اي الطهارة من حدث التي سبق
ذكرها من الحيض والنفساء والغثاء بالماء المطلق اعلم انه لا بد من ارجاع
مفردات لغتهم من سناد لا وموان يقال امر بالغسل فيقتضيه من له التي يحصل بها الغسل والامر مطلق المطلق
ينصرف الى المعتاد والمعتاد الغسل بالماء المطلق وهذه المياه مطلقة فنصرف الى امر اليه والمطلق اصطلاح
اصول الفقه المتعرض للذات دون الصفات بالنفي ولا بالاثبات المراد به هنا ما يثبت الى اتمام الناس
مطلق قولنا الماء او يقال المطلق لا يحتاج في تعريفه الى شيء اخر والمقيد ما لا تعرف ذاته الا بالقيود
كذا قاله من سناد رحمه الله وقال الطهور البلع في الطهارة

وقال ثعلب الطهور ما كان ظاهر في نفسه مطر الغيرة وقال المظن ان كان هذا زيادة بيان لنهاية
فصوات والافليس فحوال التفسير في وقاس هذا ما هو مشتمل من فعال المتعددة كقطع غير سديد
وفيه كلام ذكره الزجاج في قوله ولا يجوز ما اعتصر من الشجر والتمر من صلب في هذا ان التوضي
بالماء المطلق جاز ما دامته صفة من طلاق وناقصة ولم يخالفه النجاسة واذا بطلت صفة من طلاق
لا يجوز التوضي به لان الحكم عند فقده خفيق المالا التيمم وطلاق من صفة من طلاق بغلبة الممتزج او كمال
من ممتزج وغلبة الممتزج بكثرة من جزاء وكما من ممتزج بمطبخ الماء بالخلط الطاهر او
بشرب النبات الماء حتى يبلغ الامتزاج مبلغا متنع خروج الماء منه الابعلاج ولا ممتزج
بالمطبخ انما منع التوضي به اذا لم يكن في كبر من ممتزج مقصود للغرض المطلوب من التوضي وهو التظيف
كالاشنان اذا طبخ بالماء فانه يجوز التوضي به لان هذا الامتزاج مقصود للغرض المطلوب من التوضي
ومو التظيف ومن ممتزج ما هو خلائط بين الشئين حيث نشع احدهما في من خرج من متنع التمييز
اذ اعرفنا هذا فبقول لا يجوز التوضي ما اعتصر من الشجر والتمر كمال الامتزاج لانه لا يخرج منه بعبلاج
وهو العصر ويجوز ما الماء الذي يعطر من الكرم لانه يخرج من غير علاج ويجوز ما الزعفران يعني اذا لم
يمطخ ما الزعفران لعدم كمال الامتزاج فالو غلب الزعفران على الماء بان كان لجزاؤه اكثر لا يجوز لغلبة
الممتزج قوله ما اعتصر بالغرض كذا سمعت من استاد رحمه الله والتقليد بالاعضار يدل على
انه لو اعتصر بنفسه يجوز التوضي به لانه ليس ما مطلق لانه لا يقيم بمطابق قولنا الماء في الطهارة
من الحدث حواشيه شكك وبيان ان لم يكن ماء مطلقا ومنصوصا عليه كالحكم شبهه بطريق القياس
كما قال في من خباث مقول القياس انما يستقيم ان لو كان الحكم في الاصل ثابتا على وفاق القياس وليس
كذلك فان من عصار طاهرة حقيقة وشرعا اما حقيقة فلا فها لم تصبها النجاسة الحقيقية واما
كما فلا لانه لو صلى جازل محدث او خنت يصح صلاته ولو كان نجسا لما حازت الصلوة معه كما لو كان
مع عدم ويطهر الطاهر محال لان الطهر اما اثبات الطهارة كالعظيم اثبات العلم او ازالة النجاسة الطهارة
ثانته فلا يمكن اثباته لان الحاصل لا يمكن تحصيله والنجاسة زائلة فلا يمكن ازالته الا بالانحلال
واذا كان على خلاف القياس مقتصر على مورد النص

لما عرف ان كل حكم ثبت بحلف القياس غيره عليه لا يقاس الا اذا كان معناه من كل وجه فحينئذ
ثبت بالدلالة لا بالقياس وان معناه لان الماء المطلق يعز وجوده ووجوده ووجوده ووجوده
وجوده ولا يوجد تخالفا قوله فاعرفه عن طبع الماء خرج مخرج التفسير لقوله غلبه عليه غيره انما
لا يجوز لانه صياحشا لغز وهذا الاستعمال مضافا فيقال الماء الباقلا فان قيل مثل هذه مضافه
موجوده فما ذكرت من المياه المطلقة لانه يقال ماء الوادي ماء العين قلت اضافة الى الوادي
والعين اضافة بعريف لا تقيد لانه تعرف ما هيته بدور هذه من ضافه وبفهم مطلق قولنا الماء محلا
ماء الباقلا واشباهه فانه لا تعرف ما هيته بدور كذا القيد وان صرف الوهم اليه عند من طلاق
ولهذا اصح نفي اسم الماء عنه فقال فلان لم يشرب الماء وان كان شرب ماء الباقلا والمرق لو كان
ماء حقيقة لما صح نفيه لان الحقيقة لا تسقط عن المسمى ابدا ويكذب نافيها وهكذا كما يقال صلوة
للجمعة ولحم من بل و صلوة الخنزيرة ولحم السمكة تأكل تفهم قوله وما الباقلا يريد به اذا كان مطبوخا
فوقه اذا كان خلا فدخل الماء فهو من قبل ما ز غلب عليه غيره ولو كان خالصا فهو من قبل ما اعتصر
من التمر ثم روعيت صنعة اللذ والفن التي من انواع على المعاني والبيان فقوله ولا يجوز ما اعتصر
ولا بما غلب عليه لفظ وقوله كالاثرية الى قوله والمرق نشير ونظيره قوله تعالى ومن رحمة جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله كذا قاله الشيخ العلامة بدر الدين الكردي رحمه الله
ومن شربة المتخذة من الشجر كغراب الترياس ومن التمر كالرمان والعنب وقال ايضا رحمه الله القسم
منه وانما يقابل بالحقيق حتى تناول مطلق قوله وانزلنا من السماء ماء طهورا كما تناول الرقيق مطلق قوله
الرجل كل ملوك اخرج والقسم الثاني مقابل بالمكاتب فان الملك منه ناقص كل انتقص ماهية الماء في
فاذن لم تناول مطلقه فلا يجوز التوضي به والقسم الثالث وهو ما اذا كان الخلط شائطا طافرا
مقابل بالمدبر اذا الملك فيه كامل والرق ناقص بليل حل الرطب فتننا وله مطلقه من حيث ان الخلط
شئ طاهر وهذا لا يؤثر في وصف الماء من حيث القطع واثبات وصف الطهارة بل يزداد تأثيره بهذا
كذا افقره رحمه الله في قوله للمختصر قوله فغير احد اوصافه وهي اللون والريح والطعم فان غير
احدها وصف بقى طاهرا وان غير من اثنين فله اشارة هذا

وما في المعاش من الذي يكون قواله ومثواه في الماء ونقير الدليل ان الجراحة من خاصية الدم ولو كان
لهادام لكان لها حرارة لان طبيعته تنفك عنه ولو كان لها حرارة لانتطفت مدوام السكون في الماء
لمضادة بين الطبيعتين ان الماء بارد رطبت والدم جاز رطبت في طهارة في حداث قديها
لما انه يحوز ان الابخاث به على رواية عن علي حنيفة رحمه الله على ما سيجي في باب من نجاس انشا الله تعالى
فيهم وعلمهم جماع ذكر فخرهم سلام في البسوط لجمع اصحابنا عنهم الله ان الماء المستعمل في الوضوء
ومن غسال لا يحوز استعماله ثانيا لكونه مختلفا في طهارته ونجاسته فعلم هذا انه اراد به اتفاق
العلماء الثلاثة او اراد به ما اذا كان المستعمل محدثا فانه طاهر غير طهور عند زفره وهو احد قول
السامعي رحمه الله اوله بعد ذلك الخلاف خلافا لما ان هذا كما لم يجمع عليه كذا اشار فخرهم سلام
في الجابح الصغير قولهم وانما الخلاف في النجاسة فعند ابي حنيفة رحمه الله نجس نجاسة غليظة وعند
ابي يوسف رحمه الله خفيفة وعند محمد رحمه الله طاهر غير طهور والفتوى على قول محمد رحمه الله كذا في الزاد
فيهم او استعماله البدن على وجه القرية بان كان متوضئا فتوضا مرة ثانية ليكون نورا على نور
وهذا عند ابي يوسف رحمه الله لان الفساد شئت عنده بالامر من عند محمد رحمه الله ما قام القرية
فحسب وهذا الخلاف يظهر فيها اذا سال الماء على الاعضاء على وجه التبرج يجوز التوضي بذكر
الماء المستعمل لوجه عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله فيهم وكل افعال في موضع ههنا
لكنه وقع بطريق الاستطراد لان بعض الكلام اشارة اليه وما قوله والوضوء منه لا فاعلم لغيره
المدنوخ كذا في المغرب اي تنكرة مرادها جزم ما يضاف اليه وقد وصفت بصفة عامة فيتعلم
كذا ان الله تعالى قال لا اهل للغير قال ما العلامة بدر الدين رحمه الله قدّم الخضر على
به دحي لانه مشرف محترم والخضر بهان وتقدم المشرف في قوله تعالى السابقون السابقون
اولئك المقربون لما ان هذا الموضع موضع الاهانة كما في قوله تعالى اهلمت صوامع وبيع ومساجد
لما انه ذكر بلفظ التهديم فيهم والكناية تنصرف الى المكاني الاقرب الكناية ما استمر المراد به
مثل الفاظ الضمير وانما سمي بها لان المراد منها لا يعلم الا بالقرينة المقدم عليها وصرحنا الى
اقرب المكينات اتيين للمراد فيصرف اليه قال الله

وانما خذ الماء حكمة في شرب او في الاكل
واسفر من كان كذا الخارجه الصادرة الشهد

تعالى واشكر وانعم الله ان كنتم اياه تعبدون فان قيل الكناه كما تنصرف الى المكاني الاقرب تنصرف
الى المقصود في الكلام وهو المضاعف كما يقول لقيت ابن عمار في خدمته وقال تعالى وان تعلموا
نعمه الله لا تحصى ما قيل لما عارضه لصلان فصرفه الى مافيه اعمال الاصلين الى من الصنف
الى مافيه اهل اهل احدهما وفي الصرف الى الخبز اعمالها اذ هو مشتمل على اللحم وغيره ولا كذلك اللحم
كذا انما الاستدلال فيهم وشعر المستد ان اذ به ما سوى الخضر لان شعره نجس الصوف للنعيم
والوبر للابل والشعر للمعز وورثا ما يتخذ من الشيا وبه منعة كذا ذكر في شرح التاويلا
فيهم مطلقا يعني ذكره مطلقا فيكون شاملا للمقادير اجمع فتناول شعر الحن وغيره وبه
خبر حن حرج به متنان وبه متنان انما يكون بالظاهر لان استعمال الشعر النجس مكره شرعا وطبقا
فيهم لان الميتة ما زالت الحياة عنه والسر سائر رحمه الله الموت صفة وجودية عندنا قال الله تعالى
فطاف الموت والحياة فالعدي لا يوصف بكونه مخلوقا فمعرفة بزوال الحياة وبما اجر عدي لا يصح
وانما يصح على قول الفلاسفة فافهم يقولون السكون عدم الحركة ههنا شأنه ان يتحرك الضدان صفتان
وجوديتان متعاقدتان على موضع واحد ومستحيل اجتماعهما كذا قال في سائر رحمه الله فيهم والمحل
اي المحل الذي له ضدان والاقدر مخلو المحل عن الضدين بان كان له اضداد لان من شأن الضدين ان يكون
ارتفاعهما بخلاف النقيضين وانما فيه التوافق اشكال وموان يعالج حذو نام بحياة به فضل
فكان حيا كالاذن وسائر طرف فيقول النمو لا يدل على الحياة الحقيقية كنعو النبات وانما يدل
على الحياة النامية وهو محاذ واعتاقوله تعالى وكنتم احواتا فاجياكم صهلا ان يكون قال ذكر على
اخذ الميثاق والمراد بقوله تعالى من تحمي العظام ومن يميم به الى ما كان عليه غصة رطبة في بدن
حي حقياس كذا ذكر في الكشف وذكر من مام المعروف بحج اهرا زادة رحمه الله انه اراد به اصحاب
العظام والله اعلم **فصل** مسائل في تأويلية على اتباع الآثار اذ القياس فيهم الشير
انما ما قاله بشر انه يطعم راس البئر ويحفر في موضع اخر لانه وان نزع ما فيها يبقى الطين والحجارة
نحسا وانما ما نقل عن محمد رحمه الله فانه قال اجمع رأيي وراي الى يوسف ان ما البئر في حكم الحاري
لانه ينتفع من اسفله ويؤخذ من اعلاه فلا يتنجس بوقوع

فهي
الماء

الخامسة فيه يجوز الحمام اذا كان يصيب من جانبك لو خذ من جانب لم تنتح ما دخل اليك النجاسة
قلنا وما علمنا لو امرنا بزرع بعض الارض ولا خالف السلف ولا الاستاد قوله نزلت اي البئر
والمراد ماوها اطلق اسم المجلد على الجبال كقولهم جرى النهر وسال المنزات وانما علمنا على هذا الارض
بزرع النجاسة لا يظهر البئر فلا يتم جواب المسئلة بقوله نزلت لسان حكم المسئلة وفيه وكان
نزرع ما فيها طهارة لها يشيئ الله تعالى لا يحتاج الى غسل الاجزاء وغير ذلك من ذلك ولا يتوكل
الى الواجب اي الشيء الذي يتوكل اليه الواجب الا بذلك الشيء تحت ذلك الشيء كوجوب ذكر الواجب بالصغير
في يوحى الى الموصوف كذا المستكر في يوحى في كونه مخرج الى الواجب وهو التحريم
الخامسة فالنظر عن النجاسة ولو لم يجر لا يصلح هذا الواجب الا بزرع جميع الماء لشيوع النجاسة
في اعراب الماء بزرع جميع الماء لا لذاته بل ليصل بواسطة الى النظر عن النجاسة وهذا كما مقتضى
فانه جعل غير المذكور المذكور انصحنا للمذكور وهما جعلنا غير الواجب ليجب ان يصل الى الواجب
فمن في العدة اخضع السطح كان ما فورا انصب السليم وكما لما هو بالوضي ما هو بتخصيص الدلو والرشاش
وهو سقاء وهذا الان الشيء اذا ثبت ثبوت ما هو لوازيمه وضروا انه كذا قرره في سائر اقسامه ذكرني
المغرب السوداء طويرة طويلة الذنب على قدر قبض الكف وفته سامة ابرص من كبار الوباء وفيه
احتسب السبب الطاقه وعلى جنبها اي فورها في فيها قيد بالوقوع في البئر لانها لو وقعت
في حجت افرق الماء كله كذا في المبسوط في بابين عشر من المثلثين العشرين بطريق استحباب السلقون
بطريق استحباب هذا بعد اخراج الفارة حتى لو نزرع عشرون دلوها وما فيها لم يظهر لان على النجاسة
قائمة كذا في المبسوط في باب خمسة كبر الدلو وصغرها قال الامام نزل الدرع الله الكبير ان اذ على الصاع والصغير
مادون الصاع وفي المبسوط الشيخ في سلام خواص زاده رحمه الله قد رده الدلو بالصاع فلو جاز وابدو
عظيم سبع فيها عشر وصاعا فاستقر به مرة واحدة لجره والله اشارة في الكتاب حيث قال الله فيهم
فولم يحدث اي بعيد الحدري رضي الله عنه مراده في المسلمين فانه ذكر في خبر من سلام رحمه الله في المبسوط روى
ابو سعيد الحدري رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام انه سئل عن فارة تموت في البئر قال نزرع منها عشرة نزرع
دلوها وذكر في الهداية روى عن ابي سعيد الحدري انه قال

في الدجاجة اذا ماتت في البئر نزرع منها اربعون دلوها ثم ان كان مرفوعا وطامرا وان كان موقوفا
عليه فهو كما لم يرفع من من المقادير فان قيل قد مر ان مسالين بار مبنه على تساع من ثار
دون القياس مع النص ورد في الفارة والدجاجة وسادس وقد قيل ما يجادلها بها قلنا
بعد ما استحكم هذا الاصل صار كالدابة شت على وفاق القياس في التفرع عليه كما في حارة
وغرها من العقود التي ياتي القياس حواها في الوسط الى العدل اقرب تحتل ان يكون
اقرب بمعنى القرب كما في قوله السابق من شح اعد لاني مروان كانه قلنا عاد لاني مروان
وانما قلنا انه قرب الى العدل انه دل الدليل على انه نزرع الكبير انه احوط لكن فيه بعض المخرج
وحل الدليل على انه نزرع بالصغير لانه لا يكره تركه حتى لا يحوط ان يبقى فيه اجزاء
النجاسة فقد تعارض الدليلان ومن صرح في التعارض الجمع فالعدل ان يجمع بين الدليلين على وجه
يكون العمل بهما من كل وجه لكنه لا يمكن والوسط قريب اليه لانه ذو حظ من الجانبين اذ هو اكبر من الصغير
كما ان الكبير اكبر منه واصغر من الكبير كما ان الصغير اصغر منه او يقال لما كان للكبير والصغير جهة في
العدل على ما ذكرنا كانا قريين الى العدل فالوسط يكون اقرب منها اليه ضرورة وعلى هذا يجري في قرب
على حقيقة او يكون معنى قوله لان الوسط الى العدل اقرب ان الوسط عدل كما ذكر في شرح التاويلات
في قوله تعالى هم للكفر بهذا اقرب منهم للايمان اي هم اقرب على الكفر واقبله مع وجود الكفر منهم حقيقة
على القرب اليه قبل الوجود كما قال تعالى ان الله قريب من المحسنين اي لم لا على القرب اليهم قبل الوجود في
احتسابه قال المطرزي احتساب الشيء اعتدبه وجعله في الحساب في حصول المقصود وهو نزرع قدر الواجب
والجواب عن كلام الحسن رحمه الله ان الشرح لما امر بزرع الدلو المقدر نخلوا الحكم به وسقط اعتبار
الجران وان معنى الجران متحقق هنا الا ان ذكره بيان ساعات هذا في ساعة واحدة والمقصود متحقق
ومما انفصل النحر عن الطاهر فوحدة تركه حكمه عليه في وان كانت البئر معينة قال النووي ما
معين لم معيّن من عنت الماء اذا استنبطت وفي المغرب معين اي اذا تبيّن حارة من قولهم عين
معينة والقياس ان سال معينة لان البئر مونة وانما ذكرها جملة على اللفظ او توهم انه فعل متحقق
مفعول في نزرع جملة فعلية وقعت تفسيرها

لقله حقيقتا ان لا يمكن نزعها من وجه تزج ما فيها جملة جالية وفيه لغزها هو المسئلة التي
ذكرت هذا وان كان يعرف منزله اذ في ذلك في بعض شروح المختصر فوجه وتوهم انه جواب المسئلة ولم
مذكر لغزها هو غلط وقع من الكاتب وطرف معرفته ان ترسل قضية في الماء وتحمل المبلغة علامة ثم
نزع عشر دلا امثلا ثم منظر كمن انتقص فلما انتقص الخبر علم ان السر مائة دلوقه لان الشكر وقع
في مائة مائة من ان الماء كان طاهرا بيقين مائة وقد وقع الشكر الخاصة واليقين لا يزال الشكر او يعلل
الخاصة متيقن بها في الخارج وفي المانع مشكوك فلا شئت الخاصة في الماضي بالشكر في كل الوقوع من الحادث
كانه هو ان كلام الخصم وموان يعلل الموت فيه ومن يتفاح دليل تقدم الوقوع فقال الوقوع من الحادث
فضايق لما اقرب زمان وجود الان لا صلة للوحدات العدم وطرح راي في ثوب نجاسة لا يدري حتى اصابته
وكذا اذا مات المسلم وله امرأة نصرانية فماتت مسلمة بعد موته وقال سلمت قبل موته وقال الودعة سلمت
بعد موته فالقول لهم ولله ان الموت في جسد عقب سبب طاهر فيضناز الله وان اجتمعا ان يكون الموت
لان السند الموهوم لا يعتبر في مقابلة السند الطاهر كمن راي انسانا ميتا وفي عنقه حية مملوكة يغلب على
ظنوننا ان الحية فضيلة كذا ذكره شمس ممة الكردى رحمه الله وكمن جرح انسانا فلم يزل اصاحا
فراش حشرات وانه يضاق الموت الى الجرح حتى نواخذ الجرح وان اجتمعا الموت شي اخر كذا ذكره في المنسوخ
وكذا اذا وجد القتل في محلة يضاق القتل الى محلة المحلة وان اجتمعا انه قتل في موضع لغزهم حل الى
هذا الموضع واذا شئت هذا فنقول وقوع الحيوان في الماء سبب لونه عادة فوجب اضافة الموت اليه حتى اضمنا
اليه شئت تقدم الوقوع ظاهرا لان الحيوان لا يموت في الماء كما وقع ولا بد له من اضطراب ومعالجة ساعات
فقد رنا ذلك يوم وليلة لان ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها ومتى كانت متفتحة اذ ذكر على بعد العهد
فقد رنا ذلك ثلاثة ايام ان ادنى جرح القادم ثلاثة ايام الا ترى ان مخرج قبل ان
يصل عليه صلى على قبره في ثلاثة ايام واما مسئلة التوب فقد
قبل على اللات وفي كل وقت مسئلة الميراث الراء تحتاج الى الاستحقاق
والطمان لا يصلح حجة له وانا يصلح للشيخ والواحدة مائة الدافعون

فصل السور بقية الماء التي يبقها الشارب في الاناء ثم استعير لبقية الطعام وغيره
وهنا سأل انواع اربعة طاهر ومكروه ومشكوك ونحوه **صل** ان نظر الى اللعازط
مكون ما يكون لعابه طاهرا يكون طاهرا وما يكون محسا يكون نجسا وعلى هذا فاعتبر ونفع من المكروه
انه طاهر لكن في ان موصفا بغيره والكراهة اما شئت باحتمال النجاسة بخلاف الباطر او سقوط
النجاسة لضرورة يمكن الاجترار عنه في الجملة اخذت هذا فنقول سور مدني على الاطلاق طاهر للنجس
والنجاسات الكافر والمسلم فيه سواء لقوله عليه السلام من شرب من سور نجسه كتب له عشر حسنات واما
سور من شرب الحجر مستثنى لان الكراهة لعاد خرفان قيل سفي ان يكون سور للنجس نجسا على قولك
يوسف رحمه الله لو حود اسقاط الفرض عنه قيل على احدي الروايتين عنه لم يرتفع الحادث هنا نفي الحجر
وفي الرواية اخرى وهو قولك حيفه الله بسقط الفرض عنه الا انه لم يحكم نجاسة الماء نفي الحجر
كذا ذكره امام الميعروف بحوازه زاده في مبسوط فله لان لعابه طاهر لانه يتولد من اللحم والحم شدي
طاهر لان اغذيته طاهرة وانما لا يولد له عزة وشرفه وقوله عليه السلام الهرة ليست نجسة نكرة في موضع
النفي فتقضى ان لا يكون نجسة بوجه ما وفي الكراهة شي منها خصوصا اذا كانت للنجس قال الشرح امام
الكردى رحمه الله ان الله تعالى اباح للمالكين ومن لم يبلغ الحلم ما ورا قبل الفجر وبعد العشاء حين
الظلمة وبين علة ذلك وقال تعالى طوافون عليكم بعضكم على بعض ثم اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله من هذا
في الهرة فقال الهرة ليست نجسة للحديث ثم ليقول علماء ونا سور سواكن البيوت بالهرة بعد النجس
وانما كان الطوف مؤثرا لانه تنضم للجرح وللجرح قاتل في اسقاط الجرمات الا ترى ان المسئلة يحل بحالة
من اضطراب ومن كراهة لهذا في الهرة شئ والقاضي امام طهير الدين السنجي ما خذ من السنج
وموا القهر وسبي يوم القيامة يوم السبع لانه يوجد في القهر على اعداء الله تعالى فالهرة على هذا سنج
لقهرها الجراثيم ثم وجه التمسك به ان النبي صلى الله عليه وآله لم يرد به الحقيقة لانه ما بعد بيان الحقايق فنقول
المراد بالحكم والحكم انواع نجاسة السور وكراهة وجرمية اللحم ثم لا يخلو اما ان يلحق في جميع
من حكمهم وسور غير ممكن لان فيه قولا بنجاسة السور مع كراهة وانه لا يجوز او في حرمة اللحم وانه لا يجوز
لما اخذت من النبي صلى الله عليه وآله السلام عن كل ذي ناب

من السباع أو في كراهة السور وهو المرام أو في نجاسته وإن لا يجوز أيضا إذا نجاسته منتفئة بالآجام أو ما روى
 أو بالضرورة أو في الأول مع الثاني وهو غير جائز لما ذكرنا ولين كان فالقرب طاهر أو في من واج مع الثالث
 وقدم القرب أو في الثاني مع الثالث وقدم أيضا فإن قيل إنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان هذا
 الحديث وارد بعد تحريم السباع قلنا حرمة السباع قبل ورود هذا الحديث لا تخلو إما أن كانت
 ثابته أو لم تكن فإن كانت ثابته فظاهر وإن لم يكن ثابته لا يكون الحرمة من لوازم كونه سباعا فلا يمكن جعله
 مجازا عنها أو نقول استدعاء لا يجوز أن يكون حرمة اللحم مرادة من هذا الحديث لأن فيه جعل كلام رسول الله
 عليه السلام على ما عادة لا على ما فائدة سواء كان هذا الحديث سابقا أو متبوعا تأمل تدبر في سورة الاحزاب
 المخلاة مكره قيد لها لأنها ان كانت مجبوزة بحيث لا يصل منقارها إلى تحت قدمها لا يكره لأن من صلها
 الطهارة نظر إلى اللحم والكراهة باعتبار محال طهاتها النجاسات وقد حصل الأمن في قوله وكذا سور
 سباع الطير القياس أن يكون سورها نجسا لأن لحمها نجس كسباع البهائم ثم وجه من سيجعل في ما يشرب
 منقارها وهو عظم وعظم الميت طاهر فجعل اللحم أولى وأنت سباع البهائم فتشرب بلسانها ورطب
 لسانها لكن من عاداتها تأنس بالخيف فاشبه المحلاة فكان طاهر مع الكراهة لاجل النجاسة في علمه اللام
 حرموا أن يتكلم النخيلية ومنه الخمر والخمار لتغطية العقل والراي وطاهر النص بفضة النجاسة لكنها سقطت
 بضرورة الطهور في سور الخمار والبغض مشكوك فإن شيئا من أحكام الله تعالى لا ينظر في الشك لكن نقول
 الحكيم عند الله تعالى معلوم به والشك لنا وحازان متعارض امارات في الشرع مع ترجيح في حقنا اما لا يجوز
 في الدلائل العقلية قال الخزيين سلام البردوي رحمه الله انما سمعناه مشكلا متعارضا خارا وروى في اباحه
 وحرمة فانه روى أن النبي عليه السلام حرم لحم الخمر عليه وروى في حرمة غالب من البحر ان اباحها في حلال
 الضحاة فظاهر وقال شيخنا سلام المعروف بخار زادة رحمه الله هذا لا يفي لان لحمه حرام بلا اشكال لانه
 اجمع المحرم مع المبيع فغلب المحرم على المبيع كما اذا اخبر عدل ان هذا اللحم ذبيحة محسنة ولا يصح إخراجها
 ذبيحة مسلم فانه لا يحل اكله واذا حرم لحمه بلا اشكال يكون لعابه نجسا بلا اشكال ووقع في الماء ما ينجس بلا
 اشكال فيجوز ان نجس الماء كما لو وقعت فيه نجاسة اخرى كمن الصحيح ان يقال انما لو نجس الماء لما فيه من الضرورة
 والبلوى لان الجار يربط في الدم وروى في فية فيشر من وإلى كراهة

وهو كذا في نسخة أخرى
 وهو كذا في نسخة أخرى

وللضرورة أثر في إسقاط النجاسة الا ان الضرورة والبلوى في الجار دون الضرورة في الهرة لأنها تلج المذلل
 والمضايق دون الجار ولو انتفت الضرورة أصلا كان سورة نجسا كسور الكلب ولو تحقق الضرورة حسب
 تحقق ضرورتها لوجب الحكم ببقاها على صفه الطهارة والظهور انه إذا انتفت الضرورة والبلوى من وجه دون
 وجه وقد استوى الوجهان تساقطا فوجب المصير لما كان ثابتا وقد كان البات شيئا الطهارة في جاز
 الماء والنجاسة في جانب اللعاب ليس احدهما أولى من الآخر ففي مشكلا فلا يظهر ما كان نجسا ولا ينجس ما كان
 طاهرا وهذا معنى قولنا انه مشكلا بخلاف الماء إذا اخبر عدل بنجاسته ولغير طهارة فانه سقط الخبران للتعان
 في العبرة للاضطرار صل كان شيئا واحدا وهو طهارة في طاهر ابلا اشكال وإذا ثبت هذا في سور الجار
 ثبت في سور البغل لانه من نسله ولا يقال في الجمع ترك الاحتياط من وجه آخر فانه ان كان نجسا تنجس به أعضاء
 لانا نقول الشكر طهورته لا في طهارته هو الصحيح من المذهب كذا في المبسوط في ليكول عاين ما للماء
 عند التيمم وهذا لان التيمم شرع عند عدم ماء واجب استعماله وهذا ما روج استعماله بالآجام فصار
 كاللحم المطلق ولان التيمم اذا تأخر عن التوضي فهو حايث بلا شك وان كان متقدما لم يجزازه مشكوكا فالاول أو
 ولا يقال انما كان عاديا للماء ان لو كان قريبا لنا نقول ان كان قريبا فلا اشكال وكذا اذا كان كثيرا لان
 وحود الماء وعدمه بعد التوضي بمنزلة في الحكم لانه لم يبق هذا الماء واحده استعمال في حقه والى هذا اشار في
 المبسوط في ان المظهر احدهما وهذا لان هذا الماء ان كان طهورا خلا فائدة في التيمم سواء تقدم
 او تأخر وان لم يكن طهورا فالنيم حايث سواء تقدم او تأخر فلا فائدة في التقديم وانما يجمع بينهما احتياطا
 لنقطع من جملة ان يوحده نفس الجمع وفي هذا جواب عن كلام زفر رحمه الله قالوا ومن فضل هو التقديم والله اعلم
 بان التيمم اعلم ان المصنف استدأ بالوضوء ثم ثنى بالغسل ثم ثلث
 بالنيم تأشيا لكان الله تعالى أو نقول استدأ بالوضوء لانه لم يعم ولا غلب ثم بالغسل لانه لم يدرى بالآلة
 التي حصلانها وهو الماء المطلق ثم بالعوارض التي تعرض عليه من ان تحالط طاهرا ونجسا ثم بالخلف
 وهو التيمم ثم أنظر كيف اتسع التبريد في هذا الباب في من لم يجد الماء إلى قوله ومن وجبت حبشتين
 للحكم في أربعة نفر كابتية الآية وهو قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او
 من النساء ثم اعلم ان التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه

وانما شرع رخصة لنا والرخصة فيه من حيث لا تحت الكسبي بالصعيد الذي هو ما وثق في حمله حيث
الكتفي بشرط اعضاء الوضوء قال سحره في السحر في الله التيمم في اللغة القصد منه قول القائل
وما ادري اذا تمت امرأ اريد الخيرا لي في وفي الشرع عبارة عن القصد الى الصعيد للتطهير
بالاسم شرعي فيه معنى اللغة وثبوت التيمم بالكتاب وهو قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا
طسا ونزولا الآية في غزوة المريسج حين عرس رسول الله عليه السلام فسقطت عن عائشة قلادة لاسماء
فلما ارتحلوا ذكرت لرسول الله عليه السلام فبعث رجلا في طلبها فزولوا ينتظرونها فاصبحوا وليس معهم
ماء فاعلظ ابو بكر رضي الله عنه على عائشة رضي الله عنها وقال خبيثت رسول الله والمسلمين على غير ما
فزلت آية التيمم فلما صلوا بالتيمم حاء استبد بن الحضير لم ينصرف عائشة رضي الله عنها فحعل يقول ما اكر
بركنكم يا آل الله بكر وفي رواية يرحم الله ما عايشه ما نزل بكر امر تكرر هينه الاجل الله للمسلمين فرجا
كذا في المبسوط قوله او خارج المصنفه اشارة الى انه لا يجوز لعدم الماء في المصنف التيمم وقد نص على عدم
الجواز في المبسوط وفيه رد ايضا لمن قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصنفه لم يقصد مدة السفر والشخص
من ماء سحره في الكردي رحمه الله الفاء في فلم تجدوا المعطف على الشرط وفي قيمتهما الجواب الشرط وفي فاجوا
لتفسير التيمم والمراد من الوجود القدرة حتى لو كان واقفا على راس البئر وليس معه آلة الاستقاء فانه يباح
به التيمم والمراد من الماء يكفي للوضوء قوله بحوميل او اكثر فان قيل النص مطلق عن اشتراط المسافة
فلا يجوز تقييده بها بالراي في المسافة القرينة غير مانعة بالاجماع والبيضة مانعة بالاجماع
محطنا الفاصل بين القرب البعيد ما ذكرنا لانه يلحقه الجرح بسد الدخول في المصنف والماء معدوم حقيقة
فان قيل ما الفائدة في قوله او اكثر قلت اذكره للتأكيد كما في قوله تعالى فاذا انقضى في الصور فمخروجه
ولان المسافة اما تعرف بالجر والظرف فالوكان في طنة ان سبه ويزن الماء بحوميل او اكثر بحوزة التيمم وان
كان في طنة ان المسافة منه ويزن الماء بحوميل او اكثر لا بحوزة التيمم حتى لو تيقن انه يحيل بحوزة التيمم ولا تقدر
الشرع على انواع منها ما يمنع من كثر لا الاقل كمدة احوال المدة ومدة حواز الصلوة على الميت بعد ما دمن
ولم يصل عليه ومنها ما يمنع من قلة ولا يمنع من كثر كنصاب الشهادة ونصاب السرقة ونصاب الزكوة وانه كثير
ومنها ما يمنع من قلة ولا يمنع من كثر كمقادير الصلوات المفروضة

ذكره

والمقادير في الميراث ومنها ما لا يمنع من قلة ولا كثر كمقادير الصلوة لقوله تعالى ان من اهل الكتاب
من ان تاحنه بقنطار يوده اليك ومنهم من ان تاحنه بدنار لا يوده اليك الاما دمت عليه قايما وقوله تعالى
فلا تطمروا فمن انفسكم وقوله تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة كذا سمعت هذه من جوبة من سجاد
عبد الدين رحمه الله قوله اشتد مرضه ولا فرق بين ان اشتد مرضه بالتجر كاو بالاستعمال وعند الراي
رحم الله المفسر من التلف وظاهر النص وهو قوله تعالى وان كنتم مرضى مني قوله او مرضى
هذا اذا كان خارج المصنف ليصير محملا على امت اذا كان في المصنفه على الاختلاف الضيق للخرج
المفوت للمقصود قوله ضربتان اجتراد عن قول ابن سيرين رحمه الله فانه يقول التيمم ثلاث ضربات
ضربتان كما ذكرنا وضربة ثالثة فهما ثم اختار لفظة الضرب وان كان الوضع جازما لما ان ثاب جازت
بلفظة الضرب وكيفيته التيمم ان يضرب سديه وضربة واحدة فيرفعهما وينفضهما حتى تنثر التراب
ويمسح بهما وجهه ثم يضرب اخرى فينفضها ويمسح ساطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهره هذه التيمم من
لوم اصابع الى المرفق ثم يمسح باطن كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى المرفق ويمسح باطن ارجل يده
اليسرى على ظاهرها بهام يده اليمنى ثم يفعل سده اليسرى كذلك كذا ذكره في الزاد قال بعض مشايخنا
سعى ان يضع باطن كفه اليسرى على كفه اليمنى ويمسح بثلاثة اصابع اصغرها ظاهره هذه التيمم الى المرفق
ثم يمسح باطنه بالايهام والمستحبة الى راسه اصابع ثم يفعل في اليد اليسرى كذلك ولا بد من سبعة
على ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان سبعة ابعاس شرط بل من سبعة عامتها يكفي في قال
شمس في الجواهر رحمه الله ينبغي ان يحفظ هذه الرواية لكثرة البلوى فان قيل ينبغي ان يشترط الاستيعاب
على ظاهر الرواية لان الباء دخلت على المجرى قلت ردا على النص بالحدث المشهور وهو قوله عليه السلام
ضربة للوجه وضربة للذراعين لانه شرع خلفا عن الوضوء على سبيل النصف وكل نصف يد على
ابقاء الباقي على ما كان يروى ان عمار بن ياسر قال سمعت رسول الله عنه اما تذكر اذ كنت معك الابل فاجنبت
وتمسكت في التراب ثم سألت رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام اجزئت حمارا ايعاد للحدث كذا في المبسوط
قوله والمراد به الوقاع فان الله تعالى ذكر في نوعي الحدث عند وجود الماء فلا بد ان يبين حكم الحدثين
عند عدمه حتى لا يودي الى اهل الحكم وانما التيمم حكم الحدثين

ان يؤجل على الجامعة وعلى هذا اثبتت الموافقة من صل والخلف وصدد الكلام وتجره وفيها قال
 الشافعي رحمه الله اثبات المخالفة بينهما قولا بكم ما كان من جنس رضى كل ما تحرق بالنار فيصير
 رمادا كالشجر او ينطبع ويلين كالخمد فليس من جنس رضى وما عدا ذلك فهو من جنسها كذا في الزاد والحققة
 وله اثبات شرط عند اني يوسف رحمه الله كما هو شرط عند الشافعي رحمه الله كذا ذكر في شرح التاويلات مما يقولون
 ان الله تعالى ذكر الطيب مطلقا وما يذكر ويراد به المنبت كما في قوله تعالى في البلد الطيب ويراد به الجلال
 كما في قوله تعالى كلوا من ثمرها اذا رزقتم والجلال لا يليق هنا اذ وصفه رضى كونه منبتا اليوم غيره
 اذ الطيب اذ الطيب المقرون بالارض رده المنبت فيما تلوها من رواية فيكون المراد بهذا الطيب المقرون بها
 المنبت ايضا اذ القرآن يفتر بعضه بعضا على انه روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال الصبيح الطيب
 تراب الحث ونحوه نقول الصبيح اسم لوجه رضى ما خرد من الصعود قال صلى الله عليه وسلم انه فعيل بمعنى
 فاعل اي صاعد وهذه شيا صاعدة كذا ذكره في ستراد وقيل فعيل بمعنى مفعول اي صاعد
 عليه وذلك نعم جميع وحمه رضى الطيب هو الطاهر قال الله تعالى جلا لا طيبا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
 تعالى طيب يحب الطيب ومتى احب المنبت والطاهر والجلال احب الالهى السواء يكون مشتركا وقد اريد به
 الطاهر بالاجماع فسقط غيره اذ لا عموم للمشترك لان المشترك اذا تفرج بعضه وحده يدل على سقوط غيره
 وقد ترجم ما ذكرنا اذ هو اليقيني في الموضوع ولانه قال في الحرة وكرهه يدل على طهره وقال ايضا فاستمعوا
 ولو كان المراد المنبت لقال فازدجوا واما الاثر فنقول نحن لا نقيد المطلق بغير الواجب فكيف بالاثار
 قوله والله فرض النية والقصد رادة للحادثة ولهذا لا يقال الله تعالى يا ولا قاصد وقد تناسلنا
 تفسيره فما تقدم قوله لانه ليس بظاهرة حقيقة لان الزمان ملوث بذاته وانما صاد مطهر اشرفا
 اذ النوى قربة مخصوصة واما الماء فعامل بطبيعته وقد خلق مطهرا فاذا استعمل في الجبل النجس على
 عمله سواء كانت النجاسة حقيقة او حكمة فان قيل الخلف لا يفارق صل هذا موهل ضل قلنا
 قد يفارقه لاختلاف حالها الا ترى ان الوضوء يقام بالاعضاء الاربعة بخلاف التيمم وسن التكرار في
 صل دون الخلف وهذا كما قلنا ان القصاص غير مؤثوث لان الغرض منه ذكر الشار وان سلم
 جبهة صل وليا فاذا انقلب ما لا صار مؤثوثا لان الوجه

له

صل في القتل القصاص عند الضرورة بعد الدية خلفا عنه فاذا احب الخلف بجعل كانه هو الوضوء
 ودل على صلح الجوامع المتفق على جعله مؤثوثا واعتبر سهام الورثة في الدية وان لم يعتبر صل في القصاص
 وقد عرفت في العوارض قوله لانه خلف عن الوضوء فيكون حكمه دون حكم الاصل ضرورة فنقضه
 ما ينقض الوضوء قوله وينقضه ايضا رؤية الماء اعلم ان رؤية الماء غير ناقض لانه ليس بخارج محض
 وانما الناقض للحدث السابق لكنه اذا كان المتقاصر الى الرؤية محاذيا لما ان عمل السب بطريقها
 وشرط القدرة على استعمال الماء من قبل ان المراد بالوجود القدرة وهذا اذا وجد الماء يكفي للوضوء لانه
 لا يعتبر ما دونه اشدا فكذا انتهى قوله عليه السلام ان التراب طهور للمسلم التمسك بالحدث مشكرا فانه لم
 يعرض لاسقاط التيمم السابق بل فيه سان ان التيمم لا يجوز بعد رؤية الماء وحاز ان يكون رؤية الماء مائة
 للاشياء دون البقاء لعدم الشهود في باب النكاح والعدة فانها عنعان اشياء النكاح دون البقاء
 لكونها جواب عنه ان يقول ان الطهورة صفة راجعة الى الجبل وقد عرفت ان كل صفة ترجع الى الجبل فالاشياء
 والبقا فيه سواء كالمحرمية في باب النكاح على ان هذا بعض الحديث وتامه فاذا وجدت الماء فامسسه
 بشرتك كذا في المصالح والمبسوط والنفوس لشرح بيان طول المدة لا التقيد به كما في قوله تعالى ان يستغفر
 لهم سبع مائة وقوله تعالى في سلسلة ذرعهما سبعون ذراعا فان هذا البيان الكثرة لا على التحدد كذا فيهما
 فيه قوله ويستحب لمن لم يجد الماء قوله ويستحب سندا الى قوله ان يؤخر اي يستحب التأخير قوله
 يرجو حمله جالية قال الشيخ رضي الله عنه المسئلة تدل على ان الصلوة في اول الوقت افضل عندنا الا اذا
 تضمن التأخير فضيلة لا تحصل ذلك بدونه كتكثير الجماعة ونحوه قوله ويصلي بتميمه ما شاء من التيمم
 صل هذه المسئلة ان التراب عندنا بدل عن الماء لرفع الحدث وعند الشافعي رحمه الله بدل عن
 الوضوء لاجل الصلوة مع قيام الحدث كما في المستحاضة فلهذا قال شتمه لكل فرض قوله ويجوز التيمم
 للصحيح المقيم قتيده به لكي يخرج المريض لانه مرخص له وقيد بالمصر لان الظاهر في المفارقة عدم
 الماء وقيد بحضور الخنارة اذ الوضوء صل في هذه المسائل ان كل موضع يفوت الا اذا الى الخلف
 لا يجوز التيمم وفي كل موضع يفوت لا الى الخلف يجوز له التيمم قوله لانه غير واجب للماء لانه لو تضرع بغيره
 الصلوة فيكون عاجزا له حكما والمعتبر هو العجز الحكمي لا يقال

ان الصلوة في الصلوة المطلقة والصلوة الخائفة ليست في معناها لانا نقول لما حاذ آ
اقوى الصلوة بل ضعف الظهارين فلان يجوز اذا اضعف الصلوة من باضعف الظهارين
اقوى اجري **قوله** والولى غير فيه اشارة الى انه لا يجوز للولى لانه حوز عادة فلا يحق
الفوات في حقه وهذه المسئلة بناء على ان صلوة الخائفة وصالوة العبد عندنا لا تغادر فتحت
الفوات وعند الشافعي يجوز اعمادها فلا يحق الفوات فلا يجوز التيمم ولا نقال شرط حواز التيمم
عدم وجدان الماء ولم يوحى لانا نقول الوجود مفسر بالقدرة وهو غير قادر اذا لم يكن الصلوة
بطهارة الماء فصارت كخائف الغطش والعدو ولان التيمم شرع لصانته الصلوة عن الفوات
لانه رتبة هذه الحالة فتحتم الصلوات في حقه فيخرج في **قوله** اذا حاز ان يقصر في الاداء
فلا يجوز الشرع التيمم لتوهم الفوات لان حوزة عند تحقق الفوات اولى **قوله** لا فائدت
الى ما يقوم مقامها او يكون صلوا علم ان فرض الوقت اختلف المشايخ قال بعضهم فرض الوقت
للجمعة والظهر خلف عنها وقال بعضهم فرض الوقت احدهما وهو روي عن محمد رحمه الله وروى عن ابي حنيفة
وانى يوسف رحمه الله ان فرض الوقت الظهر لكنه ما مور باسقاط الجمعة فكانت الله جمع بين هذه **قوله** فاولى
فقال لانها نفوت الى ما يقوم مقامها مشير الى القول الاول وقال ابو حنيفة صلوا موميا الى القول
الثالث وقال باب الجمعة الفرض احدهما سانا القول محمد رحمه الله اولان الظهر وان كان اضلا على
ما هو المختار من المذهب لكنه يتصور صورة الخلف فادعى الى الصورة اولاً ثم تدارك بقوله او يجرى
صلوا وانه هذا ما ذكر في بعض النسخ بالواو ويحتمل انها خرج الكلام مخرج المتقابلين تدارك
قوله وكذا الذي خشي فوات الوقت وهذا الماهر ان التيمم شرع رخصة لدفع حرج كثرة
الفوات لا خوف فوات الوقت **قوله** المسافر اذا نسي الماء في رجله الخلاف فيها اذا وضعه
نفسه وغيره بجله ثم نسي اما اذا وضعه غيره بغير علمه يجوز تيممه لا خلاف وذكره في الوقت وبطهارة
قوله لانه قادر على الماء حقيقة لان الماء في رجله وفي يده ومكمله ولو ثبت العدم انما ثبت بالنسيان
ومو يضاف الذكر لا القدرة لانه وحده جميع هذه آلات القدرة الا العلم والعلم انما منع عدم النسيان
ومو غير معتبر لانه نسي ما لا نسي عادة فانه لا علم له لو كان

24 ٢٢
الماء على ظهره او معلقا على عنقه وهذا لان الماء اجزاء الاشياء في السفر فكون نسيانه نادرا ولا عجرة له
ولها ان اخصر واصار القدرة العلم كذا استدلاله بخبره سلام في هذه المسئلة فقال انه عجز عن استعمال الماء
فلا يلزمه استعمال وهذا لانه لا قدرة بدون العلم لان القادر على الفعل هو الذي لو اراد تحصيله يتأتى
له ذلك ولا تكلف بدون القدرة ولو فقدت قدرته بفقد ما يدرى لانت اعتبرت به فاذا فقد العلم وهو
اقوى **قوله** لا تلات اولى وهذا معنى ما استدلاله في الكتاب بقى من شتاه في لفظه وهو قوله او صار القدرة
لان الصفة لا يقوم بالصفة فكيف يكون للقدرة او صار **قوله** اما ان يراد بالقدرة الا لا او صار
ذي القدرة على حاز المضاف القادر ولا بد ان يكون موصوفا بالقيام بالذات والحيوة والعلم والعلم
اخصها اذا القايم بالذات قد يكون حتما وغير حرجي والحق قد يكون عالما وغير عالما والعالم قد يكون قادرا
وغير قادر وهذا الماعرف بالبصرة ان الحيوة شرط لثبوت العلم والقدرة لاستحالة شوقها بدونها خلافا
لما يقوله الصالح فانه هذه يصح وجود العلم والقدرة في غير الحرج او نقول المستلزم للشيء من غير علم يكون
اخص منه والحيوة مستلزمة للقيام بالذات من غير علم كذا العلم مستلزم للحيوة من غير علم
واما اذا صار عن الكفارة وعنده ما يعتق وقد نسيه فلا يجوز فلا راد فيه وبعد التسليم ففسر الوجود
هناك الملك والنسيان لم ينعهم الملك وتفسير الوجود هنا يحرفه القدرة والنسيان ان القدرة كذا
في المبسوط وغيره واما الناييم فممنوع ايضا فقد ذكر الطحاوي انه لا ينقض تيممه وليس له يجعل
قادر انقدر لانه عجزنا شي من جهة البصا ولا كذلك النسيان لانه جبل عليه انسان ولا ان اليوم جعل
عفو في مواضع منها اذا طلق الناييم امراته لا يقع الطلاق واذا صلى لا يصح له ان يجعل عفو
في مواضع منها اذا استكمل الناييم شي عليه الضمان كالليقطان ومنها اذا عقد الناييم في
الصلوة فانه يكون معتبرا فاذا كان هكذا جعل كالليقطان هنا اجتنابا واما النسيان فاما لا يذكر له
عفو الله فلا يمكن ان يجعل كما **قوله** وليس على المتيمم طلب الماء هذا في الفوات فاما في العزائم
صح الطلب كره في النسيان عند الشافعي رحمه الله لا يجوز التيمم قبل الطلب الفوات لا راد عدم الوجود
لا تحقق بدون الطلب قال الله تعالى قل لا احدنما اوحى الى حجة ما وبقا طلبك فما وجدت شيئا وكما نقول
قد يكون بدون الطلب كما في قوله تعالى قل لا احدنما اوحى الى حجة ما وبقا طلبك فما وجدت شيئا وكما نقول
عليه

قوله ووجد كذا لأفندي ثم بشرط ان يطلب مقدار ما يسمع صوت اصحابه وسمع صوته وفي ايراد هذه المسئلة
عقب المسئلة المتقدمة لطيفة فان لا خلاف في تلك المسئلة بناء على اشتراط الطلب عدمه قوله لانه
واحد لما لان عليه الظن اقيمت مقام العلم في مواضع كافي المهاجرة والشهادة والتحرى وغير ذلك
قوله فهو بمن لم يجد الماء حقيقة ولا يقال عدم الوجودان الحقيقي غير معتبر كما اذا غلب على ظنه لانا
نقول هنا سقوط عدم الوجود حقيقة لوجود دليل الوجود حكما وهما يتحقق عدم الوجود حقيقة ولم
يوجد الوجود حكما حتى يسقط عدم الوجود حقيقة قوله وان كان مع رفق ما ذكر في المبسوط وان
كان مع رفق ما فعله ان يساله الاعلى قول حسن زباد فانه يقول السوال ذل وفيه بعض الجرح وهذا
يشير الى اشتراط الطلب وذكر في لا يوضح انه لم يجد الماء قول الحق حفيضة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله
بحد وفي الزيارات ولو كان مع رفق ما وعنده انه ان ساله اجاباه لا يجوز التيمم وان كان عنده انه
لم يخطئه التيمم ثم لما كان التيمم شرع رخصة وهو موقت الى وحدان الماء فكذا المسح شرع رخصة
وموقتا يوم وليلة او بلاه ايام باب المسح على الخفين في الباب على اصاب
منها ان الزيادة بالخبر المشهور حادثة ولا يجوز خسر الواحد لا الزيادة تشبه البيان والنسخ والمشهور
يشبه المتواتر والآحاد ومنها ان المسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها ومنها ان الجبيرة اذا تعلق وقت
تعتبر فيه لغيره ثم انما قال طيز لان الغسل افضل لكونه ابعد من مظنة الخلاف وانما قال السنة لما اراد
البيضة ثبوته بالكتاب على قراءة التبييض الخفض من غير حائز عند الجمهور بدلالة قوله الى الكبير لان المسح
غير مقدّر بهذا الاجماع فالصحة ان حواه ثبوت السنة والسنة وردت فيه قولا وفعل على سبيل الشهرة
حتى قال الوضيفة رحمه الله ما قلت بالمسح حتى جازي فيه مثل وضوء النهار وقال الكرخي رحمه الله اخشى الكفر
على من لم يره وقال ابن سيرين ما لكران من السنن ان يفضل الشيخين وسحب الخندين ويرى المسح على الخفين قوله
بالسنة التي قرئت التواتر اراوده المشهور وهذا لان خبره على مراتب وهو كل خبر اتصل به عن رسول الله
عليه السلام اتصالا بلا شبهة بان ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب ومشهور وهو كل خبر كان
منه حاد في صلته استمر في العصر الثاني وصار ينقله قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب
والثالث ما كان من حاد وهو كل خبر روي بالواحد

قوله

ومن شأن لا عبرة للمحدث فيه بعد ان يكون دون المشهور والمتواتر ثم يجوز البيان والزيادة والنسخ بالقديم
الاول وكذا انما لاني الا الثالث وبالثالث لا يجوز الا الاول وهذا لا زيادة يشبه البيان من حيث
انه يقر المزد عليه ولا سطره ويشبه النسخ من حيث انه قبل الزيادة يكون كل المشروع وبها يصير بعض
المشروع فكان انطالا من هذا الوجه والمشهور يشبه المتواتر بالنظر الى العصر الثاني ويشبه خبر الواحد
بالنظر الى العصر الاول واخذت الزيادة التي هي بان من روى نسخ من روى بالمشهور دون النسخ المجزئ
قوله حدث موثق للوضوء هذا اجترار من الحناية واسند الموجهة الى الحديث محاذ اعلى ما مر
اذ البسملة على طهارة كاملة لا يراد به اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث ولكن ذكر اللبس اراد
بقائه لا الدوام فها يستدام له حكمه ثم ان الله تعالى فلا يقعد بعد الذكرى مع القوم الطاهرين
سمى جوام القعود فعود او انما شطت الطهارة لقوله عليه السلام اذ خلتها وما طاهران ولان
الحنف عندهما نفع الحلو للحدث لا رافعا ولا نقالا اذ اغسل رجليه او لا وبسحقه ثم احدث قبل الكمال
الطهارة ينبغي ان يجوز المسح لوجود المانع في الرجلين عن حلو الحدث فها لانا نقول عندنا ما نعته
بالنقص على خلاف القياس عند طهارة جميع اعضا فقتصر عليه قوله كاملة احتراز عن التيمم فانه
لو تيمم وليس الخفين راي الماء لا يجوز المسح قوله ثم احدث خضه حدث متأخر لان الحنف مانع لا
رافع ولو حوزاه حدث سابق يصير انفا كما استحاضة اذا البست ثم خرج الوقت قوله حدث
صفوان بن عسال رضى الله عنه هو بالعير غير المعجمة بياض الصل والحدث في المصاحح كان رسول الله
عليه السلام ما مرنا اذا كنا سفرا ان لا ننزع خفافنا ثلاثة ايام ولما لبسنا من حنابة لكن من روى الوفا يط
اودم قال الشيخ الموضع موضع النفي فلا يحتاج الى التصور وقت صورته مسافر ومعه ماء فوضا وليس
الخفين اجنب فقيم للحناية ثم احدث ومعهما يكفي للوضوء لا يجوز له المسح لان الحنابة مرتبة القلان
وقال الخضر سلام المسح مشروع في سائر الاحداث الا في الحنابة لانه يمكن الجمع بين غسل الاعضاء والمسح
ولا يمكن الجمع بين غسل جميع البدن والمسح فلا يتحقق معه الرخصة فيه فلا يشترع وكذا قال شيخنا
المرحوم رحمه الله الحنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الحنف لا يتأتى ذلك وهذا ينبغي ان يتصور
تكلف قوله روى هذا الشرط قال عليه السلام لمغيرة

او ادخلت القدمين في الخف وبما طهرت ان فامسح عليهما قومه واستاذوا عقت الحدث قال بعضهم
 وقت اللبس قال بعضهم وقت المسح وحاصل ما علة الكتاب ان قيل للحدث وجود اللبس وعنده
 سواء اذ الخف مانع والمنع انما الحجة اليه وقت الحدث فلا يعتبر قبله قومه على ظاهر ما احتراز عن
 قول الشافعي رحمه الله فان عنده مسح الطاهر والمطر يصبغ بمسح على مقدم الطاهر فيجوز الى الساق يصبغ
 يساره على موخر الماظر فيجوز الى الاصابع قومه خطوطا شرط السنة لاشط للجواز قومه كذا السنة
 قال المغيرة كافي انظر الى اثر المسح على طاهر خف رسول الله عليه السلام خطوطا بالاصابع وفي هذا اشارة الى انه
 لا يشترط التكرار اذ الخطوط انما يكون اذا مسح مرة قومه اعتبارا بان الغسل لا يخلو عن الغسل فيعتبر
 ما صله والسنة في الغسل هكذا اذ الكعبان جعلتا غاية قومه ثلاثة اصابع لان السنة عليه السلام داي جلا
 بغسل خفيه فقال اما فكيف مسح ثلاثة اصابع قومه من اصابع اليد احتراز عن قول الكرخي فان عنده
 تعتبر اصابع الرجل لان المسح يقع عليه وهو اكثر المسح وكيفية المسح ان يصبغ اصابع يديه على
 مقدم خفيه ويحامي كفيه ويمدها الى الساق او يصبغ كفيه مع الاصابع ويمد بها جملة وكل ما جرت
 قومه كبير يحوز بالباء نقطة من تحتها ومالئ ثلاث من فوق والتفاوت بينهما ان الاول يستمر
 الكمية المتصلة والاني في المنفصلة والثاني هو المنقول عن العالم الكبير بدر الدين رحمه الله وفي هذا اشارة
 الى ان الخروق تجمع في خف واحد قومه لانه مسح غسلة لظهوره واذا وجب غسل البادي فاما ان يغسل
 الباقي او مسح اول هذا ولا ذاك فان غسل الباقي فقد حصل المرام وان مسح يكون جمعا بين الاصل والخلف
 وهذا لا يحوز كما لا يحوز من التمسك والغسل وان لم يغسل ولم يمسح يكون اخلا للعضو عن الوطء قومه
 لان الخروق عن قسلة الخروق متعذر وهذا انما لو اعتبرنا الخروق القليلة اذ لا ان المسح لا يحوز في موضع ما
 لان الخف وان كان جديا فاثار الدروز والاشافي خروقه قومه بالاسفار كانه لغرض الكلام محرم
 العادة ويحكم ان يكون معناه خصوصا في السفر كما ذكر في الزاد وعلى هذا يكون القدر المشترك علة
 قومه ومضى المدة ايضا اعلم ان نزع الخفين ومضى المدة غير ناقض وانما الناقض للحدث السابق لكن
 للحدث انما يظهر عمله عند وجودها فاضيف اليها محازا وهذا الارقياس ان لا يكون الخف مانعا من
 الحدث الا انا جعلناه مانعا بالنقص وعرفت ما نعتبه موقفة

علمناه

نوقت فتصريح علمه قومه وليس عليه اعادة بقية الوضوء هذا الذي قول اصحاب الموالاة ولا يقال ان الوضوء
 مما لا تجزى وكذا الانتقاض فاذا اثبت في البعض ثبت في الكل قلنا بلى لكن مضى المدة للبرق فاقض
 وانما الناقض للحدث السابق وقد قلنا بالانتقاض في الكل والحدث الكل لكنه قد حصل النقص
 ولم يغسل الرجلين فوجب غسلهما قومه ومن اتدأ المسح الى اخره لا يراد به حقيقة تأخر تدبر وهذا
 بناء على ما قلنا قدما ان الحكم المتعلق بالوقت يعتبر فيه آخره كالصلوة فانه اذا سافر في آخر الوقت يصير
 فرضه ركعتين ولو اقام فيه تنقلب فرضه اربعاً وكذا الصلوة اذا بلغ في آخر الوقت او الكافر اذا سلم فيه
 عليها الصلوة قومه ومن لم يلبس الخرق الى اخره للخرق ما يلبس من الخف وساقه اقصر منه فان قيل
 للخرق بدل عن الخف والبدل لا يكون له بدل قلنا هو بدل عن الرجل الا من الخف وهذا الانا جعلناه
 مع الخف كخف ذي طاقين ولا يكون احد الطاقين بدلا عن الآخر ولا يقال المسح على الخفين شق حلاف القبا
 فيقتصر على مورد النص قلنا هذا في معناه حتى شرطنا له اللبس على طهارة كاملة وغير ذلك وهذا الوجه
 الخفين ثم احدث وتوضار ومسح عليهما ثم لبس الخرق موقفي اذ ان مسح عليهما لا يحوز قومه ولا يحوز
 المسح على الخورين لم اخره جرت مجلد وضع الجلد على علة واسفله ان يغسل الخف وينقله جلد نعل او جرد
 منقلبه والدي جعل على اسفله حلة كالنعل للمقدم هذه الحلة في المغرب والخير ان يقوم على الساق غير
 ارشده بشئ كذا في المبسوط شق الثوب رقيق حتى لا يمت ما وراه من باب ضرب ومنه اذا كانا شخصين لا
 يشقان الملام ونفي الشقوق تأكيد للثبوت وامتنان لشقان فخطا كذا في المغرب قومه وغسل هذه الاغصان
 بطريق التقليل قومه بالحدث الغريب وهذا الماعرف ان الزيادة كالنسيج والنسيج نسيج الواحد لا يحوز فان
 النسيج ما جبر المشهود لا يحوز ايضا وقد جوزتم الزيادة حتى قلتم بجواز المسح على الخفين قبل الزيادة بيان
 من وجه نسيج من وجه على ما عرفت والمشهور احاد الاصل حتى وانما الفرج فلو كان كالمثوات من كل وجه لحازت الزيادة
 والنسيج جميعا ولو كان كخبر الواحد من كل وجه لم يحز الزيادة النسيج به فقلت بجواز الزيادة دون النسيج
 علة لها والجلد والمنجلع مع الخف لانه يقطع بها الاسفار فلماذا حاز المسح عليهما قومه كسرت ندي
 ذكر في شرح المختصر وشرح المبسوط واحدى ندي وقال المطرزي قومه كسرت احدى ندي على الصلوة
 كسرت احدا لانه مذكور والزيادة ان عظم الساعد وفي يوم

وهو ما روي عن المغيرة
 عن النبي عليه السلام انه
 توضأ النسيج عليه
 السلام ومسح على
 الخدين والنعيلين
 اذ في الروي

ذكر في الحادي أن كثر تدبر على رضى الله عنه يوم خير لا أجود فكانه انما قال ذلك بناء على ما ذكره شمس ممة
 السرخسي في جسطه لكنه ذكره بغير سلام وعنه انه كثر يوم احد فوجه وان شديها على غرضه ولو ان
 المسح عليها كالغسل لما تجتهدا فيجوز وان شديها على غرضه بخلاف مسح الحنف لان الجيرة تشد
 في حال العذر فاعتاد الطهارة في تلك الحالة يشق عليه فسقط اعتناؤها فوجه لان غسل ما تحتها
 لا يحل لان سقوط الغسل لما كان العذر وهو قايه والمسح قايه وان زال المسح كما لو مسح راسه ثم جلقه بحل
 الحنف لانه مانع لا بعلة العذر فوجه لو حوت غسل ما تحتها لانه صار قادرا على من صلو وهو الغسل فطرحه الدكر
 فوجه بطريق التبيين معنى طهر ان المسح كان باطلا من وقت البرئ ووجه عليه الغسل من ذلك الوقت قال
 شيخنا رحمه الله من حكمه ثبت بطريق اربعة بطريق الاقصاد كما اذا انشا الطلاق والعناق وله نظائر
 جهة ووجه انقلاب وهو ان سقطت ما ليس بعلة علة كما اذا علق الطلاق والعناق فحده وجوده من قبله
 ما ليس بعلة علة ووجه استناد وهو ان ثبت في الحال ثم يستند ويود ايرين التبيين من قصار وذكر
 كالمضمونات ثم كثر عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السند وكان نصا فانه بحكم الزكاة عند تمام
 الجواز مستندا الى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والتميم ينقص عند خروج الوقت وروية الما مستندا
 الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لها والتبيين وهو ان يظهر ان الحكم كان ثابتا من قبل مثل ان يقول
 في اليوم ان كان زندي الدار فانت طالق وتبين في العذر وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم وتعتبر انهاء
 العدة منه وكما اذا قال لامرأته اذا حضت فانت طالق فزات الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ولم يمتد
 ثلاثة ايام فاذا تمت ثلاثة ايام حكمنا بوقوع الطلاق من حين حاضت فاستغنى خبره سلام البرزوي
 رحمه الله في هذه المسئلة فاحاط بالفارسية طلاق شدة است والفروق بين التبيين من استناد ان التبيين
 يمكن ان يطلع عليه العصار وفي من استناد لا يمكن في الجبض كمن ان يطلع عليه بان يشق بطنها فيعلم انها
 من الرحم وكذا استطر المحلقة في من استناد دون السير كذا الاستناد يظهر اثره في القايم دور المتلاشي
 واثر التبيين يظهر فيها فقال بطريق التبيين ابانه انه لم يثبت بطريق الخبر من استناد ولا قصار ولا انقلاب
 وتاويل التبيين يظهر في الموضوع الذي عليه الجبيرة بعيد لو يذهب هذا ما ذكره خبره سلام في المبسوط فقال ان
 مسح على جباير يده ودخل في الصلوة ثم سقطت الجباير عنه ان

ان كان لا عن من مسح على صلواته لانه لم يثبت ان غسل ما تحتها واحث بالحدث السليق فلم يشد به نقصان
 طهارته وان سقطت عن من تغيز الى غسل ما تحتها واحث بالحدث السابق فتبين ان شروعه في الصلوة
 لم يكن صحيحا فستعمل الصلوة وفي ايراد هذه المسئلة فوائد تامل تفهم ثم انه من الطهارة عن حدث
 اصلا وخلفا فاجتاح الى بيان الطهارة عن من تحاسر فكان الواحد عليه ان يذكر ما بالانحاسر هنا الكثر
 للجبض لما كان منها وهو مختص بالحكم على حدة فقدمه عليها ما المختص بالجبض الباب
 على اصول مسنها ان المقادير لا تعرف بالاراي ومنها ان السكوت في موضع الحاجة الى البيان ما من ومنها
 ان التعارض من الفرائدين كما التعارض من من من ثم للجبض في اللغة عبارة عن الدم الخارج بها حاض
 من رتب اذا خرج منها شيء كالدم وفي الشرع اسم لدم مخصوص من موضع مخصوص وصف مخصوص وذكر
 في بعض نسخ المختصر الجبض هو الدم الذي ينفصه رحم المرأة السليمة عن الدار والصغر وعلى هذا كان
 بعينه شيخنا رحمه الله وشرط ان يكون من الدم لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن
 قبل ان اراد به الجبل وقيل اراد به الجبض عندنا عليها اذ لا تنافي بينها كذا قاله عامة اهل التفسير فوجه
 السليمة عن الدار اجترار من النفس اقلها كالمريضة حتى تعتبر فيها من الثلث ثم الكمية مقدمة على الكيفية
 فلذلك قدم مدة الجبض على الوان فوجه ثلاثة ايام قال الشيخ من مام بدور الدم رحمه الله يجوز فيه الرفع
 والنصف اما الرفع فجعل كونه اخر المتدأ وعلى هذا لا بد من من ضار لاستحالة كوز الدم ثلاثة ايام فالتقدير
 اقل مدة الجبض اما النصف على الطرفين اعلم انه ليس بشرط ان يكون الدم ممتدا الى ثلاثة ايام بحيث
 لا ينقطع ساعة حتى يكون حضا لان ذلك كوز الانا اذا بدا انقطاعه ساعة او ساعتين فصاعدا غير
 مبطل للجبض فوجه روى عن جماعة من الصحابة رضوا ان الله عليهم لجمعين اعلم ان هذا من المقدرات
 وهو ما لا يفتدى اليه العقل فاما ان تحمل كلامهم على السماع من رسول الله عليه السلام او على القياس او على المجازة
 او على الكذب ولا يمكن معرفتها بالقياس لفقد شرطه وجعل منصبهم عن ان تحمل على القسمين من فقيين
 القسمين اول هذا معنى قولهم ثم فما لا يحفل بالخبر او نقول قد روى عنهم هذا ولم يرو عن غيرهم لخلاف
 فصار كالاتحاد منهم على ما عرف فوجه دل على هذا من قصار على منغ الزيادة والنقصان اي اقتضائهم
 على الثلاث والعشرة تدل منغ الزيادة على العشرة والنقصان

على الله وذل لان الموضع موضع الحاجة الى البيان اذ الشرع في بانه والتكوت في موضع الحاجة
الى البيان بيان كساوت النج عليه السلام عند امره بجانته عن التفسير يدل على الحقيقة كما انه عليه السلام
بعث الناس تباعون بالشركات ولم يغيرهم عن ذلك على حوازه وشرعته اذ لو لم يكن مشروعا وجب
عليه نكاح لان التكوت عن الحق حرام لقوله عليه السلام الساكت عن الحق شيطان اخرس **فوقه** دم
من الفرج ليس نفاس ولا حيض وهذا لان الدم المختص بالنساء لا لا غير حيض ونفاس واستحاضة
فاذا اتفق الصمان يعتبر به ضرورة **فوقه** وما تراه المرأة من الحجرة كانه من للبيان الوان والآثار
سنة للحمرة والأصفر والخضرة والكدره والسواد والترتبية ونحو التي تشبه الترتب الكرسف للقرقة
التي توضع في الفرج **فوقه** الفضة اسم لشيء يشبه الجص وقيل اسم لشيء يشبه الخط الأبيض يخرج من
أقبال النساء عند انتهاء الحيض كذا ذكره في مسند من سلمه الله لا الكدره تخرج بعد الصافي كما في المايعة
فان الكدره تعقد الصافي **فوقه** كما في البرق اي الرجل اذا اقتصد بخرجه الكدره او لائم الصافي
وقيل ان في الدم من كدره يخرج الكدره او لا كالجرة اذا تقطعت منها وكان ينبغي ان لا يكون الكدره
حضا اذا اناخر من الصافي الا ان اتركناه بالاجماع **فوقه** الحايض لا تصوم ولا تصلي الكلام في
دم الدم في خمس مواضع في مقداره وتونه وقدر القسمان وفي خروجه وموضعه كتاب الحيض وفي احواله
وسمعه ملكه وفي احكامه وفي ما ذكر الحايض لا تصوم الى اخره **فوقه** لحديث عائشة رضي الله عنها قالت
معاذة لعائشة رضي الله عنها ما بال الحايض يقضي الصوم ولا يقضي الصلوة قالت كان يصيبنا ذلك
فنومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلوة ولهذا تين معنى ما ذكر في بعض النسخ كتنا على عهد رسول
الله عليه السلام نقض الصام ولا نقض الصلوة اي نومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلوة وما ذكر
في المختصر الحيض سقط عن الحايض الصلوة بناء على ما ذكر في النجوم **فوقه** احكام ثالثة على الصبي حيروا
ثم سقط بعد المخرج وسبب الفرق بين الصوم والصلوة ان شاء الله قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا
تقربوا الصلوة اي مواضعها وهي المساحد وقيل لا تقربوا اليها سكارى ولا جنبا عطف على قوله وانتم
سكارى لان مجمل الجملة النص على الحال كانه قيل لا تقربوا الصلوة سكارى ولا جنبا وللحن يستوي في الوجوب
وللعج الا عابري سبيل اي ولا تقربوا الصلوة حضا غير عابري

سبيل اي ولا تقربوا مقصود غير معدودين فان قيل كيف يصح صلواتهم على الخنابة بعد السفر قلت اليد
بالحنه الدرس تعسوا من الخنابة كانه قيل لا تقربوا الصلوة غير مغتسلين حتى يغتسلوا الا ان يكونوا مسافرين
ومن فتر الصلوة بالمسجد فغناه لا تقربوا المسجد خنبا الاجتهاد من اذ كان الطريق منه الى الماء كذا في
الكشاف وذكر في المبسوط مسافر من مسجد فيه عين ماء وهو حنث لا صوم غير متم له دخول المسجد يستقي
منه لان الخنابة تمنع من دخول المسجد على كل حال عندنا واهل التفسير قالوا في الا ان الا هنا بمنع ولا كما
في قوله تعالى لان لا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم **فوقه** والحايض بعد من الطهارة من الحنث
لان الحنث بقوله على من عتساك الحان لا كذلك للحايض ثبت للحكم بدلالة النص **فوقه** ولا تطوف بالبيت لا يقال
قد استفيد من قوله ولا تدخل المسجد حرمة الطواف لان الطواف في المسجد الحرام لا تأقوله المسجد الحرام امر عارض
الا ترى انه لم يكن من امر ابراهيم ولو قدره انه لم يكن في المسجد الحرام لا يحوز له الطواف كذا قال من امام بدر الدين
رحمه الله ولانه علم ضمنا لا قصدا والبيان القصدى اولى فلذلك ذكره صريحا ولا من سندر انك انما تحقق ان
لو كان العلم واقعا يكون المطاف في المسجد الحرام وحازا ان لا يكون ثابا لبعض الناس بل هو الظاهر وهذا
علة بقوله لان المطاف في المطاف في المسجد ولان الحايض تصنع كما يصنع الحاج من الوقوف وغير ذلك واما
يظن طان ان يحوز لها الطواف ايضا اذ الوقوف لما كان حاضرا مع انه اقوى اركان الحج لان يحوز لها الطواف
اولى فاذا زال الوهم **فوقه** ولا ياتها روحها راغى الادب حيث ذكر بلفظه الكناية كما قال الله تعالى ولا تقربوا
وقيل للسنن القرآن ذكر الوطى صريحا لان الصريح فيه التبرك حجة قال المبسوط لا يحوز ما لم يقربا تكت و
المحيض حنثا موضع الحيض وهو الفرج ويحتمل المصدر يقال حاضت محيضا كقولك حاضا حيا كذا في الكشاف
يلجز بالزار المجبة المنع ولا يحوز الحايض من الحنث قراءة القرآن ذكره مطلقا فتنا والاية وما دونها محلا
ما يقوله الطحاوى انه لا منع عن قراءة ما دون ذلك لان المتعلق بالقراءة حيا كان حوازا الصلوة ومنع الحايض من
حق احد الحكمين بفساد سنن ية وما دونها فكذا في الحكم من خربكت نقول الكفر قدان فيكون ممنوعا وفي الصلوة
اخذنا بالاحتياط ومن احتياط في المنع ههنا وسفي ان يعلم ان الممنوع قراءة القرآن على قصد القرآن لما اذا
قصد الشاء يحوز كذا ان لا شئنا الله **فوقه** ولا يحوز للمحدث من المصحف ذكر حكم المحدث لم يذكر حكم
الحايض والحنث مع ان الموضع لسان احكام الحايض ليعلم حكمها

مطرق الدلالة لان الحدث لما كان نافعاً مع انه اذني لان كونها ما تغير اذني ولان حكمها قد علم من المسئلة
السابقة اذ حكم القراءة اخف من حكم المستفاد من قوله تعالى لا يجوز المست
مع انه اقوى من اولى ولغيره وانما افترق الامر ان في الحدث لان الحدث جل البدن والدم ولهذا
عليه غسل البدن والدم واستوتوا في الخند والجائز لان الخنازة حلت اليد والدم ولهذا يجب غسلها فيها
ولا يرد على ما ذكرنا العين لان الحدث كماله النظري المصنف من غير ان يقرأ قوله تعالى لا تمتسه الا المظهر
فيل معناه لا يمتسح الا من يمتسح على الطهارة من الناس وقيل لا يمتسح الا الملائكة المظهرين كقائني
الكشاف والغلاف ما يكون متحافاً عنه كالحريضة وام المتصل بالمصنف كالحل المشرك فهو متبع له والكم
تبع للمات قولهم واذا انقطع الدم الى العرة اراد ان يكون عاح فيها كذا لان يكون عاح لها سبعة رات
وانقطع اما لو انقطع دمها دون عاها المعروف فان زوجها يحتنبها حتى تأتي على عاها كذا ذكره
شعنا رحمه الله قوله واذا انقطع الدم لعشرة ايام لا يقطع ليس بشرط حتى اذا لم ينقطع فالحكم
هكذا لكنه ذكره نقطاع لانه وقع في المقابل او خرج مخرج العادة وفي هذه الصور يستحب ان يقرأ
قبل غسله لان الحايض بعد عشرة ايام كالتى صارت حبا والحكم فيها هكذا قوله ولا تقرنوه حتى يظهر
صل هذا ان النص اخبرنا ان يعارض بطريق منها ان يحمل احدها على حاله ولا يخرى على حاله
وتعارض القرائن كتنعارض الاسمين فاذا تعارضت القرائن ان يحمل احدهما على حاله ولا يخرى على حاله فيظهر
قررت بالتسديد ومعناه لا يغتسل الا بالطهارة الاغتسال والتخفيف ومعناه لا يقطع نقات
ظهرت المرأة اذا خرجت من الحيض وذلك لان حالة الدم متى كانت حالة نحتة كانت حالة انقطاعها حالة
الطهارة ضرورة وبها معنيان متضادان طاهر لانه لا يجوز ان يمتد الحزمة الى غسل مع امتدادها الى الانقطاع
فكل كراهة على حالة دفعا للتعارض ثم حمل قراءة التخفيف على العشرة اولى لان الانقطاع التام قد وجد
لعدم احتمال المعاودة لان الحيض لا يزيد على العشرة ولا يستقيم التراخي الى غسل ما مضى من نطلان التقدير
وحمل قراءة التسديد على ما دون العشرة اولى لانه المفقود الى غسل لان الدم يبدد تارة وينقطع اخرى بمجرد
الانقطاع لا يحكم بخروجها من الحيض فلا بد من غسل لستر حاجب الانقطاع على عدم نقطاع قوله
بالتسديد كذا بيان اشات المعارضة بين القرائن اذا تعارضت بقابل
للمختار

29
على سيد الدافع وقد وجد على ما قررنا قوله ففعل بها ما نطلب المخلص من الخلل على هذا الوجه
اولى لا لغرض قد اندرج فما ذكرنا لان القربان متى كانا من افهام دون العشرة قبل الاغتسال مع انه
يقتصر الى المرحح ويحتمل المعاودة لان يجوز في العشرة مع عدم نقطاع الى المرحح اولى او يقال
لم يتجر القربان في العشرة قبل الاغتسال مع انه لا يحتمل المعاودة ولا يفتقر الى المؤكد لان لا يجوز فما
دون العشرة مع انه يحتملها اولى ولا يقال قوله تعالى فاذا انقضى ما في هذا التوفيق لان الطهارة
عن الاغتسال لا نأقول جازا ليراجع به حصول الطهارة من غير صنع منها كما يقال صفات الله تعالى كبر
وتعظيم ولا يراد به صفة تكون باحداث الفعل كذا ذكره الشيخ رحمه الله خواجه زاده رحمه الله
والطهر المتخلل من الدمين مدة الحيض مدة المفهومة وهي العشرة والمبطل اصل ان الطهر
اذا كان اقل من عشرة ايام فهو كالدم الحار في صورته ما ذكره فخره سلام رحمه الله مستداه رات يوما
دعا وثمانية طهرا او يوما ثمة انقطع فليس بشيء من ذلك خضاب محمد رحمه الله لان الاصل عنده ان
الطهر المتخلل من الدمين مدة الحيض اذا كان اقل من ثلثة ايام لا يوجب الفصل وان كان ثلثة ايام او اكثر
ان كان مثل الدمين او اكثر لا يفصل وان كان اكثر من الدمين يفصل فان امكن ان يجعل في احد الجاهين
حضا بجعل حضا والافلا وفي سلسلنا الطهر غالت على الدمين ولا يمكن ان يجعل احد الدمين حضا
فكان لهما حكمه متحاضة فمارات وهذا في يوسف رحمه الله ومور واية غير ذلك خيفة رحمه الله وقيل انه
لغوا قوله العشرة كلها جئنا لا يصل عنده ان الطهر الذي من الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما
فهو كالدم المتصل وعند عبد الله بن المبارك ومور واية عنه لا يكون حضا لان الطهر المتخلل انما لا يفصل
فاصله عنده اذا كان الدم محطاطا بطريق العشرة او بطريق العادة وهو سلب ثلثة ايام وان كان دون
ذلك لا يعتبر في سلسلنا الدم المحطاط اقل من ثلثة ايام قوله فلو لم يكن ضد ص ان الشيء اذا
فسد يوصف بوصفه الا ترى ان الدم الفاسد حكمه الطهر فكذا الطهر الفاسد ووجب ان يكون
حكمه حكم الدم لان ضد الطهر المحض لا يقال السع الفاسد حكمه حكم الصحيح لانا نقول لا يبرح حكمه
الساظر ولهذا امره القيمة دون الثمن قوله كالصوم الفاسد بعن المظاهر اذا عجز عن عتاق
صام ثم خذله فان صومه يفسد من وجع ويكون حكمه ضده

ومؤله صلح لا يخرج بذلك عن عمدة الكفارة كذا قال شيخنا رحمه الله وتحتل ان يقال ان الصوم
 اذا فسد شيء من المفطرات لم يحكم ضده وينال الفطر حتى يجعل كانه افطر من اول اليوم الى اخره والى
 هذا اشار في المحادي ويحتمل ان يراد بالصوم صوم يوم النحر فانه فاسد لمكان النهي قد عرف
 اصول الفقه وله حكم ضده وهو الفطر من حيث انه لا يخرج عن عمدة القضاء لو قضى صوم رمضان
 فيه مؤله ومؤله يسر الى اخره وهذا لان مذهب محمد رحمه الله وغيره تفصيل يخرج المفتة والنساء
 المستفتات في ضبطها واليسر هو اللين في شريعتنا وهذا اوضح من ان الاصل ولا غلا كان على من
 قبلنا من قطع مواضع النجاسة وقتل النفس عند التوبة وعدم حواض الصلوة الا في المسجد وعدم حواض
 الطهارة الا بالماء وغير ذلك نويد قوله عليه السلام يستروا ولا تغتربوا وسكنوا ولا تنفروا وقال عائشة
 رضي الله عنها ما خير رسول الله عليه السلام بين الاختار ايسرها والحدثان في معنى خبر جابر
 وهذا معنى قوله عليه السلام نعتت بالخنيفة السمحة السهلة وما نعتت بالترهبانة الصعبة اي الملة
 الخفيفة وهذا معنى قوله ما وضاع الشرع او ما وضاع شريعتنا مؤله واقل الطهر اي اقل الطهرين
 المختصين قد بنا معنى قوله ولا نعزف لك الانقلا ووجه الدلالة في اول الباب لان الحيض شبه السفر
 والطهر شبه الإقامة واقل مدة من إقامة خمسة عشر يوما بالاحبار هكذا اقل مدة الطهر ولهذا اقرنا
 اقل مدة الحيض سلاثة ايام اعتبارا بان مدة السفر مؤله ولا غاية لاكثره معناه مادامت ترى
 الطهر تصوم وتصلي كذا ذكره فخره سلام وعليه شمس في الجواني بحمد الله فاما لاكثر الطهر غاية
 عند نصب العادة عند زمان استمراره عند عامة العلماء الا عند ابي عصبة وسعد بن معاذ المروزي
 فانه لا غاية لاكثره عنده على من طلاق ثم اختلفوا في الكثير الذي لا يصلح لنصب العادة ما محمد بن
 ابراهيم المدياني انه مقدار ستة اشهر الاساعة وقيل انه مقدار ثمانية اشهر الاساعة وشرح هذا الكلام
 مستدرك رات عشرة جمعا وسنة او سنين طرا ثم استمرها الدم فعند ابي عصبة تدعى من اقل استمرار عشرة
 وتصلي سنة او سنين هكذا اذا بالغاية لاكثر الطهر عنده وعند عامة العلماء تدعى من اقل الاستمرار
 عشرة وتصلي عشرين كما لو استادت مع البلوغ استحاضة لان اكثر الطهر الصالح لنصب العادة غاية
 وسنة وستان لا تصلحان لنصب العادة وتنامه تعرف في كتاب
 الحيض

الجواني

قوله ودم استحاضة كذا هذا سان لبعضهم من استحاضه فان الحامل اذا رأت الدم للمام مؤله
 استحاضة وكذا النفس اذا رأت زائدا على ربعين وكذا المعتادة اذا رأت الدم زائدا وقد حازت
 العشرة وكذا الصغرة اذا كانت دون التسع مؤله فانها دم عرق هذا التعليل نفد احكاما جامعة
 منها ان يعلم ان دم الحيض من الرحم ومنها ان يعلم انه لا ينافي الصوم كما لا ينافي الصلوة
 اذا المنافي دم الرحم ومنها ان يعلم اياحه الوطئ اذا المانع مودم الرحم لادم العرق ومنها ان
 يعلم ان علة انتقاض الطهارة خروج النجاسة من البدن مطلقا حدث اوجب الطهارة تاما وغيره
 قوله لان الدم الزائد على العادة الى اخره يعني ان الدم الزائد على العادة من حيث انه متصل بدم الحيض
 احلها فادم جف من حيث انها متصل بدم استحاضة تحتل ان دم استحاضة وقد نابت حاشا
 استحاضة لما انها خالفت العادة اذا الاصل وفاق العادة ثم قيل يصلح في الزائد على العادة وقيل
 لا يصلح لوقوع السكر في وقتها ومن استادت مع البلوغ مستحاضة نفتح التاء وضمها مستحاضة حال
 قال المحمدي استحاضة المرأة استمرها الدم بعد انامها واستعمل محمولا لانه لا اختيار لها في ذلك
 كجرب او اغي مؤله ولنا انه دم متصل بالحيض وما كان متصلا بالشيء ياخذ حكمه على انه قد كان حيضا
 يغير فلا يزول الا بيقين مثله لان الاصل في كل ثابته دوامه ولا يقال انه متصل بدم استحاضة ايضا
 لان ما ذكرنا من اتصاله في وقت لا يبرأ منه غير وكان احوا لا اعتبار مؤله والمستحاضة من
 به سلس البول الى اخره التمسك به سمسك ونقال لذلك الرجل سلس رقا الدم سكن والمستحاضة
 هي التي لا يمتنع عليها وقت الا والحديث الذي استلكت به لو حفره وهذا شرط البقاء واما شرط موت
 هذا الاسم ان تستمر الدم من اول الوقت الى اخره لا ينقطع مقدار ما لو توفات وصليت وقوله عليه السلام
 المستحاضة مؤضا اخبار من الشارح فيفيد الوحد على ما مر مؤله فلا يرد حكمه على حدة لانها اتباع
 للرايض بل انما شرعت لمخيلات لها على ما ورد في الخبر فكونها حكم المتبوع لا حكم نفسها كالوكالة
 البائنة في ضمير الدهن فانها تصير لافعة تبخاله والحد في يصير بها للاميز وان كان في المفارقة مؤله لعدم
 الضرورة قبل الوقت ما يقول ان طهارتها ليست مطهارة حقيقة لانه قالها ما ينافيها ولا وجود للشيء
 مع ما نفاضة لكنها جعلنا المنافي كلامنا في اعتبار الضرورة

فكان القياس ان يكون اعتبارها معقلا مادام انما كان الشافعي رحمه الله الا انما جعلنا الوقت قائما مقام الآراء
 الا انه شرع محلا للآراء وله ان يستغل كل الوقت بالآداء وهو العزيمة في الناس الا ان الشرع اباح له صرف
 الوقت الى حاجته وشغل بعضه للصلاة فصار في التقدير كأنه يشغل كل الوقت بالآداء فكان التقدير بالوقت
 تقدير بالآداء معني وثبت انما نتخذ موضع الضرورة وهذا الان الوقت في نفسه معلوم لا يتفاوت والصلاة
 ما يتفاوت فان الناس في الآداء يختلفون فمنهم من يطول ومنهم من يوجز فكان التقدير بالمتفاوت اولى
 واذا ثبت ان اعتبار الطهارة في الوقت باعتبار الضرورة والضرورة بالخروج فلا يعتبر في هذا الصلاة
 ولا يقال ان المعتبر كيف سقط عند الدخول لا ما نقول قد كان معتبرا في الجملة بدليل هو ان صلاة الفصح
 لها ابو جعفر ومحمد رحمهما الله يقولان بان الوقت قائم مقام الآداء في موضع الرخصة لما قلنا ونقدم
 الطهارة على الآداء واحث وكان يقدمها على وقت من دأبوا به كذا ذكره محمد بن سلام رحمه الله وانما يبطل
 بالخروج الصحيح ان لا ينافي لا شئ بالدخول والخروج لان الحدث صفة البشر تتعلق بخروج من
 والوقت ليس من صفات البشر فضلا عن الخروج وعن الخامسة لكن الوقت مانع فاذا زال المانع علم الحدث
 السابق عملة قوله فادعها ما يوجبها فيدفعها ضرورة لان الدفع اقوى من الدفع لانه يعتمد سبق الشئ
 دون الدفع فلما كان الحدث رافعا للطهارة الناسية لان يكون رافعا لها وهي غير ثابتة اولى ويجري قوله
 الا انها قدرت طهارة جوابا لشكاكوه وان يقل لما قارن المنافي الطهارة فينتفي الطهارة لان الشئ
 لا يتحقق ثابته فقال القياس ما ذكرت الا اننا استحسنا وقد رانا الطهارة ناسية ضرورة ليمتكن العبد المأمور
 بالصلاة عن الخروج عن عهدة ما امر به اذ التفت حرام والتفتي الخروج من المضيق امارته اى علامته
 التفصيص **فصل** النفاس مصدر نفست المرأة بضم النون اى صارت نفسا ونفست بالفتح اذا
 حاضت وكل هذا من النفس وهو الدم قال الله تعالى في سورة البقرة ان يحفظه الضمير بالضم والفتح
 مع الفتح قوله النفاس هو الدم الخارج عقب الولادة تسمية بالمصدر واما استفاضة من نفس الرحم او
 خروج النفس من الرحم فليس كذلك في المغرب الثقب بضم الثاء ونفسها بالفتح اقصى ذكر الدم
 مشهور والمشايخ قالوا الخطأ المشهور اولى قاله شيخنا رضي الله عنه قوله بخلاف الكلمة ذكرى الهادي
 انها بالياء المحممة منقطعين من تحت وفي المغرب تأنيث الكثرة

في

ومن وليه المنقول عن المشايخ رحمهم الله قوله واقل النفاس لاحد له لان تقدم الولد امارا ظاهرة
 انها من الرحم فلا حاجة الى ما يؤيد حان كونهما من الرحم بخلاف الحيض لانه لم يوجد هناك ما يدل على انها من
 الرحم فجعل الامداد مرجحا والذي ذكره ابو موسى الضرير في محضره ان اقل النفاس عند ابي حنيفة رحمه
 الله خمسة وعشرون يوما وعند ابي يوسف رحمه الله احدى عشر يوما فانما هو تقدير من قلة ما تصدق فيه النفاس
 اذا كانت معتدة وليس بتقدير لاقلة النفاس وقال الفخر بن سلام رحمه الله اقل النفاس لاحد له الا عند
 نصب العادة قوله اربعة اضعافه اى مثاله والضعف محي مخفى المثل قوله غدا للولد
 قيل يصل الى الولد من قبل سترته شلح فيه قوله كما ذكرنا في الحيض هذا راجح الى المسلمين للملا
 بخلاف المسلمة اولى عن الدليل وقد عرفت الحيض ان الدم اذا زاد على العشرة ولها عادة تزد الى ايام
 عاذا لها وان كانت مستدة محضتها عشرة فكذا في النفاس نفاسها اربعة في المستدرة وفي المعتد
 تزد الى ايام عادتها قوله من الولد من ولد حتى انها تترك الصلاة والصوم وعند محمد رحمه الله من الولد
 من خبر حتى لا تترك الصلاة والصوم اخرج بان القول بالنفاس من الولد من ولد الى المخرج من النفاس
 بلا طهر يتحلل منها وهو محال لانها اذا ولدت التام اربعين من الولد الاول وجب نفاس اخر للولد
 الثاني وما يقولان فان النفاس قد وجد على الحد الذي يتنا فيه ترتيب عليه ايجابه وتوالي النفاسين لا يكون
 الا نادرا ولا جبره به وهذا اذا اتحد البطن بان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر والله اعلم
باب الانحاص على اصول تدرك كل اصل موضع ان شاء الله
 التطهير اما اثبات الطهارة او ازالة النجاسة وكل منهما يستدل على ثبوت النجاسة في المجلد حكيميا او حقيقيا
 ليلا يارم اثبات الثابت او ازالة المزال قوله تطهير النجاسة ان فسر بالازالة محسن ان فسر بالاثبات
 الطهارة فالمراد تطهير البدن من النجاسة قوله وطريقه الى التمسك بالنص بطريق اربعة بالعبارة
 ومن شارة والدلالة ومنه قضاء ثم وهو التطهير في الثوب ثبت بالعبارة وفي البدن والمكان بطريق
 الدلالة وهذا لان تطهير الثوب ناهي وجب لان الصلاة مناجاة مع الله تعالى فيحتمل ان يكون المصلى على
 احسن الاجوال وذكر طهارة وطهارة ما تنص اليه وقد وجب عليه تطهير الثوب مع قصور اتصاله
 لقيام الثوب به وتنص الصلاة ندونه في الجملة لان تحجب عليه

ان تشتت ثوب سوا الله عليه السلام وهو يصلي فتشغله في الصلوة وهذا لانه يقال كنت اهني الطعام
لعنان وهو ياكل اى ياكل بعد ذلك بوبه الزواجة في المصباح ثم يصلي فيه او يقول توبح ما ذكرنا
بقوله عليه السلام اغسله ان كان رطبا وافركه ان كان يابسا على ان الحديث حكاية جال فحتم ان يكون
اقل من اللدغ ويحتم ان يكون اكثر منه فلا يستقيم من حجاج على طهارة المني قوله والخاسية اذا
اصابت المرأة الى اخره خصر المرأة والسفك لكونها مضقولين ولا مدخل للتشرب فيها حتى لو كانت كتلة
خدي غير مصقولة واصابتها الخاسية لا يكفي مسحها كذا قال الشيخ رحمه الله بل يداد الدرر رحمه الله
وان اصابت من ارض خاسية الى اخره قال الشيخ رحمه الله هذا رحمه الله للجفاف بالشمس بشرط حتى لو حفر
بطر يكون الحكيم هكذا الا انه لفرح الكلام مخرج العادة ولهذا اطلق من يباح وشرح مختصر
البدخ رحمه الله وخصر الصلوة لما ان السهم لا يحوز الا في رواه من كان عن اصحابنا وانما لا يحوز التيمم
لان طهارة الصعيد ثبت بشرط ان ينظر الكتاب فلا ينادى بما ثبت خبر الواحد كما قلنا في حرج الراس قال
فيل طهارة المكاشفة بدلالة النص ومي تعلم على النص في طهارته ثبت بدلالة النص خصر منه حالة
غير الصلوة والنظر العام اذا خصر منه شيء لا ينبغي موجبا للعلم قطعا حتى يحوز تخصيصه بالقياس
وخبر الواحد يحوز الصلوة على مكان ثبت طهارته بخبر الواحد وفي هذا الجواب نظر يعرفه من تأمل فيه
ان شاء الله ونقل في الفرق بين الصلوة والتيمم ان التيمم ينسفر الى طهارة الصعيد وطهورته والصلوة
ينسفر الى الطهارة فحسب وبالحديث ثبت طهارته لا طهورته فلهذا حازت الصلوة ولم يحز التيمم ولا الراس
تنسفر والهوا تجذب فقلت الخاسية وقليل الخاسية لا يمنع حوازا الصلوة ولكنه يمنع الطهورته
الا ترى انه لو وقع قطرة من الدم في البير تحبس الكل ولا يحوز التوضي به ولو اصاب الثوب المكان لا يمنع
حوازا الصلوة الخاسية المخلطة عند ان يصفه رحمه الله ما ورد نص في خاسيته ولم يعارضه نص اخر اختلف
اختلف التام فيه ام لا وعندنا ما ساع من جهته في طهارته وهو مخفف فظهر خلاف الروث فان
قوله عليه السلام انه رجس لم يعارضه نص اخر فنكون مغلطه عنده وعندنا ما يكون خفيفا نه طاهر عندنا كذا
قوله كذا قدر محله من سنخا، يعني ان محله من سنخا، معفو لان الذي لم يستنج بالماء حازت صلوة
بالجماع وموضع من سنخا، لا يظهر الا بالما ولهذا الوجه

تطهير المكان مع كمال اتصاله لقنائه و عدم تصور الصلوة بدونها أولى والكلام في البدن انظر لان التطهير
لما وجد لما اتصل بدنه لان تحت تطهير بدنه أولى قوله ويجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل ما يحيط طاهر حاصلا
المسألة راجع الى اصله وهو ان الماء لا ينحصر حاله بل يستعمل لان النجاسة لا يتجمل محلين في حالة المزايعة لم
يزايل العين فلم يجمل الماء فتعدى الى سائر المايعات وقال محمد رحمه الله ينحصر الماء كما لا في النجس والنجس لا
يفيد الطهارة الا ان هذا القياس تنكره الآثار ضرورة امكان التطهير الذي كلفناه في معنى ما عداه على اصل
القياس قوله والدليل على الجواز انه منزيل طيفا كما لا يخفى ان هذا ما يحيط طاهر منزيل عن النجاسة
واثرها فوجه ان نفى الطهارة كما لا بد أولى لان الخل اقلع للنجاسة من الماء لانه يزول اللون والذوق
والماء لا يزله وهذا لان نجاسة المجل انما كانت لمحاوذة عين النجاسة به فاذا زال العين بقي المجل طاهرا كما
كان وقيل ان واحد اعترض هذه المسألة بما ذكرنا فقل عليه حيث ان النجاسة قد زالت لم قلت ان المجل قد
طهر فافهم فبلغ الخبر الشخ الى الفضل الكرماني رحمه الله فقال ليس ان النجاسة انما كانت بالمحاوذة
فما زالت النجاسة بقي الثوب طاهرا كما كان قوله والمار المستعمل هذا اللفظ وقع في بعض نسخ المحض
ولا صحة له الا على رواه عن أبي جعفر رحمه الله ان الماء المستعمل طاهر قوله انما يغسل الثوب كلمة انما
لاشأت المذكور ونفي ما عداه وهذا يدل على الاستحباب لا على الندب لانه اخبار من الشارع وانى يستقيم
جملة على الندب ولا استحباب لانه اخبار من الشارع مع وجود القرائن الدالة ولا يقال الفصل غير
منحصر بالنجس لان المراد حصر وجوب الغسل مما خرج من البدن بدليل سياق الحديث وهو انه عليه
السلام مرتب عار ومو فضل الثوب من النجاسة فقال عليه السلام ما تخامتكم ودهوج عينيكم والماء الذي
في دكونكم الاسواء انما يغسل الثوب من خمس الحديث قوله تجزى فيه الفرق قال ابو اسحاق الضرير
انما يظهر المنى بالفرق اذا كان اجليله طاهرا ان استنحى بالماء وهكذا روى الحسن اصحابنا وقيل انما يظهر
بالفرق اذا لم يقدمه مذي قال سمرقانة السرخسي رحمه الله مسألة المنى مشكلة لان العجل مذي ثم يمين
والمذي لا يظهر بالفرق الا ان يقال انه مغلوب بحمل تبعا ولا يقال الواو في قوله كنت افكر المي في ثوب
رسول الله عليه السلام وهو يصل في المجال على طهارة المنى لاننا نقول ليس مفهوم هذا اللفظ ان الفرق
كان في حال الصلوة بل الطاهر انه كان قبل الصلوة لانه يتعد

في النجاسة
٥

بعده في الماء القليل خمسة فدا الله معفو وهو مقدّرنا لدرهم قال ابراهيم النخعي رحمه الله ارادوا
ان يقولوا مقدار المقعد فاستجبوا ذلك فقالوا مقدار الدرهم فاذا اعطى عنه في موضع من سبخة للضرور
فيكون معفو في سائر البدن لشمول ضرورة الكل الشهابيل اسم موضع كذا في الهادي وفيه الزريقان
اسم زريق من رؤساء العرب اسمه جصان يردد داخل الزريقان القمر لقبه الجاهل والكبير المنقار
سلخ وزنه مثقال ثم قال ان المعبر بسط الدرهم وقطر وزنه وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله يوجب منها
كذا ذكر في المتن فترك بعض الكلام اختصارا فقول كبريا بكونه كالحمة فانه يخفف عنه لتعارض النصين
وهو حديث الغريتين قوله استنزهوا السور وعند ابي يوسف رحمه الله كذا لو قوع من خذله فقول لان الكثرة
الفاجش يمنع اذا لما منع هو الكثرة الفاحش مثل هذه الخاصة وذلك مقدار بالبرح لانه يقوم مقام الطر
في بعض الجوام الا ترى ان المجرم اذا حلق ربح رأسه لزمه الدم ومن راي احد جوانب الشئ يقول انته
قول ما يشق ان الله كالجنات النحر مثل قول لان عنها تعرف باللون هذا دليل على المستثنى عنه ووجهه
ان نقال طهارتها وزوال عنها بزوال الوضوء فالتطهارة عنها بزوال الوضوء وانما قلنا ان زوال عنها
بزوال الوضوء لان عنها تعرف باللون قول وقدره اي قد غلغلة الطهر والتمسك بالحديث ان النبي عليه السلام
احرم الغسل الا عند نوم الخاصة فاولم يكن ذلك القدر كافيا في ازالة الخاصة حقيقة لما كان في الامر
فائدة لبقاء النوم حينئذ **فصل** قال المطرزي استنح اذا مسح موضع البجود وهو ما يخرج من البطن
ونفا الاستنحار طلاء الخوليز به ثم الاستنحار بالاحجار عند اسنة وعند ابي جعفر رحمه الله فريضة وهذا بناء على
ان الخاصة القليلة معفو عنها وعنده غير معفو قول فعمل رسول الله عليه السلام على سبل المواظبة قول ما
يقوم مقامه هذا النبي قول من يقول لا يحوز الا بالحجر قول وعند ابي جعفر رحمه الله المستنح ثلاث اجزاء قال ما
خواه زادة العدد عنده فرض حتى لو ترك الاحوز صلوة والى هذا الثاني في بعض اصحاب والهداة وكان لم يرد في المستنح
المتعارف من استنحار الطراد من الصغار من اجزاء كذا في المغرب والحوادث على ما تقدم من الحديث ان يقول اذكرنا بحكم في
التخيرة وما ذكرنا تحتها باجم وحمل المحمل على ما اذ لم تحصل الانقاء ما دونه فكل ما كان
في من عم ومن غلب حصول التيقنة بالثلاث فقله قال المطرزي قبا بالضم والمد مرقى المدينه توز ولا توتر
قل لما نزلت من مشي رسول الله عليه السلام ومعه المهاجرون حتى

لا يمتحن وقفوا على باب مسجد قباء فاذا الانصار حطرو فقال المؤمنون انتم فشكل القوم ثم اعادها فقال عمر
رضي الله عنه انهم لم يؤمنوا وانا معهم فقال رسول الله عليه السلام اترضون بالقضاء قالوا نعم قال اتصبرون وبالبلاد
قالوا نعم قال تشكرون بالرخاء قالوا نعم قال عليه السلام مؤمنون ورت الكعبة مجلس ثم قال يا معشر من نصار
ان الله قد اشنى عليكم فما الذي تصنعون عند الغايظ فقالوا يا رسول الله نتبع الغايظ من حجار الله ثم نتبع
من حجار الماء فلا النبي به فهذا الحق في شراية افضل قول فان جاورت الخاصة الى غيره وهذا
اذا كان وراء موضع من سبخة اكثر من قدر الدرهم اما اذا كان مع موضع من سبخة اكثر من قدر الدرهم وقال
محمد رحمه الله لا بد من غسله وعنده ما يكفي من سبخة بالاجزاء قول لو روي النبي وهو قوله عليه السلام لا ينحما
ببعض ولا يبروث فان العظم زاد اخوانكم من الجز والثوب علف وبقم لكن لو استنحى بجمع هذه الصور يحوز
لان النبي اخيره فصار كما لو توضا بما مضوب قول والقصة توجب قطع الشرك وانما استعمل السائل
في الوجه بطريق عانة ضرورة ولهذا لم يستعمل في المضمضة ومن استنشق لعدم الضرورة والله اعلم

كتاب الصلوة

هذا الباب فكان حقا يتبادر بها غير ان الطهارة شرطها فلهذا اقدم في الكتاب ثم الصلوة فعلة
من تحريك الصلوة من ما العظام النابتان عند العجيرة فهو معنى معبرة شرعا وقيل انها عبارة عن الدعاء
قال عيسى عليه السلام الذي صليت فاغتمضي يعني قولها ما رت حبت ابي وصابت الوجع وقول
وصلي على دقاوار شيم وعلى هذا يكون من سبل المقولة لوجودها دون في من مع والفرق بين التغير
والنقل ان في النقل لم ينس المعنى الذي وضعه الواضع مرعيا وفي التغير يكون ناقيا لكنه زيد على شئ اخر في السرعة
صارت عبارة عن ان كان المعلوم ثم العبادات نوعان حوقلة وغير حوقلة فالحوقلة انواع منها ان
يكون الوقت طرفا للمؤدي وسببا للوجوب شرطا للاداء وهو وقت الصلوة فانه سبب نفس الوجوب لا سبب اداء
اذ سببه اللطائف ثم التسدد حر من الوقت وهو السويع اللطيفة التي قبيل سبب سبب من السبب
فلهذا ابدأ بذكر من وقاات ثم ابتداء من وقاات بوقت الفجر لانه وقت لم يختلفوا في اذله ولا في اخره واول وقت
الفجر من باب حذف المضاف اي اول وقت صلوة الفجر قول عليه السلام لا يغرنكم اذان بل الى لا تغفروا اذان
بل لا يكدله تعالى فلا يغرنكم الحيوة الدنيا قول ولا الفجر المستطيل

ان الذي يدور لا كذبت السرجان ثم بعفه الطلام ويسمى الفجر الكاذب انه لا يحرم الطعام وانما
الفجر المستطير اي المنقشر في وقت وسمي الفجر الصديق في وقت خروجه طلوع الشمس اي
المستصل بالحز الذي يطلع فيه الشمس في وقت محدد قبل طلوع الشمس ذكر في مخرج التاويلات
اي صلواتك قبل طلوع الشمس صلوة الفجر وفي هذا التخصيص اشارة الى انه في الوقت والامكن
فايدة على ان نقول ان هذه قضته منسقة من صاحب الشرع فقصر عما افاننا اليه الشرع والشرع
ورد في الصلوة قبل طلوع الشمس لم يرد في غيره فلو كان موقفا ضرورية في وقت حين كذا اي
وام حين فرغ منها صار ظل كل شيء كذا فان قيل قوله الوقت حين من الوقتين بقضه ان لا يكون
من وقت خروجه وقتها قلت انما صلي في اول الوقت ولغره وجد المناز فيه فعلا لها فاجب الى
سان جابر في قول الآخر فيمن بالقول ونقول هذا بيان للوقت المستحق الاداء في اول الوقت فما يستحق
على الناس فوذي الى تقليد الجماعة وفي التاخير لا في الوقت خشية الفوات وكان المستحق ما بينهما
مع قوله عليه السلام خير من مود او ساطها في سوي في الزوال الف في الظهر نوزن الشيء رجوع الظل
من جانب المغرب الى جانب المشرق وعند الفقهاء الف في الذي يكون للاشياء وقت الزوال فاذا اردت معرفته
فاخذ خشبة في مكان مستوي ثم تخط على راس الظل خطا فادام الظل ينقص عن الخط يعلم ان الشمس
لم يزل واذا سكن الظل فلم يزد ولم ينقص فذلك وقت من سوا ذلك القدر الذي بقي من الظل يكون
في الزوال وقد يكون ذلك في ايام الشتاء اطول وفي ايام الصيف اقصر واذا اخذ الظل في الزيادة
علمت ان الشمس قد زالت كذا في المسوط واما طريقة اهل الحساب فلنسنا نخرج مصادره في عدة تعارض
الادلة فحتم انه اراد به اختلاف الرواية فانه روي في بعض الروايات ثم انه في اليوم الثاني فصلا حين صار
ظل كل شيء مثله وفي بعضها صار ظل كل شيء مثليه الى هذا الشارح شيخنا مام حوا هذه الرواية
وتحتمل ان ارد به تعارض الروايات في علم الله ان يدروا بالظهر فان شدة الحر من حرمهم واشد الحر
في جوارهم في هذا الوقت فهذا الحديث يعارض حديث امامه جبريل صلوات الله وسلامه عليه فوقع الشك
فانه قد كان ثابته من قبله وهو البصر والى هذا ما علمنا شيخنا رضي الله عنه في وقت الظل
على القولين في الشرح رضي الله عنه على اختلاف القولين بعد ان حسم

عند

اذا صار ظل كل شيء مثليه ندخل وقت العصر وعند ما يدخل اذا صار ظل كل شيء مثله وروي عن
الحديث عن ابي يوسف رضي الله عنه ان ما من المثل الى المثلين وقت مظهر فاعلم هذا يكون
من خلاف في دخول وقت العصر وخروج وقت الظهر اتفاق وعلى ظاهر الرواية يكون من خلاف
فيها في وقت من استعمال اي استعمال العرب في مذهبها مذهب علي رضي الله عنه وهو المختار
عند جميعه في التخليص واجب ومذهب مذهب بكر رضي الله عنه وهو المختار عند المبرمج في وقت لا يثبت
بالشكل اي الدخول والخروج والفقهاء في ان المغرب من الزوال لان في ساعة اثر نور الشمس دون
عندها كالفجر ثم البياض المختصر باب الفجر في حكم الحجرة فليكن كذلك مسئلتنا هذه وهذا ليكون صلاتا ان
في وحي النهار مع قيام عين الشمس وصلاتان في اثرها وصلاتان في غسق الليل العشاء والوتر فقولا
اوسع للناس قول الى حقيقه رضي الله عنه او ثقت لان من صلي في باب الصلوة ان لا تثبت منها شرط ولا ركز الا لما
فقطين كذا في من سار في وقت والوتر بعد العشاء الذي ذكره على قولها اما عند ابي حنيفة
رحمه الله وقها اذا غاب الشفق الا انه ما مور بتقدم العشاء للترتيب وهذا فرع الاختلاف في صفة فاعلم
لما كانت واجبة صارت كصلوة الوقت والفاضة لان الوقت حتى جمع صلاتين واجبت في وقت لها وان
امر بتقدم احدهما وعندها لما كان سنة شرعت بعد العشاء يدخل وقتها بعد العشاء كركعتي الظهر وظهر
فائدة الخلاف فيما اذا صلى العشاء بخير وضوء ناسا وصلى الوتر بوضوء ثم تذكر بعد العشاء ولا بعد الوتر
عنده خلافا لهما في صلى الله عليه وسلم ليس التفريط في النوم الحديث وحسن استدلاله عليه السلام بخبر
التفريط في التاخير للوقت صلوته لغري فيكون الوقت ممتدا الى طلوع الفجر ولا يصير التاخير الى النصف
من خمسين طائلا لما قاله الشافعي رحمه الله قوله عليه السلام استغفروا يا فجرة اي صلوا في وقت من سفار والبا
للتعبد ولا يمكن حمل الامر على الوجوب لهما فافهم من استجابات قوله عليه السلام ابردوا بالظهر قال المطرزي
الماء للتعبد اي ادخلوها في ساعة البرد وفتح حينهم من شدة جرها قوله ما لم تغتفر الشمس صبارا تغتفر
القرص من ان يصير حال لا يحار فيه في غير بعض الناس المغتفر الضوء والصحيح هو الاستيفاء
النجوم كثر قها والتمسك بالحديث ان التاخير لما كان حيا الزوال الخيرا كان الحيا سببا لاستحالة الفجر فكذلك
قوله عليه السلام لولا ان اثبت على امتي الحديث فان قيل وجب ان يكون

منه كالسواك قبل عرف سنه السواك بقرينة اخرى وهي المواظبة ولولاها قلنا باستجابه ايضا
ولم يوح المواطبة فيما نحن بصدده فانه عليه السلام صلى العشاء حين سقط القمر ليلة الثالثه وذكر عند
غيوبة الشفق يكون ولاه هناك الامر ثم يرد على الوجب وقد تباعد عن اداء الوجب لما
فيكون سنة واما هنا قال لاخرت ومطلق الفعل لا يدل على الوجب انما يدل على التخييل
باب الاذان الاذان عبارة عن علام قال الله تعالى واذن الله
ورسوله اي اعلام ثم وفات شرعت للإعلام كالاذان فالأما ولا خلاف في روي عبد الله بن زيد
رضي الله عنه انه جاء الى رسول الله عليه السلام وقال كنت بين الناييم واليقظان اذ نزل من السماء
فقام على جذم جايظ واستقبل القبلة وقال الله اكبر الله اكبر الى اخره ثم مكث هنيهة ثم قام وقال مثل
ذلك الا انه زاد فيه قد قامت الصلوة من غير فقال عليه السلام علمه بلا لانه انما هو صوتا منك وانما اختير
لفظ التكبير حيث قيل انه من باب التفعيل كالسلام والوداع من سلم وودع لما انه كبرت فيه ذكارة الشهادة
والتكبير في المحلة وقيل في المحلة قوله سنة السنة نوعان سنة الهدى وتاركها يستوجب كراهة
واساؤه والزايد وتاركها لا يستوجب كراهية واساؤه كسيرة النبي عليه السلام ولباسه وقيامه وتعبه
فالاذان من سنن الهدى وقيل انه سنة مؤكدة حتى ان اهل ملدة لو اختلفوا على تركها يقاتلهم من مام
قوله والجمعة حازان تكون اختصاصها بالذكر لما انه يشبه العبد من حيث اشتراط من مام والمضطر فذكرها
ليلا يظن ظان انه لم يشرع فيها كما في العيد قوله دوز ما سواها كالتراب والوتر والعيد والكسوف
قوله وصفه الاذان الله اكبر اما الله فقيل انه علم للمعبود بذاته واكبر اما ما خوذ من كبريائه عظم
فانه عظيم القدر واما من كبر اي شرف يراد به القدم ههنا واكبر للتفضيل وتفضيله الله اكبر
من كل استغلة به وعمله اوجب فاشتغلوا بعمله واتركوا اعمال الدنيا وكان السلف عنهم الله اذا هموا
بما كان تركوا كل شيء كانوا فيه ثم عقيب اخره بالتكبير ايضا ليكون ادعى الى الاحادة لان النفس داعية الى
العصيان بمد الشيطان مجبولة على الطغيان على ما عرفت الامد كما قاله الامام بدر الدين رحمه الله في شاهد
ان لا اله الا الله اعلام منه اني غير مخالف لكم فيما دعوتكم اليه ومنه قوله تعالى وما ارد ان احاط الفهم الى الفهم
عنه فلما فرغ من الاذان والاعلام بالايماها امرهم بالصلوة ووعدهم

للمقدم
اربع عشر
اربع لفظ الاذان

بالفلاح ليللا تنكاسلوا قوله ولا تدح فيه وهو ان ترحح المؤذن بعد قوله في المرة الثانية اشهد
ان محمدا رسولا الله خفيا الى قوله في المرة الاولى اشهد ان لا اله الا الله وافخاصوته فكله والشهادتين
فقول لكل واحد من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاخفاء ومرتتين بصفه الجهر قوله للتعانف
اي لعادات الناس من من الصحابة الى يومنا هذا والعرف والعبادة ما استقر في النفوس من جملة
قضايا العقول ونقلته الطباع السليمة بالقبول قوله وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
سبل النسخ عليه السلام عن الخمية تعاطاها الجيران ايكوز ربوا فقال وما رآه المسلمون حسنا
وفيه نظر لبعضهم روي سحابة عن علي خليفه الله ان قوله الصلوة خير من النوم بعد الاذان لانه
ومواختيار الامام الجليل والي كبر الفضل البخاري رحمه الله قوله كذا الرواية اي من الملك النازل
الترسل ان يفصل بين كلمات الاذان من غير تقعي ولا تطريب من قوله على رسلك اي تيد وترسل
في الفداء وتمثل لها الجذر والوصل والسرعة قوله ومستقبل لها القبلة لان النازل من السماء
فعل كذا لان هذا استعمل على الدعاء والثناء والشهادة بالوحدانية واجتناب احوال الدواعين
الذاكرين استقبال القبلة ولا لها تبعان للصلوة ومستقبل بها القبلة كما في الصلوة وحازان يكون
تبعا وهو مقدم كسنة الظهور وخحاب الملوك قوله وجول وجهه ممنا وشمالا قال الشيخ رحمه الله
بدر الدين رحمه الله اول الاذان مناجاة واخره مناجاة واوسطه مناجاة ففي موضع المناجاة استقبال
القبلة وفي المناجاة كقولهم ممنا وشمالا لانه خطاب للقوم فيقولهم كمال صلوة فانه مستقبل القبلة
في موضع المناجاة وتقول وجهه ممنا وشمالا في موضع السلام وهذا لان الاذان في الحقيقة هما الخيولتان
ومعناها استرعوا الى الصلوة والى ما فيه نجاتكم فكان سبيله ان يواجه به المسلمين ليعرف صوته وكذلك
قلنا في الذي يجب الاذان انه يقول مثل ما قاله في الصلوة والفلاح فانه يقول الاحوال ولا قوة الا بالله
او ما شاء الله لما قلنا انه دعاء مخضف خطاب خالص وسبيله الطاعة وسوا الخول والقوة لا اعلاة
ليلا يصير غيبا ونقال مع ثبات قدميه لان لا يخرج من ضرورة الخطاب ولا ضرورة في القدمين
ممنا وشمالا اي الصلوة في الميم والفلاح في الشال فيكون فيه صنع اللف والنشر وقيل ان الصلوة عن
عنه وشماله والفلاح كذلك ومن صحه قوله في المؤذن

الحقيقة

للفائده ويقم لان الاخ ان سنة الصلوة لاسنة الوقت وخير في الباقية اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا
قضاها في مجلسين بشرط كلامها كذا قاله الشيخ بدر الدين رحمه الله في حديث ليلة التبريس روى
ان قوله انه كان مع النبي عليه السلام في غزاة فلما كان في البحر عرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا جبر العرس
فارتحلنا حتى ارتفعت الشمس ثم بزلنا فامر بلالا فاذن فصلتنا ركعتين ثم اقام فصلتنا الغداء التبريس
نزول المسافر عند لغير الليل قوله وكذا الذكر المشرى يعني وكذا الذكر المشرى وهو في الاقامة وهذا
لان من دان والاقامة شتر كان في الشاء على الله تعالى بالوحدة والعظمة ونفي نداد وصداد مقوم
احد ما مقام من اخر الى هذا اشار شيخنا رحمه الله وذكر في حضر المشرى للمختصر ومضاه اذا ذكر اسم النبي عليه
السلام مرارا فيصلي عليه مرة ويكون مخير في البواقي ان شاء صلى وارشاه لم يصلي قوله كقراءة القرآن حازا ان يكون
دليلا للمسلمين وحازا ان يكون دليلا للنبي ويكون الحكيم عليه بطون وفي اذ قراءة القرآن اقوى في المجاز
من قوى بدوز الطهارة لان محو الاذى في قوله لانه لا يمكن الشروع فيه متصلا بالاقامة فله اشارة الى
ان الفرق بين من دان ولا فامة انما كرهت مع الحدث باعتبار هذا الاعتبار انه معظم كقراءة القرآن ولا
يعلم ان كان ملحقا بالقراءة وحجب ان لا يجوز كقراءة القرآن ثبت بالنص وهذا ليس
معناها من كل وجه لكنه يشابهها فقلنا بالكرهية قوله لانه لا يتصل به من علام والمقصود من الاذان
اعلام الناس بدخول الوقت وقبل الوقت يكون تجهيلا لا اعلاما فهو على موضوعه بالنقص وانما
اذان بلال فقد انكر عليه رسول الله عليه السلام وامر ان ينادى على نفسه الا ان العبد قد نام وكان
يسكى ويظوف حول المدينة ويقول ليت بلالا لم تله امه فابتل من نضح دمه حينئذ
ما شروط الصلوة قدم الطهارة على سائر الشروط لانها اهم من غيرها فقدم
من سائر شروطها استبانه شروط ثم اعقبها بالاذان لانه شرع للاعلام كما ان سائر
شرعت امارات قال الشيخ رحمه الله جفت بالمسلم ان نلتبه الوقت وان لم نلتبه الوقت فلينتبه
من دان ثم شرع في بيان باقي الشروط في الشرط ما يتوقف عليه ذلك الشيء ولم يكن هو من غير ذلك الشرط
ولا يكون المشروط به ولا منه ولا يكون بدونه وقبل ما سبقه للحدث الحلة وجود او لا يعلم الى وجود الشرط
قوله تعالى جزاوا شتمكم عند كل مسجد اي ما يورى عورتكم عند كل صلوة
لأن

لان اخذ الزينة عينها لا يمكن فكون مجملها وهذا من قبل اطلاق اسم الحال على المحل وادى بالمسجد
الصلوة وهذا طريق اسم المحل على الحال قوله الى الركبة وهذا من قبل غايته من سقاط لان قوله تحت
الستره سنا ولها وادى ها هي لاجماع لامة على اتحاد الادر هي جمع ازار وهو ما يستمر من تحت السرة الى
اسفل الركبة وقيل اول من اتخذ من ازار من اولاد آدم موسى عليه السلام ولا يقال لو كان من جماع دال على
العودة لكان تحت الركبة الى الكعب عورة ايضا لان الازار يكون الى الكعب وزمارة في الجارة لان استدل
بدلالة من جماع على اثبات العورة وقد انعقد جماع على ان مات تحت الركبة ليس العورة ولا عبرة للدلالة
في مقابلة الضريح جز هذا نفتح الجيم وسكون الراء وفتح الهاء والدال المهملة في من خرج من الصحابة كذا في
الهاري والمغرب قوله وبذل للمرأة كلها عورة الكنا كيد البدن وهو مذكور الا انه لما اضيف الى المرأة
اعطى حكم التامك لامرأه منها وعليه القراءة الشارة قوله تلتقطه بعض السيارة ومثله قوله كما شرفت
صدره للقناه من الدم وقوله اخر لما اتى جبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال المشع وقوله
تسفت اعاليها من الرياح النواسم قوله عليه السلام المرأة عورة مستورة لغير الشارع بان المرأة مستورة
وتحجب شاهدها غير مستورة وقد عصم عن الكذب والخلف فتم اخباره على معنى انه ليس بملك تنكح بغيره كلامه
وقد وجدنا الوجود ملازما للاخبار ووجدنا الامر واجب اعان الى الوجود فحملناه على استحباب السرة
اي تحت عليها الشر وأختار هذه الصيغة والله اعلم لفيد زيادة تأكيد في الاحكام وكفها استثنى
من الرواية في الهداية وفي هذا اشارة الى ان القدم وظهر الكعب عورة قوله تعالى ولا يدبر من الزينة ما تزينت
به المرأة من جلب او كحل وانما هي عن ابدان الزينة نفسها ليعلم ان النظر الى المحل اليها ملا يستهان تلك المواقع
فكان النظر الى تلك المواقع اثبت في الحرمة كذا في الكشاف وقيل اراد مواضع الزينة وفي عينها فان النظر الى الزينة
حلال الكحل احد من الجلب وغير ذلك قوله الاما ظهر الاما جرت العادة والجلبية على ظهوره قوله الجلب والحائض يعني
موضع الجلب وهو العين وموضع الحائض وهو من وضع وهذا اطلاق اسم الحال على المحل والمراد بالعين الوجه
بالاصح اليد وهو اطلاق اسم البعض على الكل قوله بطرون وفي لان حكم من نابت في باب الحرمة اخلط قوله
يادفار بالدال المهملة وكسر الراء وتخفيف الفاء اي باسنته وروى ايضا ان جوارى عمر رضي الله عنه كن تحت من الضيفان
كاشفات الرؤوس مضطربات الدين قوله ما نزل به النجاسة

تعالى

عميم بكماء ما المجهه بعم لم يحدث انزل الخامسة من اي ما يح كان كذا اختاره الشيخ مام بدر الدين
عنه الله في ضرورة وضع الغسل عنه للضرورة كما هو وضع غسل المخرج بل هو اولى اذ هنا سقط
مع وجود الماء ولا كذا هنا فوه بالاتفاق اي باتفاق علماءنا مع الله لان على احد اقوال الشافعي
عنه الله صلى عريانا وعمره الله يصلي معه لان في الصلوة معه ترك فرض واحد وفي الصلوة عريانا
ترك فرضين من استل من يلبس ثيابا اختيارا ليس بها ولا حوا ان كذا واحد منها مانع حوا في الصلوة حاله من اختيار
فكانا شيان فتخير في صلى عريانا قاعدا يومى بالركوع والسجود لان الركوع والسجود سجد كسجدة العورة
وان صلى قايما لم يحوا لكل السجود اولى عندنا وعند النافعي عنه الله صلى قايما بركوع وسجود قال اركع
على السجدة عنه الله تفسير السجود ههنا ان كذا حلية كحلية القبلة لجسد السجدة وفي الصلوة التي
الى اخره من صلوات العبادات ان يكون الله متصلة بها كحقيقة المعنى لا خلاص لان في الصوم سقط
وصف الاتصال للمخرج ولا ضرورة في الصلوة فوجب اتصالها بها وشرط في هذا ان لا يقع الكفر جوبيا ولم
يشترط في حال التقاء للمخرج ايضا وصار حال الاستدراك في الصوم نظير حال تقاء الصلوة فوه ان لا يقع عن
العادة لان استدراك الصوم والقيام مقررد من العادة والعبادة فلا بد من التمسك بغيره خلاصا للمحمول
وذلك انه ما مور بالعبادة ولا وجود لها الا بصفه الخاوص والمخلص لا يتحقق الا بالاخلاص والاخلاص ليس له
حظر افعاله لله تعالى وهذا لا يكون الا بالنية والشرطان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي دون الذكر باللسان
واذا ما انه لو قيل لا يمكن ان يحسد على البدعة لان النية علم القلب فوه فان اشتهت عليه القبلة الوجه
عليه ان يقول ويستقبل القبلة لانه في بيان الشروط لكنه من العارض ليس من شرطه بل من شرطه في قوله
صخرته من ساه عنها فانه اشارة الى انه لا يحسد عليه طلب من ساه عنها اذ لم يلزم عنده من ساه فوه لا يحسد
من حثها بذل المحمود لنيل المقصود وادبه التحري ههنا قوله تعالى شطرة اي حمته وكحه كذا في الكشاف
قوله تعالى فثم وجه الله اي حمته التي امرها ورضاها كذا في الكشاف وذكر في شرح التاويلات فثم قبله الله
والمعنى في المسئلة ان المقصود رضا الله تعالى دون نفس القبلة لانها محتمل من تقال كما انتقل من تحت المقدار
وقد حصل المقصود فلهذا لم يحسد عليه في عامه بخلاف التويز اخ التحري ثم تبين انه اخطا لان الخامسة
محتمل من ساه من محتمل الى محتمل

باب صفة الصلوة من اضافته الشيء الى نفسه لانه هذه الصفة التي
تخرج صحتها ليست ورا الصلوة قال الشيخ من ساهنا قلنا عن شيخه رضي الله عنها الوصف والصفة
مصدران كالوعد والعدة الا ان عند المتكلمين منها فرقا فالوصف قولك لزيد صو عال وهو قائم بك
والصفة العلم القاييم بزيد فالجاصل قيام الوصف بالوصف وقيام الصفة بالموصوف وعند الآثرية
هما اسمان مترادفان يقعان على قول الرجل زيد عال وعلى العلم القاييم بزيد ثم العرض حاذ ان يوصف
بالصفات الذاتية كاللونية والعرضية وحاذ ان يوصف بالقيام وغير ذلك وكان سحنا عنه الله يقول
لثبوت الشيء بشرط ستة اشياء الغير وهي عبارة عن ماهية الشيء والذكر ومع عبارة عن حيز الماهية والحكم
ومور ثلثات بالشيء والمحل والشرط والسبب فالعين الصلوة ههنا والاركان القيام والقراءة و
كذا وكذا والمحل في المحل والمكلف والشرط ما تقدم مطابقة البدن والثوب وغير ذلك والحكم الخواص
او الثواب والسبب من وقت ثم قال ستة والقياس ان يقول است لكنه قال على تاويل الفروض كقول
ومن رضى بقلها على تاويل المكان وكيفية الخامسة بالاقبال والراكب المزمع خطيته ساهنا
اسد ما هذه الصوت على تاويل الصحة وكما هو الوالقباهية نفس الشيء من الدنيا معلقة فانه و
القاييم المهدى بكيفية انث الضمير في كفيها لان المراد بالشيء الجارية ثم من العبادات ما لها تحريم
وتجليل كالصلوة والحج ومنها ما لا تحريم لها كالزكاة والصوم والتجريم جعل الشيء محرما والهاء
لتحقق من ساه كذا قاله الشيخ مام بدر الدين مع الله وانما اختص التكبير من في هذا الاسم لانها
محرم من شياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات فان قيل كيف عدا التجريم من الفرائض
وهي شرط قبل ان ذكر لانه من نفس الصلوة لا يتصور وجود الصلوة بدونها كذا ذكره فخر من سلام البردوي
عنه الله وعند اكثر شرط لانه متصل بالاركان فاخذ حكمها ثم انظر كيف اللفظ في العبادة حيث قال فرائض
الصلوة ولم يقل اركان الصلوة اذ الاختلاف واقع في كنية التجريم والفقرة فوه وبك فكثر الى الذي
ربا فكثر وقد حاذ في التفسير انه اراد به تكبير من فتاح ولان سائر التكبيرات ليس يفرض فتعين هذا
التكبير للفرضية كيلا يودي الى تعطيل النص اصله قوله تعالى فاقرأوا ما تنزل من القرآن نزلت في شأن
الصلوة بدليل سياق من به وسياقها ولان من الوجوب

من حيث لا نروى فاستعد بالله الذي يرى الشيطان وهو لا يرى الله تعالى ويقول الصلوة جهلا لقوله عليه السلام
رحمنا من الجهل الاضغالي الجهل كبر وانما كان كبر لان الكافر متهزأ منا والشيطان غايضا فطلب
به متعاده من الله الذي يراه ويقدر على دفعه وقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي اذا اردت قراءة
القرآن لا زارادة الشئ سبيله فاطلق اسم المستب على السبب كالنكاح يستعد للعقد وكان ينبغي ان يكون
فرضا لظاهر من قول الا ان السلف لم يحرموا على الله سنة قوله وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم اذ حال التسمية
في القراءة وقطعت عن البناء دليل على انها من القرآن وامره بالخاففة في صلوة بجم فها دليل على انها ليست
من الفاتحة كما قاله امام خواهر زادة رحمه الله قوله لانه من فاتحة الكتاب قد وجد الجهر بالفاتحة فكذلك اذا
تولى تعالى ان السبع لا يخالف المتبوع في الحكم ولهذا احتج بها في صلوة الخاففة متغفلة بضم الميم وفتح الخاء
المججمة وتشديد الفاء واتم الحركات من كلامه فنقول بضم ص ورة كونه فاتحة القراءة للجهر فها بجم كما يتعذر
وهذه الخلاف بناء على ان التسمية اية من الفاتحة الكتاب عنده ومنزل من كل سورة في قولنا عندنا ليست بآية
من الفاتحة ولا من سائر السور ثم الكناية في قوله ويستترها روح الى التسمية ولا يجوز ان يقال لها الروح الى
التعوذ والتسمية لان هذا هو المحفوظ والمأخوذ وهذا الان في خلاف التسمية لاني التعوذ فلهذا خصها
بالذكر كما قاله الشيخ رحمه الله ما بدر الدين رحمه الله قال العهد الضعيف راسا في بعض شروحه المختصر
ويستبرها فستر بالتعوذ والتسمية قوله واظن المواظبة من غير ترك مرة دليل الوحوت اخذ لو لم يكن واجبا لتركه
مرة ابانة انه ليس بواجب المواظبة من غير تركه مرة دليل السنة قوله آمين مع صوت يحيى به الفعل الذي
استجبت كرويه زيدا وعمر بن عبد الله عنهما سالت رسول الله عليه السلام عن معنى آمين فقال افعل
وقيل نرى معنى اي هميم خواهم ومعنى بايد والمدة والقصر لغتان والتشديد خطأ قال الشاعر
وبرحم الله عبدا قال آمينا وتاك لغز آمين فزاد الله ما شئت بعدا قوله فمرافق آمينه تلميح
لم برده الموافقة في اللفظ لها في وقد وجدوا الموافقة من حيث خلاص الثقة بالله تعالى قال الازهري
غفر له دعائه وغفره دعاءه عليه لان الغفر موزن علمه ومعنى ذكر النكير عند كل خفض ورفع وهو عند
كل ذكر وانتهى به انه اكبر من ان يودى حقه هذا القول من هذا كما قالت الملا نكه عليهم السلام ما عطل
حق عبادتك قوله ويقرح ليس الغفر في الصلوة الا في هذه الحالة

ولا الضم الا في السجود وفي سائر المواضع ترك على العادة قوله ولا يرفع راسه ولا ينكسه يعني يسوي
بعضه قوله وذلك ادناه اي ادنى من سحاب النذب فان الركوع بدون هذا الذكر حايث قال العقبة
رضي الله عنه كان رسول الله عليه السلام يقول في الركوع سبحان ربي العظيم ثلاثا ويقول في سجدة سبحان
ربي الاعلى ثلاثا قوله وذلك ادناه ليس مثبت في رواية عقبه اما ذلك في رواية ابن مسعود رضي الله عنه
فكون من استدلال بحديث عقبه على بعض المداها فان قول المانبر قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم فالعلم
اللام اخطاها في ركوعك ولما نزل قوله تعالى سبح اسم ربك على قال اخطاها في سجودك فكأن ينبغي
ان يكون فرضا قلت طاهر النص يقتضي ان يكون تزييه واجبا وهو كذلك وليس فيه بيان ان سجدة
هذا اللفظ ولا يقال اذا تقاعد عن افادة الفرضية فلا اقل من الوحوت ولو ليس بواجب بل هو سنة لان
نقول الدليل على عدم الوحوت ايضا لانه علم رسول الله عليه السلام الاعراض الصلوة ولم يذكره في الركوع
والسجود شيئا وقد ذكر الواحبات والفرايض قوله سمع الله لمرحمة هذا محاذ عن الاحابة فقال سمع
من مير كلام فلان اي احاب ولم يسمع لم يحبه وان سمع حقيقة ومنه تعالى سمع القاضية منه فلان اي تلقاها
بالقبول واللام لعود المسفة والهاء للكناية لا للاستراحة كقوله تعالى واشكروا له ومعناه قبل شيئا
من شيء طه واحابه ويقول الموتى ربنا لك الحمد ليوافق مبدا الركعة بالحمد لله رب العالمين فتحتمها برتبا
لك الحمد ثم فرق بين الحمد والمختم من حيث تاخير الطرف وتقديمه فالمداد يشترط ان الحمد كله
والمختم شبر لا انها لا لغرة قوله لئلا يصير تاركا لما صار آمرا به لانه بالتخريف صار كالامر فالاول
ان ما في موطنه حتى لا يدخل تحت قوله اما مروون الناس بالبر وتنسون انفسكم وسوية وازدحت في
روساء اليهود حيث امروا اتباعهم باتباع النبي عليه السلام لكن العزة لعزم اللفظ لا لخصه الصلوة
بري لما قول عمر رضي الله عنه لو شئت لدعوت بصلاتي وجناب وكرار واسنة لكني دابة الله تعالى
لي على قوم وقرأ قوله تعالى اذ هبتم طيباتكم في جنوبكم الدنيا وكذا لم يمنع على رضي الله عن الشغل قبل
العيد استجاء من قول تعالى اذات الذي هي عبدا اذ اصل والجواب ان الآية مجبولة على الامر ومعلوم
يا ممر وانما جئت غرة على الحمد مع انه قد اتى به معناه او محمول على انه لم يفعل قط قوله فادع
اي ضعها على من رضى واجعلها كالعادة قوله ويخجل
ان

وجهته ان وضع لخدمته دورا اخر ان كان من غير حاز بلا خلاف وان كان من غير عذ ان وضع
لجبهة دون من حاز بالاتفاق وان وضع من دون الوجهة حاز عنده خلافا لها احتجنا بالخط
الذي ذكره في المتن من وجه من استدلال انه ذكر الوجه وهو محال المراد بعض الوجه بالاجماع ولانه
لا يمكن وضع اكثر وقد فسر بالجبهة في رواية اخرى يحتمل عليه ولا نهى مرادة بالاجماع ولهذا الوضع
لجبهة دون من حاز بالاجماع ولان الطراد المبحر اذ كانا يذكرنا يرايه العضو المخصوص ولم يرد
غيره من لاهذان جميعا فكون المراد احدهما والجبهة احدى يكونها مرادة اذ المتعارف من التعظيم
لوضع الوجهة دون من نف ولكن مع هذا نرى في الوضع الانف تكملا للمعنى التعظيم الى ان لا يكون
احدى بالاصالة ومن صغر بالتبعية ثم انه كتب علينا مع انه حصر نفسه لقوله اخرجت لما انه متبع
قال الله تعالى فاتبعوني فحيى علينا متابعتة الا اذا قام دليل المخصوص من قوله وانما وجب وضع
احدهما بالاجماع امتناعه فاحدهما على من طلاق وانما عندهما فاحدهما على التعيين ثم بيانه ان
النقص يقتضي الاجتناء والميلان فحسب وانما وجب وضع بعض الوجه بالاجماع لا بمقتضى النص
ثم ذلك البعض عنده احد العضوين عندهما العضو المعين ثم نقول انما حاز الاقتصار على الجبهة لكونها
بعض الوجه وهو المأمور به والانف بعضه ايضا فحوز وهذا لانه متحد في دلالة الحكم والحققة اما الحكم
ولانه ينقل فرضية السجود اليه عند العذر فلو لا انه عضو السجود لما حاز بالعذر كالحذر والذوق والما
للحققة فلان عضو السجود هو الوجه بالحديث تكرار المراجع ما يلاقي من ارض من غير كلفة ومشقة وهما في
حق هذا المعنى سواء بل الانف احدى ولان عظم الوجه عظم مثلث ووضع جميع اطراف الجبهة ليس شرط
لكل شرط ووضع طرف منها ولا من طرف منها فوجد ان كفايته ولا نقول ان احدهما اسم غير المعين وغير المعين
واحد بالاجماع لان عندهما الواحد وضع الوجهة على التعيين لانا نقول عنده وضع احدهما الاعلى التعيين
وعندهما واحد وضع الوجهة على التعيين فقد انعقد من جماع على وضع احدهما او نقول ان احدهما بعض
الوجه ولا يشترط صحة الارادة والقرينة ما مر او نقول ان ارادة انتفا شرط وضع العضوين
كورا العامة دورها يتبدى من مراد وهو ان يظهر الضم بالسكون لا غير العضد ويجازى بباعد
التيه ولد الشاة هذه الليلة من المغرب فليوجه ما استطاع اذ

لعمري

في المبسوط لليزدوي اذ استجد العبد المؤمن سجدة كل عضومنه فليوجه ما استطاع من اعضائه القبلة
فله فاذا اطمان جالسا والجلوس بقدر تسبيحة وتكلموا في تكرار السجدة دون الركوع فمذهبه
الغفارة ان هذا تجب لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات فنقل كما امرنا ولا نتكلم فيها لاجتنابنا
وقيل لا وفي اشكر نعمة من مان ومن اخرى لبقاء من ايمان وقيل لا وفي اشارة الى انه خلق من الارض
وفي لثانية اشارة الى انه يعاد فيها قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم قوله كذلك امر النبي
عليه السلام اي للاعرابي حدث قال ثم استجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يسوي جالسا ثم استجد
حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع راسك حتى تطمئن قاعدا قاعدا ولا تثبت الفرضية به لان خبر الواحد لا يقضيها
والنقل ليس بمحمل لكون ما ناله قوله ولا يستغني اي لا يقول سبحانك اللهم لانه يستغني به الصلوة و
انما لا يستغني ولا يتعود لافها شرعا لا فتاح الصلوة والقراءة ولم يؤخذ قوله ولا يرفع يديه
هذا ابتداء كلام ولا يستثنى اتم على قوله ولا يتعود نعلم بدلالة لا يستثنى وهذا رد لقول الشافعي رحمه الله
وفي المسألة حكاية تصلح دليلا للفرق بين عرف في موضع قوله وما روي انه توارك حوائج عما احتج به مالك
فانه يقول بالتوارك القعدتين من ان يجلس على ركة لا يبرز ويخرج رحليه من حايه من قوله تشهد
هذا من قبيل اطلاق اسم العضو على الكل قال شيخنا رحمه الله ناقلنا عن شيخه رحمه الله قوله القيات
لله اي العبادات القولية قال الله تعالى واذا جئتم بعبادة والصلوات العبادات الفعلية لافها
من تحريك الصلواتين والطيبات العبادات المالية قال الله تعالى كلوا من ثمرات ما رزقناكم وهذا
على مثال من اخل على عظماء الملوكة فانه ثنية او لا ثم تحذره ثم يبدل المال السلام عليكم يعني ذلك السلام
الذي سلمه الله تعالى عليكم لئلا المبرحاج وهذا حكاية ذلك السلام لا ابتداء السلام على النبي عليه السلام
ثم ان كان مصدرا كالوداع من فزع لمعناه السلام كدومعك وان كان اسم الله تعالى فمعناه الله عليه
اي على حفظك كذا قال شيخنا مولانا بدر الدين الكردي رحمه الله واما النبي فقد تنبأه في صدر الكتاب
البركة الخيرة الكثر الدائم لانه من البروك او من البركة وانما نحن نشهد ان مسعود رضي الله عنه لان فيه من لف
واللهم وما للاستغراق وزيادة الواو وهو لتجديد الكلام كما في القسم وتأكيده التعليم وكما في اعرابا
دخل على الى حقه رحمه الله فقال نواو ام واو تن فقال نواو ام واو تن فقال

بارك الله فيكم كما بارك الله في الاول واسم الله تعالى في شجرة حسارة زنتونه لاشرقية ولا غربية
ويقرأ في من خرب من نفاحة الكتاب هذا بيان من سحاب دروي عن الحسن ان واحداً والشهد والحد
بدليل وجوب سجدة التوبة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وكان ينبغي ان يكون فرضاً طاهر
من الاثر ان الامر يقتضيه الفرضية لزوم حرة لانه لا يوجد التكرار والطاهر ان ياتي في عمره فان قيل
قد ان التسليم يدل على انه في الصلاة قلحاً ان يراد به التسليم لا امر الله تعالى ولا دعيته بالنصب
عطفاً على الفاظ القرآن ولجزم عطفاً على ما في الماثورة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله تعالى فاذا قرأ
فانصب عن ابن عباس فاذا فرغت من صلاتك فاجتهد في الدعاء والى ذلك ما روي عن ابي جعفر عليه السلام انما يصيب
ولا يسأل الا فضله كذا في الكشاف في المبسوط اذا فرغت من صلاتك فانصب للدعاء وارغب الى الله تعالى
بالاجابة قال الشيخ رحمه الله عنه قوله فرغت من اركان الصلاة اي قرئت الى الفراغ وانما يدعى ما يشبه
الفاظ القرآن وما دعيته الماثورة لان القرآن كلام الله تعالى فيكون دعيته الواردة فيه اولى وكل ذلك الله
عليه السلام كان اذا ان على امته من الله على ولاها فكان ما اختاره اجوز من غيره قوله ولا يدعى ما يشبه
كلام الناس فتره اصحابها ان ما يشبه كلام الناس على استحصال سواله غيره كقوله اعطى كذا او زوجي
امراة وما لا يشبه كلام الناس على استحصال سواله غير غيره كقوله اعطى كذا في من يوضح وكان اسنادنا
رحمه الله يقول لا ينبغي ان يقول وقنا عذاب الذين قوله ثم يسلم عن مسئلة المصلحة لما شرع في الصلاة عما
عن النساء واهلها الى حال المشاهدة والمناجات مع الرب تعالى فكانه يقول لما تحترم اني قد غبت عنكم فلا
تكلوني ولا تخاطبوني فاذا سلم فكانه يقول انصرت كواحد منكم في امور الدنيا وكلموني وخاطبوني الى
هذا الشارح ما هو زادة رحمه الله قوله ان شأه واستمع نفسه قيل ان في الجهر ان يسمع نفسه واذن
المخافة تصح للزوم وقيل ان في الجهر ان يسمع غيره واذن المخافة ان يسمع نفسه وما دون ذلك لا يخلو
قراءة قوله لانه امام في حق نفسه هذا دليل على انه يجهر وعلى انه يكفي نادى الجهر اذ امام الجهر لا يسمع
القوم لندرت واني قرأته فحصل لهم اخضار القلب ولو لما كان امام نفسه يحتاج الى اسماع نفسه يكون
اقوى في التفكير واخضار القلب فيجهر ويكفي ناداه اذ المقصود بحصله قوله لانه ليس من سمعه
فهذا شكال وهو ان الجهر لما كان استماع نفسه اذ قوله واستمع نفسه

ولا تخاطبوني

تفسير قوله جهر فكيف يستمع قوله لانه ليس من سمعه وانما يستمع هذا التعليق على قول من جعل حداً في
الجهر استماع الغير والجواب ان تقدير الكلام وان شأه خافت لان الجهر لاستماع من خلفه لا لسماع
نفسه وليس من سمعه فلا فائدة من الجهر فلا يجهر لانه لو جهر اما ان يكفي نادى الجهر او باقصاه فان الكفي
باقصاه فلا يجوز لانه ليس من سمعه وان الكفي ناداه لا يجوز ايضا اذ فائدة الجهر استماع الغير لئلا
على ما ذكرنا وصحتم انما قال ذلك على قول من جعل حداً في الجهر استماع الغير ولا يظهر قوله او تر
ثلاث اي تسلمة واحدة كذا وجدت هذه الزيادة في بعض الروايات فتحمل هذا المطلق على المتقدم لان المطاوع
يجز على المتقدم اذ ورد في حكم واحد على اننا نقول انه دليل على انه ثلاث ركعات بخلاف ما يقوله الشافعي رحمه الله
انه ركعة فكون هذا دليل على بعض المدعا ولا قول على المجموع وللمباصل ان للشافعي فيه قولين قوله
ثلاث ركعات يسلمت من قوله ركعة ومراده من قوله ثلاث ركعات لا يفصل بينهما سلام نفي قوله
فعل ما ذكرنا او لا يصير نفياً لقوله وعلى ما ذكرنا ثانياً يصير نفياً لا جدياً لقوله قبل الركوع لنفي
قوله لانه يقول بعد الركوع قوله في جميع السنة برّد قوله ايضا لانه لا يقول غير نصف من خير من رمضان
قوله ويقرأ في كل ركعة من الوتر هذا يرد اشكاله على قول من حنيفة رحمه الله لانه يقول ما يرضى من الخبر
ولزوم القراءة في الركعات كلها من امارات السنف والجواب ان دليل الفرضية لما كان قاصراً الا ان كان
من اجبار لا حاد طهراته القصور فما هو من باب احتياط وترك القراءة في ركعة من السنن يفسد بها فقلنا
بالفساد هنا احتياطاً ومراعاة لقصور الدليل كذا في من يوضح المرفوع المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والموقوف
الذي قصص على الراوي ويسمى هذا اثره في سبع مواطن ارادها البقاء والآ لقال بالآء وقد جمعت
المواطن كلها في قوله فقبحس صبح فالفاء تكبير من فتاح والقاف الفتوت العين الحيدان والمبار
استلام الحجر سود والصاد والميم الصفا والمروة جعلها كشي واحد يطر الى السعي والبعير فأت
والجيم الحمرتان والمراد عند الوقوف عند الحجر من اي الجمرة الاولى والوسطى ثم اعلم انه ينبغي ان يجعل ما بين
كفيه الى القبلة في التكبيرات التي في الصلاة وفي التي في الحج يجعل ما بين كفيه الى السماء الا عند استلام الحجر
فانه يستقبل ما بين كفيه الى الحجر كذا ذكره الشيخ من ما هو زادة رحمه الله قوله ثم ترك ترك دليل النسخ
اذ لو كان مشروغاً لما حاز تركه قوله قراءة سورة بعينها

اعتزوا على هذا وقالوا ليس بشئ من الصلوات الا وهما سورة نوحها قال اراد به ما سوى الفاتحة
وذلك ان يحس سورة النجدة لسورة النجدة لانه توهم هجران الساتر وليس في القرآن بشئ محذور كذا قاله
ابن عباس رضي الله عنهما وهذه الكراهة اذا دأبوا عليه اما اذا قرأوا اجيائا فلا وفي شرح الطحاوي
المداومة اما يكره اذا لم يعتقد الخوازمي غير ذلك في قوله وادنى ما يجوز في هذه
من صلات ان الحقيقة المستحيلة او من المحاذ المتعارف عنده وعندنا المحاذ المتعارف في هذا
مسائل احدها هذه والثانية مسئلة الخطبة في الجمعة والبالغة ان لا ياكل من هذه الخطبة فابو حنيفة رحمه الله
يقول ما هو موافق لقراءة القرآن مطلقا من غير فصل واسم القراءة منطلق على انه وان قصرت لانه اسم لمنزل
ينظم خاص لهذا شئت كل حكم يتعلق بالقرآن في حق من وجوب التعظيم والكفر بالجور والحرمة على الخبث
والغايض مما يقول ان الواجب عليه قراءة القرآن مطلقا ومصفية من عجزه لانه انما سائر غيره من عجز
للاصلا فيه وادنى ما يقع به من عجز سورة او انه بعد سورة قال الله تعالى فاقوا بسورة من مثله واقصروا
السور ثلاث ايات والكلمة الواحدة لا يقع بها الا عجزا لقوله تعالى ثم نظروا ولم يولد ومدها متان فلا يجوز
ولا يقال انها وان لم يكن مجزأ في قرآن ولهذا يكفر جاحده لانا نقول في لكنه قد تحقق شبهة عدم كونه
قرانا لما ذكرنا فلا يجوز احتساطا ولا يقرأ الموم خلف من امام ليلا يثوب من مر على من امام ليحصل
الندب والفكر المنسوب اليه في قوله تعالى والذين اذا ذكروا بايات ربهم لا يقولوا تعالي فاذا قرى القرآن
فاستمعوا الآية فان قيل القراءة تثبت بالنقص فلا يجوز تركها بحجة الواحد قلنا نحن نجعل قاريا بقراءة
من امام فلا يلزم الترك الا ترى انه اذا ذكر من امام في الركوع فانه يجوز صلواته وان لم يقرأ لهذا املا هذا
فولم فلا يحتاج الى تبيين في هذا ان صلوات لكل واحد من المكلفين في لاية الدفع لا ولاية من لازم على
غيره فاذا اقتدى بالامام فقد صابغ برحمته ان يعزى الفساد بصلوة نفسا صلوة من امام فتحاج الى
نية المتابعة ليس بغيره وهذا معنى قوله لا يكون ذاك في صلوة الخير بلا ارادة لانه لو دخل بغير
الله باره ما ذكرنا من الفساد والالزام بدور من التزام فصل سنة جوكرة اي شبهة الوجه والقوة
حيث قيل انه فرضة هممت قصدت الفتنة والغشيان جمع فتى كاخوة واخوان في اول الناس لا غيره
من صلوات مكان من امام ميراث من السج عليه السلام فمخار لها

من ان يكون اشبه به خلقا وخلقنا عليهم بالسنة اي عليهم باحكام الشريعة في يوم القوم اي يوم
القوم اخبار بمعنى الامر لكنه امر استحباب او يكون لسان الشرعية كما في قوله عليه السلام صحح المقيم
لوما وليله وليس المراد مجرد من خيار او كلاما هذا معناه يعني لفظ الحديث هذا المذكور او كلامه هذا
الذي ذكرناه معنى ذلك الكلام وهذا بناء على ان نقل الحديث بالمعنى حايث عند عامة العلماء في لانه
كان هو القرآن يعني انهم يتعلمون القرآن باحكامه ولهذا روى ان عمر رضي الله عنه حفظ سورة البقرة
في ثنتي عشرة سنة فالأقراء من يكون اعلم اما في زماننا فقد يكون الرجل ماهرا في القراءة ولا حفظ له في العلم
فالاعلم بالسنة اولى الا ان يكون مطعونا في الدين في قوله فاستمعهم قيل للعباس رضي الله عنه ائتت الكبرياء
رسول الله فقال هو اكبر وانا اسرع هذا ابتهاك على ان الاول يستعمل في الحال الثاني في البين الورع
من حراز عن الشهوات والتقوى من بين جناب عن المحرمات وعلى هذا احكامية اخت ستر الجاني في معرفة
في الحديث للجهاد جهاد ان احدهما افضل من غيره وهو ان يجاهد نفسك وهو اكبر المحرمات جهادان احدهما افضل
من غيره وهو ان يجاهد من المعاصي من عرائ الذي يسكن في القرى وانما يكره لغيره لغيره عليهم قال عليه السلام
لجفاء والقسوة في قدا دين وقيل اهل الكفور هم اهل القبور يعني قالوا يستحب تقديم من سكن المدن
من العرب على هذا احكامية ايضا ومضى ان ما روى ان اعرابيا اقتدى امامه فقرأ قوله تعالى من عراب اشد لقرأ
ونفاقا فضره بعصاه ثم اقتدى به مرة اخرى فقرأ قوله تعالى من يوم ما لله واليوم من فقال قد نفكر
العصا في قوله ولا عني هذا اذا كان سواء اما اذا كان من عني افضل فقدمه اولى كذا في المبسوط نحو اهل
زادة رحمه الله في قوله والفاسق لانه طهر فسقه في مورد الدنيا وفي الصلوة يكون كذلك في قوله وولد
الذنا لانه لا خلاصه عدالة وانما كره لما ذكر في المتن انما قال عليه السلام انما ولد الذنا شر السلاثة في ولد
معترطه فسقه على انه مخالف للحكام من قوله ولا تزدوا زرة وزر اخرى ومثله ترك خسر الوالد وان تقبلوا
جاز لما روى ان رجلا من الصحابة رضي الله عنهم نقاعد عن الصلوة خلف الحاج فسمع من ناحية البية
هاتفا يقول يا ايها الذين امنوا اذ اذنوا للصلاة من يوم الجمعة فاستمعوا الى ذكر الله وذروا البيع والكراهة
لانما في الخوازمي لان المراد منها ان غيره اولى منه في وسعي للاعام ان لا يطول لهم وهذا القول عليه السلام
لما اذا تان است يا معاصي صل بالقوم صلوة اضعفهم قاله حين

قراء سورة البقرة في صلاة العشاء وفي الحديث طول ذكره في المصاحح **قوله** تمام يعني بمراجعات الواجبات والسنة والآداب **قوله** لان السنة لم يكن مهيئاً لذلك وهذا لانه لو كان ليتبين النبي عليه السلام ولويتين لنقل البناء فقل استغاضة ولم يوجد ولا نقول لو كانت سنة يكره تركها ولما لم يكره تركها علم انهما لم يكره سنة **قوله** قاعة من امام وسطحين قال المطري الامام مروي به ذكره ان كان النبي **قوله** تقدم عليها لما روي ان انسا رضي الله عنه قال صنعت جفت عليك طعاما فدعت رسول الله عليه السلام فلما فرغوا لا صلى بهم فلما تمت الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فتبختة بالمار حتى لان فنقل النبي عليه السلام فاقامني فبيتنا لنا خلفه والعجوز من ورائنا والنتم اخوانا لانه اسمهم عمر قال لا خلاف في ان امام يقدم على الثلاثة وانما الخلاف في من ينير قلب المرأة في حكمه من صطفات كالعدم ولهذا لو كان خلفه رجلا واحدا وامراة فالسنة ان يقدم الرجل كذا **قوله** امام كما اذا لم يكن امرأة **قوله** لغروهن من حيث لغروهن الله قال صاحب الاسرار حديث اسم للمكان ولا مكان يجب على الرجل تاخيرها عنه الامكان للصلاة فلا يجوز من قدر لها ان فيه ترك المأمو به وهو التأخير **قوله** ليس لي اي يقرى من الوش القرب وروى سليمان الوالا وخلافه والنهي جميعا للعلم والهيبة وبما العقول **قوله** لما روينا بجهل ان يكون قوله لغروهن ويجهل حديثه انما وجه كلامنا وهذا لانه عليه السلام اقام العجوز خلف الصف منفردة ولا يجوز ان يكون التأخير لضيق المكان لان ذلك لا يكون عادة فقد انه ما ذكرنا **قوله** فان قامت امرأة الى اخره شرط المحاذات ان تكون المرأة مشتهاة وان يكون المخرج الصلاة مطلقة وان يكون نية امامة النساء وان يكون مشتركة تحريمه واداء وان لا يكون منها جليل كذا في تعليق لم الفضل رحمه الله **قوله** والقاسر انه لا يفسد لان المحاذاة تقوم بها ولو كانت على الفساد وهي قائمة لها لكان الحكم والفساد ثابتا في حقها اذ من سنوا في العلة يوجب من سنوا في الحكم ولما لم يوجد الفساد في جانبها علم انها ليست بعلة الفساد **قوله** ويجهل ان يكون كذا قال كلام في الاجتهاد ثم يقول وجه عليه اداء المأمو به **قوله** وقد وقع الشك في الخروج عن العدة فلا يخرج بالشك ولا يقال لو تحقق المحاذات بعد ما شرع كان ينبغي ان لا يفسد لانا نقول بحقق الشك في شرع كل جزء وهذا المأمو به الزبادات ان الصلاة اذا فسدت من وجه وصاحبة من وجه فسد فان قيل الاصل

كما

ان فروض الصلاة لا يفسد الا ما وحي علم النفس فكيف اتيتم هنا بنحو الواحد قلنا اذ ان فرض الصلاة الثالثة مكان الله تعالى وهذا فرض من فروض الجماعة وهي ثابتة بالسنة ففروضها وشروطها بشد ذلك الطريق اقتضاء كذا قاله من امام ابو مدحه الله فان قيل الصلاة عمارة عن ركان المخصوصة باوامر قد مرت وهي بفضة الخروج عن العدة وان تحققت المحاذات فالقول باشتراط عدم المحاذاة يكون زيادة وانما نهي طلب النصوص خصت بما اذا تقدم المأمو به على الامام فخصر المتنازع فيه بنحو الواحد لان النهي بالخبر انما يكون ان لو كان الحكم مقصودا عليه وليس كذلك وهذا لان تاخير النساء انما وجب لاطهار ركان الرجال ونقصان حالهن غير ان المفضيل انما يتحقق بتأخيرها في مكان واحد وتفضيل الرجال عليهم ثابت بالنص قال الله تعالى وللرجال علة من حجة ولصانه صلاة الرجل عن الفساد فانها كلها عورة فما شئت الامر على الرجل ففضة النساء صلواته وصلته الصلاة عن الفساد واجبة بالنص القاطع حال الخبر مبتنا لما ثبت بالنص المقطوع به لان يكون الحكم مقصودا عليه **قوله** صاحب الهداية انه مشهور فيجوز اثبات الشرط به لانه يوجب علم اليقين عند كثير من المتأخرين على ما بين ان شاء الله تعالى **قوله** من الرجال حجاب عن كلامه فنقول مخاطبة بالتأخير هو الرجل هو المخصوص بالفساد لانه النار لفرض المقام وليس على المرأة فرض التأخير فان قيل لما كان هو ما مور بالتأخير كانت مائة بالتأخير ضرورة فاني قل هذا اذا لم يتحقق التأخير بدون التأخير وليس كذلك فانه اذا تقدم عليها فقد اخبرها من غير ان يتأخر ولا انها ما مور بالتأخير فمقتضا ضرورة وهو ما مور بالتأخير قطعا فاطهرنا الامر بالتأخر في حقها في حق الحق **قوله** ثم بالترك لا في حق فساد صلواتها فالترك اظهرها للفرقة بين الضمني والقصدي كذا قاله صاحب المحيط **قوله** لعدم شرطها اي ستر العورة وركنها اي القراءة وحازان براد بالشرط الطهارة وستر العورة بدليل قوله لان هؤلاء **قوله** لكن جعلت صلاة حركات شكك ويوان يقول شيخنا ان يجوز في حقهم ايضا **قوله** ويجوز ان يؤم المتيمم للخلاف بين الماء والتراب عندهما فليستوى الطهارة فان يجوز من قدره وعند محمد رحمه الله الخلاف بين التيمم والوضوء فيصير سائر القوى على الضعف وانما جاز امامة الماسح للغسل لان الحدث حاجلا بالرجل لوجود المانع من سرية الحدث وهو الخف وما جله بزيه المسح فيكون هذا غايلا ايضا كما مقتضى لوي ان عمره من العاص كان امرا على السرية فاصابته حنابة فتيمم وصلى ثم الفجر وعلم النبي عليه السلام ذلك ولم يأمره بالاعادة وهذا استصواب من النبي عليه السلام

لان السكوت عن الحق حرام قال عليه السلام الساكت عن الحق شيطان اخرس ورواه محمود بن عيسى في الفضيلة وصلى القائم
خلف القاعد لان القيام كلا الصنفين مستوي في القعود احدهما الصنفين مستوي واحد النصفين مستوي في ذلك
منع من قدا كما اذا اقدم بالمنع ولان من ناس من فوق الصلوة الى ما تحت السرة فالراي طليعة والرجلان
ناقلناه فاد الا اعتبار للرجلين فيكون هذا كاقدا بالقيام بالقيام في هذا قوله لان المومني لا ياتي باركان
الصلوة كالقيام والركوع والسجود من قدا ونا ونا المومني على المومني لا يصح لان النساء لا يتصورن على يدون
المبنى عليه كما في المحسوسات ونا القوي على الضعف على هذا قوله ايضا اذ فيه ناس المومني على المومني تامل فيهم
وكا ليس يد حتى يقال وحدهم ركان في حقه لان بعض الشيء لا يكون بدلا عنه ولا نص في المفترض خلف المتكفل
خلا فالشافعي رحمه الله تعالى على ان وجوب قدا عنده من دار على سبيل الموافقة وعندنا موحة صيرورة صاوة
المعدي في ضمن صلوة الامام صحة وفسادا لا اداء ولا يجوز ان يكون المضمين احد في حاله من المتضمن فلا يحرم لا
يجوز التخلي من قدا ههنا لانه وجل في حق المعدي وضعت زائد عدم ذلك في حق الامام والمومني لا يبي
على المومني بخلاف قدا المتكفل بالمفترض لان الفعل عبارة عن اصل لا عن وصفه فاحكم تحقيق معنى النساء
لوجود صلوة المبني عليه وتاويل حديث معاذ رضي الله عنه انه كان يتكفل مع النبي صلى الله عليه وسلم ويؤدي الفرض
مع قومه باخر صلى الله عليه وسلم فسمي قدا لان الاقدار لا يتصور مع اختلاف يعني ان من قدا موافقة ولا موافقة
مع اختلاف فلا يصح من قدا وهذا القول عليه السلام انما جعل الامام اماما لوتيم به فلا تختلفوا عليه فالنهي
عن من خلافت يقتضي من موافقة ضرورة ولا نقا هذا استقيم على اصل الشافعي رحمه الله لان عندنا الاقدار
موافقة ايضا لكن معنى التضمين من اعني بالحدث **فصل** قال الشيخ رحمه الله ما بدر الدرر رحمه الله الجيد الفحل
الذي فيه غرض صحيح شرعا والتفه ما لا غرض له فيه اضلا **قوله** ففي الصلوة اولى ولا يقال ينبغي ان يكون
مفسدا كالمقهية لانا نقول الفساد كما لا باعتبار انها جرم خارج الصلوة ولهذا الوتر الى امرأة اجنبية
وادام النظر لا تقصد الصلوة بل باعتبار انها مفسدة للطهارة بالنقص على خلاف القياس ولا يقدح المحض الا
مرة والترك افضل كذا في المبسوط قال شيخنا رحمه الله ما بدر الدرر رحمه الله الجيد الفحل
فقال اما ذكر مرة او ذكر قال المطرزي فرجع اصابعه اذا غمزها او مدها حتى تصوت وانما ذكره لانه علم قوم
لوط فكمرة المشقة هم قال عليه السلام لعلي رضي الله اني احب لكم الصلاة

وروي

الموافقة

لنفسه لا يفرق اصابعه وانما فصل التحضر وضع اليد على الخاضرة والسد الا لجا وهو ان يضع
الوداء او القباء على كتفيه ولم يدخل يده في كتيبه كذا نقل عن من مام خواهر زادة رحمه الله العقب
ان يلف ذوا بنيه حول راسه كما فعله النساء في بعض وفات كذا في المبسوط الكف ان يرفع الثوب من
من يده او خلفه اذا اراد السجود كذا في المغرب الالتفات المذكور ان يلوي عنقه حتى يخرج وجهه من ان
يكون الى جهة القبلة فاما اذا نظر نحو ركنه يمنة ويسرة من غير ان يلوي عنقه لا يكره كان النبي صلى الله عليه وسلم
يلحظ اصحابه بموق عينيه والاقبأ ان يضع اليقبة على الارض فينصب ركبتيه نصبا واقعا ككل
يكون بعد الصفه الا ان اقبأ الكلبة في نصب اليدين واقبأ الايدي في نصب الركبتين لا صلافة قال
الوهبة رضي الله عنه لها في خلع عن ثلاث ان انقذ نقر الديك وان القفت الثقات التعلت وان اقفي
اقبأ التسع وامرني بالوتر قبل النوم وصوم ثلاثة ايام من كل شهر وصلوة الضحى **قوله** لانه كلام
ولهذا الوجه ان لا يتكلم مع فلان فرد سلامة في الصلوة تحث وقيل تسليم اليهودي شارة بالاصابع
وتسليم النصارى شارة بالكف **قوله** الامم عذر لانه يسبح الواجبات ويسبح المحرمات فترك سنة
القعود اولى **قوله** فان سبقه الحدث اي من غير قصد لان سبق الحدث الرحل يكون من غير قصد عادة
قوله من ستناف افضل قالوا في المنفرد مستقبل افضل ومن مام النساء افضل صانه للجماعة
قوله مخالفا للقياس القياس ان مستقبل لان الحدث بنا فيها والمشى ولا يخرج ان يفسد انها وهذا
لان الحدث بنا في الطهارة فينا في الصلوة ضرورة لانه لا صحة للصلوة بدون الطهارة احراما واداء
الا ترى انه لا وجود لها بدونها فكذا لا يكون لها بقا بدونها وهذا لانها شرط عليه فيستوي فيها الامداء
والبقا **قوله** لا يصلح فيها شيء من كلام الناس فالاستدلال ان استقاء الشيء انما يكون بشئ وضده
وقد استقى الصلاح عنده فثبت الفساد الذي هو وضده وهذا كالاكل والشرب فانها تفسد الاغذية
يصلحان فيها فنا فانها كذا ههنا ولا يقال حار ان يكون مكروها لانه غير صالح ايضا لانا نقول ما
صالح من وجهه ووجهه والنقص يقتضي استقاء الصلاح مطلقا وهذا بخلاف التسليم ساهيا لانه
من اذكار الصلوة كقوله السلام علينا في حاله النسيان وكلاما في حال العهد لما فيه من كافي الخطا
والمراد من الحدث رفع من ثم وقد عرفت ولا يلزم النسيان في الصوم

ترك

استيناف

لأنه لا مذكور هنا فتجني أمّا هيئة المصلي مذكورة فلا يعني كافي المحج فوله نوحاً وسلم بخروج
من الصلوة على الوجه المشروع قوله عليه السلام إذا قلت هذا أي إذا قرأت التشهد وقعدت لأنه لم يشرع
الأي القعدة أو فعلت أي قعدت ولم يقرأ على التمام بالعود قراءاً ولم يقرأ وقد جدد القعود فحصل المنافي
بعد الفراغ فلا يفسد الصلوة فوله الفاء إلى غاية وجود الماء وإذا كان كذلك فبني رأاه لم يوجب طهر أي طهر
الحديث السابق عمله فلا يكره البناء كما المستحاضة إذا خرج وقت الصلوة وبقي فيها لا يجوز لها البناء لأنه
يبيّن أنها شرعية من الصلوة بغير طهارة لما عمل الحديث السابق عمله لأنه لم يجر فيها مضي للصورة فيجر فيها
يستقبل بعدها وجيم البناء راجح إلى ما يستقبل فلا يجوز البناء فوله بالحديث وهو ما روينا إذا قلت هذا
أي فعلت هذا فقد تمت صلواتك وهذا يشيّر إلى أنه لا يفرض بعده إلا يرى أنه لو اعترض عليه ما قطع الصلوة بفعله
في هذه الحالة مثل الكلام والفهمية لا يفسد فلان لا يفسد ما اعترض لا بفعله أولى وله أن الخروج
من الصلوة بصلوة واجب وإذا كان واجباً فقد أي قبل الخروج فصاها كما إذا رآه في خلا الصلوة وأما قلنا
أن الخروج بصلوة واجب لأن الاتمام واجب بالإجماع وأما أنه ما نها الصلوة وانها الشيء بتجصيله
لا تحصيل حره كما أنها السوداء يكون وجود البياض ولم يوجد ما يفسد الصلوة بعد ما قلنا لأن الدعوات
لا يفسد حرها وتاويل قوله تمت قاربت التمام لأن الشيء يسمى باسم ما قرب إليه قال الله تعالى إلى أي أعجز خيراً
وقال عليه السلام من عرفه فقد عرفه محمداً وقال لقنوا موتاكم وإنما جعل على هذه المسألة الحاجة اليد
وهذا العلم بدلالة الإجماع كما سنأول القياس الصحيح وهو أن الفعل الاختياري شرط في من بدأ فيسترط
في من هنا كالحج لما أن كل واحد منها عادة لها تجليل وتصميم فوله أو كان أمياً الأمي منسوبة إلى أمية
الجرم من أمية الخالصة عن صناعة العلم والكتابة والقراءة قال الله تعالى هو الذي بعث في الأميين
رسولاً منهم فاستعمل لكل من لا يعرف الكتابة والقراءة قوله فحلّم سورة قال شيخنا رضي الله عنه
ما سمع سورة من خلاص مثلاً من رجل حفظها من غير أن يحتاج إلى عمل كشرم قال الشيخ الإمام بدالين
رضي الله عنه معناه تذكّر لأن التعلم لا يكون بدون التعليم وذلك فقلنا في الصلوة فخرج به من الصلوة لعمامها
فوله واستخلف أمياً فإن قيل لا يستغنى أيضاً صنعة قلنا نعم ولكن صنعة غير مفيدة بليل أنه
لو استخلف القاري في خلاص صلواته لم يضرة وإنما الفساد ضرورة

حكم شرعي وهو عدم صلاحية مام وقيل هذا على تفان لو حود الصنع منه فوله أو دخل وقت
العضد هذا على اختلاف القولين عندهما إذا صار ظل كل شيء مثله وعنده إذا صار ظل كل شيء مثله
باب قضاء الفوات أعلم أن المأمور به نوعان قضاء وأداء وقد فرغنا من
بهم وأفسرنا الآن في القضاء من صلوات الباب معرفة من مروي والمأمور والمأمور به
فالأمر بما يتحقق من العالم بما مروي عنه ومن مروي وهو الذي صدر عنه من مروي والمأمور به الذي قام به من مروي
المخاطب والمأمور به الصلوة والمأمور به الزمان ثم المأمور به بنفسه قسمين أحدهما قضاء والثاني أداء تسليم
عين الواجب القضاء تسليم مثل الواجب لهذا يقال الدون تقضى بأمثالها يقضى مضمون لأن ما يؤدّم إلى
الدين عزماً لزم في ذمته لأن ذلك وصف شرعي يظهر أثره في المطالبة وهذا عين كما يرى فيكون عزماً
أن إحدى العاتين قد دخلت العادة الأخرى فسمي القضاء أداء كما يقال أدّى ذمته ويسمى الأداء قضاء
قال الله تعالى فإذا قضيت مناسككم وقال فإذا قضيت الصلوة وفيه إشارة إلى أن الظاهر هو صلوات القضاء
بما يحكيه الأداء عند المحققين خلافاً للبعض فوله ومن فاته صلوة وإنما يقبل من ركعة صلوة
لأن الظاهر من حال المسلم أن لا ترك وهذا من باب كما قال محمد رحمه الله ولو أن الكعبة سني والحكم غير مقصّر
على النوم والسيان فإنه إذا ترك محانة ونسقا محمداً عليه القضاء بدلالة النص لأنه إذا وجب القضاء
بعد النسيان والنوم لأن سجدة تركها عداً أولى ثم وجه التمسك بالنصر أن النص عليه السلام جعل وقت
التذكر وقتاً للفاية ولا سقى وقتاً للوقية لأن الوقت الواحد لا يسع لفرضين إذا رآه لم يبق وقتاً
للوقة صادت مؤخرة عن الفاية فلو إذا ما قبل الفاية فقد إذا ما قبل الوقتها فلا يجوز ولأنه إذا
أدى الوقتية في وقت الفاسدة فقد لغز الفاسدة عن وقتها وتأخير الوقتية عن الوقت حرام ولأنه لما صار
وقتاً للفاسدة صار كفرضين اجتماعاً في وقت واحد فيراعى فيه الترتيب كالظهور والعصر بعرفة ولا يلزم ما
إذا ترك الفاسدة وفي الوقت ضيق لأن لغز الوقت للوقية بالمؤاتر من أخبار النصوص وكون وقت
التذكر وقتاً للفاسدة ثبت خبر الواحد وإنما أحد العلماء إذا لم يتضمن ترك العمل بالنصر إذا انقضى فلا لأنه
يلزم نسخ الكتاب وهذا لا يجوز فإن صلواتها وقت التذكر وقتاً للفاسدة بنية الوقتية وكذا المزمع
بالفدية إذا أدركه الموت في وقت التذكر ولو كان كالوقتية لما لزمه

وكذا ينبغي ان يحوز الفاسدة في وقت لغيره الشمس كعصر يومه قلنا وقت التذكرة وقت للفاسدة بحجج الوارد
وكان ما مضى وقتها بالمتواتر في وقت التذكرة فما احتاط فيه وقت الترك فما احتاط فيه ايضا
في احتياط في اشتراط من القضاء لا الاداء سنة القضاء حايث عند الكثرة والقضاء بنية من دار فيه
اختلاف وعلى هذا تفسيره في المسلسل خريز ولا يقال العلم بالاجل هنا غير مكر الا بعد ابطال
ما ثبت بالمتواتر لان بالمتواتر ثبت الحواز كما زالت الشمس متى اوجنا الترتيب بحجج الواحد اطلقنا الحواز
الثالث بالمتواتر لاننا نقول للترك كذا فاننا اذا عملنا بحجج الواحد بنزيم تأخير الحكم الثالث بالمتواتر وثبت علمنا
بالمتواتر عطلنا خبر الواحد عن العلم باطلا والتأخير اهون من بطلان قال الشيخ رحمه الله انما هو المعبر عنه الله
هذا استدلالا من الله العرقيون من مشايخنا وهو فاسد لان فيه معارضة خبر الواحد الكتاب لان الكتاب
يقضي الحواز والخبر يقضي العدم والصحيح المتيقن ان الحديث مشهور وهو موثق للعلم الاستدلال في المضامير
للعلم الضرورى ولهذا ايضا حمله والتضليل انما يكون فيما يوثق قطعا فجاز ان يحاذر الكتاب
ثم الترتيب على ما ذكرنا انما هو ان المشهور يقضي ان يكون وقت التذكرة وقتا للفاسدة والكتاب يقضي
كونه وقتا للوقفة فترجح الفاسدة لانه باء الفاسدة لا يفوت الوقت بل يتاخر وباداء الوقفة يفوت
الفاسدة عن وقتها والتأخير اهون من التفويت او نقول ان الترتيب ثابت بالنظر لان الكتاب يقضي ان يكون
اداء الفجر قبل اداء الظهر والقضاء بحكي الاداء فلم القضاء كما فرض الاداء فان قيل قد اوجب الترتيب
بالخبر على وجه لا يحوز تركه والعلم بخلافه مفسد للفرض مما اثبت قراءة الفاتحة على هذا الوجه قلنا اما
قول من قال انه مشهور فالجواب ظاهر واما على قول من قال انه من حداد فقوله القراءة ذكر الصلوة ولا يحوز
اثبات الركن مثل هذا الخبر والترتيب من الصلوات من قبيل الشرط فيحوز اشاق الشرط في لاطلاق امر
بالصلوة وهو قوله تعالى فيموا الصلوة من غير اشتراط ترتيب من الوقتة والفاتحة والمطالع واحد العلم بالاجماع
في لان لغز الوقت للوقتة بالاجماع لانه لو قضى الفاتحة لفات الوقتة فيكون سعيها في تفويت الوقتة
وذا لا يحوز لانه يردى لانه في الكتاب المتواتر خبر الواحد في لانه امكن العلم بالدليلين وقد نهى في
كثرة الفوات مع ضيق الوقت لانه لو اشتغل بها مع ما لا بد له من الاوطار فيفوت الوقتة به وتفويت الوقتة
جرام بالاجماع في قدم المغرب على العصر في القضاء وفي ان الله عليه السلام

ان

46
خرج ليصلح من حين من العصر وصلى المغرب جماعة ثم قال هذا استوفى صليت العصر قالوا الا
العصر ولم يعد المغرب قوله على ست صلوات اي سنة او قات لقوله عليه السلام الصلوة احمل اي
وقتها ومراده ان يصير الفوات ستا دخل وقت الساعة فانه يحوز اداء الساعة ولو حمل الكلام على
الحقيقة لا يحوز ادائها وبعضهم حملوا على الحقيقة وشرطوا فوت الساعة وانما يسقط الترتيب فيما نهى لان
الكثرة انما اثرت في اسقاط الترتيب عن اغيارها لان سقط في انفسها اولى فان الضرر لما كان عليه لم
فاذا اثر في محل الوقوع اولا ثم تعذر لما غيره عند شدة الضرب كذا قاله رحمه الله ما ممدد الدرر رحمه الله
ما ممدد الدرر رحمه الله وقت التي يكره فيها الصلوة انما اولد هذا الباب هنا وان كان من حقه
ان يذكر في اول كتاب الصلوة كما ذكر في المبسوط لان الكراهة من العوارض لانها لما كانت داخلية في القضاء
ولا اداء او رد عقيب البابين ثم انه لقب الباب كما ذكر ثم يدار بقوله لا يحوز الصلوة امثالا لانه اعتبر الغالب
اولا لان الكراهة في الكثرة اذ عدم الحواز يستلزم الكراهة في لا يحوز الصلوة فيه اشكال وهو انه ذكر
الصلوة محلي بالالف واللام فتناول الحسن ينبغي ان لا يحوز صلوة مما وليس كذلك فان اداء الطلوع جاز
مع الكراهة كذا في مسوط فخر رحمه الله ووجهه ان يقال اراد به ما سوى النوافل وهو قضاء الفرائض والاحكام
الفاسدة عن اوقاتها كسجدة الملكة التي وجبت بالملكة في وقت غير مكروه والوتر فاما اذا ملأ الله سجدة
في تلك الحالة فاداءها حازت مع الكراهة لانها اذ كانت ناقصة كما وجبت وقال شيخنا رحمه الله اراد به
لا ينبغي للمكلف فعل الصلوة في هذه الاوقات كمن لو فعل وشرع يارعه بالشروع وهذا لان الصلوة في هذه
في وقات شرعية ماضية اذ لا يقع في اركانها وشرطها والوقت صحيح ماضية فاسد بوصفه ومبسوط
الى الشيطان الا ان الصلوة لا توجد بالوقت لانه طرفها لا مقيادها فصارت الصلوة ناقصة فقيل
لا تبادى لها الكامل وكرهت النوافل ولا يقال ينبغي ان يحوز القضاء فيها كما في الارض المخصوصة لان
المنهي في الموضعين في غير المنهي عنه لاننا نقول المنهي هناك ورد لمعنى في المكان وهما واد
لمعنى في الزمان واتصال الفعل بالزمان اكثر لانه ما حوز في ماهيته على ما جرت في النجوف صا الزمان كثر
ماهية الفعل دون المكان ولهذا يصح ان يقال من الغالب ولا يصح ان يقال من زيد وقد اثر ذلك في الكراهة
مع قصور من اتصال وجب ان يؤثر ههنا في الفساد لان اتصاله اشد

ولهذا قلنا ان النسي في صوم يوم الفريضة المضاد لهذا قوله وان نفي فيها موتا نال ليس المراد
الذين لان ذلك حائز لكنه كني عن الصلوة على الخنزة للملازمة بينهما كذا في المبسوط والمراد بالنسي
المذكور في صلوة الخنزة وسجدة التلاوة الكراهة اذ المحرم بحصول الخنزة والتلاوة فقد اذنت
بإختصاصه كما وحته ولا يعاد لان السنة فيها ان لا يعاد اما اذا وحته السجدة في وقت غير مكرهه لا يحوز
اذا وحته في هذا الوقت لا يعاد حيث كاملة فلا يتأدى ناقصة روى عن رسول الله عليه السلام انه قال ان الشمس
تطلع من قعر في الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها واذا استوت فارقتها واذا زالت فارقتها واذا دنت
من الغروب فارقتها واذا غربت فارقتها اراد به البليس في حوزته ثبت ان هذا وقت غلبته فكره الصلوة
في هذه المرات فمر الشيطان فوته في هذه المرات انه سئل عن صلاة الشمس ان يسجدوا لها فيها او لا
على محاذات ذوات القرون يجال في شأن بقولها وقيل انه يقابل الشمس حين يطلع وينقصد ومنها
حتى يكون طلوعها من جاني داسه كذا في حمل الغراب ثم التفرقة في مسئلتنا ان كراهة الصلوة لما كانت
باعتبار ان تشبه بعبدة الشيطان والتشبه بالسجود يحصل فصار السجود الصلوة فيكره كذا في
ورد النقل في بعض لفاظ الى لفاظ الحديث فانه عليه السلام نهي عن الصلوة عند الغروب الا في غير يوم
وقال من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ولانها اذا وحته كاحته اذ السجدة
للخز الذي على الشروع على ما عرفت اصول الفقه في ذلك حتى تطلع حتى تغرب حتى تغرب الى الطلوع والغروب
لان الفوايت لا يحوز في وقت الطلوع والغروب وقد ائنت حوازمها في هذين الوقيين والفوقان الكراهة في
هذه وقاات الصلاة لمعنى في الوقت وفي هذين الوقيين الكراهة لا لمعنى في الوقت بل لحق الفرض لصير الوقت
كالمشغول به الفرض المقدر في اقوى من البطلان منعه ولا يمنع الفرائض لان التحقيق اول من التقدير
في ذلك ولا يصلي بكعني الطواف اراد به الكراهة كذا ذكره امام خواهر زادة رحمه الله في ذلك لان
ان لا يصلي لما رونا يعني انما قلنا بالكراهة لان قوله لا صلوة اراد به نفي الفضيلة لانه لا يكره احوالها على حقيقة
ولا نعتق الاطاع على حوازا القضاء فيكون تركه اولى ولا نعتن بالكراهة سوى ان تركه اولى او يقال اراد به
الفعل لان لا يصلي لان الفعل مكره لما رونا وكعني الطواف فلهذا لا يصلي ما
النوافل المشروعة بوجاهة عزيمة ودخلة فالعزيمة هي الصلوة في الوجاهة

انواع

فريضة وواجب سنة ونفل وقد مضى القسبان وهذا باب السنة والنفل وقدّم السنة لما فيها اقوى
من النفل فكانت اقرب الى الواجب والفرض ثم النفل في اللغة عبارة عن الزيادة وحته هي الغنية نفلا
لانها زائدة على ما وضع له للجهد ومنوا علا كلمة الله تعالى ومنه قوله السيد ان نفوي رشاخير نفل
وبذكر الله وشي وعجل وسمي لد الولد نافلة لهذا قال القاضي امام ابو زيد التوافل شرحه طبر نقصان
تملك الفرائض لان العبد وان علت رتبة لا صلوا عن تقصير حتى ان واجدا الوقت ان يصلي الفرائض
من غير نقصان لا يلام بترك السنن وانما يبدأ بسنة الفجر لانها اقوى حتى لو انكرها شخص عليه الكفر ولا يحوز
ان يصلي قاعدا مع القدوة على القيام ولهذا قيل انها قربة من الواجب لكونها ما حوزها قال عليه السلام
صلوها فان فيها الرغاية وقال صلوها وان طردتم الخلد في وقتها وان شاء ركعتين بعد قوله واربعاً
بعد العشاء يروح اليه دون غيره لانه لم يروا انه عليه السلام صلى ركعتين قبل العشاء في وقتها وعلمه على
في طلاق في المؤمنون وهم على هذا متفقون وقد قال عليه السلام لا يجتمع امتي على الضلالة بترك الزيادة
على الثاني في الليل وروى في النهار لانه لم يروا الزيادة وهذه قضية متلقاة في صاحب الشرع فنهى
ما انفانا اليه الشرع والشرع ورد هذا القدر من الزيادة ورفقوا الاضافة من الليل والنهار فقالوا
النهار وقت لا يشتغل بالمعاش فيحتاج الى التكلم ساعة فساعة والليل وقت النوم والغفلة فيراد
الحصول في اذ لا خلة كذا قاله الشيخ امام بدر الدين رحمه الله في قوله لا يسألني والجملة وقصة
للنكدة لان الجمل نكبات وما قاله ابو حنيفة رحمه الله اشد على النفس لانه ادوم تحريمه ولهذا ذكر في زيادات
الزيادات ان من نذر ان يصلي اربعا سلمة لا يخرج عنه تسليمته على القلب يخرج فاذا كان اثنتي
كان افضل لانه اكثر في استجالات الثواب الا يرى الى قوله عليه السلام انما الحركة على قدر تعبك ونصبر
ومعنى ما روى الشافعي رحمه الله شفا وقوله سلم اي تشهد للملازمة منها قوله بخلاف الفرض
القراءة فرض في الركعتين في الفرض لقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فيحت في احدى الركعتين بالقراءة
الثانية بدلالته لانها شاكلا من حيث الثبوت السقوط وصفة القراءة وقد رها وانما قلنا ان كل
شفع اصل لانه لا يتعدى الفساد في الشفع الثاني الى الشفع الاول وقالوا استغنى في المآلة ولو نوى الوشع
ركعت لا يلزمه الا ركعتان واذا كان كل شفع اصلا بحال القراءة في كل ركعة

لقوله عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وهي مطلقة ونظر في الكاملة وهي الركعتان عرفا فيجب لصحتها
تعارفه وفي الثانية دلالة قوله لان الصلوة كانت في ركعتين لم يردى انه عليه السلام كان على
جرار وكان وقت الظهر فانه جبريل عليه السلام فامر بالوضوء فقال ابن الماء شمس بجناحيه وضوح
نوع الماء فتوضا وصلى ركعتين كذا ذكره فخره سلام الله في الجامع الصغير فلهذا لا يردى للملح
التسوية بين ركعتي الصلوة فان قيل لو اوجبت القراءة في احدى الركعتين لكانت التسوية منتفية
فيلزم ان يردى الى التسوية بين احدى الركعتين والآخرين فان قيل قوله عليه السلام لا صلوة
الا بقراءة تقتضي القراءة في الشفع الثاني لان الصلوة مذكور صراحة فنصرت الى الكاملة وهي الركعتان
لمن حلف لا يصلي صلوة بخلاف ما اذا حلف لا يصلي قبل هذا النص عام لا يمكن احراره على العموم لانه
بفجواه يدل على ان كل ركن من اركان الصلوة لا يتخلل عن القراءة فصارت كالمجمل وقد بين النبي عليه السلام
بقراءته في الركعتين فقال القراءة في ركعتين اي ركعتين اي ركعتين فلهذا لا يردى عليه
صانه ما مضى عن البطلان لان ما اداه فلهذا صار قربة وطاعة وابطال الطاعة حرام لقوله
تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ولا سبيل الى صيانته الا بالانتماء فلهذا عليه السلام تمام ضرورة واذا وجب تمام
حكم القضاء وتركه وهذا كالتذرع فانه صار لله تعالى تسمية لا فعلا ثم وجب لصيانة ما مال استداء الفيل
فلان حكم لصانه استداء الفيل بقاؤه اولى لما ان الفيل اقوى البقاء استلزم قوله من صلى اربع ركعات
اي شرع ذكر المستحب وازاد الشدق قوله فترك وصفه اقل فان قيل شكل بالقراءة والركوع
فان ترك الفيل يجوز وترك هاتين الصفتين لا يجوز فلهذا تقدير الكلام لما كان تركه يجوز فترك وصفه
لا يردى لانه شرع وسيلة الى التواضع بالركوع والسجود لان يجوز اولى وهذا لانه قد اقر على
القيام ولم يقدر على الركوع والسجود لم يلزمه القيام واذا اقر على القيام في خلاص صلوة وقد كان
يصلي قاعدا بركوع وسجود بني على صلوة واذا اقر على القيام بالقيام بركوع وسجود بني على صلوة
لان الصلوة بدون القيام ستجوز بركان خلاف ما ذكره فان املحمة الامم للمقارن لا يجوز وكذا
لا يجوز امامة المومني لغيره فلهذا امكر صيانة ما مضى باصل الباقي يعني ان الشروع ليس يلزم لذاته
وانما صار لما لغيره وهو صيانة ما مضى وصيانته يحصل باصل الصلوة

اي ما يقع عليه اسم الصلوة في الجملة شرعا والصلوة ملا قيام صلوة فعلم انه ليس يدخل في ماهية الصلوة
وما ناهى ووصف زائد شرع مكملا لها فانما يجب اذا اوجبه نصا كما في النذر فاتها اذا وجب ضمنا
وضرورة فلا لان الثالث بالضرورة مقدار بقدرها وهي ترتفع باصل الصلوة فلا حاجة الى وصفة
القيام قوله ومن كان خارجا عن المسجد سعى اشراط السفر والحواز في المصر واشراط القبلة في غيرها
ما سجود السهو ولما كان سجود السهو شرعا لجبر النقصان اشبه النفل لان
النوافل شرعت كمجالات للفرايض كما مر في التائمه البايان من صلح ان الشيء اذا اضيف الى شيء يكون
المضاف اليه سندا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة الفطر وحجة من سلام مدار الباب
على اصول حسنهما ان سجدة السهو واحدة لانه ضمان فايته وضمان الفات لا يكون الا واجبا خصوصا
اذا كان الفات موصوفا بالوجوب اذا كان واجبا لا يجب الا بترك واحد او بتأخيرهم حتى لو سبها
عن التناهي او بسجدة الركوع والسجود لم يسجد للسهو لانه شرعت لجبر النقصان والصلوة
لا توصف بالنقصان على ما طلاق هذه من مورد فلا يحتاج الى الجواب ومنها انها تكرر ومنها انها
لا يردى في مقام السهو كيلا يلزم التكرار ومنها اذا ترك الفرض بجبر سجود السهو لان الاقوى لا
يجبر بالاذني ومنها انها لا تصح بالعمد لما عرفت اصول الفقه من اشراط الملازمة بين السبب والمسبب
والعدلية محضه والسجدة عبادة محضه فلا يصح سببها وقال الشافعي رحمه الله لما وجد
بالسهو لان سجدة العمد اولى قوله في الزيادة والنقصان اي واجبه اي ثبوت لان الجار والمجرور
اذا وقع خبرا يقتضي فعلا او معنى فعلا كتردي في الدار اي دافع فيها وفيه لفي لقول مالك رحمه الله فان غلبه
ان كان عن نقصان قبل السلام وان كان عن زيادة بعد السلام الا ان انا وسفهم الله قال اذ انت
لوزاد ونقص سجدة مالك رحمه الله فقال الشيخ مرة خطي مرة لا يصيد فطر انه قال مرة يصيد فقال هكذا
ادركنا مشاكسا معهم الله وهذا لان الزيادة نقصان معنى فان الشيخ نقص وان كان زائدا وهذا
لانه لا تخلو عن اخير ركن او تأخير واجب فلهذا ثم شهد وسيله في اشارة الى انها ترفع التشهد
والسلام وتكرار لا ترفع القعدة لان الاقوى لا يرفع بالاذني بخلاف الصلوة فانها اقوى من القعدة
فترفعها وتكمل سجدة الصلاة فانها اثر القراءة المفروضة فيكون

جكها فرفعها **قوله** لانه الحق بحجزة الصلوة يحفظ ذكرنا انه اذا وقع واذا عاد الى حرمة الصلوة
تحتاج الى المحل وهو السلام لكنه لم يشرع مجالا له بعد الشهد فتشهد ولانه لما ارتفع الشهد يحتاج
الى الشهد لخرج عن الصلوة على الوجه المسنون وهذا التحليل وقع على قول الحنفية رحمه الله لا اعتبارا
سلام من كان عليه السهو يخرج عن الصلوة على سبيل التوقف وعند محمد رحمه الله لا يخرج عن الصلوة فيكون
في حرمتها بعد ذلك بل يخرج من حرمة الصلوة بالسجدة وهو لم يخرج منها **قوله** قبل السلام الثاني اي قبل
سلام الشهو فان عندنا يسلم بعد سجود السهو ايضا كذا في مبسوط فخر من سلام الله ونايته انه كما
يسجد لا يقوم كما بعد سجدة الصلاة بل يجلس ويشهد ويسلم **قوله** بعد السلام اي بعد سلام الصلوة
وهو الذي سجده بعد الشهو فان قيل انه جبر للفايت ومن ضرورة الجبر فالحق مقام الفايت والفا
قبل السلام فكذا ما يجزم قلب الاصل ان احكام الشرع لا يخرج عن علمها الا انا اخرنا فاعر زمان
الغلة لانه متوهم فيه السهو وما قبل السلام يتوهم فيه السهو فيؤخر عنه وهذا لانه اذا سجد فان لم يسجد
لغى تقضى لزم وان سجدها صار مكذرا وسجود الشهو ما شرع مكذرا لانه لو سجد لهذا رجا يسهوانا
وثالثا فيؤدي الى ما لا يتناهى **قوله** عليه السلام لكن سجدتان بعد السلام محمول على شمول السجرات
او الصلوة عملا بكافة كل ولا يجزئ على شمول السهو لئلا يترك سجدة **قوله** ليقوم مقامه حائرا
قال ابن مسعود رضي الله عنه سجدها ترغيبا للشيطان وارضاء للدين وخبر النقصان **قوله** اذ سجدها
كالركوع **قوله** او تشهد ذكره مطلقا فيجوز على اطلاقه في القعدتين **قوله** او سجدة واحدة
من امام لان الجهر فيها يجزئ حتم عليه حوز المنفرد لانه ان كان في الصلوة يجهر فيها فهو مخير بين الجهر والخفاه
وان كان في صلوة مخافت فيها جهر المنفرد بقدر اسماعه نفسه وهو غير منهي عن ذلك كذا في التجرع عن
قليل الجهر ومن خفاء غير ممكن وعن الكثير ممكن وما يصح به الصلوة كثير غير ان ذكره لانه عنده وعداها
ملك آيات **قوله** وسهوه امام لو حذرت على الموتى السجود تبعاعه سجود السهو انما يحسد على السامع وهو
ليس سناه وكان ينبغي ان لا يحسد الا انه لما اشدى صارت صلوته مبنية على صلوة امام وقد تكرر النقص
فيه فتكبر فيها ما يوشى الله ولهذا لزم حكمه فامة بنه امام ولو لم يوشى النقص لا وجب السجود لغيره ازا
عن المخالفة فاذا اثر في صلوته بالنقصان او لا ان يحسد **قوله**

ليلك يؤدي الى مخالفة امام وهذا لانه لو سجد وحده دون امام يؤدي الى المخالفة امام وهذا
لانه لو سجد وحده دون امام يؤدي الى مخالفة امام وهذا لانه لو سجد وحده دون امام يؤدي الى مخالفة امام وهذا
ولوتا بعد امام يسجد المتنوع تبعا والتبع متنوعا وهو قلب الموضوع ونقض المشرع **قوله** وهو الى
العود اقرب قال الشيخ امام بدر الدين رحمه الله تعسر ذلك النصف سفل من زمان فان انتصد
النصف سفل يكون الى القيام اقرب وان لم ينتصد يكون الى العود اقرب **قوله** عاد وحسب لانا
نقرب الى الشيء ما خذله قال عليه السلام من وقف عرفه فقد تم حجه فصار كانه قاعد حقيقة فلا يقوم
حتى يتم العبود واذا كان لا القيام اقرب لم يخذل لانه لو قام حقيقة لا يعود فكذا اذا قرب اليه لانه
قائم حكما **قوله** وكذا اذا قرب الى القيام من الحكم في حقيقة القيام لانه لا يترك لاجل الواجب لانه فرض
ليتم عليه ما هو محتوج فقال وكذا اذا قرب الى القيام اي هو فرض ايضا لما ذكرنا فلا تترك لاجل الواجب
كذا اذا دنا سجد رضي الله عنه **قوله** رجع الى القعدة ما لم يسجد لان فيه اضلالا صلوته وامكنه ذلك
لان فعل الصلوة لم يتم بدون الركوع والسجود فيقبل الركن **قوله** قبل اكمال الفرض لان القعدة من
الفرائض والركعة الخامسة نفلا لا محالة ومن ضرورة استحكامه شروع في النفل خروج عن الفرض
لمضادة بينهما والخروج عن الفرض قبل اكمال مفسده **قوله** على قياس قول الحنفية واي يوسف رحمه الله
لان فساد خمسة الفرض فساد اصل المنوي عند محمد رحمه الله خلافا لما **قوله** فكان عليه ان يضم
هذا اللفظ يشير الى ان الضم واجب وليس كذلك فذكر في المبسوط واحدا الى ان شفع الخامسة ويؤيده
قوله ولو لم يضم اليه لاشي عليه وانما لم يحجب عنه القضاء لانه مظنون وصلوته غير مضمون وعذنا لار
الضمان انما يكون بالالزام او الترام ولم يوحذو فرحمه الله يقيسه على غير المظنون **قوله** وسلم
وهذا لان التسليم في القيام غير مشروع وامكنه لا قامة على وجه العبود لان ما حذر من الركن **قوله**
وذلك او لما عرض له معناه ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في عمره قط كذا في المبسوط وقال
فخر اسلام اي في هذه الصلوة وقيل او لما عرض له في عمره **قوله** وهو محمول على ما اذا وقع له ذلك
اولا وانما حمل على هذا وان كان الحديث مطلقا لانه روي في حديث اخر فيلجج الصواب ومن التجري
ومن استثنى مناهاه فكل واحد على حاليه دفعا للتناقض

ركعة ص

ولم يكن فينا قاله
ولا الكعبه حاله ولا
وما لنا بقية اليه

50. 4a

يحتل ان يراد من اقل من يوم وليلة وجه التمسك انما يقصر في هذه المدة باعتبار انه لم يدخل في حكم الكثرة حتى يسقط القضاء باعتبار المحرر وهذا المعنى في اليوم والليلة موجود فلا يسقط القضاء ويحتل ان يراد من اقل من اكثر من يوم وليلة ومن اقل من يوم كثر صحتها وجودها شتى لكنه تغير اليوم والليلة بدليل ما روينا وثبت الحكم فمادونه بالاله ولما كان مطلقا سقى على اطلاقه ما ————— سجود الملائكة وهذا من قبيل اضافة الشيء الى سببه كحيار العجوة الروية وصلوة الطهروح البت وهو صفة الاضافة لانها في اختصاصها وافقوى وهو اختصاصها بالسنن لانه حادث به مدار الباب على اصول منها ان من السجدة على التداخل لانها مأثور في حفظ الكتاب والعلم والتمسك به اصولا وفروعا فلا بد من التكرار والمراجعة ولو تكررت السجدة في كل مرة لشئ من مزاياها ومنها ان الصلوة لا يؤدى خارج الصلوة لمزية لها على غيرها وغيرها يؤدى فيها فذلك والسجود في هذه المواضع واجب اعلم انه انما سجدة السجدة اذا تحققت القراءة من غير صلوة وان يكون عابدا لا غير محجور عليه حتى لو علم البتة ان السجدة وحده على لسانه لا تصح على السامع السجدة وكذا لا تصح قراءة المحنوز والتشكك ما ذكر في الكتاب ان هذا حكم لا يعرف بالراى لانه صفة للحكم وقد عرف ان صفة الحكم وصفة الشرط لا يجوز اثباتها بالراى اذا كان كذلك فاما ان قالوا بما حاذف اوسما عا من النبي عليه السلام فلا يجوز ان يجعل على المحاذفة ولهذا اخذنا الى النبي عليه السلام في بعض شروحه المبسوط وكلمة على المصاحف لهذا اذا قال فلان على الفرح ومن ان دين الان يصل به الودعة واستدل بعضهم بوجوب سجدة الملائكة بان بعض آي السجدة امر بالسجود ولا تقصد فيها وقت دوز وقت فلان من مثالي طاهر او في بعضها بيان واضح من نبياء والملائكة والراى وموافقهم واجبة وفي بعضها بيان تكبير الكفار ومخالفتهم في صفة التكبير واجبة فما يقع به موافقتهم ومخالفة الكفار لا بد ان يكون واجبا فذلك سواء قصد سماع القرآن او لم يقصد علما باطلاق النص ولان السجدة علم يقصده او لم يقصد لانه مجبور للحكم فذلك تبعا لاي انه التزم بتابعة امامه بالافتداء فاولم يسجد يودى الى مخالفة من صلواته فذلك ليله يودى الى مخالفة من امام لان من امام لم يسجد اصلا تابعا لما هووم وهذا خلاف موضوع للامامة وان سجد المأموم وحده صار مخالفا لمامه وقد قال عليه السلام لا تختلفوا ايمانكم فذلك لان سجد القراءة وهو خارج الصلوة فالصلاة

الملائكة سجد في حق السامع دون السامع الا ترى انها نضاف اليها دونها لكر السامع شرط ليعمل السجدة حتى ضر التام وقيل السامع في حقها هو السجدة فعلى هذا القول لا يستقيم قوله لان سجدتها القراءة كركن للواجب عنه ان من صلاته السببية هو الملائكة والسامع مناه عليه لانه من المتولات فذلك وهو خارج الصلوة لان الملائكة او السامع ليس من اركان الصلوة ولا من ايضا فلا يودى فيها خلافا لما اذا اتى فيها لان القراءة وكن الصلوة وقد وحيت السجدة لها فكون ملحقة بها فودى فيها فذلك لم تحرم لانه منهي عن اخرجها ليس الصلوة فيها وقد وحيت السجدة كاملة بسبب خارج الصلوة فلا يودى فيها بقية ناقصة فلا يخرج به عن العدة فذلك ولم تقصد صلواتهم لان الفساد انما يكون بانها في الصلوة والسجدة لا تنافها لانها من افعال الصلوة بالنظر الى ذاتها فذلك لوجوب سبب السجدة وهو السامع او الملائكة على اختلاف القولين لاما في حالة الفراغ خلافا حالة الصلوة لانه لو سجدها التالى تابعه الامام انقلب المتبوع تبعا وان لم يتابعه كان هو مخالفا لمامه وان سجدها الامام وتابعه التالى كان هذا خلافا موضوعا لمامه التلاوة لان التالى امام السامع قال عليه السلام للتالى انت امامنا لو سجدت لسجدنا ولا يقال انه ذكر قبل هذا ان السجدة في حق السامع التلاوة فكيف يستقيم قوله لو سجد سجد السجدة وهو السامع لاننا نقول قد بينا الاختلاف فيه فجاز ان يكون اختصاره ههنا قوله من قال ان السامع سجد او سجد سجدنا حازا لما عرف فذلك لانه محجور عليه لمن امامه قبل المحجور وهو الممنوع عن التصرف على وجه يظهر فلا مثله كذا التصرف عليه من جهة غير كالصنع والعبادة والمحنون لقيام المولى والولى مقام هؤلاء وقيل المحجور هو الممنوع عن الحق العباد والمنهى هو الممنوع عن الحق الشرع اذا ثبت هذا فنقول المقصدى محجور عن القراءة لانه منح الشرع اياه عن سمي القراءة وتقدرة قراءة امامه عليه الا ترى انه لا يجوز له قراءة سادس لانه والاية جميعا وهذا الجرح من امام ليله يشوش عليه القراءة ولهذا قال عليه السلام ما لي انا زرع في القرآن واذا كان المقصدى محجورا فلا يتجاوز حكمه كقرار العبد بالمحجور وبسببه واما الحائض والخنف فلا تحرم في حقها العدة نفاذ مثل هذا التصرف عليها من احد وكانا منهيين عن الشرع الا ترى انها ليسا ممنوعين عن قراءة القدر الموجب للسجدة كذا ذكره شيخنا في السجدة الشرعية مع الله ونصرف المنهى عنه محجور عندنا لان النهي تحقيق المنهى عنه كيلة يودى الى النهي

عما لا تكون والتكون مشروع لتصوره شرعا ولهذا قلنا ان السجدة الفاسدة بفيد الملك عند البعض ولا يقال
 العبد المحجور اذا مانع واشترى بوقف على حازة المولى ولو كان محجورا للغا كما يحجرون المخلوب
 واذا اقرحت او قصاص من فقد وبطهر في حق المولى لا نأقول انما قلنا بالتوقف هناك الاحتمال
 وجود الاحازة وانما ظهر اثر المحجور في النفاذ لا في غيره والعبد ليس محجور عن نفسه الضرر وانما
 المحجور في حق العبد وقد ظهر اثره فيه حتى لا يرجع الحقوق اليه ولا يمكن القول بالتوقف هنا العلم
 احتمال الاحازة من مام والعبد ملحق بالاحراز في حق الدم فلا يكون محجورا عنه **قوله**
 وعلى حسب القارى لا على الجائز لانه لما وضع عنه المكتوبات دفعا للمحجور فالواجب الذي
 هو دونهما وهو محامها في حق المحجور اولى من هذا الان لما يرضى لتباين الناس في تحقيق منها
 السماع عادة في ايام حاضرها فتضا عن حسن ذكر الواجب ويقع في حرج عظيم فيوضع عنها
قوله ومن تلاسحة اي آية سجدة كقولهم تعالى ما وعدتنا على سكر اي على السان سكر
 او يكون بطريق اطلاق اسم السبب على السبب **قوله** لان المجلس واحد فيلزم لانه لا يندل المجلس
 بدخوله في الصلوة قال من في سنة الكردى مع الله الصلوة تحقق القراءة والتحقيق للقراءة وهو
 المتيقن بها كنف تندر المجلس لان المجلس متحد حقيقة اذ الكلام فيه ولم يوجد ما يوجب المتحد
 حقيقة متعدي احكاما فوجب التداخل وحمل الصلوة مستتعة والاولى سعا وكونه سابقا
 بنا في التبعية كسنة الظاهر للظاهر **قوله** سجد لها فلا يمكن القول بالتداخل هنا لانما لو التقيا
 الاولى والثانية ادى الى سبق الحكم على العلة ولو لحقنا الثانية بالاولى ادى الى استتباع الضعيف
 القوي لان الصلوة اقوى لانها وحيث بقراءة في فرض وتفاوت المستببات حسب تفاوت
 الاسباب فاذا تحذر الحكم بالتداخل وحده نفراد بالحكم **قوله** لغيره سجدة واحدة
 ومن صلا من السجدة على التداخل لان التالى في الغلب سماع وبالاجماع لم يحجب
 سجدة واحدة لكن التداخل في السجدة في الحكم وهو ان يحجب التلاوات المتعددة حقيقة
 سجدة حكما بخلاف العقوبات فان التداخل هناك في الحكم حتى اذا رزق في سجدة ثم رزق في سجدة
 ثانيا

ثانيا ولو تلا وسجد ثم لا يحب وهذا لان العبادات كحطا في اثباتها فلو اثبتنا الصلاة
 في الاحكام منها يودى الى ابطاله لانه بالنظر الى الاسباب يكثر وبالنظر الى الاحكام
 يتكرر فيستكر احتياطا واما العقوبات فثبتها على الدوام فلا يودى الى احاد كذا وانما
 شرط اتحاد المجلس ان عنده تحقق الحرج ولانه انما يستقيم التداخل عند حاج صحيح **قوله** سبب
 المتفرقة وهو المجلس اذ به ينصل القبول بالاحكام مع الفصل حقيقة **قوله** كان سمع ولم
 لانه علمه اللام يتلقن من جبريل فيقرأ على اصحابه **قوله** عنهم **قوله** ومن اداه التجرد
 كبر التكبير ليس احب كما في الصلوة كذا في مبسوط البزدوى **قوله** ولا يشهد عليه لانه لم يشرع
 الا في القعود وهو غير مشروع هنا ويحتمل ان يراد به القعود بطريق اطلاق اسم الحال على
 الجعل ولا ملازم لانه للتجديد ويستدعى بين التجرمة ولم يوجد ما
 صلوة المسافر اذ وقع النقضات من السهو والمرض ومن وجب السجدة التلاوة منها
 لانه اختصار على ركن واجد من الصلوة اتباعها السفر لانه مشروط **قوله** ضافة كما مر من اضافة
 الشيء الى محله او الى القاعل اعلم ان المشروعات على نوعين عزيمة ورضية فالعزيمة
 ما تقرر على الامر والرضية ما تخير من غير الى سيرة واسطة عذرا ثم الرخصة على
 ضربين رخصة ترفية مثل الفطر واخراج كلمة الكفر ورخصة اسقاط اي سقط الحكم اصلا مثل
 الكراهة على ثوب المحجور ونحو ذلك من هذا القبيل قصر الصلوة او نقول الرخصة على ضربين حقيقة
 وهو على نوعين اما ان يكون التبدل موجودا والحكم كذلك مثل الاكراه على اداء كلمة الكفر
 ونحوه او السبب والحكم غير موجود مثل الفطر في رمضان ومحار ومما ان يكون التبدل
 معدوما والحكم كذلك مثل وضع صر وغل اعنا او يكون التبدل في الجملة موجودا وليس
 في موضع الحد وهو موجود كالسليم وقصر الصلوة **قوله** السفر الذي تخير به من حكم
 وبقي قصر الصلوة واباحة الفطر واقتداء مدة المنسح لانه ايام وسقوط الجمعة والعيد من
 وسقوط من ضحية وجزئة الخروج على المرأة الحرة بغير محرم وانما شرط القصد من رادة

للمادة لانه لو طاف جميع الدنيا لافسد السفر لا يصبر سافرا والقصد وحده غير معتبر والفعل وحده
كذلك وانما العبرة للمجموع **فوقه** ولا يعتبر في ذلك السير في الماء يعني هذا السير لا يعتبر في
الماء بان قصد موضعا له طريقان احدهما في البر والآخر في البحر وطريق البر وصله في ثلاثة ايام
وطريق البحر في اقل من ذلك فانه اذا سار في البر نقص وان سار في البحر لا ينقص ولا يتغير
الاخر **فوقه** بان يكون ملايا للموت كذا قرره الشيخ **فوقه** فان بدر الدرر **فوقه**
لان العذر المختار الوسط لانه ذو حظ من الحسن وقال عليه السلام خير من مود او ساطها وقال
دين الله من الغلو والتقصير فانها مذمومان كما هو مذهب المشيئة والمعتلة ولهذا قلنا ان الله
تعالى صفات نفيا للمعتلة وقلنا لانها صفات المخالفة نفيا للمشيئة وكذا في تعال العباد
تأمل تذكر **فوقه** علم اللام يجمع المقيم الى آخره وهذا ليس بخيار اذ كم من مقيم ويمسافر ولا
يتمكن ان يدا بل هو بيان شرعية المسح للمقيم كذا او للمسافر كذا والتمسك به ان النص يقتضيه يمكن
كل مسافر من استيفاء هذه الرخصة علم بحرف اللام التي توجب استغراق الجنس وان يكون ولم
يكن هكذا الا وان يكون اذ في مدة السفر ما قلنا اذ لو كان اقل من ذلك لم يكن الكثر من استيفاء
هذه الرخصة فمطرق الخلف في النص فان قيل كيف يدل الحديث على انه لا يقدر اكثر من ثلاثة
ايام قيل انفق العلماء على انه غير مقدّر اكثر من ثلاثة ايام وانما اختلفوا في ملته ايام وقال ابو
محمد انه مقدّر بيومين واكثر من اليوم الثالث واختلفوا في الشافعي رحمه الله في ذلك وكان
الاجتياح الى **فوقه** يحتاج لاثبات ان الثلاثة اقل مدة وقد حل عليه الحديث على ما قررنا والفقهاء
فيه ان الرخصة شرعت لمراة الغربة ومشقة الوحدة وكمال المشقة ان يكون **فوقه** رجال من غيرهم
والزوال في غيرهم **فوقه** وذلك في اليوم الثالث **فوقه** الثاني لان في اليوم **فوقه** والادخال من قبل
والزوال في غيرهم **فوقه** في اليوم الثالث **فوقه** الادخال من غيرهم **فوقه** الزوال في الاقل **فوقه** وفرض السافر
في قد الفرض خرجت السنن لانه لا ينصف وفي قد الرباعية يخرج المغرب والفجر **فوقه** يات
اي استحق العقوبة لان العقوبة نازمة قطعاً لان الله تعالى قال يغفر ما دون ذلك لمن شاء قال

ارتكب المعاصي وشغل على المحظورات وفي علم الله انه يعفله فقد استحق العقوبة والمواخذة **فوقه**
فان قيل لو ترك الصوم لا ياتم ولو فعله يكون فرضا قيل لانه لا ياتم لان ذلك تاخير حتى لو مات
من غير ان يقضيه ما ياتم فان قيل الزيادة على ملته ايات لو قرأها يكون فرضا ولو تركها لا ياتم
قيل لا ياتم بغير فرض **فوقه** من يقرأها يقرأها بقرأة فقليل القراءة لا توصف بالقرأة **فوقه**
فوقه صلى ركعتين صلى ركعتين اذا قارن صوت المصرا علم ان العلة بسبعة اقسام على ما عرفت
فمنها العلة اسما وحكما لا معنى وهو السفر فان الرخصة نسبت اليه فكانت علة اسما وحكما
ثبت به فكان علة حكما لكنه ليس بحالة معني لان الرخصة تعلقت بالمشقة في الحقيقة لكنها امر
مبطن **فوقه** كان الوقوف عليها فاقيم السند الظاهر وهو السير المديد مقامه تيسيرا حتى لو ترة السلطان
من بستان الى بستان ترخص به خص المسافرين وان كانت المشقة منعدمة وهذا كما قلنا انما
النوم والاجتياح عن المجبة والالتقاء وحدوث الملك مقام الحدث والمجبة **فوقه** نزل
الشعر واعلم ان احكام السفر شئت نفس الخروج بالسنة المشهورة وان لم يتم السفر علة
بعد الا ترى انه اذا نوى دفعه صار مقما وان كان في غير موضع **فوقه** قامة لان السفر لما لم يتم علة كان
نيت **فوقه** قامة بقضا للمعارض **فوقه** اذا سار ثلاثا ياتم نوى للمقام في غير موضع **فوقه** قامة لا يصح لان هذا
استدراك احباب فلا يصح في غير محله **فوقه** اذا قارن صوت المصرا قال الصدر الشهيد رحمه الله
اذ اخرج من بخارا وبلغ ريكنستان قوط لا يقصرو في رباط وليان بقصر واختار في الواقع
انه يقصر فيها **فوقه** المختص به يتخذ من القصبه قال الشاعر خصر فقر فنه اعيننا خير من الاجر والكدر
فوقه في بلد يفهم منه مسلة العسكر الداخل في الحرب لانها ليست ببلد لهم ويفهم منه مسلة
غدا الحرج ويفهم منه انه لو نوى **فوقه** قامة في المفارقة لا يعتبر كذا اقرنا لعلامة بدر الدرر رحمه الله
فوقه لان السفر ينتهي بالاقامة لانها ضده والشئ ينتهي بوجوه ضده **فوقه** ولا يعرف ذلك
عقلا لان كجبة العبادات وغيرها لا يعرف بالبراي والنقوت قد مر **فوقه** لانهم يتطرون الفتح
والرجوع كل ساعة فكان جالهم مبطلا عن مهمتهم فلا يصح وهذا لان النية قصد لا يعاوضه

التردد وهذه النية خير وحجت ومعهما التردد فلا يصح قولهم لا نهم نوا الإقامة اني نوا
في إقامة في محلها ومضى موت المدر فيصح قولهم لا نهم صار تنعاه اي يصير فيها في هذه الصلوة
خاصة ضرورة صحة الإقامة لان القعدة الاولى من المسافر فرض المحل بقدر التغير قصدًا
بنية الإقامة فكذا اضمنا بخلاف ما اذا دخل معه في فائته لانه لا يقبل التغير قصدًا والمراد
من قوله لان التشهد الاولى لقعدة الاولى اطلاق اسم الحال على المحل قولهم واذا دخل مصره
اتم الصلوة الاصل ان دلالة الحال من القوة والسان ما لظاهر الكلام بل هو اقوى منه لانه
لا مجال للكذب في دلالة الحال له مساع في الكلام فلا جرم يقول المسافر يدخل مصره ثم لا لالة
الحال وكذلك قلنا اذا دخل العسكر ارض الحرب ونوا الإقامة لم يصح لمنافاة دلالة
الحال بنية في إقامة وكذلك لو نوى إقامة في المفازة وكذا المسافر يعتدي بالمقيم في الوقت
ثم لا لالة الحال قولهم لانه مقيم فيه لان المراد في مصره لا يكون الامتناع عما لم يجئ به عن قصده
قولهم ومن كان له وطن معلوم اعلم ان من وطان بلدته ووطن اصيله وموما يكون بالتوطن بالاهل
او بالمولد ووطن إقامة وموما يكون بنية الإقامة خمسة عشر يوما ووطن سكنى وهو الذي يكون دون
ذلك فالاول ينقض مثله ولا ينقض بالآخرين والسفر الثاني ينقض بالكل الا بالثالث
والثالث ينقض بالكل ومن صلح هذا ان النسخ في المثل يكون لا يبادونه قولهم لانه لم يباحثا
مدة إقامة فلا يصير مقما لان السفر نقل من مكان الى مكان فالإقامة التي هي ضدته يجب ان
يكون قرارا في مكان واحد وتحقيقا للمضادة قولهم والعاصي والمطعم المطعم الذي يخرج
حائلته الله اول زيادة ابوه والعاصي الذي يخرج لقطع الطريق او لا باق ثم النص وان
ورده في الصوم وهو مطلق فتنا والعاصي والمطعم لكن الخلاف في الكل واحد فشئت الحكم في الصلوة
نتيجة الاجماع فان قيل الرخصة نعمة فلا ينال بالمعصية قيل هذه الرخصة في السفر للسفر
والعصيان تجاوز السفر فلا يكون القبح الناشئ من العصيان في غير السفر بل تجاوزه والقبح المحاور
لا ينبغي الاجكام كالمسح وقت النداء والصلوة في من رضى المقصود او بقوله هذا نوع كرامة شرعت
للمسافر لانه والعاصي لم يخرج عن امانه فيسحقه كالمطعم

قولهم والجمع بين الصلوتين فغلا يجوز ذكر ان صلى الظهر في وقتته وصلى العصر في وقتته
وكذا في المغرب والعشاء ولا يجوز وقتا اي في سوى الحج وهو نفي لقول مالك والسامعي ولحمد
بن حنبل رحمهم الله وصورة المسئلة المذكورة في المبسوط باب صلاة الجماعة
الجمعة صلاة المسافر تنصفت بواسطة السفر فكذا الجمعة تشترت بواسطة الخطبة وانما
اهم من الاجتماع كالفرقة من الافراق ثم للزوم الجمعة شرائط ستة في ذات المصلي وهي الحرية
والذكورة ومن قاعة والصحة وسلامة الرجلين وسلامة العين من خارج دانه ومن
المصرون من عام والخطبة والوقت والجماعة والشهرة وتقضى هذه الشرائط من قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة فاسمعوا له ولا تنسوا الصلاة ولا تمشوا في الارض بين يدي
من العبادة ومن شارة والدلالة ومن قضاها لعبادة من التبعي الى ذكر الله وترك البيع وشارة
امور منها الشهرة فانه اذا قال نودي وانه شهر واي شهر ومنها الوقت من قوله يوم الجمعة
والظن من قوله وذروا البيع فانه انما يجزئ البيع حصر البوع وملتصق سوق التجارة وقت
الظهير عند انصاف القرى وهبوط الوادي في مجتمعتهم ومنها الخطبة لقوله الى ذكر الله
ومنها السلطان بقوله الى ذكر الله ايضا لانه لا بد من ذكره ولا بد من لالة في إقامة
ومنها الجماعة بقوله نودي فلا بد له من منادى وبقوله الى ذكر الله فلا بد له من ذكره وبقوله فاسمعوا
وانه جمع ويفهم منه الملكة سوى الامام ومنه المصير بقوله تعالى وذروا البيع اذ البيع الذي
يحتاج الى المنع يكون في الامطار التي هي مصب النواحي ومهبط القرى لا القرى نفسها وكذا
نا في الشروط ثبت بقوله فاسمعوا الى ذكر الله وذروا البيع اذ لا سعي من المرضي والرخمي والعيان
والشوائن ام من بالقرار في البيوت لقوله تعالى وقرن في بيوتكم مع ان اجتماع في اسعاج النهار
للكود الفجول وكذا الحرية والإقامة فان العبد والمسافر مشغول بخدمة المولى والنقل ولالة
اشارات لغرض محضها اذا القرآن معجز فالمرن من تثبت باهله والوشد من تاد بآداب
قولهم الا في مصر حاص واحسن ما قيل فيه اذا كان يوجد جوامع الدين وهو القاض والمفتي و
السلطان ويوجد فيه

جوامع الارض من الفاضل والمفتي والسلطان في جديته عامة جوامع الدنيا ومصر جامع والآ
فك كذا قاله فخر بن سلام رحمه الله تعالى في قوله لان الظهور واجب الا انه حاز ركعتان بالخطا
ما قامه الظهور عام متناوئاً في الامام لكنه ما حوز باسقاط الجمعة لانه نسخ الظهور بالجمعة والحد في
قوله عليه السلام اذا زالت الشمس من اليوم الذي تحترق فيه اليهود بسببها فاذلوا الى الله بالركعتين
كذا في المبسوط قوله انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة اي انما قصرت الجمعة للخطبة فلا بد من اتمام
هذا الوصف تحقيقاً للخلافة عن شرط الظهور وانما يسمى خطبة مقدار الشاهد من قوله التحيات لله
الى قوله عبده ورسوله ولاي حنيفة رحمه الله ان الواجب الذكر بالنصر وهو مطابق فوجب العمل بالسنة
في حق التكميل دون النسخ وقيل هذه المسئلة بناء على ان الحقيقة المستعمله عنده اقوى من المجاز للتعا
وعندهما العمل بعموم المجاز اذ في الشرط عنده ان يكون على قصد الخطبة حتى لو عبطس في الخطبة
لله على عطايه لا ينوب عن الخطبة كذا نقل عنه منسفاً في الامالي وقوله عائشة رضي الله عنها يدرك ان
الخطبة الطويلة شرط لانها قالت انما قصرت الصلوة لمكان الخطبة يعني ان الصلوة لو لم يكن مقصوده
مع ان الخطبة مشروعة لتعطل مصالح المسلمين لان هذه اليوم منقضة قضاء الجوامع وهذا انما يكون
ان لو كانت طويلة لان بالفصير لا تعطل المصالح فلا يحتاج الى القصر في عليه السلام يشرح خطبة
القوم انت سماه خطيباً لهذا القدر وانما ذكره لجمعه من اسم الله واسم رسوله في الكناية وذكر حرام
لما فيه من تعاد والشرك قال الله تعالى والله ورسوله احق ان يذبحوه كذا ذكره فخر بن سلام رحمه
الله حاز وكره ولا يقال ينبغي ان يشترط الطهارة لانها قامة مقام ركعتين لا اثر لانا نقول
الصحيح انها لا يقوم مقام شرط الصلوة وتاويل الاثر انها في حكم الثواب كسائر الصلوة ولهذا
لا يشترط لها استقبال القبلة ولا قطعها الكلام وفي هذا اجراء مما يقال ان الخطبة ينبغي ان
يكون بعد الصلوة كالشرط الاخير اقليم ثلاثة سوى ما م لان صلوات كل عام يذكره ولا
يعلم غايته بعشره من قلوب بني الله ويشترط ان يكونوا بحيث يصلحون للامانة حتى ان
نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ويتم بالعبد والمساكين والمرضى لان المرض والسفر

لا يثبت له صلبه وفي العبد ورد الاثر وهو قوله عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولو امر عليكم
عبد حبشي اجمع في قوله لا تطلعوا النضر من قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن في قوله
وليس فيها قرارة سورة بعينها فيه رد لقول الشافعي رحمه الله فان عنده بقرائه في قوله صلى الله عليه وسلم اسم ربك الا
الذي وفي الثانية الغاشية في قوله فسقط هذا الوصف ويكونه جودي بصفته بجماع و
للخطبة وغير ذلك وهذا لما ان هذه الاوصاف حق المقيم قامة مقام الركعتين قد سقط عنه
بصله فسقط ما قام مقامه ضرورة في قوله لئلا يودي الى الجرح وهو الضيق المفوت
للمقصود لا كل ضيق في قوله لان السقوط عنهم للترفيه اي للتيسير لا لعدم اهلية لانها بالعقل
والبالوغ والاسلام وقد وجد لكن السارح قد اسقط عنهم دفعا للجرح فاولم يحز يودي
الى فساد الوضع لان سقاط التيسير ودفع الجرح والقول بعدم الجواز يودي الى الجرح و
هذا معنى قوله غاد على موضوعه بالنقض اي القول بعدم الجواز عاد بنقض ما هو موضوع السقوط وهو
دفع الجرح مثاله ما قال الشافعي رحمه الله في صحيحه الراي انه من حيث فيستثنى العدد كالا ستجاء
فقول هذا فاسد لا يكون محققا يقتضيه التحقير والعدد يشعر بالتخلط في قوله فان خضروا
وصلوا متناوئاً والمرأة ايضا في قوله كمال اهلية اي اهلية الجواز فانه يكره تقديم العبد في
ان فرضه للجمعة والحاصل ان فرض الوقت عنده للجمعة في حق من حوطب ياد ايها والظهير يد اعني
ومن لم يخاطب ياد ايها فالفرض جقة الظهور قال لانه ما حوز بالسعي وتركه شكايا الظاهر ما لم يحقق
فوت الجمعة وهذا هو صورة صلواته الذي لا بد من القعدة على صلواته يجوز والطاهر
من ذهب اصحابنا ان فرض الوقت هو الظهور وانما حوز باسقاط الجمعة لان التكليف يعتمد القدرة
وكل يقدر على اداء الظهور بنفسه بخلاف الجمعة لتوقفها على شرائط لا يتم به وحدة فكان الظهور اقرب
الى الوضوح فكان احق بكونه ما حوز به وروى عن محمد رحمه الله ان الفرض احد ما لا يعينه وتعين
بفعله والى هذا ما لصاحبه الكتاب رحمه الله في قوله وفضل من الجمعة لانه لو ادى الظاهر
تاركاً لما حوز به ولا سقط الجمعة بل فيه ترك الجمعة فلو ادى الجمعة لكانت لما حوز به وسقط
عنه الظهور فكانت هي الفضل

فمن فتح من حيث انه ابطال وهذا لا توسع لابطال الظهر وادراك الجمعة فصح
من حيث ابطال الظهر ان لم يصح من حيث ادراك الجمعة وهذا لا من خصائص الجمعة لانه ما مودبه
فيها ونهى عنه في غير ما لا الله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وقال عليه السلام اذا ايتت الصلاة
فاتوها وانتم تمشون ولا تاتوها وانتم تسعون واذا صار من خصائص الجمعة اشهد الله تعالى
من شغل بركن منها فطلعت الظهر المودى احتياطا كالعدة لما كانت من خصائص النكاح تحل
عليه في تحريم نكاح الاخت فان قيل السعي جنس لمعنى غيرم والظهر جنس لمعنى نفسه
وهو على لا ينقص الا في قيل السعي قام مقام الجمعة فيعمل عملها كالتراب لما قام مقام
الماء منظر الى كون الماء مطرا وسقط وصف التراب فان قيل السعي الموصل الى الجمعة ما مودبه
وهذا السعي غير موصل قيل يمكن الوصول ثابته بالنظر الى قدرة الله تعالى لان الكلام في
اذا كان من مام في الجمعة حين شرع في السعي وقال الخبر الاسلام معه الله الصبح قولها لانه
لما جاز وقد فرغ الامام من ان السعي غير موصل اليها فثبت ان لم يكن ما مودبه فلا يشاهو
مقتضاه وهو انتقاض الظهر قوله ولانه قد روي في الجمعة معني الى لغة الشيء اذا تصور
حقيقه امكن ان يجعل ثابتهما اذا اقلنا اذا امر رحلا بان تزوج الله الصغير
فزوجها وولات حاضرة شهادة رجل واحد حاز النكاح وان كان غاسا لم يحز لانه اذا كان
حاضرا امكن جعله ماثرا في المزوج شاهدا ومعه لغز خلافت ما اذا كان غاسا ولهذا
قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز استخلافت الا معي في الاخرين ثم مام لما كان في الجمعة
الجمعة حين اقدم كان للوصول يمكننا حقيقة باتصال الله تعالى امكن ان يجعل الشرع في السعي
شرعا في الجمعة خلافا لما اذا فرغ الامام حين شرع مود في السعي ولا يلزم القارن اذا سار
الى عرفات لانه قيل انه قولها وبين سلم والقارن غير ما مود بالنقص بل يحرم عليه النقص
فلم يحذف اقامة الشبهة مقام الحقيقة ولا كذلك ههنا قوله وان ادرك معه اكثر الركعة الثانية
اي ادرك مام في الركوع لان المراك في الركوع مدر لالاكثر لان الاصل في الصلاة الافعال

ذا

وقد ادرك اكثرها وهو الركوع والسجود فالجواب انه اراد به ادراك الركعة الثانية الا ان
تارة يكون بادراك الركوع وظورا بادراك القيام وان لم يقل وان ادرك الركعة الثانية للامام
انه ادرك القيام مني الجمعة والا فلا يكون هذا انسان المسألة الملائكة وهو ما اذا ادركه في القيام
قبل القراءة وما اذا ادركه فيه بعد القراءة وما ادركه في الركوع وبيان انه اذا ادركه في القوم
لا مني الجمعة لانه لم يدرك الاكثر قوله مني عليها الظهر اي يصلي اربعا لكن مني الجمعة بالاجماع
حتى لو نوى الظهر لا يصح قوله لانه ادرك الجمعة حرمة لا ادراكا لان القعدة ليست بركن واذا ادركه
في القومة والسجود الذي ياتيه مع الامام غير معتد به فمن حيث انه لم يدرك اركان الجمعة لا يكون
مدركا لها ومن حيث انه ادرك حرمة الجمعة يكون مدركا لها فوفقنا على الشبهة من جملتها فقلنا بانه
يلزمه القراءة في الكار وبلغه القعدة الاولى في رواية الطحاوي عنه بخلاف ما يرويه المصنف عنه
وهذا الاحتياط لا معنى له فانه لو كان طهرا لا يمكن ان يثبتها على حرمة الجمعة وان كان جمعة فلا يكون
الربح ركعات قوله واذا اذن المودون الاذان في الاصح ان كل اذان يكون قبل
زوال الشمس فذكر غير معتبر في الاعتبار والاذان بعد زوال الشمس سواء كان على المنبر وعلى الزوراء
ثم لما كانت الجمعة تؤدي صح عظيم ومن صلاة النهار ويحجر فيها فكذلك العيد يؤدي صح عظيم
ويحجر فيها فالتأما او لان الجمعة عيد لقوله عليه السلام لكل موسى في كل شهر اربعة اعياد او خمسة
اعباد او لان العيد سمي بذلك لعود الناس في كل سنة والجمعة يعاد اليها في كل اسبوع او لان الله تعالى
يعود على عباده بالتجاوز والمغفرة فيه والجمعة كذلك فالتأما ما باب العيد
هذا من باب حذف المضاف المقدر باب صلاة العيد والاصل في العيد من حديث النبي
رضي الله عنه قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يومان بل يجوبون فيها فقال انكم
الله تعالى بها خيرا منها الفطر والضحى واستتم المذهب ان صلاة العيد واجبة ام سنة ومن ظهر
انها سنة ثم بشرط لصلاة العيد كما بشرط للجمعة الا للخطبة فانها في الجمعة بشرط من تعقاد او شرط
الدوام لما فيها بمنزلة الشرط في حقها قوله يستحب يوم الفطر ان يطعم الانسان قبل الخروج

لان الفطر ضد الصوم والصوم من اول اليوم يكون فكذلك الفطر الذي هو ضده ولا يكبر في الطريق كما
لصلاة العيد وذلك لصفه الجهر اما لو كبر في نفسه فذكر مشروع قوله تعالى وليكبروا لله على ما
هديكم ولا يكبر بعد اكمال عدة رمضان غير هذا كذا في من يصاح واما صفة الجهر فلا ان كل من
يقول تبارك وتعالى الله يقول نصف الجهر ولا ان التكبير نصفه لا خفاء مشروع في ما يروى
من يوم فلا بد وان يكون المراد منه الجهر لنفسه التخصيص فلهذا ولا ان الواجب عليه الجهر بالتكبير لا
التكبير بصفه الجهر اذ لو كان كذلك لوجب عليه قضاء التكبيرات اذا فاتت في ايامها لانه قادر على
صرف ماله الى ما عليه لان التكبير بصفه لا خفاء مشروع له فكان ينبغي ان يسقط عنه صفة الجهر
كما يسقط فرض الوقت في قضاء الصلوات ولان النص مطاوعا يكون شاملا للمقادير اجمع فيكون
الجهر مشروع ولا يخيى صفة الله انه من شعائر الدين اى صلاة العيد من اعلام الدين فيكون على السكون
والوقار كالجمعة ولا يخيى صار مخصوصا بالنص في هذا الين معناه لا يكبر عقبة المفروضات هذا
العيد فلا يكبر في الطريق ايضا بخلاف ما يخيى قوله فام تفضل قبله وهذا دليل الكراهة اذ لو جاز لفعل
تجلها مع حرصه على الصلاة فقبله اى لم يخلع رضى الله عنه تكبيرة الركوع في صلاة العيد من
الواجبات حتى يحجج السجود التهورتها وكذا رعاية لفظ التكبير من فتاح حتى يحجج السجود التهورتها
اذ قال الله جل او اعظم في صلاة العدة من غيرها واعلم انه ما في النساء عند تكبيرة فتاح
بلا خلاف قوله لما صلى صلاة العدة صلى العيد وكبر اربعاً قبل عليهم بوجهه وقال اربع تكبيرات
تكبير الخنايز لا سهو وفي رواية لا يشكوا قائما وجب الترجيح لهذا لان فيه قولا وعلا واستدلالا
وتاكيدا فان قيل ظاهر خبركم من ذلك قال كارب الخنايز فان كان المراد به المجموع فهي
خمسة عنكم وان كان المراد به الزوايد فهي ثلاثة عنكم قلنا اراد بالاربع المتوالي من التكبيرات
في حالة واحدة او اراد به ما وراء تكبيرة من فتاح كذا في مبسوط من امام خواهر زاده رحمه الله
قوله والتكبير خ كرمسون اى ثلث وجوبه بالسنة ويؤيد دليل على انه سدا بالتكبيرات الركعة
من ولى يحتملها في النافذة وحده لا سندا لما ذكره الشيخ ابو الفضل رحمه الله ان التكبير ثلثا والثناء

في الركعة من ولى حيث شرع شرع مقدما على القراءة كالاستفتاح وفي الركعة الثامنة حيث شرع
شرع مؤخرا عن القراءة كقنوت الترتيب ويرفع يديه في تكبيرات العيد اراد به ما سوى تكبيرة
الركعة كذا في المبسوط قوله بالاجماع ذكر من جاع وان كان فيه خلاف في وسف رحمه الله لان
المروى عنه غير مشروع قوله واحكامها انه نصف صاع من حنطة وصاع من شعير وتمر على
مرحى وشرط الوضوء ما اذا والسند ما هو قوله ومن فاته صلاة العيد مع من امام اى صلى
من امام صلاة العيد وفاته من شخص فانه لا يقضى اما لو فات من امام ايضا فانه يودي في اليوم
الثاني ويدل عليه المسئلة التي يلهيها كذا قاله الشيخ من امام بدر الدين رحمه الله لان الجماعة
شرط وليس في وسف تحصيل ذلك فسقط ولا يقال انها صلاة اقيمت مقام صلاة الضحى فينبغي ان
يؤدوها اذا فاتت كالجمعة اذا فاتت يوم راداء الفطر لانا نقول بل من مرجح الى من ضل ايضا
كمن صلى الضحى مستحبة فاذا عجز عن صلاة العيد بسببته ان يصلي ركعتين كل ركعة واحدة
الفطر كان فريضة فاذا عجز عن اقامة الجمعة فسر عن علمه الفطر قوله وفطركم يوم تفطرون
اى بعد فطركم يوم تفطرون وفي وقت صلاة العيد لم يكونوا مفطرين فلا يكون لهم عيد فطر فيكون
من الغد غاية انهم افطروا بعد الزوال لكن الوقت لصلاة العدة لم يبق ساعته اذ يقال انه عليه
قال يوم تفطرون بغير حرف في مقتضى من ستراف وموان يكونوا مفطرين من احرز من اليوم
كما في قوله انت ظالون عدا ومم انما افطروا في هذا اليوم بعد ضحى اكثره فلا يكون هذا اليوم عيد
فطرهم قوله لان الضرورة في تأخيرها عن اليوم لا فهم لم يفطروا في اول اليوم ولا
كذلك اليوم الثاني والى علمه اللام رتب للفطر على انهم يفطرون او تقول القياس يقتضي ان لا
يصلى بعد اليوم الاول لا اتحاد يوم الفطر بالاتفاق الا اننا عدلنا عنه بالحديث وما روى انه
عليه السلام امر بالخروج الى المصلى من الغد حين شهد واعنده بروية الهلال بعد الزوال
فتبقى الباقي على اصل القياس قوله ويخرج من كل هذا بطريق الاستحباب لان الناس اضياف
الله تعالى في هذا اليوم فاجب ان يكون اول التناول من الفرائض كذا في الكشاف الامام المعصوم

أيام العشر عند ان حنفه الله وعند صاحبيه أيام الحج والايام للوردات أيام التشرق ^{شهر} قيل
 العشر أيامها بالعلم قدوسميت والعد قد خصت به أيام تشرق قال شيخنا رحمه الله الأيام
 الستة تمضي في أربعة فالاول فجر لاغير الرابع تشرق لاغير والمختللان فجر وتشرق ^{فوق}
 وتكسر التشرق قال شيخنا رحمه الله الكردى رحمه الله هذه مضافة انما يستقيم على قولهم لان
 بعض الكسرات يقع في أيام التشرق وعلى قوله لا يقع شيء من الكسرات فيها فلا يستقيم مضافة لكن
 ادنى للملابسة كإني للاضافة وقيل التشرق اسم لصلوة العيد لأنها تؤدى عند اشرار الشمس
 وارتفاعها وقيل عبارة عن هذه الأيام لما فيها من تشرق يوم من ضاحي وللمجر بخلاف الدليل قال
 الله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية وقالوا اذكروا ربكم نفساً تضرعاً وخفية ودون التضرع
 وقال عليه السلام خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفى وراى النبي عليه السلام قوما يرفعون أصواتهم
 عند الدعاء فقال انكم لن تدعوا أصم ولا غايثاً ^{فوق} عقب الصلاة المفروضة اجترأ
 عن قول الشيخ فانه يقول عقب السنن قيل ان عقب جبريل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف
 الجبل على ابراهيم عليه السلام فقال الله اكبر الله اكبر فلما راه ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله
 والله اكبر فعلم الذبح بالقدار فقال الله اكبر والله الحمد فصاد من انا منهم ثم لما كانت صلاة العيد
 سنة تؤدى بالحاجة العظمى اورد عقبها ما يشاركها في هذا المعنى وهي صلاة الكسوف ^{والاستسقاء}
 وقيام رمضان ^{باب} صلاة الكسوف الاصل فيه حديث الى رسول
 من نصارى رضى الله عنه انكسفت الشمس ومات ابراهيم بن رسول الله عليه السلام فقال الناس
 انما انكسفت الشمس لموته فقال عليه السلام ان الشمس والقمر ايتان من ايات الله تعالى لا تنكسفان
 لموت احد ولا حيوة فاذا رايتم شيئاً من هذه الافراع فادعوا الى الصلاة والحكم في الفرع الى الله
 تعالى ان الخواص هم دار الخلق اذ العقل باخذ من الخواص صور المجسوسات جرياً وكلياً واقتوى
 الخواص البصر واللباسة شرط وموا الضوء المناسب وقد وقع المختص وقد وقع المختص وهذا المختص
 بواسطة ففرع الى الله تعالى ليل يقع المختص العقل الذي هو منتهى الخواص ^{فوق} كونه النافله الى

بلا طذان ولا اقامة كذا قال شيخنا رحمه الله الكردى رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله ركوعان فغيره
 سني ان يكبر فقرأ الفاتحة ثم نقرأ سورة ثم يركع ثم يرفع رأسه ثم يقرأ ثم يركع وانما يقرأ
 السورة نضر فاتحة ويفعل مثل هذا في الركعة الثانية يقرأ في كل قيام مائة آية او نحو ذلك
 ومثل في ركوعه نحو ما مثل ذلك ايضا كذا قاله الشيخ رحمه الله ما من يدرك الدين مع الله روى جابر
 انه صلى الكسوف ركعتين كل ركعة بقيامين ركوعين روى ابن عمر رضي الله عنهما انه صلى
 ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وتأويل ما روى انه عليه السلام طوّل الركوع فيها لانه عرض
 عليه للحنه والناز فمثل بعض لقوم فرفعوا رؤوسهم وظن من خلفهم انه عليه السلام رفع فرفعوا
 رؤوسهم ثم عاد الصف المقدم الى الركوع اما قال رسول الله عليه السلام فركع من خلفهم ايضا
 فطوّلوا انه ركع ركوعين في كل ركعة ^{فوق} وما قلناه اقيس الى اقرب الى القياس ان الركوع
 ركن فلا يتغير عدده كالسجود ولا يعنى به انما قاله قريب الى القياس وما قلناه اقرب فمثل هذا
 حاز على ما مر ويطول القراءة فيها اي بقدر البقرة وآل عمران كذا المروي ^{فوق} عليه السلام صلاة
 النهار عجايب اي ليس فيها قراءة سموعة ولا يلزم الفجر لان النهار من وقت طلوع الشمس لا يلزم الجمعة
 والعبدان لانها خصت بمعنى الشعائر وصلاة الكسوف ليست منها بل من دعوية وببيلها الاخفاء
 قيل سني ان يقول للسنن خسوف القمر جماعة لقوله تعالى وخسف القمر لفته في المغرب كسفت
 الشمس القمر جميعاً فيكون الغايب مغيباً او نقول الخسوف ذهاب ايرته والكسوف ذهاب ضوئه
 ووزن ايرته فانما اراد هذا النوع بذكر الكسوف والله اعلم ^{باب} ما سئل
 ونقد ما بالتحصيف ولا نقبل بالشد يد كما قال شيخنا الباب وفتح الابواب وهذا تفاؤلك
 يعني انا غير نل ما كنا عليه فغير اللهم وصفته ان كان مرتفعاً جعل اغشاه اسفله واسفله اعلاه
 وان كان مدوراً مثل الجبة جعل لانه ممد على الايسر كذا في المبسوط ^{فوق} ذكر في كتاب الصلاة
 قول محمد بن جرير وقوله يوسف رحمه الله مضطرت ذكر الحاكم قوله مع قول الحنفية رحمه الله وذكر الكرخي
 قوله مع قول محمد رحمه الله فانه يكره الا الدعاء روى ابن عمر رضي الله عنه ان الناس قد خطوا في زمن رسول الله
 عليه السلام

فدخل رجل من بني السجدة ورسول الله بخطه فقال يا رسول الله هلكت المواشي وحشنا الهلاك على
 انفسنا فادع الله ان يسقنا فرفع رسول الله عليه السلام يديه فقال اللهم اسقنا مغيثا مريئا
 غدا فامغد قاعا حلا غير ايئ الحديث الى اخره قال الراوي ما كان في السماء قرعة فارتفعت السحاب
 من ههنا وههنا صارت دكا ما ثم مطرت سبعا من الجمعة الى الجمعة ثم دخل ذلك الرجل الى المسجد
 انخطت والسماء يسكت فقال يا رسول الله قد تمت البنيان وانقطعت السبل فادع الله ان يمسكه
 فقبه رسول الله عليه السلام لملا له بني ادم قال الراوي والله والله ما نرى خضرا ثم رفع يديه وقال
 اللهم حوالنا علما اللهم على من كام والظراب بطون من ودية ومنات الشجر فاجابت السماء
 من المدينة حتى صارت حوالها كالأكليل ولم يذكر غير الدعاء **فوقه** دلالة للسر اجباي ليس سنة اذ
 مطلق الفعل لا يدل على كونه سنة **فوقه** وبه صحح اي بقوله فلم يكن الا الدعاء والتصنيف **فوقه**
 ما **فوقه** تمام رمضان اراد به اجباي الليل عرفنا نفس التراويح سنة و
 ادواها بالحاجة مستح للراوي من النبي عليه السلام قال فرض الله عليكم صامه ومننت لكم فيامه البركة
 للجلسة في من صلاته سميت الركعات التي لفرها التروية بها كما اطلقوا اسم الركوع على الوظيفة
 التي بقراء في القيام لما ان لغزلك الوظيفة الركوع **فوقه** وحسن من كل تر ويحسن سائر العلامه ذكر
 الله منه عن التروية عند الوتر فقال اكل مطرب المجاز اعتبار البلاغ **فوقه** ثم يوتر بشير الى ان
 وقت التراويح من العشاء والوتر ثم يعارض عارض فضل رمضان شرع التطوع بجماعة وان لم يكن
 مشروع عاني لا صل فكذا يعارض الخوف شرعت الصلوة مع العمل الكثير وان لم يكن مشروع عاني من صل
 وهذا اما **فوقه** صاوة الخوف اصل الباب ان اللاحق لا يقرأ
 والمسبوق بقراء والمشيح **فوقه** جواز فضيلة الجماعة او الصلوة على ما عرف في الخوف لا يشر الصلوة
 كما يشر السفر **فوقه** بغير قراءة لا فيم لا يقرأون واللاحق كان خلف من امام ولهذا لا يحب عليه سجدة
 السهو واذ لم يحمله القراءة فيقوم بقدر ما نطق عليه اسم القراءة **فوقه** ويصل بالطائفة لا
 ركعتين من المغرب لان التنصيف واجب وتنصيف الركعة الواحدة غير ممكن لانها لا تجزى فاجعلها

في من ولي اولى بها سبق والسبق من اسباب الترجيح اولان فوات التنصيف للثانية ضمننا
 ولا ولي تصدا والفوات ضمننا اهون وهذا الوجه اولى عندنا اي ما ذكرنا في مان كيفية الصلوة
 من ان يحبل الناس طائفتين الى اخر ما ذكرنا اولى ما قاله الشافعي رحمه الله فان عليه يصل بالطائفة
 من ولي ركعة وسجدتين ويقف حتى يصلي القوم الركعة الثانية قبل من امام ويسلمون ويصرفون
 الى العدو ويحي الطائفة من اخرى ويصلي بهم من امام الركعة الثانية فاذا شهد الامام قاموا وانما
 صلوتهم ثم سلم بهم من امام ما ذكرنا اولى ما قاله الشافعي من ان قال تعالى فاذا سجدا فليكونا من ركنك
 والفاء للوصل مع التعقيب فهذا يدل على ان الطائفة من ولي نصرف عقب السجدة الثانية من الركعة
 من ولي كما مر ههنا وعند مالك والشافعي معهما الله انما نصرف بعد تمام الصلوة والمراد من السجدة الصلوة
 وهذا خلاف ظاهر الكتاب وذكر في شرح اني نصر البغدادى رحمه الله ان كل ذلك جائز والكلام في
 من ولي ومن قرب من طاهر القرآن والى هذا اشار بقوله وهذا الوجه اولى عندنا **فوقه**
باب الخنايز ثم الخوف قد يقضى الى الموت حتى قال في
 الزادات ان من وحى في المعركة والدم يسيل من انفه او دبره فغسل لانه ليس يقبل وعسى
 مات مرشده الخوف فينتلى الباب بباب الخنايز وهذا ذكر في المسبوط بان الشهيد عقبه باب الخوف
 او يقول كذا الواب الصلوة فردا فردا اصلا وعارضا وختم بالعوارض من صلوة المسافر الى صلوة
 الخوف او ما تحضر بصدده من العوارض فالجواب بحسنه او انتهى الابواب ولغز الامر والعجز الموت
 فذكر باب الخنايز وايد هذا ما ذكر من الوصايا والفرائض عقبه سائر الكتب وهو من اضافه الشيء
 الى السند اذ الوحى بحضور الخنازة ذكر في حمل الغراب بالفتح المنة وما لكسر السرير قال المطرزي
 رحمه الله اجتزأ مات لان الوفاة حضرته او الملائكة الموت ويقال فلان محتضرا من
 الموت وقيل ان صاحبه التفت رحمه الله لما وصل الى هذا على علمه فقل له ينبغي ان تطوف ديار
 العراق فانها موضع اصحاب القلوب فطاف وبلغ امره الى ما بلغ **فوقه** كما في القبر اي كما اوج
 في القبر على ثقة من يمين هذا الان ما يقرب الى الشيء له حكم ذلك الشيء ولحقن الشهادتين اي قوله الشهيد

وقيل لانه مشهود له بالجنة قال الله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله احياءا الاية
 وقيل لانه حي عند الله تعالى جازع ولهذا قلنا العلامة رضى الله عنه الشهيد جازع
 وفيه صلة الباب ان سقوط الخسل ان يكون القتل ظاهرا من كل وجه ولم يرتد ولم يقتصر
 عند من عرّضه نأوى لان الاصل فيه شهداء اجد وكانوا هذه الصفة وكان من كان
 معناه فله حكمهم بطريق الدلالة وقيل اهل الحرب شهيد سواء قتل مباشرة او تبسيئا
 تحديدا او بغيرها بعد ان يكون قتله منسوبا اليهم والنسبة قد يكون معاينة وقد يكون
 دلالة لظهور الاثر وقد جمع في الكتاب النوعين فقال من قتل المشركون او وجد في المعركة وبه
 اثر ومن ثم هو الجراحة او خروج الدم من موضع غير محل مثل العين والاذن حتى لو خرج
 من لائف يخل لان الدم يخرج منه عادة فلا يدل على القتل قولا او قتله المسلمون
 ظاهرا اذا كانت القاتل معلوما اما اذا اوجد قتلا محلة ولم يعرف قاتله تجب القسامة
 والدية فلا يكون شهيدا قولا ولم يحد بقتله دية اي عند وجود القتل حتى اذا سقط
 القصاص جازع لا قوة ودية الدية كان شهيدا القصاص ليس بعرض عن الجمل بل يري
 عقوبة فرضها الله تعالى على القاتل خزانة لفعله ولهذا تجوز من الصغير والكبير والحر والعبد
 والذكر والانثى والذرية عوض مالي بدليل العكس فاذا كانت عوضا عن الجمل صار كان النفس باقية
 من وجه لبقا ببدله زجلا لئلا كف كذا في المغرب والكلام في الكلام لانه اراد به الجاصل المصداق
 والشخص سيلان الدم من الجراحة من باب طلب كذا في ناس المصادق ويصلي عليه
 عندنا ولا يخل الاضلاع الاموات وفي حق الشهيد الباذل وجه لله في علا ركة القليبا
 ترك كحلات القياس كرامة له وتوقها وتبقى لاثرا للظلم عليه الجاح خصة غدا على
 على معنى ان نحاسة الموت لا تجل به بطريق المنع لا بطريق الدفع بعد الثبوت كما في اكل النبات
 بقينا الصوم من حيث انه لم ياكل ولم يشرب حتى قلنا اذا استشهد الجنب يخل لان الشهادة
 مانعة لادافعة روى ان الجنظة استشهد غسلته الملائكة قال رسول الله عليه السلام
 أهله

القليل والكثير

أهله عن حاله فقال انصاب مني ثم نودي باخيل الله اركبي فاعجله ذلك عن الاعتساف
 ويوجب فقال عليه السلام هو ذاك وكان ذلك على سبيل التعليم ترك الخسل حتى الشهيد
 يكون اشارة عن طهارته بالسيف ولا حاجة الى هذا في حق من عرف طهارته قبل ذلك وهو
 الصبي فصاد كان مات خنق انفه وشترع عن الفرو والخف والحشوة لانه عليه السلام امر بخرج
 ذلك الدث للثاق البالي من كل شيء والمرث من صار خلقا من حكم الشهادة لئلا يهرق الحيوة
 لان ذلك خفت اثر الظلم فلم يكن معنى شهدا اجد واعلم ان المومن من البايعون انفسهم
 بالجنة من الله تعالى قال الله تعالى ار الله اشري من المومنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة
 والباي يصبغ الاعواض فيكون الجنة ثمنا وقد عرف ان الدار اذا ملك الحد المدون يسقط عنه
 الدين لان الموالى لا يستوجب على عبده دنا وهذا قد سلم المسع وهو نفسه لما قتل فيسقط
 عنه الذنب وهذا معنى قوله عليه السلام السيف حمار للذنوب ثم السبع انما يصح عن عقل ومير
 وهذا لم يغسل الصبي لانه لا يصح بيعه واذا ارتث يسقط حكم الشهادة عنه لان من رثا بمزلة
 امتناع الباي عن تسليم المسع قولا وهو يعقل لانه يصير الصلوة دنا في ذمته وهو احكام
 الاحياء حتى لو كان مغمي عليه لم يكن مرثا قولا لانه ليس معنى شهدا اجد لانه بذل نفسه
 لا يفا بخر من حق عليه وميم بذلوا نفوسهم بتغافل مرضات الله تعالى ولما كان الشهيد معدولا
 عن جنسه من الموت حتى يسقط الخسل عندنا والصلوة عند البعض فكذا الصلوة في الكعبة معدولة
 عن سائر الساحد من جعل الظهر الى الظهر فان فيها جازرا وفي غيرها لا يجوز ولما كان المتقدم من العوارض
 وقد اختلف في الصلوة كذا الباب الذي يليه من العوارض وقد اختلف في الصلوة فيها فرضا
 ونقلا او فرضا على ما عرفت ما بالصلوة في الكعبة في حارة
 فرضها ونقلا فيه نفي لقول مالك والسافعي رحمهما الله فان عند السافعي لا يجوز الفرض والنقل
 وعند مالك يجوز النقل ولا يجوز الفرض قولا لانه ولي وجهه شطر المسجد المأمورة الوجه
 شطر المسجد للحرام قال الله تعالى فوالله لو اوجروهم شطره وقد اتى ما امر به وهذا لان من استقال

نوصف به استيعاب ليس بشرط لعدم إمكانه لأن كل مستقبل يكون مستقبلا بشرط أنه ضرورة ومعنى
قوله لأنه متى وجهه شرط المسجد الحرام استقبلا وجهه جزء الكعبة إذا ما مورده استقبلا الكعبة قال
الشيخ مام بدر الدين رحمه الله التقدمة والناظر من وراء الأضائية فيكون شرط اتخاذ الجهة
فإذا لم يتخذ لم يقع التقدم والناظر ويجوز الصلوة لو جاز المجوز الكعبة متى العروة والحوال إلى
عنان السماء عند نادون البناء لأنه نفلا لا ترى أنه لو صلى على قبيل حاز ولا سائر من يد ويد
الشافعي رحمه الله القسمة من البناء والبقة جميعا وقد اختلف محمد رحمه الله في الأصل فقال الأثرى
أنها لو كانت متى صحح التوجه إليها وانما يقع التوجه عند ذلك لا الهوار دون البناء وقد رفع البناء
في عهد ابن الزبير والحجاج وكان يجوز الصلوة للناس من كان الناس حاله التقدير قد
يحق لأن الجهة الفعلية إذا رقت حالا فان كان ما ضا كجواز اثبات الواو واسقاطه ولا يبرحه
من قبل ظاهرة أو مقدرة قرنت الزكوة بالصلوة لأنها أمتا العبادات البدنية والمالية وهما
العباد على غيرهما لم تتركف تسمى رسول الله عليه السلام الصلوة عماد الدين والزكوة قنطرة من سلام
وقد قرنتا في الكتاب السنة في غير موضع **باب الزكوة**
قال سمي من السخرى رحمه الله الزكوة تالية الإيمان قال الله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلوة
واتوا الزكوة وشئ للغة عبارة عن النماء يقال زكا الزرع إذا نما وسميت بها لأنها سبب انماء
المال بالخلف والثواب من خرة قال الله تعالى وما أنفقتم من شئ فهو خلفه وتسمى عبارة
عن التطهير قال الله تعالى وجناتنا من الدنيا وزكوة أي طهارة وفي الظاهر الزكوة معنى التطهير
الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكهم بها وسميت صدقة لأنها تدل على صدق الخلق
في العبودية وفي الشرع عبارة عن ابتداء جزء من النصاب الخولي إلى الفقير ثم تسمى عبادة عن فعل الأداة
عند المحققين لأنها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات فعال ويجوز بعضهم مواسم للمال
المؤدي لأنه امر بابتداء الزكوة وابتداءه محال كذا في المنشور قال الشيخ مام بدر الدين رحمه الله
منازل المشروعات أربعة فريضة وهي ما ثبت بدليل لا شبهة فيه وواحدة وهو ما ثبت بدليل لا شبهة

كعبه الواحد وسنة وهي طريقة النبي عليه السلام التي أمرنا بأجبا فيها وناقلة وهي التي شرع
لنا لا علينا ثم وصف الزكوة بالوجوب أن ثبت بدليل لا شبهة فيه من الكتاب والسنة والجماع ثلاثة
أما لأنه أراد بالوجوب الثبوت والتحقيق أو لأن أصل الزكوة ثبت بالكتاب كقول المقداد بن الأشج
الأطراف فلهذا صاحب الكتاب أطلق لفظ الواجب لهذا ثم للزكوة سد وشرط فالسبب المال بدلالة
أنها مضاف إليه وتكرر بتكرره والشرط نوعان شرط السد وشرط من عليه **وهو** على الحر المسلم
العاقل البالغ سان شرائط من حيث عليه **وهو** نصا ما كان له مال إلى أهله سان شرائط السد ومعنى
بالتمام أن يكون ملكه ثانيا من جميع الوجوه ولا يمكن فيه نقصان بوجه كما في المدون والمكانة
فإنما للمكانة ملك المولى رتبة وملكه يد أو الدين واجب نقصانا في الملك الأخرى أن للذاتين أن يملكه
من غير قضاء ولا رضا ولا يلزم الواجب فما وهب فإن له الرجوع في هبته لأنه لا يملكها إلا بقضاء
أو رضا كذا في شرح القدرى وإنما شرط النصاب لقوله عليه السلام لا صدقة إلا بمن طهر غنى
والغنى بكثرة المال يكون وليس للكثرة حد يعرفه وأحوال الناس في شتى فقد راعى الشرع لكل نوع
لحد وشرطه الخول لقوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه الخول لأنها وحيت بصفة اليسر ولو أوجبا
على وجه يؤدي إلى نقصان المال لضربه ومتى كان بحال ينفق ولا ينقص بضرره والنماء ما لا يمكن
الوقوف عليه فاقم الخول الممكن من استثناء مقامه تيسيرا **وهو** ولا يجب على الصبي والمجنون هذا
بيان لما اتصل أولا كآداب القدرى **ولما** أنه عبادة لأنه بني من سلام عليه كاجار في الحديث
ومن سلام عبادة مخضفة فما يكون من أركانه يكون عبادة ضرورة لأن ركن الشئ ما يقوم به ذلك
الشئ ولأن الزكوة وجبت شكر النعمة وهي حق الله تعالى على الخالص فكذلك شكرها يكون له على الخالص
وإذا كان عبادة فلا يجب عليها إلا بالاختيار لها والعبادة لا تسمى بالاختيار لأن المقصود
منه نيتا وإذا تحقق اختياره أو بآثار نيات ثبت بنيابه باختباره أساما نابة حريية
فلا **وهو** فليزك حاله أي فليتمم حاله بالنصر والتجارة مع أنه مطعون كما عرفت أصول الفقه
وهو إلا عن طهر فها قال المظري أي صادرة عن عنا والظاهر محقق فيه كما في قوله تعالى فيما رجمة
من الله

الزكاة في الشرع وجبت في مال فاضل عن حاجته لا نفاه واجبه على من غنياً ومحتج الغنى انما تحقق
بالاموال فاضلة مستغنى المرء عنها فغنى مال المدون ليس بفاضل بل متى استجبت حاجته
الاصلية وهي حاجة دفع المطالبة والملازمة والتمسك الدنيا والمواخلة في الحق فانه ياتى
بترك قضاء الدين لان القضاء بالملك يكون وهذا متعين ملكه فاشبهه بالمال المشغول بجاهد
اللبس لهذا قلت ان المانع دين له مطالب من العباد كتمن المسع ومن حرة لانه اذا لم يكن له
مطالبه كدين الذل والكفارات لا يمنع لانه لا يحبس في الدنيا فان قيل ان دين الزكاة
في مال الباطن يمنع وجوب الزكاة ولا مطالب له قيل حق من اخذ منها للامام كما في السوم
الا ان المالك نوابه في ماله ومودع المالك ارادته المالك الحاكم وهو ما ذكرنا المهنة
نفتح الميم وكسرهما الخدمة ولا يندك في جميع الكسر كذا في الصحاح والمغرب في علم
عقوبات لكم صدقة الخيل والرفق اراد منه رفق الحربة بالاجماع وانما لم يحسن لانه مشغول
غير فاضلة وهذا المانع يتعلمها ونظايرها فيثبت الحكيم فيها بعبادة النقص في نظايرها بالدلالة
قوله او مقارنة للغير مقدار الواجب فانه اذا عجز اقدر الواجب وجعله في حرة وقد حضره
النية عند العز ولا يحضر عند الدفع يجوز قوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين
له الدين اى وما امروا الا في الكمال الا لاجل ان يعبدوا على هذه الصفة والدين العبادة هنا
كذا في الكشاف وغيره وقد مر تحقيقه في الصلوة قوله لان الواجب جزء من النصارى ولا
يقال نية الزكاة شرط لما مر ولم نوجد لان الواجب عليه نية اصل العبادة ليمتاز عن العادة
لجواز ان يعطى ما لا لوجه الله وقد وجد ان الكلام فيما اذا تصدق للفقيه انتفاء لمرضات الله
تعالى ونية العبد انما يشترط لمزاجه ساير الاجراء ولما ادى الكلام فقد ادى الجزء الواجب
ضرورة فكان متعيناً فلا حاجة الى تعيينه والله اعلم ما د
الابلاذكري في المبسوط وانما ساء ذكر المواشى اقتداء بكتب رسول الله عليه السلام ولا رقة هذه
الامر في العرب وهم كانوا ارباب المواشى السائمة التي يكتفي بالرعي في اكثر السنة وانما وجبت
الشاة

مع ان من صارت الزكاة ان تحت كل نوع منه لان من يدا المنة خمساً كان ما لا كثير الا يمكن
اخلاوه عن الواجب ولا يمكن احباب واحدة منها لما فيه من حجاب ولا يكون خمساً وفي احباب
الشقص ضرب عبيد الشركة فاجبت الشاة كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله وقيل ان
الشاة كانت تقوم بخمسة دراهم في ذلك الوقت وانه مخاض ياربين حرمها فاحباب الشاة
في خمس من يدا كاحباب الخمس من الماس من الدرهم ثم الشرع اعتبر نصيب من الصغار دون
الكبار ومنه ثبات دون الذكور ومنه ثبات المخاض من ثبات اللبون والحقة والخدعة من ثبات المخاض
لانه تمت لها سنة وطعنت في ثلثه سميت به لان امها صارت حامله باخرى والمخاض
من الحمل ومنه ثبات اللبون التي تمت عليها سنتان وطعنت في الثالثة سميت به لان امها صارت
لبن بولادة ولد لغير والحقة التي اتي عليها ثلث سنين وطعنت في الرابعة سميت به لانه خرس
لها ان تركت وحمل عليها والجدعة التي اتي عليها اربع سنين وطعنت في الخامسة سميت
به لانه لا يستوفى ما يطلب منها الا بضرب تكلف وجبر ما خوذ من قولك خذعت الدابة اذا
جستها من غير علف وهذه سنان صغار كلها حتى لا يجوز في الضحايا وانما يجوز التضحية بالشي
ومما استعمل الخامسة ودخل في السادسة وانما اختار الشرع ذلك لتفسيره على ارباب المواشى
وخبرت ذلك بالانوثه لان من نوته بعد فضلا كذا ذكره فخر الاسلام رحمه الله فيهم ست
الفرصة هكذا اشارة الى استئناف الذي يليه وهو الخمسون التي بعد المائة والخمسين هذا
احراز عن استئناف من ولد عند الشافعي رحمه الله اذا زاد على مائة وعشرين واحد سقطت القيمة
لانه كانت ويدار الحسب على من ربعينات والخمسينات فمئة مائة واحد وعشرين مائة ثبات لبون
لما ان يبلغ مائة وثلاثين فاذا بلغ مائة وثلاثين ففيها حقة ومنه ثبات لبون قوله فما زاد على مائة
وعشرين ليس من الحديث انما الحديث قوله فاذا كانت والى تحت جمع تحت وهو الذي
تولد من العري والجمعي ومنه ثبات الى تحت نصر والعرب جمع عري كذا في المغرب والله اعلم
ما د صدقة البقر البقر من بقرا اذا وثق ومنه البقر

وسمى البقرة لانه شق الارض للبيع الجوى والمس الذي اتى عليه حوله ثم منى لا يزد على الذكر
 في هذا الباب وكذا في الغنم فلهذا كان مختارين ان يودى التبع او التسعة بخلاف ما يوردنا
 ولان البقر ورد بلفظة الشاة ومنى منتظم الذكر ومنى في الابل وخير من الذكر
 ومنى في البقر فاسعنا النقص الكافى مخالفا لاصول الزكوات اى زكوات المواشى
 اذ ذكر موجود في المحرم ولكننا نقول صحيحنا اشوات الشواصم من ان كان خلاف موضوع الزكوة
 لضرورة تعدد اطلاق المالك عن الواجب كذا في الايضاح للجامعين نوع من البقر كان اسم البقر
 شاملا عليه الا ان اوهايم الناس لا تنصرف اليه لقلته في دارنا فلذلك لا يحتسب في عمه لا ياكل لحمه
 حتى لو كثر في موضع سعى ان يحكم كذا في مبسوط فخره بسلام **باب صدقة الخنم**
 قال الشيخ رحمه الله ممدد الدين رحمه الله الغنم موضوع لجماعة الشاة كالفها مأخوذة من الغنم
 ليس بها آلة الدفاع كالقرون والنايب للتودد والبعير ذكر في صفة الشاة الواجبة فقال
 لو خذ الشاة زكوة فادخلها في الجذع كذا في الايضاح فالشاة منها ما اتى عليها منه والجذع ما اتى عليه
 اكثر السنة ما **باب صدقة الخيل** انما الحرم هذا الباب لقلته وجوده
 واسامته والاختلاف وجوه في الخيل من الخيلا قال الطبيب الطيبات في عيال
 واختيال على متون الخيالات والفرس من الفراسة لانه اكبر المركوبات في حاشاين
 الذبيح قيل انه بالكنية وان الزبير تصحيف والى هذا اشار في النقات فانه قال ابو الزبير اسمه
 محمد بروى عن جابر بن عبد الله وكان من الحفاظ وقيل هو ابن الزبير وهو وان كان من الصحابة
 رضى الله عنهم لكنه بروى عن جابر الى قول البراء بن عازب ما كثر ما نحدثه سمعنا من رسول
 الله عليه السلام وانما اخذتنا عنه لكننا لا يكذب والتخسير من الدنا والدرهم مروي عن عمر بن الخطاب
 فانه قال لا لى عبيدة خذ من كل فرس ديناراً وان شئت فوخها وخذ من كل مائة درهم خمسة دراهم
 وقيل في افراس العرب لبقارها في القيمة اما في افراسنا يقومها ويودى عن كل مائة درهم خمسة دراهم
 كذا في المبسوط ومروياتها مجهول على غير السامية ذكر في من قناع ان النصا عنه انسان وذكر في من

هذا

مختصر الكرخي وشرح الى نصر بغدادى في وجه قولها لانه ليس لها نصيب مقدّر فلا يجب فيها زكوة التوم
 كالجبر وهذا القول من شمس الكردى رحمه الله وانما لا يحتسب في الذكور المنفردة لان معنى الفصل
 يحصل منها وبزيادة الحسن لا يحصل بزيادة القيمة لان لحمه غير ما كوله عنده ولا تحت الايات في رواية
 لهذا ورواية محمد بن هاشم بن سنان في الاستعداد كذا في الايضاح وغيره قال المطردي الرباط
 ما يربط في البلد من الخيل وحققته اذات الرباط كعينة راضية والبغل من نسل الخمار فيكون النص
 الدال على انتفاء الزكوة عن الخمار الا عليه دلالة في **باب** وليس في الخيلان والفصلان الى اخره
 الخيلان صحيح بكسر اللام وختمها كذا في الدوان قبل صورة المسئلة اذا اشترى اربعين من الخيلان
 او بلائين من العجايل او خمسة وعشرين من الفصلان او هذه هل تنعقد عليه الخول لا في قول
 حنفية ومحمد بنهما الله لا تنعقد في قول الباقرين تنعقد في لوجال الخول من حين ملكه الزكوة
 وفي صورة المسئلة اذا كان له نصيب سائمة فخص عليها ستة اشهر فتوالدت مثل عودها
 ثم هلكت من اصوله في الاولاد هل تنعقد في جوارح اصول على الاولاد في قولها لا سفي وفي قول الباقرين
 كذا ذكره مام المعروف بخواهر زاده ثم عندنا في يوسف رحمه الله لا يحتسب فنادون من ربيع من الخيلان
 وفنادون الدلائل من العجايل ومحمد بن خنم وعشرين من الفصلان واحداً ثم لا يحتسب حتى يبلغ
 مبلغاً من لسان شاة الواجب وموسمه وسبعون ثم لا يحتسب حتى يبلغ مبلغاً لو كانت مستان
 ثلث الواجب ذكر مائة وخمسة واربعون واختلفت الروايات عنه فنادون خمسة وعشرين
 رواية لاشي وفي رواية محمد بن الحسن بن فضيل كذا في مبسوط فخره بسلام رحمه الله عليه السلام
 ها توارى عشور اموالكم ذكره مطلقاً فكان ينبغي ان يحذفها ما تحت المسان كما قال ابو حنيفة
 رحمه الله اولاً وهو قول الفرزدق رحمه الله لكنه يودى لا الايجاف فحذف واحدة منها كما في المهازيل ولها
 ان المقادير لا يدخلها القياس النص انما ورد باسنان مرتبة في نص متفاوتة وقد اشنع اصحاب
 ما ورد به الشرع فلا يحتسب بخلاف ما اذا كان معها كبير لان الصغار يجعل تغاله وقد ثبت الحكم تبعاً
 وان كان لاشي قصداً كالشرب والطريق في البيع وعد هذا من مناقب ابو حنيفة رحمه الله حيث تكلم

في مسك في مجلس ثلاثة اقاويل فلم يضع شي منها فاخذ بقوله الاول فزروا لكرههما الله ونقوله الثاني
ابونوسف والشافعي رحمهما الله ونقوله الثالث محمد رحمه الله ومن وجه عليه سنن ابيه
السنن او ذات السنن والتسنن يذكر لذات السنن من الحيوان دون الانسان لان عمر الزوايا
يعرف بالتسنن قال عليه السلام اعطه ستا خيرا من حسنة اى انا خيرا من الله وصورة المسئلة
رجل وحب عليه في الله بنت لبون ولم يوجد ما خذ الحق وبرد الفضل او وجه الحق ولم يوجد
بنت لبون وياخذ الفضل وفي هذا ورد الحديث وطاهر ما في الكتاب يدل على ان الخيار الى المصدق
والصواب ان الخيار الى من عليه لان الخيار شرع رفقا بمن عليه الواحد الرقبى انما يتحقق
بالحسنة وكانه اراد به اذا تمت نفس من عليه اذا الطاهر من حال التسليم انه يختار ما هو رفيق
بالفقر الكذا في مبسوط فخر الاسلام ومنه وكوز مع الفقه الى غيره وعند الشافعي رحمه الله
هو اداء القيمة لان النص واجب الشاة والحق المستحق مراعى بصورة ومعناه كما في حقوق الجاهل
فلا يجوز ابطال الحق عن صورتهما بالتعليق لانه تغير ونحو نقول ان الله تعالى قد اراد ان
الفقر او واحد ما لا مسمى على غنى بنفسه ثم امر بانجاز المواعيد من ذلك المسعى وذلك
تكملة مع اختلاف المواعيد الا ان الاستبداد كان اذنا ما الاستبداد ضرورة كالسلطان حين
الغزة الاب الجرات وتخيلا لبعض كلايه وليس في خرائته هذه الاشياء يكون اذنا من لهم
بالاستبداد كمن له على الخرجنة ولا خر عليه عشرة دراهم فامر من الخنطة لمن عليه الخنطة
ان يقصه عشرته تلك الخنطة صار مأمورا بالاستبداد الخنطة بال عشرة فنشئت ان التغيير ضرورة
النص فصار كالثابت بالنص فان قيل هذا انما يستقيم ان لو لم يصلح غير الواحد قضاء الحق
الفقر الشاة صالحة لمقتضاها حق فلا حاجة الى الاستبداد قبل الشاة صالحة لما فيها
من المائلة لا كونها شاة والقيمة في حق المائلة مثلها وهذا لانه لو ادى الواحدة من خمس مائة
مخرجة عن الشاة ولو لا ان الواجب مائة الشاة والا لما حاز وقيل ان القيمة بدل عن الواجب
وليس كذلك فان اداها مع قيام العين لا يز لخوايل المعينات لجملة ثقال العلوقة ما يتخلف

66
من الغنم وغيرها والواحد والجمع سواء والعلوقة بالضم جمع علف كذا في المعرب المصدق
آخذ الصدقة عند الشافعي رحمه الله علة الضم التبعية لانه متى ملك مقصودا كان اصله في
السبيعية ولو ضمننا الى ما عنده صارنا بعام كونه اصلا فيؤدي الى نوع تناقض نحن
نقول علة الضم المخانسة لان اشتراط الجواز للتيسير مع ان القياس بانى كونه شرط التحقيق
السبب في الحال والشرع انما حاربه في موضع لا يؤدي الى الضيق ولا يكره مراعاة الجواز لكل
مستفاد الا يخرج عظيم خصوصا اذا كان النصاب دراهم وهو صاحب علة يستفاد كل يوم
دانقا ودانقن فيعود على موضوعه بالنقص فمنه فان علف السائمة الى الغرة الكفى
بالدعي في اكثر السنة لانه عسى تعلق او ان البرد وغيره لبعض الضرورة فلو اعتبر كل السنة
لاستتاب زكوة السوام ولم يرجح جهة العبادة اذا علفها نصف الجواز لان الشك وقع في
التمسك ان المال انما صار سببا بوصف الاساعة بدليل ان الزكوة لا تحس في العلوقة فقبل وجود
السبب لا يتحقق التسبب والترجح انما يكون اذا تم السبب ووقع الشك في الحكم العفو ما من الفرضين
سأله اذا كان له تسع من الابل يكون الواجب منها شاة ويكون الواجب في خمس من التسع حتى لو هلك
الاربعة لا يسقط شيء من الشاة عندهما وعند محمد رحمه الله يسقط اربعة اشباع الشاة وله ان
الزكوة وحسب لشكر نعمة الملك والعفو والنصاب كونها نعمة سواء فيتعلق الوجوب في الكل
فمنه لان وجوده وعدمه سواء وهذا لان على تقدير وجوده وعدمه يتحدد الواجب حال
وجود العفو على الصفة التي كان قبل وجوده فمنه هلك المال بعد وجوب الزكوة للشافعي
رحمه الله قولان في قول لا يسقط سواء هلك قبل التمكن من الاداء او بعد التمكن وفي قول ان
هلك قبل التمكن من الاداء سقط وان هلك بعد التمكن لا يسقط والحلاف في هذا ارجح الى ان
الواجب في النصاب عنده في الذعة في قول ومنه لانه صار ضامنا لانه مطالب
بالاداء على الفور فيضمن بالتفريط كالمودع اذا طوبى برد الودعة فلم يرد حتى هلك فانه يضمن
ولنا ان الواجب عليه تملك جزء من النصاب فاذا هلك النصاب فانت محيل التملك فسقط الاثر

كأهل الثاني إذا هلك قبل الدفع وهذا لأنه قال عليه السلام في أربعين شاة شاة فقد جعل النصاب
طرفا للواحد ولأن يكون طرفا للواحد والآخر يكون الواحد الا وان يكون الواحد فيه ولهذا
لو تصدق بجميع النصاب ولم يحضره الزكاة يسقط عنه الزكاة ولو كان الواجب الزكاة
لما سقط كما في صدقة الفطر والمستحق فقير بعينه المالك ولم يوجد منه الطلب فلو حوذه
بعد السبق وهذا لأن المال مستحق لأن الزكاة تصاف له ومن صافه تدرك على السلسلة لا فائدة
عليه اختصاص فقتضى أقوى وجوهه وأقوى وجوه الاختصاص اختصاص المسبب بالسبب
منه حادث به فان قيل السند حكم نصاب حوذي ولم يؤخذ قيل كونه حوذاً صفة
المال والصفة تقوم بالموصوف فاسند الى قوله بعد وجود الجواز والله اعلم
ما في زكاة الفضة والذهب فقامت الفضة
على الذهب في فوائدها عند من لا يرى للمهر ونصاب السرقة قدرابه ثم الفضة يتناول
المضروب وغير المضروب والرقعة مختص بالمضروب وأصلها ورقة كذا في المغرب قوله
للحدث المعروف روى أن النبي عليه السلام قال إن الرقة ليس فيها صدقة حتى يبلغ ما تين فاذا
بلغت ما تين ففيها خمسة دراهم والمعتبر في الدراهم وزن سبعة وموان يكون كل عشرة منها
بوزن سبعة مثاقيل وكل درهم أربعة عشر مثقالاً وعشرون مثقالاً فيبني عليه أحكام
الزكاة والخراج ونصاب السرقة وتقدير الديات والمهر في النكاح وأجمله أن وزن
قبل عهد عمر رضي الله عنه مختلفة فمنها ما كان الدرهم عشر مثاقيل ومنها ما كان عشرة مثاقيل
ومو الذي سمي وزن خمسة ومنها ما كانت اثني عشر مثقالاً وهو الذي سمي وزن ستة وكانوا
يتصرفون فيها ويتعاملون فيما بينهم الى أن استخلف عمر رضي الله عنه فإراد أن يستوفي الخراج
فطالبهم بالأكثر يثبون عليهم والتسوا منه التحف فجمع حساب زمانه لتوسطوا بين ما رام
عمر رضي الله عنه وبين ما رآه الرعية فاستخرج حواله وزن السبعة وإنما فعلوا ذلك لوجه ثلاث
أحدها أن إذا جمعت أعداد الأصناف الثلاثة بعين من كل صنف عشرة دراهم صار الكل أخذاً

وعشرين مثقالاً فاذا أخذت ثلث الكركان سبعة مثاقيل والثاني أن إذا أخذت من كل
عشرة من هذه الأصناف ثلثها وجمعت ثلاث الملامه كان سبعة مثاقيل والثالث أن إذا
لكت الفاضل على السبعة من العشرة أغنى الثلاثة والفاضل أيضاً على السبعة من مجموع
السنة والخمسة أعني أربعة ثم جمعت مجموع الفاضلين وهو ما القسمة كانت سبعة فلهذا
صير إلى وزن سبعة والجمعة أن كل الباقي السبعة كما حدد الملقى سبعة فصارت ثلثنا
وزن سبعة أي عشرة دراهم من الدراهم التي صار وزنها وزن أربعة عشر مثقالاً سبعة من
الذي كان وزنها عشرون مثقالاً في حساب الكسور تضيق وتبين أنه إذا ملك ما ياتي درهم
وسبعة دراهم فعند ما يحس عليه خمسة دراهم وسبعة دراهم من أربعين جزءاً من درهم وإذا
لم يؤخذ في السنة الثامنة من وإلى تحت في السنة الثانية زكاة ما بقي من المال وذلك ما تبادر
ودرههم وثلثه وثلثون جزءاً من أربعين جزءاً من درهم كذا ذكره أبو اليسر رحمه الله وكان حجة
رحمه الله يقول بالفارسية در سنه ثانیه پنج درهم لازم شود ویک جزء از چهار جزء ویک جزء
وسی و سه جزء از آنکه چهار از وی باید تا یکی از آن شود که چهار از وی باید تا یک درهم صحیح شود
وهذا لا يعرف الا بحرح عظيم قوله وما دون مثل هذا الضيق مثل عدم التمازج
اشراط النصاب ما روياه قد خسر عنه ما دون النصاب فخصر المتمازج فيه بما ذكرنا
لضرورة منتهى الى اهدار القليل لأن الدراهم لا ينطبع بدون الغش فحصلنا القليل فاضله
وموان يزيد على النصف اعتبار الحقيقة لأن المخلوط مقابل الغالب كالمستهلك
المتقال ما يكون كل سبعة منها بوزن عشرة دراهم قوله ثم في كل أربعة مثاقيل ربع العشر
ومو القيراطان والقيراط عند أهل الخجاز خمس مثاقيل كل دينار عندهم مائة شجرة وعند
أهل سمرقند ستة وتسعون شجرة فيكون القيراط عندهم طسوجاً وخمسة لأنه أعدل للأبداً
كالشباب قلنا أنه أعدل للتجارة بأعداد الشرع فصارت كما لمعد للتجارة بأعداد العبدل
أولى والخلاف في حل النساء ما في زكاة العروض

العوض للاختلاف فيه اولاً فاقوم بالمقدور فيكون بناءً عليها وتفسير الانفع ان يقوما
 بما سلخ نصا با انه لو قوما بالدرهم سلخ نصا با ولو قوما بالدينار لا سلخ نصا با يقوما
 بالدرهم وان كان على قلبه بقلب الامر كذا في المبسوط **فصل** او ثبتت الحكم كله او بمعنى
 الواو كافي قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون **فصل** لنفسه بقاها او عليها
 فخورها وهذا لان كمال النصاب بشرط الاستدراء والانتها لان استدراء الحال انقضاء
 عند الوجوب وانتهاه حال الوجوب عليه والوجوب لا يكون الا على اهله وكذا التبع
 منعقد الا على اهله وفيما من ذلك حالة البقاء فلا يعتبر كماله في تعليق الطلاق العا
 بدخول الدار **فصل** لا بد من قيام الملك عند الميم لان حال انقضاء الميم كذا عند الدخول لانه
 جال بزل الخزان ولا يعتبر زوال الملك فيما بين ذلك **فصل** ويضم الذهب الفضة صوره
 اذا ملك مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تبلغ قيمته مائة درهم فعليه الزكوة في قوله
 خلافا لما **فصل** ان الشرح اعبر الاحراء في كل فرد منهما لئلا يملك ابريق فضة وزنه
 مائة وخمسون وقيمتها ما يتاثر لا احد الزكوة فيه وهو يقول الضم انما وجب ليصير نصيبا فيصير
 غنيا والغنى بالمالية والقيمة وامت اسئلة الابريق فقوله القيمة انما يعتبر عند المقابلة بغيرها
 اما ما انفردا فلا فاذا اجتمعا امكن اعتبار القوم كذا في **فصل** يوضح ما
 زكوة الذروع والثمار قال الشيخ **فصل** عام بدر الدين رحمه الله التسمية خرجت على قولها لانها
 بشرط ان النصاب البقاء لانه نوع زكوة ولهذا يصرف مصارف الزكوة وفيه معنى الطهارة
 والتمار كما في الزكوة والاصل فيه قوله تعالى واتوا جنة يوم حصاده **فصل** جملة ففست بقوله
 عليه السلام ما سقته السماء الحديث ثم **فصل** عند الحصفه **فصل** ان كل ما استنبت في الجنان
 ويقصد به استغلال الاراضي ففيه الجسر والارض لا تستنبت بالخطب واخوته فلهذا استثنى
 في الكتاب المراد القصص الفارسي فاما قصص السكر ففيه العشر وسد وجوب العشر الارض
 النامية بحصفه الخارج **فصل** يضاف اليها فيقال عشر **فصل** مال خرجه **فصل** رضى

ارض عشر والالف واللام للجهد الشيخ الماء الجاري الخرب الدول العظيم الدالية
 جذع طويل يركب تركيب مدافق الازروني داسه مغرفة كبيرة يسقى بها السانية بالبحر
 يسقى عليه اي يسقى من البئر كذا ذكر هذا المجموع في المغرب **فصل** ثمرة باقية اي تبقى ستة
 بلا تكلف كالخطة والشعير والتمر والزيت والذي لا يبقى مثل البطيخ والكمثرى كذا ذكره
فصل سلام رحمه الله للخضراوات بفتح الحاء لا غير الفواكه كالنفاحة والكمثرى والبقول كالكرش
 وغيره كذا في المغرب **فصل** لانه يحتمل زكوة التجارة لان الصدقة حتى اطلقت بداده الزكوة
 اذ في العشر معنى المونة وانما قدره خمسة اوسق لانهم كانوا يتبايعون بالاوساق وقسمه اوسق
 اربعون **فصل** ما ونا ويل الحديث الاخران المراد صدقة باخذها العاشر كما هو مذهب كذا في
 الهداية صاع النبي عليه السلام اربعة ائنا فالخمس الاوساق الف وما يتاثر **فصل** واما ذكر
 قوله وليس في الخضرة عند ما شئ وان كان يفهم من قوله لا يحسب العشر الاضمان ثمرة باقية تالدا **فصل**
 وما سقى يغرب او دابة يترأى انه مكرر وليس كذلك لان ما تقدم من قوله الحديث ولهذا لم يتعرض
 للذليل **فصل** على القولين اي على اختلاف القولين فحسب عنده سواء بلغ نصا با او لم سلخ
 كان له ثمرة باقية او لم يكن وعندهما بشرط النصاب كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله **فصل** ما
 ما دخل تحت الوسخ كالدرة احتياط الحائض العبادات ثم لما شرط الوسخ اختلفا فمنها من لا
 يدخل تحت الوسخ فعدى ابو يوسف رحمه الله حكم النصيب بالقيمة لان المعاني اختلفا من الصور
 ومحمد اعتبر الصورة كما قال في حناية الصدوق **فصل** ان النبي عليه السلام اعتبر الوسخ وهو
 في زمانه اعلى ما يقدر به المكملات فوحان يعتبر اعلى ما يقدر به كذا نوع ايضا **فصل** ففي القطن
 الاجمال قال الامام المعروف بحواهر زاده رحمه الله انما يقدر به القطن الجاف فانه يقدر او لا
 بالاساتير ثم بالامناء ثم بالاجمال الزعفران بوزن او لا بالسجات ثم بالاساتير ثم بالامناء
 واما جمل جمع جمل بغير الحاء كل حمل ثمانية من كذا في المغرب والهادي الخلايا جمع خلية
 وهو محمل النحل **فصل** كان يحسبها يشبه لان **فصل** اما استحق الاخذ بعللة الجمان الزقات

حتم ان يراد به القرب كما ذكره في شرح المبسوط كل قرينة خمسون مثقال الفرق فيجوز ان يراد به عشر
 رطلا كذا في التهذيب والمحدثون على السكون وعن محمد رحمه الله الفرق سنة وثلاثون رطلا الترتك
 بضم النون وسكون الزا والرفع قوله لا نه نزل الارض اي لان الجراح من ريع الارض العشر
 انما تحت في ريع الارض لهذا المحدث عين القير لا نه ليس من انزال الارض والجراح بحرفه ايضا
 فلو وجب فيه العشر مع انه يجب الجراح لاجتماع العشر والجراح في ارض واحدة بسبب احدى لان
 سنة العشر والجراح الارض النامية تحققا او تقدير لاجتماعه ان لقوله عليه السلام لا اجتماع في
 ارض مسلم وعشر وخراج ما نـ من يجوز دفع الصدقة اليه من العشر
 لما ذكر ابواب الزكاة على تعدادها فلا بد لها من المصارف فذكر المصارف لهذا وذكر الصدقة
 لتشمل انواعها انما الصدقات للفقراء الالة كلمة انا المختص فخص جبر حشر الصدقات على الاضمان
 المذكورة المعروفة وانما مختصة بها لا يتجاوز هذا كانه قيل انما هي لهم لا لغيرهم وعدل عن اللام
 التي في ربيعة الاخرة ليؤذن انهم ارسخ في استحقاق الصدق عليهم فمن سبق ذكره ان
 للوعاء وتكرير في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل يؤذن بفضله ترجح لهدن على الرقاب
 الغارمين كذا في الكشف المؤلفه قلوبهم ثلاثة اصناف حنف كان يتألفهم رسول الله عليه
 السلام ليسوا واسلم اقومهم بالاسلام وحشفت اسماؤا فبر بقريرهم وصنف منهم يعطهم
 لدفع شرهم مثل عباس ابن مرداس عيينة حصين وعلاء بن خنجر والى الى بكر
 رضي الله عنه واستدلوا خطه فاني في مرق خط الى بكر رضي الله عنه وقال ان الله تعالى عر الاسلام
 فان ثبتهم عليه والاسنا وبنكم السيف فانصرفوا الى بكر الى بكر رضي الله عنه وقالوا انت
 الخليفة ام هو فقال ان شاء هو ولم ينكر عليه فوقع الاجماع ولا يقال ان الشيخ بالاجما
 يجوز ان الفسخ لا يكون الا في جوة السي عليه السلام والاجماع ليس بحجة في جوة نه
 يجوز الفسخ بالاجماع على قول بعض المتأخرين كذا ذكره فخره سلام رحمه الله وقال الشيخ
 نه عام نذر الدين رحمه الله نه انفصال عن هذه الشبهة من ملية اوجه احدها انه جاز ان يكون

واستدلوا بالخط الذي فيه
 من حرم الفسخ بالاجماع

في ذلك نص وكان عمر رضي الله عنه مذكوره دون غيره والثاني ان يكون هذا قبل انتهاء الشيء
 بانتهاء علمته كانهما صوم رمضان بانتهاء رمضان والثالث ان كل شيء يعود على صوته
 بالنقض فهو باطل وهذا كذلك لانه انما سئل لهم المال يدفع شرهم ليكون بيضة الدين محمية
 ولا يؤكل الى الدين صغار من جانبهم فلما وقع شرهم يكون من عطاء ذل وصغار الاسلام
 فلا يعطون المسكين من جيبيل من السكون لانه يسكن قلبه عن الناس وهو اسوأ حال من الفقير
 عندنا قال الله تعالى او مسكين اذا مرتبه اي لاضعا بالتراب من الجوع والعري قال الشاعر
 امنا الفقير الذي كانت جلوتته وفوق العبال لم يترك له سبيل سماء فقيرا وله جلوتة
 وقد قيل على العكس وهو مذهب الشافعي رحمه الله قال الله تعالى امنا السفينة فكانت لمساكين
 واشتقاق الفقير من انكسار فقار الظهر من الجوع وقيل ان السفينة كانت عارية عندهم
 كذا ذكره في المبسوط قوله كفاية له اي يدفع اليه مقدار ما يكفيه وعياله واعوانه غير
 مقدار الثمن كما قاله الشافعي رحمه الله لانه فرغ نفسه لعمل الفقراء وكانت كفايته
 ما لهم كذا في المبسوط والخارج من لزمه الدين ولا يمكن نصيبا فاضلا عن دينه وفي سبيل
 الله منقطع الغرة في قوله يوسف رحمه الله اي الفقراء منهم وقال محمد رحمه الله من منقطع الحاج
 اي الفقراء منهم وابن السبيل المنقطع عز ما له بعده والتبديل الطريق فكل من يكون مسافرا على
 الطريق يسمى ابن السبيل كما يسمى ابن الفقير للفقير كذا في المبسوط قوله لظاهر النص لانه اضاف
 اليهم بلام التملك فلا يجوز ان يخرج البعض كما اذا وصى ثلث ماله لثلاثة الاضاف لم يخرج مان
 بعضهم ولت ان الاضافة لبيان انهم مصارف لا ثبات نه استحقاق لان المحمول يصلح
 مستحقا وهذا بناء على ان الزكاة حق الله تعالى عندنا لا حق للفقراء فيها وصاروا مصارف
 بغلة الحاجة ومضى شيء واحد لكن اسماها مختلفة فكانه قال انما الصدقات للمحتاجين لو
 قال هكذا يجوز الصرف الى من يشاء واحدا نه نصير حنفا وسقط اعتبار الجمعية كذا هي هنا
 والوصية على هذا الخلاف ولا يقال ان هذا التجليل حكم النص لانهم صاروا حكم بالنقص صالحين

للصرف اليهم صرف اليهم ام لا كالعبية صالحة لصرف الصلوة اليها استقبالا لافعال العبد ام لا
قوله عليه السلام فليستخ ثلاثا اذا استنحى بالمد والاجر يجوز مع ان النص في الخبر
 كذا هي هنا اذا صرفت الزكوة الى صنف واحد يجوز مع ان النص اجمع جميعهم كذا في الهادي في
 يقال ان النص ان خسر الاحجار الثلاثة لكنه يجوز مقتضاه على حجر واحد عندنا مطلقا
 وكذا عنده اذا كان له ثلثه لعرف لجصول المقصود وهو النقة كذا هنا يجوز مقتضاه على
 صنف واحد وان ورجح النص في الاصناف السبعة لجصول المقصود وهو دفع الحاجة
قوله عليه السلام خذها من اغنيائهم وزدها في فقرائهم وصف الزكوة الماخوذة من اغنياء المسلمين
 بانها مردودة في فقرائهم ولا يقال تقيد النص المطلق بخبر الواحد لا يجوز لان سياق الآية
 يدل على هذا فانه قال ومنهم من لم يذكر الصدقات الى ان قال انما الصدقات للفقراء وكذا
 سياقها يدل عليه فانه قال في مقطع الآية والله عليم حكيم وفي مقام الجود يستحسن مثل
 او واسع لكنه يشير بان عليم حيث صرفه الى فقراء المسلمين ورجعهم حكيم بان يضع كل شيء موضعه
 على ان الحديث مشهور بحوز الزيادة عليه كذا قاله الشيخ **قوله** ما م يدر الدن بجه الله **قوله** ان
 من يتا ما موربه **قوله** يتا ما التملك في هذه الصورة اعلم ان الواجب عليه اخراج قدر الزكوة
 عن ملكه الى الفقير رغبة ومنفعة ففي **قوله** من الزوجه والزوج واحد **قوله** اخراج عن ملكه
 رغبة لكن لم توجد اخراج عن ملكه منفعة **قوله** من منافع الاملاك متصلة منهم ينتفع بها
 ما صاحبها ولهذا لم تقبل شهادة البعض للبعض كانه صرف على نفسه من وجه فلم يتم شرط
 التملك فلا يصح وهذا لان الواجب عليه التملك من وجه بقوله تعالى واتوا الزكوة امرنا بالابتداء
 مطلقا والتملك من هؤلاء ليس بملك من وجه بقوله كل وجه لان تمام **قوله** ما انقطاع منفعة
 المولى عما اتى ولم توجد في العبد المدبر والمكاتب وام الولد وحده اخراج عن ملكه منفعة
قوله اخراج عن ملكه رغبة فعلى هذا يخرج هذه المسائل **قوله** استحسننا الاستسار اقسام
 منها ما ثبت بالسنة كالسهم ومنها ما ثبت بالاجماع كالا ستصناع ومنها ما ثبت بالضرورة كالتبديل
 الجياض

الجياض ومنها ما ثبت بالقياس للحق وان كثير النظر والمراد ما ذكره هنا القسم **قوله**
 ويحتمل ان يكون هذا في صدقة التطوع لا في ما كانت في صدقة التطوع لانها كانت فقيرة صنفه
 الذين تعذر للناس بالاجر **قوله** ويدفع الى مكاتبه الى اخره لان مال المملوك واقر الولد له
 من كل وجه فلا يكون الصرف اليها مملوكا من كل وجه لانه داخا الى نفسه من وجه **قوله**
 الى مملوك غني لان المملوك مملوك المولى يدفع اليه كالدفع الى المولى وانما جاز **قوله** دار الى المكا
 بالفضل ولا نه جر يدا الصدقة مطهرة للاذوار فكانت وسخا كالماء المستعمل ولهذا يجوز صرف
 صدقة التطوع اليهم لانه بمنزلة التبرع بالمال وقد قيل ان الزكوة يجوز دفع اليهم في هذا الوقت
قوله وهو اليهم لان الولد والحمة كلحمة النسب لان المعين سبب لا حياء المعين كالاب سبب
 لا حياء الولد لان الرق اثر الكفر وما موت حكما قال الله او من كان ميتا فاجييناه اي كافرا
 فهديناه ولهذا اكل عليه السلام لن يحزى لدوا له الا ان يحده مملوكا فيشتره فيحققه وتماته
 في الولد **قوله** الامن ابطال النص فرائبه قال عمر بن العاص سمعت رسول الله عليه السلام
 يقول ان آت فلان ليسوا الى ما وليا وانا ولي الله وصالح المؤمنين ولكن لهم رحم ابائهم ابائهم
 كذا في الصحيح وذكر في بعض المواضع ان البيع عليه السلام قال لا قرارة سني ومن لم يهد
 فانه علينا الاخر من الزكوة عبارة عن ملك المالك من فقر مسلم غيرها شي ولا مولا مع قطع
 المنفعة عن المدفوع مقفرا بالنية فلهذا من قوله بطنه فقير اي فقير امسا غيرها شي
 الى اخر ما ذكرنا وارا ما الظن غلبة الظن **قوله** لانه ظهر خطاهه بيقين المصنف فقير صنفه كسرة
 وكسرة وقد امكن الوقوف على هذه الاشياء ولهذا اقول انها شي مستقود بها شي محد فلا يعتبر معه
 جهاد الضرر كما في **قوله** والى والشاب اذ اصاب على تجرى طهارتها ثم يمين لها تحسنة ولها ان
 الواجب عليه الصرف الى من هو فقير عنده وقد اتى به فيجوز كما اذا تجرى القبله ثم ظهر من خلافه
 وهذا لان الوقوف على هذه الاشياء قطعا متعذر فبني الحكم على سبب الظاهرة كما عرفت في السفر
 مع المشقة والبلوغ مع الجفلة وغيرها لانه كم من انسان يشح بماله على نفسه ويلبس الثوب الخلق قد
 يكون

على القلب ولا نفق على نفسه فضلا عن غيره بخلاف ما ذكر لان الوقوف على طهارة الماء والثوب
نظامها مكرح متى هذا واحد من استدلال الحديث في غير الولدان المعنى يشهد الكل وهو ان الوقوف
على هذه من شيئا بالاحتياط دون القطع مع وجود ما هو الركن في التصديق وهو التمسك على سبيل
البر وهذا لان العاجل بالتصدق على من على سبيل البر لان ملاك من الاباء ومننا من سقطه
والصلة منها اعظم بر والصدقة الواجبة تملك على صفة البر لكن للفقر فلما جوز رسول الله عليه السلام
ملاك من معنى الصدقة علم ان الواجب هذا حاله شبهه تيسيرا واذا بقي الخطاب لهذا القدر
حتى خرج من معنى وان سئل له الامر على غيره ثبت الجواز بملك الماشي والغنى استدلاله
لان التملك من هو لا يصح ويقع على سبيل البر وهذا استدلال منقول عن محمد رحمه الله واما اذا
ثبت ان عبده فانما لم يحز لانه لم يتحقق الركن وهو التملك من غيره لان هذا التملك من نفسه مكرح
وهنا وجد التملك من وجهه على وجه المبرة وكونه اجنبيا او غيرها شيئا زائدا عليه اعتبر في حالة
القدرة في حالة العجز **فصل** لانه غني لانه يحسب عليه الزكاة ان كان ناميا ويحسب عليه صدقة الفطر
ومن ضحية وحرمان الصدقة حتى لو ملك من ثياب البذلة ما يساوي ما في درهم فاضلا عن حاجته
تعلق به هذه الاجكام **فصل** وكانوا يثبون اى الصحابة رضى الله عنهم وكان وجود هذه شيئا
وعدمها بمنزلة **فصل** عليه السلام خذها من غنياء لم ورد في فقرهم الكفاية في من غنا راجعة
الى اهل اليمن فكذا الكفاية في الفقراء فان قيل سعى ان لا يحوز الدفع الى عمره بل قبل الفقراء
مذكورة مطلقة في النص في القيد بالمكان تحرى السخ والنسج عليه السلام امره بان يتخاطب
به اهل اليمن ومن بلاد كبيرة على ان عرض النبي عليه السلام من هذا ان لا طبع له في الصدقات
بل من مصرونة الى فقراء المسلمين وقد دل على مجرى الكلام فانه بنى هذا على قول الاسلام واما
كان فقراء اهل البلدة اولى لان لم حتى الفقراء حق الجوار الا ان نقلها الانسان الى قرانه لان له
الصدقة ولغير الصلة وزيادة دفع الحاجة فيها اذا كانوا اوجح ما **فصل** صدقة
الفطر ذكر في مبسوط هذا الباب عقيد الصوم على اعتبار ترتيب الطسعي اذ من يكون عقيد الصوم

وذكر ههنا عقيد ابواب الزكاة قبيل الصوم اذ هي عبادة مالية كالزكاة والقدوم على الصوم
جائز والمقصود من المضاف الى المضاف اليه الصدقة وهي العطية التي يوادها الموثوب من
الله تعالى وسميت ههنا لانها تظهر حقيقة الرحل وهذا من باب اضافة الحكم الى الشرط واعلم
انا فتحت في هذا الباب الى معرفة سبب الوقوف هو امر مؤنه ويلى عليه بشرطه وهو ان
يكون حرا مسلما والواجب نفسه وهو نصف صاع من من وغير ذلك وما يقدر به الواجب
وهو الصاع الذي يحوي ثمانية ارطال وما يتبادر به الواجب وهو البر وغيره ومكرح
لان جله وهو امر مؤنه ويلى عليه ومنه الصبيان وعبد الخدمة ومنى يجب عليه وهو الوقت الموصوف
ثم في الحديث الذي صدر الباب بيان هذه من شيئا بعبارة واستشارة تعرف بالتأمل ان شاء الله
تعالى **فصل** عليه السلام صغير او كبير لم يكره بدون الواو لكونه صفة الذي يجب لاحله ثم يتأمل ان
يكون الصغير والكبير صفتين للعبد وهذا واضح ولا يتأمل ان يكونا راجعين الى الحر والعبد
لان لا يجب عليه صدقة الفطر عن ولده الكبير ويتأمل ان يرجع الصغير الى الحر والكبير الى العبد
بما دار عن العبد الصغير بلالة النص لانه لما وجب عليه سبب عبده الكبير لان سبب
عبده الصغير اولى ولما وجب سبب الجز الصغير لان سبب العبد الصغير اولى **فصل**
هرامها الى اخره شرط الحرية لتحقيق التملك اذ العبد لا يملك وان ملكه فكيف يملك وهو سلام
لان شرط للموثة التي فيها معنى العبادية وهو العشر حتى لا يستدار على الكافر لان بشرط
للعبادة التي فيها معنى الموثة اولى والغبنا لتحقيق الاغناء المودية اذ من غنى لا يتصور
كان تملك من غير المال وشرط الفضل عما ذكر اذ المستحق بالحاجة كالمعدوم المستهلك
كالأمر المستحق بالعطش قال صاحب الكشاف للخرج والخراج ما يخرج الامام من زكاة
ارضه وذكر في شرح التاويلات للخراج الذين يعني ان هذه الاشياء سبب الخرج لاسد
الدخل فتكون وجودها وعدمها بمنزلة وهذا لانه يقال الدار سترقة والثياب تسرقه و
الدوات تستعلق **فصل** وعليه ان يردى عن نفسه الاصل هذه المسائل ان التبدل اس

همونه ويلى عليه من ذلك لقوله عليه السلام ادوا عمن تمونون وكله عن الانزع فاما ان يكون
سببا ينزع عنه الحكم او محلا للحق عليه ثم يودي عنه ويطل الثاني لاستحالة الوجوب
على العبد والكافر فتعين الاول لانه متضايف الوجب تضاعف الرؤوس وضاعف الله
قال الشاعر ذكوة رؤوس الناس ضحوة فطرهم بقوله رسول الله عليه السلام صاع من التمر ولا يغال
انه يضاهى الى الفطر وتكرر بتكرره ايضا لان ذلك محاذو هذا الا ان النسبة تحت الاستعارة فاما
تضاعف الوجوب فلا تحت الاستعارة وتكرر الوجوب بتكرر الفطر مع اتحاد الراس من غير تكرر
وجوب لركوة تكرر الوجوب للمال الواحد لان الوصف الذي لا جله كان الراس سببا وهو المونة يتجدد
بتجدد الجول كما ان الفار الذي لا جله كان المال سببا بتجدد الجول والاضطرار الوجوب اسه
وهو همونه ويلى عليه ما هو في معناه كاولاده الصغار الفقراء وما يملكه للخدمة له
يوسفهم ويلى عليهم ولا يودي عن زوجته واولاده الكبار لان صل ان لا يحجب على الغير سبب الغير
الا اذا كان في معناه سبب الولاية التامة والمؤنة الكاملة والولد الكبير ليس بمؤنة ولا يته
والولادة والمؤنة قاصرة في الزوجية فانه لا يملكها في غير حقوق النكاح ولا يملكها في غير الرواية
كالمدواة ثم في لفظة المالك اشارة الى انه لا يخرج من كاتبه لقصور الملك فيه فخرج عن إطلاق
كما في العين اذا قال كل مملوك جزء وفيه اشارة الى انه محجوب من المدرواة الولد لتمام الملك فيها
بدليل حل الوطى قوله لانه ليس بمؤنة كل واحد منهما مطلقا لان الواجب على كل واحد منهما
نصف المونة قال المطردي رحمه الله معنى قوله الفطرة نصف صاع اي صدقة الفطر قوله بالعراق
صاع عمر رضي الله عنه كان ثمانية ارطال فخرجت الحجاج بعد ما فقد وكان من اهل العراق
بقوله خطبته يا اهل العراق يا اهل الشقاق والنفاق ومساوى لاخلق ألم لغرضكم
صاع عمر رضي الله عنه ولذلك يسمى حجاجيا وهو صاع العراق حديد وابو يوسف رحمه الله رجع عن
هذا حين حج مع هارون الرشيد فسال اهل المدينة عن صاع النبي عليه السلام فانه سبعة ارطال
كلهم يحمل صاعه تحت رداءه بقوله رثته عن ابي عن جدي حتى اسندته الى النبي عليه السلام
قال ابو يوسف

رحم الله فخرها فوجدتها تسع خمسة ارطال وثلاث رطل وقيل لاختلاف ثمنها اي في
الصاع انها تختلف في الرطل قوله لان سببه الفطر قال الشيخ رحمه الله ما مر من الدين رحمه الله
السنة هو الراس لها شرائط من الباونع والاسلام والمجربة والعنا ومنها طلوع الفجر
من يوم الفطر غير ان من الشروط ما يكون معمل الحلة كشق الذق وجفر البير وهذا الوقت شرط
معمل الحلة فاطلق اسم السبب عليه محاذات قبل ذلك لم تحت فطرته اي منعت من اولاده
وما يملكه ليلة الفطر قبل طلوع الفجر فليس عليه الصدقة لانه حار وقت الوجوب هو تمت
وان اسلم او ولد بعد طلوع الفجر لم تحت لانه لم يتحقق السبب فيه قوله لانه يسمى فطر الا ان الفطر
يقابل الصوم وبضاده فيشرط اتحاد المجر والليل ليس بمحل للصوم فلا يكون محلا للفطر هكذا
افاد شيخنا رحمه الله وذكر في سر الفطر هو اليوم والفطر عن الصوم غير مراد لان ذلك يكون في كل
ليلة والفطر عن رمضان انما يكون بما مخالف ما تقدم وذلك عند طلوع الفجر لان فما تقدم كان يلزم
الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر وانما الفطر يختص باليوم اي الفطر المخصوص
هو الفطر المأمور به الذي يقابل الصوم في مثل هذا اليوم اي في هذا اليوم والمحدث يدرك على استحالة
التحليل ان مر بالاعناء ليستغل الفقراء بالصلاة عن المسئلة وهذا لا يكون الا بتقدم
الدفع وان غنا في هذا اليوم مطلقا انما يكون اذا دفع قبل الصلاة والا يكون اعناء
في بعض اليوم اذا قدم الزكوة بتوقفه هنا يجوز ولا يتوقف والفقر ان السنة الزكوة المال
نصفه ان يكون تاميا ودليل التام الجول وهذا السبب هو الراس من الفطر شرط وجوب دا
قوله لان الواجب سقى من غير دليل حتى لان الواجب اذا تقرب في الزمة لا يسقط الامسقط
ولم يوجد ولا ضحمة لا يسقط لكن سفل الواجب الى التصديق بالقية لان راقه لم يعرف
الا في وقت مخصوص وفي مكان مخصوص فاما التصديق بالمال فقربة معقولة ولا يتقدار
وقت الاداء فيها وقت دوز وقت كما
العبادات نوعان الايمان فروع وعدا صلح الايمان التصديق وقراره كن ايضا لكنه ملحق

ومن صلواته فروع الايمان الصلوة لها اعمال الدين شهادته من ناسن ما لهن ثم الركوة التي
تعلقته ناحدي ضرب النعمة ومي المال وهي دون الصلوة لان نعمة الدين اصل ونعمة المال فرع
لان المال وقاية الروح وهي ضاربت قرينة بواسطة القبلة التي هي حماد وهذه صارت قرينة
بواسطة الفقر الذي له ضرب استحقاق في القصر ثم الصوم قرينة تتعلق بنعمة الدين
ملحقة بالاصل كما انها وصيلة الى صلواته بصير قرينة الا بواسطة النفس وهي دون الواسطتين
وهي وليس حتى صارت من جنس المحامد ثم للحج عبادته مبركة وسفر لا يتأدى الا بافعال يقوم بقاها
مغظة وكانت دون الصوم كما انها وصيلة اليه ثم لهذا الصوم سد وشرط وركن وحكم ونفس
لغة وشرعا امتا تفسير لغة من مساك عن اي شيء كان في اي وقت كان قال السابعة
خيل صيام وخيل غرض صامة تحت الجحاح واخرى تعكس النجاسات اي ممسكة عن اللطف وغير
ممسكة وفي الشرع عبارة عن مساك مخصوص من شخص مخصوص وفي مخصوص فالاسم سرعي
فيه معنى اللغة وسببه شهود الشهر فاما الشرط فثلاثة انواع شرط نفس الحوب وهو
من سلام والعقل والبلوغ وشرط حوب من دار وهو الصحة ومن قاعة وشرط صحة من دار وهو
الوقت القابل له وهو اليوم المتعري عن كل والنسب وطهارة المودى عن الخيض والركن وهو الكف
عن المفطرات وحكمه الثواب وسقوط الوجب عن الذمة قال الشيخ من مام يرد الدين عنه الله
قد حوت العادة من اصل التحقيق انهم قد استغلون او لا بالتجديد الموضوع لتعرف خاتمة
الشيء ويصدرون الكتاب لهذا النوع والنمط وقد استغلون بالتقسيم او لا ثم بالتجديد
ليسهل امر التجديد وقد بدا صاحب الكتاب بالتقسيم لهذا ثم اعلم ان من شياخ المختلفة
للقايين بصير احدا ما اعتارا الامر العام كالجوهر والسواد والبياض بصير احدا ما اعتبار
الوجود وتكثر ما اعتارا الامر الخاص كاللون تنوع الى السواد والبياض ثم الصوم واحد باعتبار
القرينة ومن مساك لكنه تنوع ما اعتبار ان هذا الصوم له او عليه خال الذي هو الواجب واخير
هذا اللفظ ليشمل الواجب ما يحاب الشرع والواحد ما يحاب العبد ثم قال في المختصر ما بينه

ومن الزوال في الجامع الصغير قبل نصف النهار اي النهار الشرعي وهو طالع الفجر الى غروب
الشمس هذه الرواية اصح منه لا بد من وجود النية في اكثر النهار ونصفه من وقت طالع
الفجر الى وقت الضحوة الكبرى فاذا نوى قبل الزوال يتحقق هذا المعنى ولنا
ان النية للتعيين فائدة النية شيان التعيين بصير قرينة عبادته والتعيين انما يكون عند
وجود المزلعم ولم يوجد هنا لا نشاخ ساير الصيامات في هذا اليوم فلا يحتاج الى
تعيينه لان تعيين المعين هو وهذا معنى قوله وانه متعين اي ليس مع غيره مشروعا لكن يحتاج
الى النية ليصير لله تعالى لان الواجب عليه فعل وهو قرينة ووجود النية في اكثر اليوم يحصل هذا
المعنى لان الصوم ركن واحد وهو من مساك من اقل النهار الى الغروب والنية شرط لتعيينه
لله تعالى فاذا وجدت النية قبل الزوال فقد قارنت اكثر النهار والنية فترجح جانب الوجود
على جانب العدم فحوز كاقتران النية بالجمع وهذا معنى قوله وقد صار عبادة لوجود النية
في اكثر اليوم فان قيل الواجب عليه من اقل النهار الى الغروب بصير قرينة عبادته فاما معنى ذكر او
قلت اراد به والله اعلم فائدة النية التعيين فاما الذمة وصيرورته عبادة فما يتعلق بزمان
مبين ولم يرد به عدم اشتراط صيرورته عبادة فما يجب في الذمة وعدم التعيين فما هو محسوس لكنه
تعرض لما هو في الموضوعين كمن هذا التاويل يقتضي ان من ضار ويحتمل ان يكون او بمعنى الواو كما
متر وما رواه محمود على نفي الكمال او معناه لم ينو انه صوم من الليل بل نوى انه صوم من وقت النية
او بوعام خصر منه النفل فخص المتنازع لما عرفت قيل الذمة محيل وحوب الضمان وقيل متى في
بصير بسببه المراد اهلا لو حوب الحقوق له وعليه وبني من صل العبد لان نقضه وجوب الذمة قوله
يحصل التعيين مساك خارج رمضان يتوقف على النفل فشرط النية من قوله لنفع الامساك
من اوله من العارض الذي تحتمله الوقت قوله لانه معلوم وحوب الصوم اي اليوم التاسع والخميس
موضع يعلم الهلاك فيه لقوله عليه السلام الشهر هكذا او هكذا او هكذا وخشيت الهامة في المرة
المالته وهذا لانه سدد لو حوب الصوم فيطلت امثالا للامر بالصوم قوله علاما لروية

مستند
الذمة

اذ اذروية سدد حوب الصوم لقوله عليه السلام صوموا لدروية قال الشيخ مام بدر الدين رحمه الله
العله وصفه بجل المحلة لا عن اختيار والغيمة والغباء والداخان وبخوة وان كان غيبا غير انه يمنع
الدائن من المنطور اليه وهذا عرض على معنى انه مانع في شهادة الواحد من اخبار الواحد لا
الذام فيه بوجه اذ كل من ابرم جميع الشرائع فلا يشترط فيه العدد ولفظة الشهادة والذوة
وهذا معنى قوله لا نه شهادة على نفسه قصدا الى احد على نفسه ثم يتعدى الى غيره فصار كالإخبار
في الاخبار خلافا لزامات لما بين ان شاء الله تعالى في دفع العلم اراد به علم غالب الظن
لا العلم القطعي ثم قيل في حد الكثرة المحلة وقيل حموز وحلا اعتارا بالقسامة
في كان كذا ما بالظاهر من الموضع موضع من شتاء لاقية المراءى ويعد المسافة وقد تفرق
بالدعوى مع مساواة الناس اياه في الة الذكر خلاف ما اذا كان بالساعة لا نه قد ينشئ الغيم عن
موضع القمر فتفق للبعض النظر في وقت الصوم من حين طلوع الفجر الماني بكسر النون من حين
ان مضات الى طلوع الفجر كذا في المغرب واعلم ان في وقت ثلثة مخيار وطرف مشكل
والوقت للصوم معيارا نه قد روعف به والطرف وقت للصلاة والمشكل وقت للحج وقد عرفت
اصول الفقه بأشروها في جامعوهن قال ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكره الله تعالى في القرآن من المباشرة
والملازمة والرفق والغشيان كني به عن الجماع واستغرا ما كتب الله لكم واطلبوا ما قسم الله لكم واشت
اللوح من لولدا بالمباشرة في من العجربان المحيط بيض واكتفى به عن بيان المحيط بسود كذا
في الكشاف قيل ان امية بن ابي الصلة كان ماضيا في العلوم حتى كان يعلم لسان الطيور للحيط
بيض البيت ذكر في الهادي انه سجد الهمة في بيض من سود وفتح اللام ليلا يخلد اليه
وفي ايضا المنفتح والمنفتح والمعلوم المجموع في الصوم مام بدر الدين رحمه الله في قوله
مام بدر الدين رحمه الله في قوله ما اذا اكل ناسيا فان صومه باق ولا تساك فابت وما اذا اكل
قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر لان النهار من حين طلوع الشمس ينتقض عليه بالخامض والنفسا
فان هذا المجموع موهود والصوم فانت فالحوات عن هذه النقوض امتا على الاوان من مساك
الشرعي

مرو حدث جيل الشرع اكله كلا اكل وللشارع هذه الولاية لان الصوم حقه فله ان يقيه
مع وهو المنافي حقيقة على ان يمنع على قول مالك رحمه الله ولان المامورة مام مساك القصد
فكون الضد المنافي الاكل قصدا وعن الثاني ان المراد منه النهار الشرعي وهو اليوم وبالحض
خرجت عن اهلية مام بدر الدين رحمه الله في قوله مساك الله تعالى نأدنه في وقته وصوم امام التشرع
مشروع ماصله ويحكي هذا عن الشيخ مام بدر الدين رحمه الله في قوله الاصل ان اللام المعرفة
للعهد وموان يذكر شائهم معاودة واذا انحاز معني العهد حمل على الحسن وقد امكن حمل على العهد
ههنا لما سبق من كل الشرب والمباشرة فكون الواجب عليه الكف عن هذه الاشياء في جامع
ناسيا اي ناسيا لصومه لا نه ذكر للاكل والشرب والجماع كذا قاله الشيخ رحمه الله لم يفتقر بالتشديد
والتخفيف فعلى قول يكون مسندا الى كل ما يضا فيه والقياس ان يفتقر لوجود المنافي حقيقة
ولا بقاء للشي مع ما ينافيه لكننا تركناه بقوله عليه السلام يتم على صومك اي اتمم عليه واتممه
حكيم بقاء صوم حيث أمره بانام الصوم واذا ثبت هذا في كل الشرب ثبت في الوقاع للام
في الركبة مع انه دونها في المناقضة والنسيان مما يغلب ههنا لانه ليس له حاله مذكورة بخلاف الصلاة
ولا تفرق من الفرض والنفل لان النص لم يفصل فان قيل للجماع ليس مع المنصوص عليه
لان زمان الصوم وقت من كل عادة فيبطل فيه بالنسيان وليس وقت للجماع عادة فلا يكثر فيه
البلى قلنا قد ثبت ما بالنصر المساواة من كل والجماع في حكم الصوم فورد النص احدها
يكون ورود في الاخر كمن يقول غيره اجعل زيدا وعمرا في العطية سواء ثم نقول اعط زيدا وزها
كان تنصصا على انه يعطى عمرا اضاد زها المرفوع المسند الى النبي عليه السلام الموقوف
ما اقتصر على الراوى وامت الجوات عن قوله عليه السلام افطر الحاجم والجحوم من وجه احدها
ان يقول انه حنوخ لا نه روى انه عليه السلام لما قال ذلك شكى الناس اليه الدم فرخص للصائم ان
يجتحم ولا نه روى انه انما قال ذلك في حاجم ومجحوم من عليها وما يعتابان فقال عليه السلام افطر
للحاجم والجحوم اي ذهب ثواب صومهما ولا نه روى في بعض الروايات افطر للحاجم والجحوم وقصة

انه من عليها وقد غشي المجزوم وكان الجاهل يصيب الماء في حلقه فقال عليه السلام افطر الجاهل المحم
اي سب لفطره استغنى اي تكلف في ذلك ولا يقال ان حدث الى هرة رضي الله عنه مخالف للقياس
فينبغي ان نترك الخبر لا نأقول قد تلقته العلماء بالقول فيكون منزله المشهور في المأثرة
لم توجد عن المباشرة للجماع ولم يوجد أصلا وذكر في بعض النسخ ان المباشرة قاصرة وعني بها
مثل البثرة البثرة أي شرة كانت مع قضا الشهوة وفيها اذا نظر وامني وحدها المباشرة
و موقوف قضا الشهوة ولم يوجد صورها لعدم المباشرة وقوله بعد هذا الكلام المباشرة صورة
ومعنى يصح على التفسير الثاني وقوله في بعض النسخ لكالم المباشرة معنى لا صورة يصح على التفسير
يصح على التفسير قول هكذا ذكر شيخنا رحمه الله واختار الوجه من خير فالجاصل ان المفسد
ما فيه معنى الواقعة وهو ما يسمى استمتاعا بالمرأة حقيقة على وجه اتصاله من نزال وهذا لا يتحقق في
النظر لان ادنى من استمتاع بمجرى ان اتصاله المستمتع به حقيقة وشئ من آلات الناطق غير
متصلا بالمنطور الا ترى ان تلذذها في الحقيقة ما لتأمل التفكير وهذا شئ يتحقق الغاية فثبت ان هذا
ليس باستمتاع لها حقيقة فلم يكن معنى للجماع فلا وجب الفساد وان كان من لا خلاف المستوي لا
يلزم ان اتسوى بينهما في حرمة المصاهرة لا من مزدوا عيه الا ترى ان الحرمة ثبتت بالعقد وليس في ذلك
معنى للجماع والنظر الى الفرج مناسبت المستمتع هذا المعنى وضاد المحرم للصوم بالمتزني كان اعتبارا
بكونه داعيا الى الجماع ولهذا الاشتراك هذا الحكم بدون المنزلة ولكن لان فيه معنى للجماع وهو المباشرة من شهوة
متلذذا والنظر بفارقة في هذا المعنى فنفاقه في الحكم المنوط به قوله لان احوى المفطرات اللام
لم يوجد اي صورة ولا معنى وذكر في من ضل من كمال بضرة الصائم وان وجد طعمه في حلقه
ولا يقال انه تحليل بالعدم وان لا يجوز اذ لم يكن محتضا لا من محتض بالنظر الى من ضل ولا يلزم انه يجد
من الطعم في حلقه لان ذلك اثر من لا عينه وذكر ليس بضائر الا ترى انما يصل الى ما غاى حدث
من دون المأثرة فوق ما يصل اليه لا كمال وذكر ليس بضائر بالاجماع لا من منزله الغبار والادخال
ولكن وصل عن كمال الى باطنه وذلك من قبل المسامحة من قبل المسالك ليس العنصر للجماع
منفذ

فهو نظير الصوم لم يسرع في الماء فيجد رودة الماء في كبدك وذلك ليضرة من او قبل من يدب اذا
لم ينزل قوله لقصور الخيانة لانه وجد معنى للجماع لا صورة وقد ثبت الكفاية بخلاف القياس
الكامله فلا ثبت في القاصر في اذ المن غلب نفسه قبل ارادته من من الوقوع في الوفاء
وقبل ارادته من من خروج المني وروى ان شحاجا الى ابن عباس رضي الله عنهما فساله
عن هذه المسئلة فاباحه ثم جازى فساله عن فكره فقال الشائب اليس حني وودنه وحده
فقال انه شحني وانت شائب الازب بكسر الهزة وسكون الراء الحاجة وفي غير هذا الحديث ولا ثبت يقتضيه
الحاجة الا انه لم يمنع في الحديث والمراد ملكه حاجته فمعه للشهوة كذا في المغرب وذكر الرواشن
الازب والازب فخره سلام رحمه الله في المبسوط الاكل هو المضغ ومن يتلوه والمضغ لا يفعل في
البصاة فلذلك قال ابتلع كذا قال الشيخ من مام بدر الدرس رحمه الله وانما وجب القضاء لصورة الفطر
وسواء حال الشئ من اللبائن الخارج الى الباطن ولا كفارة عليه لعدم معناه وهو صلاح البدن
وهذا لان وجوب المنافي صورة او معنى يكفي لا يحجب القضاء احتسابا لامر العباداة والكفارة
يفقر اليها لان جهة العقوبة في الكفارة الفطر اكثر فندري بالشبهات قوله تعالى فمن كان منكم مريضا
او على سفر فافطر فعليه عدة والعدة بمعنى ولا بد من اصدار الافطار في تولاهة العلماء
رحمهم الله خلافا لبعض الناس فلم يقولوا انها وان صام ما يحلها القضاء حالة الصحة ولا قامة
نظر الى ظاهر الآية قوله فلما وجب القضاء على المعذور الى اخره من صلح هذا ان التمسك بالنص
بطرق اربعة العبادة ومن شارة والدلالة ولا قضاء وهذا من قبيل الدلالة ولا يلزم ان وجوب القضاء
مع وجوب الكفارة مفيض الى الجرح ههنا خلافا للمعذور لا فهاحقان وجبا بسببين مختلفين لان
القضاء وانما يجب من لم يصم والكفارة يجب لانه هاتك حرمة الشهر فصارت حرمة الشهر الذي ولا يقال
انه عليه السلام بين حكم الكفارة ولم يبين حكم القضاء والموضع موضع الحاجة الى البيان وتأخير
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز لا نأقول امره في غير الحديث فانه قال استغفر الله تعالى وجمع نوحا كذا ذكره
ابوداود في سننه روى ان ابا حازم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله هلكت واهلك فقال

ان المثانة منها حائل الذوق معرفة الشيء بقيه من غير ادخال عينه في حلقه تعرض الصوم على
الفساد مكره لان من جام جوارح الحي يوشك ان يقع فيه **ف** اذا كان لها من يدان محدطان
لا يحتاج الى المضغ كالغسل ونحوه ومضغ العلكة لا يكره اذا كان مضغ غامض لا اذا لم يكن
يُضد لانه يتفتت المتغير عندنا خوف الهلاك او زيادة المرض كان ينبغي ان يجعل نفس المرض عذرا
مرخصا كما جعل نفس السفر مرخصا لكره الحارح بالاعمال وهذا لان السفر لا يعرف عن المشقة
يجعل نفس السفر قايما مقامها اما المرض متورع فانه جاز ان يحلف بالصوم فلم يجعل نفس المرض
عذرا مرخصا وانما المرخص المرض المكيف **ف** ولم يقدّر لان المراد من قوله تعالى فحذره من
ايام لغرام الصحة ولا قامة لانه انما سقط عنها الصوم للبعد فلا بحث القضاء مع وجوده و
فايدة لزوم القضاء بقدر الصحة وقامة وجوب الوصية بالطعام لان الفرض حجب عليه وعجز عنه
فانتقل الى ما يقوم مقامه فحذر عليه ان يوصي بان يطعم عنه لكره الصوم مسكنا **ف** ان شاء فرفه
وان شاء تابعه ولا يقال ينبغي ان يحجب الشاي بقراءة الى رضى الله عنه فحذره من ايام لغرام شاي باع
كما حذر في كفارة اليمين بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه لانا نقول ان قرأته لم تشتر كقراءة من مسجود
رضي الله عنه فصارت منزلة خبر الواجب فلا يجوز الزيادة به الفدية عندنا مثل صدقة الفطر لكره
نصف صاع من حنطة او صاع من شعير وتمر وعند الشافعي رضى الله عنه مقدار المالك كذا في المبسوط
ف لانه قد روي على القضاء الاصل ان كل من لزمه القضاء لا يلزمه الفدية كما اذا قضاه في السنة
من ولى وهذا لان الفدية خلف عن الصوم وقد قدره على القضاء فلو كان راعا على الصوم ولا يجب
للخلف مع القدرة على الاصل ثم قوله فحذره من ايام لغرام دليل على انه قد روي على القضاء لانه روي عن
عمر رضى الله عنه انه نفى ولا يفتى فاجتاح الى اقامة الدليل على انه قادر على القضاء وهذا لانه
لو كان دليلا على الدعوى لولى لكان ينبغي ان يقولوا لو او لو كان مقدما والتسليم ان اوجب القضاء
في الطاهر انه جميع الحكم المتعلق به ولم يقيد بوقت فيصير العمل كله وقضاه في اوجده الفدية مع
القضاء فقد زاد وان نسخ وهذا الخلاف بناء على انه مضى عنده وموسع عندنا **ف** كالمريض

77
ولجامع منها خوف لخوف المرض بانسان او يقال مفسر ان يترجى لها القضاء فلا يلزمها الفدية
كالمريض الثاني الذي قرب الى الفناء او الذي فئت قوته كما في الكفار ايت مثل كفارة ذر
وغيره في باب الحج وكفارة الطهارة واليمين فانه يطعم فيها لكره الصوم مسكنا نصف صاع من تروا
صاعا من تمر وعلى الذين يطيقونه ان يطؤ قوته ولا يطيقونه ان يكفون الصوم ولا يطيقون
اداءه وقبل معناه وعلى الذين يطيقونه ان لا يطيقونه وقد حذفت حرفا في الكلام للاختصار
قال الله تعالى يبين الله لكم ان تضلوا الى ان لا تضلوا وقال جعل فيها راسي ان تميدكم اي لا
تميد بكم وهذا لان اول الآية **ف** فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا الايجاب ثم اعقبه **ف**
وعلى الذين يطيقونه فدية ولو لم يرض على الطاهر بان يفدي المطيقون ويلزم على غير المطيق الصوم
علاما بقوله فليصمه يفتى الى عكس المجقول ونقض الاصول بان يلزم غير المطيق الصوم ولكن المطيق
بالفدية عن الصوم وهذا مدفوع بهرة فلهذا قلنا بان الكلام مختص بجهة يزدوج **ف** حصوله وتنفي
المضروص المجقول قبل معناه وعلى الذين يطيقونه فدية فدية اي يطيقون اداء الصوم بالفدية
فدية **ف** فادعى به ولا بد من بصائر عندنا واذا اوصى بعشر من الثلث وان لم يوص فبشرعوا جاز
الاطعام كما مر روي ان النبي عليه السلام اتى بعشر من لبن فشرت وناول امرهاني فشرت ثم قالت
يا رسول الله اني كنت صائمة فكيفي كرهت ان اترك سورة الحديث **ف** لانه يحرم ترك القضاء وهذا
لما عرف من صل ان المحرم مع المباح اذا احتما فالحجتم اولى لان الجرام واجب من متناج والمباح
حائز من ثمان ولان الطاهر ان المحرم ناسخ اذ لو كان على العكس لتكرر النسخ ولا صل عدمه ولان
صل عدم الوجوب والوجوب فاما مضى فدية عرف مدليل شرعي فيجعل الحادث من الحكم من اجبا على
عليه صل وهذا الوجه من خير من شراد فان قيل ما ذكرنا محال في التخيير وما ذكرنا محال في التخيير
وما لا اقوى قلنا ما ذكرنا محال في التخيير والتخيير في حق القضاء لانه اطلق
اسم القضاء والقضاء اسم واجب يقوم مقام واجب لغرض الشرع ويحملها شرع من الصوم
ظاننا او انها كانت مخصوصة باسقاط القضاء لانه غفلت عن الصوم لفرط قصدها الى التبرك

كأنه غفل عن حرمة الدم لفرط المحبة فان قيل انه محسن وما على المحسنين سبيل
قلت لا تخجل على المحسن سبيلا ولكننا نحرم على المحسن من سبائة وهو الرجوع فما احسن فاذا
رجع وهو تعد ضمن مثله ما تعدى لقوله تعالى فاعندوا له مثل ما اعتدى عليكم وهذه المسئلة تتفرق
على اختلاف وهو ان بعد الشروع لا يباح له من فطار بغير عذر عندنا فيصير الا فطار جانبا فيلزمه
القضاء وعند الشافعي رحمه الله ما حرم له من فطار من غير عذر فلا يكون الا فطار جانبا فلا يلزمه
القضاء ولا خلاف ان يباح له فطار بعد ذلك **مسألة** احسبنا بقية يومها الاصل ان كل من
لا يلزمه الصوم في اول النهار اذا صار بحاله كان كذلك **مسألة** بدأ بمرحة الصوم يومه بالامساك
تسبها بالصيامين كالكا فرس لم والصبي يبلغ والحائض تطهر في السجدة عليه السلام قال في يوم عاشورا
الآخر اكل فلا ياكل بقية يومه ومن لم ياكل فليصم وهذا احسن كان فرضا فاحرم من كل ما لا يمسك
الصوم لم يلزمه في اول النهار **مسألة** وجب بالخطاب للمحال فيم لو كانوا على هذا الوصف من اول النهار
لزمهم الصوم كما لزم غيرهم كغيرهم لما عجزوا عن الصوم للاكل لزمهم **مسألة** فان قيل الامساك يدل
عن حقيقة الصوم فلا مخاطبة من لم يكن عليه خطاب **مسألة** صلا كالحائض النفس اقامة لا يجب عليها
الامساك قلنا انه عجز عن حقيقة الصوم مع كونه اهلا له فيلزمه **مسألة** فصار قضاء الحق الوقت الذي
شرع كالذي افطر عذرا او خطا **مسألة** وصا ما بعده لوجوده له هلية وقيام دليل الوجوب والحديث
دليل على وجوبه **مسألة** مساك فحسب في رمضان اراد به في يوم رمضان يدل عليه ما ذكر في الحاشية
الصغير وهو قوله احسبنا بقية يومها **مسألة** لان صوم اليوم لم يكن اجبا عليها فانه اشتباه وهو ان
المدعى عام والدليل خاص جاصله ان صوم اليوم لما لم يكن واجبا عليه لان لا يجزى ما مضى اولى
ولما لم يكن صوم اليوم وما مضى واجبا عليه لم يجب القضاء اذ ما يعتد بسبق الوجوب **مسألة**
انه نواه من الليل وهذا لا يمكن مطلقا في الليلة **مسألة** ولى لم يخل عن عرمة الصوم طاهر انصح
صومه في ذلك اليوم بركته وشرطه فلم يلزمه قضاءه **مسألة** لانه قد يطول وقد يقصر عذرا في باب
الصوم لانه قاصدا كالا غاء والنوم فانها لا تمتد ان حدة الصوم وهو الشهر فلا وجوب سقوطه
لعدم الجرح

الجرح وطول جرحه كالحصص فسقط لانه على ما وضع يودى الى الجرح ومنها ما هو من الاخرين قد يطول
وقد يقصر وهو الجنون فان قصر الحق ما يقصر عادة وهو غاء والنوم فلا سقط القضاء لعدم الجرح
وان طال واستوعب الشهر الحق ما يطول ويمتد عادة وهو الصبي فيسقط القضاء لوجود الجرح
ومولاه واستوعب تفسير الطول **مسألة** اذا حاضت المرأة افطرت يترأى ارضه المسئلة مكررة وليس
كذلك انه ذكر في باب الحيض انها لا تقوم ولم يذكر ان الصيام اذا حاضت افطرت وحاذان يكون الحيض
مانعا للصوم وليس سراج له كالعدة مع النكاح وغير ذلك **مسألة** افطرت براديه انها دخلت
في وقت الفطر سواء اكلت او لم ياكل وقد عرفت الجاهل روى اخره قالت لعائشة رضي الله عنها
بالاحدينا نقض صيام ايام الحيض ولا يقضى الصلوة فقالت لعمري انت كنا على عهد رسول
الله عليه السلام نقض الصيام ولا يقضى الصلوة **مسألة** فان قضا عشرين صلوة في كل عشرين يوما
جر جانبا وليس في قضاء صوم عشرة ايام في احد عشر شهرا كثير جرح وقال الشيخ **مسألة** ما بد
الدين رحمه الله عبادة رياضية لينقل الحدة الملك الحكم والحيض نفسه ليس منافع للصوم لعدم
اشتراط الطاهرة له ولهذا يتحقق مع الحنانية ولكن الطهارة شرطت للصلوة التي هي اصل الصوم
فلما سقط عنها الاصل وهو الصلوة تأخر الصوم وجزم عليها في الحال لكن لم يسقط **مسألة**
واذا قدم المسافر المراد منه الذي اكل قبل الزوال او قدم بعد الزوال اذا شحنا رضى الله عنه
يرى بالضم من الراي من الرواية والمراد انه بطن ظنا غالما قد رسا الى اليقين حتى لو كان شاكا
او كان الكبر رايه انهم يغرب بعد الكفارة كذا في مبسوط فخره سلام الله وآله ان كل واحدة
من هاتين السلتين تقتضي احكاما خمسة منها ان يفسد صومه خلافا للمعض لان كل الصوم
قد فات حقيقة ولا قيام للشيء بدون ركنه والقياس من النسيان كذلك لكننا تركناه بالاثب والخطا
ليس معناه انه يملك التجوز عنه في الجملة لان المرأة انما يقع فيه بضرب تقصير النسيان امر جليل عليه
لانسان ولا يمكن دفعه عن نفسه ومنها انه يحسد عليه القضاء **مسألة** انه قد فات **مسألة** وهو من ضمن المثل
وهو القضاء ومنها انه لا كفارة عليه لانه محذور وهو ثم هو منوع عن المعذور وهذا لانه خاطئ

انه افطنا داه الموزن الا ان الشمس لم تنرب
بعد فقال بعثنا ادا عيا ولم نبعثك راعيا

79

من مكان وهي الموافقة لا هنا افنته للحرم والحرم فصار مكة ومكة ففنا المسجد الحرام والمسجد الحرام ففنا
السنة وقت اي حدد القرن منقبات اهل نجد وفي الصحاح ما تحرك وفيه نظر كذا قال المطردي رحمه الله
وفي رواية لا هذا العراق ذات عرق روى ابو داود في سننه ان النبي عليه السلام وقت لا هل
العراق ذات عرق وفي رواية وقت لا هل المشرق بالعقرب وما سمع ذات عرق ففنا اي هذه
الموافقة لهذه البلدان اي لا هلهما ولم يمت من غير اهلها اي الشامي اذا غزم على الحج والعمرة
من ذات عرق لا يحل عليه اعادة الاحرام عنها لانها تحوز التقدم عليها بالاتفاق بل هو افضل لان
مسارها الى اداء الواجب ثم لما عرفت ان مكان من حرام متعدد فاعرف انواع المحرم من ثم ثلثه اصناف
صنف منهم خارج الموافقة وسمى في فاني ووقت ما ذكر وصنف منهم داخل المسقات خارج الحرم كاهل
ستان بني عامر وميثاقهم للحج والعمرة ذوية اهلهم اوجت تيسر من الجبل والاساح لم دخول الحرم
الا تحركا وصنف منهم داخل الحرم كاهل مكة مقام للحج للحرم وللعمرة الجبل لان اداء الحج في عرفه
وسى في الجبل اذ معظم الحج الوقوف بعرفة فكون من حرام من الحرم لتحقق نوع سفر لانه عبادة هجرة واداء
العمرة في الحرم لان معظمها الطواف فكون من حرام من الحرم لهذا الا ان السعي افضل لو رددت ثمة لا هلال
رفع الصوت بالتلبية والسعي موضع قربت مرحلة عند مسجد عائشة رضي الله عنها في مكة واذا
اراد من حرام الى الحرم من حرام ان يحرم المباحات على نفسه لو دى هذه العبادة لله تعالى ثم من العبادات
ما لها تحريم وتحليل كالصلاة والحج وسنهما ما ليس لها تحريم وتحليل كالصوم والزكاة والغسل افضل
لان معنى النظافة فيه اتم وثلاث ان النبي عليه السلام اختاره وهذا الغسل للتنظيف وليس نوع احب
بدلالة انه يومها لما يضر الغسل الوصل لا يجوز مع الحيض كل غسل يفعل للنظافة فالوضوء يقوم
مقامه لغسل الجمعة في ثوبين جديدين فيه اشارة الى بس الكف في موكلف الكفاية الردا من الكف
هو زاد من الجفو ويكونان غير مخيطين قد قدم الجديدين على الغسل لما انه افضل قال عليه السلام تزين لعبادة ربك
فويله تعالى واستعينوا بالصبر والصلاة اي استعينوا على البلايا والنواب بالصبر عليها والنجاء الى الصلاة
وكان رسول الله عليه السلام اذا حزبه امر فزع الى الصلاة وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان في سفر

فنعى اليه اخوه ثم فاسترحج وتنجى عن الطريق فصرى بكعبين قالوا استعينوا بالصبر والصلاة وقيل
الصبر الصوم لا نه جبر النفس عن المفطرات قال الشيخ رحمه الله لا ستعانه بالله تعالى واحدة في جميع
من مود وهذا من اشق من مود واعلمها فيستعانه به ولهذا ايضا التفسير بقوله اللهم اني اريد الحج فيسره
لي لا نه يحتاج في اداء اركانها الى تحمل المشقة فطلت التيسر من الله تعالى لا نه الميسر لكل عسير ولم
يأمر مثل هذا الدعاء لم يريد افتتاح الصلاة لان مدتها يسيرة وادائها بتيسر عادة فاما اركان
الحج فتفرق على من ركنه ومن ملكه ولا يوم فيها اعتراض العوارض لما نه عادة وهذا الدعاء بعد الصلاة
عند من حرام لا فيها وسال القبول اي قبول الحج ولا لف واللام بدل من ضافة في ثم يلي الكلام
في فصول اخرها في استفاق التلبية فقيل انها مشتقة من قولهم البت بالمكان اذ اقام فعني قول القائل
لبسك انا مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة لان التثنية للتكثير والتكثير كقوله تعالى كرتين قلب البكر البصر
وقيل انها غير مشتقة بل اسم وضع لا جابة الدعاء وهي منصوبة بفعل مضمر اي اجيبك مرة بعد اخرى
والثاني ان لا فضل عندنا ان يلبى في دبر صلوة وقال بعض الناس الا فضل ان يلبى بعدما استوت رجليه
والثالث ان لا خلاف ان التلبية حوائ الدعاء وانما الخلاف في الداعي فقيل هو الله تعالى كما مال يدعوك
لتغفر لكم من ذنوبكم وقيل رسول الله عليه السلام كما قال عليه السلام ان سيد ابي داود واتخذ فيها مادبة وبعث
داويا واداد بالاداعي نفسه ولا ظهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام في ما روى انه عليه السلام لما فرغ من بناء
البيت امر بان يدعوا الناس الى الحج فصعدا ما قبس قال الا ان الله تعالى امر ببناء بيت له وقد بني
الا فحجوه فاستمع الله تعالى صوته لا ولا آدم في اصلا ابائهم وارجام امها ثم فكل من وقى ان
حجبت مرة ورفق لا داو الحج مرة وكل من زاد من زاد ومن لم يوفق للتلبية لم يوفق للحج فاذا في التلبية للحج
عند قصد الحج تجد ذلك العهد فيأتي به وبيا هذا في قوله واذن في الناس بالحج الآية والراجح في صفة
التلبية كما ذكر في الكتاب الخامس في بيان ان قوله ان الجهد بكسر الهمزة احسن عند محمد رحمه الله والفرار
لان الكسر للانداء والفتح للبناء ومنه داء اولي في كذا المروي قال ابن عباس رضي الله عنهما
لج رسول الله عليه السلام في دبر صلوة واهل ان الجاه اربعة مفرد بالحج وتفسيره ما ذكر في قوله تعالى

فان مفرذا الى العرة وفارق متمتع ومفرد بالعمرة وسياق تفسير الكثر ان شاء الله تعالى قوله وان زاد
 لا فهم نقلوا عن الصحابة رضي الله عنهم الزيادة بالفاظ مختلفة ومنهم الذين شاهدوا بتبليغ النبي صلى الله عليه وسلم
 فدل فهم عرفوا جواز الا ترى الى ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه لقي عند حمزة العقبه فانكر عليه
 الناس قالوا لا تكتب ههنا فانه ليس موضع التبليغ فقال عبد الله اجعل الناس ام طالع عليهم العهد
 رات النبي صلى الله عليه وسلم واقفا هنا يلقى ثم اشتغل بالتبليغ وزاد قوله ليس بعدد الزاب ليس قوله لعهد
 الناس ام طالع عليهم العهد راجع الى انكارهم هذه الزيادة قد كانت وقت النبي صلى الله عليه وسلم وقد رآها
 الناس والمراد بالعهد عهد النبي صلى الله عليه وسلم فافصح هذا وجه التمسك وانه دفع شكال قوله فاذا التي
 ناويا للاجرام صار محرما تفسيره حرام ان سوى الحج او العمرة وذكر بلسانه والذكر باللسان افضل
 لما فيه من استحالة العضوين في طاعة الله تعالى وبلقي فاذا التي ونوى صار عا في مجرم بالنية
 عند التبليغ ولا يصير شارعا بمجرد النية ما لم يات بالتبليغ او ما يقوم مقامها من الذكر او مسوق الحديث
 او تقليد البدن وعند الشافعي رحمه الله يصير محرما بمجرد النية قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق ولا جدال
 في الحج هذا المعنى بصيغة النفي في هذا الكلام يكون من النهي كانه قيل فلا تكون رفث ولا فسوق وهذا
 لانه لو بقي اخبارا لتطرق للثبوت فيه لصلا هذه من فعال عن البعض فيكون المراد بالنفي في حرك
 انتفاؤها وانما حقيقة بان لا يكون وانما امر باحتساب ذلك وهو واجب من احتساب كل حال الالة
 مع الحج اشجع كلبس الحر في الصلوة والتطرب في قراءة القرآن واعتبر هذا بالمجتنع وغير المجتنع
 اذ انبأ وهذا الان الحناية يتخلط مع في المجل كما تحفت مع فيه والرفث للجماع او ذكر الجماع
 حضرة النساء لما روى ان ابن عباس رضي الله عنهما كان نشدا وهو مشين بناهيها ان تصدق
 الطير نكل ليسا فقيل له اترفت وانت محرم فقال انما اترفت بحضرة النساء والفسوق المعاصي
 والجدال المراء مع الرفقاء والخدم والمكارم او المراء في وقت الحج فان العرب كانوا يحتفلون
 في وقت الحج فيبين الله تعالى لهم وقت الحج بقوله الحج اشهر معلومات ثم ناهى عن الجدال وذكر كذا
 في الكشاف والمبسوط قوله تعالى وانتم حرمة اي محرمون جميع حرام كدج في جميع رداج
 وابد بالصيد هنا المصيد اذ لو ابد به المصيد

ابن
 جبر

الرداح
 للفتة العظم
 ص 2

وهو صلي لا لما حجة اسناد الفتل اليه قال الشيخ رحمه الله ما يرد الدرس من الله من شارة ان يشير الى اليد
 الى الصند والدلالة ان يقول ان في مكان كذا صيدا فالاشارة مختصة بالحضرة والدلالة بالغيبة قوله
 عليه السلام فكلوا اذن اي فكلوا على تقدير عدم شارة ووجه التمسك به انه على ما
 بعدم من شارة حال السؤال من ما حجة فاعلم ان الاباحة مع شارة ولو لم تكن محظورة لكان لما حرم
 الصلوة عليهم بسد من شارة فان قيل كيف يصح هذا الاستدلال عندكم الصلوة المحرم تناوله
 بالشارة المحرم ودلالة قلنا انه رواه عن ابي الحسن كذا في المبسوط ورسالة الكعبه هنا العظم المثلث
 المبطن على ظهر القدم لا البطنان الثانيان قوله لان النهي ورد عن لس الجبة والمخيط خصر الجبة
 وان كان اسم المخيط متناولها وغيره لان النهي ورد فيها خاصا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اللام راي اعراسا
 عليه جبة وهو محرم فقال انزعها واما النهي عن المخيط فلم يجد في المعنى من الكتب بلفظه
 لكن النهي ورد في انواعه قال عليه السلام لا تلبسوا القمص ولا العبايم ولا السراويل ولا البرانس
 ولا الخفاف الا احدا لا تجد نيلين قوله عليه السلام لعوام المرأة في وجهها الحديث وجهه من استدلال
 ان حكم من جرم اوسع في حق النساء واكد في حق الرجال ثم لما لم يحزلها تغطية وجهها مع انها
 عورة مستورة توقع في كشفها الفتنة لان يجوز للرجل ان يغير ان ذكر الرأس في حق الرجل
 الوجه في حق المرأة لان المستور منها في الحادات هذا فاما ان يقتض هذا قصر حكم من جرم عليه
 فلا او يقول الرأس من المجموع يدخل فيه الوجه ويحجب عليه كشف جميع الرأس يحجب عليه كشف الوجه
 لانه منه ولا يقال القصة تقتضي قطع الشكره لاننا نقول تحقق انقطاع الشكره في تغطية الرأس
 الشعث انتشار الشعر وتغيير لقله العهد ومنه قوله عليه السلام ان الله تعالى يباهي ملائكته
 يوم عرفة يقول عبادي جاءوا شعثا غبرا من كل فج عميق يبتغون مرضاتي ويلتمسون مغفرتي
 اشهدوا اني قد غفرت لهم ووجهه رب اشعث اغبر الحديث التفل ان ترك القطع حتى يوحده
 راحة كرمته كل ما يكره في الميت بكره في المحرم من القصر والبس المخيط وجلن الرأس والتسريح لان
 يشبه الميت من حيث انه انقطع عن وطنه واهله وملاذ الدنيا كالميت الواس ثبت طيب الراحة

قيل النقص لناثر وهذا لا يصح لان العبرة للطيب لا للناسا الا ترى انه
 لو كان ثوبا مصبوغا له رائحة طيبة ولا نساثر منه شيء فان المجرم يمنع منه وعن محمد رحمه الله انه
 لا تغدي لونه الى غيره وعنه انه لا يفوح منه رائحة الطيب لانه من كثر فان المصبوغ اذا كان
 حدث العهد تغدي لونه الى غيره وعنه انه لا يفوح منه رائحة الطيب لانه من كثر لكر اى الصحابة
 رضي الله عنهم اليمينان بالكر ما يحلف به الداهم والدناير وتشد على الحق علا شرفا اى صعد
 مكانا مرتفعا وقيل شرفا بضم الشين جمع شرفى لما ناسب الحج الصلوة من حيث ان لها
 ضربا وتجليلا وجابرا جعلت التمس في الحج كالكبيرة في الصلوة من حيث انها شرعا عند
 افتتاحها وقد شرع الكبر عند من يقال من ركن الى ركن فكذا شرعت التلبية عند النقل من
 مكان الى مكان وزمان الى زمان وحضر وقت السجدة لانه وقت مبارك لا يرى الى قوله تعالى و
 لا يجارهم مستغفرون وقوله والمستغفرين بالاسحار وقوله ونجيناهم من عذاب الجحيم جمع ركب
 كالبحر في جمع تاجر فلهذا استأنا بالمسجد اى انه اذا دخلها لا يستغل بعمل اخر قبل ان يفرغ
 عما وجب مقصوده ويكثر عند معاينة البيت ومعناه الله اكبر من هذه الكعبة المعظمة اى ان حركتها
 وجله اكبر من الله اكبر من كل كبير لا منكر ولا هلل اى يقول لا اله الا الله تبارك وتعالى الى الله تعالى
 ويشير الى قطع شركه الخبيث من لوصية وكما العظمة والجلال وحكى عن صاحب الهداية رحمه الله انه استوى
 من شيء يقال يري ان كذا فقال له اذا وصلت سوف كذا وادانت الكعبة فاحموا الله تعالى ان يحللكم
 مستجاب الدعوة لما قيل ان من رآها اولادها كانت دعوتها مستجابة استلم الحجر تناوله باليد
 او القبلة بفتح السين وكسر اللام وسى الحجر روى ان السى عليه اللام قبل الحجر من سود ووضع
 شفتيه عليه وبكى بكاء طويلا ثم نظر فاذا هو عمر فقال يا عمر ههنا تسكب الجبرات ولما اتى عمر روى
 الله عنه الحجر من سود في خلافة فقال اما اتى اعلم انك محرم لا تسفع ولا يضروك لولا انى وابت رسول
 الله استلمكم ما استلمت فبلغ مقالة عليا فقال اما ان الحجر نفع فقال عمر وما منفعته فقال
 تعالى لما اخذ المشاق من ذرية ادم كتبه في رق الى هذا اشار في قوله تعالى في روق منشور ثم القه

من التسمية
 ص

الحجر فهو غير الله فمن قبله فقد عاهد الله والحجر شهيد له بالوفاء بالعهد يوم الميثاق لمسانح
 لا استلام الحجر فها معنا للمشهود له ان تكبر الشاهد حتى لا يمنع من رده وان كان الحجر منع
 من رده الشهادة الا انه شرع على مثال الشهادة فيما سنا كذا قاله اهل المعرفة فلهذا عن يمينه اى
 عن يمين الطائف ويدل عليه ما ذكره في المبسوط ثم خذ عن يمينك ومنه ضبطا ان يحل رده اى تحت
 ابطه يمين ويلقيه على كتفه من يسره كما فعله القصار حتى به لانه يتدلى ضبعه اى عضديه فلهذا
 كذا ذكر السنة روى الشيخ عليه اللام لما قدم مكة بالحجرة عام الجحش سنة المشركون عن البيت فوصلوا
 على ان نصرت ثم مرجع في العام القابل ويدخل مكة بغير سلاح فيعتمر فلما قدم صعد اهل مكة
 على جبل قينقاع ينظرون الى اصحاب رسول الله عليه اللام ويقولون قد ارضنتهم حتى شرب فقال
 رسول الله عليه اللام رحم الله امرأه اظهر من نفسه الجلادة ثم اضطلع رداه ورمل حول البيت ثلاثا
 ورمل اصحابه قال ابن عباس رضى الله عنهما ظننت انه فعل جلا الكفار فلما حج ورمل علمت انه
 سنة وقيل لانه جكة الرمل اليوم ان اداة القوة والجلادة في الطاعات امر حسن خصوصا في
 عبادة يتجمل فيه المشاق فيرى ان هذا الامر منهل في مقابلة ما وعدني الله تعالى من المغفرة
 والرضوان وقيل ان انرى الشيطان جلادة انه ما اضنانا السفر حتى يقطع عافيه من الطبع
 ان يوسوسنا في المناسك لا شواطع شوط ويوحى مرة الى الغاية كذا في المغرب والشوط من الحجر
 الى الحجر من سود حتى العظيم به لانه جعلم من البيت اى كبر فكون فيعبلا بمعنى مفعول وقيل هو فصيل
 بمعنى فاعل لما حار في الحديث من دعا على من ظلم فيه حطم الله تعالى ظالمه اى اهلكه فكون جابلا وسمى حجرا
 لانه منع من البيت ويسمى حطيرة اسمعيل وموضع الميزاب فلهذا عليه اللام من البيت قصته ما روى
 ان عائشة رضى الله عنها نذرت ان تفتح الله تعالى مكة على يدى رسول الله عليه اللام ان تصلى في البيت
 لبعين فصدا اخرته البيت وقالوا انا نعظم هذا البيت في الجاهلية ومن تعظيمها ان
 لا تفتح ابوابها في الليالي فامر النبي عليه اللام اياها ان تصلى في الحطيم وقال انها من البيت الا ان
 فومر قصرت لهم النفقة فاخرجوا من البيت ولولا حدثان عهد قومك بالجاهلية لنقضت بناء الكعبة
 واظهرت قواعد الحليل وادخلت الحطيم في البيت والصفت

الحطيم

العتبة بالارض جعلت له بابين يابا شرقيا وبابا مغربيا وان عشت قابلا لا فعلن ذلك فلم
يعش لم تنفرج لذلك الخلفاء الراشدون فادخل ابن الزبير العظيم في البيت في امارته ونقض بناءه
المباح في اماره عند الملك مروان واعاده على ما كان عليه فاذا ثبت كون العظيم من البيت بعد ان كان
الطواف من رابه حتى يكون طائفا كل البيت ولا يقال اذا استقبل العظيم في الصلوة لا يجوز صلوة
لان فرضه التوجه ثمة نص الكتاب فلا تنادي ثمة بجبر الواحد احتساطا وحتياطا في الطواف
ان يكون ورايه لانه ان كان من البيت فقد ادى ما وجب عليه وان لم يكن من البيت فلا يصح الطواف
جوله مسلخا ان يطوف حول العظيم لخرج عما عليه بغير الركن من الحجر من سود الى الحجر من سود وما هو
على وجه الترتيب مع هذين الكتفين من وضم المصنوع من لف الهنك المسكنه والوقار في
كذلك السند روى النبي عليه السلام طاف عام حجة الوداع سبعة اسواط وركل في الثلاث الاوالت
في ربيع من وركل مشيا على هنته في وركل من استلام الطواف الى استلام الحجر وانما استلم الحجر
وتحت الاستلام به لان النبي عليه السلام فعل ذلك في المقام بفتح الميم موضع القيام وبضمها موضع
من فامة كذا في المغرب قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلية اي وقلنا اتخذوا منه موضع صلوة
يصلون فيه ومقام ابراهيم ما ظهر فيه آثار قدمه وهو محارة يقوم عليها حين نزوله وركوبه من
من يركب حتى الى زيادة هاجر ولده اسما ميل عليه السلام فلما قدم النبي عليه السلام مكة قام الى الركن
الهامي ليصلي فقال عمر رضي الله عنه لا يتخذ مقام ابراهيم مصلية فقال لم اوامر بذلك فلم تجب الشرح
حتى نزلت الآية ثم هاتان الركعتان عند الفراغ من الطواف واحدا لان النبي عليه السلام لما فرغ
من الطواف في المقام وصلى عنده ركعتين قراء قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلية فبين
ان المراد منه ركعتا الطواف ولا من اللوحوب فان قيل في رواية امر باتخاذ البقعة مصلية وليس
من مر بالصلوة قلنا لا يصح حمل الآية على ذلك الوجه لانه كان مصلية قبله ولان اتخاذ البقعة
مصلية ليس المشاء انما الساتر للصلوة فلا يجوز حملها عليه فان قيل روى ان النبي عليه السلام علم من عبال
الصلوات الحسن فقال هل علي غير هذا فقال لا الا ان يتطوع فقد جعلنا زاد على الحسن تطوعا قلنا
قد ترك طاهره فانما احضنا ان صلوة العبد

والخداة واجبة وليس للحدث سانه او حمله انه كان قبل نزول هذه الآية فان قيل سنع ان يكون
فرضا قضية للامر قبل هذه الآية مؤلة فقد قيل مقام ابراهيم هو الموضع الذي جعل مسجد
الحرام فامروا باتخاذ ذلك مسجدا للطواف القدوم اربعة اسام طواف القدوم وطواف النجاة
وطواف الملقا وطواف اول عهد بالبيت وموسسه لقوله عليه السلام من اتي البيت فليحج بالطواف
ولا يحمله واجبا وان كان طاهرا من اللوحوب لانه قرن بالامر ما ينافي الوحوت هو النجاة
لان النجاة اسم للاحرام ابتداء به من نسان كالاجسان وهذا لقوله عليه السلام من دخل مسجدا
فليحج به ركعتين لما امر به بلفظ النجاة نفي ذلك الوحوت كذا هذا في ثم ليقتضوا انهم
اول الآية قوله تعالى واذن في الناس بالحج اي نادفهم روى انه صعد انا قبيل فقال يا ايها
الناس حجوا بيتي وكنتم رجالا لاشاء جمع راجل كقيام وقيام وعلى كل ضامر حال مخطوطة
على حال كانه حال راجلا ودكنا نا ياتين صفة لكل ضامر لانه في معنى الجمع البهيوت البعيد
نكر المنافع لانه اراد به منافع محتصة هذه العبادة دينية ودنياوية لا يوحد في غيرها من
العبادات وكفى عن الجرو الذي ذكر اسم الله تعالى من اهل السلام لا يكون عن ذكر اسم
الله تعالى اذ انجروا او ذبحوا وفيه تنبيه على ان الغرض من صلي فما تقرت ان يذكر اسم الله الايام
المعلومات العشر عند ان خيفه الله البهيمه جهنم في كل ذات اربع فقيمت بالانعام وهي
من بارو البقر والغنم والمعزوس من بارو البقر امر اباجة البائيس الذي اصابه بوسى شدة
والفقر الذي اضعفه المرضى الاعمار قضاء التفت قصر المشارب وطفار وشف من بطو
من سجداد والتفت الوسخ والمراد قضاء ازالة التفت وقيل مناسك الحج وقيل حال الراس
وليوفوا نذورهم اي وليوفوا ذبح ما وجبوا ذبحه البضيق القديم لانه اول بيت وضع للناس
عن الحسن وعز قباة اعقب من الجبابرة كم من جبار سار اليه لهدمه ثمعه الله تعالى هذا المجموع من
الكشاف وشرح الما وملا في لانه لا يكون لم تجديد العهد بالبيت وهذا لان القادم
يفعل هذا الطواف عند قدمه وحضوره كما يفعل تحفة المسجد واصلا مكة حاضرون فلم يشد
القدم والحضور في حقهم في

84

وسدابه قال البداية واجبة لان من لا يصر عليه قال انما يصعد بقدر ما يصير
بشر أي حنة لان من استقام المقصود بالصعود وقد مننا القصر المواضع ما سبق في حارة النهر
عليه السلام لما صعد الصفا قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويحيي
سده الخيروموت على كل شيء قدس المجد لله الذي نصر عبده واجبر وعده وهزم من جرات حربه ولم ياهر
بالدعاء في الطواف لانه مشته بالصلوة والدعاء يوتى به بعد الفراغ منها والسعي ثم ذكر فاشبه
بغير الصلوة فاستقام الدعاء بالحاجة فيه دون الطواف في كل من الميادين من خضرين قال المطران
رحم الله ما جعله من ان لموضع العروة في حمة بطن الوادي الصفا والمروة وقال العلامة هما على متان
قد ركبنا في حائط المسجد وقيل بان بطن الوادي كقبة السيل لم يبق اثره الا انه جعله
ميلان اخضر واصفر ليعلم انه بطن الوادي فسبح للحاج فها بين الميادين كذا في المبسوط البكري
في كذا السنة روى حارة ان النبي عليه السلام هبط من الصفا وحشي على هينته فلما انصبت
فدماه في بطن الوادي سعي حتى خرج من بطن الوادي وقيل اصل هذه السنة ان ابراهيم عليه السلام
لما هاجر بها جروا منه اسماعيل الى واد غير ذي فرع فتركها عند الكعبة فغطشت امه فصعدت
الصفا لتجد الماء فلم تجد فزلت تمسح على هينتها تنظر الى ولدها فلما بلغت بطن الوادي غارت ولدها
فخافت عليه التساع فصعدت فلما خرجت مشيت ثم صعدت المروة ثم نزلت ومشيت بلغت بطن
الوادي صعدت فلما خرجت مشيت فعلت هكذا سبعا فلما ايسدت حارت الى ولدها فزات ما ربي
تحت رجل ولدها فخافت الضياع فخلعت نضع جوفها ايجارا وفي كذا قال عليه السلام لو ان
اسماعيل عليه السلام كان زمزم ماء معيننا الى يوم القيامة فصار ذلك سنة من حياير الحج ليعني لهم
ذكر الى يوم القيامة في حارة حتى باتى المروة بساكن البيا لانه لو نصد لتوفى ان السعي الى اتيان المروة
وليس كذا نقل عن شيخ مام بدلا الدرس رحمه الله في كذا فعل على الصفا التكبير والتسليم والصلوة
على الدجاء بالحاجة في كذا وهذا اسطوطاها قال في الكتاب ان ذهابه من الصفا الى المروة شوط واحد
من المروة الى الصفا شوط اخر وذكر الطحاوي انه يطوف منها سبعة اشواط من الصفا الى الصفا
يعبر الدجاء قال ابو بكر الرازي رحمه الله

بجاء

هذا غلط لانه يصير اربع عشر شوطا وانما عليه سبعة اشواط ومعنى قوله سدى بالصفا ويحتم بالمروة
اي سدى الشوط من قبل من الصفا ويحتم الشوط السابع بالمروة ولو كان من على ما يقوله الطحاوي
رحم الله لقال سدا بكل شوط بالصفا كذا في المبسوط البكري فان قيل الواحدة الطواف ان انتهى
الى ما بدا به حتى يعد شوطا واحدا فالسعي سعي ان يكون كذا قلت الواحدة هناك الطواف
بالسعي وهو الدوران حول البيت فلا بد ان يدور حول كل البيت وانما يكون هكذا اذا عاد الى ما بدا
به فها هنا الواحدة من السعي من الصفا والمروة وهو ساع في كل مرة منها حقيقة قوله تعالى
فلا جناح عليه ان يطوف بهما اصل يطوف يطوف فادغم والتسليم من حيث شرعية الطواف
من حيث وجوبه وفيه رد على من طعن ان الطواف بها مكروه ولما كان الصنيع للدين علمها
في الحاشية وفيه رد ايضا لقول من قال ان الطواف بها فرضه وانما وجب ثبوت وجوب السعي باول
مرية فانه قال ان الصفا والمروة من شعائر الله وانما يكون البقعة شعيرة لله تعالى بغير شعيرة
اداه لصير علماء من اعلام الدين ولقطة لا جناح ينفي الفرضية لانه يستعمل في مباح سحر
تركه لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء فجعلائه من الفرض المباح وهو الولد او
بقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسعوا او نقول ثبوت وجوبه بالاجماع فلا حاجة الى
اقامة الدليل عليه وانما اورد النص لنفي المذهبين على ما ذكرنا وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان
طرا بيتي اي امرنا بما بان طهرا والطائفون هم الغرباء القادرون الى مكة للزيارة والعالفون
اهل الحرم او المحاورون والركع السجود هم المصلون من الفريقين اعني من اهل مكة والقادمين
اليها والتسليم بالنص انه مطلق فحوز في اي وقت بدا له قوله قبل يوم التروية بيوم اي اليوم
السابع لان يوم التروية الثامن عشر من الحجة كذا في المغرب روى ابراهيم عليه السلام راي
ليلة التروية كان قابلا يقول له ان الله تعالى يا مكرم يدعي انك هذا فلما اصبحت روي في ذلك من
الصباح الى الراح امر الله تعالى هذا الخاتم ام من الشيطان فمن ثم سمي يوم التروية ولما اسي
في الليلة الثامنة راي مثل ذلك فعرف انه من الله تعالى فمن ثم سمي يوم عرفة فلما اتمى في ليلة النونية
مثل ذلك فسمي يوم النحر فسمي اليوم يوم النحر

كذا في الكشاف انما سمي منا لان جبريل عليه السلام لما اراد ان يفاو آدم قال له ما ذا اتمنى فقال
ادم للجنة فسمي ذلك الموضع منا وقيل انما سمي به لما تمنى فيه من الدعاء اي براف ومى فيه فيها
ملك يسلك ومنه ومن ملكه فسمي وهو في الحرم لا نه منحر والممنوع يكون في الحرم والغالب عليه الذكر
والصرف وقد مكنت بالالف وتوم عرفه اليوم التاسع من حدى الحجة وجمع اسم للمزدلفه ومى
من ادم عليه السلام اجتمع فيه مع جوار واذ لفت اليها اي دنا منها ثم ذكر في بعض النسخ وجمع
بدون الالف وفي بعضها وجمع مع الالف وصرفه لانه لم يجمع فيه سببان ونصبه لانه ذكر
المطرزى اذ اقلت ما خلا وما عدا انصبها اليه واحا من لم يصرفه فيقول ان اسم للمزدلفه فقد
اجتمعت العلمة والثانية **م** صلى الامام اي برام من عظم حتى لو كان امام الرفقة
فقد كان على الخلاف **م** متدا فخطب خطبة اعلم ان في الحج ثلث خطب احدها قبل يوم
التروية والثانية يوم عرفه بعرفات والثالثة بمنى في اليوم الحادى عشر ففصل بين كل خطبتين
يوم وقال رحمه الله بخطبة ثلثة ايام متوالية يوم التروية ويوم عرفه ويوم النحر **م**
باذان واقامته من ان يوذن للظهر ويقم للظهر ثم يقم للعصر بعد اذان الظهر لانه يحل عاقبة
المعهود ففرد بالاقامة اعلاما للناس في اعلم ان من شرط الجمع الوقت والمكان ومن حرام
ومن مام والجماعة عند اى حصة لله وعند ما الامام والجماعة ليس بشرط والخلاف ان الوقت
شرط وموان يكون يوم عرفه والمكان شرط وموعات ولا حرام شرط وموان يكون محرما باجماع
الحج **م** كسائر الصلوات يعني ان المنفرد بساوى الذى يودى الجماعة في سائر الصلوات فكل من
يساويه في الجمع من الصلوات **م** لان وقت العصر الى الغرة في هذه سنة لا ادفع شهية يعزى
عنه وموان فقال انما سادى المنفرد المودى بالجماعة في سائر الصلوات لو حود الوقت ولم يوجد منها
اذ هذا الوقت ليس وقت العصر فقال هذا وقت لان العصر كذا ثم ذكر في بعض النسخ بعيد الظهر
هذا يشير الى ان وقت بعد الظهر متصلا به لانه يستعمل زمان يحى بعد ما نكز متصلا به كما ان
قبلا يستعمل زمان قبل زمانك متصلا به ولهذا الوقت انما طال قبل يوم القيامة لا يظان
ابدا ولو قال قبل يوم القيامة طلقت

86 طلقت في الحال وقد عرف في الزايدات وذكر في بعض النسخ بعد الظهر وهذا ظاهر فقد ذكر في
المبسوط البكرى والبرذوى اذ كان يوم غيم فاستبان انه صلى الظهر قبل الزوال **م**
العصر بعده فالقياس ان يصل الظهر وحدها لا هذا من باب الترتيب والترتيب لسقوط
عذر النسيان ولكن استحسن ان يعيد الصلوات جميعا لانه صلى العصر في غير وقته لان
وقته في هذا اليوم بعد الفراغ من الظهر فمضى ببيان انه لم يصل الظهر سار انه صلى العصر قبل وقته
فكان فسادا لعدم الوقت لا لعدم الترتيب ثم الفقه لها في المسئلة ان تقدم العصر انما
وجب لصيانة الوقت ليصفو الوقت له من اوله الى اخره فيستغل بالدعاء والتحميد عن دواعي
البال وفي حق هذا المنفرد والذى صلى جماعة سواء والجواب له عن هذا ان يقول انما في بين
الوقت والصلوة بشرط غير المحقول المعنى او شرع لصيانة الجماعة لان الوقت متباين
من طراف وفي الحضور في كل مرة خرج عظيم فالشرع حوز اذ ارمها في وقت واحد صيانة
للجماعة **م** فمضى جمع **م** وصاف اشارة الى ما ذكرنا من المكان وهو قوله بعرفات
والوقت وهو قوله عليه السلام يوم عرفه ولامام والجماعة وهو قوله جماعة وقد اورد
من حرام فما ذكرنا تا مل ففهم **م** ثم توجه الى الموقف فيقف بقرب الجبل ويسمى الموقف موقف
الاعظم والجبل يسمى جبل الرحمة وهو عن يمن الموقف وعليه قبة ادم عليه السلام وهنا يقف
لامام متوجها الى الكعبة ويدعو لحاجتهم عرفات علم للموقف سنى مجمع كاذر عات
وانما صرف وان اجمع التعريف والثانية لان التاء التى في لفظها ليست للتانيث وانما
هى مع الالف التى قبلها علامة جمع المونث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء لاختصاصها
بجمع المونث ما نفع من يقع بها كما لا يقدرا تاء الثانية في بيت وقالوا سمعت بذلك فها وضعت
ابراهيم عليه السلام فلما ابصرها عرفها وقيل ان ادم وحوا عليها السلام لما عظام الجنة
وقعت حوا بالمشرق وادم بارض الهند وطلب كل واحد منها صاحبه فبينما ظما النقيض الى
عرفه تغارفا بطر عنده وادع ساد الموقف قد راى السى عليه السلام منها الشيطان فامر لى
لا تقف في ذلك المكان لانه خطر الجنة

فما نفعنا فيهم افيضوا الاله الا فاضة المذبح عكرثة كذا في الكشاف المبسوط البكري وفيه
التاويلات الاسراع في المشي في الاختصار والتمسك به انه تعالى امر بالافاضة من
موضع يفيض الناس منه وهم لا يفيضون من بطن عكرثة لانهم لا يقفون بها ويحتمل ان يكون هذا
استدلالا على فضيلة الوقوف معرفة دل عليه ما ذكر في شرح التاويلات قيل ان اهل الحرم
كانوا لا يقفون بعرفات ويقولون نحن اهل حرم الله تعالى لا نفيض كغيرنا من قسدا فانزل
الله تعالى فيهم بامرهم بالوقوف بعرفات واما فاضة من حيث افاض عكرتهم من الناس كان
الناس يتواديون اذ كان عن ابراهيم عليه السلام وفيه دليل على ان الوقوف بعرفة فرض اخبرنا
بالروح من عرفات والروح بدون الوقوف لا يكون فيكون المراد والله اعلم الوقوف بالروح
في كذا السنة لا وى انه عليه السلام خطب عشة عرفة فقال ايها الناس ان اهل الجاهلية
وسموا ثمان كانوا يدعون من عرفة قبل غروب الشمس اخ انعمت بما روي الجبال الكعابم الرحا
وحولهم وان هذا ليس كهداهم فادفعوا عن غروب الشمس المبقدة بالمسح الحرام على من كان اهل
الجاهلية يوقدون عليها النار وقروح اسم ذلك الخيل والضمير في له يرجع الى الجبل فانه ان
ما اذ ان واقامة واحدة لان العشاء ههنا مودة في وقتها المعهود فلا يحتاج الى افرادها تأ
لها اختلاف العصر بعرفات لانها محلة على وقتها في كذا لم يحز عند ابي حنيفة ومحمد عنها الله
بعد الجواز انه عليه السلام عادة في وقت العشاء اما اذا خرج وقته بعد ما اذاه الى الجواز
قولهم الصلوة اما انك اى وقت الصلوة لان الصلوة تفعل منه فلا يتصور ان يكون اما به الا
ان هذا من اخباره جاد فلا يوحى العلم فامرنا بالاعادة مادام الوقت باقيا فاذا ذهب
الوقت لو امرنا بالاعادة في الوقت من باب العلة وسمي هذا بالاحتياط في كذا فاذا صلى
الفجر يوم النحر اى محرم النحر الفلاني لغير الليل كذا في المغرب المسعرا الحرام المزدلف
امرنا لذكر عنده والذكر يكون مع الوقوف فمضى ان يكون فرضا الا ان النبي عليه السلام قدم صفة
اهله بالليل لو كان وكنا لم يحز تركه للعند فثبت انه واجب حتى لو تركه من غير عذر لم يرد الله

٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

قال بعض النسخ ان يجب وذكر في بعضها ان كان قادرا على ثم حلق على من حاجت انما استفيد
الترتيب من قوله عليه السلام ان اول نسكنا في هذا اليوم ان يرمى ثم يذبح ثم يحلق وضابطه رذخ
وانما قدم الحلق لانه افضل وفي التقصير بعض التقصير ان يأخذ من رؤس شعرة مقدار
منه فله قوله تعالى ليقتضوا اتقوا الله المراء منه الخلق ثم ان تمسك بالنتق على اجاب الخلق على هذا التا
ظاهروا ان تمسك عليه وعلى كونه مرتبا على الذبح فكذا لكانه ذكر مرتبا على الذبح والنحر اذ هما
المراء ان بقوله تعالى ويذكروا الله ووليتوا بالبيت العتيق وقد مر تفسيره ولا يقال
ان السارح امر بالطواف والا فلا يقتضيه التكرار فينبغي ان يكفي بالسوط الواحد لا بانفوا انا
اخذنا التكرار من حفسر السهم وهو فعله عليه السلام وفي مقدرات الشرع ينهي الى ما افانا
اليه الشرع قوله وقت الطواف ايام هذا النحر وذكر بقوله تعالى وذكروا اسم الله للقول
وليطوفوا بالبيت عطف الطواف على النحر والنحر موقت بايام النحر فكذا الطواف يكون موقفا
بها لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه واعلم ان اول وقت الطواف بعد دخوله النحر
من يوم النحر لغره ايام التشرن كذا في شرح القدوري وذكر في المبسوط وقته ايام النحر
ولا يخرجه عن يوم الثلاثة وهما ليلة الفاط يوم القتر وهو اليوم الثاني من النحر الذي
يقرون في ذكر اليوم من النحر ورمي الجمار الثلث وتوم النفرين واول يوم الثالث من ايام
النحر ويوم النفر العام وهو اليوم الرابع وقبله ستة ايام تمضي في اربعة ايام وهي ايام النحر
وامام التشرن فالاول نحره غير صغير والرابع تشرن لا غير والمتخللا نحر وتشرن وهذا
كما قيل ان ستة اشهر مضي في اربعة اشهر وهي ليلة حرم وليلة اشهر الحج وربع شهر شوال وثلث
القعدة وذو الحجة والحجرم فالشوال حرمه من اشهر الحج والحجرم حرمه من الحرم وذو القعدة
وذو الحجة منها قوله لا معي عليه ولا صلي في هذا ان السعي الواجب الحج موضع عقبة طواف
الزيارة لانه هو الدكن فينبغي واما طواف القدوم وهو سنة فلا يتبعها ما هو الواجب الا انه رخص
له في تقديمه على وقته تخفيفا وتيسرا لان يوم النحر على الحاج اعلا لا كثيرة فلو وجب عليه السعي لم

المشقة فاذا رخصت سعي عقبة طواف القدوم لا يعيده في يوم النحر واذا لم ترخص بفعله
في موضعه قوله لان احباب الشئ لا يقتضيه التكرار لما عرفت ان من مره يقتضيه التكرار
والوجوب بالاحباب يكون ومن حاجت بالامر ومن مره يقتضيه التكرار فلا يكون السعي مكررا او
هذا لان السعي ان ثبت بقوله عليه السلام ان الله تعالى كتب عليكم السعي فاسجروا فطافوا وان ثبت
بقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فهو بمنزلة من مراد من خبار جاد محرم من مروا ما
الصلوة والزكاة فانها تكرر تا لان الشرع يعلق وجوبها باسباب يتكرر بالاحباب وقد عرفت
في اصول الفقه قوله فاذا طاف حله النساء اي بالجلوس السابق لا بالطواف لان الحلق
هو المحلل لان ما اخر عمله في حق النساء الى وان الطواف في هذا لان الطواف كمن اراد كان
للحج والحلل عن العبادات انما شرع لها عوجب بطور تلك العبادة كالحلق والسلام بها ما عرفت
فيها قوله وهذا الطواف هو الواجب برأيه المفروض كما ذكرنا في قوله الحج والذروة والحجة
في تنكفرا بالدم كالحلق قال شيخنا رضي الله عنه يعني اذا حلق قبل ايام النحر يجب الدم
فكذا اذا طاف الطواف لما ان كل واحد منها وحده في غير اوانه وفي هذا الفرق بين المقدم والتاخير
قال العبد الضعيف ويحتمل وجه اخر وهو انه اذا طاف الحلق عزاما من النحر يجب الدم عنده خلافا
لها لما ان الحلق موقت بالزمان عنده خلافا لها ففاسر المختلف على المختلف ومثله كبير قوله
ثم يعود الى هنا اي من مكة قوله بتدري بالتي المسجد وهذه الحجرة اربعة اشهر الاولى لانها
اول حجرة من الجمار الثلث التي تستقبلك وحجرة الدنيا لهذا المعنى وحجرة القصوى لانها اقصى
الجار من مكة والحجرة التي يلي المسجد لها تلي مسجد حيف قوله والوقوف عقبة كل رومي بعده
رمي فقف عند الحجرة الاولى والوسطى دون الثالثة وهي حجرة العقبة ثم تمسك بقوله عند المقامين
وهو مطلق يحتمل الاول ليس يحتمل من غريبي ويحتمل من ولي والثالثة لكنه روي ان الله عليه السلام وقف
في الحجرة الوسطى اكثر مما وقف في الحجرة من ولي ولم يقف عند حجرة العقبة قوله منها عند المقامين
عند الحرتين ذكر في بعض النسخ عند مدون الواو وفي بعضها مع الواو فان كان الرواية مع الواو
فالمراد من المقامين عرفات ومزدلفة

وان كانت يدونها فالمراد منه المقامان اللذان عند الحزمتين وفي المبسوط يدوز الواحد
 الصحيح هذا **م** رمى الحمار الثلاث اي المواضع التي ترمى فيها كذا في المغرب والمجاصل ان
 ايام الرمي اربعة **م** وللعوم النجوى وفيه عمرة العقبة لا غير بل في ايام من التشرق وفي هذه الايام
 الثلاثة رمى الحمار الثلاث في كل يوم واول وقت الرمي يوم النحر من وقت طلوع الفجر الى غروب الشمس
 وفي الثاني والثالث انما يدخل وقت الرمي حين ينزل الشمس في الرابع كذلك عند ما وعند اى
 جنيفه **م** الله يحوز قبل الزوال وعدد الحصبات في الايام سبعون سبعة لليوم **م** ولواحد
 وعشرون لليوم الثاني وكذا الثالث والرابع النفر الاربعة والنفر الاول الاربعة في اليوم
 الثاني من ايام التشرق والنفر الثاني المكث الى آخر ايام التشرق حتى رمى الحمار كلها كذا قاله
م مام طهير الدين **م** الله قوله تعالى من تعجل منكم فاعجل **م** النفر او استعجل النفر
 تعجل واستعجل حيوان مطاوعين مع عجل ومتعدين والمطاوعة اوفى لقوله تعالى
 ومن تاخر كذا في الكشاف ومعنى **م** اي من نفر بعد ما رمى الحمار الثلاث في اليوم الثاني من ايام التشرق
 فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه اي ومن اقام حتى رمى في اليوم الثالث من ايام التشرق فلا اثم
 عليه وفي قوله فلا اثم عند التعجل والتاخر دليل على انه مخير فيها كما انه قيل تعجلوا او تاخروا
 فان قلت ليس التاخر بافضل قلت بلى ويحوز ان يقع التحير بين الفاضل والمفضول
 كما خطر خير المسافر من الصوم ومن فطار وقيل ان هذا الحاحلية كانوا فريقين منهم من جعل
 المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما فورد القرآن نفى الماثم عنها لمن اتقى اي **م** لا التحير
 ونفى الماثم عن المتعجل والمتأخر **م** حل الحاح المتقى معي معاصي الله تعالى قوله لا تلو
 تركه يحوز ان تركه لما كان حايضا من هذا الوجه يشبه النوافل فلا يكون موقفا او عالما
 طهر اثر التخفيف في حق الترك لان بطر في حوازه في وقت كل ما اولى او نقول لما خفف
 الرمي في هذا اليوم بسبب حواز الترك فوجب ان يكون ما قبل الزوال وقتا للرمي فيه قياسا على يوم
 النحر **م** خفف حكم الرمي في يوم النحر من حيث انه شرع فيه رمى عمرة العقبة لا غير وما ذكره استبحان

وما قاله قياسا في يوم رمى فيه الحمار الثلاث فلا يحوز الا بعد الزوال كاللثاني والثالث الثقل بفتح
 القاف والثاء **م** حجاج المسافر واهله والمغني في المسئلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المني حيث رجليه
 فاقض طاهره ان تقدم رجلاه بمنزلة خروجه بنفسه وخروجه بنفسه مكروه فكذا هذا اصل هذا
 مسئلة **م** ان جلف لا يسكن هذه الدار يخرج منها بنفسه وترك اهله ومتابعه فيها حيث **م**
 نزل المحصب ما موضع بقر مكة يقال **م** بطح وبني ارض ذات حصا والتحصين الزوال
 ثم ذكر في شرح اني نصر الغدادي رحمه الله التحصين فسكوذا كوفي المبسوط التحصين سنة عندنا
 حتى لو تركه يصير مهنيا وقال الشافعي رحمه الله انه ليس بشئ لنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل
 بابطح اراة للمشركين لطيف صنع الله تعالى به لما خصه من الفتح والنصر اهان للمشركين
 فليكون الزوال سنة وما ذكر في الكتاب وما هو قوله التحصين ليس بشئ يخالف ما بين الروايتين
 ويجعل ان اراد بقوله ليس بشئ اي ليس بشئ مكروه فليس بشئ عهده بالبيت الطواف يحوز مرفوع
 لغيره الطواف ويجوز عكسه ايضا **م** ثم يعود الى اهله **م** فروع من الحج ولم يزل عليه
 شي من افعال الحج فان شاء اقام وان شاء عاد الى اهله وما لبعض مشايخنا معهم الله سبحانه
 ان ياتي الباب ويقبل العتبة وياتي الملتزم وهو ما بين الحجر والباب فيلزمه ساعة يكي
 يشبث باستار الكعبة ويلصق خده بالجدران ثم ياتي ركنه فشر من مائة ويصت منه على يده
 ثم ينصرف وهو عشي ورآه ووجهه الى البيت منبا كيا متجسرا على راقب البيت حتى يخرج من
 المسجد وهذا اتمام بيان تمام الحج الذي رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث
 ولم يفسق فخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه **م** قوله **م** لا تترك شيئا واجبا وانما ترك سنة
 والسنن اذا كانت لا يقصر ولا يحلها شي كما في الصلوة **م** وهذا سان اول الوقت
 ان الطاهر من حازه صلى الله عليه وسلم عدم تاخير الوقوف مع انه معظم اركان الحج وفيه ترك
 سنة سداية التي من وجبة قوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم حجه التمسكه ان تمام الحج
 متعلق بمطلق الوقوف سواء وجد عن قصد او غير قصد والمجتاز لا يخلو عن قليل وقفة **م** لا
 يوجد ذكر من الخطوتين طاهرا على ان المسير

المديد لا يوجدون الملك مائة ولا يقال ان النية شرط لا يوجد لنا نقول الله شرط
 لكل ركن وهذا بخلاف الطواف فان النية فيه شرط حتى لو دار خلف غريم له حول البيت لا
 تنادي به الطواف اذ لم ينو ان الوقوف ركن العبادة وهو ليس بعبادة مقصودة ولهذا
 لا يتغير بوجوه الله في اصل تلك العبادة بغير اشراط الله في ركنه والطواف عبادة مقصودة
 ولهذا استدل به فلا بد من اشراط اصل النية فيه **فصل** الا انما لا تكشف هذا من الجملة التي
 عرفت بالدلائل التفصيلية ولا ترفع صوتها بالتسليمة لان صوتها عودة ورفع الصوت بالتسليمة
 سنة فلا يترك المفروض لمكان السنة ولا ترفع صوتها بغير ما يرفع من عودتها وهو حرام ولا
 يجوز اقامة السنة بارتكاب ما هو حرام ولا تسعي لانه لاظهار الخلافة والمرأة ليست من أهل
 الفضل ولا لها اذا شرعت لا يؤمن من كشف بدنها وهي مأمورة بفعل العبادة على استقامتها
 يمكنها قول **تسترا** اي لا جلا للستر قوله لان الحلق لها مثله لانها تنزيق شعر راسها
 كالرجل تنزيق بالحيمة وجانب الحية مثله في حق الرجل فكذا حلق شعرها يكون مثله في حقها
 والمثله حرام قال عمران بن حصين ما قام رسول الله عليه السلام فينا خطبا الاحشأ على
 الصدقة ونها ناعن المثلة واذا كان حراما لا يجوز اقامة السنة بارتكابه قال المطرزي رحمه الله
 المثلة قطع بعضه عصا وتعود الوحة وقيل المثلة ما يمتثل به في البقي عبادة عن طلق
 ما ينسب الى الفصح **فصل** ما ينسب الى الفصح ما ينسب الى الفصح ما ينسب الى الفصح
 المجموع اربعة مفرد بالحج وهو ان يحرم من الميقات او قبل الميقات او قبل الحج او قبل ايام
 الحج وذكر الحج بلسانه عند التلبية وقصد بقلبه او لم يذكر بلسانه ونوى بقلبه ومفرد بالعمرة
 وهو ان يحرم من الميقات او قبله في شهر الحج او قبلها بذكر العمرة بلسانه عند التلبية وقصد
 بقلبه او لم يذكر بلسانه ونوى بقلبه وقادرن وهو ان يحرم بين اعرام الحج والعمرة من الميقات
 او قبله في شهر الحج او قبلها بذكر الحج والعمرة بلسانه عند التلبية وقصد بقلبه او لم يذكر بلسانه
 بلسانه ونوى بقلبه ومتمتع وهو ان يحرم بالعمرة في شهر الحج او قبلها ثم يحج من عامه ذكر

قبل ان يلزم ناهله الما صحيحا والقرآن لغة من قرئت هذا اذ اى جمعت منها الا انه منى اطلق في
 الشرع مراد به الجمع بين الحج والعمرة على الصفة التي يتألف **فصل** لان القارن يحل له ان يقول
 لبك الحج ذكر في بعض النسخ لبك الحج وعمرة وفي بعضها لبك الحج بدون قوله بعمرة اما تقرير الثانية
 فنقول الما تعارضت الروايتان بجمع منها فنقول ذكرنا حكم في انه للقران وما ذكرنا بحجها
 ذكرنا لان القارن يحل له ان يقول لبك الحج ولا يحل له ان يقول لبك الحج و
 عمرة واما بيان **فصل** في فقول ذكرنا في **فصل** شرار افضل الحج الحج والشح والعج رفع الصوت بالتسليمة
 والشح في القران اكثر من ان يلبي فحالا انه يقول لبك الحج وعمرة ومعناه لبك الحج ولشك نعمة
 فكانت التلبية فيه اكثر فكان افضل من الافراد والوجه **فصل** في اظهر فقد ذكر المصنف رحمه الله في المنشور
 وما رويناه اولى لان الذي يروى من افراد جمع التلبية بالحج وحده ويجوز ذلك من القارن ولا يجوز
 التلبية بها جميعا من المفرد بالحج **فصل** اللهم اني ارد الحج التودد الميل ومنه الحاربه الرودا
 ومن التي يارب مشيتها والفعل قبل الوقوع كان حتميا من ان يوجد بين ان لا يوجد فاذا
 اردت **فصل** في اقدم على الفعل فكانت اكلته من مكان الى الوجود **فصل** فيترى الى اي قطع مواضعها
 اعني مشق من التيسير وهو القطع والتمسك بقوله تعالى فمن تمنع بالعمرة الى الحج انه ذكر الحج
 بظاهره الى بعد ذكر العمرة وكلمة الى لانها الغاية فيسبح ان يكون العمرة مقدم حتى يكون منتهى
 بالحج **فصل** كما ذكرنا في الحج اي في المفرد بالحج تمنع بالعمرة اي استتم بالعمرة وكلمة الى لانها
 الغاية فيسبح ان يكون فما استيسر اي فعله ما تيسر ثم انصرف وان ورد في المستتم لكن منتهى
 مرجعه في القارن لان النص لان القارن ارفع من المستتم اذ هو ما بالحج والعمرة من الميقات **فصل**
 المستتم والدم وحج شكر احث وفقه الله تعالى لاداء النكبين في سفر واحد صام ثلثة ايام
 في الحج اي في وقت الحج وهو اشهره لان الحج لا يصلح طرفا **فصل** في ايام يوم عرفه لصراعه يوم النحر
 فانه وقت الحج وليس وقت الصوم لمكان النهي او يكون المراد به ان في فضليه لسان الجواد لان
 الصوم يجوز في شهر الحج كله اذا وحده لحرمان العمرة فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج اي من لم

بجهد الهدى فغلبه صام ثلثة ايام في الحج اي في وقتها واشهره ما بين حرام العمره والحرام
وان صامها اي السبعة بعد ما مضى امام القشوق **قوله** لان قوله اذا رجعت للترفيه القياس
يقضي ان يودى هذا الصوم مكة لا يبدل عن الهدى وان يكون مكة الا ان النقص رد على هذا
الوجه ونحن نعلم انه ورد للترفيه والتخفيف لان الصوم في وطنه ليسوا شديدا لرفقه بمراقب
به قامة فاولم يحرم عاد على موضوعه بالنقص لا يقال انه معلق بشرط الرجوع الى اهله والمجان
بالشرط لا يسبق بشرط لا نه معلق بالرجوع مطلقا فنعلم ان يكون معناه رجعت عن افعال الحج
اي فرغتم عنها وتجهزتم الى الوطن في الحرام على من والاولا لا قد سبق ذكره والفرغ سبب
الرجوع فاستعير الحكم بسببه على ان التعليل بالشرط لا موجب لعدم عند عدم الا ترى ان الصوم
حق المسافر معان بشرط ادراك عدة من ايام لغير قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة
من ايام لغيره انه لو صام في السفر يجوز هكذا هذا قولهم لم يحرم ابتداء الصوم اي ابتداء الحج في الحج
مطلقا المعرف بالمعهود في هذا دفع من شكك او موافق يقال ينبغي ان يحرم اذا صام في التمتع القابلة
في هذه الايام لا نه قال في الحج مطلقا فقال في الحج المعرف بالمعهود دفعا لهذه الشبهة فيهم صار
وافضا لعمرة بالوقوف فيه اشارة الى انه لا يصير لافضا بمجرد التوجه ومما الصحيح من مذهب
الى خيفة رحمه الله والقياس ان يصير لافضا جبر توجبه لان التوجه الى عرفات من مقدمات الوقوف
فيجب بحقيقته كالسعي الى الجمعة محض بحقيقته اذ اية في حق استفاض الظهر وجه تركه بحسان وهو
ان المرحب للارتفاع منها صيرة ركن الحج مودى حتى يكون بعده بناء العمره على الحج
هذا انفس التوجه لا يحصل وهناك الموجب لرفض الظهر المنافاة بين الظهر وبين الجمعة والسعي
من خصايتها فاقم مقام الشروع في حق ارتفاع الظهر به **قوله** وعلمه دم لرفض العمره لا نه
خرج منها بعد صحة الشروع فيها قبل ادائه اعماله الدم اعتبارا بالانحصار **قوله** لوجود
الشروع فيها دليل لوجوب القضاء ووجوب الدم على ما ذكرنا والله اعلم
ما **التمتع** بدار اولا بالمفرد لان

القارن انما تعرف بعد معرفته حله ثم القرآن لا نه افضل من التمتع قيل التمتع الترفيع اذ
النسك في سفر واحد من غير ان يعلم باهله منها المما حيا واما امام الصحيح موال الزول
في وطنه من عرفقا وصفه حرام وذكر انما يكون اذا لم يسبق الهدى حتى اذا ساق الهدى
فالماه لا يكون صحيحا عند ابي خنيفة وابي يوسف نعمها الله وقال محمد رحمه الله ليس ضرورة
صحة الامام كونه جلاله **قوله** ويحلق او يقصر وهذا بخلاف القارن فانه اذا طاف وحج
للعمره لا يحلق بل يروح الى ايام النحر لا نه يحرم بالحج حال ما يفرغ من العمره فلو حلق بغيرها
على اعرام الحج بالحلوق والجنابة على حرام بالحلوق حرام وتاخير الحلوق حرام **قوله** وتقيم
مكة حلالا هذا الذي ذكره ليس على وجه الشرط لكن معناه اذا اراد ان يقيم بالحج من عامه
فلينقم حلالا الى وقت اعرام الحج **قوله** فاذا كان يوم التروية لعمره هذا سان لغزوت
بحرام اما لو قدم على هذا اليوم حاز وما افضل وانما جعل هذا اليوم لغزوت من حرام لا نه
اول ما يبدأ فيه ما فعل الحج فلا يجوز تاخير حرام عنه **قوله** لعمره بالحج من المسجد اراد
نه المسجد الحرام والشرط ان يحرم من الحرم اما المسجد فليس يلزم **قوله** وفعل ما يفعله المفرد
بالحج لا نه مودى للحج لا نه الا انه يرحل في طواف الزيارة ويسعى بعده لا نه هذا اول طواف
له في الحج بخلاف المفرد لا نه قد سعى مرة في طواف النجدة حتى لو كان هذا التمتع طاف وسعى
قبل ان يروح الى مناهم يرحل في طواف الزيارة ولم يسح تقلد الهدى ان يحلق
يعنى البعير قطعة نعل او مزادة ليعلم انه هدى وتفسيره شعار ان يضرب في احد جانبي
سنام به بل بآبرة او سنان حتى يخرج منه الدم ثم يلبس سنام البعير بذلك اي يمشي في كل اشعارا
لا نه جعل ذلك علامة ليعلم الناس انه قربان لله تعالى و **قوله** شعار مودى علام كذا في المبسوط
قوله وروى شعار في رواية اخرى عن النبي عليه السلام صلى الله عليه وسلم الخليفة بكنتين ثم دعا
بدنه فاشعرها وسكت دمه بيده ولجوات له انه سكت دمه بدنه مذبوحة **قوله** وقد نفي
عنه قال النبي عليه السلام لا يذبح شاة ولا بقرة الا لما كلة و **قوله** الكاف يكون موضع
لا كل وروى ضمها اي لا كل

ففيه طواف وسعي في العمرة لقيام المبغى للإجرام لأن سوق الهدى مستعمل في التحلل والله أعلم
من ساق الهدى فليس له أن يجزئ لأن لسوق الهدى تأثير في إثبات جرمه وكان له أثر في
استدامة جرمه أيضا بل أولى لأن البقاء أسهل قوله وعليه دم أي دم التمتع وهو
دم الشكر لا دم التقدم لأن التقدم ليس بخاتمة بل هو أفضل لما فيه من المسارعة وهذا
ومهم فيه بعض الفقهاء فقد ذكر في الزايد وعليه دم لا تركابه ما هو محظور لجرمه وقد صرح
في الهداية أنه دم التمتع وإليه مال الوضوء الغدادي ذلك لمن لم يكن أهله حاضرا للمحرم
ذلك المشاورة إلى التمتع وحاضر المسجد الحرام من كان داخل الميقات وما بعدها إلى مكة
ولم يكن ساق الهدى قتيده لأنه إذا ساق الهدى لا يبطل منعه عندهما خلافا للمحرم الله
ومن تمتع بالعمرة لفظ المحصر ومن لم يجرم وهذا أوضح قوله والنسك في آخر أيام النسك
ففيه اختلاف الوقت لأن من شرط صحة التمتع إذا كان النسك في شهر الحج فإذا وجد في شهر
الحج فقد وجد فيها تقدرا لأن للاكثر حكم الكل إذا وجد أكثر العمرة في غير أشهر الحج فلم يجز
في أشهر الحج لا تحقيقا ولا تقدرا ثم لما كان شرط التمتع أن يكون النسك في أشهر الحج لاجتماع
إلى هاتين أشهر الحج فشرع في بيانها الحج أشهر معلومات قاله العباد له وغيره مثل قولنا ثم لا بد
من ضاوة في رواية إذا الحج أفعال فلا يكون أشهر أفقيل معناه الحج في أشهر وهو فعال إنما يقع في خمسة
أيام فعلم أن المراد به إجماع الحج في شهر وقيل وقت الحج أشهر معلومات فإن قيل ما فائدة
الوقت قيل فائدة أن فعال لا يجوز أن يتقدم عليها وإن قدم جرم عليها يكره فإن قلنا
كيف كان الشهران وبعض المأثبات أشهر قلت اسم الحج بشرطه ما ورد في الواحد يدل
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقيل نزول بعض الشهر منزلة كلمة كما يقال أنت سنة كذا أو أنما رآه
في ساعة منها وإذا حاضرت عند جرم ذكر في الهداية عند الوقوف وصحح الشيخ رحمه الله الإجماع
عنه الله قوله عند جرم لأن عتسالا للإجرام لا للصلوة فيكون مفيدا قال المطهر في
عقر اللقاة بالسيف ضرب قوائمها وبغير عقير والحج عقرى وفي حديث صفية عقرى حلقى
على فحلق صفيان للمرأة إذا

وصفت بالشؤم وقيل ألف للوقوف وسود عا، بقطع الرجل والخلق وعن أبي عبد
عفر جسدها وأصيبت بداء في حلقها وقيل يقال للامرأ الذي تعجب منه عفرى حلقى لأجابتنا
أي ما نعتنا من الرجوع أفاضت أي طائف طواف الزيادة لأن طواف الزيارة يسمى طواف فاضة
باب الجنائيات قد تم أحكام المجرمين فبدأ بما يعثر بها
من العوارض كالجنائيات وما حصار والفوات والجنائيات جمع جنابة تسمية بالمصدر
أصله من حنى الثمر ذكر الكفارة مجازا حيث ذكر الطيب مطلقا من غير تقييد بعضود وعضو
ثم شرع في بيان هذا المجلد فقال إن طيب عضو أو كاملا فعليه دم ثم وثم إلى غيره وهذا باب
المختصر أن يذكر في أول الكتاب أو الباب قولاً جامعاً لما يشتمله الكتاب كذا قاله الشيخ رحمه الله
بدر الدين رحمه الله قوله تمام الطيب عادة وإذا كان الطيب تاما عادة كان ارتفاعا
كاملا فيكون جنابة كاملة فحب عليه الدم قوله لأنه ناشئ محظور لجرمه لأن المجرم ممنوع
عن الطيب وما منع منه إذا فعله دخل سببه النقص لجرمه وبما حصل أن نقايص الحج
تجبر بالدم كتنقايص الصلوة تجبر بسجود السهو وقوله عضو كاملا مثل الرأس الساق
والجنابة متكاملة عند تكامل الاستمتاع فيترتب عليه كمال الموجب وهو الدم ثم وأحد الدم
يتأذى بالشاة في جميع المواضع الألفي موضعين من طواف الزيارة جنبا ومن جامع
بعد الوقوف فإنه لا يجوز فيها إلا البدن والصدقة المطلقة التي هي غير مقدرة في الإجماع
نصف صاع من ثمر إلا ما يجب لقلبه والجرازة فإنه يطعمه ما شأ قوله لتمام الجنابة
عادة لأن من ناسن يلبس في اليوم ونزع في آخر اليوم وبعد ذلك استمتعا كاملا فعليه الدم
ففيه لأن من الناس من لا يحلق أكثر من الريح كالعباسية والاندراك وكثير من أهل ثمة يحلقون
الريح المقدم ويدعون ما ورا ذلك وفي العرب عادات مختلفة في حلق الرأس يلبس قدر ربح الرأس
ولا نعم الجميع فيكون حلق الريح مقصودا لنيل الراحة والريح فاقم مقام الكراخا طاف في
تعالى فمن كان منكم مريضا أي ممن كان مريضا يحوجه إلى الخلق أو به أذى من راحه ومنه العقال
لجرازة فعله إذا احتلق قد يه من صلام

ثلاثة ايام او صدقة على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من تر أو نكرو أو الشاة كذا
في الكشاف ووجه استدلال بالنص ان الدم من إحدى الوصلات اذا جلى الرأس بعد
ان يكون في غير حالة العذر واحداً بعينه كالاداء مع القضاء في حق المسافر كذا قاله شحناز
الله ويحتمل ان يكون وجه التمسك من حيث ان الخلق مضمحل في النقص النقص وادع في حالة العذر
ثم انه اذا جلى الدم بعد تخرجه من الاشياء الثلاثة كما لو جلى الكرم فاعلم ان جلى الدم
كجلى الكرم اذا النقص ند في جلى الكرم فكذلك الحكم فيما اذا جلى غير عذر مساوي لوجه الكرم
فوجه الاستدلال ان زيل الشعث وهو من قضاء التفث ذكر في الكشاف قضاء التفث قص الشارب
وسر ظفار ونقش بظ والاسخداد والتفث الوسخ والمراد به قضاء ازالة التفث وانه
تعالى ما اباح ذلك للمحتاج الا بعد الفراغ من الحج بقوله تعالى ثم ليقتضوا تقمهم ثم انه لم يبق
بقوله انه زيل الشعث اجتراراً عن غسل مثلاً فان فيه ازالة الشعث وليس به قضاء التفث
فقال في ازالة الشعث وقضاء التفث فكان كجلى الرأس في هذا ان الظفر يتولد من دونه
ويتم ولا يتألم الانسان نقطه فصار كالشعر في وان قصر اقل من خمسة اظافر
فعليه صدقة معناه بعد بكل ظفر صدقة نصف صاع من حنطة ولا يقال سعى ان حب الدم
يقصن اظافر بلثة اقامة للكرامات ان قص اظفار يد واحدة انما يوجب الدم
انه كل الحناية لان محل الحناية اليدان والرجلان بل في ربيع محل الحناية والربع ملحق
بالكرامات في كان في نفسه ملحقاً بغيره ان يلقى اكثر به لانه لو حاذ ان يلقى اكثر به لحاذ
ان يلقى اكثر به في حوى الى حاله متناهى في وجه غير المقصود من لغيره
بيان ان الربع انما يلقى بالكرامات اكان يودى من الكرم ووجه الزينة وارتفاع وارتفاع
يودى معنى الكرم لانه يشينه ولا يزينه ولا يرتفع به لانه يرد اذ يودى بقصر العضود
في وان شاء صام ثلثة ايام وكان سعي ان يصوم ستة ايام لان من صام ان طعام كل مسكين
مقابل يوم كما في الفدية في حى الشيخ الفاني وكما في كفارة الظهار وكفارة قتل الصبي

الا ان النقص بل يوم كل يوم في باب الخلق بطعام مسكينين في جلاء الصديق بل يوم كل يوم بل
مسكين لانه قال في هذا كذا صيماً فانبعنا النص البسومة القدر من الحجرتها فتناظر
والمراد من هوام الرأس في حديث كعب القمل والفسيد الدجاجة كذا في المغرب في كعبه تعالى فلا ريث
ولا فسوق ولا جلال في الحج قبل الريث جميع ما حاءت الرجال النساء وآخى اهل العلم
ان المحرم لا يجوز له ان يقتل امراته ولا عيسها بشهوة ويوجبون على من فعل ذلك ما كذا في شرح
التاويلات وقال الشيخ في عام بدلا الدين رحمه الله الريث في نفسه متعدد من حيث البقيل
والسرم للجناح ومن ضرورة تعدد هذا تعدد الجزاء ففي النقص البقيل الدم وفي الجناح ان كان
قبل الوقوف الفساد ووجوب الشاة وان كان بعد الوقوف البدنة كما تعددت جزية عند
تعدد الجنائيات في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله في سبيله وعلى هذا التاويل القيلة
والملكسة يحظرون حرام بعادة النقص على ما قالوا ان المراد من الريث للجناح او ذكر
لجناح بقول النقص في على حرمة الوطى فحرم دواعيه كما في عنكاف قوله فسد حجه وحى
من الفساد النقصان الفاحش لا البطلان قوله ومعنى في الحج كما مضى من لم يفسد حجه
لان لحرام الحج لازم على معنى انه لا يمكن الخروج من حرام والا لا لافعال بخلاف الصلوة
فانه يخرج عن لحرامها كما فسد لان الله تعالى قال يا ايها الذين امنوا لا تتحلوا شعائر الله الى قوله
ولا امير البيت المحرام ووجه نزول في محرم اليمن ووجه مشكون لو يمد وقدرى عن حرامهم
الصحابه رضى الله عنهم انهم قالوا لمضى في الحج قوله كذا ذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما فانه
روى عنه انه قال اذا جامع قبل الوقوف بعرفة فسد نسكه وعليه دم واذا جامع بعد الوقوف بعرفة
فقد تم حجه وعليه بدنة ولا يقال سعى ان يفسد الحج ما قبله والملكسة كما يفسد بالجناح
لانا نقول فساد النسك بالجناح عرف بالاثروى حناية متناهية في هذا الباب فلا يلحق به
به كالجود والكفارة في وان جامع بعد الخلق هكذا وقع في عامة النسخ والهداية وشرح
المختصر وفي بعض النسخ قبل الخلق ومثل هذا ذكر في الزاخر فان كان الرواية قبل الخلق فقوله

انه محرم بعد اى حد الوقوف ان كانت الرواية بعد المخرج مؤخر شهر والاطهر فقوله لا يترك
بعد الخلق لمقاء لعزاه في حق النساء دون لبس الخيط وما اشبهه الى ان يطوف في كفاية
دون كفاية الحج فكان ينبغي ان يحمله بدنة كما حرم بعد الوقوف قبل الطواف الا ان العبرة سنة
والحج فريضة فكان كفارة لها دون كفاية الحج ورد الفارق بين الناسى العام في الصوم
ارادته قوله عليه السلام ثم على صومك فانما اطعم الله وسقاه فقه فقط مشتبه فان الناسى
في ترك التسمية دون الذكر الا ان يقال انه في معنى الصوم باعتبار انه لا يذكر له وهذا الان
النسيان حانز المواجهة عند اهل السنة خلافا للمعتزلة لكنه يعذر اذا لم يكن له مذكور
ولا يعذر اذا لم يكن له مذكور **فصل** الاصل فما ذكر بعد هذا من المسائل ان كل طواف
به عادة تركه او اكثر كطواف الزيارة والعمره فانه يحق له الدم وكل طواف بالحيضة
تركه او اكثر ويقوم الدم مقام كفه او اكثر كطواف الصدقة في تركه اقله ولا
يحق الدم واصل الحزم وان طواف المحدث معتد عندنا وعند الشافعي رحمه الله غير معتد به
لقوله عليه السلام الطواف صلوة يعني حكمه حكم الصلوة فيشترط له الطهارة فيه كما في الصلوة ولنا
قوله تعالى ولتطوفوا بالبيت الحقيق ليس الا الدوران حول البيت فمن قيده بشرط فقد زاد
على النص للحدث مجعول على اشتراط الطهارة للحال لا للحواشي لا يصير ناسخا للكتاب
كيف يقال انه بمنزلة الصلوة وهو يورث من غير فاعز البيت وبما حقه الكلام ولا يشترط طهارة
المكان والثوب ثم الطهارة واجبة وقيل سنة وفي محاب الدم عند تركه دليل على وجوبه
ومن طاف طواف القدوم محدثا فعليه صدقة الى غيره ذكر في شرح الطحاوي لم تركه لا وجوب
شيء وذكر في بعض اصحاب ان تركه بحد الصدقة فان قيل ما ذكر من التعليل يشير الى انه لا يحق
اذا اتى به محدثا انه لما كان تركه بوجوب شاة فاما ان توجب صدقة كما ذكر في بعض اصحاب او
لم يجب بوجوب شيئا كما ذكر في شرح الطحاوي وايضا ما كان ينبغي ان لا يجب بالحدث شي لا يورث
الى التسوية بتركه ومنه تبيان به محدثا وقد قال المحدث دون الترك او يورث الى ترجيح التبيان
به محدثا على تركه وهذا افسد قيل

قيل اذا تركه فقد ترك ما موسنه فثبت الصدقة لانه اذا وجب الدم تركه يلزم التسوية بينه وبين ترك طواف
الصدر وهو واجب اما اذا اتى به محدثا فقد دخل نقضا في طواف وهو واجب وان توجب الصدقة كما اذا طاف
طواف الصدر محدثا وهذا لان طواف القدوم وان كان سنة لكنه يصير واجبا بالشروع الا ان طواف
التطوع بجانه هكذا فكذا هذا ولا يقال ان الدم في الحج بمنزلة سحرة السهو في الصلوة ثم لا فرق بين الحزن
والنقص فيسعى ان يكون كذلك في الحج الجبرidon الدم مشروط وهو الصدقة فممكن اطهار التفات
فيه تحلف الصلوة لان الجبرidon سجود السهو غير مشروط في وان طاف جنباً فعليه بدنة لا في
لغاية الخشع للحدث الا ان لم يمنع عن قراءة القرآن ودخول المسجد متى كان الخشع بالمعنى
وجه بمنزلة الفرق في الثوب ان كان يسيرا لا يجعله كالحال وان كان فاجسا جعله كالحال كمن وجبه في
وهو فضل ان بعيد الطواف لجبرidon ما هو من جنبه في بعض النسخ فعليه ان يعيد ولا يلزم الا إعادة في
للحدث استحيانا وفي الحنابلة ايجابا اطهارا للتفاوت في حيث انه صلوة لا يجوز ومن حيث انه ليس
بصلوة يجوز فقلنا ان الطهارة شرط الكمال فلهذا كان من فضل ان يعيد في ومن طاف طواف الصدر
محدثا فعليه صدقة فان قيل سعى ان يحق الدم لئلا يؤدي الى التسوية بين طواف الصدر وهو واجب
وبين طواف القدوم وهو سنة قلنا لو اوجبنا الدم يلزم التسوية بينه وبين طواف الزيارة وهو
فرض لا نالوا جنبنا الشاة هنا يلزم التسوية بينه وبين ما اذا طاف للصدر جنباً ولا يقال سعى ان
تعد البدنة فيما اذا طافه جنباً كيلا يلزم التسوية لانا نقول لو اوجبنا البدنة هنا يلزم التسوية
شدة من طواف الزيارة في بقي محرمان بطوفها لانه لم يأت بالركن فصار كانه لم يطف شيئا و
الدم لا يقوم مقام الركن فبقي محرمانا على جاله وهذا لان الركن في الطواف عندنا اربعة اشواط
وما زاد عليه الى سبعة واحبة وقال الشافعي رحمه الله الركن سبعة اشواط حتى لو ترك خطوة من الشوط
لاخبر فانه لا يحزبه ولا يقوم الدم مقامه وقاسه على الصلوة ونحوه نقول ان المنصوص الطواف بالبيت
ولا ينقض طاهر التكرار الا انه من غير نول الله عليه السلام قوله وفجلا نقدر الكمال الطواف سبعة اشواط
نحتمل ان يكون ذلك التقدير تمام ونحتمل ان يكون ذلك التقدير للاتمام ونحتمل ان يكون للاعتدال فثبت
منه القدر المتيقن وهو ان يحل ذلك بشرط تمام

ولين كان شرطه عند اد يقوم به كثر مقام الكل للترجح حادثة الوجود على حادثة النقص وقال الشيخ رحمه الله
خواهر زاده رحمه الله تعالى في الطوائف مفسرة من وجه محتمل من وجه لا في العمل بها كمن غير بيان لان من غير النطر
وان كان محتمل الكل ان مطلقه منصرف الى ما دون وجهه من حيث ان محتمل الكل فيقول الشوط الواحد
ثابت بيقين وما زاد على ذلك محتمل ان يكون فعله عليه السلام بيانا ومحتمل ان لا يكون سائنا فيجعلناه سائنا
في حق النصف غير بيان في حق النصف علاما لاجتماعين فالتمس هذا القدر وموارعة اشواط بالآلة وما زاد
على ذلك يكون سائنا واجبا لانه واظب عليه بخلاف الصلوة فانها محتملة من كل وجه وقيل عرف كون الطوائف
سبعا بالسنة وعرف كون الطوائف اربع بالخبر المتواتر في ذلك الدليل على انه ليس بفرض انها اجتناب الى اعادة
هذا مع قوله لان دليل الفرضية الكتاب والسنة المتواترة ولم يوجد ان ذلك احتياج بل دليل وهو ليس
وان كان محتمل عند البعض للناس في اجتناب الى اعادة الدليل على نفي فرضية قوله الا ان النبي عليه السلام
سعى لاقامة الدلالة على انه وصي من النبي عليه السلام معي من الصفات والمروءة وساقاة تبدو وان لا يضرب
ميزره وكان يقول انها الناس كتب عليكم السعي فاسمعوا ففعل النبي عليه السلام اذا كان مقروفا بالامر لا بدوله
يذكر على الوجوب مع انه قال خذوا بعني مناسككم في ذلك ومن افاض بعنه من عرفه قبل الامام ذكر القدر في
في شرحه فان دفع احد قبل الامام وقبل غروب الشمس فمضى حتى جاز عرفه قل ان يدفع فعله دم وذكر في
شرح الطحاوي ومن دفع بعنه ودفع منها قبل الغروب فعليه دم فهذا يدل على ان المراد من قوله افاض قبل
من امام اي قبل الامام وقبل غروب الشمس ببيان ان المراد من دفعه الى الغرابة ان دفع حتى دخل
الليل ولم يمسك الحديث من وجهين احدهما انه وقف الى الغرابة فيكون واجبا لقوله عليه السلام تنكروا تنكروا
والثاني انه تم كلامه بقوله من ادرك عرفه بليل فقد ادرك الحج اي وقف وقوله هذا القول فيكون استدلالا
بالقول والفعل لا باحدهما في قوله تمام الحج فعرفنا انه لا يتم الا به وكان ينبغي ان يكون فرضا كالوجوب
يعرفه الا ان هذا الخبر ليس بخبر التواتر حتى يحوز اثبات الفرضية به فيجعلناه واجبا ولانه عليه السلام قدم
ضخفة اهله ولو كان ركنا لم يحذر تركه للعذر في ترك تركه في الجمار في كل يوم كلها اعلم ان الترك انما
يحقق بغروب الشمس لغير اتمام الشروع لانه ما دام ايام الرمي باقية فالاعادة ممكنة فيمرها على التاليف
مخلاف ما اذا كانت من ايام الرمي عبادا مشروعة

في وقت مخصوص فلا يقضى بعد فوات وقتها كالوقوف بعرفة بخلاف الطواف لانه مشروع في كل وقت
وعليه دم ولا بد في قوله لان الكل من حيث انه رمي واحدا فلا يوجب الانقضاء واحدا ولا بعد ان يكون
ترك البعض مع حبس الدم ثم ترك ترك الآدمي واحد كالحق ربح الراس مع جبن كله وقص الطفاير بدو اجابة
مع قص الكل وقيل لكل يوم دم كالوليس ثوبا ودام على ذلك اياما في فاختص بامام النجاشي
يعني ان الله تعالى عطف قضاء النقص على ذبح النذر اذ هو المراد بقوله تعالى وذكر اسم الله في ايام
معاومات على ما مر والذبح محتصر بامام النجاشي فكذا الخلق لان المعطوف يشترك المعطوف عليه في حكمه
مذا ما هو صل قوله وان ترك رمي حجرة من الجمار الثلث الى الغرة فان قيل هو مخير في اليوم الثالث
وهذا آية كونه مطلوب عا فلا يجب تركه الدم قلنا التحصيل طالع الفجر من اليوم الرابع من ايام الرمي
فاما اذا طلع الفجر فقد وجب عليه ما قامه وجب تركه الدم كالنطوع اذ انكره بعد الشروع في القضاء
ولا يجب قبله شيء تركه في فاسيل عن شيء محتمل ان يكون المراد به فاسيل عن تقديم وتأخير
في ذلك اليوم وقد صرح هذا في بعض الروايات والحواشي لا يخفى رحمه الله ان الحديث كان
استدلالا سلام حين لم يستقر افعال المناسك دل عليه انه سئل في ذلك اليوم سئيت قبل ان اطوف فقال
افعل ولا جرح وذلك لا يحوز ما لا جماع وكذا قال ولا جرح واليوم لا يفتي مثله ولان نفي الجرح
لا يقتضي انتفاء الكفارة كالوقوف طيبة او جبن من عذر **فصل** الصيد هو الممتنع المتوخش
في اصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون توالده ومثواه في البر ويحرم وهو ما يكون توالده ومثواه
في البحر فالبحري حلال للحل والبري محرم على المحرم لقوله تعالى احل لكم صيد البحر والدلالة
الوجهية للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بمكان الصيد وان تصدق في القياس الدلالة القياس يقتضي ان
لا يحل للجزاء على الدلالة وهو هذا السانعي رحمه الله لان الجزاء واحد بقتل الصيد والقيل فاعتصل
من القائل بالمقتول الدلالة غير متصلة بالمحل وهو الصيد لكننا تركناه بقوله لغيرها من الصحابة
رضي الله عنهم والمنقول عنهم فاما ما هو غير مقبول كالمرنوع في الجاهل والماسي الى الغرة التبع
ان يقتله وهو ذاك الجرم فان قتله وهو ناسي لاجرامه فهو ناسي ان رمي صيدا وهو يظن انه ليس بصيد
فاذا ما صيد فهو محلي في الصيد بالعمد في النص ليس بالجرم

ما لو عيدا المذكور بقوله ليدون وما كره ذكر العمد هنا للتنبيه بان الدلالة قد قامت على اصف العدة
 في العتبات من وجوب الكفارة لمحض الخطية فذكره الله تعالى هنا ليعلم انه لما وجدت الكفارة
 اذا كان القتل عمدا لان محبة اذا كان خطأ اولى او يقول ان كان النقص يقتضيه فلا سفيه فتوجه
 بالسنة وقد قال الزهري نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ او بما ذكره في المتن ووجه ان هذا
 ضمان بعمد وحوته الاتلات فيستوى فيه العمد والمخاطي لغرامات الاموال وهذا لما مر ان النسيان
 ليس بعفو اذا كانت له مذكرة كما في الصلوة بخلاف الصوم والعباد الذي قد صدق مرة ثم قبل صيدا
 لغمرة اخرى يلزمه الجواز في كل مرة وعند ابن عباس رضي الله عنهما لا يحل الجواز على الجأيد اليه ولكن
 يقال اذهب فينتقم الله منك بطاهر النص ونحوه نقول جناية الجأيد اظهر والمراد من قوله من
 من عاد بعد العلم بالجريمة ان يكون المراد منه العود الى القتل بعد القتل وهذا كقوله تعالى في اية
 الربوا ومن عاد فاولئك اصحاب النار هم فيها خالدون اي من عاد الى المباشرة بعد العلم بالجريمة فان
 ان كلمة من لا توحيد التكرار كقوله من دخل منكن الدار فهي طالق فدخلت واحدة مرتين لم تطلق الا
 واحدة قلت القتل صار مرة للجزاء والحكم تكرر التكرار العلة وقد عرف قوله او في اقر الواضع
 منه اي من ذلك المكان وهذا اذا كان في مفازة نصف صاع اي نصف صاع من اوصاع من تمر او
 صاع من شعير او بصوم بقدر طعام كل مسكين يوما اي بصوم عن كل نصف صاع من تمر يوما وعن كل
 صاع من الشعير يوما قوله تعالى ومن قتله حنكم متعمدا اي ومن قتل الصدف فجزاء اي فعلية جازا ياتل
 ما قل من الصيد قوله من النعم يرجع الى الجواز وعند محمد رحمه الله الى الجواز فصار تقدير الآية
 عندما فعلية جازا قتل المقتول الذي هو من النعم او حش اسم النعم يتناول الوخس في قوله
 يحكم به مثل ما قل ذوا عدل منكم جازان عاد لان المسلمين هديا جازا عن جازا انه وصف بالمثل
 تقرب الى التعريف او كفارة مقطوع على الجواز وصيما ما سمى للعدل النظر المثل لا يكر اخذت
 الى هذا فكانت نظرت الى ذلك وموضع المنظور العتاق من شئ اولاد المعرف قوله امر بالمثل حقيقة
 المثل ما ياتل الشئ صورة ومعنى والطير مثل صورة ومعنى والقمة مثل معنى لا صورة لها ان مثل الحيوان

قوله من قبل

فتمت اس الواصل هنا المثل لقوله تعالى فجازا مثل ما قل من النعم ومثل الحيوان فتمت ما الله تعالى فاخذ
 مثلا ما اعتدى عليكم وتوالت حيوان انسان محبة فتمت هذا النص فعلم بان المثل في الحيوان قيمته
 قوله ومن كسر بيض صيد فعليه قيمته اي قيمة البيض كذا في بسوط فخر سلام رحمه الله تعالى
 تعالى بسئ من الصيد اي ببعض الصيد ومن البعض لان المحرم لم تنه عن اخذ صيد البحر وحرمت
 للتعويض تناله ايديكم قال مجاهد الفراخ والبيض اما حكم كبا والصيد فعليه قيمته اي لو كان
 حيا قوله لا جرم انه المتلف يعني محتمل ان مات بفعله ومحتمل ان كان ميتا قبل ذلك فحده
 الضمان فيه احتياطاً قوله والذبح في معناها اي في معنى الفواسق وفي بعض النسخ في معناه اي
 في معنى الكذب الجور وهذا لان من طبع هذه الخمر الهداية بالاذن ما سواها لا يؤذي الا ان يؤذي ما
 القارة فسلكتها في البيوت ومرعاها حقوق المدينين واما الغرات فالمراد به يقع الذي ياكل
 البيض فيقع على جبر الدواب ففسده وعادته لا يجتطاف وكذا الجذاعة تحتطف اللحم والفرخ
 والعقرب تلدغ من حده وليا او نبيا والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترك
 انا الحقنا الرمح والخنجر بالسف مع قوله عليه السلام لا قود الا بالسيف قوله بصدق ما شاء
 ان تصدق ما شاء وان قل وما صدق به فهو خير من القدر وروى عن ابي يوسف رحمه الله انه قال لم يره
 ان تصدق بكفت من دقيق وما محمد رحمه الله كسرة خبز قوله لان قلها من ازال الشعث وقدمي
 عن ازالته ولا سأل سفي الا سأل شي باز الله لا تهاؤذنه لا نأفوح الضمان مرحب ازاله الشعث
 حتى لو قتل قملة ساقطة على الطريق لا يضمن ويخص كسر الجاء وسكون الميم مدته من مد ابل الشام
 وردى لوقوعها من حصر اصابوا جرادا وكانوا يجربونها لولا كفت الجبار فواجب عليهم في كل جرادة
 حدها فلما قدحوا على عمر رضي الله عنه ذكروا ذلك فقال يا اهل حمص اريدوا منكم كثيرة ثمرة
 خير من جرادة اي لا تحب عليكم اثناء الدرم في مقابلة الجرادة بل تصدقوا بثمره فانه اثنان بالوجه وزيادة
 قوله ومن قتل عالا بواكل لحمه من السباع والصيد ونحوها في هذا اللفظ اشتباه وقد راجع
 الفجور فلم يجيبوا بما تحدى نفعا الا ان يقال ان المراد من الصيد هو السباع فيكون عطف تفسير الدليل

ما ذكره القدر في شرحه وما لا يوافق فيه الجراء مثل الشباع والضباع والثعالد وسباع الطير
مما تناول كل ممنوع سواء كان مأكول اللحم أو لم يكن لأن ما هو حقيقة الصيد موجود في الكل
ولا يقال خاذل أن يكون من رتبة الثعلب صيدا محاذيا كما سمي البطار صيدا لأن صلاته اتحاد
القضا بالاناقول من صلات الكلام بتو الحقيقة ولا يلزم من عدم ارادة الحقيقة في صورة عدم
ارادتها في صورة اخرى ولا يتجاوز على ما لم يسم فاعله وشاة بالنظر لأنه مقبولان كذا ما له
الشع من مام بدر الدين رحمه الله **فصل** في نية الصيد هل ينزله عليه ظاهرا وهذا لان الضمان انما يكون
صيدا واعتبار قيمته لا يكون الاجلاد وعظامه والظاهر ان قته ذلك مبلغ دما وانما ينزله السبع
لما يقصد من التقاخر بامساكه والتمسكه به وذلك لا يتعارف بكونه صيدا فلم يضمنه بذلك **فصل** في
تحريم الدفع اي دفع الضرر عن نفسه كما اذا شتر المسلم القتل على دفعه كذا انما
يكون فان قيل للحرمة ثبت حقا للشرع فلا يسقط بصياله لانه جبار وصار كالحمل الصالح
قلت الصيد انما حرم عليه التعرض لحق الشرع وقد اذن لنا في الدفع عند التوهم في القواسم فلان
يكون من ذنب ثابتا عند التحقيق في القبيال او في خلاف الجمل الصائيل لانه مقصود حق الجند ولم
يوجد من ذنب من جهة **فصل** في صيد اسماء وعرفا واذا بقي صيد الجراء بقتله وكونه
ما ذونا بقتله لانه في الضمان كالمريض الخائف وهذا بخلاف صال السبع لانه في هذه افة سواء
والقبيال في اختيار من السبع **فصل** في البط الكسرى قال الميسر المراد به الذي يكون في الجبال
لانه كالاجاح ستان من جنسه فاما البط الذي يطير فهو صيد الجراء فيه وانكسر طاسه بعد ان
ينسب اليها البط الطسوح البايحه والتمسك بقوله عليه السلام هذا عنكم هذا شرتم ان هذا البصر
ينقص حرمة من كل من حق المعين والمشير لانه فكلوا اذن ان كلوا اذا لم تعينوا ولم تشيروا واذا
جزم الصيد بسبب عانه ومن شارة لان يحرم مباشرة القتل او في وقت ذكنا الاشكال وحواله
نقدم **فصل** في صيد الحرم اذا ذبح الحلال الجراء يرد به قيمة لهدى بها ويطلع ولا يحز القوم
لانها غرامة مالية وليست بكفارة فلا يكون للصوم فيها مدخل **فصل** في سباع الدابة

من فاء ذلك الساعة في يوم فتح مكة ايسر له قتل كفار مكة اختلاه قطعة الخنثى الرطب من الرعي العضد
قطع الشجرة والتمسك بآخر الحديث وهو قوله ولا تنقر صيدها فقد حرم تنفير صيد الحرم واذا حرم
التنفير فلا ان يحرم الضلع وهو فوق التنفير في **فصل** او الشجرة التي ليست مملوكة اعلم ان شجر الحرم
على اربعة انواع لانه اما ان كان من جنس ما ينبت للناس ومن جنس ما لا ينبت للناس ثم كل نوع منها
اما ان نبت بنفسه او انبته منبت ولا يجز الجراء في ساير من فام الا في قسم واحد وهو كل شجرة نبت
بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس واعلم ان من نبات سبب للملك ان جيوته مضافة الى المنبت
حتى لو كان عاصبا للتاله فانبت بها كان له لصاحب الارض وكونه ما ينبت للناس اقيم مقام النبات
تسيرا لان مراعات من نبات في كل شجرة متجزئة بعد هذا يقول لا الشجر لا يخلو اما ان نبت بنفسه او
انبته منبت فان انبته منبت فلا يحل ان كان من جنس ما ينبت للناس ولم يكن وايضا ما كان لا يكون
منسوبا الى الحرم وانما يكون منسوبا الى المنبت لما سببنا انه ما لكره بالانبات وان نبت بنفسه ان كان من
جنس ما ينبت للناس يصير في القدر كانه انبته الناس لما ذكرنا فلم يكن منسوبا الى الحرم وان لم يكن من جنس
ما ينبت للناس يكون منسوبا الى الحرم لانه لم يوجد ما يقطع من ضافة الى الحرم حقيقة ولا حكما ثم بعد هذا
يقول قد وقع من شتاه في صورة المسئلة وفي بلها لانه قال او الشجرة التي ليست مملوكة ولا ما ينبت بها
الناس وهذا متناول ما نبت بنفسه وما انبته منبت ولا يحل الجراء فما انبته منبت وتحتل ان يقال انه متناول
ما انبته منبت لانه قال ليست مملوكة ولو كان انبته منبت يصير ما لكانا لانبات مخرج هذا القسم بقوله ليست
مملوكة فلم يقع الا القسم الذي لا يحل قطعه وهو الذي نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت للناس اما
في الدليل فان شتاه في موضعين احدهما انه قال نهى عن اختلاص الغلاء والصيفه صيغة النفي الا ان يقال انه
معنى اذ لو كان نفيًا حقيقة للزم الخلف لان من خلاصه وجد جسا ومن نباتا عليهم اللام عصمواع الخلف
وحاز ان يستعار النفي للنهي لما بينهما من الناحية كما سببنا في فوايد اصول الفقه والثاني انه قال وانما ينبت للحرم
اذ لم يكن مملوكا لاخذ ولا منسوبا اليه بالانبات وقد نصرت الميسر لكونه في ملك رحلام غيلان فقطعه
انسان فجلية قيمته لما لكره وقيمة اخرى حرمة الحرم فعلم ان كونه مملوكا لا يمنع النسبة الى الحرم لكن يعال عنه

ان المراد منه انتقاء المجموع وهو ان لا يكون ملوكا لا جبر ولا منسوب اليه بالانبات في حرمه من حرمه على
 لعرايين لعرايم حجة وعمره فان قيل ينبغي ان يداخل الجرمه من حرام والحرم فان الحرم اذا اقتصر
 للجرم لم يحرم من حرمه من حرام اقوى من حرمه من حرام من حرمه من حرام من حرمه من حرام من حرمه من حرام
 كلها والجرم لا يحرم الا في الحرم وان من حرام يحرم الصيد والخلق والتطيد وليس الخط والجرم لا يحرم
 الا الصيد وتوابعه كالجشش والشجر فتقع اضعف للمرتين قواما لان من صلا ان التبشير اذ الصفا
 في حكم واحد من اقوى من حرمه من حرام من حرام من حرام من حرام من حرام من حرام من حرام من حرام من حرام
 والجوارح مع الجواز وليس كذلك للحج والعمرة لان حرمتهما في المجتمعات سواء فلم يقع احدهما الاخر وهذا
 لان العمرة دون الحج في حق الاداء فاما في حرمهما سواء فانه يحرم قبل الصيد في من مأكلا وكلها وحرمه
 جميع ما يحرم لعرايم الحج من الخلق والتطيد واذا استويا وجب اضافة الحرمه اليها كما لو جرح انسان
 رجلا ومات اضيف القتل اليها في الا ان تجاوزا الميقات غير محرم الى غير محرم لا بالحج ولا
 بالعمرة لا يذبح من الاجناب واحدة وهو قضاء حق الميقات وهذا لانه انما يجزى للبراء ان عليه يقبلا
 انه محرم ما حرامين فيكون جانبيا عليها وحين جاز الميقات لم يكن قارنا فانه يحرم على الاجرامين
 انه يحرم عليه لعرايم واحدة وحرمه الوقت فحرمه دم واحد تركه تركه وعند الشافعي حرام واحد
 للثلاث يروح الى اصله وهو ان ما يحرم من الحرام يقتل الصيد بدل تحضر الصد عند الشافعي حرمه الله ليس فيه
 من الكفارة وعند زفر كفارة بحضه وعندنا كفارة وذلك اذا كان من محضه عنده يتجدد باخذ الحبل
 ويتجدد بتعدده ولا اعتبار لتعدد الناصر ولا لاجاده في الا ترى ان الشركه الى العمرة فان قيل
 كيف يستقيم هذا الاستدلال على الشافعي وعنده لا يجب الجواز على الدال في ان استدلالا المختلف للايضاح
 فان الشركه لما كانت احق لو حرم الجواز من الدلالة وقد دل الدليل السمي على وجوب الجواز في الدلالة يجب
 الشركه وهذا لانه روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال لو اهل الدال الجواز وقال عطاء
 اجمع الناس على ان الدال الجواز فكانه رحمه الله عدمه الدال كالمجمع عليها لما ذكرنا ولم يعتبر خلاف
 الشافعي والله اعلم في

احكام

للفعل يتكرر يتكرر الفعل وما تحت بدلا عن المحل لا يتكرر يتكرر الفعل كما في قتلوا رجلا خطا محرم
 دية واحدة لانه بدل المحل وعلى كل واحد منهم كفارة لانه حرار الفعل كذا قاله الشيخ رحمه الله
 رحمه الله في انه بدل المحل فلو كان كذلك لما كان للصوم مدخل فيه قوله لا نفوق الدلالة
 اي انه في المتعرض للصيد من فوق الدلالة لا نه بالبيع والتسليم تعرض للصيد قطعاً وفي الدلالة
 لا جمل ان لا يمكن المدلول من اخذ فلما كانت الدلالة حراما لتوهم التعرض لان يكون البيع حراما اقوى
 وقد وجد حقيقة التعرض في فاذا كان حراما يكون ما طلاقا **ف**
 المحصر وهو الذي اهل بعمرة او حجة او هاتمة منع من الوصول الى البيت لمريض لعذر قال الشيخ
 الامام بدر الدين رحمه الله الاصل فيه ان العقد يجب المضي على سنه انقياد الاوقاف بالعقود و
 ايتاها الاوقاف بعهد الله الا انه اذا اضطر حازله الترخيص كالمصلي اذا مرض في أثناء الصلوة بحاله
 تركه القيام وكالتصايم اذا اعترضه المرض السفر فكذا المحصر التزم الاخرام الى وان التحلل هو
 للخلق يوم النحر ان كان في الحج فاذا اعترضه عذرا لا حصار بعدد او مرض فله الترخيص بالتحلل ومصدر
 هذا الاصل قوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدى معناه ان احصرتم عن ايامها وقال الشافعي رحمه الله
 ما يكون من حصار الا بالعذر لان الضرورة في حالي عليه اللام واحكامه وقد احصرها بالجدينية بالحق
 بالعذر الا ترى الى قوله تعالى فاذا امنتم وما من لون من العذر في حصر هذا النص فانه شرع هذا الحكم
 فيمن احصر وليس في الآية بيان انه احصرنا اذا ثم وان ترك احكام النبي عليه السلام لكن العبرة بعوم اللفظ
 لا لمقصود السبب وقوله قل اهل اللغة الاجصار يكون بالمرض لا بالعذر وما من مستعمل المرض ايضا
 قال النبي عليه السلام الزكام امان للذي وانا علم اصحاب النبي عليه السلام بدلالة النص في مفهومه ما النص
 على ان يترفع وان وردت في العذر لكن غيره من عذر في معناه فيلحقه كما ذكرنا قوله وقيل له انك
 شاة اي انما تحت بعث الشاة لان المحصر يتخلل عن حرام الا بذكر الهدى عذرنا ولكم غير مفسر
 على الشاة بل يحوز شح البدنة والبقرة وفمه الشاة وانا بعث الى الحرم لانه دم من حصار قربة وبارقة
 لم تعرف قربة الا في ما ز او مكان وبواعدهم ليوم بعينه لان التحلل لما توقف عليه وحين ان يعلم وقته
 لمع التحلل

بعده وهذا على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه لأن دم من حصار عنده غير موقت بيوم النحر فلا يصير وقتا خلافا
معاونا من غير مواعيد فاما عند ما دم من حصار موقت بيوم النحر فلا يحتاج الى المواعيد في المحصر الحج
وانما يحتاج اليه في المحصر بالعمره لأن دم من حصار في العمره غير موقت عندهما في تعالى فان حصر
فما استحسن من الهدى استدلالا على قوله ابعث شاة تذبح في الحرم الحج على الشافعي رحمه الله لأنه يقول انه
غير محتصر بالحرم بل يذبح في الموضع الذي تحل فيه والدليل عليه قوله والهدى هذا المبعوث لا الحرم لأن
الهدى اسم لما يهدى أي ينقل من مكان الى مكان ولا مكان ورد في الشرع به سوى الحرم ولا يقال ان قوله
ولهذا قلنا لا يجوز ذبحه الا في الحرم يابى هذا التأويل لأنه لو كان كذلك لما احتجنا الى قوله ولهذا
قلنا لا يجوز ذبحه الا في الحرم يابى هذا التأويل لأنه لو كان كذلك لما احتجنا الى قوله قلنا
لأننا نقول المذبح يبعث الشاة الى الحرم والنصر يقتضي بعثه الى الحرم ايضا على ما ذكرنا وذكرنا ان
لا يجوز ذبحه الا في الحرم او نقول هذا الاستدلال على انه يجوز بعث الشاة لأن المنصوص عليه الهدى
وادناه شاة نقول الصحيح عليه اللام وانما قالوا الهدى هو المبعوث الى الحرم لتبين ان المنصوص هو الهدى
والهدى صفة مذكورة وهو ما دل الشاة ويجوز قوله وانما يحجره مطلقا عن الحج الى آخره وهذا
لأن موافقة الجرام قريبة الى مكة وعرفات فالظاهر انه اذا زال الإحصار قبل يوم النحر يردك ولا يقال
حاز ان يكون محرما من درجة اهله لاننا نقول الغالب هذا واليه إشارة في قوله وانما يحجره مطلقا
لأن فاسد الحج وفي بعض النسخ لأن غاية الحج يعني ان فاسد الحج يتحلل بالفعال العمره بالنصر وهذا في حناه
فان قيل سعي ان لا يجب العمره لانها انما تحل في جن الغائب والمفسد للحلل وانما يتحلل بالهدى فقد
حصل ما هو المقصود من العمره وهو التحلل عن اجرام الحج فيسقط افعال العمره قلنا الهدى شرع
لتجديد التحلل عن جرام التحلل عن الاجرام لاننا لو شرطنا توقف تحلله بالعمره لودى الحاج الضرر
به العجز عنها بواسطة حصاره لان العمره وحده التحلل لانها قربة مفصولة بنفسها حتى لا يذبح
لها والتحلل بالهدى ان حصل فقرية العمره لم يحصل فتحل على المحصر فصار العمره ليحصل قربة بالعمره
من التحلل وعلى غاية الحج العمره وحده لا من التحلل والقربة في قوله وان قد روي على ادراك الهدى دون
الحج

مان واحد صاحبنا مان نحر عنه يوم النحر فهو يدرك الهدى حيا يوم النحر الا انه لم يدرك الوقوف بعرفات
فسعى محضرا فويله تحلل ذكر في التحفة يدح عنه ويحل ولا تحت عليه الذهاب الى مكة وكذا ذكر في
شرح المختصر الكرخي وان قدر على ادراك الحج دون الهدى مان واحد صاحبنا ان نحر عنه اول يوم النحر
وهذا التقسيم انما يستقيم على قولنا حنيفة رحمه الله لأن من اصله ان هدى الإحصار يجوز ذبحه قبل يوم
النحر فتصور ادراك الحج دون الهدى على قولنا لا يستقيم لأنه موقت بيوم النحر فلا يتصور ادراك الحج
دون الهدى ويستقيم في المحصر بالعمره بالاتفاق لأنه غير موقت عندهما ايضا في قوله لان ذبح الهدى
محلل بمعنى انه محلل في الاصل وقد كان العذر قايما يوم البعث فلا يبطل حكمه بزوال العذر بطريقنا
لو ابطالنا حكم التحلل بزوال العذر بعد ذلك واوجنا عليه المضى لصانع ماله قوله لقد روي على الاصل وهو
الحج قبل حصول المقصود بالبدل وهو الهدى فصار كالمريض اذا قدر على الوطئ مدة من بلا يبطل النفي
باللسان في قوله فان قدر على احد ما فليس يحصر لأنه ان منع عن الطواف بقصد بعرفات ثم تخلى فتمحلل
الا في حق النساء وليس فيه كثير ضرر فان منع عن الوقوف بعرفات ثم تخلى فتمحلل بالطواف والتجني
فلا يلزم ضرر الثاني من امتداد الاجرام على التقديرين فلا يكون منع المنصوص عليه وهو ما اذا كان
ممنوعا عن الركنتين جميعا ولا يقال اذا منع عن احد ما يكون ممنوعا عنها ضرورة فلا يستقيم في قوله ولم يوجد
لاننا نقول انتفاء الركنتين تارة يكون بانتفاء احد ما وطورا بانتفاء كل واحد منهما والمراد هنا القسم الاخير
بأنه قوله جميعا وسياق الكلام في قوله لان المحصر هو الممنوع يعني المحصر على الاطلاق هو الممنوع على
بطلان وكلامنا في المحصر عن الحج والمحصر عن الحج هو الممنوع عن الركنتين لان الحج عبارة عن ركنتين
ولم يوجد أي لم يوجد من حصار عن الركنتين فلا يكون محصرا عن الحج فلا يكون داخل تحت النص
مان الفوات في قوله وعليه ان يتحلل بافعال
العمره وقوله ونقضي الحج من قايلا كلاما من الرواية عرف باشارات الكتب في الاحكام
يكبر فعلها أي كره انتاء الاجرام في هذه الأيام اما لو كان قادرا على اخذ افعال العمره قبل الزوال
يوم عرفه وقاية الحج تمكن من اداء العمره في سائر الايام في العمره سنة أي سنة موكلة وعند بعض
اصحابنا منهم الشيخ من مام ابو بكر محمد بن

الفضل رحمه الله فرض كفاية لقوله عليه السلام العبرة فرضة كفرضة الحج ولنا قوله عليه السلام الحج فرضة
 والعبرة تطوع والمراد ما روي انما مقدرة اذ الفرض هو التقدير بان
 الهدى اذناه شاة هذا الفطر الحديث في ان الهدى ما هدى الى الكعبة والانواع الثلاثة مستوى
 هذا المعنى منطلق على الكل اسم الهدى الثنيان جمع الثني وهو من الغنم والمجان سنة ومن البقر
 ان سنتين ومن من بذر ان خمس سنين وقيل ابن في الثنايا ابن خولان ضعيف وان من دري
 ظلف وخفت والجذع من الضان ما عت له ستة اشهر ومن البقر ما اتى عليه منه ومن بذر اني عليه اربع سنين
 والنسك لقوله عليه السلام ضحوا بالثنيان ان تقول ان النضر ازورح في الضحيا بكر الهدى ايا في معانها
 ان كل واحد منها قرنة فحلفت بآراقه الدم فيتخصصان بمجر واحد والضحيم العظيم ما لو خلا
 بالثنيان يشبه على الناظر بعد واستشرفوا العين والاذن اني تأملوا سلامتها من فوات كالتقود
 وغيره او اطلبوها شريقتين بالتمام السلامة كذا في المغرب في البين ظلمها بالطار المفوحة
 ويكون اللام ما والصواب وهو شبيه بالبحر والفقهاء يقولون ظلمها والبعث المهرولة كذا في المغرب
 الكسيرة الشاة التي تكسر رجلها فلا تقدر على المشي ولا تنقي لها نقي وهو النقي وهو قوله البقرة
 خص البقرة بالذكر وان كان اسم البقرة يشملها والحزور عندنا لان الخصص باسم خاص لا مخرج
 تحت اسم عام لقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبرئيل وميكائيل واذا اخذنا من النبيين ميثاقهم
 ومنك ومن نوح على ان هم في الحقيقة يخصص بالابل وانما لعمى البقر مجازها لان الشريعة سوى منها لان الاسم
 مشترك فلا يشترط لها فحقت افراد البقرة لسر الحكم فيها في ان لم يصركلها الله تعالى وهذا لان القرية
 في اراقة الدم لا في تصدق اللحم ومن راقاة لا تقبل الوصف بالتجزى لما ان اترها في الروح لا تحترى
 فاذا بطل بعضه في كونه قرنة بطل كله لانه اجمع المنافي للقرنة مع اللامنا في لها فيخرج المنافي كالمسلم
 والجوي اذا اشتركا في الذبح الشكر النصد تسمية بالمصدق في ذلك بالتصدق وادارة الدم لان
 المقصود منه من نزحار وجصوله بذلك الوجه انه لا يثني عليه ولا يجوز ذبح هدى التطوع الى
 لغزها وجهه من استدلال بالنص انه عرف لهذا النص اختصاص الخلف وهو الصوم بايام الحج فكذا الاصل

النطق بفتح
 من موحاح تتر

يكون ايضا مختصا بها لان صلواته موافقة لصلواته ولبس في هذا استنباع التبع الاصل لقوله
 من صلواته موافقة منها وقد تبين اختصاص احد ما بالوقت فيوقت من خرا ايضا تحقيقا للموافقة
 ولا يقال على هذا ينبغي ان يحوز الذبح قبل ايام النحر ولا يجوز في ايام النحر كالصوم لان الغرض من هذا الاختصاص
 بمطلق الوقت ثم الوقت المبعين منه بالاجماع او بدليل لغوي وان دم المنية وحبت شكر الما انهم
 الله تعالى من الترفق ما داء النساكن وشكر المنية انما يكون بعد تمامها وتمامها جرمها بعد يوم عرفة
 لا من عظم كذا كاردوا الوقت يودي فيه او يقال لما اختص بايام النحر فخصص الهدى بها ايضا لكن
 ايام الحج متعددة والهدى شيء واحد لا يجوز توزيعه عليها بخلاف الخلف لانه متعدد فاما ان يتغير
 اليوم والاول والاخر او ما بين ذوا وخر وقد تخرج الاخر لما ذكرنا ووجه اخر ذكره صاحب سر ايام
 وما وان الشريعة فرق بين الاصل والخلف مع ان وقتها في صلواته وهو يوم النحر لانه لا يفضل للصوم
 الواجب بالنهي الوارد ولا يكون عشره ايضا فلا بد من التقديم او التأخير فقدم بعضه واخر بعضه ليكون
 عدلا من الطرفين فان احدهما لا يترجح الا بعد دليل وجعل كثر موخر لان الوقت بعده اوسع الى اول
 من جرم اضيقت فلهذه الضرورة خالف وقت البدل الاصل والنصر ازورح في المنية فالقران في معناه
 وكذا هدى التطوع ملحق به لان الكل من قرنة ونسك لا دم جبر ويجوز من كل من الكل وذكر في المسوط
 يجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر وذبحه يوم النحر افضل وهو الصحيح قوله تعالى هديا بالغ
 الكعبة النص وان ورد في كفارة قتل الصديق ملحق به سائر الكفارات ماله لانه قوله ولا مكان
 ورد الشريعة بالنقل اليه الا الكعبة قال الله تعالى ثم يحلبها الى البيت العتيق وبالعليه اللهم حنا كلها
 منجرو ونجاس مكة كلها منجرو قوله لا طلاق النص هو قوله تعالى اطعموا البائس الفقير قال الشيخ
 ما ممدو الدين رحمه الله التعريف له مغنيان احدهما ان يذهب بها الى عرفة والثاني ان يعرفها بعلامته
 التقليد وكلا ما غير واجب للجلا كجمع جبل والخطام جبل يجعل في عنق البعير وشي في انفة في
 لانه يجب تعظيم شعائر الله تعالى قال الله تعالى ومن عظم شعائر الله تعالى فانها من تقوى القلوب فقد جعل تعظيم
 الهدى من تقوى القلوب واجب فيكون التعظيم واجبا والركوب مباحا في التعظيم لانه سببه هانة النص
 الدرس البدل قوله لانه من لعناء ولا يتفاد

كألاب اذا قال بعد ما اولدى من نفسه كذا اسم السبع وان لم يقل قلت وكذا الوكيل بالنكاح اذا
زوجت فلانة من فلان ثم العقد وان لم يقل قلت عن فلان والعقة فيه ان الحقوق لا يرجع الى العاقد
هنا فحق العاقد معتبر والواحد كما يصلح ان يكون معتبرا عن الواحد يصلح ان يكون معتبرا عن اثنين
السبع لان الحقوق هناك يرجع الى العاقد فيؤدي الى تضاد الاجكام وهو ان يكون مطالباً ومطالباً
سلباً ومستملاً مخاصماً ومخاصماً **ف** فقام المأمور بها جميعاً هذا البيان ان العقد يلفظ
المأمور لا غير وان عبارته قامت مقام عبارتين اي قوله زوجت قائم مقام قوله زوجت وقبلت الا انه
يرد من شكال على هذا وهو ان الواحد كيف يصلح ان يتولى طرفي العقد فقال الواحد يتولى طرفي العقد لرفع
هذا الاشكال وقال باب النكاح احتراز عن السبع فان قيل الا اذا باع ما لنفسه لانه الصغير
او اشترى لنفسه ما لانه الصغير حازا استحساناً وكيفيه ان يقول بعد منه ولا يحتاج الى ان يقال اشترى
له والمسلم في الزيادات قلنا القياس ان لا يجوز كغيره الا انا استحسنا وقلنا ان لا يحكم كالم
الشفعة الولاية ووقور الشفعة قام رايه مقام رايين في عبارة مقام عبارتين والحقوق حان الصغير
راجع الى الصغير لكن حكم عمه بخلافه عنه بطريق النيابة حتى لو بلغ كان هو الطالب دون غيره فاذا
كانت العمدة بطريق الجمل لا يحكم العقد لا يؤدي الى التضاد وسجالة **ف** عليه السلام لا نكاح الا
بولى وشاهدى عدل هذا الحديث نص في اشراط الشاهد من فيه اشارة الى اشراط المجزية والعقل
والبلوغ وسلام لان من ليست له هذه الصفات لا يصلح شاهداً لان الشهادة من باب الولاية وقد
انقضت الولاية لكل ولا يقال النص الدال على اباية النكاح وهو قوله فانكم وما طابت لكم من النساء
مطلق على اشراط الشهادة فلا يزداد عليه خبر الواحد فانقول الحديث مشهور تلقته الامه بالقبول فيجوز
الزيادة على كتاب الله تعالى قوله تعالى ان لم يكونا رجليين فاجل وامرأتان التمسك به ان النص وان
ورد في غيره ملاء لكنه ثبت بالنص ان شهادة رجل وامرأتين صلاحية المحجة مثل شهادة الرجلين
وهذا لان شهادة الرجلين انما صارت حجة في الشرع باعتبار رجحان حان الصدق على الكذب وشهادة
رجل وامرأتين مع هذا الوصف مثله ولهذا التنازع الخلان في دار في دار انسان واقام احدهما رجلين

والاخر رجلاً وامرأتين يقض بينهما نصفان الاصل ان كل من ملك قول النكاح لنفسه انعقد النكاح
محموده فدخل فيه الفاسق والمحدود ومخرج الصبي والمجنون والعبد **ف** والشهود
الحضور حاز ان يكون مصدرًا بمعنى الحضرة يقال شهد شهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً
يقال شهد شهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً وشهوداً
والثاني اظهر وامام قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشاهدى عدل فقال شمس بن محمد السجستاني رحمه الله ذكر
العدالة في هذا الحديث والشهادة مطلقة فها هو معنا فعل المطلق والمقيد جميعاً على انه نكر العدالة في موضع
ثبتات فيقتضى عدالة ما وذلك بالاسلام قال عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على بعض وهذه
المسئلة بناء على ان الشرايع من بيان ومن يان يزيد وينقص عند الشافعي وعدنا لا ننقص من قول هذا
الحديث علمنا فانه ما جعل العدالة صفة للشاهد لانه اضاف العدالة الى الشاهد بل اضاف الشاهد
الى العدالة والموصوف لا يضاف الى الصفة ثم يقول المراد به قابلي كلمة عدل وهو كلمة التوحيد والفا
سلم **ف** لان الشهادة بالملك عليها معنى الشهادة انما شرطت في النكاح لما فيه من اثبات ملك المتعة
على المرأة للرجل لوروده على محاذي خطر لما فيه من اثبات ملك المهر على الزوج لان المهر حال واجبات المهر
من غير شهادة صحيح كما في السبع وغيره ولا يقلل شهادة للكافر في حق المسلم لان الحاجة هنا الى اثبات ملك
المتعة على الكافرة للمسلم وللکافر شهادة على الكافر وهذا معنى قوله والذميان يصلحان شاهداً
عليها **ف** لان العقد يلزمهما اي الشهادة شرطت لصحة عقدة النكاح وهو عبارة عن عيجاب
والقبول وهو قائم لهما وجب العقد وهو الحبل والوصلة الحكيمية مشتركة بينهما فيصير شهادة للكافر على
المسلم وهذا لا يجوز ثم المحرمات انواع ثلثة سبع بالنسبة منى ما ذكرت في قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم الى قوله وثلاث واربع بالضمها امهات النساء والربايب وجيله من بن ومائكم اباؤكم
فهذه احد عشر صنفاً حرمت بالنسبة الصهر وحرمت ايضا بالرضاع فيصير اسير عشرين وهذه الحرام
موتبة ومن المحرمات الموقفة سبع للجمع بين خلتين تزوج الخامسة وعنده اربع نسوة وتزوج لامة
على الحرة وتزوج الاربع في عدة الموطوءة بشبهة وكذا تزوج لغيرها اذا كانتها والمشر كالم تومن

هكذا ذكر في المنشور من قبل الرجال والنساء اى ام ابى وام امه وان علت اسم حرمه الحداث
بالنظر لان اسم من صلح اللغة ومنه يقال الملكة ام القرى وقال تعالى من ام الكتاب لان اسم
تنصرف الى ام الاقرب للعرف فعلى هذا استاء والنصر الحداث حقيقة وقيل اسم الام متنا والحد
محاذ انما قال محاذ الجمع بن الحقيقة والمحاذ في مجلدين مختلفين بقول حرمه الحداث تحت بالنصر من الى الجمع
منها يقول حرمته من لا جماع كذا في المبسوط وذكره في نسخة سلام مع اسم الله ان اسم الام ينطلق عليها من
وان لم يكن حقيقة محاذ ان يلحق بالام المطابق في حرمه احتياطا وهذه جوبة بتاتى بنات بن
بنات السنت وبنات بنت الاموال **فصل** ولا بعمة ولا بحالة ويدخل فيه العمة المتفرقة
والحالات المتفرقات وبنات بنت بنت مطلقا ان لم يقيد بشرط الدخول
بالمرأة فمقتضى شرط الدخول في غير النضر لا دليل ولا يقال ان الكلمات المعطوفة بعضها على بعض
اذا ذكر في بعضها شرط نصرت الى جميع ما تقدم وقد شرط الدخول المعطوف ومن الربايب لانا نقول
ما ذكر في المعطوف شرطا لان الشرط اسم معدوم على خطر الوجود بل وصفها بصفة متحققة في الحال ومن ان
يكون من نساء دخل هن فيكون هذا تحريم شخص موصوف بصفة معطوفا على شخص موصوف بصفة
وعطف الموصوف على غير الموصوف لا يقتضي ذكر الصفة في غير الموصوف وهذا ظاهر على الشرط انما يعود
الى الجمع اذا امكن لم يمكن لانه يودى الى ان يصير الشيء الواحد معمولا بعاملين وانه لا يجوز وقيل ان
العادة جرت بان ام المرأة تبرز الى الزوج لتحصيل مصالح الزوجية فثبت الجرمية منها بخلاف
بنات المرأة سمى ولد المرأة من غير زوجها ببنية لانه يربها كما يرب ولدها في غالبه من ثم اتسع فيه تسمية
بذلك وان لم يربها كذا في الكشاف وتفسير المحرر ان بنات اذ اذنت مع امه الى بنت زوجها فلهذه
كانت في حرمه واذا كانت مع ابها لم تكن في حرمه ووجه انها وفلان في حجر فلان اى في كفته وحضنه ولانها
في حرمه ليس بشرط الجرمية عند عامة العلماء لان هذا تقيد وقع عرفا لان الغالب ان تكون بنت المرأة في حجر
زوج امه وتقيد وقع توصف عرفي ذكر الا لوحد تقيد الحكم به شرعا لقوله تعالى وكانهم ان علمتم فم
خير اسمت امرأة من جليلة لانها حلت للامن من الحرام ومن الحلول على معنى انها قبل فراشه وهو محاذ فراشها
والكلام في امرأة ابن بن محاذ كذا في نظايرها

فصل في نظن ابن المتبني اى ليله نظن ان جليده الذي جرمه لا جلا حليلة الابن الرضاع
كانا الشافعي رحمه الله فان قيل ابن بن بن يكون من صلبه فكيف يصح تعدية التحريم اليه مع هذا
التقيد قلنا مثل هذا اللفظ يذكر باعتبار ان اصل من صلبه كقوله تعالى هو الذي خلقكم من تراب
والمخاوق من التراب هو اصل قوله تعالى الاما قد سلف بعنه ولكن ما مضى مغفور بدليل قوله ان الله
كان عفورا رجيما وقدر انه استثنى عما كان ضمرا في الآية من الوعد اى لا يتجوزوا بين ختين
فانكم يا ثمرون لهذا الجمع الاجمعا كان سابقا على التحريم فانكم لاثامون بذلك قوله ولا يملك
بمن معطوف على قوله بنكاح ومن ستماع هو الوطى قوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمتها هذا نهي
بصيغة الخبر ومما بلغ ما يكون من النهي كما ان من قد يكون بصيغة الخبر ويدل عليه الرواية من خرى
لا تنكح بفتح التاء والخط كسر الحاء وفائدة التكرار في قوله ولا على ابنته لختها ولا على ابنته لختها لانه
شكال فيما يربط ظان ان نكاح ابنة الاخ على العمة لا يجوز ونكاح العمة على ابنة الاخ يجوز
لتفصيل العمة كما لا يجوز نكاح امه على الحرة ونكاح بنت الحرة على امه حايث او يكون للمساغبة
في بيان التحريم والمباغحة قد وردت في باب الحرمات فانه روي عن النبي عليه السلام انه قال لا تنكحوا
ما خلفه الا سوارا سوارا مثله كذا بغير ذكر المماثلة بالفاظ مختلفة **فصل** في الحديث المشهور
يقضي قتل على عموم الكتاب فيلانه مشهور بملقته ممة ما القبول فيجوز الزيادة به على عموم الكتاب
وسوقه واجل لكم ما اذا ذككم وقيل انه من اخبار آحاد لكنه ورد بخصص الكتاب الله تعالى في تخصيص
عام بخصوصه يجوز بالقاس وخبر الواحد وقد خصت المحرمية والثنية من قوله واجل لكم ما وارا
ذلك فخص هذه الصور بهذا الخبر وقيل انه ورد ببياننا للجملة لانه شرط في باحة الاجتنان وحضان
محرم ويصح بيان المحرمية بالولد ولا في غير الجمع بين ختين من حيث انه جمع بين ذوات ارجم وكان
ثاننا بدلالة النص لكونه نوعا خفيا فيبين بالخبر قوله يقضي اى يحكم على عموم الكتاب بان صار مخصصا
له قوله ولا يحج بين امراس الخمر هذا مثل الجمع بين ختين والجمع بين المرأة وعمتها وانما قال هذا لما عرفت
ان من ادب هذا الكتاب ان تذكر اصلا حامعا فمخرج منه المسائل قوله لو كانت اجدها الشرط
الشرط الصور من كل حان حتى لا تنقص بالمسئلة التي تلها

فإن القرابة المحترمة للنكاح أي القرابة إذا كانت بمثابة يحرم النكاح لها يحرم قطعها لأنه
وصلها والنكاح سبب لقطعها الجواز أن لا تطيح الزوج فيما امرودني فودى إلى التشاجر كما هو المتعار
وهو سبب للقطع والجمع بينهما مؤد إلى القطيعة أيضا بل القطيعة هنا أكثر إذا المعادة بين الضاري طامة
فإنه لأن الحرمة ليست سبب الرحم أعلم أن الحرمة إذا كانت سبب الرحم تتصور من الخامس من القرابة
من مورا النسبية والقرابة تأمة منها فكون للحرمة تأمة من الخانين والرضا ع ملحق بالنسب بالنص
ومعنى فقهى عرفى موضعه فإن قيل بينهما محرمات بالمصاهرة فلا يجوز الجمع بينهما كما لو كان بالنسب
قلنا ليس بينهما محرمات بالصهر لأن المجزئية عبارة عن حرمة النكاح من الخانين كما في من ختين
ولم توجد لانا متى صورنا امرأة الأب كالأحرمة المتألفة لا فلا يكون امرأة الله حينئذ فلهذا
الوطى الجلال إلى الفرة تقرر الوطى الجلال كما كان سببا للحرمة لأنه حلال فإن كثيرا من المباحات لا يكون سببا
لهذا الحكم بل لكونه سببا للحرمة بواسطة الولد لأنه يضاف كل الولد إلى كل واحد منهما فلهذا هو الولد
وولادته ومن ثمة الجزئية والبعضية من كل واحد منهما ومن ثمة من تضاد الجزئية بينهما
وبينهما بواسطة الولد ضرورة محققه أن بعض الولد جروها ضرورة فقد اضيف كل الولد إليه فكان
جروها مضافا إليه ضرورة وكذلك هذا الاعتبار في الجانب الآخر وهذا الاتصال والبعضية امر حقيقى
لا يختلف بجل السبب وحرمة فثبت في الوطى الحرام كما ثبت في الوطى الحلال أنهما يحرم الموطوءة لأن عملها
كعمل حقيقة البعضية وحقيقة البعضية توجب الحرمة في غير موضع الضرورة فاما في موضع الضرورة فلا
الآن ترى أن جوارحى الله عنها خلقت من آدم عليه السلام وكانت بعضة حقيقة ومن جلاله فكذلك شبهة
البعضية إنما توجب الحرمة في غير موضع الضرورة وفي حق الموطوءة ضرورة فلهذا خلاف الشافعى رحمه الله
هو بقوله حرمة المصاهرة نعمة لأن الله تعالى من علينا بالمصاهرة كما من علينا بالنسب فقل ومنوالدى
خلق من الماء بشرًا فجعله نسبا وصهرا وهذا لا يخلق إلا خنية بالامهات والآلنا المحض سبب له كما
العقوبة فلا يصلح سببا لاثبات الحرمة والقواب عن كلامه أن نقول أن الوطى سبب لحرمة المصاهرة من حيث
أنه سبب الولد ومن جلال الوجه لا يوصف بالحرمة لأنه قام مقام ما لا يوصف بذلك وهو الولد كالزنا لما قام مقام الماء
نظر إلى كون الماء مظنرا وسقط وصف الزنا فلهذا لأنه لا يوصف

جمعها منها نكاحا بغير المحرم هو الجمع بينهما ولا جمع لا لعدم النكاح بالحكمة لو هو القاطع ومن
نقول الجمع ثابت من وجه لقيام النكاح من وجه لبقاء بعض أحكامه كالنفقة والمنع عن الخرج
وغير ذلك ورحوب المحاذ أو طينها مع العلم بالحرمة ممنوع فلهذا ما ذكرنا جها أي وطئها وهذا
أشار في المبسوط ويحتمل أن يراد به ما ثبت بالنكاح وهو ملك المتعة فلهذا فلا يجوز اثبات الثابت أي لما
ثبت أن ملك المتعة ثابت قبل النكاح سبب ملك المهرين لم يقد هذا النكاح إلا ما كان ثابتا من قبل والسبب
إذا لم يقد حكمه بل هو كنكاح المحارم ونكاح المناوحة ولا يقال إن اثبات أنما كان محالا لأنه غير مفيد الثالث
حتى إذا افاد فائدة كان معتبرا ولم يكن موثبات الثابت كما لو اشترى رب المال من المضارب شيئا من
مال المضاربة أو اشترى من عبده المأذون فانه يصح الشراء وإن لم يقد ملك الرقبة لأنه إذا قد ملك النصر
وهنا يفيد فائدة لأن الملك بالنكاح أقوى من الملك بملك المهرين لأن ذلك ثبت قصد وهذا
ثبت ضمنا ولا نالا نسلم بأنه أقوى من هذا أقوى الآخر أنه إذا طرأ عليه أبطله حتى إذا تزوج امرأة
ثم اشترى لها بطل النكاح وهذا لأنه ملك مطلق وملك النكاح ضرورى والقوى برفع الضعف كما
ذكر في الزايدات فلهذا والمرأة مالكة فلا يتحقق كونها مملوكة للثاني بغير إهائها مالكة تجمع لعمريها
لجميع لعمريها فلو صح النكاح لصار العبد المملوك مالكا لها وبصير المرأة المالكة مملوكة له والشخص الواحد
لا يتصور أن يكون مالكا لشخص مملوك له لأن الملك فاهر والمملوك مقهور فاني حتمعان ولا يقال إن حرمة
الملك مختلفة لأن الزوج ملك مضمرها ومن ملك رقبته لا نأ قلنا تجمع لعمريها تجمع لعمريها لهذا المعنى
ولأن المناقاة متحققة وإن اختلفت جهة الملك لأن كل واحد من المملكين يقتضى أن يكون الملك قاهرا
والمملوك مقهورا قيل المهراد أراد المحصنات الجفايف فثبتنا والخراجين وروى ما أن الكتابات
ثبتنا ولها ستوا بهم سنة أهل الكتاب قال المطررى أي أسكوا بهم طريقهم بغير عاملوهم معاملة
هو لا في اعطار الأمان ما أخذ الحرية منهم ثم الحديث دليل على حرمة المحوسيات والنصح يدل على الوثنيات
ويحتمل أن يكون النصح لئلا لها إذا المحوى مشرك صبا إذا خرج من الدين هم قوم عدلوا بغير
اليهودية والنصرانية وعدوا الملك بكونه كذا في الكشاف وذكر في المبسوط وهذا الاختلاف بناء على أنه
وقع عند أبي خزيمة رحمه الله

الاستحلاف القضاء بالنكول والحوادث فمنها انما يتبين الامر اذا امتنع عن احدهما اذ لم يكن منها مال
 وقد وجد وهو تعظيم اسم الله تعالى ومن قد اراد في ولنا ظاهر الآية وهو قوله تعالى في امرأة مومنة ان ذهبت
 نفسها النكاح ان النكاح ان يستلحقها خالصة للزوج من المومنين معناه ان اراد النكاح ان يستلحقها فوجب
 نفسها منه فقد جعل الله الهبة حواجا للاستحلاف على ما هو السبيل في الشرط اذا اعترض على الشرط ان يجعل
 المقدم مؤخرًا والمؤخر مقدمًا كما عرف في الجامع الكبير في كساح النكاح عليه السلام انعقد بلفظ الهبة وما حاز
 لرسول الله عليه السلام حاز لامة حتى يقوم دليل الخصوص وفيهم خالصة للزوج من المومنين معناه المرأة
 خالصة للزوج فلا يجعل لاجد بعد ذلك حتى يكون شريكًا في الفرائض من حيث الزمان كما قال في آية اخرى وما
 كان لكم ان تؤذوا رسول الله ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده اذ اقول في هذا كان التابيد من شرطه
 لو كان في حكم المنفعة كما لا الشافعي رحمه الله لكان التابيد مبطلًا له والتوقيت شرط الصحة كالأجارة وقد
 انعكس الامر حتى صار التابيد بشرط جواز التوقيت بطله فصل في الانكاح جعل الغير نكاحًا والعصبة
 كل من يأخذ ما ابقت الفرائض مثل زوجة من زوج والعم والرتبة فيه كالترتبة من رث ولا شرط لهما
 القصاصات بالاجماع او لم يطل في معنى الجمعية بل هو الالف واللام قوله في النكاح صدر عن كل عقيل
 وشفقة وهذا لان الكلام في العاقل وكذلك الشفقة ثابتة لانها ماطنة لا يمكن الوقوف عليها فاقوم في القرابة
 مقامها وهذه القرابة قرينة ولهذا يفترض ضمانها وحرم قطعها لهما ان الشفقة خلاف القرابة الاخر ناقصة
 ولهذا الاستثنى الاخر ولان التجارة في مال اليتيم حال صغره والنقصان شعر بقصور الشفقة فيطرق الخلل الى
 المقاصد من فساد ثبوت الجوارح فيفسد الولاية فلا قول الانسان على الغير شاء الغير اتي والاصل في الولاية
 ولاية المرأة على نفسها ثم تعدى الى غيره عند وجود شرط التعدي قوله تعالى ولا تجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلًا
 ذكر السبيل نكرة في موضع النفي فيقتضي نفي السبيل من جميع الوجوه لكن السبيل ثابته حقيقة فيراد به نفي
 السبيل حكمًا من قبول الشهادة والولاية والقضاء او بقول المراد من نفي السبيل حكمًا لكن الحكم غير مذكور
 نصًا انما جعل مذكورًا اقضاء ولا عموم له لانه ثبت ضرورة ان لا يقع الخلف فيما اخبر لا يقع الخلف متى انقضى
 سبيلًا على المومنين في حكم الرقبة قوله يجوز لغير العصبات من قارب التزوج اي عند عدم العصبات
 مثل لامة والحال وكل شيء يجمع محرم والجواب

في حصة الله عن الحديث ان المراد منه نكاح الى العصبات حال وجودهم ونه بقول الامير ان العاصي لولاية
 الزوج مع وجود الجسر ولا ناشت الولاية في غيرهم لما قام به باعتبار الشفقة وكلاهما في مثل هذا جائز
 كما في قوله عليه السلام لا تؤذي الالف بالسيف حيث لم يقصر الحكم على السيف حتى بعدى الالف النكاح وغيره ثم ذكر في
 بعض النسخ وقال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز وهذا مخالف للمنطوق قوله لان عنده لو تزوج لا قرب يجوز
 وهو ان النكاح يدل على بقاء ولائته ومع بقاء اولاد الولاية الاقرب لائته الولاية لا بعد وهذا لانه لا تأثير
 للغير في قطع الولاية كما في رث وفي قوله لان عنده اشارة الى انه لا يجوز عندنا وفيه اختلاف المشايخ
 قوله ولنا انه يؤدى الى ابطال احكامها في نكاح الكفو لان ولائته لا يتفق لها فلو منع من حواجر النكاح
 يؤدى الى الضرر بالصغيرة وهذه الولاية منطوقه فيعود على موضوعه بالنقص في الكفاة معتبرة
 اي سني عليها الاحكام شرعًا ثم الحديث يدل على ان قرشا بعضهم الكفاة لبعض لم يرد به الكفاة حقيقة
 وانما اراد به حكمًا لانه عليه السلام بعد بيان الشرايع ولا ناعلم قطعًا انهم لا يكونون اكفاء حقيقة في
 غير النكاح بالاجماع فتعين النكاح قوله وكذا الدين امر المتكلمة حتى ان امرأة من بنات الصالحين لو نكحت
 رجلًا من هذا الفسق برد عليها المهر عقدتها قوله وهو ان يكون مالها المهر المراد منه المهر والمهر
 في الصنائع اي العرف حتى لا يكون للجاني كفوًا للبراذ نقصت من مهر مثلها اي نقصنا لا نتعاضد الناس مثل
 اما اذا كان يسيرًا يكون عفوًا وقول محمد رحمه الله لا ستاني في هذه المسئلة فان عنده نكاحها لا منعقد انما
 فلا ذكره هنا بناء على قوله المرحوم اليه في النكاح بغير الولى او بحمل على ما ذكره انسان ولى المرأة
 والمرءى عليها ثم زال كراه بعد العقد فان كان الزوج كفوا والمهر قاصر فرضيت مبيحة وانه فلا ولى ردة عند
 الى حصة الله خلافا لما في قوله لان المهر خالص حقها اراد به ان ما زاد على العشرة حقها فينبول اسقاطه
 واثباته كما بعد التسمية فيهم من غرض الخفية من خسر العشرة والديانة وشرف النسب وهذه لا غرض
 تربو على المهر فحق نقصانه عن المهر هذه لا غرض من هذا فارق السبع لان المالية هي المقصودة في المعاش
 المحضة فاذا نقص فليس بازاء هذا النقصان ما يجبره وفارق غير الاب للحد لانعدام كمال الشفقة
 في غيرها فيعجز تقصيره على ترك النظر والميل الى الرشوة لا التحصيل سائر المقاصد وتختلف المرأة في نكاح
 نفسها على قوله لانها تبرع به لا تخدع

ارادة الديانة

ضعفه الذي يكون تقصيرها المتابعة أقوى الشهوة لا تحصيل ما يرد المقاصد وعند ما لا يجوز قبل النكاح
والزمانة والنقصان لا يجوز ومن صح ان النكاح لا يجوز لان الولاء مقدمة بشرط النظر فعند فواته بطل
العقد كذا في المبسوط **في** ان الاصل هو تملك المرأة نفسها وهذا لان النكاح لغة بمعنى من نظام
ومن زواج وشرعا ينشأ عن التملك ولا ينشأ عن ذكر المهر فلا يشترط بخلاف السج لان عبارة عن تملك شيء
لغة ومن تملك حاله بالشرع فكان الفرح مقتضاه فترك تسمية الثمن واجب فساد فان قيل انما الحلال
استغفار النكاح بالمال بقوله تعالى ان يتقوا ما مولاكم قلنا لا ينبغي بغير المال ولكن لا يشترط
ذكره **في** فلها العشرة للحدث ولا يلزم ما اذا لم يسم لها مهر فانه مهر المثل لان ما دون العشرة
لم يصح تسميته لحق الشرع وحق الشرع صار مقتضيا بالعشرة فاما ما يرجع الى حقها فقدرة
بما دون العشرة فاولى ان تكون راضية بالعشرة محالة اذا لم يسم لانها قد ترضى بالتملك بغير عوض
تكرما ولا ترضى بالقليل من التسمية **في** لان تسمي العقد منتهاه والشمى بانتهاه متاكدا فينا كذا
جميع مواجبه وهذا لان النكاح عقد العبر وهو منتهى المهر فينتهي العقد به ايضا **في** تعالى وكيف
تأخذونه اي المهر وفي سورة الدار على ان المهر حرم من خذ بقوله وان اردتم استبدال
زوج مكان زوج وانتم اخذتم فظننا فلا تأخذوا منه شيئا وابان على التجوم بقوله وكيف تأخذونه
وقد افصح بخصم الآية **في** وقد خلا من الشافعي رحمه الله فانه يقول لها نصف المهر لان طلاق قبل
المسير ونحوه نقول بان المستلزم لوطي حقيقة وانما هو كناية عن الوطى عندك ونحوه نقول ان كناية
للملوة لان من نساها لامرأته في العادة الا في الملوة فليس ما بقوله اولى ما بقوله وروى ان ابن مسعود
رضي الله عنه شيل عن هذه المسئلة فردد فيه ثم قال اقول في نفسه فان تكرارنا من الله ورسوله وان
لخطا فمن ان لم يجد ارضى لها مهر مثل نفسها ولا وكس ولا شطط فقام معجل من يسار وابو الخراج
وقال اشهد ان رسول الله عليه السلام قضى في امرأة متبررة منة واشتد به شجته مثل قضيتك هذه
فترأت مسعود بذلك شيئا لم يترك قط مثله بعد اسلامه لما وافق قضاؤه قضا رسول الله عليه السلام
والولكن النقصان والشطط مجاوزة للحدة كذا في المغرب قوله تعالى ومنه من على الموسى قدروا على المقدر
قدرة اي على الغنى بقدر حاله وعلى الفقر بقدر حاله

وادل بية قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوهن فريضة كانه عطف
على قوله لا جناح عليكم وفي سورة دليل وجوب المتعة لانه امرها وقرنه بكلمة على المقتضية للايجاب
ولا يعلل فيه بالمحسنين والمتقين والواجب لا يتقدم بالحسن المتقى لان تخصيص المتقين
حقا عليه لا ينبغي ان يكون حقا على غيره كما في قوله تعالى هدى للمتقين على انه فسر الاجسان بالايان
مهر المثل لا تنصف لان التصفية ثبت بخلاف القياس لعود العقد عليه اليها سالما دون النقصان
بالنص وكذا صورة التسمية فيبقى الباقي على القياس لان محموله يمكن تنصيفه المنفعة بل انما انوار
درج اي فيصن وهو من القرن الى القدم وحار ومكف وموما ثور عن ابن عباس رضي الله عنهما وفيه من
كوة مثلها يشير الى انه يضر حالها والصحيح انه يعتبر حاله لقوله تعالى على الموسى قدرة وعلى المقدر
قدرة **في** لان المهر والمخير ليسا مالين حوالا للمسلم وهذا لان الشرع شرع النكاح بالمال المنقوض بقوله
تعالى وان يتقوا ابواكم اختلف البناء واسطة الاحراز واليقوم والشرع اهدر تقومها فلا يجوز
تسميتها لكن لا يفسد النكاح لان فساد التسمية لا يربو على عدمها وعدمها لا يؤثر في الفساد على
بیتا فلان لا يؤثر في الفساد اولى بخلاف السج **في** وان تزوجها ولم يسم لها مهرا الى قوله
فانها المنفعة وهذا لان هذا الفرض تعيين للتواجب بال عقد وهو مهر المثل ومهر المثل لا تنصف لما
ذكرنا فكذا اما مقام مقامه **في** ولا يصح المنفعة فاما اذا اطلقها قبل الدخول انما ذكره لان الاثبات
مع الله خالفها موضعين في الزيادة في المهر بعد العقد وفي المفروض بعد العقد وهذا ليس بانذار
مسئلة **فصل** قوله او صام في رمضان قديبه لان الصوم التطوع والكفارة روايتين
في **في** بعض مطلقا سواء كان فرضا او نفلا قوله لوجود المانع حقيق في المرض لان المراد منه ما يمنع
للجماع او بالحقة به ضررا وشرعا في جرم والصوم لما يلزم من القضاء والكفارة والدم وفلا التمسك
والقضاء المتجوز الذي استوصى ذكره وحصلته والحب القطع **في** ويستحب المتعم لكل
مطلقا الى اخره اعلم انه وقع من شتياه ههنا في شتيا وفي صدر الكلام اما في شتيا فان
ذكر في المبسوط والحصر ان المنفعة ليست للمتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهرا كما ذكر قبل هذا بانظر
وللوات ان المنفعة في المستثنى ليست مستحقة

عند القدوري فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواحد التي طلقها قبل الدخول والتسمية
والمستحبة لكامل طلقها الا التي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهرا وذكر في التحفة ان المتعة مستحبة لكل
مطلقة لم يستحق بالطلاق جميع المهر ولا نصفه والمراد من قوله لكامل مطلقه غير التي تجب لها المتعة وهي
التي طلقها قبل الدخول والتسمية لانه بين حكمها قبل هذا لكن من حق الكلام ان يصل هذه تلك او يجعل
المطلقات قسمين كما في شرح مختصر الكرخي رحمه الله فلما لم يفعل تشوشت المسئلة على الناس
فخبروا مرة صدر الكلام ومرة استثناه تخرجيا للتصواب فقال بعض اصحابنا الا التي طلقها
قبل الدخول لها والتسمية فالحق ان يطلق لفظه مستجاب على الوجه محازا كما اطلقوا
لفظة الوجه على الفريضة فالحق اصل ان المطلقات اربع مطلقه قبل الدخول والتسمية وهي التي
تجب لها المتعة ومطلقه بعد الدخول وقد سمي لها مهرا ومطلقه بعد الدخول ولم يسم لها مهرا وسقطت
المتعة لها ومطلقه قبل الدخول بعد التسمية وهي التي لا يستحب لها المتعة ولا تحب لها تاخذ
نصف المهر من غير ان يتوفى الزوج منها عوضا فترك ذلك منزلة المتعة فلا يستحب لها المتعة مع ذلك
هذا حاصل ملخصه الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله وسار احمد الدين رحمه الله فله تعالى متاعا
بالمعروف حقا على المتقير والمناع ما يستحق به قال نعم المتاع لو كنت تبقى غير ان لا يبقا للانسان
وهذا يجوز على الذنب كذا روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما فتكاح الشغار مشروع عندنا
وقال الشافعي رحمه الله انه باطل لثبوت التسمية عليه اللام ونحن نقول انه انما بالنكاح حقيقة لوجود ركنه مضافا
الى محله الا انه قصد ان يكون المهر شأنا ليس له وهو البضع لان البضع لا يصلح صداقا وتسمية ما لا يصلح
مهرا لا يفسد النكاح لما ذكرنا ولا حجة له في النهي لان المراد منه النهي عن النكاح بلا مهر لانه ذكر لفظ الشغار
وهو الخلو يقال لمدة شاعرة اذا لم يكن فيها احد وشعر الكلب اذا دفع احدى جلبيه ليبلو وتفرقوا شغب
اي تفرقوا في كل وجه ومثل هذا النهي لا يوجد فساد النكاح لانه في معنى في عمره فيكون كالنهي عن البيع
وقت الذوات في لانه اقدمها اي اقدم العصبات في الولاية لانه لا ينعى المال والنفق وليس
للابن ولاية في المال فله لانه مالك لها وتأثيره ان المولى لما كان مالكا لها والنكاح لوجب شغل مال العبد
بالمهر والنفقة وفيه ضرر بالمولى فلا ملكه بدون اخذنه هذا في

108
العبد وفي الامة منافع بضعها مما لو له للمولى فلو حاز محرم عليه بضعها وفيه ضرر في لانه دين طام
في حق المولى لو حوز من غيره واحت في حق العبد لصدر سببه من اهل التوبة ان تحلى من دين
زوجها في منزله ولا تستخدمها انه يدخل اي لانه مردو الشأن ان ملك المتعة يدخل في حق المولى ولا يحل
لان الوسط اعلا اي اقرب الى العدل لانه لو حوز من ديني يكون عدلا في حقه دونها ولو حوز من
يكون عدلا في حقها لا في حقه والوسط ذو حظ من الجانبين احسن شي من القطر والكتان والخز
ومر برسيم وهذا اذا ذكر الثوب ولم يزد عليه اما اذا قال هروى او مردو يصح التسمية بتغير الزوج
صوف عقد المتعة ان يقول امرأة خذي هذه العشرة لا تمتع بك او لا تمتع بك اياما
او متعيني نفسك اياما ونحو ذلك الموقت ان تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام
وقالوا في الفرق بينهما انه ذكر لفظ التزوج في الموقت ولم تذكر في المتعة وقال في شرحه الله نكاح
الموقت جائز لانه نكاح شرط فيه شرط فاسد والنكاح لا يفسد به لكننا نقول انه انما مع المتعة
فان تلفظ بلفظ النكاح لان عقد المتعة ما يقصد به التمتع دون السكر الا زواجا في نفسها
على ايام فلا بد علم نفسا ان قصد بها التمتع لا المقاصد التي شرع النكاح لاجل فصار متعة
حقيقة وهذا لان قوله تزوجت طاهر محتمل المتعة وغيرها والتوقيت محكم في المتعة فصار المحتمل
من صدر الكلام محتمل على المحكم من سياقه والفساد لعدم ركنه وهو اللفظ الموضوع لهذا العقد
لا لشرط فاسد دخل عليه كذا في من شرار ومبسوط فخر من سلام فوله ولو تعددت فيها لرحمة اي
لوسب من مواليهم في معنى المتعة ثم اقدموا عليها لهم وفعلاها لرحمتهم وليس هذا على التجديد
وانما من ماله في التمدد قال الشيخ من سلام المعروف بحواهر رادة رحمه الله لرحمة اي لقتلت
ناذرك على سبيل السياسة وجرا للناس على المتعة على سبيل الحكمة لان الحد لا يجب للشبهة ولا يعل
كيف يصح النهي عن عمر رضي الله عنه وقد كان على عهد رسول الله عليه السلام وهذا الاصح في السنة
بالرأي لا نقول ليس كذلك فانه روى عن النبي عليه السلام انه في عن متعة النساء يوم خيبر اعلم ان المتعة
على اربعة اوجه اثنتان في الحج واثنتان في النكاح اثنتان في الحج فاحدها مشروع
وهو الترفق باداء النكاح في سفره واجلته

من غير ان يله باهل فاما صحيحا والثانية منسوخة وهي ان يحرم بالحق في غير اوان للحج
ثم اذا اراد ان يخرج من اعراسه فانه كان ياتي بافعال العمرة فحله ثم اذا صار وقت الحج لعزم الحج
من مكة هذه كانت مشروعة في الحج ثم فسخت وامت اللتان في النكاح فاحدهما مشروعة
ومثل لانه اثواب كما مر ومن غير مشروعة وهي نكاح المتعة كذا في شرح الطحاوي
لان من طهنة وكذا وكذا الاصلية اما يكون بلسانه الناطق وعقله المتميز اذ من منصرف مضمون التفرقات
من النفع والضرر والمصلحة كونها من مبادي ادم وذكر المصنف قوله زوجه وتزوجت والقبالة
سقوط احضار الشهود والخطبة ومن تغاف على المهر وغير ذلك قوله لان التامح في الحقوق
اي التنافي انما يتحقق اذا رجعت الحقوق اليه لا يصير الشخص الواحد مطالباً ومطالباً
ومستأجراً وحسباً ولا تنافي ان يكون مغيراً عن شخصين لان العبارة تثقل اليها فيكون العقد
من شخصين وفي النكاح حقوق العقد لا يرجع الى العاقد ولهذا لا يستغنى عن ضامه بخلاف
السع فيه ان سفير اي ثبت الحقوق امتداد للصغير عليه ثم يتولى امره مراعاة لحقوقه بحكم
بر برة فلا يصير ضامنا لنفسه قوله لا كفيل اي لان المذكور كفيل وهو الولي واصيل وهو الزوج
فيخير ان شاءت طالت الكفيل وان شاءت طالبت الاصيل وهذا قوله تعالى لا فارض ولا بكر
عمران من ذلك وقوله روبة فيها خطوط من مواد وباقى كانه في الجلد توليع البهق ففيل عليه
فقال اردت كان ذاك قوله لان التطين رفع النكاح من كل وجه لانه ذكر التطين مطلقا
فينصرف الى الكامل والكامل ما يكون رافعا من كل وجه والرفع من كل وجه يستدعي البتة كل وجه
والنكاح غير ثابت من كل وجه فلا يكون دخلا تحت النص ولا يمكن اثباته بالقياس لانه ثبت بخلاف
القياس وفساد النكاح يمنع صحة الخلوة لان الخلوة انما قامت مقام الوطى لانه ثبت التامر من الوطى
وهذه الخلوة غير ممكنة من الوطى منه حرمة الوطى فصار خلوة الجايض وهذا معنى قول المشايخ
محرم الله الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كالخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح وفي تفسير
التسمية لان التسمية بناء على العقد فقد فسد العقد فيفسد ما يبنى عليه والولي به صلى
من بضاع هذا المشاور انما يصار الى التسمية عند صحتها

109 ولم يوجد في ما فيه من احياء الولد وهذا لا يلزم ثبوت النسب بضيع الولد لعدم تربيته
لان النساء عا جرات عن الكسب ومن تغاف على نفسها فلا يقدرن على تربية الولد ولهذا المعنى
جرم الزنا ولما ثبت النسب تحب العدة ليلة يشبهه النسب فانما تزوج تزوجا غير فتلد سنة
اشرف فيقع الاشتباه في ما تضاف الى اقارب من اب وانما شرطت القرابة مع ان قوله ان لها
مهر مثل نسائها مطلق لان من صفة انما يكون للملك والاختصاص في التبعية من ول غير من
فتعين الاخران وما هو مردان في ما قرب اذ ليس احد اخص بالانسان من ما قرب ولكن
البعضية ثابته فيما بين ما قرب فلا ريب لكن اقامت الاب في لان الانسان من جنس عرابيه
وقمة الشيء انما تعرف بالنظر في قيمة حنسه الامرى الى قول المامون وانما اقامت العباس في عبة
مستودعات وللانساب آثار **فصل** الطول والفضل والزنا والمخنة ومن لم يستطع
زماة في المال وسعة سلخ لها نكاح الحرة فليس له امة وقوله فان خفتم ان لا تجدوا اي من
هذه من عداد فواحدة اي خالزوها واحدة او فاختراروا واحدة وذروا الحج راسا كذا في الكشاف
قاله في ذلك على حوازي نكاح لامة المسلمة والثانية تدل على حوازي نكاح لامة الكتابية لان
الحوازي مقيد بالايان فنعدم عند عدمه كما في قوله تعالى فخير برقة مومنة فانه لا يجوز تحرير الكافرة
لانهما قيدت بالايان وكذا هنا لاننا نقول اقصى درجات الوصف ان يكون علة الحكم ولا اثر له في النفي
وليز كان شرطا فالشرط لا يقتضي العدم عند عدمه على ما عرفت واما عدم حوازي تحرير الكافرة في الكفارة
فلا نهال يشرع الامتية بالايان ولا كذلك فيما يجر فيه فقد شرع مقيدا ومطلقا كما ذكر في الميزان
فيهم تزوج امة على حرة والبرق منصف ونكاح المرأة في نفسه مقابلا بالرجال المتعدد
فلا يحتمل النصف لكنه ذوا احوال متعدد وهي التقدم والتاخر والمقارنة فيصح مقارنا ولم يصح
مناخرا قوله بالنصف في بطل مقارنا لانه لا يحتمل النصف فغلبت الحرمة فيكون وليس
ان تزوج بالكر من رابع لما ذكر من النص التمسكه ان اقصر على رابع في موضع الحاجة الى البيان والبيان
في مثل هذا الموضع يدل على البيان ولا يقال ان جميع تصرف الحج فيبيع الحوز التسع كما هو قول بعض المتأخرين
مننا نقول انك لا بعيد من الفصاحة لم تكلم العرب بمثل عند ارادة

التسعة كذا قاله الفقهاء قوله لان ملكه على النصف من ملك للغير لان صفة المالكية كرامة ونعمة تختص
ببنو آدم ومعنى دمنة في الحر ابلغ فكانت ما لكتبتة الحار الا ترى انه جاز لرسول الله عليه السلام التسعة
او الى ما لا تنافي لفضله وشرفه ولهذا انتصف العقوبات حتى العبد ولا ما وهذا انه ينصف النعم
لان العقوبة تنغلظ عند توفر النعم الا ترى الى قول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انتم تعلمون ان الله ينصف
بينكم وكذا يريدكم المحسنين بحكمه غيره قوله ما كنت بضعة فاخترتني فقلت عليك البضع مطلقا
فينتظم الفصلين كذا في الهداية وهذا لان الفاء تدخل في احكام العباد كما قال السقاه فارواه وكان
علة ثبوت الخيار ملك البضع وفي هذا الفرق بين الحر والعبد بحقيقة ان ملك الزوج يرداد عليها
بالعقود فان قبل العقد كان يملك عليها بطلان من ملكها مراجعتها في قرين وذلك لرداد
بالعقود وهي لا يتوصل الى دفع هذه الزيادة الا برفع اصل العقد فائدة الشرع لها الخيار لهذا
والثاني بحالها فما اذا كان زوجها حراً وهذا بناء على ان اعتبار الطلاق عنده بالرجال
وقيل في بريدة ثبت ملك سنن اجد بها هذه والثانية الولاء لمن اعتق والثالثة من كبر صدقة ولنا
هدية قوله ولا خيار لها لان ثبوت علة ثبوت الخيار زيادة الملك ولم يزد الملك عليها بعد العقد
لعدم الثبوت قبله قوله لان المانع في احدهما الى المانع من الخوازي في احدهما فتمتنع الخوازي في احدهما
ولا تنعدي الى اخرى بخلاف ما اذا جمع بين حر وعبد وما عها صفة واحدة لانه بطلان الشرط القابل
وقبول العقد في الحر شرط لقبول العقد في العرق فصل امرأة ارتقا بينة الرق بفتح التاء اذا
لم يكن لها حر في المبالاة والقرن يسكن الرأى مانع يمنع من سلوك الذكر فيه من عظم وغيره كذا في
المغرب قوله لان هذه الاشياء مانعة من الوطى حقيقة ان الرق والقرن او طبع المانع البشري
والطبع موبد بالشرع قال النبي عليه السلام فتر من المحذور فرار كل منعه قوله ولا صحاحنا ان
في الفسخ اضرارها فلا يجوز وهذا لاننا لو ائشنا ولاية الرد بطلان حقها في المهر اذ عنده لا يحل المهر
اذا لم يدخلها قوله ولا كذلك المرأة بدو بنفسه على ما اذا وجدت الزوج مجبوراً او مريضاً فان هناك
ثبت لها الخيار لان المقصود بالنكاح طبعاً قضاء الشهوة وشرعاً الفسلفة وهذه العيوب تنحل هذا
المقصود اما الرق والقرن فظاهر واما البواقي فلا يلحق
السلامة

السلامة تنفر عن محبة مثلها ونحوه نقول انما اثبتنا الخيار لها لان جفتها لا يصير مقتضياً بزوجه كقوله ما
تخته وموقعه يحتاج اليها فلو لم ثبت لها الخيار بقية معلقة لاذات بعلاوة مطلقه فاثبتنا لها
الخيار لان الظلم التجليين وهذا لا يوجد في حاشية لانه يمكن من تحصيل مقصود من عند غيرها اما بملك
اليمين بملك النكاح وتحت ان يكون المعنى ولا كذلك المرأة اذا ردها الزوج فان جفتها لا يصير مقتضياً
لانه لا يرددها زوج لغير وفرددها هذا الزوج وتحت ان يكون معناه ولا كذلك المرأة اذا وجدت
زوجها هذه الصفات لكن هذا يلحق على قول محمد رحمه الله فالاول اوجه والفقه في المسئلة ان الرد بالعيب
فسخ العقد بعد تمامه والنكاح لا يفسخ من الفسخ الا ترى انه لا يفسخ الفسخ بالاقالة وهذا
لان ملك النكاح ملك ضروري لا يظهر في حق النقل الى الغير ولا في حق من ساقط الولاية وانما اظهره الشرع
في حق الطلاق للتخاصص عهد النكاح عند عدم موافقة الاخلاق وهذا لا يقتضيه ظهوره في حق
الفسخ بعد تمامه لانه لا ضرورة فيه بخلاف الفسخ بعدم الكفاءة او بخلاف الباطل فانه فسخ قبل تمامه لانه
ولانه المحل فيكون بمعنى من متناع عن تمامه وكذلك الفسخ بحار العتق فانه امتناع من الزام زياره
المالك وان وجود العيب نأثره في انعدام تمام الرضا والنكاح لا يعتمد لزومه تمام الرضا حتى قلنا
لزوج امرأة شرط انها بكر شابة جميلة وجدها ثيباً عجوزاً شوهاً رهاشق مايل وعقل زابل
ولعاب مايل فانه لا يثبت له الخيار مع انعدام الرضا في قوله ولنا ان هذه الاشياء لا تمنع التحصيل
بالوطى المقصود من صلح من العقد ان يحصر ويستعف بالوطى لعل الا ترى الى قول النبي عليه السلام من
تزوج امرأة فقد حصن نصف دينه فليتقوا الله في النصف الباقي وهذه العيوب لا يفوت المقصود
غاية من باب انها توجب نفرة طبيعية لكن ذلك لا يوجب الخيار كالنحر والقروح الفاسدة
العين الذي لا يقدر على ثبات النساء من عرق اذا جبر وأجلم ان المرأة اذا وجدت الزوج
عقبنا ان علمت بحاله عند النكاح ادرضت بعد ذلك فالنكاح لازم ولا خيار لها فان لم تعلم ا ولم
ترض فلها الخيار ان شئت نصت وان شئت رفعت الامر الى القاضي فان لم ترفع الى القاضي بعد ما
علمت فانامت معاً اياً ما فلا يسقط خيارها وان رفعت الى القاضي فانه لا يفرق بينهما في الخيار بل يحلها

فاذا اختار الزوج نوحلة سنة وانذار الناجيل من وقت الخصومة وانما يؤجل سنة لان الوالج عليه الاضمار
بالمعروف او التبرع بالاحسان والامساك بالمعروف انما يكون بحسن الموافقة والمعايش ذاللا يحضر
مع انسداد باب قضاء الشهوة فوجب عليه التبرع لانه يصير بالامساك طالما وانما يتبين كذا بالتجربة
لان ذلك قد يكون لموضع ذاللا لوجب الخيار فوجله حولا لا يحتمل ان يكون ذلك لغلبة البرودة
فيعالجه في فصل البيوسه فاذا مضى الجول الجرا ولغلبة الحرارة فيعالجه في فصل البرد ولغلبة اليبوسه
فيعالجه في فصل الرطوبة او لغلبة الرطوبة فيعالجه في فصل اليبوسه فاذا مضى الجول لم يصل اليها علم
ان سنة في صل الخلقه ولهذا قالوا في تقدير سنة شمسية اخذا بالاختصاص فربما يكون موافقة العلاج
الايام التي يقع التفاوت فيها من السنة الشمسية والقمرية والتفاوت منها احد عشر يوما وثي
كذا في المنشور في الفرقه تطليقه باينة لانه لما عجز عن الامساك بالمعروف فعليه التبرع بالاجساد
والتبرع بطلاق فان لم يفعل صار القاضى كالتوكيل عنه وانما كانت مائة لان المقصود وهو دفع
الظلم عنها وذلك لا يحصل الا بها لاستبعاد الزوج بالمراجعة وانما يشترط طلبها لان للفرقة حقها
فيشرط طلبها كما في سائر حقوق العباد في اذلا وقوت على حقيقة العنة لجواز ان تمنع من الوطى
اختارا فيدار الحكم على طاهر سلامة لانه فيتحقق التمكن من الامتناع في حقه وايد هذا قول عمر بن الخطاب
حين رضي بالمهر على البنتين ما ذهبن اذ حار ان يجز من قبلكم الخصي من كانت الله قائمه الا انه نزع اثنياء
ثم ان كانت بحيث ينتشر الله ويصل الى النساء فلا خيار لها وان كان لا ينتشر ولا يصل فهو كالغنيين
لان الله قائمه فيرجى منه الوطى في المستقبل كما يرجى من الغنيين فيؤجل كما يؤجل الغنيين هذا لتحقيق التعديل
المذكور في المتن فصل قوله وانما المفروق اياه وتقرره ان الفرقين وجب بينهما اختلاف
الدين لان عندهم لا يتحقق مقاصد النكاح والنكاح كان ثابتا فلا يرتفع الا بسبب مفرق واسلام
المسلم منها لا يصلح سنا لانه شرع عاصما فلا يصلح قاطعا وكفر من اصر منها لا يصلح سببا ايضا
لو هوه قبل هذا او كما كان زمانا لا يتعدى النكاح ولا بقاءه واختلاف الدين عنه ليس سببا كما لو كان الزوج
مسما والمراة كتابية فلا بد من عرض سلام على الكافره منها فان ساعدها فقد وجد لا حسا بالمعروف
وان ابى تعين التبرع بالاجسان فاذا امتنع ماب القاضى

منابة كذا في المسوط في رفع النكاح من جهة الزوج معناه ان هذه فرقة بسبب جهة
الزوج وهو باء والردة فيكون طلاقا كالفرقة بسبب العنة لتصورهما من المراه بعنه ان هذه الفرقة
تصور من المراه والطلاق لا تصور منها فكون فسخا كالفرقة بسبب ملك احد الزوجين صاحبه في
علامها ان ما ذكر محمد رحمه الله في الاباء وما ذكر ابو يوسف رحمه الله في الردة والخاصة انه فرق ووجهه
ان الردة تنافي النكاح باعتبار عدم اهليته او محليته ولهذا يتحل حكمه في الحال ولا يتوقف على قضاء
القاضى لما انه منافي فساد العدم لهذا الطريق كالعدم لعدم المحلله مثل المحرمية في ذات ذلك ليس
بطلاق فانت الاباء ليس من نكاح بعد اباء ما لم يفرق القاضى منها فصار
كالفرق بسبب الجيت والعنة في مسوط فخره سلام رحمه الله اسلم الزوج وتحت محوسه قيد بالمحوسه
ولم يقل كافره كما قال اسلمت المراه وزوجها كافر لان الكافر مطلقا لا يصلح ان يكون زوجا للمسلمة
امت المحوسية لا تصلح زوجة للمسلم والكتابية سالحة وان ارتدت قبل الدخول هذا هو دفع
من الكاتب لما انه ذكر بعد هذا بصفه حكم الارتداد قبل الدخول وبعده وحقه ان يقول وان ابت قبل
الدخول لما انه بين حكم ما بعد الدخول فاجتاح الى بيان ما اذا لم يدخل بها كما ذكر في الهداية وغيرها من
شروح المختصر حتى لا يلزم التكرار وترك ما هو محتاج اليه في انها استهلك المسح اى المعقود عليه
وهذا الان النص في النكاح معقود عليه كالمسح وقد استهلكته كجما بصيرة وقها محرمه عليه فصاها كالباء
اذا استهلك المسح وفي ذكره المسح ايدان لهذا الاستدلال في ان نقض البعد شرط الفرقة
الى غيرها ببيان ان الفرقة وجبت بسبب اختلاف الدين ومعنى يقع الا بمعنى جادث والاسلام
ليس بفرقة لما ذكرنا وكفر الزوج ليس بمحدث والعرض على سلام متعذر لقصور الولاية
فوجب اقامة شرط البيونة مقام علة البيونة لانه امر واجبا لو هو داعي تخلص المسلمة عن الكافر
وانقضاء ثلث خيض شرط البيونة في الطلاق الرجعي فاقيم مقام عرض القاضى وتفرقة ثم يلزمها
ان تعتد ثلث خيض بعلم في كما في الجاف مع الواقع فالخبر سلام الجفر شرط والثقل على السقوط
لان من رضى كانت ممسكة مانعة تحت الثقل فالحقير المانع فمما الثقل علمه ككر العلة ليست بصالحة للحكم
لان الثقل طبع لا تعدى فيه واذا سلم الشرط عن معارضه العلة

والشرط شبه بالعلم لما تعلوه من الوجود اذ اصله لا ضافة للحكم اليه وفي بعض النسخ كما في الحاف مع الدافع
وقيل هذا خطأ من الكاتب لان الضمان لا يحجب على الحاف عند وجود الدافع قوله فالبقاء اولى لان
البقاء اسهل من بدء الا ترى انه عند عدم الشهود تنافي اثناء النكاح ولا تنافي بقاءه فله تعالى
ولا تمسكوا بعصم الكوافر بطلناه لا تعدوا من خلفتموه في دار الحرب من نسايتكم والمتكسر التعليل
لا يتعلقوا بعقد الكوافر وذكر في الكشاف العصة ما نعصم به من عقد وسد يعني اياكم اياها من
سكنكم ومنه لا علاقة زوجية والتمسكه ان التعليل بعقد حرام للنهي لو نفي النكاح لا يكون
حراما ولا يقال ان المدعى عام والدليل خاص لان الحكم ثبت في احدى الصور من عبارة النص
في اخرى وفي اخرى بدلالة لشمول العلة وموتبان الدارين قوله فانما بطل النكاح بتباين الدارين
يعني انما بطل النكاح بالتباين لا بالتبني والتباين وجد في بي اجد ما لا في سببها قوله تعالى
يها الذين امنوا اذا حكم المومنات منهن ما تصديقن بالسنتن فان علمتهن من فان غلب
على ظنكم فلا ترجعهن الى الكفار فلا تردوهن الى ارجس المشركين آتوهن ما انفقوا واعطوا
ازولهن مثل ما دفعوا اليهن من المهور ثم نفى عنهم الجناح في تزوج هؤلاء المهاجرات بقوله ولا جناح
عليكم ان تكوهن والتمسك به انه بغي الجناح على من نكحها عند لا متجان من غير شرط العدة
في شرط العدة فقد اذ على النص انه نسخ فلا يجوز قوله لان ولدها من الكافرات النسيان
عليه اللام ولدت من نكاح لا من فاح واذا كان ثابتة النسبة العدة لان العدة اما بعد الاحمال
شغل الرحم بما يحترم وهذا لما يحترم ولهذا ثبت النسبة لو حارت بولادتين او طامس موضع
على ثلاث مراحل من مكة والبياني جمع جليل ومي التي لا يجبلها والتمسكه ان يقول
عليه اللام وطئ المسبية حتى تضع حملها فحرم نكاح المسلمة اذا خرجت من دار الحرب حاملا لان
الوطئ في المسبيات كالعقد على الحرايد يعني في كل موضع لا يجز وطئ الامة لما لا يجز عقد الحرة بذكر المانع
فان وطئ الامة المجوسية ولا ختم من الرضاع لما حرم بسبب ملك الميسر نكاحها ايضا اذا كانت اجرتين
فلذلك حرمها لما حرم وطئ من حرمها الذي هو ثابت النسبة من الغير لا حرم نكاح الحرة بذكر المانع
او يقال ان حرمة الوطئ ثبت في المنصوص لمكان الحرام وثابت

عصية

النسب من الغير ولهذا المعنى ثبت حرمة النكاح في تلك الصورة وهذا المعنى موجود في مسلمنا اذ الحائض
النسب من الغير فحرم الوطئ واذا حرم الوطئ حرم النكاح والحائض الزنا لا يلزمنا لانه ليس بالنسب
من الغير فلا يلزم اشتباه النسب هناك كما يلزم في مسلمنا على اننا منع على قولنا وسفحه الله في
انه لا دين له لان الدين الذي انتقل اليه لا يقد عليه شرعا يعني انه ترك ملة الاسلام الذي كان عليه
والذي سقل اليه لا يقرر عليه لا انه اقرب بطلانها وانه كان باطلا كما اقر فلا يقرر على ذلك وهذا النكاح
شرع للبقاء والمرد مستحق القتل فلا يكون شرعا في حقه ما كان به قبله البقاء وان قبله بنفس الردة
صار مستحقا عليه وانما تمهل ثلاثة ايام لتأتمن فيها عرض له من الشهة فما ورا ذلك جعل كانه لا حيوة
له فلا يصح منه عقد النكاح لان اشتغاله بعقد النكاح يشغله عما لاجله حيوة وهو النامر ولا
لما لم يكن دين كون كالبهايم ولا نكاح للبهايم فان قيل مشركوا العرب حلة لهم لانه لا يقبل
منهم الا الاسلام او السيف ومع هذا يصح المناكحة فما بينهم قلب لهم ملة لا نابع من الملة دينا
نعقد الكافر صحته ولم يكن اقرب بطلانه وقد وجد هذا للحد فهم فان نسخ ان يقع الفقة اذا
ارتد امثا لما ذكرت من المعنى قلب القياس يقتضيه ذلك بكتنا تركناه ما جماع الصحابة رضي الله عنهم
فان قيل ارتدادهم ما كان ممكنا فكيف يستقيم التعليل قلب عند حمله التارح جعل كانه
وجد حله كالغرق والغرق والمعدى فان قيل اليس اصلكم ان البقاء اسهل من بدء اثم ان
لديها تنافي اثناء النكاح ولا يمنع البقاء من اقرار عليه وهذا عند ان حشفه الله وعند ربه الله
النكاح فاسد في الوحيين وعند ما في الوحيين واكافا الوحيين وفي الوحي الثاني كما قال ربه الله
وهذا هو فساد في النظر بالنظر الى اثناء لقوله عليه السلام انكوهن وما يدنوون وكذا بالنظر الى البقاء
لانها لا ينافيان بخلاف تزوج الام والسنة ان كل صفة يرجع الى الجبل فالاستدأ والبقاء فيه سواء
فصلى الله عليه وسلم فيما تملك من املك بعد زيادة المحبة لان عايشه صلى الله عليه وسلم
اجبت اليه كذا في الكشاف الحديث قوله عليه السلام للمجرة ليلتان من القسم والله ليله قوله تعالى وان امرأة
خافت من علمها ما تقع منهم لالا من تخايله واماداة والنشوز ان تنجا في عنهما مان منهنها نفسه
ونفقت وان وذيها بسبب او ضرب ودر عراض

حكمة

ان تعرض عنها فان نقل محادثتها ومواساتها وذكر لبعض سبب من طوع في سراح دماءه او شئ في خان
او خلق او طوح عن الرضاعة كذا في الكشاف **كتاب الرضاعة**
الرضاع في الشرع عبارة عن رض شخص مخصوص من مو ان يكون ضيقا من شئ مخصوص من موثدي من جهة
في وقت مخصوص على حسب ما اختلفوا فيه **قوله** صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
دليل على ان الرضاع من اسباب التحريم وهذا لان ثبوت الحرمة في النسب بحقيقة البعضية او شبهة البعضية وقد
في الرضاع شبهة البعضية لما حصل اللبن الذي هو حرمة من لبنه انبات اللحم وانما العظم وكان ينبغي ان
تذكره في المحرمات لكنه افرده بكتاب الاختصاصه باحكام على حدة وفي الحديث دليل على الحرمة ثبت
بان رضاع من غير اشتراط العدد لان كل حكم يتعلق بعلّة في الشرع ثبت للحكم لو حدها لا بعدد منها بشرط
العدد زيادة فلا يجوز ان يملكه فقبل المراجعة والمضغ فقبل الرضاع والنسب بالحدث انه اذا دعي ففهمنا
والنقد برخص ضغبات عرفت بحديث عائشة رضي الله عنها كان ما يتلى في كتاب الله تعالى عشر ضغبات معلومة
حتم من ثم فسفن خمس ضغبات معلومة تحريم قوله عليه السلام لا رضاع بعد الفطام اي بعد الفصل
والمراد به نفي الحقيقة فهو حجة ايضا الا ترى الى ما روي عن ابي جابر الى موسى بن شعيب فقال له اني مصضة
تدعي امراتي فدخل بعض اللبن فخلق فقال حرمت عليك فقال اني معبود رضى الله عنه فقال مني حله الكد وقام
معه الى جماعة فمهم ابو موسى فقال ارضع فيكم هذا الضغاتي فقال ابو موسى لا تسالوا عني ما دام هذا
الجبرين لظنكم قوله تعالى والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين وصف الحولين بالنمام ولا زيادة
بعد النمام والكامل والجواب له انه قال بعد ذلك فان اراد انفصالا عن تراخي منها وتشاور ذكره بعد الحولين
بحرف الفاء فدل على بقاء مدة الرضاع حتى اجتمع الى تراخيها على الفصل ولو كان منقضية لما احتج
الى تراخيها على انفصال او يحل على استحقاق حرمة فان المطلقة اذا طالبت بعد الحولين لحرمة الرضاع
بجبره ب على رعيها ففي الحولين بجبره **قوله** فاذا مضت المدة نفي على حسب اختلافها انشز العظم
ان قواه كانه اخيا ويروى بالراء والتمسك بالحدث انه يقتضيه ان ثبت الرضاع بها وحدث انشاز العظم وبعد
الحولين بتحقيق ذلك فثبت وقا زاد على الحولين نصف خارج بالاجماع او لا نه لا ينشز العظم طاهر اني
نفا يكون اتماله وامراه ابيه اي نفا يكون اتمالا

له اذا كان مياخت **قوله** وام اولام وان كانت اختلا ب فهي امراه ابنة الا انه يدخل عليه ان كانه او يقتضيه
ان لا يكون غيرها تين وقد يكون مان يكون من خت من مة الا انه انما ذكره نظرا الى من غلب اولان ام
الولد كما مرته من حيث انها صارت فراساله والحق ما ذكر في الهداية **قوله** نفا يكون اتمالا او موطوءة ابيه لبن الفحل
يتعلق به التحريم هذا من اضافة الشئ الى سببه لان سبب اللبن انما هو الفحل لان اللبن انما يكون بالاجبال
ولا جباله واقامة الاسباب مقام المستببات في موضع الاحتياط امر شايع كما في فمنا المتعسر
المشهور مقام الوطء ما ب حرمة المصاهرة وغير ذلك وهذا لانها صاروا كشخص واحد في حكم التوالد
وقد صارت المرضعة اتماله فيصير الزوج اباه **قوله** اذا تزوجت المرأة اي امراه ابيه وهو الزوج
فكون المرأة اي البنت **قوله** وكل صدين غلب الصبي على الصبية لما عرفت ان المذكر يغلب على المؤنث
وهو خف على الاثقل كما في القهر من العمرين ولم يزد الاجتماع من حيث الزمان ولا من حيث الزمان غير
ولا المرضعة بفتح الضاد هكذا عبر الثقات و اراد به امراه لها ولذلك لم يرضع ولدها وقد ارضعت
ولدا امراه فلا يجوز لهذا الولد المرضع ان يتزوج لو احدث اولاد هذه المرضع وان لم يجتمع على تدري
واحد هذا هو الفرق من هذه المسئلة وبين المسئلة الاولى وان غلب الماء لم يتعلق به التحريم لان المطلوب
لا يظهر في مقابلة الغالب لهذا الوحلف لا يثبت لبثا فشر لبثا مغاونا بالماء لا بحث وهذا لان
الرضاع ما انتت اللحم وانشز العظم واللبن المغلوط لا ثبت اللحم لان الماء ليس بمخذب **قوله** وان
اختلط بالطعام قال هذا في غير المطبوخ اما في المطبوخ لا ثبت الرضاع بالاجماع وفي غير المطبوخ
انما ثبت عنده اذا لم يشربه اما اذا جساها جنسا شغى ان ثبت ولا عبرة لنقاط اللبن عند رفع اللقمة
وعلى **قوله** وقال محمد بنهما والفرق له بين هذه المسئلة وبين ما تقدم جينا غير الغالب ثم ولم يعتبر هنا لان
الحسن يغلب الجهن فان الشئ لا يصير سببا في جنسه اتحاد المقصود وهذا لان الكثير اذا كان موافقا
للقليل تقدم به القليل لا يتقوى به لان الشئ انما تقدم لوجود ما ينافيه والحسن ينافيه الحسن واذا لم
تقت القليل فقد وجد الرضاع من صاحب القليل صورة ومعنى فثبت للحرمة بخلاف المخلط بخلاف الحسن
لان الغالب يخالف المغلوط فينتفي المغاوب لقلته **قوله** ولا حاجة الى الترجيح لان اوان الترجيح
يعلم للمع وقد امكن الجمع **قوله** فاذا نزل اللبن

الى الغرض المعنى صلى هو اللبس لانه باعتبار شدة الجزئية وهذا ما لا يختلف بين البكر والثيب
 الا ترى انه لو شرب صبيان الى الغرض كان محرمين ما عيل صاحب خبر رحمه الله بقوله شئت حرمة الرضاع
 فانه دخل بخاراً زمن الشيخ الوصف رحمه الله وجعل يفتي فاخرجه من تخالفاً لهذا الفتوى والمباح
 من مسألة الكتاب ومن هذه المسئلة ان التغذي به كفاً لا يقع لها ولا يسمى انضاراً
 فلا يدخلان تحت النض فوه وللصغيرة نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول من مهرها
 وكان سعي ان لا يحد شي لها كما قالوا لان الفرقه حارت من قبلها ومهره رضاع قلنا بل اضر
 الفعل ثابت منها لكن لم توجد الفعل عن قصد واختيار وبها لا تخرج من ان يكون مستحقه للنظر
 نصف المهر قبل الدخول بطريق النظر على سبيل المنفعة وانما تخرج من ان يكون مستحقه للنظر بفعل قصدي
 بالخط ولم يوجد وهذا بخلاف الابوين اذا ارتدا ولحقاً بما مرته ومنى صبية الى دار الحرب فانه يقع الفرقه
 ولا يقضى لها نصف المهر كما نرى ما رتد ادها تبعاً للابوين صارت في الحليم كما قالوا رتدت وذكر
 فعلم من صون للخط فلا يبقى مستحقه للنظر ولا نصف المهر وتفسير تعدد الفساد انما ارضعتها
 من غير حاجة وتعلم بقيام النكاح وتعلم ان رضاع مفسد اما اذا فاتت شي مما ذكرنا لم يكن مستحقه
 والقول ذلك قولها ومعنى قولنا ارضعتها من غير حاجة بان يكون شبعي وعلمت بانها شبعي اما
 اذا ارضعت على ظن انها جايعة والتقصير شبعي لا تكون مستعدية فان قيل المهر الحكم الشرع
 في دار السلام لا يعتبر عذراً قلت لا نعبرم لدفع حكمه وانما اعتبرناه لدفع قصد الفساد
 الذي به يصير العقل معدوماً وانما يضمن المسبب اذا تعدى اعلم ان مباشرة ما هو علة
 محضة سبب للضمان مطلقاً سواء كان موصوفاً بالتعدى او لم يكن وضمان التسبب تنسب على صفة
 التعدى الا ترى ان من جفرت في داره لم يضمن ما وقع فيها ولو رمى سهماً في داره ضمن ما اصابه من المبالغة
 علة وضماً فلا يبطل حكمه بالعذر والتسبب للسرعة وانما جعل صيانة الحكم عن الهدر وانما يستقيم اذا
 صلح علة لضمان العدو وان وهما المرضعة ليست بصاحبة علة لان فساد النكاح بالجزئية وسبب
 ذكر الرضاع لانه لو لا الارضاع لم يوجد الارضاع فصارت هي محصلة علة الفساد فيضات

شعبان

الفساد اليها بوصف التعدى والارضاع نفسه ليس بتعدى لانه فرضه اذا خافت هلاك الصغيرة
 ومستحب اذا كانت جايعة ومباح اذا لم يقصد الفساد فوه الرضاع ما وضع للفساد ولا
 يقضى الى الرضاع قصداً اعلم ان العلة ما كانت موضوعاً للشيء ومقتضية اليه قصداً والتبني
 ما لم يكن موضوعاً لكنه حاز ان يقضى اليه ومن رضاع ليس موضوع للفساد لوجوده بدونه وانما شئت
 في هذه الصورة ما توافق الحال فوه لا نه حكم لازم للعقد ما حجب المهر اقسام منها ما كان من
 حقوق الله تعالى لا يشترط فيه العدد لكن بشرطه العدالة وغير ذلك ومنها ما كان من
 حقوق العباد وذلك اقسام ومنها ما فيه الزام محض بشرطه لفظ الشهادة والعدد عند مكان
 وغير ذلك ومنها ما لا الزام فيه فثبت ما خيرا والاحال بشرط التمييز والعدالة كالكالات
 والمضاربات ومنها ما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون وبشرطه
 احد شرطى الشهادة عند ان خيف به الله اذا شئت هذا بقول لا يقبل شهادة الواحد في الرضاع لما فيه من
 الزام حتى العباد لانه يلزم ضرر بطلان الحق والمكان كان بعد العقد وان كان قبل العقد فحلية العقد حتى
 مستحق لكل رجل من كل امرأة والخبر يرد بطلانه فلا يلزم الا صحة ما لم يلزم وللجنة الحرية وان كانت حتى
 الله تعالى في نقل خبر الواحد فيها لكنها لا تنقل الفصلها ههنا عزو الى الملك فان ملك النكاح مع حرمة المهر
 ما لا يبيح خلاصته اذا اخبر عن انه ذبيحة المجوس لانه ليس من ضرورة ثبوت الحرمة هناك والملك المهر كافي
 للخبر وغيره انهم بالنكاح لما شئت القيد الشرعي ورد الطلاق عقبيه لانه لا دفع القيد كما قيل انه من طلاق النعير
 كتاب الطلاق
 اعلم بان الطلاق معتد تصرف بعينه وحده صدور ركنه من اهله مضافاً الى محل قابلية الحكم
 فركنه قوله طلقت واهله كل عاقل بالغ ومجمله المنكوح لانه لا يطل الحليم النكاح وحكمه زوال الملك
 عن المجرى وانتفاض المجرى وان تصرف مملوك للزوج لقوله تعالى فطلقوهن لغيرهن ولا صلته عندنا
 للخط والاطلاق بعارض الحاجة وعند الشافعي رحمه الله الاصل فيه الطلاق والمجهر بعارض وتبين هذا في
 مسله رسالنا قوله عليه السلام ما خلق الله تعالى مباحاً احب اليه من العتاق ولا خلق انفس الله من الطلاق
 ثم قيل انه مصدر من طلق الطلاق كالموداع من ودعت

وقبل من طلقت المرأة بطلاق تطليقا موقعا أحسن الطلاق هو المطلق المبرأ من كل قيد
على مراتب وهذا معنى التخييل لأننا نفعنا ذكر في أصول الفقه للحسن في اللغة هو الكاين على وجه
يميل إليه الطبع ويقبله النفس القبيح ضده غير أن ما يميل إليه المرء طبعيا فهو حسن طبعيا وما يميل
إليه عقلا وشرعا يكون حسنا عقلا وشرعا لأنه ترك زيادة الضرر لها وموانع لا يطرأ عليها بالنسبة
إليه لأن اتساع المحلقة نعمة في حقها وإنها بالطلقة الواحدة تنصرون أنه يزعم أنه رغب عنها فإذا
لم يطلقها في العدة مرة أخرى فقد ترك زيادة الضرر لها موقعا ويبقى المحلقة نفسها لا يمتنع في التردد
في العدة بالرجعة وبعد العدة بتجديد النكاح من غير أن تنكح زوجها غيره وأبقاها مكنة التدارك مندوب
إليه شرعا وعقلا قال الله تعالى إنا لله صحت بعد ذلك مرة الكذا في المنشور قوله وطلقة النسيئة
كذا هذا لا ينبغي منه إلا أن ذكر في المبسوط السنة من حيث العدد نوعان أحسن ما يقاها النسيئة
إذا طلقت المرأة خسر النسيئة بالنداء وعم بالخطاب لأن النسيئة عليه اللام أمام أمته ومدرة قومه
ولسأهم ولا يستدون بأجر دونه فكان موقعا في حكم كالم كما يقال لو ليس القوم بأفلاق أنجبوا
كبت وكبت اظهارا المقدمه ومعنى إذا طلقت المرأة إذا أردت أن تطليقها فطلقوهن مستقبلات
لعدتهن كقولك أنته الليلة حلت من المحرم أي مستقبلا لما قال الله تعالى الطلاق بالعدة والطلاق
ذو عدد والعدة ذات عدد فيقسم إحداهما على الآخر كقول القائل أعط هولا الرجال ثلاث
ثلاثة دواهي وبيان أن سنة الله تعالى أمر بالفرق على الاطهار والوجوه ليس بمراد بالإجماع فتعنت السنة
موقعا لأنه حتى لا يفي الفرق بين مملكتين الفرق الثلاث على الاطهار فكذلك مملكتهم انبعاثهم
كالعتق موقعا ولنا أنه ابطال حق المرأة وإضاعة حق نفسه من غير حاجة ابطال حق المصلحة من حيث
زيادة الضرر لها وإبطال حق نفسه من حيث أنه قطع باب التلافي عند الندم والفقه فيه إباحة موقعا
للحاجة إلى التفقه عن عهدة من مسائل المعروف عند تباين خلاف وتنافر الطبائع وهذه الحاجة
ارتفعت بالاولى فكان ايقاع الثانية والثالثة بغير حاجة فيكون بدعيًا بخلاف الطلاق مرة واحدة
ايقاع بحاجة لأن النكاح وإن كان سنة مؤكدة لكنه يعرض بسببه مسائل بالمعروف والنفقة ويحجز
عن إقامة هذه الحقوق بسد تباين من خلاف فاذن

له الشرع قطع النكاح وإن كان سنة إذا خاف الوقوع فيما هو حرام لأن قطع السنة هو من إباحة
لكن القدرة على إقامة المسائل بالمعروف في الجملة أمر ما ظن فاقم الطهر الحائض عن الجماع مقام العجز
عن إقامة المسائل بالمعروف من حيث أنه حال الغيبة فيها فدل الإيقاع في هذه الحالة على العجز عن إقامة
البرغية عما يجتبه ويتقواه من الضرورة واقم الجبض الجماع في الطهر مقام القدرة على إقامة المسائل بالمعروف
لأن حاله المحض حاله نفرة عنها وكونها ممنوعا عنها شرعا بما يجمله على الطلاق وكذلك الطهر الذي
جامعها فيه لأنه قد حصل مقصوده منها فيقبل رغبته فيها ولما قام الطهر مقام الحاجة وسقط اعتداله
حقيقتهما تحددت الحاجة بتحدد الطهر حكما وإذا لم يتحدد الطهر لم يتحدد الحاجة لأن من حيث الحقيقة والشرع
حدثت عند فكان ايقاعه بغير حاجة والسنة في الطلاق من وجهين سنة في التوضيح الوقت وموانع
تختار الوقت وموانع الطهر الحائض الجماع والطلاق عقت حيز خال الجماع وهذا اثبت في المدح والاشارة
وسنة العدد لا تختلف من المدخول لها وغير المدخول لها وموانع بطلانها واحدة في طهرها بما معها فيه
وبصير إلى أن ينقضي من جل غير أنها تختلفان في حق الوقت ففي حق المدخول لها الوقت مع هذا اعتبر
حتى يكون موقعا واحسن وفي غير المدخول لها الوقت غير معتبر حتى لو طلقها في الجبض يكون بدعيًا لما
أن الرغبة فيها صادقة وانما سمى الواحد عددا محاذرا لأنه أصل العدد موقعا لأن الشهر في حق الصغيرة
التي غره ذكر في المبسوط وظن بعض مشايختنا أن الشهر في التي لا تجبض منسلة الجبض الطهر في التي تجبض
وليس كذلك بل الشهر في حقها بمنزلة الجبض لأن المجتبر في ذوات من قرأ الجبض لأن لا تنصير الجبض لا يتخلل
الطهر وفي الشهر ينعدم هذا المعنى فكان الشهر قايما مقام ما هو المعنى موقعا ويجوز أن يطلقها
وبعض من وطئها وطلاقها زمان موقعا سنة والصغيرة ومن الغامض ذوات من قرأ حتى
الفصل بين الطلاقين وقرئ بينهما في حق الفصل من الجماع والطلاق وهذا لأنها بمنزلة الجامدة
أنه لا حيز في عدتها فصار ايقاع الطلاق عليها بعقبة الجماع كما يباح الانقاع على الحامل وهذا
لأن الرغبة أن قصرت بالجماع فقد تكاملت بسد أن وطئها غير ملحق ولأن الكراهة في ذوات الجبض
باعتبار توقم الجبل ولم يوجد هنا لأن وطئ الصغيرة غير ملحق بخلاف تفرق الطلاق لأن الحاجة
لا يبقاها زالت بالاول فلا ثبت إباحة الانقاع

ثانثا لا يتجدد الحاجة حكما وذلك مضي فصل من فصول العدة او مضي شهر من كالمستدرة
الشرع فرق الطلاق على فصول العدة ومدة الحمل وان طالت فهي طهر واحد وفصل واحد وفي
الواحد لا يمكن تفرق الطلقات على الوجه المتيقن كما في المستدرة طهرها في هذه معقدة بالآلة
ان فصول العدة في حق من لا يجيز الا شهر والحامل لا تجوز تكرهنا في حق انقضاء العدة وجدنا
ما هو اقوى من الشهر وهو وضع الحمل وحق تفرق الطلاق لا تحداقوى الشهر فبقى الشهر فضلا من فصول
العدة في حق ما دخل على ما قلنا اذ بقي من مدة حملها يوم ان الكلام فيما اذا كان الحمل مضي شورا
قوله صلى الله عليه وسلم فليراجعها بدل على الوقوع اذ لا يتصور الرجعة بدونه وذلك على الاستحباب
ايضا وقيل الرجعة واجبة قصية للامر فلهذا فاذا طهرت وحاضت ثم طهرت الى الغرة وانا
لا يطلقها في الطهر الذي الى الحيضة لان السنة ان يفصل بين كل طلاقين حيضة والفاصل بينهما بعض
الحيضة فمكمل بالآلة ولا يخفى فتكامل قوله ويقع طلاق كل زوج اذا كان عاقلا بالغ
قال الشيخ رحمه الله لا ينقص بل الحان البايين حيث لا يعلم ان ذلك امر خارج
ومواثبات الثابت وهو البيونة قوله لان لفظها لا يدل على ارادة صحيحة الاصل ان
الطلاق انشاء تصرف وليس للعباد ذلك لكن الله تعالى جعل كلامه دليلا على وقوع معنى شرعي في الجملة
والمراد بالكلام ما يسي كلاما صورة ومعنى ومعنى الكلام لا يوجد الا بالعقل والتمييز وض
للبيان ولا يقع السان بمجرد الصوت والخروف بلا معنى ولا بوحده معناه الا بالعقل فشرط العقل
ليصر الكلام موحدا فصار الكلام الصادر عن الفعل قايما مقام ارادة ابتاع ذلك المعنى حتى
يقع طلاق الحازل والمكره ولم يقع طلاق الصبي والمجنون قوله عليه السلام لا ملك احد في الكتاب
شأ الا الطلاق ولما كان موكا للعبد لا يكون موكا للهوى لان الملك عبارة عن مطلق المالك وهذا الان
الرفق لا ينافي ما لكية غير المالك لا غير موكا من ذلك الوجه ونا في ملكية المالك لكونه موكا من هذا الوجه
القصدي لما ظهر للزاد به ظهورا متنا حيث يبين فيهم السامع مراده والكناية ما استمر المراد
وبعولتهن اجن بردهن اي ازلعهن اجن برحقتهن منهن في عدتهن كذا في شرح التاويلات والبعول
جمع بجر والتاء لاجل لانه لا يجمع كذا في الكشاف

فله ولا يقع به الا واحدة وعند الشافعي رحمه الله يصح نية الثلاث لان ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة
نصار كالمصريح به ولهذا يصح تفسيره بالثلاث فقال انت طالق ثلاثا لكننا بقول انت طالق
وصف لها بالانطلاق وهو وصف فرد لا شك فيه لانه لا يتصور في الجملة اكثر من فرد اجد فلا يتصور اكثر
من واقع الواحد واذا ثبت انه صفة فرد فلا يصح نية العدة فيه لان الفرد ضد العدد والشئ لا يحل
ضده خلافا ما اذا كانت الطلاق لان المصدر يذكر ويراد به الجنس بخلاف قوله انت باين فانه صح
نية الثلاث فيه لا من حيث انه عدد ولهذا لا يصح نية التثنية في تكرره وصف الجملة بالبيونة ومتنوعة
الى غليظة وخفيفة فاذا انوى نوعا منها صدق فان قال ههنا لا بطلاق متنوع ايضا بقول ليس كذلك
فانه عبارة عن رفع القيد وهو اطلاق المحل عن القيد وهو لا يتنوع بخلاف البيونة فانه متنوع
في الحسنيات فقد سن الشئ عن الشئ على وجه لا يحتمل الاتصال وقد يكون على وجه محتمل فحق كان المحسوس
متنوعا حاز في المشروعات ايضا وقوله ذكر الطالق ذكر للطلاق لغة قلنا نعم ولكن الطلاق عبارة
عن الانطلاق الذي هو وصف الجملة كذا في العالم وليس يذكر لفعل التطلق وذلك غير متنوع ولا نقول ان
قوله ثلاثا تفسير لقوله انت طالق بل هو نعت لمصدر محذوف معناه انت طالق ثلاثا لنية الخالية
عن اللفظ الدال عليها لا يفيد ان النية تعيين بعض محركات اللفظ فلهذا من المصدر ذكر ويراد به
الجنس الطلاق مصدر وهو اسم جنس له كثر وبعضه البعض منه الذي هو اقله فرد حقيقة وجمعا واما
الطلقات الثلاث فلمست بفرد حقيقة والجملة بل هي لعمري متعددة لكنها فرد حكما لانها جنس واحد
الارى انك اعدت الاجناس كان هذا باجرا اية واحدا فصار هذا الاسم الفرد واقعا على الكل
بصفاته واحد لكن من قال فرد حقيقة وجمعا فكان اولى بالاسم الفرد عند اطلاقه ولا يخرج محتملا فاما
ما بين فرد والكل فعدد محض فلا يتناول الفرد عند اطلاقه ولا يخرج محتملا فصلا في الكتابات
فلهذا لا يخرج موضوعا للطلاق اي انها محتملة للطلاق ولغيره وليست بموضوعة له فلا بد من التعيين
او دلالة التعيين مثل حاله الغضف حال مذاكرة الطلاق لان هاتين الحالتين ادل على الطلاق من النية
فان النية باطنه والحال ظاهرة فكانت الحال معتنه عنها وهذا الماعز ان دلالة الحال من القوة بالبين
المقال اعني حقيقة من مر للحساب ويحتمل ان يكون

مراده اعتدى نعم الله او اعتدى نعمي عليك او اعتدى نعم النكاح فاذا نوى في قواه والالهام
وجب لها الطلاق بعد الدخول اقتضاه وقبل الدخول جعل مستحاضا عن الطلاق لانه سببه فاستبرأ
للحكم لنفسه واستعارة الحكم للسند حايضة اذا كان مخصوصا به فلذلك كارجعينا في استبرأ
نصرح بان المقصود من العدة وقوعه انت واحدة تحت نعتها اي انت واحدة عند قومك او واحدة
نساء العالم في الجملة تحت نعتها المطلقة فاذا زال الالهام بالثبوت كان ذلك على الصريح لا عاملا
بموجبه والمصدرة ان صار مذكرا في قوله انت واحدة لكن النصيص على الوحدة من اني انت واحدة
لان اللفظ يدل على البيونة الملقب صالح للابانة وهو من اهله والمجل قابل له فوجب ان يعلم محله كما
اذا كان يعوض وكان ينبغي ان يكون الحكم في الصريح هكذا لان الشرع اخرج له الى انقضاء العدة فان
ان هذا اللفظ كناية عن الصريح والصريح لا يوجب البيونة فالكنانة التي دونه او التي لا يوجب البيونة
تبي انما سميت كناية محاذة لافعالها في حقايق موحيا بها والكنانة تعلم على المكنى عنه علم نفسها
لكنها اذا اضيفت الى المرأة ثبت فيها نوع خفاء لتزاجهم جهات البيونة في المجال التي شرط تعيين بعض
محتملات اللفظ فاذا وجدت النية وجب العمل بموجباتها غير ان محمل عبارة عن الصريح في
وانما يدل على السنونة الكاملة والناقصة السنونة نوعان كاملة وهي لا يحصل الا ثلاث تطلقات
وناقصة وهي ما تحصل بواحدة فاذا نوى الثلاث فقد نوى الكاملة فثبت هذا وقوع الثلاث لان
وقوع الثلاث شرط لثبوت هذه السنونة والشئ ضمن شرطه وهذا بخلاف قوله انت طالق لانه غير متوحد
لان حكمه في الحال انعقاد العمل فلم يتوحد المقصود الا بواسطة الحد فبصير العدد اصلا
انت بابين محتملان محتمل انت بابين عن صلة النكاح او عن المحاصي او عن الخيرات او بابين في نفسه او بخلاف
لان السنونة على مضادة من تضاد من تضاد متوحد وكذلك في قوله انت طالق لانه غير متوحد
عن النكاح او عن الخيرات او عن الوالد والابن والابن في بعض النسخ والحرام هو الممنوع فيكون محتملا
لما احتمل من ثبوت كذا خلية محتمل اي عن النكاح او عن الخيرات وكذا بنية اي عن النكاح او عن الخيرات
او عن البهتان او عن الدين وجبلك على غار بك مني عن الخلية فانهم اذا ارسوا الناقه يحاولون حياتها
على غارها ويخلون سبلها فكان منزه قوله خلية

والغارت ما بين التام واليقين واليقين ما اهلك تحت الحنفى ما اهلك لاني طلقك واليقين ما اهلك لاني
اذنت لك وتحمل سيري سيرة اهلك حتى تلتحقني اهلك وما من حد علم وفتح من ذكرك الحار
خطا وهتك لاهلك تحت اية عفوت عندك ما لم تكن من العقوبة لاجل اهلك وتحمل وهتك لاهلك
لاني طلقك سرتحتك وفادتك طاهر انت خيرة اي عن حقه الرق او عن ريق النكاح تقنعي واستري
لانك ايتت بالطلاق وحرمت على او تقنعي من جانب اغرنى لزور اهلك ولانك طلقك و
معناه تباعدى من الغروب ويروى من الغروب استغنى الاذواح لاني طلقك او اطلقى النساء
لان الزوج مشرك بين الرجل والمرأة او ابغى الاذواح ان اهلك وحل لك واغتلم ان الكنايات
اقسام ما يصلح جوابا وردا لا غير يصلح جوابا لا غير وما يصلح جوابا وسببا وشتمة والاقوال
ثلاثة حالة الرضا وحالة مذاكرة الطلاق وهي ان تسال طلاقها او غيرها طلاقا وحالة الغضب ففي
حالة الرضا لا يكون شئ من الاقسام الثلاثة طلاقا الا بالنسبة وفي حالة مذاكرة الطلاق ما يصلح جوابا
وردا لا يجعل طلاقا وما يصلح طلاقا ولا يصلح رد ايجعل طلاقا والقسم الثالث محمل طلاقا
ايضا وفي حالة الغضب يصدق في قسم الا ما يصلح جوابا لا غير اي لا يجعل طلاقا الا في القسم
الثاني واما تفسير القسم فما يصلح جوابا وردا لا غير سبعة افرج اذ هي افرج قوى تقنعي
استري تخمري وما يصلح جوابا لا غير ثلاثة امرك بذلك اختاري اعتدى وما يصلح جوابا وشبهة خمسة
خلية برية بنة باين جرام في في حالة مذاكرة الطلاق فنه اشتباه لان ما يصلح جوابا وردا لا
يجعل طلاقا وانما يستقيم في القسمين الآخرين في وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب
والشبهة فنه اشتباه ايضا لانه يقصد بما يصلح جوابا وردا ولا يقع به الطلاق وذكر في شرح اني نصير
النقد ادى رحمه الله والقسم الثالث مدبر في القضاء في حالة الغضب في حالة مذاكرة الطلاق وكل
مثل قوله اغرنى تقنعي استري افرج اذ هي قوى فتبين ما ذكرنا من التقسيم وما ذكر في هذا الشرح ان قوله
وقع الطلاق بكل لفظ لا يقصد به السب ولا يصلح للرد وقوله فان كان اللفظ لا يصلح للسب
والشبهة تبين الطلاق فنه كلام ايضا لان ما يصلح جوابا وردا لا يصلح للسب ولم تبين للطلاق

حال الغضب محتمل محاب محتمل الرد مغايرة فلم يجعل حوايا للشك ان يقال فان كان اللفظ لا
للسبب ولا للرد تعين للطلاق **فصل** في اشد من المرجح حكما لا لا محتمل الرد تفاض من تفاض
والرجح محتمل واذا قال الخش الطلاق فقد وصفه بالفحش والرجح لا يوصف له لانه سبي والمراد قوله
كالجبل وملاء البيت التشبه في القوة والبيان اقوى من الرجح حكما **فصل** في ضمير المرأة
فيكون الطلاق مضافا الى حملتها الرتبة يعتبرها من جميع البدن قال الله تعالى فيجبر رقبته ان يخرج
مما هو له الرتبة بعينها وكذا العنق قال الله تعالى فطلعت اعناقهم لها خاضعين والمراد انفسهم بدليل
قوله خاضعين لانها مخصوصة بالطلاق ولم يفلح خاصة يقال حانا عنق من الناس وهو منهم
ونقال قد هلك روحه بمعنى نفسه وقال الشاعر نجز روحا نحلنا دنا انا من هوى من امرى انا
وكذا الوجه قال الله تعالى كل شئ هالك الا وجهه معناه الاموات كذا الفرح حار في حديث اشراط الساعة
اذا ركب الفروج على السروج اي النساء واذا كان هذه لفظا مما يعبر بها عن جميع البدن صار البدن
مذكورا من حيث الكناية فصار كما المذكور صرحا **فصل** واذا وجد التحريم عن الكلام نفع النكاح
لفوات المعنى المطاوع بالنكاح وهو من ستمناع ولنا انه لغرض الكلام مخرج الفساد لانه اذا
الطلاق الى غير محله فلو كان اذا اضافه الى ريقها وهذا لان محله الطلاق ما هو محله النكاح ولا يصح
اضافه النكاح اليه بخلاف الجزء السابع لانه محله النكاح عندنا ويصح اضافه النكاح اليه فكذا
يكون محلا للطلاق واما الجواز عن كلامه فنقول البعدى محله اضعف اليه التصرف الى محله البعد
انما يستقيم ان لو صلح المحل الذي اضعف اليه التصرف مستتبعا للجزء الذي لم يضاف اليه التصرف
كان اصله في نفسه وللجزء السابع اصله في نفسه لانه لا وجود للمحل بدون فجاز ان يستتبعا جزءا من
الحكم تصحبا لتصرفه اما الجزء المعين تلح في نفسه لتصور المحل بدون فلو قلنا باستتباعه ادى
الى جعل الاصل تابعا لتابعه وجعل التابع اصلا لاصله وهو باطل واما قوله على اليد ما اخذت
على صاحب الدال ان الذي لما كانت له خذا اضعف اليه كما يصار الكلام الى اللسان لانه الله وان
محله القلب **فصل** في الواقع واقع بدليل يعني لان نصف التولية او تلك التولية واقع بالدليل
وهو اضافة الى محله قابل للطلاق وغير الواقع بغير
دليل

غير دليل اي لا دليل على عدم وقوعه الا استصحاب الجواب انه دليل اضعف فيكون عندنا
الدليل الظاهر وهو ايقاعه كالدليل اولى ان العدم لا يعقل فلا يكون عليه دليل وكان النكاح اولى
من التناقض اي جعل ما هو ثابت بلا دليل يتبع ما هو ثابت بالدليل اولى من العكس وفيه صونا للكلام
العاقل عن من لغا واعمالا للدليل مع ان فيه تغلب المحرم على المباح الحقيقة ترك خمسة اشياء
منها دلالة محله الكلام وقوله رفع عن امتي الثلاث وهي من القبيل لان المحل لا يحتمل من قبل ان
عبد الخطاء غير مرفوع بل هو مقصور فصار المراد حكمه وهو نوعان حكم الآخرة وحكم الدنيا وسبي
لحكم يشتملها فراد به كلاهما ثم يتمسك بعبارة النقص المكروه ويدل الله في السكران لا نعدم القصد
الصحيح في الصورتين لكننا نقول الحكم ثبت افتضاه ولا عموم له وحكمه من خرة مراد بالاجماع فلم
بين الاخر مرادا ونقول الحكم مشترك ولا عموم له وبما في القرب كما مر المتعنه ما كان قبل الفهم
مختلف الكلام فاسد التفسير لكنه لا يضرب ولا شتم كما يفعل المحبون كذا في النوازل **فصل**
لان من شارة المعهودة الى غيره اي انه يحتاج الى ما يحتاج اليه الناطق فيجعل اشارته المعهودة
منه النطق اذ لو لم يجعل كذلك ادى الى ان يموت جوعا وهذه الضرورة لا تتحقق في الناطق بقوله ضرورة
محتمل هذا الذي ذكرنا ويحتمل معنى اخر وهو ان اشارات الاخرى لما صارت معهودة حتى يفهم منها ما يفهم
من النطق صحتها مقام العبارة لانا انما الكلام مقام ما في القلب ضرورة ليفهم السامع
ما في القلب فلهذه الضرورة موجودة في حيز خرس لا يرتفع ذكر الا بواسطة جعل
الكلام من شارة منه ككلامه **فصل** في اشارة من قبل النكاح الاصل ان المعنى بالشرط
لا ينفك سببا واثرا التعلق في اعدامه الى زمان وجود الشرط عندنا وعند الشافعي نهجه سببا
واثرا التعلق في تاخير الحكم وعنده لما كان سببا في الحال يكون ايقاعا في الحال وانه قبل النكاح
وعنده انما يصير سببا عند وجود الشرط وانه بعد النكاح فان قيل لو قال الصحيح لانه ان
دخلت الدار فانت طالق ثم جرت يدك الدار وقع طلاقه ولو كان ايقاعا عند الشرط لشرطه الاصل
عنده قلنا انما جعلناه متكاملا في تلك الحالة حكما والمحبون اهل الذك بدليل عتق ذوى الارحام عليهم السلام
كذا في شرح اني نصرهم الله **فصل** في شئ

ان يكون غايه الوجود الى الغرض اي الطلاق ينبغي ان يكون موصوفا باحد هذين هذا لان الميم لا ينبغي
للميم ان يثبت او للميم في النفي انما يتحقق ذلك باحد هذين **ف** ان كان طاهر اكل خفيفا فيمتحن
مع الميم من القوة وغلبة الوجود بان يكون في الملك ان كان طاهر ان دخلت الدار فانت طالق
اذ الطاهر في كل ثبات دوامه خصوصا فيما هو عقد غمير وسقن الوجود في الاضطرار الى الملك كما
ذكرنا في اول الفصل قال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله المحذوف في الباب هو الخراء لانه لا
في الميم حتى يقال حلف بالطلاق اذا كان الخراء طلاقا وبالغنى اذا كان الخراء عتاقا فانتعز الخراء
والوقوع عند الشرط واذا كان ما لا يحصل الخدر الحامل وكذا اذا اضاف الى الملك ان عند وجود الشرط
يقع الخراء واذا خلا عنها لا يحصل الفائدة المطلوبة من الميم لانه لا حرة في ملكه في الحال حتى يحترق الشرط
ولا اضاف الى الملك حتى يحترق يحصل الملك فاذا لا يحصل الفائدة المطلوبة من الميم فلا ينتقض
ف والفاظ الشرط ذكرنا لفاظ يشتمل الكل من بعضها اسم وبعضها حرف وبيان بانها
صرف للشرط ليس فيها معنى الوقت وما داراها ملحق بها واذا اصلح للوقت والشرط على السواء محاذ
لهما مرة ولا محاذي هما اخرى قال الشاعر واذا اكون كريمة ادعى لها وقال الضمير واذا انصبر خيرا
فجعل ومتى اسم للوقت المسمى والزم في باب المحاذات مثل ان يكن مع قيام معنى الوقت وكحل للاحاطة
على سبيل افراد وبقي تعم الهماء لانها لا لازمها فاذا اوصلت بما اوحت عموم **ف** لان
مسئلة التعليق بالزواج تجليقا بالملك فصار الشرط كل ملك يوجد في المستقبل وذلك غير محصور فيهما
وحال الشرط يتبع حراة وفي هذين كراي فما اذا قال كلما دخلت الدار لم يتعلق بالملك بل عمن الدخول
الطلاق الثالث له في هذا المذكور في الملك يوجد الا اطلاقا الثالث وبوقوع الطلاق الثالث
المأوكات في هذا الكساح لم يثبت الميم في **ف** طلقت ولم تطلق فلاتة لا يصلح هذا ان المرأة تطلق
بأظهار ما في رعاها لان كتمان البعض غير مشروع لها بقوله تعالى ولا تحملن ان يكن من خلق الله في ارجاس
وقد يتعلق بأظهاره من احكام الشرع فصارت مأمورة بالأظهار ضرورة واذا اصابته مأمورة بالأظهار
بقوله تعالى فبذلك يظهر هذه الضرورة في حتمها لا في غيرها ولا يمكن جعلها مأمورة باعتقادها منبهة
عن كتمان والتمسك بالشرع الشئ امر بصدقه لان الصيغة ليست

تشر

حتى

لا الكتمان منسوخ ولا ناعتاد ان النقص يقتضي الجرمية والحرمة من احكام الله في ضرورة
لان ذلك انما يصح ان لو اتحد موجب الجرم وليس كذلك **ف** من حين حاضنة اي بطريق التبين
حتى لو لم يكن مدخولا لها فتردحت بزواج الخراء الروية قبل التامدي ثم تهادى لها الدم كان النكاح
صححا ومطلقا لخصته من الكاملة ولهذا حمل عليه في حركته سبيرا وكما لها ما نهاها وذلك
بالطهر لان الشئ انما ينتهي بوجود ضده كالليل ينتهي بالنهار قال رضي الله عنه وما يولد الفرق انه
لوقال لها اذا جئت فانت طالق يكون بدعي او اذا قال اذا جئت حيضة يكون سنيا لانه في الفصل
الاول يقع يقع الطلاق في الحيض في الثاني في الطهر **ف** وقال الشافعي رحمه الله الطلاق بالخبر
وتمرة الاختلاف في موضعين في جرة تحت عدوامة تحت حرلة ان ملكا يطلق ملكا تصدق صفة
بما لا يكون دون المأوكات ان المأوكية من باب الكرامة في حق الملك فوجب ان يزداد من اذالة حاله وينقص
منقصان حاله ومعنى الادمية في الحركات فكانت ما لكنته اكثر فنبغي لملك الحر الذي تحت امة اكثر
ما ملكه العبد الذي تحت حرة وفيه وقع النزاع **ف** قلت قوله عليه السلام طلاق ثلاثة ثلثان ذكر الامة
مجملة بالالف واللام فلا بد وان يكون طلاق كلامه ثلثين وان الطلاق يصرف بسعي على الحر تقدير
بقدر الجلال ترى ان حل الزوج ولم ينقص سوتها فنقص ما عتق عليه ضرورة وهذا لان
حل المحلية نعمة في حقها وللحق اثر في تصفيف النعم لما عرفت فنبغي ان يكون الجلال وسع في الحرة التي عتق
من **ف** من التي تحت حرة وفيه وقع النزاع **ف** قوله بدفعه واحدة بان طالق طالق بلا ثا
وكان ينبغي ان يقع واحدة لانها مائة بقوله انت طالق فبلغ قوله ثلاثا صادفها وبقي احببها الا ان
يقول الطلاق حتى قرن بالعدد فالوقوع بذكر العدد لان الموقع هو العدد ولهذا الومانة المرأة بعد
قوله طالق قبل قوله ثلاثا لا يقع شئ فان فرق الطلاق مائة بالاولى بان قال انت طالق طالق طالق
او قال انت طالق انت طالق طالق **ف** لان الثانية وقعت بعد الاولى لو هو صد الوقوع ولم
يوجد في لغز الكلام ما يوجب التوقف فان قيل الجمع بحرف الجمع كالحج بلفظ الجمع فصار كما لو قال انت
طالق ثلثين قلت بل يكتفى بالجمع لا يصح لا ثا بالثانية صادفها وبقي احببها فان
سدا يعطف ينبغي ان يتوقف **ف** ولعل الثاني لا يتحقق الجمع

لأن الواو للجمع قلت لو توقف لصار للقران ولم يوضع للقران ولا يقال لو لم يتوقف بصير للترتيب
ولا نقول الواو لم يوضع للقران ولكن لم يطلق للجمع الا انه وقع الطلاق بالاول لوجوده بقاء
وعدم المانع فلم يوجب للاشارة بخلاف ما اذا قال مع واحدة لا فالقران فوقف على
الثانية تحقفا لمراده فوقف معا في القبلية والبعدية صفة للمذكور اولا اي اذا كانتا
مجردتين عن الكناية وهذه المسألة صلي على صليين أحدهما ما ذكر في المتن الثاني ان يقاء
في الماضي ايقاع في الحال لان من ضرورة الاستناد الوقوف في الحال وهو كاللايقاع غير كالكلام
فاذا قال انت طالق واحدة قبلها واحدة يقع ثنتان لان القبلية صفة للثانية واقتضى ايقاعها
في الماضي وليس وسع تقديم الثانية وفي وسع القران بان يقول معها واحدة مقصدا للقبليية يكون
قاصدا للقران فيثبت من قصده قدما في وسع واذا قال انت طالق واحدة بعد واحدة يقع
ثنتان لان البعديية صفة للاولى فيقتضى تأخيرها في وسع لعدم ادائها وفي وسع
الجمع بان يقرن الثانية لها فيثبت من قصده قدما في وسع واذا قال قولا واحدة فهي صفة للاولى ولم
يقيد هذا الوصف ولكن قال واحدة وقعت الاولى سابقة فهذا اولى واذا قال بعد واحدة فهي صفة
للتانية وهي متأخرة وان لم يؤكد فاذا أكد كان اولى بالتأخير كما اقره مجازي سلم مع في
سابقا من كل وجه هذا اجترار عما اذا قال واحدة بعد واحدة لكونه سابقا ذكر امتاخرامعنى وقوله لتأخر
الثانية من كل وجه هذا اجترار عن قوله واحدة قبلها واحدة لكونها متأخرة اذ كما سابقا مع في
ولا تتصور وقوع التطبيقين الا في ذكر في بعض النسخ الا بصفة القران والجمع وبيان ان الواو
لمطلق للجمع وبخبره انها لا تعرض للمقارنة والترتيب كتر وقوع المطلقين في الواقع لا يكون بصفة
من طلاق وانما يكون بصفة القران والجمع او التعاقب عن الجمع القران فذكره على سبيل الترادف
لكن لما قيل ان يقول انه حصص الوقوع على الواقع على حدى هاتين الصفتين ليس كذلك فانه يجمل ان يقع
بصفة الترتيب الا انه يعني بالتعاقب الترتيب فحسب وذكر في عامه النسخ الا بصفة الترتيب
والجمع واداد بالجمع هنا والله اعلم الوصلح التبعث كما هو موجب الفاء والتعاقب الترتيب بصفة
الترجيح كما هو موجب ثم وعني بقوله فاجتمعا ان يقع بصفة التعاقب

ما هو المشترك من موجب الفاء وثم وهو نفس الترتيب وعند ما يقع ثنتان لان الواو لمطلق للجمع
من صفة هذه المسألة ايضا يقول ان ذكر الطلاقات متعاقبة موجبة اجتماع لان الثانية جملة
ناقصة فشاركته من ولى ولى وتعلق بلا واسطة فكذلك الثانية وهذا انه في الحال تكلم بالطلاق
وليس بطلاق محصل الترتيب في التكلم في صيرورته طلاقا كما اذا حصل التحلق بشرط تعللها
ازمنة كثيرة واذا كان موجب الكلام الاجتماع فلا يتغير بالواو لانها لمطلق للجمع لا للترتيب فيجب
جملة عند وجود الشرط ويحتمل ان يكون معنى قولها ان الواو لمطلق للجمع اي انه لما كان للجمع فصار كالجمع
بحر للجمع وثم يقع ثنتان وان حقيقه رحمه الله بقوله موجب هذا الكلام الترتيب لان الثاني اتصل
بالشرط بواسطة من ولا بلا واسطة فلا يتغير هذا الترتيب الثالث لنفس الكلام بالواو لانها لا تتغير
للقران واذا حار الترتيب في التحلق حار الترتيب في الوقوع ضرورة واذا حار الشرط وعني المسألة
الى بلنها توقف اول الكلام على ذكر الشرط انه ذكره في اخره ما يغير حكم الصدر فتعلق الكلام جملة
عند ذكر الشرط الطلاق لا يختص بمكان لان اذا وقع بمكان وقع في ما كرر كلها في الى على الوقت
كما اذا قال انت طالق راس الشهر فانه يتعلق الطلاق به **فصل** في المحنة لها مجلس
العلم لان التحسين لم يملك الفعل منها لان في رفع القلب عن نفسها بها لنفسها لا غيرها فيكون تملكا
لا استنابة والتعليلات تقتضى جوابا في المجلس لها تملك الفعل منه للحال فيقتصر على الحال الا ان
مجلس التملك للحال بالحال نظر للناس في المجلس تارة تدل بالذهاب عنه ومرة بالاستئذان بعد الغرض
اذ مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غيرهما قوله انه لا يتنوع لانه عبارة عن الواو
والعنونة ومع غير متنوعة لانها صفة خفيفة وصفة غليظة ما في ثبوت السنونة هنا
بطريق من قضاء لانه لولا السنونة لا يتحقق اختيارها لنفسها ولا تنجو عن حجبته ولا عموم للمقتضى
قلت ثبوت البيونة في قوله انت باين بطريق الافتضاء ايضا ثم هناك يصح نية الثلاث فكذلك
ينبغي ان يصح هنا فحجاب عنه بان قوله انت باين يدل على السنونة لغة ولا كذلك اختيار لكن ان فوق
ثبوت السنونة في المحل هذا اللفظ بطريق من فتضاء يكون لما هو ان هذا الكلام بظاهره عريضة
يجتهد ثبوت السنونة سابقا وليس المجاز ذلك وهذا لان النعت

يذكر على المصدر الثالث بالوصف لغة لصير الوصف من التكلم بناء عليه فاما ان يصير الوصف
بالوصف بحقيقة تصحح الوصف فامر شرعي ليس بالقوي **فوق** لانه لو قلنا اختارني لغيره
يعني اذا قالت اخترت حازا ابراهيم به اختيار الزوج وعلى هذا اللفظ الطلاق وحازا ابراهيم به
اختارها نفسها فيقع فلا يقع بالشك **فوق** لانه ذكر التطلع في معنى اي لغة لان المصدر ههنا
ثابت لغة لان من فعل مستقبل وضع لطلب الفعل فكان مختصرا من قوله افعل في فعل التطلع المختصر
من الكلام والمطول فصار المصدر وسواسه من ذكر اللفظ فيقع على الادنى مع لفظ الكسار
اسماء الاجناس حتى تجم **فوق** وقاب صريحا فلا يعارضها دلاله اقتضاء من قصار على المجلس وهذا
مخلاف كلمة ان لانه لا يشترط وقد قام دليل طلب الجواب للحال فاقصر على الجواب **فوق** لاطلاق
التوكيد لانه امر باقامة الفعل مطلقا ولم يقدره بوقت فكون مطلقا ولا يقتضيه من يتأخر على الفور
اعتبارا بامر الشرع وسائر الوكالات وهذا لان الانابة استعانة والاستعانة لا تقتصر على المجلس
لانه لو اقتصر لم يقدر لانه لا يقدر على الفعل في المحال فلا يحصل الغرض وكان القياس النجاسة
ان لا يقتصر لان التعبير الزوج صدر مطلقا والمطلوب فيها محتمل التباس يتبادر لكن انركنا القياس
بأشار الصحابة رضي الله عنهم والتوكيد ليس بمعناه حتى لا يتجوز دلاله **فوق** لانه تفويض اليه لانه
علقه بالمشية والتصرف عن المشية من امارة الملاك فان قيل تقتصر التوكيد لانه يكون الا من مشية
فكان ذكر المشية وعدمه سوا قلنا نعم به المشية المستندة **فوق** فاقم السند الدال عليها
مقامها فالفخر سلام الله اقامه الشيء مقام غيره بطريقين احدهما اقامه السند الداعي مقام
المدعى مثل السفر والمرض الثاني اقامه الدليل مقام المدلول مثل الخبر عن المجتبه فعلى هذا قوله فاقم
السند الدال مشكرا لانه ليس بسند لثبوت المجتبه بخلاف السفر والمرض حازا ان يراد منه ثبوت العلم
بالمجتبى **فوق** حديث تهاضروني ان عثمان رضي الله عنه دخل على عبد الرحمن بن عوف فاشهده على
طلاقها فقال له عثمان اما انك لو مت من مرضك هذا ورثتها منك فوري ثها عثمان فاصابها ربح الثمن
ثمانون الفا فان قيل ان ابن الزبير قال لو كنت ابا ما ورثتها فلا يكون لها ما قيل انما هذا
القول امارته وقد سبق **فوق** جماع فلا يعتد به وقوله الرجعة

ط
ما

قد زالت قلنا النكاح في العدة سعي في حق بعض الاحكام فحازا ان سعي في حق النكاح والكلام في
مرض يخاف منه الهلاك غالبا كما اذا كان صاحبه فراث من موته لا يقوم بحواج نفسه كما يقتضيه
من صحته **فوق** ولم يكن خلفا في الوعد ايراد النص لبيان ان من سئنا عمله في اخراج الكلام
عن موحده لان قوله سجدني وعد عند تحرده عن سئنا وعنده اقترانه به لم يتوعد الا لوني
وعدا كما ان قبل الاستئنا كان خلفا منه لانه لم يصبر والخلف على من سئنا عليهم اللام لا يجوز لانه
من علامات النفاق قال النبي صلى الله عليه وآله اية المنافق ثلاث وان صام وصلى وزعم انه مسلم اذا
حدث كذب واذا وعد اخلف واذا ائتمن خان واذا كان اثره في اخراج الكلام عن موحده وقوله
انه طالق ابحاث بحقيقته فخرج من سئنا عن ان يكون احبا باقيا للشخص **فوق** ما من ان تصور حرم الله
لما علم الشيطان ان اثر الاستئنا هذا وسوس لبعض الناس حتى قرئوها بكلمة الشهادة **فوق** لان
المستثنى يخرج من الصدر اي قد ذكر المستثنى يخرج من الصدر ففي المستثنى منه في الفصل **فوق** ول
ثتان وفي الثاني واحدة فان قيل سعي ان يصح من سئنا في الفصل الثاني لان استئنا لا يكثر
من من قل غير موجود في كلام العرب قلنا لا يدرى موجود الا ترى الى قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك من الغاوين استئنا الغاوين وهم اكثر من المؤمنين كما ورد في النص والحديث
فوق لان النكاح عقد ضروري اي ثبت ضرورة ثبات النفس لانه استدلال على الحرية لان من حل
فه الحرية واثر الحرية في دفع ايدي من غير ولهذا لا يقبل الفسخ لانه ضروري نصاري في حق الفسخ
كان لا يقتضيه ملك العيين ان يكون خادقا والمرأة مخدومة ومقتضى ملك النكاح عكسه فلا واحتملا
يؤدي الى ان يكون كل واحد منهما خادما ومخدوما وموافقا **فوق** كما ان الرجعة
الرجعة اسم من رجح رجوعا ورجعا **فوق** لان العلة الشرعية بطلان الخلقة لما اراد الله تعالى حلها
امارات على من حكام فحازا ان يتخلف الحكم عنها ضرورة والمراد بدوايت والنكاح مرقوم فيه منذ
اليه فاقم تعالى ترحم علينا سائح الحكم عن هذه العلة لست اذكر كما فرط منه وهذا اذا نظر المرء لنفسه حتى
على الطلقة والطلاق اما اذا افرغ دلو به بان يطلقها ثلاثا فليس له الا الدم وانما شرط اقيام العدة
لان الله تعالى في الرجعة احساكا وموعاة عن استدامة **فوق**

اعادة الزايل وانما تحقق من سدادته اذا كانت العدة باقية لان الملك يات في العدة زايلا بعد انقضاءها
قوله تعالى ونقولنهن حق بردهن اي برجهن فان قلت كيف جعلوا الحق كان للنساء حقانها
قلت المعنى ان الرجل اذا اراد الرجعة وابتهن المرأة وجب ايثار قوله على قولها وكان هو اجبر
منها لان لها حق في الرجعة وهذه الالة تدل على جميع ما ادعى من شرعية الترجعة وشرطية العدة
وعدم شرطية رضاها ثم الرجعة تارة ثبت بما هو صريح فيها كما ذكر مرة نشد دلاله كالفعل الدل
يختص بالنكاح قوله ولا يكون حلالا الا بتقديم الرجعة فان قيل الملك يات فكان الوطى
حلالا وان لم نشد الرجعة قبله قلت مع لم يجعل الوطى حلالا على الرجعة طهران الوطى حرام
لان الملك اذا اراد انقضاء العدة يزول من وقت الطلاق لانه سدد الزوال هذا كما باع جارية
فشرط للخيار ثم وطئها كان الوطى منه فسخا للبس لانه لو لم يجعل فسخا لصاروا طائفا بملك الغير لان
الملك يزول من وقت البيع فان قيل اذا كانت من المعنى موجود في النظر الى الفرح بغير شهوة لانه لا يحل
للاجنس النظر الى فرج من جنسه قلت قد يحل كما في الطيب وغيره فاذا بلغ الجاهل هو
لغير العدة فانه بالخيار ان شئتم فالرجعة وان شئتم فترك الرجعة والمفارقة واشهدوا بغير عند الرجعة
والفرقة جميعا وهذا الاشهاد مندوب اليه فان قيل قضيه لا حرر من محات فليس ان يكون واجبا
قلت ادل الدليل على ان المراد منه النكاح وهو اقتران الرجعة بالمفارقة فان شهدا كذا كورفها
وسه شهدا مندوب في المفارقة فكذا في الرجعة لا سيما ان يكون اللفظ الواحد في حالة واحدة شاملا
لمعنيين مختلفين فهذا ما استدل به لانه لا يجمع في الكتاب في هذا يدل على ان الشهادة
واجبة او مندوبة لان حقيقة من لا لا يجاب قد كفى للندب اما لا يدل على انه اذا لم يفعل الاجابة
اما اذا كان ندبا فظاهر وكذا اذا كان واجبا لان ترك الواجب بوجوب التائيم لا بطلان الرجعة
ولا يقال اذا كان واجبا ففسد الرجعة عند عدمه كالاشهاد في النكاح لما كان واجبا ففسد
النكاح عند عدمه لا نقول انما فسد النكاح لانه شرط حوازه لانه واجب وعرفت شرطية بقوله
عليه السلام لا نكاح الا بشهود وهذا النص ان دل على الوجوب عند الخصم فلا يدل على كونه شرطيا ليس
ان الواجب على المجرم ترك الفسوق والحال النص وترك

هذا الواجب لا يدل على عدم حوازه للحج في ظهورها بتصلها فيها وهذا لان النكاح شئ تصادق
الزوجين بالرجعة اولى في ذلك لان الرجعة تحققت بلفظ لان الرجعة صادقت العدة فان
عدتها باقية ما لم تخبر بالانقضاء وقد سقطت الرجعة بخبرها بالانقضاء فصحت الرجعة وسقطت
العدة فانما اخبرت بالانقضاء بعد سقوط العدة فصح ولا يبرأ ولا يبرأ الا حوازه وانه
بما الله يقول هذه رجعة صادقت حال انقضائها العدة او بعد انقضائها العدة فلا يصح وهذا لان
قولها انقضت عدتي مقبول لانها امينة لخبرت عن امر محتمل ومتى قبل قولها لا بد ان حكم بالانقضاء
سابقا على كلامها لان صحة الخبر يقتضي سابقه الخبر به بزماز او بازمته ان كان بازمته فقد صادقت
ما بعد انقضائها العدة والرجعة لا يصح مع انقضائها العدة لان الرجعة شرعت بالنقض العدة
المطلقة الموجودة من كل وجه والعدة في حال الانقضاء لا تكون موجودة مطلقا ولا لوقا لها
انت طالق مع انقضائها عدتك لا يصح لان المزمع لا يعلم اذا قارن الزوال فكذا لا يعلم المشت حال الزوال
اذما في من سيجاله على السواء لان احدهما ازالة الزايل وفي من خراشات الزايل فان قيل لما
كان قولها انقضت عدتي مقتضيا سبق الانقضاء كان قوله راجعك مقتضيا سبق الرجعة فتكون
سابقة على الانقضاء قيل لا كذلك لان قوله راجعت افشاء ومواثبات امر لم يكن فلا يقتضي
سبق الرجعة وقولها انقضت عدتي اخبار ومواظها راجع كان قولها هو المعنى في انقضاء
العدة لان الخلاف في الجاصل في قيام العدة وانقضائها عند رجعة الزوج وانما اعرف بذلك
الزوج والمولى فكان قولها اولى وعندما القول قول المولى لانه اقربا هو خالص حق للزوج فشاء
من قبلها بالنكاح مدة من غتسال من الحيض اذا كان ايامها اقل من العشرة قال الشعبي
حدثني بصحة عشر من اصحاب النبي عليه السلام ورضي عنهم ان الزوج اجبر رجعتها ما لم يغتسل
وكذا لو لم يغتسل الى اخره ولا يلزم ان الله تعالى مدح حرمة القربان الى عاية من غتسال فيسعى ما لم يغتسل
لان من غتسال انما صار غاة للحرمة لانه بالانغسال حل لها اداء الصلوة وانه من حكام الطاهرات
هذا المعنى موجود ما اذا مضى وقت الصلوة فثبت الحكم فيه دلاله وهذا معطوف على قوله حتى يغتسل يعني
اذا اغتسلت انقطعت الرجعة وكذا اذا لم يغتسل ولكن حتى

بجمل

قوله

عليها وقت الصلاة سقط ايضا قهـ وكذلك لو نمت بان كانت في سفوف تجد الماء قهـ
 لقام التيمم مقام الوضوء يعني التيمم حال عدم الماء طهارة مطلقة حتى ثبت به من الاحكام ما ثبت
 بالاعتسار من غسل المصحف ودخول المسجد وقراءة القرآن واما احكام الاقدام على الصلاة ولا فرق
 بين ان يحكم بحواز صلاة قد أدت وبين ان يحكم بحواز الاقدام على ما لم تؤد وما بقول ان طهارة
 ضرورة لا تلوذ وتلوح حقيقة وهذا لا يرفع الحدث بيقين حتى ان التيمم اذا وجد الماء
 كان محدثا بالحدث السابق واما جعل طهارة ضرورة اداء الصلاة وما عدا ذلك حكاه نواب
 للصلاة وبثيرة طهارة في حق الصلاة انما يتحقق بعد الفراغ لان قبل الفراغ كون التيمم طهارة
 متوقفة لفرقة شرطه وهو عدم الماء الى ان يفرغ من الصلاة ان عدم الماء الى ان يفرغ تبيين ان الطهارة
 ثابتة في حقها والحكم بالطهارة ثابت وان وجد الماء قبل ذلك لثبوت ان الطهارة ليست بشايش فحقها
 بعد شرطها فلا يكون الحكم امانة الصلاة ثابتا قبله ولا بعد ان يكون ضرورة ويظهر في حق الرجعة
 لان ذلك من لوازمه فكان الكل تركوا الاصل في هذه المسئلة تاحل تفقه قهـ فان كان عضو
 مثل اليد والرجل وان كان اقل من عضو مثل من صبح والفرق ان ما دون العضو يتسارع اليه
 الخفاف لقلته فلا تتعين بعدم وصول الماء اليه والعضو الكامل لا يتسارع اليه للجفوف لا يعقل
 عنه عادة وفي هذه المسئلة قياسا ان لا يبقى الرجعة فيها الا فاعسلت من كثرة وجعها وله حكم الكل
 والثاني ان معنى ما دون العضو ان حكم الخنابة والخيض لا يخفى فاذا بقي في البعض بقي في الكل التيمم
 عام والنسوة خاص الوضوء الذي حدث الله تعالى ان يقلب قلبه من غضبها الى محبتها فيرجعها
 ولا يردى خطاب النبي عليه السلام وهذا الشارة الى امر كل في الصداقة وهو ان تصدقوا اذ اجبنا
 فعملنا بالصبر والمواظبة على الصداقة عسى ان يرجع يوما الى الذي كنا نواحيث امرها بان
 لا يخرج محافظة على صحبته ووفاء لعهد فليجذب ذلك الوفاء بغير كراهي الوصال قهـ حتى
 يود منها اي التيسر وهذا اذا لم يكن مقصده المراجعة وخفف الحال صولها الطلاق الرجعي
 لا يجرم الوطى حتى لا يغرم الفقير بالوطى عندنا خلافا للشافعي رحمه الله فان قيل قوله تعالى ويؤتى
 احق رده من بعضي ذوال الرجعية لانه سمي الرجعية اذ

يتبين

وهو اعادة الزايل لاستدامة القيام ولان الكناية ترجح الى المطلقات والطلاق رفع القيد
 في المحل وهو عين ملك النكاح قلت كما سمي اذ سمي امسا كما بقوله فامسك بعروته وهو استدامة
 القيام واعادة الزايل وسميها مطلقة لوجود سبب محازا ليل ملك الرجعة عليها من غير رضاها
 ولو كان الملك بلا لكانت الرجعة اثبات الملك عليها ابتداء فشرط رضاها وانما سمي اذ
 لانه رده من الزوال لانه كانت بحيث لا سبب من مضي المدة ثم صادت بحيث سبب من مضيها فيرد
 بالرجعة الى الحالة التي لا سبب من مضي المدة كما اذا باع بشرط الخسار ونسخ سمي اذ هذا الطلاق
 مرتان اي الطلاق الذي يملك الرجعة مرتان كذا في الكشاف قهـ وذكر النكاح الصحيح لان
 القاسم يحرم الوطى ويحذف الفرق ولا يحذف المهر قبل الوطى فلا يكون الزوجية ثابتة مطلقا فيم تعلق
 حتى يملك قبل حتى تزوج لان فعل الوطى لا يضاف اليها مباينة اذ اوتى وتبرأ المراد منه الوطى حلالا للكلام
 في الافادة دور عادة اذ العقد استنفذ باطلاق اسم الزوج وهذا اولى لانه حينئذ يكون مجازا
 وحقيقة واعادة وفما ذكرنا محازا وحقيقة واقادة جاءت امرأة رفاعه الى رسول الله عليه السلام فقالت
 اني كنت عند رفاعه فطلقني ثلاثا فترجعت بعده عبد الرحمن بن الزبير ومعه الامثلة هدية
 الثوب فقال تريد من ان ترجعي الى رفاعه فقالت نعم فقال لا حتى تدوني بعسيلة ويدون عسيلة
 العسيلة تصغير الحسلة وقد ضرب ذوقها مثالا لاصابة خلاوة الجاع ولذته قال العلامة رضي الله عنه
 شرع التحليل ليكون زهرا له عن يفاع اللات وشرط الوطى لانه اذاها على وجه الجمل في رده ايضا
 باستغرائه الغير على وجه الجمل المراهق الذي دنا الى الجلم وقيل الذي تحرك الله ويشتهى انما شرط هذا
 لانه صلى الله عليه وسلم شرط الذوق من الطرفين قال القدوري في شرحه اذا تزوجت ومن قصد ما
 تجليل ولم شرط اذ ذكر العقد بقوله انما نوبيا ودخلها على هذه النية خلعت للاول في قولهم وان
 شرطا الاجلا بالقول تزوجها لذكر النكاح صحيح في قولك خيفة وزفرهما الله وكمه للثاني في الجمل
 للاول في قولك يوسف رحمه الله النكاح الثاني باطلا ولايجز للاول في قولك محمد رحمه الله النكاح الثاني
 صحيح ولايجز للاول قهـ وعن محمد رحمه الله مثل ذلك لمحمد وافق انا يوسف في انها لايجز للاول
 لكنه خالف في الخرج فعند ابي يوسف وعند ابي يوسف

تصل الاول فسادا وعند محمد رحمه الله انما لا تصل للاول فسادا **لانه** محتمل ما اخره الشرع فجاء
منع مقصوده كما في قتل المورث قال محمد رحمه الله الزوج الثاني غاية للحرمه الباتة بالطلاق الثلاث
بالنسخ الغاية والنهاية بمنزلة البعض للمعينا ولا ينفصل بعض الشيء عن كله فيلحق بغير وجوده
وبما يقول ان مانه سمي محلا والمحل من شئ المحل كالمتود من شئ السواد فاذا حاز ان شئ المحل اذا
ان يكمل فان قيل التحليل لا يتصور الا في محله المحرمه ولم يوجد ثبوت المحل قلنا نعم ولكن المحل ان كان
لا يقبل اشياء اصل المحل لكن يقبل اشياء وصفا كمال المحل لا يتقاصدها الطلقة والطلاق
لان خبر الواحد يجوز قوله الى اخره النكاح ان كان من المعاملات فخير الواحد منها مقبولا لو كالات
وساير المعاملات التي يفكر عن معنى **لان** وان كان من امور الدين لم يعلق للغيره فكذلك لو خبر شخصه
المأقوف **لان** كما في شر الخاربة وشر الطعام بان مال واحد ان هذه الخاربة لفلان وانا وكيل ببيعها بحل
له الشراء اذا غلبت على طه صدقه وكذا اذا مال ان هذا ذبحة المسلم وغير ذلك والله اعلم
كتاب الايلاء محتاج الى معرفة لغة وشرعة وشرط وذلك حكمه
اما تفسير لغة فهو الحلف قال الشاعر قليل الا ياخافه ليمنه وان نذرت منه الالية برت
وفي الشرع المولى من لا يمكنه قربان امراته في اربعة اشهر الا بشئ لازم بسبب الجماع وركنه والله لا
اقربك وشرطه كون اليمين معقودة على من قربان المنكوبة واهل بيته يلاء عند ابي حنيفة رحمه الله من كان اهلا
للطلاق وعندهما من كان اهلا لوجوب الكفارة وجبته الكفارة عند الخنث والطلاق عند البتر
والتمسك بالنصر لبيان شرعية الايلاء ولسانها اذا حلف على ترك وطئها اربعة اشهر فهو مولى خلافا
لما يقوله الشافعي **لان** لا يميز لان قدره في الشرع ان فرتك في المدة فعلى الكفارة وان لم اترك
في المدة فانت طالق باين وقوله غفور رحيم لاني وجوب الكفارة لان المغفرة تقتضي نفى الملوخذة
الاخرة لا غير وسقط الايلاء لان اليمين بخلاف الخنث وان عزموا الطلاق اي ان عزموا ان يصيروا الاطلاقا
فان الله سمع بالايلاء بعلمه بالعزيمة وان كان حلف على الابد بان قالوا الله لا اقربك ارياء او قالوا الله لا
اقربك ولم يقلوا لان من يدمد كود لالة ان لم يذكره نصا كما اذا حلف لا يكلم فلانا وان تزوجها
بعد زوج لغراي تزوجها بعد وقوع الثلاث والزوج

روح لغرق **لان** التخيير يطل التعليق وهذا الان معنى قوله والله لا اقربك ان لم اتركك طلاقا
ولذلك هكذا ويجوز الثلاث **لان** تطلق لو حذر الشرط عندنا كذا هذا فكان المراد من التخيير وقوع الطلاق
بمضى الشهور ومن التعليق قوله والله لا اقربك ويحتمل ان يراد به ان التخيير يطل التعليق عندنا وهذا
في معناه لان الطلقات المأوكات قد استوفيت وصحة التعليق باعتبار تلك الطلقات فلا يبقى للمهر
في حق الطلاق لكن يبقى في حق الكفارة ويحتمل ان يراد به ما عرفت ان من يلاء بعبارة عن تعليق الطلاق
بمضى من اربعة اشهر ولو قال رجل لامرأة كلما مضى عليك اربعة اشهر فانت طالق فنضت الشهور حتى
بلا ثلثة تزوجها بعد زوج لغراي ومضت اربعة اشهر لم يقع شيء كذا هذا الطلاق لا يبنى عنه لفظ من يلاء
لان ميمم حكم اليمين ان لا يحب شيء بقدر البر ويحب الكفارة عند الخنث وهذا ما روي المكرهه على التقديرين
واما ثبت ذلك بالصريح ما قد ورد في مدة معينة فيقتصر عليها وان حلف يحج الى اخره وذكره مثله ان
يقول ان قرنتك فعلى حج او صدقة او فلانة طالق او فله على صوم شهر من كراحي لو قال ان قرنتك
فله على صوم هذا الشهر لم يكن مولى كذا في المبسوط **لان** الزوجية باقية ولا يفسد
ان هذا في معنى يلاء على اقل من اربعة اشهر لان محتمل ان يمتد طهرها فان قيل قوله النبي ما للسان
من ذلك الظاهر لانه يدل على ان النبي لا يكون الا باللسان وليس كذلك قلنا روي عن ابن عباس
واين مسعود رضي الله عنهم النبي ما للجماع ويحتمل هذا على حاله القدرة وذلك على حاله العجز فكانه قال
في القادر على الجماع ما للجماع وفي العاجز باللسان والفقهاء في المسئلة انه اذا كان قادرا على الجماع
فانما قصد من ضرار منع حقها في الجماع ففيه بالرجوع عن ذلك بالجماع واذا كان عاجزا فلم يكن
قصد من ضرار منع حقها في الجماع لانه لا حول لها فيه في هذه الحالة وانما قصد من ضرار بلسانه فضله
بالرجوع عن ذلك بان يرضيها بلسانه لان التوبة بحسب الحناية سئل عن الله ان يسان المحل على المحل
ففي هو كما قال لانه وصف النبي صلى الله عليه وآله فيكون كاذبا فقد نوى حقيقة كلامه فيصدقه
لان اقداس باب الحرمه اليمين لان حرمتها مقيته الى غاية الكفارة بخلاف الحرمه بالطلاق وفي الظاهر
وان كان يرتفع حرمة بالكفارة لكن كفارة اليمين ايسر من كفارة الظهار ولان الحرمه في اليمين لا يرفع
الظهار حتى يجزئها بغير يلاء بخلاف الظهار كذا

قال شيخنا رضي الله عنه كتاب الخلع للخلع النزع وهو
باب النزع قال الله تعالى من لباسكم وانه لما من فكلها اذا افعلاد كنزع لباسها والمشاة
المخالفة مشتقة من الشئ لان كلا المتعادين من شئ خلاف شئ صاحبه حروود الله تعالى ما يلزمها من وجوب
الزوجية فلا جناح عليهما فيما اقتدت به فلا جناح على الزوج فيما اخذوا عليها فما اعطت فما
اقتدت به نفسها فداء من شئ فداء استنقذه من ياك في هذا ترشح ايضا لان من عوان كما ورد به
من شئ قال النبي صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن عندكم عوان موضح عانية والعباني لا سير
وقوله لانه كناية لان اختلاعهما انواع يكون عن الثياب من الخيرات وعن النكاح واخذ المالم
وطلبه تغير من اختلاعه عن النكاح لانه انما اخذ منها المالم اذا اخلعت عن النكاح اما عن غيره فلا
وكان ذلك اذ لم يخلعه الطلاق من حاله اذ اكره الطلاق الشؤز كراهة كل واحد منها صاحبه
والزوج بشر فيه الذكر ومنه نهي واثبتهم اعطيتهم وآتوا المالم العظيم وقيل الف دينار
والضمير في منه يرجع الى القنطار وانما كره مع صريح النهي لان النهي ليعني في غير المني عنه وهو زناه
من محاش فصار كالسبع وقت الذمار بخلاف النكاح اي اذا تزوجها على حرم فانه محرم المثل
والفرق ان البضع عند الذكور متقو و عند المروح لا ويظهر هذا في تزوج المريض وخلع المريض
وما حاز ان يكون مهر ازا ان يكون بدل في الخلع لان ما صلح ان يكون بدل للمتقوم لان يصلح بدل
لغير المتقوم اولى وما لا يجوز ان يكون مهر ازا ان يكون بدل في الخلع كما دون العشرة اذ الم يمينه مالا
فلم تغتره بالسمية والرجوع انما يكون بحكم الغرور ولم يوجد خلاف ما اذا ذكرت المالم منها غرة
سمية المالم فلم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه عنها الا بعوض ولا يمكن المصير الى ما يمينه ولا الى
فتمت لانه مجهول ولا الى مهر المثل لان الرجوع الى ما قام به على الزوج وهو المسمى فعلا للضرر عنه فلم
يكن في مدهاشي فيه اشارة الى انه اراد به البدلية وسعى صورة المسئلة من غير ان يصرح بذلك
ولا يقال ان لا يكون له المثل لان من التبعية كل قال في النكاح ان كان في يد المهر الاثلاث
فبعدى حروفي يده اربعة دراهم كان حاشا لان من قد يكون للتبعية قد يكون حصة كما في قوله تعالى فاحسبوا
الرجس من ثلثان ففي كل موضع يصح الكلام بدونه كان

225
للتبعية كل في مسلة النكاح وفي كل موضع لا يصح بدونه كان حصة كما في مسلة النكاح فانها الموقالت
على ما في يدي دراهم كان الكلام مختلفا كذا في المبسوط فان قيل وجب ان يحجب رهم واحدا
ما اذا مال الشئ العبد قيل له انما يحل الله على النفس ان لم يكن ثم معهود وهما امكن حله
على المعهود وهو قولنا على ما في يدي او يقول انما يحل على النفس ان كان احتمال كل الجنس فيه متصورا او تصور
هنا لا يحال ان يكون الكل في يدها وقيل الالف واللام هنا زائدة حرف الباء وكلمة على تدرك
للمعاوضة لانه من فرق بين قوله بعيت هذا الشئ منكم بالالف او على الف والعرض والعرض ينقسم على العرض
المعوض كما اذا اشترى بثلثة اعدت بالف وقمتم سوا صار ما زاد كل عند ثلثة من الف سائر على المعاوضة
تقتضي المساواة وهو يقول انه للشرط قال الله تعالى بيا يعنك على امر شئ ما الله شئ اي بشرط ان
لا يتركه وان كان العمل يحقق الشرط في الطلاق لانه ما احتمل التعليق بخلاف البيع ولا جاره لانه
لا يحتمل فجعل محازا عن الباء لوجود اتصال بينهما اذا كان للشرط فلا يتوزع كما اذا قال انا
ان دخلت هذه الدار وهذه وهذه فانت طالق ثلاثا فدخلت اجدها لم يقع شئ وهذا لان الشرط
عبارة عن العلامة ومنه اشراط الساعة والشروط ومشروط المحام وقد جعل الكل علامة لنزول
الجوار فاله لوجود الكل يقع شئ كذا قاله الامام بدر الدين رحمه الله فوقع الشك في وقوع الشك وان
المراد به المقابلة والمعاوضة ام الشرط فالوكان للمعاوضة يقع واحدة ثلثة من الف ولو كان
للشرط لا يقع ولم يجز شئ فلا يقع الواحدة البايته بالشك وكان المصنف رحمه الله لم يجعلها للشرط
واعلم ان في قولنا فلا يقع الواحدة البايته فائدة تاخر تفهم وفي بعض النسخ فوقع الشك
حقيقة في الواجب فلا حد وهذا ظاهر من المبسوط ان يبرأ كل واحد منهما صاحبه
ونزل المهره خطأ وفيه ترشح لا استعارة لان اصل التركة من برئ من المرض او برئ من الدين
وفي حق الزوج نوع ضعف بلزوم موافق النكاح وفي حقها كذلك لان النكاح ركن فبنيب
المباراة كانه حصل البرء من المرض والبراءة كالحلح اي يقع لها الطلاق البايين كما في
الخلع وهذا لان لفظ الخلع انما يقع البايين لانه كناية ولو حذر المبالغة وقد وجد الخيان المبالاة
فيقع البايين بدون البينة في الخلع والمبالاة

سقطان كل حين الى لغة صورة المسئلة ذكرها فخر بن سلام رحمه الله فقال اذا اختلعت
بشيء حتى يعرف بها عليه معروف بها علمه مهرها وقد دخلها او لم يدخلها ما سمته ويكون
المهر للزوج وكذا لو كانت المرأة اخذت المهر من الزوج ثم خالها قبل ان يدخلها على شيء
فهو حايرو المهر كله للمرأة وكذا لو ناراها على شيء كان لا مهر هكذا لا يصح كل واحد منها صاحب
بعد الماراة والخلع بشي من المهر وكذا لو كانت المرأة قبضت منه نصف المهر او اقل او اكثر ثم
اختلعت بدراهم مساة قبل ان يدخلها وللزوج ما سمته في الخلع ولا صبيلا لو احدى منهما على
صاحبه ما في يده من المهر فالماصل ان ما اقتضى الخلع عند الله براءة الله براءة الزوج من المهر
اذا لم يكن المهر مقبوضا سواء خلعتها قبل الدخول او بعده وبراء المرأة اذا كان المهر مقبوضا
عما استحق الزوج عليها بالطلاق قبل الدخول فعلى هذا معنى قوله سقطان كل حين اي سقطان
حين طلب المهر للمرأة وحين الردع نصف المهر للزوج **فصل** ما يتعلق بالنكاح من حل
من ستمتاع والمهر وهذا اجترار عن دين ولا يصح استدلاله لانه لا سقط على ظاهر الرواية ونفقة
العدة لا يسقط ايضا لانها غير واجبة عند الخلع انما هي شيئا فشيئا والخلع والمباراة لا سقطا
ما يدور احدهما في النكاح في الجبال ولا تمنعان ثبوت حق منعه ابو يوسف رحمه الله فرق فقال المباراة تنفع
البراءة من الجانبين لانها مفاعلة من البراءة فتعفى البراءة من الجانبين انه مطلق لكتا قيدنا بتحقق
النكاح لا نأجل انهما يريدان هذه البراءة من حقوق النكاح اما الخلع فتعفى فضلا وقد حصل في
نفس النكاح وليس اللفظ ما يعني عن البراءة فلا تعفى البراءة **فصل** في طلاق قضية حقيقة
يعني ان لا طلاق من المطلق قضية حقيقة لما عرف ان المطلق يحرم على اطلاقه والجمعة حقيقة ان
يراد والعدول عنه للضرورة بان صارت محسورة **فصل** والعرف مشرأ حوات من كلام محمد رحمه الله
فانه قال نعم ان اللفظ مطلق لكل المطلق بقيد دليل وقد وجد في مورد لا له الحال فقال العرف مشرأ فانه
كما يراد به ما ذكرت به جميع الحقوق الواجبة بالنكاح فلا يصح مقيد لانه لما كان مشرأ فانه
متعارضا بقيد لا طلاق لما عجز المعارض هذا مذهبنا في حقيقة معنى الله عند ان الطلاق اللفظ لا يقيد
الابدليل صالح كما في الوكيل بالبيع يملك البيع بما عجز

عزوهان وبأى ثمن كان وفي الوكيل بالنكاح ملك ان يزوجه حرة وامة وفي الوكيل بشرا الا ان
يملك بشرا الشك والبيع وأذنه لعبد ان يتكلم ينقلم للفاسد والمصحح وخطبة للجمعة
وقد اقرأة المفروضة وغير ذلك والله اعلم **كتاب الظهار**
الظهار في اللغة عبارة عن مقابلة الظهر بالظهر وفي الشرع عبارة عن تشبه المتكلم بالمتكلمة بامارة محرمه عليه
على التابيد وركنه قوله انت على كذا ثم ياتي وامثاله مما هو في معناه وشروطه ان يكون المشتبه منكوح
واهلكه ان يكون المظاهر من أهل الكفارة وحكمه خزيمة الوطى لا غاية الكفارة مع بقاء اصل
الملك كانه الخيض قوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم يزلون في قوله امرأة او بنات الصامت
انت رسول الله عليه السلام ان اوسا تزوجني وانا سائمة مرغوب في فاما خلاسن ونثرت بطني
اي كثرته ولدي جعلني عليه كاهن وروى انها قالت ان لي صبيبة صفرا ان ختمتهم الله اصاغوا
وان ختمتهم الى اجاعوا فقال صلى الله عليه وسلم حرمت عليه فتمتعت وسكت الى الله فنزلت انه
امر بالتكفير قبل التامس انما ساء امر الان المصدر اذا قرن بحرف الفاء في موضع الجزاء يراد به
فصار التقدير فخر وادعة وهذا لانه لا يخرج عن تحرير الرقبة ولا يمكن تبقية اختياره لانه يودى بالخلف
فيحل على الامر لما مر غير مرة **فصل** والعود الذي يحل الكفارة اعلم ان الكفارة تحل بالظهار
والعود لانه ذكر التجبر عقيبها وهذا لان الظهار من كسر القوا وفور فيكون كسرة مجبضة فلا
يصلح سببا لاحباب الكفارة التي هي ايرة بن العباد واليقونة فيلق الوحي بالظهار والعود
لحق معنى للجرمة ما عتسا والعود الذي هو امسال بالمعروف ولهذا جازا ذاء الكفارة بعد الظهار
قبل العود فلو كان العود نفسه سببا لما جاز ثم يعودون لما قالوا اي يعزمون على عقوبتهم لان الفعل
مع ما المصدرية يصير معنى المصدر والمصدر محي بمعنى المفعول كضرب من ويرفع اليمين ثم يراد من
المقول النساء تسمية للمحل باسم الحال لقوله تعالى خذوا زنتكم فصار المعنى ثم يعزمون على مبارسة لهم
كذا في شرح اي نصر وذكر في الكشاف محمل ان يراد لما قالوا التحلل ما حرمه على انفسهم بل يظن الظهار
على حذف المضات وتنزيل القول من قوله المقول وهو المظاهر منها قيل القيس ثلاث مجبوبات اسم
كل واحدة رقية فثبت اليهن وسما نسكات من نصبات معنى

البيت عن علي عليه السلام من حبت امرأة اسمها كثره الطهارة في اللغة تشبه الطهر بالظهور وفي الشرع تشبه
جملتها بظهوره ثم دهنه من عشاء اعني البطن والفخذ والفرج فوق الطهر او مثله في الحرمة فثبت الحكم
فيها بالدلالة وثبت الحكم في المحارم بالدلالة ايضا وفي الحر الشائع ثبت فيه ثم تعدى كما في الطلاق
قوله على التناهي اخترا بغير المطلق بلائنا قوله اقتضى المناسبة بينهما والمناسبة قد يكون حش
البر والكرامة اي انت عندى استحقاق الكرامة والبر كما تحق وقد يكون من حيث الحرمة فاذا اراد
المناسبة في الحرمة صح لا نه نوى احد محتمليه وللحرمة نوعان فايها نوى صح امك الطهارة فلانه
شبهها بصحيحه ولو شبهتها بظهور الام كان ظهرا فاذا شبهتها بصحيحه كان اولى ان يكون طهرا
واذا نوى الطلاق فهو طلاق باين وان لم يكن له نية حمل على البر والكرامة لان الطهارة منكر من القول
وزور فلا يحمل عليه متى امكن جملة على البر والكرامة او لما كان يحتمل البر والكرامة ويحتمل الطلاق فلا
يفع الطلاق بالشك قوله ولا يكون الطهارة من الزوج احراز عرفة واثم الولد وهذا لان
الله تعالى شرع حكم الطهارة في النساء بقوله والذين يظاهرون من نسائهم وهى المنكوحات لان النساء
انما يضمن النساء الزوجية والامار ليس منهن المنكوحات لانه لا حق لهن في الاستمتاع فبقي على
اصل القياس هو ان لا يثبت بوجه التشبه الذي هو كذب الا التوبة والاستغفار وهذا معنى قوله
مع ان لفظة الطهارة من القول وزور فانه تمتك بالنقض ولا يتناول الا النساء التي اضمن
البناء بالمعقول لئلا يلحق بالدلالة او يقال الطهارة ثبت في موضع لا تنفك عن الجبر والجدف مقصود على خلاف
القياس فلا تعدى الى ما لان الجبر فيه منع وقد نفى الملك عن الجبر كما في الجارية المجوسية وخ
من الرضا او يقال الطهارة صار سببا للكفارة على خلاف القياس لانه كبيرة فلا يصح سببا لما هو
داير من الخطر ولا باجة فاقصر على ما ورد به النص فلا تعدى الى غيره الا بطر الدلالة فلا يمكن لعدم
المساواة على ما عتينا لكن هذا يستقيم لما بينا ان السبب من الطهارة مع العود لا للطهارة وجده في
كان مطاهرا منهم لان الطهارة توجب تحرما موقتا بالكفارة فاذا ارجعها في اربع نوبة بظاهر الآية
ثبت في حل كل واحدة منهم حرمة لا يرفع الا بالكفارة فثبت قوله صلى الله عليه وسلم استغفر
الله ولا تعد حتى تكفروا فاما لم تمتك بالنقض لان الحديث

شتم الصور الثلاث دون النص لانه لما ذكر النص قبل هذا وموظا من وجوب التقدمة ذكر الجدل
استأخذ الأدلة في طلاق اسم الرقبة الرقبة عبارة عن الذات المرقونة المألو من كل
وجه وقد وجد ويجوز ما بطلاق النص ولا يقيد بالايان قياسا على كفارة القتل لان المطلق لا يحمل
على المقيد عندنا واذا كانا في حادثة واحدة فاولى ان لا يحمل اذا ورد في حادتين وقد عرفت موضعه
الاصل ان قوات حسن المنفعة تمنع ولا خلاف لان المطلق الرقبة يقتضى قيامها من كل وجه
والقيام من وجه دون وجه لا يكون مطلقا وهذا لان العتيا مستهلكه من وجه لقوات حسن المنفعة
وهو البصر فان سار لادعى منافعة معنى فقوات حسن المنفعة يكون مالا كامنة والمراد من صم الدار
اذا صاح في اذنه يسمع حتى لو كان بحال لا يسمع اصلا بان ولدا صم وهو خير من يجوز كذا في المبسوط
قوله ولم يكن هالكا من وجه بكرة في موضع النفي اي ليس هالك بوجه ما فكون قايما من كل وجه
الابهام اصل الاصابع يفوت بفوته قوة الدفصار فوها كفوت اكثر الاصابع في يقر
اي لا يعقل شيئا اصلا حتى لو كان يحق فييق بجوز لان العقل غير زايل بل هو قائم مستمر مرة وظهر
لغى التحرير تصيير شخص من قون حرا وكاله بكال الرق والرق ناقص المدبر وام الولد لا يستحقها
الحرمة ولهذا الاجتهاد لان الفسخ وفي المكاتب الذي ادى بعض البذل عتقه يعرض وبه لا تادي فان قيل
استحقاقه ليعتق له ثبت بالكتابة فوق ما ثبت بالتدبير والاستيلاء ولهذا يصير احق مما سببه
الولى عن النصفان فيه قلت الوجه اعتاق الرقبة وقد وجد لان المكاتب عبدا باقى عليه درهم
بالحدث ولا يمكن النقصان في رقة سبب الكتابة لان العتق في الكتابة معاق بشرط الاداء والمعاين
بالشرط عدم قبل وجوده ولا ثبت هذا التعلق الاستحقاق كما في سائر الشروط بل اولى لان التعليق
بغير الشروط يمنع الفسخ فهذا لا يمنع وانما سلم له الاكساب لانه كالجزء فيما يرجع الى القيد والنصف
قوله لان سبب العتق هو القراءة لاستحالة ان يضاف العتق الى المرأة انما اشأت الملك ومنه عتاق الله
ومنها مضادة واذا كان كذلك لم يوجد قران النية بجملة العتق فلا يعتق كما لو قال لعبد النيران شريك
فانه حر ثم اشتراه بنوى به الكفارة ولو ان شرا القرب اعتاق لان الشرا بوجه الملك والملك القرب
نوح العتق لان الملك تائيدا في استحقاق الصلوات فان

فان الزكوة تمت صلة للفقراء باعتبار الملك كما ان للفقراء للقراءة تأثيرا في استحقاق الصلة
فكان الحكم متعلقا بما وقد عرف ان كل حكم متعلق بعلّة ذات وصفين مؤثرين فان لغزهما
وجودا على حكم ومعنى وضاف الحكم اليه واخر الوصفين الملك ههنا فيكون معتقدا وهذا كما لو
فانه يوجب نفوذ السهم ومضيه في الهواء والمضج سبب الوخوخ في المرمى والوقوع سبب انزلاق
الصورة وذلك سبب الموت وضاف ذلك كله الى الرمي الذي هو العلة الاولى فيصير الموت بالواسطة
كلها حكما للرعي قوله فحققة اي بالشراء كقولهم سقاء فارواه واطعمه فاشبهه فجعل نفس الشراء
اعتقا لانه لا يشترط غيره وهذا لان الفعل اذا ذكر بعقبة الفعل معطوفا بحرف الفاء فانه يقتضيه
ان يصير فاعلا للفعل اذا ذكر بعقبة الفعل معطوفا بحرف الفاء فانه يقتضيه الثاني مباشرة الفعل
الفعل الاول لمباشرة مبتدأة كما في النظار تحققة ان الفاء للتعقيب مع الوصل فاولم يعتق
نفس الشراء بشرط من عتاق المتدرا كما هو مذهب أصحاب الظواهر لفات موجب الفاء الجواز ان
قال الشيخ ما مشى مع الكروبي مع الله الات سبب لا جياية فالابن لا يصير نجاريا له
الابعد الطريق وقد وجد لان الرق اثر الكفر والكفر موت قال الله تعالى ومن كان متافا جينا
اي كافرا فديناه وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم لم يحزى ولد والده للحديث قوله ومن باق
ان كان مؤثرا حتى لو كان محبسا فانه لا يحزى في قوله امتاعه فظاهر ذلك عندنا لانه يكون اعتقا
بعض لما كان العتق غير محزى عندهما فاذا اعتق نصيبه فقد عتق كله فحوز لانه تملك نصيبه
بالضمان قوله لان نقصان نصفه الى غيره اي هذا النقصان من اثار العتق من قول قصارى المرة
منه في اعتق النصف وشيا وفي المرة الثانية اعتق ما بقي واستقام ذلك لان الرقبة كلها مملوكة له
والنقصان في النصف من خرافا حصل ملكه فملك تحريمه عن الكفارة اذا اكتمل بخلاف الفصل الاول
لانه ليس ملكه فكان ذلك تنقيضا لا اعتقا فانه يصير معتقا من كل وجه قوله لانه فسد لا باعتا
لانه كان اضافة قدر الجزئية الذي ثبت في نصيب الشريك لا اعتقا لعدم الملكية نصيب الشريك وانا
اعتقا صادف ملكه وفساد نصيب شريكه خروجه اذ يعتق للبعض كما يكتب عبده ولا يقال لو كان
كذلك صار منا نصيب شريكه لا باعتاقه بل بواسطة وهذا

128
لان فعله من حيث انه صادف ملكه اعتاق ومن حيث انه افسد نصيب الشريك انكشاف
ملك الغنم متصور واعتاقه اذ لا عتق فيما لا ملكه من ادم وهذا كما لا كراه على من عتاق قاتنه
ثبت الى المكرة من حيث من عتاق لوجود الملك فيستلزم المكرة من حيث من عتاق لانه لا يعتد الملك
قوله ثم اعتق باقته لم يحز وهذا عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان الاعتاق يتجزى عنده والشرط
في الاعتاق ان يكون قبل التماس فاذا اعتق النصف بعد التماس لم يوجد اعتاق المأمور به فلا يجوز
وعندهما اعتاق البعض عتاق الكل فحصل الكل قبل المسيس فحوز **فصل** ابو يوسف
الله يقول التقديم على الشرط وفما ذهبت اليه بتقديم البعض وتأخير البعض فاما تأخير الكل
فكان ما ذهبت اليه اولى بخلاف ما اذا جامعها واعتبرها بمنزلة ما هو منها او من سواها فانه ستانف الصوم
في قوله لا نقطاع التتابع وبما يقول ان الواجب عليه صوم شهر من متتابعين قبل التماس مرضورة
كولها قبل اخلاء التمرين عنه فاذا احامها فقد تحذرا اتحادها قبل المسيس لم تحذر اخلاء ما عنه
ومان سقط عنه اعتبار واحد الشرطين لمكان التعذر لا يدل على سقوط الشرط الثاني وقد امكن اعتباره
التسري اتحادا لثانته سرته والسرية فخلية من السر للجمايع او فعوله من السر والسيادة وفي
الشرعة عبارة عن طلب الحدان مع التحصير في مكان عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما في الوصف
من قول فان قيل يشترط اذا الحرم العبد ما ذن المولى واحصر خارق المولى عنه دفافا فانه يحوزها
لو كفره بالمال لا يصح قلت العبدان لا يملك المال اذ لم يكن مضطرا اليه فاما اذا اضطر اليه فانه
يملكه من جوار حار مضطرا الى ملك المال لعدم شرعية الصوم فلو قلنا بانه لا يملك لغيره الاجرام
ولا كذا كونهنا لانه بعد ان يصوم لشرعية قوله كما في صدقة الفطر السابعة امر بالاطعام يوم
للمساكين وقد قلنا ليعلم ان اطعام الجبل هذا فان غداهم اي اطعمهم الغدا ويطعمهم الغدا
او عشاها اي اطعمهم العشاء ويطعمهم العشاء والمجبر في طعام الاباحة ان يطعمهم اكلتين مشيعين
غدا وعشا لان الواجب والاطعام وذلك في كل يوم بدفعين عادة وكذلك ان غداهم وسحرهم او غداهم غدا
او عشاها كذا في المبسوط فخير من سلام الله وفي الزيارات فطعام لا باحة من الغدا والعشاء

او عشا ان او غدا ان او عشا وسجود ستون في خبز البر ان يكون مادونا او غير مادونا فالحاصل ان كل
 اكلة مشبعة في طعام من باجة منزلة من الخطة او من شجرة لا اكلت ان تقوم من موضعها في مكان
 صاع من البر فان كانت الرواية بالواو فطاهرة وان كانت بالواو فتاويله ان يغدهم غدا اين او يعيشهم
 عشا اين او يغدهم مائة وعشرين يوما او يعيشهم كذلك قليلا ما اكلوا او كثير بعد ما حصلوا الاكلة
 المشبعة الا طعام جفد الغرطاعا وذلك يكون بالتكليف فاعلم ان النقص هنا والايام والتكليف ملحق
 به لان حوائج المساكين كثرة والمكسب لقضاء الحوائج كلها ومن هذه الحوائج من كافيها والنقص
 واقعا على الذي هو خذ من الخلة فاستقام تعدته الى الكمال الذي هو مشترك على المنصوص وغيره
 فكون طعام مسكين واحد شبر نوالا كذلك ان المسكين الواحد يتجدد الايام في حصة المساكين لان المقصود
 سد الخلة وذلك يتجدد بتجدد الايام وكان موافق اليوم الثاني في المعنى مسكنا الغر فقد ردت حرجه
 وستة شبر خلة بخلافه اذا دفع في يوم واحد شبر مرة لانه لم يوجد البعد لا حقيقة ولا حكما لعدم
 تجدد الحاجة فالحاجة لان النقص في الاطعام مطلق وانما منع عن المسكين قبله لحواله ان يقدّر على الاحتياق
 والصام فيعتق ان بعد المسكين الذي اذ لم يكن في المعنى عنه لا ينقص الفساد وعدم المشروعية
 التبعيض في الجنس الواحد لغو لانه في الجنس الواحد لا يخلو الغرض فلا يحتاج الى التفسير وهذا لان كل ظاهر
 في الحاجة الى الكفاية يوافق من علم الصوم صيام ايام رمضان بحسب علمه نية الصوم عن قضاء رمضان
 ولا يحل عليه نية الصوم عن قضاء رمضان ولا يحل عليه تعين اليوم لان يوم في حق الصوم على السواء
 اذ لم يقترن به التعيين في تعاد الجنس بالموافاة من الكفارة بين المصروف اليه لمجملها فوقع عنها والله اعلم
 كتاب اللعان اللعان مصدر من عن بلاه ملاءمة

التعيين

ولعانا كالظهار من طاهر فاصل اللعن الطرد وفي الشرع عبارة عن حسم ما يحرم من الزوجين والشهادات
 من ربعة واللعن الا انه سمي الكلعانا لما شرع فيه من اللعن كالصلاة تسمى ركوعا وسجودا وكذلك الشهادتان
 الصادرة منها ومشرطه قيام الزوجية وسبب دحره قذف الزوج زوجته وانكسر من كان اهلا للشهادة عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله ان كان اهلا للمين بالله تعالى بناء على ان اللعان عندنا شهادتان موكدتان بالامان
 من الحاسن معرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في جانبها

ومقام حد الزنا في جانبها وعند الشافعي رحمه الله ايمان موكدة بلفظ الشهادة في المرأة من حد قذفها
 شرط ذلك في جانبها لانها وان كانت من حد الشهادة فربما كانت ممن لا يحد قذفها بان زنت وحدث
 قوله لان كل واحد منهما شاهد على صاحبه فالزوج على امراته بالزنا والمرأة على الزوج بالقذف
 وهذا الاثر تعالى قال ولعن الذين لم يملكون لهم شهدا الا انفسهم استثناهم من الشهداء فدل الخبر على الشهادة
 فان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه ولانه قال في الشهادة لعدم حق اسم الشهادة على كماله فيعتقد
 انه شهادة الا انها موكدة باليمين والتأكيد باليمين لا يجوز من ان يكون شهادة في حد القذف
 نسب فلهذا لانه لما قطع عن نفسه فقد صار قالا لها ولا لها خاذا ان لا يكون انه ولا يكون زانية
 بان وطئت تشبه لان هذه الشبهة غير معتبرة كما اذا انفي احسن نسبة عن امه المعروفة فانه يصير قالا
 ما لا يحتاج جمع وعود هذا الاحتمال الا كذاب ما والنسبة الى الكذب كالا كفاد ما والنسبة الى الكفر قال الشاعر
 وطاعة قد اكفروني بغير حكمة في ذلك حق لها هذا دليل على اشتراط مطالبتها وجوب الجنس
 لانه لما كان جمعها فنشر شرط طلبها وصحب به كسائر الحقوق قوله او كما فرابان كانا ذميين فاسلمت
 المرأة فقد قذفها قبل ان يعرض به سلام عليه فلا لعان وحد الزوج كذا في المبسوط في حد القذف
 قذفها بان كانت صغيرة او مجنونة او زانية المانع اذا كان من جهتها تسقط الحد كما اذا صدقته
 واللعان موجود في حقه ان اهلية اللعان موجودة في حقه وانما قال هذا الدفع الشبهة وموانعها اذا
 امتنع اللعان لعدم اهلية الشهادة في احدهما ينبغي ان يحسم حد القذف لان اللعان يد له فاذ انتقد
 اقامته يصار الى الموجب الاصلح فقال المانع من اللعان في حقه بل هو من حمله من شرع اللعان في حقه
 ولا يجب عليه الحد التزمير سرح في مستهانه رجع الى ما وصي به من يمينها بقوله من الزنا كذلك مقتضى
 النص اي موجب النص في فعل الله عليه السلام كما هو المعروف في قصة هلاك ابن امية وانما ذكر الغض
 في جانبها في المرة الخامسة لانه تستعمل اللعن كثيرا وقد ورد في الحديث انك تكثر اللعن وتكثر البغش
 فعسا هن يجترئن على ما قد ادم لكثرة جرى اللعن على المحترمين وسقوط وقعة على قلوبهن فذكر الغض
 في جانبهن ليكون رادعا لهن افراد ذكر الخامسة لانه ليس من جنس الشهادات لانه في الشهادات تشهد
 على صدق مقالة وفي المرة الخامسة تشهد على ضد مقالة

وقال الشيخ رحمه الله لا يقع الفرقة الا بتفريق مام لو تفريقها عندنا حتى
يحوز المأوه ونحوها التوارث منها اذ اقامت احدها ولو انفكها فرغ من اللعان حربا قبل التفريق او حرس
احدها بطل اللعان والتمسك بالحديث انه عليه السلام نفى من حتماء بعد الله عن كان سعي ان يقع الفرقة
نفس اللعان الا ان اللعان غير موضوع للفرقة ولكنه لما لا عنها فقد قصد ان تمسكها بما المعروف
ومن لا تمسك امراته بالمعروف لا يقع الفرقة بنفسه متناع من مسكها بالمعروف بل يحس عليه ان يصرح
فاذا لم يصرح نأت للقاضي منابذة وهذا لانها لما اصرأ على كلامها لا تنظم مصالح النكاح منها لان
احدها كاذب بيقين من غير صادق بيقين واليقينة واقعة على الكاذب منها فأنى تنظم المصالح منها
مع وقوع اللعن على احدها فليس لها ان لم تنم مثلاً عننا الى اخره حقيقة هذا اللفظ حال شأغها
باللعان كالمقتضارين وسمي مثلاً عننا بعد اللعان حكماً لا حقيقة وعندنا لا صحتان فبقي اللعان
منها حكماً وانما يحوز المناجحة منها اذ لم يبق اللعان حكماً بالا كذاب صورة اللعان بقدر الولدان
يا امر القاضى الرجل فقول شاهد بالله اني لم الصلح فيهما رستك به من الدنيا نفى الولد وتقول المرأة شاهد
بما به اني لم الكاذب فيهما رمانى به من نفى في لدى كذا في المبسوط وجعله التزوج بها لا لما جدد لم يبق اهلاً
للعان لا نه لم يبق اهلاً للشهادة واذا لم يبق اهلاً للعان لم يبق حكمه وبنا تحريم وهذا عندنا لما مر وقد
من غير من قبل اضافة المصدر الى الفاعل واللعان قايماً مقام حد القذف في جانب واحد الزنا في جانبها
فلا يست يذف فيه شبهة فليس هو ذلك المبسوط هذا راجع الى المسئلة الاولى لان المسئلة الثانية بحسب اللعان
بالاجماع فليس لو حود القذف لا نه اذا اولدت لا قلم من ستة اشهر بقا لوجود الجبل عند القذف فكان
هذا ونفيه بعد الولادة سواء في ذلك ولا بعد الولادة لا نه لم يوجد القذف لا نه كلامه معدوم هناك وهذا
لا نه يصير في القدر كانه قال ان كان يظنك ولد فهو من الزنا ولو قال هكذا لا يكون قذفاً لا نه لا يحكم
التعليق بالشرط لان المعاق بالشرط لا يكون قذفاً في الحال لا نه عدم قبله من لا يكون زانية قبل وجود
الشرط لا يصير زانية بوجوب الشرط ولا يقال ان هذا ليس محقق بل هو موقوف حتى يسر في الثاني انه موجود
عند النفى ام معدوم فاذا عرفت وجوده تبيّن انه قذف مطلق لا نه نقول فيه شبهة التعليق لان كل مؤثر
فيه شبهة التعليق وشبهة التعليق يحرم مجرى التعليق في الحدود

يقبل وينتاع على الم يسم فاعله عرف بالسارة المبسوط وغيره وقيل لو دل امراته لغيره اذ اعز ذلك
لان نسبه شئت ما لدعوة فامانست ولد المتكوجة شئت ما لفراسع موقاهم وانما تنتفي بالنفي من الزوج
فاذا امسك الزوج غير الزوج بطل حكم النفى الذي لو حرم بعد فثبت بالفراسع صح نفيه اي نفى
عليه لا نه اذا طالت المدة الى اخره نفى النفى يصح في المدة القصيرة وهو عند قرب الولادة لا الاثبات
وفي الطويلة لا يصح بالانفان ومدة النفاس يصلح فاصلاً لها كحالة الولادة من حيث انها لا تنضم
ولا تصلي فيها فصح من ان الولد للفراسع يعني ان سكوتة عند كذا وكذا اقرار ظاهر ان الولد منه فلا يصح
نفية كما اذا وجد له فراد صريحاً ولا ان الولد للفراسع فكان النسب ثامناً منه ولا يصح نفية كما اذا وجد له قوله
صريحاً ولا ان الولد للفراسع لثبات النسب اصلاً لكن الشرع جعل له ولاية النفى عند قرب الولادة فاذا لم
ينف عنه ما تقرّر النسب فلا يصح نفية بعد ذلك الولد للفراسع اي ثبات النسب صاحب الفراسع وهو الزوج
والفراسع هي المرأة التي شئت للزوج حتى استفرشها للاستمتاع ولا سئل ذلك اذ قاله صاحب الطلقة
لان التوام لا ينفصلان نسباً لان الحمل الواحد يحوز ان شئت بعض نسبه دون بعض لا نه حمل واحد فكأن
ما واحد كما لو ولد الواحد وكما لا ينبغي بعض نسبه الولد وشئت بعضه فكذا الحمل الواحد فاذا شئت هذا
بالا قرار ما جدها كالا قرارها ونفى احدها كنفيةا فصار كانه اقرب لولد ثم نفاه ولو كان هكذا لا يقطع
النسب لان النفى بعد قرار لا يصح وجدة الزوج في المسئلة الاولى لا نه لما اقر بالثاني وقد اكد
نفسه فكانه قال لامراته انت زانية ثم قال انت عتقة وملا عن المسئلة الثانية لان اللعان يصل
الفصل عن نفى الولد التوام اسم للولد اذا كان معه لغري بطر ولله اعلم كتاب العدة
العدة التي يرضى الذي يلزم المرأة بزوال النكاح او شبهته وهي معنى المعدود الفرقة بغير الطلاق مثل
الفرقة بخار العتاقة وعدم الكفاءة وخيار البلوغ وحكم احد الزوجين صاحبه والفرقة في النكاح
الفاسد قوله تعالى والمطلقات تربصن بانفسهن ثلاثة قروء اذ المدخول لهن من ذوات من قرائن
العدة في غير المدخول لهن بالنصر ما وخبر معني الامر اي ليس تبصن المطلقات ولما راجع من في صورة
الخبر تأكيد الامر واشعاراً بانه مما حلف صحت ان سلب ما سارعة الى امثاله وذكر من نفس صحيح لعل
الترخيص

وزيادة بعد ان انفسهن طوايح الى الرجال فامر ان يقعن انفسهن ومجبرها على التبرع كذا في
الكشاف ثم قال القرضين ثلاثا وما دونها وقيل اراد به ما دون الثلاث لا
قوله ويعولهن اي مرد من فعل الوجه الاول المتمسك ظاهر في الطلاق البائن وعلى الوجه الثاني نقول لما
وحيث العدة تعرف برؤية الرحم ولقضاء حي النكاح فما اذا انفقد سبب الزوال لم يتحقق الزوال لان
ثبت في موضع تحقق الزوال اقل من هذا لان من حي النكاح ان يستدام ولا يزال العدة تمنع الزوال
فكانت من سدادمة بعد سبب الزوال قضاء الحق وسبب الخطر وقيل الحكمة في تقديره ثلاثا اقرار ان
لتعرف الرحم والثاني لحرمة النكاح والثالث لفضيلة الحرية والحيض وقرأ الحيفر عندنا وقال الشافعي
عنه الله الاظهار فائدة هذا يظهر فما اذا طلق امراته في طهر لم يحاسبها فيها لا سقطت عدها ما لم يظهر
من الحيضة الثالثة وعندنا كما شرعت في الحيضة الثالثة انقضت عدها اجتنب بان الطلاق ينقض للعدة
فحين ان يكون الزمان الذي بعد الطلاق محسوبا وتما من العدة ولن يكون كذلك الا اذا كان نفقا
بالاظهار وان الله تعالى وحبه باسم الثلاث والثلاث اسم لعدد معلوم وهي حملنا على
من طهر يقع من عداد بعض الذي جرده الطلاق وطهر من اخر من فنقض لان القرع عبارة عن الجمع
ومنه المقررة والقراءة والدم هو المجمع واما الطهر فخالص جماع ولا نه نقل الحكم الى الاشتهر عند عدم
الحيض بقوله تعالى واللاتي يئسن من المحيض الحكم انما ينقل الى الخلف عند عدم ما هو اصله وان
هو الحيض ولا نه صلى الله عليه وسلم والطلاق من ثنتان وعدتها حيضتان ولا خلاف ان عدة
من مده على النصف من عدة الحرة فما للجنة وان الذم منها تبين فرائع الرحم ولهذا لا يجزى الا عند عدم
اشتغال الرحم وذلك من الدم دون الطهر وان القرع عبارة عن من تنقل بقراءة النجم اذا انتقل والدم
هو الذي ينتقل فليس له الا من قدرة صمنة وخمين صمنة وعليه الفتوى المحيض لا تنصف له عماره
عمره والدم والدم مدر تارة وتمسك لغيره ولا يام ايضا مختلف في نفسها بين ان يكون ليلة او اربعة
الى عشرة ولا كثر من يوم وان كان متيقنا غير ان وقتها مشكوك فيه فتحدد النصف فقلنا بالنكاح
كذا قال الشرح من مام بدله الذي عن الله عدة من مة نصف عدة الحرة لان العدة نعمة في حق النساء

الحكمة

الطهر

لما فيه من تعظيم ملك النكاح كما نسا والذين اثر في نصيف النعم لان استحقاق النعم بوصفها وميتة
وقد اثر الرق في نقصان دمية فيوثق في نقصان النعمة ضرورة والذين يتوفون منكم ويزدون ازولها
اي يتوفون ويتركون ازواجا يقال توفي الله اي اماته سترت عينه يعتكدون وتيسر عشر اذهانا الى
الليالي ومن يام داخله معها كذا في الكشاف قال علي رضي الله عنه الحامل تعتد بانعدا جلين اما
بعد موضع الحمل او بربعة اشهر وعشرا لحملها الخارج فيصح من الاثن عشر احتساطا وهذا لان قوله تعالى واولا
الاجمال اكلهن ان يضيض سنا والمطلقة والمتوفى عنها زوجها وقوله سترت عينه نفس سنا والحامل
ولما يل في تحقيق المعارضة ضرورة وعامة الصحابة وخبرهم عنهم قالوا الواجب عليها العدة بوضع الحمل
لان قوله تعالى واولات من حمل اخر ما تزولا فيكون ناسخا لاية الوفاة او يصير مخصصا له على
قيل واتبعت الملاعة وكانوا اذا اختلفوا في شيء اختلفوا وقالوا ان الله على الكاذب متأنم
اي لعنه الله ومنى شرعه في ذماتنا وسورة النساء القصص التي بعد سورة التغابن قال الطولي التي بعد
عمران فعدتها بعد الاجلين اي عليها اربعة اشهر وعشرا يستكمل فيها ثلاث حوض هذا اذا كان الطلاق
باثنا او ثلاثا اما اذا كان رجعي فجلها عدة الوفاة بالاجماع متوفى عنها زوجها في حق الارث
لنا انما اعطيناها الميراث باعتبار ان النكاح منها كالقاييم الى قت الموت اذ لا بد من قيام السيد
عند الموت لا استحقاق الميراث واذا بقى النكاح في حق الميراث وهو ما لا شك لان ثبت في حق
العدة التي منى على احتساطا اولى لان النكاح باق ولما لم يزل ملك النكاح عليها وقد اعتقت كل ملك
النكاح عليها والعدة في الملك الكامل تغد ثلاث حيض اما بعد البيوتة فقد زال الملك فلا يتكامل بالجنس
الزاييل عن المجل فوجه والعدة حكم زوال الزوجية اعلم ان الطلاق سبب لزوال الزوجية وزوال
الزوجية سبب للعدة وهذا في غير الرجعي طاهر لوجود الزوال في الرجعي جعل انقضاء سبب الزوال كوجوده
وحكم زوال الزوجية ثبت عند زوالها لان اثر الشيء يكون عند وجوده لم يؤثر فثبت بحسب حال المجل
عند الزوال اي فيثبت حكم الزوال هو العدة بحسب صفة الشخص الذي يجب عليه العدة عند زوال
الزوجية الذي هو سبب للعدة وقد كان المجل عند وجود البيوتة موصوفا بصفة الرق فيجب عليها

عدة الامار فان قيل قد جعلت انقضاء سبب الزوال كوجوده في الرجعي حتى وحده عدة فكان ينبغي
ان ثبت حسد جال الحلة عند وجود سبب الزوال لا يتغير قلت بالنظر الى هذا ينبغي ان لا يتغير
لكن العدة في الطلاق الرجعي لما كانت بغرض التغير والتردد لئلا يتردد سبب الزوال ولهذا يتغير
بموت الزوج من الاقرار الى الشهور فتغير بحقها الى ثلاث حيضات طاموسه انقص ما مضى
من عدتها وعليها ان تستأنف العدة بالحجيين قال القدوري رحمه الله هذا ظاهر على الرواية
التي لم يقدروا الا ياتر في اظننت انها آيسة ثم رأت الدم تبين انها لم تكن آيسة فلا تعد بالعدو
فاما على الرواية التي قدروا الا ياتر اذ رأت الدم بعده لم يكن حيضا كما تراه الصغيرة التي لا
تحيض مثلها وقد كان ابو بكر الرازي رحمه الله يقول في آيسة اذ رأت الدم ان هذا يجوز في العبارة
ومعناه التي طنت انها آيسة فاما آيسة فما تراه من الدم لا يكون حيضا الا ترى ان وجهه يفيض منها
كانت معجزة لني من شيا عليه اللام فلا يحذر ان يوحى على وجه المعجزة كذا ذكره الشيخ ابو نصر
وغیرهم وفي الهداية بعبارة اذ رأت على العادة لان عودها يبطل الا ياتر قضاء حتى النكاح لا بعد
والمعروف هو الحيض لا يقال لو كان المقصود تعرف براءة الرحم لاكتفي فيه بحيضة كما في سببها
لاننا نقول انما وجب النكاح ثلثة اقرار لان الحائز ان تحيض الحامل اذ السبب مختلف فيها فلا
يتيقن بالفراغ صحفة فلو قدرناها لادى الى استناده من سبب بقدر الشرع بالثلاث ليعلم ان الرحم
فارغة اذ الثلاث عدد معتبر في الشرع والفاسد مثل الصحيح في اثبات السبب فلو كذا الاقرار
الثلثة صيانة للمرأة عن الحمل بنفسها قيام للحمل يوم الموت ان تاتي بولد بعد موته لا قبل موته اشهر
وانما يعرف حدوث الحمل بعد موته بان تضعه لستة اشهر فصاعدا عند عامة المشايخ كذا قاله
من سلام رحمه الله فان قيل قد تيقنا بان هذا الحامل من الزنا فينبغي ان لا تسعوا لا بقضاء
كما اذا حدث بعد الموت قلت لا تفصيل في النص من يكون للحمل منه او من غيره بعد العدة بوضع الحمل
وليس الشرط فيما ينقض به العدة ان يكون منه كما لو نفي حبل امرأة وفرق القاضيه منها باللعان وحكم
له الولد ليس منه فان عدتها ينقض بوضعها لانها لم تكن حلي عند الموت فدخلت تحت آية الترتيب ولما

وجبت العدة ما لا يشور لا يتغير بحدوث الحمل ولا يلزم على هذا المرأة الكبيرة اذا ظهر لها حبل بعد
الموت فانه ثبت النسب منه الى سبب زوال عدتها ينقض بوضع الحمل لا لما ثبت النسب منه انما كانت
وهي حلي وهذا النسب لا يشور من الصغير ثم توجد الحصة الكاملة والعدة مقدرة ثلاث حيضات كوايل
فلا ينقص عنها وهذا لان الحيضة لا تحزى وما سبق الطلاق منها لم يكن محسوبا من العدة فمنع
ذكره حساب ما بقي ولو احتسب ما بقي وجب اكملها بالاربعة لان الاعتداد بثلاث حيض
كوايل واذا رجعت بعض الاربعة وجب اكملها واذا وطئت المعتدة بشبهة بان زفت هذه المعتدة الى
رجل ومالت النساء انها زوجتك ثم اذا لم تحض للاول فعملها ثلاث حيض للاول والاخر واذا احاطت
من اول حيضة ثم دخل بها الثاني فعملها ثلاث حيض حيثان تمام العدة من اول وانتهت العدة
من الثاني والحيضة الثالثة لا كمال العدة عدة الثاني وهذا معنى قوله واذا انقضت العدة الاولى وجب
الثانية ولقب المسلمة العبدان بتدخلا لان عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا تدخلا لان وحاصل الخلاف
راجع الى حرف وهو ان الركن في العدة الفعل ام ترك الفعل مع ان المقصود يحصل بالطريقين وهو
صيانة المرأة عن الحمل بكونها ما مودة بالترتيع الذي هو كلف عن التزو
والخروج وهو فعل فلا يتصور فعلا وعبادان في وقت واحد كالصوم ونحوه وعندنا الركن ترك
الفعل ومعنى العبادة تابع فتصور ترك افعال كثيرة في وقت واحد كترك مطالبات كثير في كل واحد
هذا لانه تعالى سماها احلا في القرآن وسماها لزمان حين الانسان عن الفعل فيه كاجل الدين ان يكون
في تطهير الصوم وركنها ثبت بعبادة النبي وركن الصوم بعبادة الامر وعدتها ينقض وان لم يعلم ولم
نكف نفسها عن الخروج ولا يتصور اداء العبادة بدون ركنها في سببها لانه لا مانع في براءة الرحم
من الشغل بغير سبب اي كل واحدة من العدين شرعت للتعرف فلا يكون وجود احداهما مانعة للآخرى
العدة لا تحتص بالعلم لان العدة لا سبب الرحم وذلك تحتص بغير الوقت لا بعملها بالطلاق فان
البر ان الوجب عليها الفعل وهو الترتيب لا مخاطبة فان لم يعلم في الفعل ليس بمقصود
ولهذا يجب على من ليس من اهل الفعل وهي الصبية والمجنونة انما المقصود ترك الفعل الى اجل وهذا ما يجب

الثانية

بدون العلم لانه اجل وسائر جال ينقض بدون العلم كذا هذا في **او العزم على تركها قبل**
المناورة في النكاح الفاسد لا يتحقق بعدم محي كل واحد منهما الى صاحبه وانما يتحقق بالقول بان يقول
الزوج تركت تركتها خلت سبيلك خلت سبيلها وقيل هذا في المدخولة وغير المدخولة تنفرد الاب
وسوان تركها على قصد ان يعود اليها وقال في رد المحتار رحمه الله عقد الوطى خير من لو حاض بعد
الوطى من التفرق ثلاث جيجن فقد انقضت العدة لان الموثق في محاب هو الوطى اذ لا عبرة للعقد
بدون الوطى فتعتبر العدة من غير الوطى **فولنا ان** اختصاص الحقيقة الى غيره اعلم ان النكاح
الصحيح لوحد من اختصاصها حقيقة وشرعا على معنى انه احولها غيره في المنع من الفروج والبرود وكل
له الوطى ومن سجدام وسائر سجدات التي تختص بالملوكات وبالنكاح الفاسد يتحقق اختصاص
حقيقة كجما حة جلوطها لانه متعلق بالنكاح الصحيح وانما ثبت النسبة لم يحل له من النكاح
وهذا بخلاف السج الفاسد فانه ملحق بالصحيح في اثبات الملكة **ان النكاح صحيح** وباطل ثالثا لانه
الفاسد بخلاف السج كذا قاله المشايخ رحمه الله **فولنا** ان يمكن الوقوف عليه ان يمكن الوقوف على الوطى
من خير غير الزوجين بخلاف التفرق والمناورة لانه يطلع عليها غيرها واذا لم يمكن الوقوف على الوطى اقيم الداعي
اليه وهو من اختصاص الحقيقة والفراش مقام الوطى فاذا ارتفع ذلك من اختصاص التفرق او العزم ابتدأ
العدة **ولا ينال الحاجة** الى معرفة العدة في حقها وهي علمة بالوطى لاننا نقول اعتبار العدة كما يكون في حقها
يكون في حق غيرها حة لاختصاصها للزوج لهذا الزوج وادخل سواها والذين يردان تزوجها كذا
قاله الشيخ رحمه الله **فصل** احداث المرأة ترك نيتها وخصها بعد وفات زوجها
لما منعت من ذلك او منعت نفسها عنه وقد احدثت احداثا وحده جرادا كذا في المبسوط والمغرب
قال في خير سلام رحمه الله رد في حجية ان ام جيبه رضي الله عنها انها قال سمعت رسول الله عليه السلام
انه قال **احداث** امرأة يومئذ والله والنوم من حر ان تحب على ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها فانها تحب
اربعة اشهر وعشرا كذا ذكر في مبسوط وذكر في الجامع الصغير للصدر الشهيد وفي هذا الكتاب بعد هذا ولم
تذكر قوله فانها تحب هذا وجه التمسك بالحديث في محاب الحد مشكرا فان مقتضاه لجلال العباد

للمتوفى عنها زوجها لانه استثنى من التحريم واستثنى من التحريم اجلا له كلام فيه انما الكلام في محاب
فيل ان قوله لا حلال تحريم ترك التفرق وتحريم التزك احباه فيكون هذا استثناء من محاب يكون
احبانا لان من صلا ان يكون المستثنى من جنس المستثنى عنه فقال القاضي رحمه الله ظاهر الدين رحمه الله وقد
وقع من استثناء عزم وجه التمسك بهذا الحديث بخلافه وما ما هو وانما فيه تلخ الفواد سوى ان سمعت
هذا من الشيخ الامام بدر الدين الورسلي رحمه الله فقال يمكن ان يقال ان قوله لا تحل نفى لاجلال الحد
ونفى احلال الاحداد نفى من حداد فيكون من استثناء اثباتا للاحداد فيصير في القدر ان المتوفى
عنها زوجها فانها تحب اربعة اشهر وعشرا محسندا يكون هذا احبانا ما حداد المتوفى عنها زوجها فانها
تحب اربعة اشهر وعشرا فيكون واحدا اخراد عن خلف الخبرية عن من خبا ودعا في خبر الدين الذي
مع الله سالت عن وجه التمسك كثيرا من امة خوارزم فلم يذكر واجابا مشافا ولكن ذكر هذا الحديث
الصحيح وزاد في غيره الا على زوجها فانها تحب اربعة اشهر وعشرا والذي يتيده ما ذكره الذي
ما روي من مبسوط فخره سلام رحمه الله قال القيد الضعيف رحمه الله وجه التمسك كتابنا هذا ظاهر
لان لم يذكر الحديث بلفظه بل نقله بالمرجع فحاز ان يكون مراده ما روي من مبسوط فخره سلام رحمه الله
وانما الاشكال على ما ذكر في الجامع الصغير واما وجوه على المبينة وهي المطلقة ثلاثا والمختلفة
فبطريق الدلالة وسوان الحديث وان خصصه عدة الوفاة لكن انما وجب ذلك لان التزك تعرض للزوج
وليس لها مكان ذلك شرعا وكان ذريعة للزنا واظهارا للسرور وليس لها ان ذلك لما فيها من
النكاح وهذا ان المعنيان وحد في المبينة والى هذا اشار في قوله اظهار التمسك على فوات النكاح
وصيانة لها عن التعرض للزنا فان قيل كيف يجوز اظهار التماسك والتأفف وقد قال الله تعالى
لكن لا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم قيل المراد من فرح خاص وهو الفرح مع الصياح
وهو من الصياح **فولنا** ان من عذر ان كان لها وجه العين فكلها وجه فكلها وجه فكلها وجه
فان قيل ينبغي ان يحجب على الصغيرة الحداد كالعدة قيل لا في مخاطبة ما هو اعظم من الحداد من
جقون الشرع كالصوم والصلوة فكذا الحداد واما العدة فلا مخاطبة في ما ولكن الوطى مخاطبة بان
يزودها

حتى ينتهي مدة العدة على ان العدة مجرد مضي المدة ثبوتها في حقها لا يوقد في التوجه خطا الشرع
بخلاف الجداد **مسألة** ولا بأس بالتعرض للخطبة اراد لها المتوفى عنها زوجها لان التعريض **مسألة**
للمطلقة لانه يجوز لها الخروج من منزلها اصلا فلا تمكن التعريض لها على وجه لا يخفى عليه النافيا
المتوفى عنها زوجها يتباح لها الخروج منها رافعه التبريض على وجه لا يقف عليه سواها كذا في
شرح التاويلات قوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء التعريض لم يذكر شيئا
بدل على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حشركم في علمه ولا ينظر الى جهل الكرم وكذلك
قالوا وحسبك بالتسليم متى نقاضا والكناية ذكر الردف واردة المردوف كقولك طوبى لفلان
وكثير الرمال يعني انه طويل القامة ومضيات والتعرض للخطبة ان يقول انك لم تحميلة ومن عرضي
ان اتزوج او الكنتمة انفسكم اي سترتم في قلوبكم فلم تذكره بالتسليم لا معترضين **مسألة** مصرحين
والمستدرك بقوله ولكن تواعدوهن سرا محذوف تقديره علم الله انكم ستدكرنهن فاذكرهن
ولكن لا تواعدوهن سرا اي وطئا لانه ما يستر الا ان يقولوا قول معروفان وموان يعرضوا وتصروا
ولا يستنار متعلق بـ لا تواعدوهن اي لا تواعدوهن جواعة قط الا جواعة معروفة كذا في الكشاف
قوله تعالى الا ان ياتين بفاحشة حسنة قال ابو حنيفة رضي الله عنه الفاحشة خروجها من بيتها قال ابن
مسعود رضي الله عنه الفاحشة ان ترضى فتخرج لا قامت للحد وهذا الصحيح لان الاغاية والشيء لا يعمل
غاية لنفسه وما ذكر ابو حنيفة رحمه الله محتملا ايضا ويصير في القدر يخرج الا اذا ارتكبت الفاحشة
بالخروج وهذا البلغ في المنع عن الخروج كما تقول لا يرضى الا فاسق ولا سب النبي الا كافر اياها
فعل ذلك كان فاسقا وكافرا روى بسا احدث شكون الوحشة فاذن لقن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتراد
فما راكدا في المنثور وذكر في المنثور خواف زاده رحمه الله استشهد رجال يوم احد فقام نساوهم وكن متجارات
في دار الى ان قال فاذا كان بالليل فليست كل واحدة منهم في بيتها ولعلنا يعلم ان المراد من الزمارة التراد
فما بينهم والله اعلم قوله تعالى من يوفى البيت المضاف اليها هو الذي سكنه **مسألة** للضرورة يعني ان
من عتاد في منزل الزوج عبادة واخراج الورثة لها عند العبادات لوثر فيها من غدا ولا يجوز ان يسا
الزوج بالمطلق الرجعية

الرجعية في هذا المطلق فتناء على السفر بها رجعة عند رلانه دليل استدامة الملك كالقبيل والشر
بشهوة وعندنا لا يكون السفر بها رجعة لانه غير مختص بالملك كالخولة والمواكلة وقيل **مسألة**
استدامة موقوف الخلع والنكاح منها قاييم ولهذا احرى لتوارث منها فله ان يسافر بها لكنه محصور
لقوله ولا تخرجوهن من يوفىهن وقال محمد لها نصف المهر لانه قبل الميسر تمام العدة **مسألة** وان
نكح العدة كانت ولجبة بالطلاق **مسألة** ولا الا انه لم يظهر حال التزوج الثاني فاذا ارتفع بالطلاق الثاني
ظهر حكمه ولها ان النكاح **مسألة** ولا يان من وجه لبقائه اثره وهو العدة وقد وجد الدخول في ذلك النكاح
فصار كأنه وطئها في هذا العقد وهذا لان الوطئ في هذا الباب كالقبض في لقاء القبض حكم محذوفه
الا ترى ان الغلص اذا اشترى من المغصوب منه المغصوب يصير قابضا بنفس العقد وقد بقي اثر وطئه
لا شغل ان طئها مائة لما سبق من وطئه فصلا بمنزلة امتداء الوطئ في هذا العقد فتبين ان طلاق بعد الدخول
فيجب كمال المهر والعدة **فصل** الاصل في هذا الفصل ان الجلمة كان قايما من الزوجين يستند
العلقون الى اقرب من وجبات وموسسة اشهر الا ان يكون فيه اثبات الرجعة بالشكر او ايقاع الطلاق
بالشكر فحينئذ يستند العلقون الى بعد من وجبات لان الرجعة والطلاق لا شتان بالشكر متى لم يكن
للبلق ما يستند العلقون الى بعد الاوقات للحاجة الى اثبات النسب احتساطا **مسألة** شبهة يستند
ان يراد به اذا اقر الزوج بالجبيل او كان الجبيل طاهرا او كان شرط الشهادة لما انه ذكر بعد هذا ان المغيرة
اذا ولدت ولدا لم ثبت نسبها الا اذا شهد بولادته رجلا ن والى هذا اشار في المبسوط **مسألة** ما لا ينقصا
العدة بوضع الجمل الا ناستند العلقون الى ما قبل الطلاق اذ لو استندناه الى اقرب من وجبات صار مرجعا
لها بالشكر ولا يقال ينبغي ان يصير مرجعا لان الطلاق الرجعي لا يجزم الوطئ ومن حصل في الجوارح ان
تحال الى اقرب من وجبات لان الرجعة بالفعل خلاف السنة فلا يظن بالمسلم فعله في **مسألة** وانما علق الوطئ في
العدة والوطئ في العدة رجعة ولا يقال حينئذ انها تزوجت بزوج اخر ودخل بها وتحقق على هذا تحقق
الشكر في الرجعة فلا ثبت بالشكر لان الحكم بانقضاء النكاح **مسألة** وان عند من جهل اسهل من الحكم بانقضاء النكاح
لغيره **مسألة** لان الوطئ بعد البيونة لا يصح اي يجوز له الوطئ بعد البيونة وقد يتقنا حدوث العلق بعد
الطلاق

فلا يجوز حمل امرأة على الفساق من غير دليل ويدون لما فرأته القايمة بسبب العدة لاشتت نسب الولد كقراش
الصحة خلاف ما إذا ماتت به من سنتين لا مكان استناد العلوق إلى ما قبل الطلاق حملها لها
على الصلاح إلا أن يدعيه لأنه التزم وله وجه بأن وطئها في العدة شهنة فوجه وإذا ما عرفت
المعتدة بانقضاء عدتها أي بمدة تحيض مثلها ثلاث حيض فكذا الحكم شامل لجميع المعتدات
سواء كانت عن موت أو طلاق وما ذكر من أن الفصل إلى هنا قبل عتاف فوجه لا قلم من
اشهر أي قلم من سنة اشهر من وقت قراره قلم من سنتين من زمانه وفي الرجعي كيف ما كان عدان يكون
لا قلم من سنة اشهر من وقت قراره كذا قاله فخر بن سلام رحمه الله قوله لا نأخذنا بالعلوق في العدة أي
تيقنا بوجود الحمل حتى اقرت بالانقضاء لأن الكلام فيما إذا ولدت لا قلم من سنة اشهر من وقت قرار
فكانت كاذبة فيما خبرت بيقين فحمل وجود هذا الاقرار وعدمه بمنزلة ولم يقر أصلاً كافت النسب
تأثراً كذا هنا فان حارت به لا كثر من سنة اشهر لا شئت نسبه لا نأخذنا منه في خبر عامي بها فاذا خبرت
بانقضاء عدتها وجب قبول خبرها وحملها على نكاح صحيح معتدلة لم يظهر لنا وخبرها وان تضمن ابطال
حتى الغير وهو الولد في النسب لكن إذا كان يقول من لم يطلن حتى الزوج إذا خبرت بانقضاء العدة
في الرجعية فوجه وإذا ولدت المعتدة هذا إذا ولدت المعتدة ولداً وانكر الزوج ولا دخلها ما كانت
معتدة عن طلاق أو الورثة بان كانت عن وفات لم يقر الزوج بالحمل ولم يكن الحمل طاهرًا أمّا إذا أقر أو كان
الحمل طاهرًا اشتت الولادة بشهادة القابلة لها عاود قال فخر بن سلام رحمه الله لا بد أن يكون المرأة مسلمة
حرة عدلة على قولها لأنه شهادة فنشترط شروطها فنشتت النسب بشهادة الراد لها الشهادة النافعة
لأن شهادة القابلة شرط فوجه في الجمع بشهادة رجل وامرأة واحدة هكذا ذكر في شرح المبسوط
وشرح المختصر وغيرها بشهادة امرأة واحدة لا غير وقد نقص مبسوط خواهر زادة رحمه الله أن شهادة
الرجل الواحد لا تقبل في هذه المواضع وذكر في الخلاصة وأما شهادة رجل واحد على الولادة فتقبل على
أصح ما قايلاً بشهادة النساء حاضرة فما لا يستطيع الرجال النظر إليه من اللام إذا دخلت على المحل ابطلت
بجمع الجمع وحملته للجنين والجنين عند من طلق في ينصرف إلى أقله فتنا والامرأة الواحدة وحسب الحكم

135
في الرجل الواحد بالدلالة ولا في خيفة رحمه الله أن النظر ممكن حقيقة والشرع اذن في ذلك للضرورة
كما في تحمل شهادة الزنا فقد ذكر في الجامع الصغير أربعة شهود وأعلى رجلان الزنا وقالوا تعذنا النظر
قبلت شهادة فوجه أن تعذر النظر مطلقاً فامة الحسنة لا فهم كلفوا تحمل الشهادة ولا يمكنهم التحمل
إلا بالنظر فاذا كان النظر ممكنًا فلم يتناو الخديث صورة النزاع فلا يقبل إلا بشهادة نائمة إلا
إذا تأيدت شهادة القابلة بالقرائن أو عتاف أو الجبل لحصول العلوق في ملكه إن كان زاندا
على سنة اشهر وظاهر وكذا إذا كان سنة اشهر لا حتمال أنه تزوجها وهو بخا الطها فوافق الانزال الكا
والنسب تحتل في إثباته وإذا كان كذلك لشت النسب لا نأخذنا ولدته على فراشه لمدة جبل تام من
وقت النكاح وإن محمد الولادة صورته ما ذكر في المبسوط ولو كانت المرأة عند زوجها لم يطلن
فجاءت بولد وانكر الزوج للحمل قبلت شهادة امرأة واحدة حرة مسلمة على الولادة وشئت النسب
عندنا وقول المرأة عما في جمعها مقبول إذا ادّعى أخبارها دليل كناية عن هذا القول تعالى ولا تجعلهن
أن يكفرن ما خلق الله من أرحامهن نهائهن عن الكتمان فكون امرأ بالاطهار ومن مريه إنما يقيد
إذا قبل قولها وكان ينبغي له احتجاج إلى الموتيد لكتبت شرطنا شهادة القابلة لأن فيه الرأى من
وجه على الزوج بخلاف ما إذا علق طلاقها بالحيض لا يعلم إلا من جهتها أما الولادة فنقد
عليها غير الجريان العادة فيها يقين من حضوره عند الولادة فوجه واجتبه بحكايات كلها
محملة منها ما روى عن عبد العزيز الماجشوني ولدت أمته أربع سنين وهذه عادة معروفة
في نساء ماجشون الممن يلدن أربع سنين وروى الشيخان ولدت أمته أربع سنين بعد ما نبت
ثنيته وهو يضحك ضحكاً كاهراً من حيان علمته أمه أربع سنين وهي لا احتباس في بطن أمه
ومحمد بن عبد الله بن حسن حملت به أمه أربع سنين قد روى غيرهم كذا أيضاً قال الشافعي رحمه الله لما وجد
هذا في من عيان ففي الجامعة أكثر من أن يحصى ونحن نستدل بحديث عائشة رضي الله عنها والظاهر
أنها قالت سمعنا إذا العقل تصدى إلى المقادير وإنما قد بدّل المغز لأن بطل المغز أسرع زوالاً
حالة الدوران من كل شيء أي لا يمكن هذا القدر القليل والحكايات محتملة للغلط لا عادة المرأة
أنها تحسب مدة الحمل من وقت انقطاع الحيض

وانقطاع الحيض كما يكون بعد زرع فحاز ان ينقطع الدم بالمرض شين ثم جلدت بعد ذلك وبقي الولد
البطن شين اخبرني ان الولد في بطنها بقي اربع سنين انما بقي شين فلم يبق الا سنة اشهر اي بعد ما رفعت
مدة الرضاع سنان قولك حصة في الذبي اذ اطلق الامة انه لا عدة عليها اذ كان معتقدهم
انه لا عدة عليها وقد اشار الى هذا في التعليل وهو قوله لا نأمرنا بان نتركهم وما يدعون فيهم فلا يستقرون
مائة ذرع غيره فان قيل قد انسد في الرحم بالجبل فاني يتصور السقي ولو تصور وموليس شين
النسب فلا يكون سقي زرع الغير قيل قد قال النبي عليه السلام الا من اصاب جنبي فلا تقر بها فان البضع
يزيد في السمع والبصر اي البضائع والوقائع نفقة الى ذلك كذا في فوايد الجامع الصغرى للقاضي مام ظهير
الدين رحمه الله فلا يستراى بان هذا الجمل زرع الغير ان لم يشك فيه اعلم انه ذكر الطلاق عقبة
النكاح لانه لا يكون الا بعده شرعا وذكر الرجعة بعده لهذا ثم ذكره بلاء لانه كان طلاقا في الجاهلية
وجعله الشرع طلاقا بعد مدة المدة ثم الخلع لانه طلاق ايضا ثم ذكر الطلاق لانه كان طلاقا في الجاهلية
فعله الشرع الى تحريمه برفع الكفارة ثم اللعان لانه طلاق باين ثم اخر العدة لما انها تحجب بعد الطلاق
ثم ذكر النفقات لانها تجب للمملوكات والمطلقات والله اعلم كتاب النفقات
النفقة مشتقة من النفق الملاك والنفق الروح وقيل كل ما حار ما حاره نون وعينه فاردا
على معنى الخروج والذهاب نفقة الغير على الغير بحسب اسباب الزوجية والملك والقرابة فدار نفقة
الزوجية قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن اي وعلى الذي ولد له وهو الولد والزوج اسم لما بدر الغنى
على المجتاه كفايته من ماله ثم قيل انه في المملوكات والمطلقات وهو الظاهر من صلات
من كان محتسبا للنفقة يرجع الى غيره فنفقة عليه لان الله تعالى هتأ لنا الاعضاء والقوى والحواس
لتوسلها الى اقامة التكليف بواسطة استيفاء انفسنا بتحصيل شبات المكاسب فاذا حصل
الغنى بالاحتساب له فليكن نفقة عليه ولهذا قلنا ان نفقة الوالي والقاضي في بيت ما المسلمين لا تجب
لهم والنساء محتسبات للارواح عيانه للماء غير شبيهة وللنفس عن الاحتساب في نفقتها عليهم
سواكن محتاجات او غنيات محتسبات او كافرات قوله اذا سلمت نفسها في منزله ذكر في المتوسط
وفي ظاهر الرواية بعد رجعة العقد النفقة واجبه لها وان

وان لم ينقل الى بيت زوجها في رواية عن ابي يوسف رحمه الله انها قبل الدخول ان اجبت نفسها كاستيفاء
مهرها فلا نفقة لها فكانه على هذه الرواية اعتبر لوجوب النفقة انتقالها الى بيت الزوج فاذا لم يوجد ذلك
لا يستوجب النفقة استدراكا فاما بعد ما انتقلت الى بيته ووجب لها النفقة فلا تسقط الا بمنعها نفسها
بغير حق قال الشيخ الامام بدر الدين رحمه الله لقد سمعت حرارا ان القدوري اختار قول ابي يوسف
رحمه الله واورده في مواضع وعلى هذا يخرج قوله فان امتنع عن تسليم نفسها حتى يخطبها مهرها فلا
النفقة لانها امتنعت عن التسليم بعدما تحولت الى بيت الزوج والا فلا نفقة لها بدون التحول على هذا
الرواية ان لها النفقة وان لم ينقل الى بيت الزوج وعلمه النفقة والسكن انها اعاد النفقة لئلا
السكن في الكسوة في غير ذلك حالها وتفسيره ان ينظر الى الزوج ان كان موسرا والمرأة
موسرة فنفقة اليسار وان كانت معسرة فنقتها دون نفقة الموسرات وفوق نفقة المعسرات وان
كان الزوج معسرا فنفقة من عسار سوار كانت موسرة او معسرة كذا في بيان ويضاح وذكر في المنصور
ان كان معسرا فعليه قدر ما كان سوار كانت موسرة او معسرة وان كان موسرا فله موسرة قدرها
وللمعسرة قدرها وهذا معنى قوله والنظر الاول الى الزوج اي نظرا ولا الى الزوج ان كان معسرا فنفقة
من عسار سوار كانت موسرة او معسرة وان كان موسرا فله موسرة كذا او كذا معنى ما ذكر
في بعض النسخ والنظر في الموسع الذي له سعة والمقتصر الضيق الحال وقدره مقداره الذي يطيقه
والقدر والقدرا لغتان والنظر وان ورد في النفقة كذا النفقة في معناها اذ هما من حقوق النكاح
فما لان ترك التسليم لمعنه في حصة من حقها الولد عليها وانه سده ان يوفى حقها ويحبها
ففي حارة النقص من قبله وسد استحقاق المحرم قايما وهو النكاح في محل قابل للاحتساب فعدا ما تقدم
في طهره موجبها فله لنفق وسعة من حصة اي لنفق كل واحد من المهر والمهر ما بلغه وسعة بردها امره
من نفاق على المطلقات والمريضات تعرف برادة الرحم اي اذا كانت حاملا او لربية ولده اذا كان حاملا
ولا نفقة للموتى عنها زوجها لان النفقة بحالها لا وقد زال حكم الميت بالموت فلو وجب لوجب في حكم الوفاة
وذا لا يجوز قصه كل فرقة حارت من قبل المرأة معصية بمثل الردة وتقبيل ابن الزوج فلا نفقة
لها لان المعصية

لا تصلح سدا للنفقة بل هي تصلح سدا للنفقة عند عدم قرانه الولادة كما في سراج ولا تحت اذا كانا مرتدين
وان مكنت ابن زوجها معناه مكنته بعد الطلاق البائن او المثلث وكذا المراد بقوله وان طلقها ثم ارتدت
وهذا لانها لو مكنت قبل الطلاق او بعد الطلاق الرجعي لا تحت لها النفقة لما ذكر ان الفرقه اذا كانت
معصية لا نفقة لها اما ههنا الفرقه وقعت بالطلاق المثلث لا بالردة والتكليف لا يكون هذه فرقته معصية
فحت النفقة لكن المرتقة تجب حتى يتوب فلا يكون في بيت زوجها فلا نفقة لها كالجيسة بالدين حتى قالوا
اذا ارتدت ولم تجب بعد فلهما النفقة والمكنته لا تجب فكون التكليف منها معصية بعد الطلاق في سائر
المعاصي لا سقط النفقة فكذا هذا وهذا معنى قوله لان العاصية تستحق النفقة اي تستحق النفقة الثابتة بالفرقة
السابقة وهذا لان الواجبنا النفقة لها لا تصير المعصية سدا للنفقة اذ هي تستحق هذه المعصية بخلاف ما ذكر
في الفصل لان النفقة لو وجبت هناك لكانت مضافه الى المعصية اذ تلك المعصية سدا للفرقة وهذا مضى
ما ذكر في المبسوط وذكر في الزاد على خلاف هذا انه مستقيم بها في الانس اي السند للنفقة هو الاحتساب الذي يستقيم
لها وبعضه مستقيم بان وهو مستقيم بالموانسة والمماسه فلا تسقط النفقة الثابتة بالشك وقوله
في من الزوج يشير الى انها اذا مرضت ثم سلمت نفسها لا تحت النفقة ويفرض على الزوج النفقة اذا
كان موزرا والمراد لهذا ان نفقة الخادم لان ذكر نفقة المرأة قد مر ولا تحت مع البسار والعسار
فلا فائدة في التقييد ولهذا ذكر في بعض النسخ ويفرض على الزوج اذا كان موزرا نفقة خادمها في اذا كان
موزرا يشير الى انه لا تحت نفقة الخادم عند عسار قومه للضرورة الى الخادم وهذا انه يجب عليه كفالتها
وهذا من تمام الكفاية لا يحتاجها اليه لا تحلل الطعام وغيره قومه للضرورة لبعض الناس لانها تحت
لمصالح داخل البيت والى من خرى لمصالح خارج البيت قومه لان السكن مع الغير ضرورة فاختار على متاعها
ولا تقدر على المعاشرة مع زوجها الا ان تختار لان المنع لِحَقِّها وقد رخصت قومه لانه ملكه اي من المكن
ملكه وجاز عود الضمير اليه لانه سبق ذكر السكن وسكان واذا كان ملكه كان له ولان المنع من خول
ملكه قومه لانه من صلة الرحم وفي فرض لا ضرر فيه للزوج فلا يجوز له المنع لانه لا ولاية له على منعه من
اداء الرضخ وبعالها استدعى عليه وفائدة من مر بالاستدانة ان تجيل الغريم على الزوج فيطال بالان
واذا لم ترضه لكرها ما اذا استدانت بغير امر القاض

مضافا

١٥٦
لم يحر ذلك فكانت المطالبة عليها خاصة كذا في سراج قومه كما في الحبث والعنة وهذا لانها استحققت
سهاك المعروف فذلك ايضا حقها في الوطى مع ادراك النفقة عليها ثم اذا كانت حقها في الوطى ثم لها
حق المطالبة في التفرق ففي النفقة اولى لان حاجتها في النفقة اكثر ولان من ترك التفرق تخيها لان
النفقة تصرح بها على الزوج وفي التفرق ابطال للملك على الزوج وضرر التأخير من ضرر بطلان خلاصا
ذكر لان وظيفة الخدم لا يصير دينا على الزوج بمضى المدة وكان من ترك التفرق ابطال حقها فاستوى الجانبان
في ضرر بطلان قومه يعبر عنه اي بقر المودع بالمال الذي هو ودية عنده وليأخذ منها اي المهر وفي بعض
النسخ وليأخذ منها اي من آخر النفقة او من كل واحد من صنف المذكورين قومه بجبر حق قومه لولا ان كان حق النفقة
لم يفرض لها شيء لانه اذا كان من جنس النفقة لم يكن ذلك قضاء على الغاية حقيقة لان لها ان يمد لها وما أخذ منها مما
يكفيها باي كان قضاء القاض فتوى منه واعانة على اخذ حقها فلا باس بذلك قومه لانهم في معنى نفسه اما في قرانه
الولاد لثبوت الجزية واتا الزوجة فكذا ذلك لان منفعتها صارته ضرورة الى الزوج بواسطة من احتساب
نصارت نفسها في معنى نفس الزوج اولان الحرية ثبتت بينهما حكما بواسطة الولد لانه يضاف الولد الى كل واحد
منهما كالأفكان حرها اليه ضرورة ولهذا نفقتها وان كان حبرا كما تحت نفقة نفسه ولهذا لا تقبل شهادة
له ولا يورثه الزكاة اليهم لما ذكرنا انهم في معنى نفسه قومه في معنى الصلة والحبية فانما تحت القضا
والقضاء على الغاية لا يجوز قومه لان نفقة المرأة عوضا لفرقة والرفق انما تستحق النفقة مكان ستمنا
بما من مدمات الوطى والسكنى ودواج واقامة مصالح الزوجية وحقيقة النفقة انه ان نفقة الزوج انما
تحت بالاحتساب من نفقة الزوج وهي في ذلك عاملة للزوج من جهة لانه يسمع لها ويقض شهوته منها وعامله
للشرع من جهة لانها هذا الاحتساب نفق من شرع من حيث تحصيل الولد وصيانة كل واحد منهما عن الزنا وهو من
الشرع وبالشبهه من الاستقيم ان يكون عوضا عن حبسها وبالشبهه الثاني لا يستقيم لانه ناسا لا يستحق
عوضا ما قام به شرع فكون صلة فوقنا على الشبهين حظها فقلنا الشبهه بالصلة لا تصير دينا في الذمة
من غير قضاء ولا رضا كنفقة من قارب لشبهه بالاعواض تصير دينا في الذمة متى وجد القضاء او الرضا
فهذا معنى قوله يجب على الاطلاق اي حبة الذمة قبل القضاء وبعد وجه صلة لا يحل الا بالفرض اي بقضاء
القاض وفي بعض النسخ ومن وجه صلة

في الزنا
منها
بما
فيها

عن حفظ غير خال لا يمكنها التلاوة لان التاديب انما يكون بالاستخدام ولا يجعل الغيرة والمخدة من استخدام
فلا يحصل التاديب ويدون فائدة التاديب يكون من يادى كما بعد الموضع كذا في ميسوط خواهر زاده رحمه الله
لان الدليل الفصل ان قوله انت اجمع به ما لم تزوجي منها والكلامة في الحديث اي قوله صلى الله عليه
وسلم انت اجمع ما لم تزوجي وهذا لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل الام اجمع لان الصغير يحتاج الى
من يقوم بمصالحه ويؤم اهدى واضبر على اجتهاد الاذي منه من باب وهذا المعنى موجود في الكافرة فيكون
اخره غايته ما في الباب ان يقال ان النص ورد في المسئلة لكن حقيقة للام ما عتبار السلام بل باعتبار
موسمية وهذا شامل للتصويتين اليسر ان اللعان والظهار ورد في امراتين خصوصتين من العورت لم يخص
لكم بالعرب لما ان السد وهو الظهار واللعان عام فكذا هذا ان ترى ناعتينا الى ام الولد مع ان المقصود
غيره وما يحتمل ان يراد به قوله عليه السلام كل مولود تولد على الفطرة فابواه يهودانه او ينصرانه او يمجسانه
حتى يعرب عنه لسانه فاما ساكرا واما كفورا الفطرة للخلقة وهي من الفطرة كالخلقة من الخلق ثم انما جعلت
اسما للخلقة القابلة لدين الخلق في قوله واذا ارادت المطلقة قتلها لان المقام في هذا الزوج ولا
على المكوحة في قوله الا ان يخرجها الى طهرها وقد تزوجها الزوج فيه وهذا يشي على انه لا بد من من
حسنا وجود النكاح والوطن حتى لو ارادت ان تنقل الى بلد وقع النكاح فيه لكن في ذلك البلد ليس وطنها
ليس لها ذلك وانما حاز عند وجود من من تزوج في بلد والظاهر انه يقيم فيه فقد التزم المقام معها في بلدها
وانما خرجت معه لان عليها اتباعه بحكم الزوجية فاذا زال العقد حاز ان يعود لكن هذا الظاهر انما يكون
اذا تزوجها في بلدها لان الزوج في دار الغربة ليس التراما للملك فيه عرفا واذا ثبت هذا فقولنا لان
موضع النكاح اراده اذ وقع النكاح في بلدها لان هذا من حقوقه الى امساك من ولاد وحضانته من
احكام النكاح والعقد متى وقع في مكان واحد احكامه فيه كما وجب البيع التسليم في مكانه فصار
في وان خالفوه في حقه اي اذا كانوا من اهل الذمة اما اذا كانوا من اهل الحرب فلا يجب وان كانوا مستائين
لاننا نصينا عن الميرة في حقهم وصاحبها في الدماء عرفا نزلت به في من يورث الكافر من يليل قوله وان جاهدك
على ان تترك ما ليس لك به علم وفسر النبي عليه السلام حسن المصاحبة بان يطعمها اذا اجاعا ويكسوها اذا
اذ ابريا كذا في المنشرد

وهو جداد والجدات من مآر وسهات وشروط الفقر لانه لو كان مويرا فاجاب النفقة في حاله اولى من حالها
في حال غير صيانة عن الهلاك كما يحسد صيانة نفسه عنه والمغربة عنه ويرى ولا ظاهرة وكذا انه من
والدين وعلى الوارث مثل ذلك وهو عطف على قوله وعلى المولود له على الاب اللذان وعلى الام الثلث لان الميراث
لها على هذا المقدار وهذا اذ اية الخصاف وفي ظاهر الرواية كل النفقة على الاب ولا يحسد نفقتهم مع اخلا
الدين لانه اية الاستحقاق باسم الوارث وانه اسم مشترك لشارق والذاني فيكون ما خذ من شتاف
هذه ولا خلاف الدين بمنع التوارث لكن من اعتبار لاهلثة الادب لا لعرازه فان المعسر اذا كان
له خال وان عم تكون نفقة على خاله وميراثه محرومة ابرعه وفيه نفقتهم مخرج الضمير للغيره بنية
البالغة ومن من الزمن يدل عليه ما ذكر في شرح القدوري وتجر الكافر على نفقة ابنته المسلمة وبحج المسلم
على نفقة ابنته النصرانية لان هذا الرجم متأكد فحق نفقة مع اختلاف الدين في ظاهر ما قاله الميسوط
البكرى وشرح الطحاوي يدل على هذا ويحتمل ان يرجع الى جميع ما تقدم في ولا يجب على
الفقير ذكر ان نص رحمه الله ولا يحسد على الفقير الا نفقة زوجة وولده الصغير واليسار بقدر نصا
حرمان الصدقة واذا كان من الغايب مال وانما اعادها اليك في الفروع التي ذكرها في عدم الملك
يصح الامن المالك او بمنزله ولاية على المالك ويرى ليس على المالك ولا انقطع ببلوغه رشدا او له
ان للاب ولاية الملك وان الة المنقول عن ملك من من الحاجة به سقلا وبعد البلوغ ومي ليس صاحب
فلا يكون له هذه الولاية صاحبة ضرورة اولى والفرق له بين المتاع والبقار ان البقار مختص
محفوظ بنفسه فلا يضيع والمتاع بعرض التوى فيبيعه يكون من باب الحفظ وله ذلك قوله في غير ذلك القاض
لان اذ احسن ضمان عليه لان للقاضي ولاية عامة فكان دفعه ما ذنه كدفعه ما ذن المالك في
ان فاصلة محضة اي من ضلته بعد كفاية وقد حصلت الكفاية فما مضى فلا يرجع بشي فان قيل ذكر
هنا ان نفقة الولد والوالدين صلة محضة وذكر قبل هذا انها يد على انه لا ليس صلة لانه قال وغيره في النفقة
عليهم بمعنى الصلة والجهة قيل الغرض هنا من جعل صلة محضة نفق كونه لعة من زوج وهذا لا ينافي
كونه نفقة على نفسه من وجه وهذا كغيره نفق كونه نفقة على نفسه من وجه الا ان القاض في الاستد
عليه متصل بقوله سقطت وهذا لان

اذن القاضي كاهن الغايب لشمول لاهوته فصار دينا في ممة الغايبة فلا تسقط بمضى المدة كسائر الدون
تفعها له والغرم بالغنم اكتسبا وانفقا لان فيه نظر المجانين بقاء المملوك حيا وبقاء ملك المالك
فيه تحلة فلو ان لم يكن لها كسبان كان العبد مينا والحرية لا يولد مثلها لانه لا يمكن رعايه المجانين
فمنع بالبيع ذكر العتاق بعد الطلاق لان كل واحد منها اسقاط على السراية والرزوم والله اعلم

كتاب العتاق

العتق لغة عبارة عن القوة بفعل عتق الفروخ اذا قوي وطارد عن وكفه ومنه عتاق الطير
لزيادة قوة فيهن وقيل انه عبارة عن الخلوص بها لطهر حراني خالص في الشريعة عبارة عن القوة
للحكمة التي تظهر في دمي بصيرورة قادر اما الكا على التصرف في من غير وقادر على دفع تصرف
من غير عن نفسه بنوا الضعف حكيم فيه وهو الرق كالقوة الحقيقية تحصل في المجلد وهو الصبي يزوال
ضعف حقيقي وهو المرض الحرية للحكمة الخلوص للحكم الذي يظهر في دمي ما نقطاع حره غير
عن نفسه فنصير خلاصا لنفسه او يصير خلاصا لله تعالى واثبات هذا الوصف للحكمي سمي عتاقا وتحريرا
وشرطه كون المملوك مملوكا وكونه ذاولا وكونه حاشية العتق وهو نوعان صريح وكناية وحكم الحاكم
زوال الرق والمالك عن المجلد وصفته انه مندوب اليه لكنه ليس بعبادة حتى يصير من الكافر في العتق
يفق من الحر الى غيره شرط الحرية ليس بعبادة للملك اذ العبد لا يملك وان ملكه والبلوغ لان الصبي ليس باهل
لما هو متردد من النفع والضرر فلان لا يملك الضار المحض افي والعقل لان الجنون ينافي لاهلية
والولاية وكونه في ملكه لقوله عليه السلام لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم لفظ الصريح اقيم مقام معناه فاستغنى
عن النية وهذه اللفاظ اعني قوله انت حر وما اشبهه جعلت انشاء شرعا وان كانت من صيغة الاخبار
وكذا كنايةات العتق مثل قوله لا سبيلاي عليك ولا رق في عليك لان نفى السبيلاي والمالك قد يكون بالبيع
وقد يكون بالعق فلا يتعين احداهما بالنية السلطان عبادة عن المحنة قال الله تعالى وكيف اخاف
ما اشركنتم الى قوله ما لم يزل عليكم سلطانا فقال لفلان سلطنة ويراد بها القدرة الباطنة من حيث اليد
لان من حيث المالك من الولاية لم سلطنة ومالك على الرعايا وان عدم المالك فليس بضرر انتفاء سلطانه
انتفاء المالك لان المولى لا سلطان له على

المكاتب وهو مملوك تخلقه قوله لا سبيلاي عليك فان من ضرورة انتفاء السبيلاي عنه من كل وجه العتق لان على
سبيلاي من حيث المطالبة بدار الكتابة ولا شحنا في الله عنه في وجه الفوق والعتق لان سلطانا في عليك محتمل
المحتمل فلا يعتبر لان نفى السلطنة محتمل نفى اليد ثم نفى اليد تارة نفى الرق بالبيع وطورا بالكتابة وفي قوله
لا سبيلاي عليك محتمل فاعتبر لان لا سبيلاي عليك محتمل انتفاء السبيلاي بالبيع ومحتمل انتفاءه بالعتق وحكم
عن الكرخي انه قال ما انتفع لي وجه الفرق وقد نفى عدي في وثبت على ذلك قيل ان شرط الثبات لثبوت
النسبة لثبوت العتق اذ الرجوع عن العتق لا يصح وعن النسبة يصح نفي عنه فحينئذ لا يملك من جهة الله قيل
معناه وثبت النسبة على موجب قراره وكأنه لصحة هذا اذا كان لا يولد مثله لمثله في العتق
يكون حرا نقل كسر التاء فكذلك بالفاء وهذا دليل على قوله هذا الذي فحسبنا ان المعنى لا بد وان يكون حرا
لما ذكرنا في اول الكتاب فذلك لانه يكون حرا لان ولد المملوك مملوكا وان كان له ولد مملوكا وان كانت له ولادة
وكذلك لو ولد يكون ذلكا للسلس لان المولى يراد به المبعوث في من ستمار ولا يتصور ان يكون معتقا
الا وان يكون حرا ونقل بفتح التاء اي المولى بذله معني الناصر والمولى في على والمولى الاسفل وقد تن
من سفل مر اذا لان المولى لا يستنصر مملوكا جادة فانتفى من وانب العبد معروف فانتفى الثاني وكذا
الثالث لانه عبده فلا يكون معتقه فتعبر من سفل مر اذا فالعق بالصرح في لان الذاء
يراد به اثبات المعنى لان الذاء لاستحضار المادى وتفهمه لخصر غير انه اذا كان توصف بمكان اثباته
من جهة كان لتحقيق ذلك الوصف في المادى استحضار له بالوصف المخصوص في قوله يا حرا اذا كان
توصف بمكان اثباته من جهة كان مجرد من غلام دون اثبات الوصف فيه والنية لا يمكن اثباتها حال الذاء
من جهة لو كان مخلوقا من ماء غيره لا يكون اثباته لهذا الذاء وكان مجرد من غلام ومن كرام دون التحقيق
في لان الحقيقة محال واذا كانت محالا فلا مصاد الى الحازر نه خلف عن الحقيقة وشرطه تصور حرا
وبيان من ستمار ان قوله هذا الذي معناه انه مخلوق من مائي وابن حسير سنة يستحيل ان يكون مخلوقا من ماء
ابن حسير سنة واذا كانت الحقيقة محالا ليرد ويلغو كقوله اعتقدت ان اخلاق في لان هذا محال عن
لحرية يعني نعم انه محال بحقيقة لكنه صحيح مجازا ومعناه عتق على من حين ملكته لان البتة في المملوك
سبب لعنة والملوك السيد واردة المستد

في الضمان والسعاية حاله عتاق وكذا حال المعتق في اليسار ولا عسار في كذا وكذا اذا
 ورثاه وان كان لرحلته عتقه وله حارة تزوجها لخدمته فولدت ولدا ثم مات العتق فورثاه عتق الولد على الاب
 ولا ضمان عليه وصورة اخرى امرأة اشترت ابن زوجها ثم ماتت عتق زوجها وعتقها في بعض الشر
 قاله ذلك ليعتق من يورثه لان الخلافة ثابتة فيها اذا ملكها لخدمة او صدقة او وصية في كذا لان شرا القرب
 اعتاق ولما اذا تبادى الكفارة واذا كان اعتاقا صار كانه اعتق نصيبه من عتق شريكه ومن غيره وهذا
 معنى قوله فاذا كان احد الشريكين اعتق نصيبا حدهما في كذا لان شريكه رضى بشرائه ولما كان راضيا بشرائه كان
 راضيا باعتاقه والرضا بالاعتاق يسقط الضمان وهذا لان المشتري صار الشخص واحد تجار
 من صاحب من البائع ولا شك ان كل واحد منهما راضيا بالتملك نصيبه فكون راضيا بالتملك نصيبه
 ايضا فيكون راضيا بالعتق ضرورة انه حكم التملك ولا فرق بين العلم وعدمه في كذا سعى العبد لخدمته
 وهذا بعد ان تحلف كل واحد منهما على عري صاحبه لان كل واحد منهما مدع ومنكر وانما وجبت السعاية
 لانه يمكن احباب الضمان لنكار الشريك لكن السعاية متيقنة فيها كاذما كان او صادقا لانه مكانه لو ملكه
 وكان الولد منها وموعد عنده مادام يسعي في كذا يدعي على صاحبه ضمانا لان صاحبه عسرا
 وانما يدعي السعاية على العبد فلا يكون مبرئا العبد عن السعاية ولم يثبت الضمان لنكار الشريك نصيبه وهو
 عندنا على كل حال فصحت قولهم لو حقه الله اي لرضا الله في كذا لانه اذا ملكك عتقك ركن الاعتاق
 ازاله الملك الى العبد وقد وجد من قبله في محله ووصف القرية زيادة في اللفظ الاول فلا تحتد العتق
 في اللفظين الاخرين كالاعتاق على مال وعتق المكرة اي اعتاقه وانما يقع العتق منه لما عرفت ان
 من سقطات موافق على الرضا واثر الاكراه في اعدام الرضا او في كذا او الى شرط بان قال العبد
 اذا دخلت الدار فانت حرة وقع في بعض نسخ النافع او الى شرط الملك ومعناه الى شرط في الملك فاعتقم
 اي حكم بعتقهم انما يصح اعتاق المملوك خاصة لانه محل العتق حتى يعتق بعتق من فلان يعتق اذا اورد
 بالحرية اولى ولا يشترط فيه التسليم والقدرة عليه حتى لا يجوز كالسبع والحيبة وانما لم يعتق من كذا
 لم يعتقها قصدا ولا يمكن بطريق التبعية لما فيه من جعل المتبوع تبعا لتبعه وهو قول الموضوع وانما يعرف
 قيام التبعية اذا عتق العتق اذا عتق

لا قل من سعة شهر فاذا حارت به لاكثر من سعة شهر منذ قال لم يعتق لانه لا يتيقن بجهوده واذا عتق
 على مال بان يقول انت حرة على الف او بالف فالملك ينظم التقدير وغيره ولو عتق عتقه باء المال
 بان يقول ان ادبت الى بالف حدهم فانت حرة ومعنى قوله صح اي صح هذا الكلام تعليقا كالتعليق سائر
 الشروط ولا يصير مكاتبا ولست انعنه بقولنا يجبر المولى على العتق القبول لا لجبار حشا وانما
 نعنه به ان مجرد التولية منه وبين المال عتق وليس للمولى ان يمتنع منه حتى ان المولى لو استخدم هذا العبد
 معطاه ماله لم يقبض للملاحشة فان القاضي يجعله قابضا وقصر يد المولى عن هذا العبد ولما حصل له
 تعليق في الاستدراج حتى لا يكون العبد اجنح كاسبه ولا يمتنع على المولى بيعه ولا يحتاج فيه الى قبوله
 نظر المولى ومراعاة اللفظ وكما به في منتهى دفع اللغو وعن العبد حتى يجبر المولى على القبول والا فلا
 يجبر المولى على اجراء الشرط كما لو علقه بسائر الشروط في كذا الولد ينشاء على صفة الام وهذا لا يتيقن بان
 مخلوق من ماله ولم يتيقن بان مخلوق من ماله ولا زماره يستملكها لانها في موضع ولا ضمانها
 يرجع بواسطة الخصامة لانه كالجزم منها حتى كان عتقا يستلزم عتقه خلاف ما عرفنا وهذا لما عرفت ان
 الصفات للحكمة الثابتة في مهادت تشرى الى الاولاد وانما ترك هذا الاصل فيما اذا ولدت من مولاها
 لان ما رها مملوكا لم يعتق عليه فلما حصل له متع من في الوق والحرة ومن باب النسب خير من يورث
 في الدين والله اعلم

الثاني

التدبير النظم في عاقبة من كان المولى نظري عاقبة امره واخر امره الى وقت الموت وذكر
 في المبسوط التدبير عبارة عن العتق الموقوع في المملوك بعد موت المالك اعلم ان التعلقات اسباب
 للحال عند الشافعي رحمه الله حتى يبطل تعليق الطلاق والعتاق بالملك وكان نسخ ازاله يجوز مع التدبير
 عنده فكان ترك اصله وعندنا ليست باسباب للحال حتى حوزنا التعليق بالملك وكان نسخ ازاله يجوز
 الا انما لا يجوز بيعه لانه مملوك يعطى عتقه مطلق موت السيد فصار كالم ولد وهذا لان الموت كائن
 محال وهو ضد للخلافه حتى خلف الوارث المورث في تركته بعد موته فهو هذا التعليق يكون مشددا
 للمملوك في حال خلافته في قسمة بعد موته فيكون ايجابا في ثانيا لئلا يعتار وجوده عليه على وجه تصير

عن ابطاله كما يتجدر المريض عن التصرف باعتبار الخلافة النامة للوارث **فصل** في دعوى المالك فلو كان تركة المالك في مرض الموت لما كان عمه معقلا بموت المالك كان حكمه غير ثابت في الحال وان كان هو في الحال فصلا بطريق الوصايا من حيث انه تبرع مضاف لما بعد الموت **فصل** في نكاح العتق حوائث اشكاله وان يقال لما كان الدين قدما على الوصية تنسخ ان يصير اثنا فقال لکن نقض العتق **فصل** كما يعتق المدين معناه من الثلث كذا في الهداية قيمة المدين نصف قيمته لو كان قنا وقيل قيمة المدين قدر ثلثي قيمته قنا وقيمة ام الولد قدر ثلث قيمته قنا وهذا لان في التدبير فاته منفعة من شراجه بالبيع وبقيت منفعة لا يستخدام وتضار ديونه من ماله بعد موته وبالا استدلالا بعدم المنفعة المتوزع القيمة على ذلك **باب** **في دعوى المالك** في قول من هو العتق خلافا لداود على هذا حكاية الى سعيد الرديعي متى معروفة **فصل** في دعوى المالك فيها لانه قد كان ثانيا فيها ولم يوجد ما يزيلها وهذا لان حق الحرية لا ينال في المدين والناث فيها حق الحرية واعلم ان التدبير مستلزم لثبوت ان في نقصان الرق في المالك حتى يجوز وطى المديرة وام الولد وهذا آية كمال المالك ان البيع لا يحل الا عند كمال المير او ملك النكاح بالبيع وهذا لا وطى الحارة المشتركة والمكاتب وهذا لان الثابت فيها حق العتق فزول من حقه بقدر ما يثبت من العتق والرق ضد العتق لا يملك الكتابة بوثق في نقصان المالك في الرق ولهذا لا يجوز وطى المكاتب ولو لم يكن المالك محتالا لحاز ولا لو اعترف المكاتب عن كفارة الظهار يجوز اذا لم يود شيئا من بدل الكتابة ولا يحزى عتق المدين وام الولد وهذا لان الثابت للمكاتب ملك التدبير من المولى ما ثبت له او يستعمل ان يكون الشخص الكامل من جهة مملوك كملك للجهة وهذا بناء على الرق منفصل عن المالك ان الرق حصص من اموال المالك لا ترى اغير العبيد ومن ما يتحقق المالك فيها دون الرق والكفارة ارقا في دار الحرب لا ملكه جده عليهم القرض ثلاثة قوى ووسط وضعف وهذا لان الفرائض بناء على المالك ملك التمسك بضعف من ملك النكاح لانه ملك نقلة بالزوج الى غيره وبالا حاق بخلاف ملك النكاح فانه ملك من زاله لا مالا مقلا بان يطلق فحسب وان النكاح لا يقصد بها الا الولد فلا حاجة الى الدعوة ومنه تدنقصد بها قضاء الشهوة وقد

المالك

عنه الولد فلما ادعى الولد لا ولعتن الولد مقصودا منها فالتحق ما المنكوحه فثبت النسب بالدعوة لما ولدت ما رتبة ابراهيم رضوان الله عنه في الرسول الله عليه السلام ان يعقها فاقدا عتقها ولدها وقضية تجيز الحرية ولم يثبت ذلك بالاجماع فثبت حتى الغيرة للحال وحقيقة في المالك وهذا لان الحرية قد حصلت من الواطح الموطوءة بواسطة الولد حكما لما ذكرنا في النكاح لکن الحرية لو كانت ثابتة حقيقة لحصل العتق حقيقة كما في الولد فلما ثبت الحرية ثبت حتى الغيرة للحال وحقيقة في المالك لثبت الحكم بقدر العلم ثم انها لا تسفي لغريم ولا لوارث لان من استلزم وزوجا حيا كمالا يضيع ماله وحاجة مقدرة كالشهر والكنين بخلاف التدبير فانه ليس من اصول احواله **فصل** في ام ولده حقيقة ام حقيقة عرفة وان فهي ام له حقيقة لكنها لا تسمى ام ولا عرفا واذا وطى من حارة امه ذكر الحارة بتبديلها محل التملك حتى لو كانت ام ولد لابن ادم تربيته تحت لا تنقل الاب بالقيمة فالدعوة باطله ثم دعوة من بن انا يصح بشرط ان تكون الحارة في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوة وان يكون من حارة ولانه من ذلك الوقت الى وقت الدعوة فخوان لا يكون كافرا ثم اسلم او عبدا ثم اعتق لهذا لا يصح دعوة للجد مع بقائه من اب لانه لا ولاية له مع بقائه من اب **فصل** في دعوى التملك الى ثبوت النسب وثوقه على المالك ان النسب بناء على الفرائض الفرائض على المالك فتملكها قبيل الوطى ضرورة ثبوت النسب ان الحاجة الى بقائه نسلا دونها الى بقائه نفسه فمن حيث ثبوت الحاجة له ولاية التملك ومن حيث انها ليست باصله بل فضل الخواص بحسب عليه القيمة بخلاف الطعام فانه يملكه بغير القيمة لا فها حاجة اصلية يتعلل بها البطلان **فصل** لان النسب ثبت مما امكن قد امكن لانه لما ثبت النسب نصفه لصاحبه ملكه ثبت في الثاني ضرورة لانه لا يتجوز لما ان سببه وهو الجاوق لا يتجوز اذ الولد الولد لا يتعلل على رجلين الجفر عبارة عن مهر المثل كذا في المبسوط وغيره وذكر في المبسوط المبكر انه ينظر الى هذه المرأة بكم كانت يسا جرع الزنا مع جمالها لو حاز من سيجار على الزنا فالقدر الذي يسا جرع على الزنا يجعل عرقها قويا **فصل** في نسبته منها معناه اذا دخلت على ملكها حتى لو كانت العلوق على ملك احد ما ثم صار من غريمه فيها ثم اذ عياله يكون الذي حصل العلوق على ملكه اولى كسب عمر رضي الله عنهما في حارة من شركي حارت بولاد ناديا فقال لست اقبلت على



ولو تباينت لهما موافقة بينهما وراثته ومولدا في منها وكان ذلك من ضمن الصيانة وهو عليه
حجته جماع في ذلك وهو للباقي منها اي الولد يكون للباقي من من اذ مات احد ما حتى يكون كل واحد
للأب الحي في نفسه وعلى كل واحد منهما نصف العرق وفيه فائدة فيما يقوم لهما من المال فانه لا يورث باللام
فدفع الوانته وما اخذ الدارهم لانه حاز ان تسقط احد ما حتى في حق جريته المطلبه حنفية
التعدد في من بجبال لان الولد الولد لا يحاق من من رجلين فيجزي موزعا عليها اي حكم من موزعة
ان كان يقبل التجزئة تنوزع عليها كاليراث والنفقة والحضانة وولاية التصرف في المال وان كان يقبل
التجزئة شئت في كل واحد منها كمالا كالنسب وولاية النكاح فانها اذا ثبتت لشخص شئت لكل واحد
منها كمالا لانه لا يقبل الوصف بالتجزئة كذا في شرار اعتصم بقوله لان المولى هو نفسه التصرف
في حب المكاتب فلا ينفذ تصرف المولى فيه الا بتصديق المكاتب والدعوة نوع تصرف بخلاف الاب انما
نفسه عن التصرف في مال عند الحاجة بل الشارع اثبت له التوقيع من من مال من حيث قال انت وما لك
فلا يحتاج الى تصديق الولد وعليه قه ولاها لانه في معنى المغرور حيث اعتد دليله وانما لا يملكها لان
حق المكاتب له في كسبه وذلك كاف لاثبات نسب الولد فلا حاجة الى التملك بخلاف من بانه ليس له
في مال الولد ملك ولا حتى ملك فلا يمكن اثبات النسب الا باعتباره تملك الحارية ولهذا سباح للاب ان يطأ
جارية نفسه كتابا

المكاتب الكتب الممنوعة

في لزام فالملوك يلزم العبد البدل والعبد يلزم المولى الصعود اداء البدل قال المطرزي قوله انه ضم
حرته اليه الى حرته الرقبة ضعيف والصحيح ان كل واحد منهما كتب على نفسه امرا هذا الوفاء وهذا الاداء
وفي المنشور في كتابه لانه تخلو عن الغرضين الجاهل يكون الموقوف عند العقد الا الكتابة وسائر العقود
تخلو عن غرض غلب البناء وكنته لفظ المتعاقدين وشرطه كون العبد مملوكا للعاقد وجعله صيرورة
العبد اختصه كسبهم في الحال وثبت الحرية في المال ويجوز موحله ان يقول كاتبتك على العدم
الى جهة ومبني ان يقول كاتبتك على الفدا الى سنة على ان يعطيني كل شهر كذا من النجم الوقت قوله تعالى
والذين يبيعون الكتاب يعني المالك الذين يطلبون الكتابة وهم مملوكا باجته عند البعض والشرط خروج
وقا قوا والصحيح ان لا ير

حي

للذنب والبدنة معلقة بالشرط والطلاق به يد على حوازي الكتابة بطرقها لان المطلق شامل للمقار
لجمع واعلم ان الكتابة الجارية حاضرة عندنا والسلم الجارية تحوز وعند الشافعي مع الله عز وجل العكس
وهذا لان القدرة على تسليم المعقود عليه شرط دون المعقود به والبدنة الكتابة معقوده والمسلم فيه معقود
عليه وما يقول المحرز الطارقي نوح الفسخ بالمقارن او كان من من اذا كان يعقل البيع والشر لا يفسد
كون البيع مالا للملك حاليه للرجح لانه نافع له مطلقا لصراعه الضار المحض في الدايمنه فانه لا يفسد
للاول اصلا والثاني قبل من من موجه عقد الكتابة مالكية اليد في حق المكاتب لان المالكية عبارة عن
قوة وقد ثبت له هذه القوة بنفس العقد حتى يحسن بالتصرف في منفعه ومكاسبه لتتمكن من جاريه وانما لم
يعتق الجاهل لان هذا معاوضة بعقصة المساواة من العاقدين واصل البدل للمولى شئت في الذمة بنفس العقد
لكن يتم ملكه ان ما قبض من الذمة ضعيفة بسبب الرق فكون ما يعتد ذمته للمولى حق ضعيف فثبت
للعبد بمقابلة مالكية ضعيفة ومن مالكية اليد ثم اذا تم له الملك بالقبض سيم به المالكية للعبد ايضا
فانه يعتق عنه من جاريه وهذا معنى قولهم المكاتب طار من ذكر العبودية ولم يزل اساخ الحرة فهو كالنخامة
اذا استطير بها عروا اذا استعمل تطاير في حق الى مقصود العقد المقصود من العقد وصول المولى الى يد
الكتابة ووصول العبد الى الحرية وذلك انما يحصل بالبيع والشر او قد لا يعقود لكن المحضر فتحتاج الى السفر
في ضرورة التجارة لانه لا يحددوا من احوال الدعوة محاه من او الى هذا اليهم لانه اذا لم يفعل ذلك
تفرقوا عنه ومن ذلك شيئا ملكا مملوك من ضرر راته ولا تتكفل سوا كانت بالضرر بالمال وللحر من امته
كون جراسوا كان الوطى جلالا او لم يكن من من ملكه من الرق يعقود عليه وكسبه له اي كسب الولد للوالد
دخل في كتابتها وكان كسبه لها لان تبعية الام ارحم ولهذا اتبعها في الرق والحرية وذكر في بعض النسخ
دخل في كتابتها ومعناه اذا كاتبها كتابة واحدة فدخل الولد في كتابتها ولكن باعتباره تبعية من حتى يكون
كسبه لها كما اذا كانت الكتابة متفرقة والصحيح هو ان يدلي بقوله بئنا باللام وموافق للمهلبية
ففي كافي الحر المكاتب اهل لان يكاتب كل جراحا للنجبر والحر اذا اشترى ان يفتق عليه فكذا المكاتب
اذا اشترى ان يفتق عليه فكذا المكاتب بقد من مكان ولم يحمله ان يبيعها لانها ام ولده ومعناه اذا كان
معها ولدها وان لم يكن معها ولد فكذا لكونه غنما خلاقا

لا يخرجه الله يعتبر المملوك عليه لانه يصير حراً اذا تمتع المولى من التصرف فيه بيعاً ووطناً ولا يجوز
 تغيير المملوك على المالك بدون رضاه الا اذا دل الدليل على قرانه الولاد وجد الجارية والبيعته اذ لا خلاف ان
 الحر لا يخالف النكاح في المخرج والحدث اي اذا ملك لغير اخاه فانما يتحقق عليه بالحدث ولم يوجد هذا اذا
 ملك المكاتبة لخاصه فان قيل وجد الدليل وهو وجوب الصلة اذ هو بمنزلة قرانه الولاد وقرانه لحره
 قيل المكاتبة له كسبته وليس له ملك غير ان الكسب يكفي للصلة في الولاد حتى ان القادر على الكسب
 مخاطب بنفقة الولاد والولاد وان لم يكن موسراً الا يكفي لغيره حاجته لا بحجة عليه نفقة الاخ الزم اذا كان
 موسراً **فصل** النجم الطالع سمي به الوقت ثم سمي به ما يودى فيه من الوظيفة فان كان له دين
 يقبضه او اذ به ديناً لو اراد ان يقبضه لتمكن منه او حال يقدم فان كان له بضاعة مع من يسل الى
 مندوب له شرعاً لان قوله تعالى فكانت لهم وللندب بحجته حكم بحجته يتوالى يتنازع هذا العقد متى
 على الرافق وفرد في الرق عند كرهه نجا واحداً تصديق عليه فليكن التوثيق ولا رفاق شرط ان يوالي
 عليه ضمان ذكر في الهداية لا بد من القضاء بالنسخ او الرضا وكذا في شرح الطحاوي وفي بعض الروايات
 تنقذ المولى بالنسخ ولا يشترط رضاه وحكم بعقده في لغيره ومن اعراض حوته حتى يكون ما بقي مراثياً
 لورثته المكاتب ويعتق اولاده قولي واختلقت الصحابة رضي الله عنهم قال علي وابن عباس مسعود
 رضي الله عنهما كما تال علموا وما تال من ثاب رضي الله عنه بنسخه الكتابة بموته والملاكمة للمولى به
 اخذ الشافعي وجعلت فيه انه عقد معاوضة لا تنسخ بموت احد المتعاقدين هو المولى فلا تنسخ بموت
 المخر كعقد البيع وهذا لانه متى جاز ان يجعل المولى كالحق بعد الموت لحاجته الى الولاد فكذلك يجوز ان يملك
 المكاتب بعد موته لحاجته الى الحرية لانه من كسب ابنه فخلقه في الاداء وصار اداة كادار ابيه اذ خيفه لعل
 فرق بين الولاد المولود في الكتابة وبين الولاد المسترى فقال الاحل في شرط في العقد فثبت في حق من دخل تحت
 العقد كالولاد المولود في الكتابة لانه متصل وقت الكتابة فمضى الحكم اليه وحدث دخل في حكمه سعي في نجومه و
 المسترى لم يدخل لانه لم يضاف اليه العقد ولم يسرى الحكم اليه لا انفصاله واذا لم يثبت التاجيل في حقه صار كالحق
 الكتابة حالاً لا يموت المكاتب لان المدون اذا مات قبل الاجل فصير عمره مكانته انتهى حكمه والحكم فانه يودى
 او يرد في الرق

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله واذا كانت المسلم عبده على غير او خبره او على قبة نفسه مثلاً ان يقول المالك كاتبتك على دين غير اعلى
 او يقول كاتبتك على قبة نفسك قولي لانه شرط فاسد اذا شرط مصلد العقد الكتابة يشبه البيع من قبة
 وهو انما يحتمل النسخ في من سداً وشبهه النكاح من حيث انها لا يحتمل النسخ بعد تمام المقصود
 الا اذا رغب في حفظها عليها فليشبهها بالبيع يبطل الشرط الفاسد اذا تمكن مصلد العقد بان جعل المالك
 ما ليس له كالمحرر ولشبهها بالنكاح لا يبطل اذا لم يتمكن الشرط في مصلد العقد كما اذا شرط ان لا يخرج
 من الكوفة الا باذنه فان هذا الشرط ولا يبطل به العقد المدان في الكتابة الفاسدة هو القيمة لا العقد
 فاسد فله رد رقبته لاجل الفساد وقد تعذر رده بنفوذ العتق فيه فله رده قبة كالمشتري ثرا فاسداً
 اذا اعتق المبيع بعد القبض وكان ينبغي ان لا يعتق عند اداء الخراج انه يعتق لان البدل صورة محلاً
 المستد والدم لا يباع بالمتقوم فلا يصلح ان عوضاً اصلاً وخطاف الثوب لانه يوقفه على
 مراد العاقد لا اختلاف احسانه وفما اذا كانت على قبة نفسه ينبغي ان يودى قدرها لا يختلف فيه المقومون
 ليكون مودى القيمة مقير ان كانت على حيوان غير موصوف مغناه ان يبين المحض من بيتي النوع والصفة
 وينصرف الى الوسط ويجبر على قبول القيمة قوله فتردد بين الجواز والفساد وهذا لان الحيوان لا يثبت
 في الذمة في مقابلة مال المال كالبسج وثبت ديناً في الذمة في مقابلة ما ليس له كالمكاتب فهذا العقد
 من حيث انه جباله مال المال يفسد باسقاط الحيوان في الذمة ومن حيث انه مال ليس له لا يفسد ويحتمل
 الصحة على الفساد لان امور المسلمين محمولة على الصلاح والسداد حتى يظهر غير واذا كانت عبداً
 كتابة واحدة بان يقول ان ادبا عتقا وان عجزا رد في الرق قوله فايها ادى عتقا للمولى جعلها
 في هذا الحكم كشخص واحد وكان الزم جميع المالك واحد منها ثم علق عتق صاحبه ما دايه ولهذا
 اذا قبل احد ما دون من غير لم يجزوله ان ياخذ كل واحد منها بجميع المكاتبه ويرجع على شريكه نصف ما ادى
 لا ستواهما ولو رجعا بالكل لا يتحقق المساواة في لئلا يودى الى ابطال حق المكاتبه من الكتابة بعد
 الحرية وسد حق المراء وحقق لا يبطل بموته كالتدبير وسد حق المراء وان مراد به المكاتبه وهو المولى
 لان المولى استحق له بعد الكتابة ومن نفسا خ يودى لا ابطال هذا الاستحقاق الى هذا الشارة
 في البسوط قوله كالبسج

اذا كان
 داراً

وبه سئل ان كان مع المكاتب ما طرد الكفار اذا استولوا على مكاتبنا لانه لا يكون بخلاف الحق وذكر
 في بعض النسخ وبه سئل ادواته ما ذكر في الجامع الصغير الهداية امة بين حليلين كانتا فوطها
 احدهما نجارت بولاد فادعاه صحته لقيام الملك فيه وصار نصيبه ام ولد له لان المكاتب لا يقبل النقل
 من ملك لملك فقطص امومية الولد على نصيبه وكذا ذكر في الفتاوى اذا طلى الاب مكاتبته لانه وادعاه لانش
 النسب فقال لا يحتمل النقل من ملك لملك وان اعتقوه جميعا يمتنع القياس لهم بعقوبتهم بضافتهم التصرف
 الى مال ليس ملكا لهم وفيه استحسان بعقوبتهم ويجعل هذا اعم له من قرارهم باستيفاء بدل الكتابه وهذا
 لان عتق جميع المكاتب مسقط لبطل الكتابه عنه فكلما كان عملا كماله من طريق المجاز وهو ان يكون اسقاطا
 منهم لبطل الكتابه ومع تعذر العمل بحقيقه الكلام يصار الى المجاز اذا امكن بخلاف ما اذا اعتواجزهم
 لان عتق البعض ليس مسقط عنه شيئا من بدل الكتابه وهذا انما يتوقف قوله لقضاءهم مقام المالك كتابه ام
 الولد والمدبر يجوز لبقائه الملك فيها وعقد الكتابه يرد على المملوك المتوصل الى ملك البدو اذا اولدت
 مكاتبته منه الى اخره وهذا لا يتلقاها حتمتا جرت عا جلت بدل واجل غير بدل فاختار انما اشار
 واذا كانت مدبرته الى اخره ما ذكر من الجواز قول الخليفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله سعي في الاقل
 منها وقال محمد رحمه الله سعي في من قل من ثلثي قيمتها وثلثي بدل الكتابه لان خليفه رحمه الله ان
 بدل الكتابه بمقابلته ما وراه المستحق للتدبير لان وجوب الكتابه بثبوت ما لم يكن ثباتا للمكاتبه والبدك
 بمقابلته ذلك بمقابلته ما وثباته وقد عرفت ان التدبير موجب استحقات شيء لها فلا يتصور
 استحقات ذلك بالكتابته لكون البدك بمقابلته واذا ثبت ان بدل الكتابه بمقابلته ما وراه المستحق
 بالشيء بالتدبير وشي من ذلك لم يسلم للعبد موت المولى فلا سقط شيء عنه من بدل الكتابه بخلاف ما لو
 كاتبه اولاهم دبرته لان بدل الكتابه هناك بمقابلته جميع الرقبه لانه لم يستحق شي من رقبته عند الكفا
 فاذا عتق بعون الرقبه بعد ذلك بالتدبير سقط حصته من بدل الكتابه بطلان ان الشيء تضمن
 المثل ولا تضمن فوقه فبطل المكاتبه الكتابه ولا ملكه عتاق على مال موهب لان المكاتب ليس له
 لان يكون معتقا لانه رقيق بعد فخلفه فيه اقرب الناس اليه وهو موله ذكر الحقائق ثم اسبابه

في بعض النسخ
 في بعض النسخ

شيئا

من التدبير وغيره واخر الكتابه لانها تقبل الفسخ دون التدبير ولا سئل ان كان حكم
 الاعتاق فيكون مرتباً عليه والله اعلم **كتاب**
 الولد فوعان ولا عتاقه ولا موالاة وموشتق من الولد الى القربى اي القرانه الحاصله بسد العتق
 او الموالاة وسد ولا العتاق العتق لانه عتاق لانه اذا ورث فربما يعقوب عليه ويكون ولاؤه له
 ولو كان بسببه من عتاق لما ثبت له الولاء لانه لم يوجد من عتاق وحكمه العقل وورث لان الميراث
 معلول العلة المتأخره وكذا العقل وجب على هذه النسخه وقد كانت العرب تنصر بالولاء بنوعيه قراه
 النبي عليه السلام قوله فولا له اي يعقله ويرثه لانه بالاعتناق اجنيه حكما فانه لا يملك المالك قبل العتق
 كالمست وقد صار ما كانا لا يعتاق وايد هذا قول النبي عليه السلام ان يحزى ولله الحديث نفى كونه
 مجازيا الا بالاعتناق لانه سدد له حجاده ولا يمكن لغيره الولد بسبب الاجاده الا بهذا الطريق فلا يكون
 مجازيا له الا بذلك ايضا والمثبت للاجنيه من حيث الحقيقة بالان يلاذ يستحق الميراث وكذا المذهب للاجنيه
 من حيث الحكم العقليه ومن هذا قال الحسن المولى الاسفل يرث من الاعلى لانه ملحق بالنسب والنسب يوجب
 الميراث من الطرفين فكذا الولاء ولما قول عليه السلام الولاء لمن اعتق ذكره ما لا يف واللام والله للحسن
 فيبقى ذكر ثبوت الولاء لغير المعتق ولانه قال كنت انت عصبته والموضع موضع الحاجة الى البيان فسكونه
 عن البيان في الحاشية من خردل على انه لا يرث عتق سايه اي معتق ولا منها في حاشية النص
 بحكم قوله تعالى ما جعل الله من حريم ولا سايه فقد قيل في تأويله كان الرجل اذا اعتق عبدا
 قال هو سايه فلا عقل منها ولا ميراث كذا في الكشف في محتمل الحديث المذكور في المتن فقد روي له عاتقه
 رضي الله عنها ارادت ان تشتري بربه ويعتقها وكان هو اليها شرطوا ان يكون الولد لهم فسالته النبي عليه
 السلام فقال اعتقها فان الولاء لمن اعتق فاشتهت الولاء للمعتق بطل الشرط في لان المولى اعظم اي
 بالكتابته السابقة فاشبه العتق المعلق بالشرط ومن فكر ذارح مجرم الى اخره فان قيل المدعى عام
 والدليل خاص قلت اشترى القربى انما صار اعتاقا ما عتق ربه من الملك والمكاتبه القربى اعتاق فثبت
 الحكم في هذه الجهات من خردلان الملك موجود وهو المورث في ثبوت العتق من قبل ان العتق متى ثبت تصدلا لا ينقل
 الولد

وبقول عائشة رضي الله عنها فانها قالت انه قول الرجل لا والله ولى والله وهذا انه يكون المسمى فاما اذا
حرى على لسانه من غير قصد في امر المستعمل فانه لا يكون بمنزلة اللغو وسحب فيه الكفاية فان قيل فما معنى
تجلبين على الموصلة بالرحا وهو منصوب عليه فكون مقطوعا به قلت ولكن صورة تلك اللفظة مختلفة
فيها فانما يتحقق بالترخا في الموصلة في اللغو بالضرورة التي ذكرها وذكر غير معلوم قطعا للناسي اليه
ان يذهب عن اللفظ باليمين ثم تذكر انه تلفظ بلفظ اليمين شيئا بان يقول الغرض الا تاتينا فنقول
بلى والله غير قاصد لليمين الهزل الاسم لكلام يكون على نفي كلام الصبيان لا مراده ما وضع له وما
صلح له اللفظ استعارة فهو ضد الجحد وموان يراد بالشئ ما وضع له ولا كراه اسم الفعل بفعله
لغيره فينتفي به الرضا ولا حكام على تسمين بجهل الفسخ وتوقف على الرضا كالسبع وبه جارة وما
لا تحتل الفسخ ولا توقف على الرضا كالطلاق والعناق والندو واليمين واثر كراه والهراسة القسم
به ولا حيلة فاسد اغبر موجب للملك ولا اثر لها في القسم الثاني لان تأثيرها في اعدام الرضا وذكر
منع لزوم هذه التصرفات لان حكم هذه التصرفات لا تحتل الرد والبرغى لا يرى انه لا تحتل خيار الشرط
والى هذا اشار بقوله لا لا يصح الرجوع عنه والرضا حكمه ليس بشرط وهذا دليل على ان الناسي الملك
سواء في التمسك والبرغى على انعقاد يمين المحازل **فصل** في المجاوزة او حذر مكرها او ناسيا سواء لا بشرط
هو الفعل وقد وجد حقيقة ولا نعدم ذكره بالاكراه والنسيان **فصل** الله علم لذات الله تعالى
والرحمة الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة في الحقيقة ذات قام به الرحمة والفرق بين الصفة والاسم ان
منه والعبارة عن مجرد العلم والقدرة بدون الذات والاسم عبارة عن الذات مع الصفة كالعلم والقدرة
القدرة ثم ذكر في المبسوط من مشايخنا من يقول الخلف بصفات الذات كالقدرة والعظمة والبررة
والجلال والكبرياء يمين الخلف بصفات الفعل كالرحمة والغضب لا يكون يمينيا وقا الواصفات الله
بالا يجوز ان يوصف بضده كالقدرة وصفات الفعل ما يجوز ان يوصف بضده يقال اعطى فلانا ولم
يعط فلانا وقا لو ان ذكر صفات الذات كذكر الذات وذكر صفات الفعل كذكر الذات والخلف بالله
مشروع حوز غير الله وهذا الطريق غير مرضي عندنا لانه يقصدون بهذا الفرق من شارة الى عدمهم ان

صفات الفعل غير الله والمذهب عندنا ان صفات الله لا ما هو ولا غيره فلا يستقيم الفرق صفات الله
وصفات الفعل ومن صح ان يقول ان يمان جنية على العرف فما يعرف الناس الخلف به يكون يمينيا
والا فلا والخلف بقدرة الله وكبريائه وعظمته متعارف في رحمة وغضبه غير متعارف في هذا المذهب
قوله وعلم الله يمينيا لان الخلف به غير متعارف في هذا لان الصفات لا ما هو ولا غيره فمن حيث انه لا هو لا يكون
يمينيا ومن حيث انه لا غيره يكون يمينيا كالذات فيقول ان كان ما يخلف عادة يكون ملحقا بالذات
فيكون يمينيا والا فلا **فصل** في العلم بذكر ويراد به المعام كما يقال في الدعاء اللهم اغفر علكم فينا
اي معلوما وهذا يخرج كما على قول من فرق بين صفات الذات وصفات الفعل فاما على قول المتأخرين
فاما لا يصح الخلف به لانه غير متعارف واعلم ان الخلف بالعلم والرحمة والغضب مشروع ان كان مراد
الصفه القائمة بذات الباري كما ذكره الامام المحقق ابو المعبر رضي الله عنه في تبصرة من دله في كماله
والقرآن معناه ان يقول النبي والقرآن في الوعا انما يرى من القران يكون يمينيا لان التبري منه كفر والله اعلم
فصل في حروف القسم الباء واللام والواو والياء امث الباء فهي للاتصاق في الاخر
وسى تدل على فعل محذوف وانما حذفت لكثرة الاستعمال والكسبي بالياء لانه للاتصاق فقصص ملصقا
به وهو الفعل ثم لما امتدت الحاجة الى حرف لغرض توسعة اصلاات القسم استعير الواو لمعنى الباء لانها
تناسب صورة ومحنة اما الصورة ملائمة مخرج كل واحد منها بضمه الشقين وامت المعنى فلان
الواو للجمع وفي الجمع معنى للاتصاق ثم استعير الياء لمعنى الواو لانها من حروف الزوايد يستعمل العرب
اطما ما معنى من خرو قد تحذف حرف القسم تخفيفا لكنه بالنسبة عند اهل البصرة وبالحق عند اهل
الكوفة **فصل** لان حروف الله قد يكون شاملا من الشرايع كالطاعات والخلف بالطاعات لا يكون يمينيا
لان الخلف بغير الله تعالى **فصل** فقد اخبر عن الخلف بلفظ وضع للمحال محض حاله في الجبال
والخلف بالله هو المشروع فصرفت اليه ولا يحتاج الى النية ولا تشترى ابغى الله اى يمين الله
بذلك سابق اليه وهو قوله ولا تتحدوا ايمانكم دخلا منكم منة وكذا لو قال على نذرا ونذرا الله هذا
يجوز على ما اذا لم يسم المندوب بان قال على نذرا ان لا افعل كذا ونذرا الله ان لا افعل كذا فلهذا انما ينفذ
يمينيا وهو موجه موجب اليمين

في نه تحريم الحلال لا لما جعل الشرط علما للكفر فقد اعتقده واحد الاحتجاج فكله فانه
ذلك الفعل وهذا عينه لا تمنع من تحريم الحلال كما تمنع من حكمة اسم الله تعالى خلا قوله على غضبه الله
وامثاله لان الغض قد يحقق بارتكاب المحظورات التي هي فروع الدين كالزنا وغيره ولا يصير حالها
لان حرمة هذه من شأنها اعتبار النسخ والتبدل فلا يكون مع حرمة اسم الله تعالى في كفارة
الفجأة التي من شأنها ان تكفر الخطيئة لئلا يسترها عن الزهري ما يولد قوله او كسوته انما هو زار نضاعدا وعن
مجاهد ادناه ثوب لكل حكيين لان الكسوة ما يكون المراد به مكنتيا حتى يجوز له ان يصلي في ثوب واحد والمراد
بالا زار الكبير الذي كالرداء فاما الصغير الذي لا يتم به ستر العورة لا يحزى لو كسى كل مكنتين او يلا ذكر في
النواذر عن محمد انه يحزنه لا يكون ككتيباته شرعا يجوز صلاته وذكر في الهداية وشرح اني انصر ان المذكور في الكتاب
مروي عن محمد وعلى قول اصحابنا الاعتبار بما يسمى به مكنتيا ولا يسمى بالراويل يسمى عرايا فانه لا بد ان
يكون كسوة لا كثر البدن وهذا لان صلواته عليه كسوة كل بدن لا تغفر قضية لا صافه اليهم وذكر في
عرفا عليه كسوة اكثر بدنه لان الكمال الحقيقي اذا سقط عن حيزه اعتبار بصار الى الكمال التقديري لكون الكمال
معمولا بقدر مكان وهذا التعليل يستقيم طاهر اعلی ما ذكر في الكتاب في تفسير الهداية ويحتمل ان يكون المراد
منه ما الشرح من مام بدر الدين رحمه الله ان لا صلوات على من العنق الى الوراء والرجلان ناقلتاه واليد
ما طشتاه والراس طليعة فكان قدرا الراويل سايرا اكثر ما يولد صلواته او كلمة او يكون المراد من قوله ادناه
ما يحزى فيه الصلوة من زار الكبير الذي هو كالرداء وعلى هذا يكون على من تغاف لا نه قال ادناه ما يحزى فيه الصلوة
ولم يقل ادناه ادني ما يحزى فيه الصلوة في من لا وسط ما يطعمون اهل بيته من وسط اكلتان وشبعتان لان
من كل على ثلاث مرات ادناه كاحترمة وفيه نوع نقصان ولهذا قيل ترك العشاء مهمرة واعلاه من كل ثلاث
مرات وفيه نوع نقصان من حيث انه يورث النخبة كذا ذكره صاحب الهداية في زيادته وفيهم اهل بيته اراد به
من ولاد والخدم والروحة فصام ثلثة ايام فعليه صيام ثلثة ايام ذلك كفارة اما انكم اي المذكور اذا جلت
وجنته في وكلمة او في التكليف يقتضي التحريم احراز اعم اذا استعملت في موضع الخبر من باجة فانما هي
الى الشكر من واو وجب العموم في الثاني فيقيد المطلق به فان قيل المطلق عندنا يحزى على اطلاقه فيقيد
محزى على تقييده فاما معنى قوله فيقيد المطلق به

به قيل الاصل عندنا ان لا يحل مطلق على تقييده اذا اورد في حكمين كل في كفارة القتل وسائر الكفارات
او في السب كما في الصحفة الفطر فاما اذا اورد في حكم واحد كما في هذه الصورة فحمل المطلق على المقيد ان الصوم
وجوده لا يقبل وصفين متضادين فاذا ثبت تقييده بطل اطلاقه في حاله وعال الشافعي رحمه الله يحوز اي المال
دون الصوم ومن حلف على غير المراد به المقسم عليه لان اليمين حملتان احدهما المقسم به ومن حلف على مقسم عليه
مذكر الكل واراد به البعض ايه سايع وشايح فلتأت بالذي الباء للبعد وبوز الباء بحوز ايضا وقال
الثاني رحمه الله امرنا بالكفيرة قبل الحنث واقل احواله ان يفيد الجواز ويحسن نقول المشهور من الرواية فلتأت
بالذي هو خير ثم ليكفر بمنه وما رواه الشافعي رحمه الله يحول على التقديم والتأخير ان ثم قد يكون بمعنى
الوارو قال الله تعالى ثم كان من الدين آمنوا وهذا لان من فقد الوحد حقيقة وقد امكر العمان على ما ذكرنا
لان الكفارة واجبة بعد الحنث وعلى ما ذكرنا يمكن العمل بحقيقته لان الكفيرة قبل الحنث غير واجبة
فما ولما ان الكفارة من الجنابة لا لها توبة قال الله تعالى توبة من الله والتوبة قبل الذنب لا تكون والذنب
في حكمة اسم الله تعالى الحنث لا نه في عقد اليمين معظم اسم الله تعالى والتكفير قبل الحنث كالطهارة قبل الحنث
تخلو في كفارة القتل فاحراز جنابته وحنانته في المخرج اذ لا يصح له في هون الروح فص
ومن حلف على معصية الى اخره التمسك بالحديث ان يقول ان طاهرة بقتضيه وحنث الحنث اذ لم يكن المحذور
عليه معصية بل يتخير المرء بين السر والجنث بكن الحنث خير من السر فاو لي ان يحث عليه الحنث اذا كان معصية وقوله
تعالى واحفظوا انما انكم محمول على ما يجب اتمام البتة فيها كالمعقود على الطاعة او على ما يستوي فيه البر والحنث
واليمين القتل يستلزم ان تكون موقوفة لوقت معين اما لو حلف لقتل فلانا مطلقا فانما الحنث في آخره من
لعمري حيوة في نه عبادته لان الكفارة كاسمها ستارة للذنب وذكر ما يوقرته وطاعة قال الله
تعالى الحسنات يذهبن السيئات ولا فاشادي بالصوم الذي هو تحض العبادته وشرط نه العبادته في
لم يصح حرمنا لان تحريم الحلال ليس الى الحد بل الى الله تعالى لا نه قبل المشرع بكن الصلوة منع نفسه عن ذكر الله
فيصير ذلك محرمًا فاذا اقدم على ذكر الله وعده مباحا عليه كفارة بغيره استباح ذلك المحرم لغيره
لان ان يصير محرما عليه علمنا ثم يستبيح اذ ليس في ذلك العبد وفيه استباح اي عامله مثل ما يعاقل
بالمباح بان اقدم عليه وما شره كذا قال

شعبان رضي الله عنه فلما ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم العسل على نفسه وقيل مارية قال الله تعالى يا ايها
النبي لم تحرم ما احل الله لك ثم قال قد فرض الله لكم ما احل الله لكم ما احل الله لكم ايها النبي
الكفاية المقدره في كل حال على جرم الى غيره القاسر لم يحكم كما فرغ من ما شرع الله من ما شرع الله
النفس وغيره وفيه من سبب ان يقع على الطعام والشراب لان غرض الخالف البرد والخنث ولو علمنا على
العموم لا يتحقق معنى البرد فنصرف الى ما تناولوا عادة وهو المأكول والمشروب ولا تناولوا المداة الا
بالنهي واذا تناولها كان ايلاء وهكذا كلة جوات الرواية ومثابحنا فالواقع به الطلاق من غير
لغلبة الاستعمال وذكر في التيسير الزدوي وبعض المشايخ بسم الله يقولون من قال الهرجة بدست راس
كبر من جرم تحريم طلاق ولا ينوي في ذلك ويقولون مراد العامة من هذا اللفظ الطلاق ولم
ينص على عرف الناس في هذا فان من ايراد له بهذا الحلف ايضا ولو كان العرف مستقيما لما استعمله
الا ذو الحيلة ولا من متى نص على لفظ التناول باليد فالظاهر انه مراده ما تناولوا باليد وهو المأكول والمشروب
فالصحيح ان يقتيد الخواب في هذا ونقول ان نوى الطلاق يكون طلاقا فاما من غير حرمه لا فالاحتمال ان
يقف من نسيان فيه ولا يخالف المتقدمين في ذلك ومن يذره مطلقا بان يقول الله على نذرا ونذرا
بحسب فعله كفارة يمين هذا التزم بكفارة اليمين استمع الله هذه العبارة قال النبي صلى الله عليه وسلم من نذر بذر او نحر
فجلبه الوفا به ومن نذر نذرا ولم يسم فعله كفارة يمين الثانية لله ان يقول الله على صوم يوم الجمعة
الثالثة اذا علق نذره بشرط كما ذكرنا والرابعة على نذرا ونذرا الله بان قال على نذرا ان افعل كذا
او نذرا الله ان لا افعل كذا فهذا انعقد ميثاقا وموجب اليمين كما ذكره الشيخ من مام بدر الدين
الله روى عن العزمي عن خالد الترمذي رحمه الله قال خرجت حاجا فلما دخلت الكوفة قرأت كتاب النذور
والكفارات على ابن حنفية رضي الله عنه فلما انتهت الى هذه المسئلة قال خفف فان من انى ان ارجع فلما رجعت
من الحج اذا الوصفه قولي فاخبرني الوليد بن ابان انه رجع قبل موته بسبعة ايام فقال بخير وتبين هذا
ان قوله وعليه الكفارة ليس على الختم بل على التحسين وقول محمد بن قيس لقول حنفية رحمه الله عليها فقد ذكر
في الهداية وغيرها عن ابن حنفية رحمه الله انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا فعلى صوم سنة لعمري من ذكر
كفار يمين هو محمد رحمه الله ويخرج عن العمدة بالوفا

١٢٧ فانما سمي ايضا وهذا اذا كان شرطا لا يرد كونه لان فيه معنى اليمين لا قصد منه المنع عن ايجاد الشرط لا منعه
عن التزام هذه الطاعات بالنذر بخلافه ان لا يفي بها فلحقه الوعيد وهو مطاوعة نذر فتخير ويميل
الى اي جهة يشاء بخلاف اذا كان شرطا لا يرد كونه لا نعدام معنى اليمين فيه في هذه المواضع
لا يراد بهذا اللفظ عرفا لان البعد اسم لموضع اعد للبيتوتة وهذه البقاع ما سمت لها فان
اليمين ان الله تعالى هي الكعبة ميثاق قوله ان اوليت وضع للناس في سمي المساجد بيوتنا بقوله في بيوت اذن
الله ان يرفع قلبي الايمان لا يستني على الفاظ القرآن وقد سمي بيت العنكبوت بيتا وهذا لا يدرك
على ان يطلق اسم البيت متناوله واذا قرأ في الصلوة لا يسمي منكما لانه يقال في العرف فلان لم تكلم في صلوة
وان كان قد اتى ما ذكرنا الصلوة وفي عرفنا لا يحدث في غير الصلوة ايضا لانه لا يسمي منكما بل قاريا مستجبا
في وان حكك ساعة راكبا بحث من استدانة على ما يستداهم كالانساء قال الله تعالى واما نسينك
الشیطان فلا تعد بعد الذكر مع القوم الظالمين اي لا تملك قاعدة الركوب ما استداهم الا ترى
انه يضرب له مدة يقال ركبت يوما خلافا للدخول فانه ليس مستداهم ولهذا لا يضرب له مدة فلا يقال
دخل يوما وشهدا الدار اسم للعروة عند العرب والعجم يقال دار عامرة ودار غامرة الا ترى العرف اطلقت
اسم الدار على الغزبات التي لم يبق منها الا ما شارك قال القائل عفت الديار مجملها فمقامها وقال الخضر
يا دار مينة ما علمنا فالسند والنساء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لعل ان يشاره اليه في
التعريف فلا حاجة الى ذكر الصفة التي للبيان والتوضيح ففي الغايه معتبر لان الغايه تعرف بالصفات
فان قيل النساء اذا كانا دخلا في المسمى فلا يفرق لئلا في التعريف والتذكير وان لم يكن دخلا
فلذا لا يختلف كما اذا حلف لا يكلم رجلا لا يستفيد يمينه رجل عاقل عالم قيل له صفة النساء متعينة
في الدار فماذا ان يكون مراده بحكم العرف وفي الرجل تزلج الصفات ثابته من العلم والعقل وغيرها ولم يوجد
العرف المعين لا حد النوعين فان قيل لو وكل رجلا بشراد ارفا شراء دارا اخرى يقع للموكل قيل
لا فانعرف من وجه بيان التمسك ولا كذلك ههنا في كمال الشروط بقضية من طلاق في
الحاضر لغو يعني ان كمال الشروط هو العادة بقضية من طلاق اي يحكم كونها مذكورة مطلقا لان المطلق
صرف الى الكامل

فهذا الكلام الغوي في الحاضر لا يميز له الصفة وهي غير معتبرة في الحاضر **للتعريف** لا للشرط هذه هي الصفة
للتعريف من المرة مقصودة بالآخران ليعينها فلا يتقيد اليقين بها خلافاً للاداء والعبد فان الاداء
لا يقصد معراجها ليعينها بل لا ذي دخل من الكما والميتقيل بمقصود الخالف فصار كانه قال
دامت لفلان وكذا العبد لا يعادى لذاته لسقوط منزلته عند من اراد لكونه ملحقاً بالبهائم فالظاهر انه
اذا كان لا ذي منه لا يقصد معراجها باليمين لا بجعله هذه المنزلة ولكن انما يحلف اذا كان لا ذي
من مالك وهذه الرواية تحالف الخالص الصغير اضافة الطيلسان للتعريف لان من ناسا لا يعادى
المعنى في الطيلسان وكان صاحب مقصود ابا النحر ان فلا يتقيد به اليقين **فصل** الاكل اتصال
الشيء الى حوصه نفسه جهشوما او غير مشوم بمضوغا او غير مضوغ فما ساقى فيه الحشم والمضغ والشراب اتصال
الشيء الى حوصه مالا ساقى فيه الحشم والمضغ واذا عرف هذا علم ان غير النخل لا يوكرا واعلم ان الحقيقة
تترك شيئا من ذلك لا استعمال العادة وذلك اللفظ في نفسه وذلك حال المتكلم وذلك في محله الكلام
وسيجي الكلام ان شاء الله تعالى في شرحها الرواية بالنار ثلاث من فوق لا نه تحث باكل البئر
والرطب والتمر وانه تناول الاكل بخلاف التمر فانه لا تناول الشر وانما تصرف اليقين اليه ولا فها صيد
ولا فها محله والاطلاق اسم البس على السبب والمجد على الجالس ايح **فصل** حلف لا ياكل من هذا
البسر الى اخره **فصل** انه متى عقد عمنه على عين بوصف بدعوة ذلك الوصف اليقين يتقيد اليقين بما ذكر
الوصف كما اذا حلف لا ياكل من هذه الرطب فاكل بعد ما صار ثمرا لا تحث لان صفة الرطوبة داعية
اليقين فقد تمتنع من تناول الرطب دون التمر وكذا صفة البسورة داعية الى اليقين بخلاف ما اذا حلف
لا ياكل هذا الصم او هذا الثابت لان هجران السلم بمنع الكلام منه عند فلم يعتبر الاداعي في الشرع والمجوز
شرعا كما المجوز عادة بخلاف ما اذا حلف لا ياكل من هذا الخمر لان صفة الصغر في هذا ليست بداعية
الى اليقين فان المتنع منه اكثر امتناعا من لحم الكبيش **فصل** في نكاح النون وقد ثبت اذا اراد اكل
من قبل ذنبه فالرطب المذنب ما يكون ذنبه قليل سر والبسر المذنب على عكسه فيكون اكله اكل البسر
الرطب تكون اكله لا يحلون عليه حقيقة فحتم محلاو الشرا لا نه تصادف الحيلة فتقع القليلة في الكمية

فصل في اللجيم هو الناشئ من الدم لا نه مشتق من اللجيم الحرف اذا اشتد واشتداده ما الدم يكون لا نه
لسكونه في الماء فيكون قاصرا في الحقيقة ومطلق **فصل** سم تناول الكامل فخرج عن مطلقه لا اللفظ والموجب
عن النص ان ذلك من طريق المجاز على مني **فصل** ثمان على العرف على الفاظ القرآن دليل ان من حلف لا يركب
فركب كافر الا تحث وقد قال الله تعالى ان شر الدواب عند الله الذين كفروا الكفر تناول الماء بالقم
من موضع **فصل** فانه قال شرب من حمله وقال اهل بلدة كذا يشربون من حمله وانما يراد به بالاولى
وبه غير ان اليد وما يوقو حقيقه الشرب من حمله ما كره ومن ان وضع فاه على حمله فيشرب هذه
حقيقه مستعله جاز في الحديث ان النبي عليه السلام قال يقوم هل عندكم من ماريات في شرق الا كرهنا فتمت
المصير للمجاز وان كان متعارفا وهذا انما على ان الكلام اذا كان له حقيقة مستعله ومجاز متعارف
فالعلم بالحقيقة اولى عنده وعندنا العلم بحوم المجاز اولى لما عرف ان المجاز خلف على الحقيقة في حق الحكم
وفي الحكم للمجاز رجحان لا نه سطلق على الحقيقة والمجاز معا وعنده الخلفه في حق التكلم فصار له حقيقة اولى
ومسألة الخطبة تخرج على هذا الاصل ايضا **فصل** لا نه من اراد حمله الشرط كون المار منسوب الى هذه
النسبة لا ينقطع ما لا غشاف ومن واني والفرق لا في حقيقه الله من هذه المسألة ومن ما تقدم
ان كلمة من لا تداء الغاية فاذا قال لا يشرب من حمله فالشرط فيه ان يكون امتار شره من موضع يسمى حمله واذا
قال من اراد حمله فالشرط فيه ان يكون ابتداء شره من ماري منسوب الى حمله القضم من كل ماري او سنان
فصل الا اذا اكل من خبزها وهذا الشارة الى ان عندها اذا اكل عندها لم تحث وذكر في الجامع الصغير
وان اكل من خبزها لم تحث عندها ايضا فهذا يدل على انه صحت تناول عن الحنطة عندها وما هو الصحيح
لما ان اكل الحنطة في العادة هكذا يكون فانه قال اهل بلدة كذا ياكلون الحنطة والمراد بالخبر لا نه ان
الحنطة ما كور عادة فانها تقلى فوكرا وتخذ منها الكسكس والهريسة اذا كانت مستعله والمجاز متعارفا
صار العلم بالحقيقة اولى عنده والمجاز عندها سقا التوين اكله ومن سقا فمثله واختلف الشايع
معه الله فاما اذا اكل عيش الدقيق فمنهم من يقول لا نه اكل الدقيق حقيقة والعرف ان اعشى بالحقيقة
لا سقط ومن صح انه لا تحث لان هذه حقيقة معروفة كذا في المبسوط وذكر في اصول الفقه لغيره

فعله ولو حلف لا يكلم فلانا الى اخره في بعض ايات المبسوط شرط ان يوقظه وهو ظاهر انه اذا لم يثبته
كان كما اذا اذناه من بعيد بحيث لا يسمع صوته فلا يكون حائثا في ذلك من موانع السياسة
اي اعلام الداعر وهو الخنث للوالي ليؤذبه او يقتله فيقتله بدل له الجاني فيقتله لولا يثبته لانه لا تقدر
على السياسة بعد ذلك لولاية وزوالها بالموت والعزل لانه لا يصير كواحد من عاياه فلا يمكن التساوية
حتى لو لم يعلم بعد ما عر له بحيث فوكه اية عمده اى كبد اية عند لم يكن عليه دين لم يكن عند
الحلف لمتاني قولك حنثه واني يوسف معهما الله في اذالم يكن عليه دين اى اذالم يكن عليه دين ولم يكن
له نية ايضا حتى اذ انواه فلا خلاف فيه وهذا المقصد غير مفيد على قول محمد رحمه الله فانه يحنث عنده سواء
كان عليه دين او لم يكن نواه اوله من قولك يوسف معهما الله لا يفيد ايضا لان عنده يحنث اذ انواه سواء
كان عليه دين او لم يكن نواه انا يفيد على قولك حنثه معهما الله لان شرط الخنث عنده الوصفان جميعا وجود النية وعدم
الدين حتى اذ انواه لا يحنث اذ كان عليه دين مشغوق برقبته وكسبه وان لم يثبته لا يحنث وان لم يكن عليه دين
على من نفاق لمحمد رحمه الله انه عقد عنه على اية من ماله لفلان وكسب العبد ماله لولا يحنث وكونها
في دينه ككونها في دين غيره ولهما ان منته عقبت على اية منسوبة الى فلان وهذه منسوبة الى العبد
عرفنا وكذا شرعا قال النبي صلى الله عليه وسلم عباد اوله مال ثم ذكر في اكثر النسخ عده الماذون ولم يذكر
في هذا الكتاب ويحتمل ان يكون المراد لان النسبة الى العبد انما تنحصر اذا كان مالا وانا وان وقفنا
طاق التام حنث اى اذا كان يحنث لو اعلق بكوز لخللا وان كان الباب مغلقا اى اذا اعلق بكوز خارجا
فقد ذكر في هذا ايضا وغيره كل موضع اذ ارد الباب بغير خارجا فليس كذلك الدار واذا ارد الباب كان
داخله من الدار واعلم ان سلة الشواء وما بعدها من المسائل الى غير الفضل بنا على الحقيقة ترك
بدل من تتبع الماعرف ان كل عاقر سقط بعضه كان سدا المحاذ في من البحر للسان لما يطلع فقد
ذكر في المبسوط فهو على الوجه خاصة قالوا انا يحنث اذ اكل المطبوخ بالماء فاما القلية اليابسة لا يحنث
مطبوخا يكسب في التناير اى يدخل في النور من كبر راسه في حية فيصه اذ ادخله فانما اعتبر العرف بهذا
لانا نعلم انه لم يرد اس كثر في فان اس المراد والغصن هذا او هو اس حقيقة فوجب اعتبار العرب

فصل الاعتبار للمحقوق فمتى كانت الحقوق واجبة الى العاقد كان العقد موجودا منه حكما وحقيقة
فلم يوجد شرط الخنث من ماله وهو العقد فلا يحنث ومتى كانت الحقوق واجبة الى من كان العاقد صغيرا
فكان الامر به العاقد فوجد شرط الخنث فحنث القوام المستر الرقيق التسع لا يقطع النسبة والقوام
تبع وكذا البساط اما المثل يقطع النسبة كالسر والفرش في وان جعل فوقه فراشا لم يحنث عليه
لا يحنث هذا اذا حلف ان لا يجلس على هذا الفرش شرط من اتصال لان عند ان يمس بها من رضى الله عنهما
بحول من ستناء وان كان مفصولا ولستنا نأخذ بهذا لان نصيبه لخراج العقود كلها من
الببوع ومن نكحة عن ان يكون ملزمة والى هذا اشار محمد رحمه الله حين عاتبه الخليفة فقال ابلغ من
قدر ان تخالف جدي قال فماذا قال في ستناء المفضل فبارك الله في عهدك فانهم سابعون
ويحلفون ثم يخرجون ويستثنون فلا سفي عليهم لزوم طاعتك فندم للخليفة وقال اشهد هذا على شيم
من ستناء ومطلر الكلام في قولك حنثه معهما الله وفي قولك يوسف معهما الله مع الشرط وقد عرفنا ايمان
الجامع في هذا على استطاع الصحة دون القدرة ان استطاع الحقيقة من القدرة التي تقارن
الفعل ويطابق من سيم على سلامة من لا ت وصحة من سيات ارتفاع الموانع في المتعارف فحنث من طلاق
منصرف الى ما هو المتعارف ويصح منه من ولي دمانه وهذا لان الرجل يقول لا استطاع ان افعل كذا
على معنى انه ممنوع مانع عن ذلك قال الله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وفتراها
لنبي صلى الله عليه وسلم بالزاد والرجل فاذا كان الظاهر هذا فيجعل عليه **فصل** حين يسون حين تصحون اى
ساعة ممسون وساعة تصحون والمراد وقت الصلوة وذكر الحين يراد به سنة اشهر قال الله تعالى توتى
اكانها كل حين هو ما ذن ربها ويذكر الحين ويراد به اربعون سنة قال الله تعالى هل اتي على من نسا حين
من الدهر فعند من طلاق يحمل على الوسط وموسم اشهر لان خير الامور واساطها في فصل على الاكل
للتسريع اى اذالم يكن عليه من الساعة مراد اى يحمل على ما هو قدامه من اربعين موسم اشهر للتسريع وهذا
اذالم يكن له نية اما اذ انوى شئا فهو على ما نوى الزمان في هذا الحين فما يستعملان استعمالا واحدا فان
الرجل يقول الغرة لم الفكر منذ زمان وعند حين في وكذلك الدهر عند اى يوسف ويحمد رحمه الله من
اصحنا من يقول هذا الكلام

٤٥

نعم انما هو الذي

فما اذا ذكره مثله افا ما اذا ذكره معر فافد كذا على جميع العبر فالله تعالى هل انى على من ناس من الدهر
فقد جعل الجين جزءا من الدهر فبعد ان يسوى منها ومنهم من قال الخلف الكاذب الى المبسوط لمسا
ان الدهر يستعمل استعمال الجين والزمان وسى به مان على العرف وقد دل الدليل على ان الجين راجع الى سنة اشهر
فكذا الدهر فله ان نصب المقادير بالراى لا يكون ولم يجدنى بقدر الدهر شيئا فوجد التوقف
وقال ابو حنيفة رحمه الله لا ادري ما الدهر اراد به المنكر فقد ذكر فى الجامع اذا قال ان صمت الدهر فعبدى حر
كان مثل من بدلا من الدهر معر فابراهيم العبر وسى به ولوقال ان صمت دهر افجدى حر فان نوى شيئا هو
حانوى فان لم ينو شيئا فان اما حنيفة رحمه الله توقفه وقال لا يقع على سنة اشهر ولا عيسى عليه السلام كذا ترك
ان ابن عمر رضى الله عنهما لما سئل عن شى فقال لا ادري حين لم يحضره جوات ثم قال طوى لى عن رسلنا
لا يدري فقال لا ادري وهذا كما روى الشيخ عليه السلام سئل عن خير البقاع فقال لا ادري حتى سأل حيدر
عليه السلام فقال لا ادري حتى سأل رضى ثم نزل فقال قال رضى خير البقاع المساحد وخير اهلها من يكون
اول الناس حولا ولا عرفهم خروجا فعلمنا ان التوقف فى مثل هذا يكون من الكمال من نقصان وقيل انما
قال لا ادري لانه حفظ لسانه عن الكلام فى معنى الدهر فقد حار فى الحديث لا يتبو الدهر فان الله هو الدهر اى انه
خالق الدهر لهما ان المعرف بالالف الام بنصرف الى اليهود او الى الجين بدليل قوله وسى به يوم اليهود او
حنسها وهذا لان حقيقة لليهود والمجوس فى يوم تاتوا الاسبوع وعند تعذر جملة على العهد بنصرف الى الجين
وموسى الاسبوع ايضا لانه نهاية يوم واسم الجين بنصرف الى كل الجين عند عامة اهل الاصول كذا فى المختصر
اللامنى وهذا استدلال ابو حنيفة رحمه الله ايضا فقال انه يستغرق الجين وسى به يوم انتهى الى العشرة اسما فصلا
قوله لانه لا يصير تاركا الا بهر كى مطلقا لانه نفي الفعل مطلقا فيتم وسى به منساع ضرورة عموم النفي وفيما اذا
جلف لفعل كذا الموضع موضع من شات فمخص يكون الملمة مفعلا واحدا غير معتر فيه مرة حلف
لا تخرج امراته خروجا الا باذنه الى غيره من ص لان النكرة فى موضع النفي نعم وان الفعل يقضى المصدر
وان المستثنى يكون من جنس المستثنى منه وان الباء تليق ملصقا به فصار التقدير لا تخرج امراته خروجا
الا خروجا ملصقا باذنى يكون ما وراة الخروج الموقوف بالاذن داخل فى الخطر العام فحنث اذا وجد
الخروج

١٥٢
١٥٤
لا بمن اذن لوجود شرط الحنث وهو فلا ينتهى مرة واحدة اى لما كان الخروج مستثنى لانه انتهى التميز مرة
واحدة بخلاف ما اذا جعله غاية فانه ينتهى التميز مرة كما اذا قال حنث اذن لك ان لا يخرج من الجرح الى غاية من اذن
فاذا وجد من اذن فانه ينتهى التميز من حكم ما بعد الغاية مخالفا لما قبلها والى هذا اشار فى قوله وعند الغاية
نتهى ما تناوله صدر الكلام ولا كذا كرسى ستناء فله ان الا ان لم يحنث عندنا فالله تعالى الان يحاط
بكى اى حتى يحاط بكى وهذا لان من مع الفعل بمعنى المصدر فصيحة التقدير الا اذنى ولا يمكن استثناء ومن
الصدر لعدم المحاسبة ولا يمكن تقدير الخروج ايضا فانك لو قلت الا خروجا ان اذن لك او خروجا اذنى كان
محذوف فحيز محازا عن الغاية لان ستناء يناسب الغاية فان حكم المصدر والمفتيا ينتهى بالمستثنى والغاية
وما بعدهما يكون مخالفا لما قبلها وهذا عندنا وعند الفرار من غير له قوله الا ما اذنى واجتبه بقوله تعالى لا يدخلوا
بيوت النبى الا ان يؤذن لكم وقد كان تكرار اذن شرط ولا ان مع الفعل مصدر ولا اتصال المصدر بما تقدم
الا بصلة لوجب تقدير التاء فصادق قوله الا ما اذنى وفى هذا تحقيق ستناء والعمارة ولصاحب من الغاية محاز
وكنت نقول حقيقة ستناء متعذرة فتعذر المحاز بخلاف قوله الا باذنى لان التاء تدل على الخروج
المحذوف لانه لا لصاق ففقط ملصقا به وانما شرط تكرار اذن فى الآية لقوله ان لكم كان يؤذى النبى فستنئ
منكم فله هو اكثر من الشهر اى للشهر واكثر منه قوله فلا تطلع سكرانه باحد مما وهذا لان العرش شاهد
فان السوقى عامة فحاره فى السوق ولو سالت يسكن من سكن فيقول اسكن مكة كذا الاصل ان عند ذفران المستجير
عادة يلحق بالمستجير حقيقة لانه عاجز عن تحقيق الترفى فى الصور بين من يحزن تقع الحمل الميخبر فيه رحمة الصدق
وذلك موجود فان الصعود الى السماء ممكن حقيقة الا ترى ان الملاك يصعدونه واذا كان البتر متصورا انعقد
موجبا للحنث ثم حنث بحكم النجس الثالث عادة كما اذا مان الخالف فانه حنث مع لصل الاعادة للحياة فان قيل
النجس الثالث اذا اعتبر للاجتماع وجب ان يحسن المنع عن تعقلا وقيل التميز انما انعقد لفائدة وقد
وجد وهو وجوب الكفارة والحكم بقاء التميز الى اخره من اجزاء حيوة لا فائدة فيه سوى تحقيق البر وقد حقق
النجس عن البر فله فائدة فى ابقاء التميز ذكر فى المبسوط الزيون ما ريفه من الملامد لكنه يوضح فيما بين النجار
والنهر جمة ما يهرج النجار والمساح من منهم يتجوز به والمستثنى منهم لا يتجوز به كغرضه والسوق فارسية
معربة ومعناه سبط طاقه لانه يكون

مهمة للناس الفضة ويكون وسطه رصاصا او نحاسا كدراهم زماننا وذكره ايضا اخا قضاة وفارقه ثم
وجده زيوفا او بهرجة او متوقفة فان كان الغالد عليه الفضة لم يحنث وان رده لانه مستوف بالقبض الا ان
انه لو تجاوزه في الصرف والسلم حاز قتم شرطه ولا ينقض بعد بانتقاض القبض لان حكم البر لا يمتنع
من تنقاض ان كان الغالب الغالب هو حائز لانه ما صار مستوفيا حقه بالقبض الا ترى انه لو تجاوزه
الصرف والسلم لا يجوز ان استحق المقبوض منه لم يحنث لانه مستوف الا ترى انه لو تجاوزه المستحق بعد فرائ
في الصرف والسلم حاز قتم لان الدين يقضى بامثالها اي الاصل في قضاء الدين انها تقضى بامثالها
وهذه الاشياء لما كانت حقة كانت مثله ضرورة ولهذا يجوز في الصرف والسلم يجوز فلو لم يكن مثله لما حاز
انه يصير حينئذ استبدالا بدل الصرف والسلم وانه لا يجوز في **قوله** لا يقض حقه درهمان درهم
معناه درهمي درهمي كيرم بمعنى جملة كيرم فشرط الحنث قبض الجميع بوصف الفرق فالم يقبض جميعه متوقفا لا
حنث في **قوله** لان ذلك بعد قبضا جملة لانه لا يتعد قبض الكرادقة واحدة عرفا فيصير هذا القدر مستوفيا
ففي **قوله** حنث في اخره من اعراض حيوته حتى لو حلف بطلاق امراته فلا ميراث لها ان لم يدخلها ولا علة
عليها وان كان قد دخلها فلها الميراث ويعد الى بعد من جليل من امراته الفار كذا في المبسوط لما
ذكره بيان وكفايتها التي هي داية من العباداة والحقونة اورد عقوبتها المحضنة
كما **الحدود** في الحديث في اللغة هو المنع ومنه
البواحد حداد المنع الناس الدخول في اللفظ الجامع المانع جدا لانه يحجب الشيء المقصود ومنع دخول
غيره فيه ومنعت العقوبة حداد لانه ما مانعة عن ارتكاب شيائها وفي الشرع للحد اسم لعقوبة مقدرة
بحد حفاة تعالى ولهذا لا يسمى التعزير لانه غير مقدور ولا يسمى القصاص لانه من جنس الجلاء واشبات
للحدود ما يضاف اليها من زنا وقذف وغير ذلك **قوله** الزانية بالثبوت المراد ثبوتها عند مام وانما
شرطه من رتبة من اليهود لان الله تعالى حنث الشرع على عباده والى ذلك نزل ودم من احب تشيع الفاضل
فلتحقق معنى الشرط زيادة العلة **وقوله** ان لا يتم الا ما شره فجعل كل واحد لا يشك الا بشهادة شاهدين
والصحيح مدونه وان شهادة شاهد من كاشف فكل واحد يشك فكل اثنين من انما طرس ستفسار عن شيئا
للحنث

لهم شهدوا ملفط محتمل فوجب **قوله** حنث في ذكر احكاما السؤال عن الماء بية فلا تارة عبارة عن قضاء شؤ
الفرح في المحل المخصص العالي على الملكين وعشيتهما من الناس من نعم ان كل واحد في جرم فهو زنا لان
الشرع يسمي الفعل فسادا دون الفرع ذناقا **قوله** الله عليه السلام العيان تزنيان وزناهما النظر والسؤال الكيفية
لحصره من صورة الاكراه والسؤال عن المكان احرازه الزنا في دار الحرب والسؤال عن المزني به الجواز ان يكون
له نكاح او منه نكاح مع المحقوقها وظل غير معلوم للشهود وذكر في بعض النسخ وفي في الجواز ان يكون
للمعد متفادما والفقاه مانع عندنا وحنث ان يكون السؤال عن الوقت احرازه الزنا في القبا والمخون
المكحلة بضمير عا الكمال لا بد من اختلاف محال المقرة لان اتحاد المجلس اثر في جمع المتفرقات فحنده
يتحقق شبهة من اتحاد في قرار ومواقيم بالمقرة فيحضر اتحاد محلته دون مجلس القاضيه وحنثه فان
يرده القاضيه كلما اقر فذهب حنث لا يراه ثم سحى فيقر كذا المروي ولم يذكر السؤال عن الزمان هنا
لان التقادم يمنع الشهادة دون قرار **وقيل** لو سأل حاز الجواز انه زني في صباه رجم رسول
الله عليه السلام ما عزا وكان محضنا وعليه لجماع الصحابة رضي الله عنهم **قوله** ولعلمهم يرجعون لان
من نسان قد يجترئ على اداء الشهادة كاذبا ثم اذا آل من امر الى مائة القتل من من ذلك فكان
بدائية احسن اللذة **قوله** سقط الحد لان من مناع دلاله الرجوع فيلحق بحقيقته **قوله** لانه ليس
معنى شهداء الجدة نعم فتاوا ظاهرا بخير حق وهذا مقبول بحق وكان كالمقنول قضائيا فصلا
قوله الزانية والزاني تقدر التي زنت والذني لاني قاله لفظ واللام بمعنى الذي قد تضمن معنى الشرط
ولهذا قالوا فاحلوا والجلد ضرب الجلد كما يقال طهره وبطنه والخطاب لجميع منة لكن لما تعدد اجتماعهم
عليه يقوم من مام مقامهم وقدم الزانية على الزاني لان المرأة هي الملاة الي منها نشأت الجنابة لانهما
لوم يطعم الرجل ولونومض له ولم يملكه لم يطعم ولم يكن فلما كانت اضلا واولا بدى يذكرها قدم السادات
على الساقة لان الرجل يربو صلاحه السرقة وانه يامة يتعلم المحضن غير المحضن وقد اشبه في حق المحضن
ففي حق غيره مجبور به وخفق المالك ليقوله تعالى فاعلم من نصف ما على المحضنات من العذاب لا ثمرة له
اي لا عقوبة عليه ونزع عنه ثيابه معناه دون من زار لان نزع كشف العورة **قوله** الملائكة حازان
يكون الفعل مستندا الى ما هو المحذور

ومن الضرب يكون للثلاث منصوصا وحاز ان يكون مستندا الى التالفة ويكون الفعل محذورا
تحقيقا للعدل لانه لما وصلت لذة قضاء الشهوة الى جميع اعضائه فليصل اليه الضرب الى الكمال تحقيقا
للعادل **فصل** في توقع منه الهلاك وذهاب الخواص حاز ان يكون فيه صفة التلف والفساد فخرج الخمر
منه والجلد الفرج لما قلنا ان الضرب على الفرج متلف والثاني الى الراس الوجه وحاز ان يكون من راجحا
الى الكمال ان في تقوية الخواص سهلا كالحكماء والثاني الى الراس الوجه فخرجت التمسك بقوله تعالى فان اتين
بفاحشة فعليهن نصف على المحضات العذاب ان المراد منه الجلد من الرجم لا ينصف او لعدم الخصال
لفقد شرطه وهو الحرية واذا تمت النصف في ما كان الرق الذي هو منقوص للكرامات والعقوبات
ثبت في العبيد لانه وانما خصه في الآية لغلبة شهوة فوق **فصل** في شبهة ان الرجوع خبيثا من
الصدق والكذب كالاقرار فعارض كلامه ثبت شبهة للتعارض بين اللغو والقرآن لان ستر العورة
يحصل للملبوس فستره انما يخص لم الى يدها وتضرب جالسة ويضرب الرجل قائما الحمدانية بسكون الميم
كذا في المغرب عن ابن عباس ان من شقود وغيرهما رضي الله عنهم موقوفا ومرفوعا اربعة الى الولاية للحدود
والصدقات للمحتاجات والفقراء **فصل** في هذه الحدود باعتبار الدين لا المالية اذ للحد لا يجب على المالك
والعبد مبقى على الحرية فما احتضن بدينه كالنكاح والطلاق وفي **فصل** على اللام اقيم الحدود على
ما ملكت ايماكم خطايا للامة او يكون باذن عام واذا رجع احد الشهود بعد الحكم الى غيره انما سقط
الحكم عن الشهود عليه لان المعارض بعد القضاء في الحدود كالعارض قبله بدليل ردة الشهود وهذا لان
يجب حقا لله تعالى تمام القضاء بالاستيفاء لان المقصود منه نزع الجوارح من المباحي وذكره تحقيق
الاستيفاء لان المقصود منه نزع الجوارح من المباحي **فصل** في حكام البالغ قال الشاعر
وعليها مسرودتان قضاهما الى صنعها واعلم صنعها وذكرنا الامضاء في الحدود لانه مرتبة القضاء فيها
في غيرها فلم تنصل القضاء بالامضاء فيها لا يحصل حكم البالغ وهذا لان القضاء اما ان يكون
بعلام من الحق بجهة او بتمكين من سيقا وذكرا في حق الله تعالى لان الله تعالى لا يخفى
عليه حافيه فلا حاجة الى من ظاهرا في جهة والقباض يستفد العلم بالشهادة قبل الحكم فلا حاجة الى التلف

لفظ القضاء فليعلم هذا ان المعنى في الحدود حقيقة من سيقا **فصل** في ضرب الشهود للحد وهذا عند
والي يوسف عظماء الله وعند محمد ع الله حد الراجح وحده وهذا انما على من مضى من القضاء في هذا التالفة
وكلام الشهود قد ثبت في من صلا وانما يصير شهادة بانصال القضاء فاذا لم تنصل بقي قد فاولم تنصل ايضا لان
من مضى من القضاء فمحذون حد القذف **فصل** في حد الرجم وحده لانه اقر على نفسه بالتزام حد القذف
واقاره على نفسه حجة ولا ولا لانه على غيره فلا يبطل رجوعه في حق الباقي لان القضاء انما بالامضاء
فانه لانه تلف بهم جميعا فيكون التالف به ربح للرجوع لان المعنى بقا من بقي لا رجوع من رجوع **فصل** في حضانة
الذي هو شرط وحبس الرجم لا يكون الا بسبع شرايط في الخمس منها اتفاق وفي اثنتين خلاف اما الخمس
فالبلوغ والعقل والحرية والنكاح الصحيح والدخول بالنكاح واما اثنتان فاحدهما كل واحد
من الزوجين مساويا لصاحبه في ما يشرائط من حضانة زمار صابة بحكم النكاح والثانية من سلام
وما شرطان عندنا خلافا للشافعي رحمه الله **فصل** في ما على صفة من حضانة الواو في الجبال الى شرط
صفة من حضانة فيها عند الدخول حتى لو دخل بالمنكوبة الكافرة او المملوكة او المجنونة او الصبيبة لا يكون
محضنا وكذا اذا كان الزوج موصوفا باحدى هذه الصفات وهي حرة مسلمة بالغة عاقلة كذا في
المبسوط وغيره **فصل** فيكون تمام النعمة سببا لتكامل الحناية والعقوبة فبهذه **فصل** في تكامل النعمة
اما البلوغ والعقل فلان بسبب الصغر والمجنون بدخل في هذا الفعل نقصان فان تمام طبع المروءي
وتت البلوغ والعقل واما الحرية ومن سلام فظاهر والنكاح الصحيح ممكن له من الوطى الجلال واجبا
للجلال شكس شهوة فتمت النعمة لهذه من شيئا والرجم اغلظ العقوبات لانه محفوت للزوج فيستدعي
الجش الحنايات ويزيادة النعمة بترداد غلظ الجريمة ولهذا حدد الله تعالى نساء رسول الله عليه السلام
يضعف ملحقه به غيرهن وعوتب نساء عليهم السلام على الزوات ما لم يولحنه غيرهن وللجور مقام علم الحد
الكامل دون الحد الكامل الجسد وقال الشافعي رحمه الله من سلام ليس بشرط لانه عليه السلام رجم يهودتين
ولنا ان ذلك كان حكم التورية ثم نسخ بدليل قوله عليه السلام من اشرك بالله فليس يحسن **فصل** في كل
واحد كات اي الجلد في حق غير المحض كانت كونه حد او الرجم في حق المحض كات كونه حد او لا يجمع بينهما
فالرجم مراد بالاحكام

من شأن

فانتم للجلد وانما قلنا بان كل واحد كاف لا نه ذكر في معرض الجزاء دليل دخول الثاني قوله فاجلدوا قوله
عليه اللام فادجموها واذ كان جزاء يكون كافيا لان الجزاء يدل على كمال المشروع لما شرع له ما هو
من حرار اي تحضه وحرارة الفهره اي كفى لا نه كل المذكور فكون كل الموجب بان الموضع موضع الحاجة الى البيان
فيكون للجلد جميع حد الزاني الذي هو غير محض من الرجم جميع حد الزاني المحض فلورث النفي على الجلد والجلد
على الرجم لكان كل واحد منهما بعض الحد فيكون زيادة على النقص وانما تعدل الشئ فيبطل هذا قول اصحابنا
الطواهر انه صلد المحض ثم يرمي وتاويل قوله عليه اللام التيب بالشدة حلا مائة ورجم بالحجارة اي
الجلد في حق غير المحض من الرجم في حق المحض البكر اي الذي لم يتزوج بالمرأة الذي لم
يتزوج والثد ثابت اي الرجل المتزوج والدليل بالمنكوحة المدخولها الشئ والشيء اي المحض
والحصنة النكاح العقوبة المجزية كما قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله اعلم ان المنسوخ انواع
نسخ التلاوة والحكم كصحف ابراهيم عليه اللام ونسخ الحكم دون التلاوة كالاذى باللسان وبيع البلادة
وبقاء الحكم بقوله الشيخ والشيخة ونسخ وصف في الحكم مثل ازالة النفي على الجلد في قوله فاجلدوا الله
فمن سبلاسان لما عجز عنه قوله او يجلد الله من سبلا في قوله فاجلدوا الله قوله عليه اللام البكر
بالبكر حلا مائة وتغريب عام لان المراد من التغريب بعيدة ونفيه عن البلادة لما انا نقول ان الجمع بين
الجلد والنفي كان في الابتداء ثم انتسخ بنزول سورة النور او المراد بالتغريب الجبس على سبيل التغريب فيل
في تاويل قوله تعالى او ينقوا من رضى آية الجبس قال القايل ومن تكلم في الملائكة رجله فاي وقيل
لها الغرب اي محبوس ونحو فنقول بحسن طريق التفسير حتى يظهر ثبوتها وان ثبت النفي عن احد فذلك
طريق المصلحة لا بطريق الحد كما نفي عمر رضي الله عنه نص من الجراح من المدينة حتى مع قابله
نقول هل من سبيل الى خمرنا شرها او صلب سبيل الى نصير من حجاج ونصير من الجراح كان جلد اجار
تفتن من النساء والجمال لا نوجب النفي ولكن فعل ذلك للمصلحة فانه ما احاد بني با امير المؤمنين عليه السلام
لكوا اما الذنب الى حبس لا اظهر دار الهجرة هناك كذا في المبسوط وغيره تعالى اي يرتفع بريد به يخرج
وهذا لان النفس في حكم المرضة لان درود الله يفضيها والحدود فيما دون النفس بقاء حالة
المرض لا نه اذا انصم الم

الجلد الى الم المرض بما يودي الى من تلاف وهو غير مستحق فلو خال الى زمان البر فالحاصل ان حد الزنا كان
في سداد ما اذى باللسان ثم انتسخ بالجبس والنيوت ثم انتسخ للجبس بقوله عليه اللام خذوا عني
الحديث ثم انتسخ ذلك بقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ثم انتسخ بالرجم في حق المحض وفي
في حق غير المحض مع مولاه واستقر عليه **فصل** من صلا ان كل حد من حد حرم الله تعالى
كالزنا والسرقة وشرب الخمر سطر بالتقادم لان الشاهد بخير في الابتداء بين حبيبتين حبسة الستر
حبسة اداء الشهادة فلما اخرج الشهادة عرفنا انه مال لا الستر ثم هيجه الضغينة وحركة العداوة
على ان نترك الستر وشهد عليه فلا يكون هذه شهادة بطريق الحبسة بخلاف ما قرأنا من الضغينة
لا يتحقق فيه بعد التقادم لان من نسان لا يعادى في نفسه على وجه يحمله ذلك على الاقرار بخلاف
العدت لان الدعوى فيه شرط فحاصلها خيره على انعدام الدعوى ولان فيه حق العدم قيل حد التقادم
سنة وقيل سنة اشهر وقيل من شهادة لهم من تمة الحديث عرفنا ما شارة المبسوط في قوله من وطى
احنية فها دون الفرج بان فخذها عجز لا نه قد ارتكب جريمة ليس فيها حد مقدر فعجز عن حصول ثبوت
وتأديبه والتقدير ناديت دون الحد في قوله ولا حد على وطى جارية ولده الى اخره من صلا في هذا
الباب ان الزنا الموجب للحدوطي الرجل المرأة في عمر الملك وشبهة الملك في الحدود تنادي بالشبهات
بالحدوث والشبهة نوعان شبهة في الملك السطر وموان يظن غير دليل الجار دليل وشبهة في الجلد وهذا انما
يكون بوجود الدليل الدال على الجرم لكنه امتنع عليه لما نتج وهذه تسقط الحد سواء علم بالجريمة او لم يعلم
كوطى جارية من بن لان قوله عليه اللام انت وما لك لا بيكر اوردت شبهة في الجلد لان حقيقة بقتض ثبوت
الملل للاب الا انه تركت حقيقة بالاجماع فتكون الشبهة من الشبهة دالة الدليل مع تخلف المدلول
والشبهة في الفعل تسقط الحد اذا ادعى الجار والا فلا كوطى جارية ابنة وامه وزوجه لا نه شبهة الجمل
الا ان من هؤلاء انسا ط في المال فطنة في من متناع فخذ الورث الشبهة في فعله وقد نأيد بالنظر فسقط
الحد في قوله لا نه ليس موضع من شقاه لانه لا بسوط في المال عادة ولهذا انقبل شهادة احدهما للاخر في
لانه موضع من شقاه لان خبر النساء انما امراته دليل ثبوت شبهة لان خبر الواحد يجوز قوله في امور الدين

والمعاملات كما اذا حارت امه وقالت ان مولاي عثني اليك هدية ووقع في قبلك اخصاصا فمحل
ان تطاردها فمحل وعلم المهر ان مهر المثل كذا فمحل على رضي الله عنه وروى ابن ابي حنيفة رضي الله عنه سائر احوال
تزوجا اختن فزنت امرأة كل واحد منها الى زوج لغيرها فلم يعلموا بذلك حتى اصبوا فذكر ذلك لابي
حنيفة رضي الله عنه فقال ليطلق كل واحد منها امراته ثم يطلق ثم تزوج كل واحد منها المرأة التي دخل بها
فمحل لا نه ليس موضع من ستماء اذا لم يكن زنت اليه يعني انها اذا زنت اليه فهو موضع من ستماء لان
من ستمان لا يميز بين امراته وبين غيرها في الوهلة فاما اذا لم ينفك اليه وقد طالت الصيغة منه وامرته
فلا يشتبه عليه فمحل لا جد عليه عند ابي حنيفة رضي الله عنه سواء علم بذلك او لم يعلم لكنه يوجب عقوبة
اذا علم بذلك وعندهما ان كان عالما بذلك فعليه الحد لان هذا العقد لم يصادف محله فلم يخلو ان المحل
النكاح ما يكون محلا لحكمه وحكمه للحد وهذه محرمة على التام فلا يكون محلا للمحل فلا انعقد العقد
كالباع المضاف الى الميتة والدم فمحل لان النكاح مباح في نفسه مباح اذا صادف محله
وهذا العقد مضاف الى محله في المحلة لان المرأة نصفه من نوته محله للنكاح لكنه امتنع بثبوت حكمه في
لما من المحل والحرمه من المناقاة فمحل الشبهة لان الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثبوت في امراته في
الموضع المذكور ارادها من حشنة فقيد ذكر في المبسوط ومن انى امرأة احببته في جبرها وذكر الخلاف في ذكر
الفتاوى الطهيرة مثله وفي روضة الرند ويستى ان الخلاف في الغلام اما لو انى امرأة في الموضع المذكور
صحبته خلافت ولو فعل هذا العبد او امته او منكوحة لا محذور خلافت عندهما من الزنا اي حبان
ان كانا محضين وصلدان ان كانا غير محضين فمحل ان الزنا قضاء الشهوة بسفي الماء في محله محتم
مشتى وقد وجد هذا في اللواطة وزلاة في الحد لان النكاح هذا ان المحل انما يصير من طبع المعنى
للجارية واللين ودعوة الطباع وذلك يختلف بالقبول والديور الى هذا المثار بقوله لان الداعي موجود
ومحصر للحرمه ههنا اي لان تلك الحرمه مكشفت كاشف ولا كذلك هذه ومعنى سفي الماء ههنا البلع
نوهم ان يكون ذلك الفعل حرثا لولد لعبد الله تعالى ولا نوهم لذلك ههنا والجواب ان هذا الكامل اصله وكل
باب خصوصا في الحدود الزنا كامل حاله لان غالب الوجود والشهوة الداعية من الطرفين فاما هذا الفاعل
صالحه لان الداعي اليه شهوة الفاعل

الفاعل فاصاحبه فليس في طبعه داع الى الله ففسد استدلاله الكامل على المقاصر في حكمه ندرى
بالشبهات فان قيل انه زنا لقوله عليه السلام اذا انى الرجل الرجل فمحل زنايان قيل اذ كان محاذيا
انه ينفي عنه هذا الاسم فنقل لا ط ومازنى فكذلك اهل اللغة فصلوا بينها والقبائل من كذا ذات حر
في زنى ذكر لها عجبان كوطي وزنا فمحل لو كان زنا حقيقة لما اختلفوا فيه يعني اختلف الصحاح
رضي الله عنهم كما هو مذهبهم وكان ابن عباس رضي الله عنهما يعني اهل البيت من القرية ثم يلقى منكوبا
وتسعى بالمحاربة وهو قوله تعالى ففعلنا عاليها سافلها وامطرنا عليهم حجارة ولو كان زنا كان منصوصا
ولا يظن بهم من جهاد في موضع النص فكان هذا اتفاقا منه ان هذا الفعل غير الزنا ومن مكر المحارب
حد الزنا غير الزنا فمحل لقصور الداعي لان الطبع السليم ينفر عنه وقضاء الشهوة يكون لغلبة الشوق
وفطر السفه كما يكون ما كفت ومالية فمحل لان احكامنا لا يحرم عليهم لا تقطاع ولا من مانع
عنهم لمنع اهل الحرب واذا انقطعت الشهوة من ستماء لقصوره امتنع الا حوت لان المقصود منه
استيفاء ما حد الشرع فمحل او اقراه شرع طائفا
وريجها توحد منه حد الشرع كان بالحدود والنكاح عهد رسول الله عليه السلام ثم نقل الى السوطي في
عمره الاجماع الصحابة رضي الله عنهم وكان ذلك منهم على طريق استدلال فافهم قالوا اذ اسكره في
واذا هذي فمحل وحد المفسرين في كتاب الله تعالى ثمانون الآية مجتمعة فمحل انها يكون غيرها قال القائل
يقولون لي انك قد شرت مكرامة فقلت لهم لا بل اكلت الشوف جلا وقال في خبر سفيحة تجلي ثدي الواحد
الاعرفه ذي فسوق صفرة واهد التلثة والتمرة التحريك والمزمره التحريك بعنف وسفكاه
طلت النكمة فمحل علق بذلك والمحاق الشرط عدم قبله وهذا لان حد الخمر ضعف لعدم ورود النص فيه
فلا يقال الا على الوجه الذي ورد الاثر والقيس من الروايات عمن المستدل انما يشبه على العمل التفسير
التميز في جرة الماء اي يلقى فيها حتى يغلي وقد يكون الزهر والعسل كذا في المغرب فمحل من مباح
كالبيع ولبن الرماك وحد السكر المراد به السكر في شره المجزئة سوى الخمر لان الحد في غير الخمر يتجأ بالسكر
وفي الخمر الحد بشرط القطر والتمسك بحد علي رضي الله عنه طاهر في السكر وفي الخمر ثبت الحكم بالدلالة
لان حرمه هذه شرية دون حرمه الخمر

فمن الصدوق رضي الله عنه
انما حرقان بالناد
وعن علي رضي الله عنه

بالجريد

حتى يكفر مستحلبا ويكفر مستحلبا من حرمتها الصلابة وحرمة الخمر وطعنة وان التقدير الثاني
ثبت بالاجماع والمنقول عن علي رضي الله عنه حكمه فلا راعي في كل فرد وان قليله يدعو الى كثرة وهذا
من خوارق الخمر ولهذا ايراد لشاربه اللذة بالاشتغال عنه سائر المطعومات فانه لا يفرق في
مرئته ان يكون ويقتل بالاشتغال فكان مفضضا الى السكر طاهرا في نفسه من اقرش الخمر والسكر
بفتحتين هو السماع وهو عصير الرطب اذا اشتد ولم يرد به هذا الخافض المراد به سائر المسكرات
التي توجب الخمر والسكر وانما خصه لانه الغالب ملاذهم وحاز ان يراد به السكر والسكر الذي يتعلق به الخمر
لان من سكره فان سكره من قوام السكر لا يحل له ان يسكر من سكر واحد السكر الذي يتعلق به الخمر
عندنا في حقه الله ان يصير حاله يغرب من رضى السكار والفرو من القبح والرجال من النساء
وعندنا ان يصير حاله يختلط كلامه ولا يستقر على شيء في خطاب ولا جواب
باب جد القذف قال الله تعالى الذي يرمي المحصنات
المراد الذي بالزنا بالاجماع وفي النص اشارة اليه وهو اشتراط اربعة من الشهاد والنقض وان
ورد في المحصنات لكنه ثبت للحكم في المحصنين بالدلالة لان الوحي يدفع العار والسيار وذكركم في
في الخبير وانما خصه لان القذف من عمه لمن وقت بد بصرح الزنا لان جد القذف لا يحدث
بالكناية حتى ان من قذف رجلا بالزنا فقال اخر صدق لا يجد بشرط مطالبة المقدون لان فيه حجة
من حيث دفع العار ولا مجرد عريته لان منه وهو القذف غير مقطوع به في الا من يقع القذف
في نسيبه تقذفه المحصنة في جد القذف لمن نسب بالميث الى الولاد لانه لم يحقهم الشين بل للمكان لا لروية
فيكون القذف قننا ولا له معنى حتى قلنا اثبت ولانه المطالبة للمجرم من المراث بالكفر والقتل واثبت
لولد الذنت كما ثبت لولد الابن ولا ثبت للاخ لانعدام الجزئية في الثاني ووجودها في الاول
لان خلاص المطالبة لا زوال المطالبة باعتبار النسبة والنسبة لا تنقطع بالكفر وانما انعدم المطالبة
اذا نال وليس طريقة من عندنا وهذا اختلاف اذا تناول القذف نفسه لان الموحدة في المحصن
الكافر ليس محصن اقل فلان بغلان قتله به والحديث وان روي القصاص لكنه ثبت للحكم في
المقدون

دلالة وهذا لان سبب القصاص متيقن به وهو القتل وسبب القذف غير متيقن به وهو القذف
لا جرم ان يكون صادقا فلما لم يعاقب هناك مع التيقن بسبب العقوبة لئلا يعاقب هذا اولى
لقذف لانه المحرمة اي يذف مولاه امة المحرمة فويله لتعلق حق المقدون في جد القذف اجمع فيه
جفان حق الشرع وحق الخذف فانه شرع لدفع العار عن المقدون وشرع زاجرا لكن المتعلق به عندنا
حق الله تعالى ولهذا استوفى السلطان ولو كان المقدون العبد لكان مولاه من سبب القذف والقصاص
واذا كان كذلك فلا ينافي في الرجوع لان الخصم مصدق له في قرار مكره له في الرجوع النبي طه
من الناس هو اد العراق والوجه ينطلي مغرب في جمل عدم القذف هذا لانه في الحقيقة نسبة
الى غرابيه وانه لو وجد للقذف لكنه يحتمل ان يراد به التشبيه لهم في الفهاهة والخسة لان العرب منسوبون الى
الفصاحة والكرم واهل سواد العراق منسوبون الى الفهاهة والخسة فكانه يقول ان كان نسبكم من الهرم
الا انكم تشبه العجم في الاخلاق كما قيل وما ينفع من صائم اذا كانت النفس باهله
فلما حمل هذا اودك فلا يكون قافيا بالشك الا طار المبالغة في المدح وما ر التمار موجودة النعمان
من مندر لقبه لصفائه وسخاياه فيكون المراد انك تشبهه في الجود والصفاء في لم من محصنا
لفوات البقرة ومي شرط من حصان ولا فرق من انتفاية من وجه او من كل وجه بان كانت مشتركة
والملاعنة صح بفتح البعير كثرها يقال عن الرجل امراته ولا عنت مي زوجها في ان مولاه
اجنسان لهم امثا العبد ومنه فلما ذكر وامت الكافر فلقوله عليه السلام من اشر كرامة فليس محصن
في حتم ان يكون صادقا العار انما يلحقه اذا اجتمعت كلامه الصدق فيجزر ليطهر كذبه ويحصل
برائة ساحته عما تشبه به لانه لو لم يعزروا لاحتل المشنوم ان يكون موصوفا بهذه الصفات بلحقه العار
تخالف ما اذا بالاجماع لانه لا يلحقه الشرع للتيقن بكذبه فلا حاجة الى التعبر وقت ان المشنوم
من العار والباطوة يعزروا فصم التعزير العظيم والالاب والمراد هنا التاديب والحد واصل
من الجزر الدرع في ان المقصود تقويمه اي المقصود تاديبه وذلك يحصل بصفة وثلاثين اولا
جلدات لكر يحصل تاديبها فلا ينقص عن الثلاث بل يبلغ جدا في غير حد الرواية بالتخفيف والتخفيف
خطا بقرين

ان المعنى ان من بلغ في غير الحد الى الحد فهو من المحدين ونقل عن العلامة رضي الله عنه ان معناه هر كمر سد حد
حد وهذا المعنى لما يفهم اذا كان التخفيف لا نه لوقيل بالتشديد لصار المعنى من بلغ الحد الى غير الحد ولا
خفا في بطلانه ولوقد ثبت المفعول من الحد والاحتياط الصفة اي بلغ التجرب حد او يدرك الحد
قوله في غير حد وهذا القول تعالى ايقا الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك ولا تتبع الآراء الذين
تبليغ حد فان يوسف نظر الى ادنى الحد في من جراد لكن نقص منه خمسة تغلدا العلي رضي الله عنه وسما
نظرا الى ادنى الحد في العبيد وسوط القذوف وذلك ان يعون فنقصا منه سوطا من ليعا لم العناية
لان الزنا جرم في من حيان كلها بخلاف من الجرم في من عوقب به الشهادة فحصل التغلظ
من هذا الوجه فلا يغفل بحسب الوصف ومن حده من امام اي يابيه ليل لا تناقض في من من مام
ومن مام ناسه تعالى وكأنه امره الشارح به ونظر المامور لا تنقذ بشرط السلامة كالقتل والبراع
شهادة القاذف لا يقبل وان تاب من ستناء نصرته لما يليه وهو في من واو ليك من الفاسقون
لان اصل ان كل كلام تام لا يوصل ما قبله الا اذا كان قاصرا بحمته كقوله ولا تقبلوا منه وان كان
تاماً لكنه من حيث انه يصلح جزاء وجداً مفتقرا الى الشرط فجعل ملحقاً بالادراك ان جرحه يعلم
الشهادة ايلام كالضرب واما قوله فاو ليك من الفاسقون لمقطوع عن قوله ولا لانه اجتناب عن اقامته
غير مفوض اليه بخلاف الخميني الاولين في قبال انه اذا به باللسان فحقوقه بغوات منفعة ليكون
جراؤه وفاقا ولا تاو قبلنا شهادة تنوهم كونه صادقا في قذفه ثم اعلم انه قدم حد الزنا لانه
شرح لصانته من نسايت الفرش فيه احياء النفوس وزوال الزنا ما لا حكمه لعدم مرتبه ثم حد الجرم
صانته الحقول التي لها قوام النفوس ثم حد القذف لانه لصانته من عراض هذا دون من وليس بالمثل
ثم حد السرقة لانه لصانته من موالد موالد وقاية النفس والعقول من عراض لها تبذلها
ولا تتعكس كما السرقة السرقة لغة
اخذ مال الغير على وجه الخفية سمي به لانه يسارق عين الحافظ وبطل غفلته لاختذه او سارق عثر
اعوانه على الحفظ وفي النص اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ والنصاب للحرز اما العقل والبلوغ
فلان الله تعالى سمي القطع حرزا

160
ونكالا وهو يستدعي كون السرقة حناية ولجناية لا يتحقق ونها وكذا السارق اسم مشتق من السرقة وكان
ما خذ من شتقان علة للجكم والسرقة لا يتحقق الا بصفة المالكية والمملوكية وللحرز فان اخذ المباح
سما صطلا او احتطا لا سرقة وما ليس بحد لا يكون اخذه سرقة لعدم مسارقة عين الحافظ ولما
كان كون المال محرزا اشراطا بالنقص شرابطا بالعقوبة مراعي وجودها بصفة الكمال لما في النقصان من
العدم ومن جراد انما يتم في المال الخطير من الخبير فالقليل تافه لا يقصد من نسايت لجراره عادة فصا وما يتم
به من جراد وهو كون المال خطيرا ثانيا بالنقص كونه مضروبا لشرط في طاهر الرواية رعاية بصفة الكمال
باب العقوبة حتى لو سرق عشرة تبرأ لاساوي عشرة مضروبة لاشد القطع فيه والمعتبر عشرة دراهم
من وزن سبعة فانه المعتبر غالبا للندان وفي من او ما يبلغ قيمته عشرة دراهم شير الى ان غير
الدراهم تعتبر فاحتمل لو سرق دينار لاساوي عشرة دراهم لم يقطع لان النص ورد باسم الدراهم وغير
المنصوص مقام المنصوص عليه باعتدال القيمة في من من حرز من شبهة فيه لان ما تندر في الشبهات
لا يستوفى مع الشبهات في من لان العشرة من النصاب اي العشرة من النصاب الموجب للقطع وتندر
تحقق الموحدة حتى كل واحد منهم لان كل واحد من واحد من جناية في من لان ما حدث قد اختلفت ادراك
ان النبي عليه السلام قال القطع في ربع دينار فصا عدا وبه اخذ الشافعي في حديثه عثمان رضي الله عنه
يقطع الخسران خمسة يعني البدل التي عليها خمسة اصابع لا يقطع الا خمسة دراهم وفي الحديث المعروف
لا مهر اقل من عشرة ولا قطع في اقل من عشرة فاخذنا بالاكتر احتياالا للحد لان من قل شبهة عدم
لجناية ومن ادرك الحد فصا ولا يقطع في الخشب هذا تفرع لما اصل اوله والتمسك بحديث عائشة
رضي الله عنها انه نفي القطع في الشئ التافه وهو الخبير وما يوجد حبسه مباحا في من جمل صورته غير غريب
فهو خبير نقل الرغبات فيه فيلحق بالتافه قدرا وهو ما دون النصاب اما الذهب والفضة اذا سرقنا
على الصورة التي وجد امبا جابان كانا مختلفين بالحجود والزر لا يقطع كذا اردى محمد رحمه الله في من
كالقواكه الى قوله والبطيخ نظا لما يتسارع اليه الفساد في من والقواكه على الشجرة عطف على
ما يتسارع وما يتسارع اليه الفساد تافه حسنا فان الناس يتسارعون فيه فما بينهم فيلحق بالتافه قدرا

كمن جلس في الطريق او في المسجد وعنده متاعه فهو محرزه والحزب بالحفاظ انما تعسر فم لا يكون محرزا
المكان لان الحزب بالمكان فوق الحزب بالحفاظ لان الحزب حقيقة ما منع وصول اليد الى المال وبصير
المال محصنا وذلك انما يحصن بالمكان ولا فرق بين ان يكون الحافظ مستيقظا او نائما والمتاع
عنده او تحته وفي بعض النسخ من حفظ او غير حفظ اي من موضع ذي حفظ وهو الموضع المعتمد
وفيه وصاحبه عنده راح الى قوله او غير حرز وهذا بيان للحزب بالحفاظ في حرز به
اي انه محرز بالحفاظ لا بالمسجد نه جاني لا حرز من موالفكوز هذا الفيا في سوار تحله للحام
فانه لا يقطع اذا كان صاحبه عنده لانه في الاحراز فكان المكان حرزا فلا يعتبر حرزا بالحفاظ
ولما اذن للناس دخول اخذ الحزب بالمكان فلا يحسد القطع وحسب الضيف يخرج على هذا
الطريق لان الست لم يبق حرزا في حقه لكونه مازونا بالدخول فيه وفي وان القاد في الطريق
الى اخره فان قيل لو وجد القطع فانما يحسد باللقاء وهو غير موجب للقطع كما لو خرج ولم يأخذ
او بالاختار من السكة وهو لو وجد القطع ايضا بنفسه كما لو اخذه غيره قيل انه اخذ المال من الحرز وخرج
والمال به جكافتمت السرقة كما لو كان في يده حقيقة وهذا لا يذهب عليه بالاختار وما روي الى
الطريق لم يزل به حكم عدم اعتراضه لغيره على يده واداشت بقا يده حكما وقد يقرر ذلك بالاختار
الثاني وكان مستوجبا للقطع في واذا دخل الحرز جماعة صورة المسئلة ذكرها في المبسوط وان
دخل جماعة الدار فجمعوا المتاع وحملوه على رجل منهم فكان هو الذي خرج به وقد خرجوا معه او بعده
في قوله او خرجوا قبله ثم خرج في قودهم بازهم القطع استحسانا لانه زيادة جيله بين السراق ان
يباشر حمل المتاع ولجده منهم واصحابه يستعدون لدفع صاحب البيت في ان الدخول فيه كما كان
ان شرط للوط وسنده راعي وجوده باكل الخبائث لما في النقصان من شبهة العدم وهتك الحرز بشرط واكمل
هتك الحرز في البيوت ان يدخلها وهو ممكن فلا يحسد القطع بدونه بخلاف الصندوق والجيب لان المهر هناك
ادخال اليد دون الدخول **فصل** فقها وروى مصادرا المستحق قطع اليمن من الرشح وقالت
للخارج من المنكب لان اليد اسم للجارية من رشح خارج الى الاياط لكت انقول اليد ذات مقاطع
ثلاثه رشح رشح والمراثن
ورقة باط

762
وكل مقطع منها احتمل ان يكون مرادا لكن بهام زال لسان النبي عليه السلام فانه انما يقطع يد السارق
من الرشح ولان هذا القدر متيقن وفي العقوبات انما يؤخذ بالمتيقن الجسم الكلي لنقطع اليد قوله تعالى
او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف يعني في السرقة الكبرى وهو قطع الطريق اذا اخذوا مال سلم او ذى
والماخوذ اذا قسم على جماعتهم اصاب كل واحد منهم عشرة ينقطع لكل واحد منهم يده اليمنى ورجله اليسرى
ووجهه من استدلاله في الصغرى اي قطع اليد والرجل مما استحق ان يوصف كونه من خلاف كافي
قاطع الطريق وتداستحق هنا يجب ان يكون كذلك ولان السرقة الكبرى عنده سرقته لم يخطب جنائنه
من حيث انه يحاهد فعله والسارق يخفي فعله وانه يقوت من على المارة ولهذا قطع اليد والرجل
مرة واحدة ثم يحد قطع اليد والرجل هناك من خلاف كذا هنا كذا قاله شيخنا رضي الله عنه اني عليه
استأصله ذكر في المبسوط قال النبي عليه السلام اذا سرق السارق فاقطعوه الى ان قال في الجامعة
نان عاذا قتلوه وفي رواية مفسرا في المرة من ولي ذكر اليد اليمنى وفي الثانية ذكر الرجل اليسرى
وفي الثالثة اليد اليسرى وفي الرابعة الرجل اليمنى وفي الاسرار والمهارة ذكر القطع اربع
مرات ايضا وذكر في المنافع ثلاث مرات فحتمل انه وقع ذلك من التشايع ويحتمل انه انما اقتصر
عليه لما ان استدلاله بقدر ما ذكر لانه لما شئت القطع في المرة الثالثة قطع في المرة الرابعة
لها ما وهذا الحديث طعن فيه الطحاوي رحمه الله فقال يتبعنا هذه من ثار فلم نجد شيئا منها
اصلا او محمول على السياسة ولان الصحابة رضي الله عنهم اختلفوا ولم يحجج احد بنسخ الباب فتبين
انه لا ينسخ الباب لا يقال ان اليد اليسرى محل للقطع بطاير النص الا ان اليمنى حجت في استدلالها
وذا لا يبطل المحلية في اليسرى لانا نقول قيدا للقراءة المعروفة بقراءة من سجد رضي الله عنه في التقييد
ومن طلاق ورد في الحكم فلا يجوز ان يكون اليسرى مرادا بالنقص لان السارق اسم فاعل مقتضى مصدا
وانه اسم جنس قد تناول في اذكر السرقات عمر مرادة بالاجماع وما الفعل الواحد لا يقطع الا
بدراسة وقد تحينت اليمنى بالاجماع فخرجت اليسرى من ان يكون مرادة بالنقص منقطع البطر نفوت
اذا كانت اليد اليسرى مقطوعة وخنفية المشقة نفوت اذا كانت الرجل اليمنى مقطوعة لانه لا يقدر
على المشقة متى قطعت
يده

ورجله من فاق حلات ما اذا كانت رجله اليسرى مثلاً حيث يقطع يده اليمنى لا حنثاً تملك المش
بعضاً وللأصل ان الحد شرع زاحراً لا متلفاً ولا لهذا لا يقام في الحرج الشديد والبرد الشديد ولا
في حاله المرض بقاء الشخص بقاء منافع فاذا فانت المنفعة فكانت الشخص حراً وشبهه من تلاف
فما تدرى بالشبهات كالحققة **فصل** ولا يقطع السارق الا ان يحضر المسروق منه ذكر المسروق منه
ليتناول كل من له يد حافظة سوى المالك كالمستعير والمستاجر والمضارب والمستضع وبذلك
حضره المسروق منه في من قرار والشهادة عند من داهي وعند القطع لان ظهور فعل السرقة لا يكون الا به
فلا بد من ان يكون المسروق ماله كالمسروق فاذا قطع قبل حضوره كان هذا استيفاء للحد
الشبهة لجواز ان يرد اقراره فيبقى المالك ماله من يده او كان قوله بالملك بعد شهادة الشهود وان
من السارق معناه اذا سلمت او نقصت قيمتها من النصاب فالمراد بنقصان الشعر نقصان العين لان
كل النصاب لما كان شرطاً مشطراً قيامه عند من مضى لان من مضى من القضاء فيتحقق شبهة كون العين
ناقصة في من تداً بخلاف نقصان العين من ضمنون عليه اما بالقطع او باداء الضمان فكل
النصاب عيناً ودينياً اما بنقصان الشعر فغير مضمون فافترقا كذا في **فصل** يوضح **فصل** ان لم يرد
لخصومة عند القطع فيه اشارة الى ان هذه العوارض انما اعترضت بعد القضاء قبل استيفاء **فصل**
لانه فانت عيتمته له الى العزة اعلم ان هذا التعليل مشتمل على ثلاث مقدمات فوات عصمة الجذوة
العصمة لله تعالى وكون القطع جوازاً لله تعالى وشروط المقدمة الثالثة شت المقدمة الثانية وهي ضرورة
والشأن في المقدمة الثالثة فقوله تعالى على الخلوصل انه ساه حراً والجزاء ما يجب لله تعالى
على مقابلة فعل العبد فلا يصح الا بجناية واقعة على حقه خالصاً ومن ضرورية تبين ان العصمة اليه لا
لم يسقط ما للعبد من حرام لما خلوصل للجزاء لله تعالى فاذا تبين ان العصمة الى الله تعالى التي هي حق الجاني
لا قيمة له ولا للجزاء اسم لمسروق كامل ما خذ من حزي الى نفسه وجزاء ما للهزة اي لغيره كماله مستدعي كمال
لجناية وذلك بسقوط عصمة العبد ليسبب المحارحاً العينة كالحجر اذ لو بقي حق العبد لكان حراماً لغيره
فيكون حاجاً في نفسه فلا يصلح تناوله سبباً لا صاحب العقوبة التي تدرى بالشبهات اذ اثبت هذا فيقول
بالرد الى المالك ان عاد حقيقة

تقدير

بقية شبهة سقوط العصمة نظر الى اتحاد المالك والعين فاما اذا اتحد العين بالنفس والغير انتفست
الناشئة من اتحاد المحل فوحداً القطع ثانياً **فصل** وقال الشافعي رحمه الله سبحانه انه لا ضمان لغير
بغير حق فتضمن كالعصبة ولو ما ذكرنا من انتقال العصمة الى الشارع واذا انتقلت العصمة
لا يبقى المحل معضراً في حق الموقوف يده فلا يضمن اد سببه وجوب الضمان اخذ مال متعوم خفا للعبد
عند من خذوه هذا لان اليد من داهي نصفه وصمان العبد وان ثبت على الميهات له بالنظر ولا مساواة
منه وبين غيره دراهم فتقبل العصمة الى الشارع ليقع الجناية على حرامه تعالى فيحقق به المساواة اذ
لجناية يتغلط بحسب الجني عليه فان من انتقلت العصمة ان قلتم قبل السرقة ففيه سبع الحكم
على السهم وان قلتم بعد السرقة فهذا غير مفيد لان السهم صادر من محله معصوما للعبد وان قلتم مع
السرقة فهو باطل ايضا لان السرقة وقت الوجوب ليست بموجودة فكيف ينشأ الحكم وقت مل الوجود
فليس ينقل العصمة قبل السرقة ضرورة استيفاء القطع ولهذا من الضمان به اذا لم يستوف القطع
واذا ادعى السارق ان العين المسروقة ملكه معناه بعد ما شهد الشاهدان بالسرقة ويدل عليه **فصل**
سقوط القطع لان الحد الدعوى بحق الشبهة **فصل** شرط ان يكون الجماعة ذات منفعة
لان قطاع الطريق مجاد بين بالنظر والمجارية انما يكون عادة لهم من قوم منعه وشركه بشرط
ان يكون المأخوذ مالاً مسلم او دمي ليكون العصمة المؤبدية ثالثة فافهم اذا وطعوا الطريق على المشايخ
لا يقام عليهم الحد **فصل** من خلا لا يقطع يده اليمنى ورجله اليسرى **فصل** فانهم حراً لانه
وحيب في مقابلة للجناية على حرامه تعالى لان المسافر في المقارضة امان الله تعالى وحفظه وعند
الشافعي رحمه الله الواجب قصاص **فصل** تعالى انما حراء الذين يجارون الله ورسوله قيل
المراد بحارون اولياء الله فان احداً الا يجاري الله وقيل المراد بيان ان قاطع الطريق كان
يجاري الله لانه معرض عن امان الله تعالى واما الكلام في حصة الجاني فهو الخارج اذا كانت
له منفعة وكل من خرج من غير مصر بسلاح او خشد له منفعة ويؤجر الجاني ومن فعل ذلك المصرف ليس
بجاني ثم هذا الحد مشروعاً على الترتيب عندنا وعند مالك على التخصيص مطامير حرفه وقلنا نحن
هذه ذكرت على سبيل المقابلة بالمجارية والمجارية

الناس تركوا هذا المقصود وهو دفع الشر عن نفس والقتال في السبيل الله اذا حصل بان
 جعلناه فرض كفاية واذا لم يحصل المقصود الا باقامة الكرابان كان التفسير عاما يصير فرض
 عين لحصول المقصود قال الشيخ رحمه الله ما يدرى الله ان الله اذا وقع النفي من قبل اهل التور على
 كل من يقدر على القتال ان يخرج الى الغزو اذ امكلا الذاد والراجل واذا سببت المرأة بالمشرك كان
 على اهل المغرب ان يستنفذوها ما لم تدخلوها دار حرب فوجه عليه السلام امرت ان قاتل الناس
 الحديث قال الاستاذ رضي الله عنه من دار هذه الكلمة بصير لما ظاهرا في حقنا اذ لم يصدق بالقلب
 قال عصموا مني ولم يقتل عصموا من الله وكان كافرا عند الله خالدا مخلدا في النار وتقبل منه هذه
 الكلمة وان لم يقتر بمحمد صلى الله عليه وسلم لان معتقدهم لما كان الشرك فقبولهم هذه الكلمة دليل
 انهم صدقوا بحديث الله وافر وابد والله اعلم **قوله** فان اعتصموا دعوتهم الى دار الجحيم هذا
 في حق من يقبل منه الجزية من اهل الكتاب غيرهم ومن يقبل منهم كالمتردين في عبادة الاوثان العرب
 فانه في دعائهم الى قبول الجزية لا يقبل منه الا الاسلام فبقا لو فهم الى ان يسلموا والمتراد
 بالبدل القبول من التزام وكذلك المتراد بالاعطاء المذكور في النص ما قطعتم من سنة اي شئ قطعتم
 والليانة الخلة الكريمة فبادر الله ففقطها ما اذن الله وامره وذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين امر
 بقطع نخيلهم قالوا يا محمد قد كنت تمنى الفساق في من رضى فما بال قطع النخل وكان انفس المؤمنين من ذلك
 شئ فخرت ولا تطاردون موطيا بغيط الكفار ولا يدرون من مكان من امكنه الكفار ولا ينالون
 نبلا ولا يردون فم شيا نصلا او اسرنا قال الله اذ ارزاه ونقصه وموعاهم في كل ما يستوهم ولا يلحق
 بهم ضررا كذا في الكشاف فقولوا لا تطاردون موطيا بغيط الكفار ولا ينالون يدرك على ان جميع حايبه
 الخلق الكنت في الغيط بهم شوكتهم وتفريق جمعهم مشروع اعلم كلمة الله تعالى وحيه من صيانة الاسير
 من هذا حق الحاجة وذلك حق خاص تحت الضرر الخاص له في الضرر العام لم يكف عن مبيهم
 لو منعوا عن ذلك سخر عليهم قتال المشركين فالجصون فلما يخلعون ساري ومن غير عاجزين عن التبرس
 بهم لكنهم يقصدون المشركين بالرحم لا فم لو قدروا على التفسير فعلا يلزمهم ذلك فاذا قدروا على التفسير
 يلزمهم ذلك لان الطاعة
 حسنة الطاعة

وكثر

ان يغلب شئ عشر الف المحدث اي هو عدد كثير واذا صاروا مغاوين وقت فليس له ان يغلب قلة بالقرن
 الكلمة لا خلاف ان آيهم التسمية عدد قليل يسرون بالليل ويكتمون يكتمون بالنهار كذا في
 البسوط قال المحدث اني رحمه الله السرية مقدار اربعاء **قوله** لان طاعة الروح والمولى واجبة
 وطاعتها جقتها وحق العبد مقدم على حق الرب الا ان يمتنع العبد لانه صار فرضا على حق المولى
 والروح لا يظهر في حق فروض عيان كافي للصلاة والقوم الغلول التفرقة من الغيبة والغدر نقض
 العهد والنهي قتل النساء مغلول بعهدة ان كفرهن غير مفضى للحرب فتعدى الحكم الى القضي الشيخ
 الثاني الذي نخصت قوته ولا يبرح عودته البرقة شجرة تدادى بها كنت ام قرفة قيل كان
 لها ثنون اننا وكانت شجرتهم على قتال المسلمين **قوله** فلا يجوز الادفع للضربان
 يقابل فيقتل دفعا للشره وضرره وادع اي صالح **قوله** تبذ العهد بنقض قبيل الخوف بمحنة العلم قيل
 بنوع على حقيقة الخوف فانبذ اليهم على سوار اي الوي اليهم للخبر بانك نقضت العهد ليكون انت وهم في العلم
 بالنقض على سوار ولا يقابلهم قبله علام بالنقض لا خيانة فخرنا انه لا يحمل قتالهم قبل النية وقيل
 ان تعلموا بذلك ليعودوا الى ما كانوا عليه من التجسس كان ذلك للتحذير عن العدو قائلهم ولم يبد
 اليهم اي لم يخبرهم بالنقض لانه لا يكون غورا اذا كانت البداية بالجناية باتفاقهم علف الدابة
 اطعمها العلف واغلفها لفة والمفعول محذوف اي وجابهم والطعام كالحب والحب وما يستعمل فيه
 كالتمن والروية وسرط الجاح في رواية ولم يشرطها في رواية اخرى والى الثاني مال شمس لمة السحرى
 معه الله لان السنة وردت مطلقا قال النبي صلى الله عليه وسلم كلوها واغلفوها ولا تحملوها خلافا للسلاح
 لا يجوز اخذها الا بحاجة فقولوا ويقالوا بما يجدونه من السلاح تاويله اذا احتاج اليه بان سقط
 سيفه او لم يكن له سلاح نمو الشئ اخذها مالا وقنية **قوله** لتعلق حي الغانمين به وحي الغانمين
 قد ثبت فيها وان لم يتأكد بالاجراء فلا يجوز لبعضهم ان يختص شئ منها قبل القسمة وهذا ان
 السع مرتب على الملك ولا ملك قبل الاجراء وانما هو اباحة فصار كالمباح له الطعام فانه لا يجوز له
 التملك ومن اسلم جفناه في دار الحرب لانه لوها جارا الى دار السلام واسلم لا يصير له واولاده
 في دار الحرب محررا باسلامه

لتباين الدارين حقيقة وحكما وتباين الدارين من حيث التبعية فمنه واولاده يعني اولاد الصغار لا
 صاروا مسلمين بل سلكوا منهم تبعاً لاجل الكفار فمنه لا فهم اخضعوا من المال فيهم لاجل اموالهم ولهذا
 سمعتهم مع من خلت في الدين ولا يشارك الولد احد في نفقتهم وقد ثبت بالحدوث ان اسلام
 سب لا حراز مال ما عتبار ان ماله مختص فلا يثبت احراز نفسه واولاده الصغار اولى المراد
 قوله وكذلك اولاده الصغار ايضا وانما اعاد لستد عليه فمنه لا في هذه حكما اعلم انه اذا
 كان وديعة عند مسلم او ذم لا يصير قنياً واذ كان وديعة عند حرى يصير قنياً والفرق ان بد المسلم
 والذم بد صحيحة على هذا المال فيكون مانعة لحرز المسلمين اياها واذا لم يصرفه كانت بد المودع
 فيها كيد المودع فيصرف هذا المجرز لها من هذا الوجه واما يد الحرى ليست بيده صحيحة الا ترى انها
 لا تكون دافعة لماله واذ لم يكن يده معتبره كان هذا المال والدين لم يودعه احد اسواء فصلا
 وان ظهرنا على الدارين على دار الحرب يقال ظهر عليه اذا غلبه الغلبة اسم للمال المصاب بالقتال على وجه
 يكون فيه اعلا كلمة الله تعالى والقي اسم للمصاب من موالم بعد ما يصير الدار دار اسلام بغير قتال
 وحكمه وان تخلف سايره للغنائم في حكم الثاني ان يكون لكانة المسلمين لا تخلف كل خارجة
 كذا في المبسوط فمنه لان الدار دار الحرب وهذه بقعة من بقاعها فيكون قنياً كساير البقاع
 وزوجه في لا فها لا يصير مسلمة باسلام زوجها فيكون قنياً ويده عليها يد حكمية بسبب النكاح ومثله
 لا يمنع من غنم كالميد على البقار لان دار الحرب ليست بدار احكام وكذا اجملها لان حررها فيرون
 برحمتها واولاده الكبار في غنم كفار جريون ولا يدله عليهم فلا يمكن التبعية ولا يجهز اليهم وسوان
 بذهب التاجر اليهم بالسلاح لبيعها منهم خضع بعد ما عي بيانا انه مهم ولا يقادون بالاسرى
 اي لا يجوز المغادرة بالنفس لا بالمال عنده وعند ما يجوز بالاولاد والاثاني والمغادرة فداة النفس
 بالنفس او بالمال يقال فداة من سرى اذا استنقذه منه بما لا يجوز المن عليهم اي على من سارى وهو
 ان يطلقهم مجانا كذا في التيسير وقال الشيخ من مام بد الدين رحمه الله ما وان تركهم من غير ضرر خراج
 ولا جزية عليهم وعدم جواز المن منقوع عنه وكان من حقه ان تذكره بعد اقامة الدلالة على جواز المغارة
 عند ما كما ذكره في الهداية للاحتياج
 الى عادة قوله والفدا

والفدا يجوز لا قامة الدليل عليه لكنه ذكره هنا استدراكا لوهم متوهم انه يجوز المن عند ما كما يجوز
 رحمه الله من حران فمنه تعالى فاما مننا بعد واما فداة فاما ثمنون متا واما فداة فداة والمعن
 التفسير بعد من ان تمتوا عليهم فيطلقونهم ويمن اليهم فداة وهم وحكم اسارى المشركين اما القتل
 اما الاسترقاق عند ابي حنيفة رحمه الله ويقول في ذكر المن في الفدا المذكور من من انه نزل في من
 بذرت من كذا في الكشاف فان قيل هذا النص محال وان يكون منسوخا او لم يكن فان كان منسوخا ينبغي
 ان لا يجوز من حران كما لا يذهب الى حنيفة رحمه الله وان يكن لم يكن منسوخا ينبغي ان لا يجوز من حران كما هو
 مذهب الشافعي رحمه الله قل انه غير منسوخ وتاويل المن المذكور في النص انه في اهل الكتاب فيمن
 عليهم بعد اسرهم على ان يصيروا الكفرة للمسلمين كما فعل رسول الله عليه السلام ناهل خيرة او ذمة كما فعل
 عمر رضي الله عنه ناهل الشواد كذا في شرح التاويلات وذكر في المبسوط روى عن محمد رحمه الله انه ان ذكر
 في عبدة من وثان من العرب لا لا يجوز استرقاقهم فلم يكن في المن والمغادرة ابطال احق المسلمين
 انه ابطال حق الغنائم لان الملك ثبت لهم بنفس من صابة عند الشافعي رحمه الله وعندنا الجواز كذا لا احرار
 وقد حصل من جواز بفتح البلدة واجراء احكام من سلام فيها فلا يجوز ابطال احقهم العتوة الذلة
 والظنوع وفتح مكة عتوة اي فسرا وقهرا تركهم لحرار اذمة اي ذمة فمنه من على اهل
 مكة فاطلمهم روي ان رسول الله عليه السلام جاء الى باب الكعبة وفيها دوساء فوسى فاحذر بعضا دني
 الباب وقال ساذ يترون اتى ضائع بكم فقالوا لا يا رسول الله كرمي وابن اخي كرمي ملكك فاسح فقال لي
 اتول لكم كما قال النبي يوسف لاهوته لا تريب عليكم اليوم الاية فقال انتم الطلقاء لكم اموالكم المواتر
 جمع الماشية ومنه بدو البقر والغنم فمنه ذبحها ولحقها لان ذبح الحيوان يجوز لغرض صحيح
 ولا غرض صحيح من كسر شوكة من عداة ويحرق بالنار ليشق طعم متفحة عن الكفار ومنه والقسم من
 لان ما يجمع لا حذما بعضه كان له وبعضه كان لصاحبه فهو ما حذمه عوضا عما بقي من حقه في نصيب
 صاحبه فكان مبالا من هذا الوجه ولهذا ثبت في القصة خيار الرزية وخيار الشوط كذا ذكره في كتاب القصة
 والخراب من الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم عينايم بدر بعد ما قدم المدينة فتعاضت روايتان فجعله

من سباح
 نكاحه كفره

ونفى التمسك بقوله سالما وهذا انما على الملك عنده شئ سفرى خذ وعندنا بالاحراز لان البدن
وتام القربى بالاحراز لان قبل الاحراز هم قاعدون من جهة مقهورون من جهة وثبات من وجهه دون
يكون ضحيقا فيحتاج الى الموكد وهو جراز واذا كان كذلك فاذا اشار الملاح الجيوش من جراز الذي
يتم السبب به فيشاركونهم في تحقيق كما اذ الجفهم في حالة القتال في فقد وحذت المشاركة
في السبب اى في الذي يتم به السبب وهو جراز وفي بعض النسخ وقد وجدت المشاركة في السبب
شخصا رضى الله عنه الملاح من السد محاورة الدرب على قصد المجاورة وقد تحققت المشاركة في هذا
السبب والشركة ثبت ايضا فها نوكد الجرح وهو جراز فشاركواهم **فصل** قوله صلى الله عليه
وسلم المسلمون متكافؤون كما وهم اى يتساوى في القصاص والديات لا فضل الشريف على ذليل
ويسعى بذمتهم ادناهم اى اذا اعطى احدى رجل منهم امانا فليس للمقاتل ينقضه واخذنى المسلمين العبد
وذكر في السير الكبير الميراث بالدمه العند موقفا كما زاعمة اذ ذكره ما ان عقد الدمه من مان
من باب الولاية لانه تنفيذ القول على الغير اذ ابي لولاية الكافر على مسلم قال الله تعالى ومن
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **الاسير** والتاجر متهورا ان تحت ايديهم فلا تخافونها ولا مان
مختص بحمل الخوف اذ موصد الخوف فلا يجوز منها ولا فها لما كانا مقهورين في ايديهم فالظاهر انها اجنبت
اجبر على من مان من حمتهم **فصل** امان واجد من المسلمين هذا مروي عن عمر رضى الله عنه فقد روى
ان عبد اكتب على سهم بالفارس مرسيت ورمى به الى قوم محصورين فرفع ذلك لاسلامه رضى الله عنه فاجاز
امانه وقال هذا القول كذا في المبسوط **فصل** انه محجور عن القتال الاخره اعلم ان ما كان نفعيا
محضا يحكم بحسنه من العلق بدون من اذن وما يتردد بين النفع والضرر يتوقف على اذنه كالبيع والشرا
ومن مان يتردد بين المنفعة والمضرة لانه قتال معني اذ كان فيه مصلحة ونه ابطال هو المسلم **فصل** مستغنا
ومن ستر قاق فلا يمكنه من هذا الوجه وهذا لان الضرر الذي يترتب في حق المولى خاصة كالبيع
والشرا لا يملكه العبد بنفسه في حق الضرر به وبالمسلمين اولى **فصل** فلا ينفذ على المولى اى ولما
لم ينفذ على المولى الجرح لا ينفذ على غيره لان من مان لا يجزى لان سببه وهو بان لا يجزى اذ
به بصير اهل لولاية من مان والمدرك

١٦٢
بمحور على الماخون في القتال فانما يصح امانه لانه خرج بالاذن عن اقسام الولاية من قبل اصدار
شركا في الغنمة ولزجه ثم سعدى حكمه الى الغير قول العبد في مثله صحيح كما في شهادة على هلال
رمضان **فصل** الترك جمع تركى واليوم جمع روى والمراد منه كفار الترك ونصارى الروم
لان اموال اهل الحرب ورقابهم مباحة لان العينة بالاسلام ودار السلام ولا سبيل حتى ورد
على مال مباح منعقد سببا للملك كالصيد **فصل** من ذكر اشارة الى ذلك المال الذي اخذه الترك
من اهل الروم لما افهم ملكوه فصار كسائر املاكهم قوله لان فعلهم حرام الى اخره الملك حكمه شرع
فيستدعى سببا مشروعا والعدوان المحض لا يكون مشروعا فلا ينتهض سببا للملك كاستيلاء المسلم
على مال المسلم ولنا قوله تعالى للفقر والمهاجرين من يولم يكن الكفار احوالهم بالاستيلاء ولما ساهم
نقرا ولما قال على رضى الله عنه له رسول الله عليه السلام يوم فتح مكة الا تترك دارك يا رسول الله قال وهل
ترك لنا عقيل من حطب ربع وقد كان له دار مكة ورثا من خديجة رضى الله عنها فاستولى عليها بعقيل
بعد هجرته وكان كافرا في ذلك الوقت والدار كانت صلحة للنزول دليل قول على رضى الله عنه الا تترك
رباعك والطاهر انه كان عالما بفعل اخيه ولان لا سبيل سبب ملكه المسلم مال الكافر فملكه
الكافر مال المسلم والفعل انما يكون عدوانا اذا لاقى محلا معصوما والعينة ثابتة في حقنا دون
اهل الحرب لا نقطاع ولا يتنا عنهم وليس كان الفعل محظورا فهو محظور لغيره ومثله يصلح سببا
لكرامة تقوى الملك وسوا الثواب **فصل** جمل فاطنك بالملك العاجل والفرق ما بين قبل القسمة وما بعد
ان في من خذ بعد القسمة ضررا بالماخوذ منه مازاله ملك الخالص فناخذ به بالقيمة لعقد النكاح من
الخائبر في الشركة قبل القسمة عامة فيقتل الضرر في اخذ بخير فيه وهذا اذا كان الماخوذ شيا لا مثل
له قامت الدراهم والدرنا نيران وحدها بعد القسمة فلا سبيل له عليه لانه لا يفيد **فصل** ان الشري
سبب الملك كقوع القسمة اى الخرش ورد في القسمة فقد روى المشركين اخذ ولما ناة مسلم في دارهم
بدراهم ثم وقعت في الغنية فحاصم فيها الملك القديم ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم ان وجدتها قبل القسمة للحدث
لكنها سبب للملك والشراى سبب للملك ايضا فيثبت الحكم فيه **فصل** لانه قوله لانه هو لا يملكون
سبب من سباب كالبيع والشرا فلا يملكون

ولم يملك

بالملك لا نه سب للملك في حيل مباح لا في حيل معصوم **فصل** في ارقاء الشرع اسقط عنهم
 وضرب الرق عليهم وجعلهم عرضة للملك و **فصل** في ارقاء الحدا على جنائهم لا نعم لما انكروا وخدانية
 الله تعالى بان جعلهم عبيد عبيده **فصل** ظهر به على نفسه العبد صار في بد نفسه ومي مدحمة
 فكوند انفة **فصل** حراز المشركين اياه كيد المكاتب وهذا لان يد المولى التي عنه بالايان حقيقة وحكا
 بدخوله حد الا ياتي فيه المسلمون واهل الحرب وهذا معن قوله قبل ان يصل الى حد الحرب فصار في بد
 نفسه لرد المانع بخلاف المشرك **فصل** في بد مولاة حكما لقيام يد اهل الدار منع ظهور يد العبد ولهذا
 لو وهب من امة الصغير فابضاله والمشرع الذي رد في دار السلام ولم يلحق بد الحرب **فصل**
 في الجولة بالفتح ما يحل عليه من فرس او بعير او بغل او حمار ولا يجوز بيع الغنائم
 اى يجوز للغنمين شيئا لان الامام رواية السبع كذا ذكره في المبسوط **فصل** في ملك الا
 بالاجراز ذكر في الهداية الملك انما يتم بالاجراز ويقسمه الامام في دار الحرب وبيعه المغنم فيها ذكر
 في المبسوط وشرح اى نصرحه الله الحق ثبت بنفسه خذو ساكدا بالاجراز وملك بالقسمه وهذا للفظ
 يشيطن ان الملك غير ثابت قبل القسمه ووجه التوفيق من الروايات ان يقول الملك ثبت بالاجراز
 لكنه انما ساكدا بالقسمه والدليل عليه ما ذكر في المبسوط اذا اعتزل رجل من الخندق جارية من الغنيمه في القيا
 سفة عتقه لان جفهم تاكد بالاجراز الا ترى انه بالقسمه تبين ملك كل واحد منهم والقسمه لتبني الملك
فصل سدا الملك فقتل مع ان الملك كان ثامنا من قبل وانه اعتن حارته مشركه منه وبين غيره التفتيل
 عند الفقهاء ما تعرض به الامام بعض الغنمين فيقول من قتل قبيلة فله سلبه والقاء في فيقول للتفسير
 ثم ذكر هنا بلفظ لا بأس في ذكر في المبسوط بلفظ **فصل** سيجاب سمي ما يؤلف القتل قبيلة كقوله تعالى
 اى اذ انى اعصر حمرا وسمى بالامقولات من الثياب والسلاح سلبا لان يملك غاليا وول الله
فصل بعد الخنس اى بعد ما رفع الخنس قوله لتعلق خو الغنمين به متجمل بقوله وادى سلام
 والمراد بتعلق خو متاكد لان قبل من جراز التعلق قايم ولين ثلثت قوله **فصل** الا من الخنس ذكر في السير
 السير الكبير وماروى انه صلى الله عليه وسلم نزل بعد من جراز فهو محمول على انه اعطى لكل من الخنس بعض
 المحتاجين عشارا انه من المساكين

جازا مسم

صار

او اعطى لكل من اثمهم نفسه من الخنس والقائد وغيره سواء لتاكيد قوله فهو من حمله الغنيمه والله تعالى اعلم
 انما غنيمتهم من شئ من ثمة واستدلوا به ان الخنس بالنصرخ الغنائم والسلب من الغنيمه لان الغنيمه ملك
 مضاف باسرف الجهات فتشغى ان يحب الخنس بطايرة وغند الشافعي رحمه الله لا تحب وما نقل
 من قوله من قبل قبيلة فله سلبه كان على سبيل التفتيل منه لا على وجه نصب الشرع **فصل** في مركبة
 معطوف على ما يكون مرفوعا اذ لو كان مجزوا للزم ان يكون المركب على المقتول وهو منقول عن العلامة
 رضى الله عنه رواية وتعليل روى ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انهم للفارس ثلثه اسمهم
 وروى عنه انه صلى الله عليه وسلم قسم للفارس من سمين مهاله وسهما لفارسه فتعارضت روايتاه
 فتدحمت رواية ابن عباس رضى الله عنهما على انه صحته انه اعطاه سهما على وجه التفتيل **فصل** ولنا
 انه لا يقايد الا على فرس او احد اى لا يستحقان بواسطة القتل والقتال انما يكون بفرس او احد
 هذا نظير ما مر ان المدة لا تستحق النفقة الا لخادم واحد عندها وعند المالكين البرذون
 فرس العجم غنائم الخيل كرايمها وقيل العرب والعنان الفرس العربى **فصل** في من الخيل
 اى اسم الخيل ينطلق على الكرايم واستحقاق السهم بالخيل لمعنى ادهاب العدو قال الله تعالى ومن باط
 الخيل يرهبون به عدو الله وعدوكم و **فصل** ادهاب يحصل بالبرذون كما يحصل بالفرس العربى وهذا
 لان بطل واحد منها منفعه معتبرة فالعربى في الطلب الحرب اقوى والبرذون اصغر الين عطا
 عند اللقاء والارهاب لا يحصل بالارجلة والبعلة **فصل** يقايد عليها فلا يسهم لها الانفاق
فصل هل ك **فصل** الغرض المطلوب له ومنه النفقة وانما خص بلفظ نفق لانه هل ك الغرض المطلوب له
 وهو الجهاد الوقعة الحرب السد عند الشافعي رحمه الله شهود الوقعة لان من اعتبار حقيقة القتال
 لكن الوقوف عليه متعذر او متعسر فاقيم شهود الوقعة مقامه **فصل** انه اقرت الى القتال لسان
 السد هو المجاوزة لان الوقوف على شهود الوقعة متعسر ايضا فاقيم المجاوزة التي لها بجمع الخوف
 مقامها وهذا لان الامام انما يكتفى اسامى الفرس والرجال عند مجاوزة الدرب يشق عليه تفقد
 اجزائهم بعد ذلك وكذا ادهاب العدو يحصل عند المجاوزة لانه ينتشر الخبر واداهم انه دخل كذا كذا فافا
 فيعتبر حال الشخص عند المجاوزة واثنا

عند انعدامه فاني يمكن من نقضه حال وجوده **ف** على خطاي على تردد واضطراب فان اسره اظهر
على الدار فقتل سقطت ديونه وصارت الوديعة فينا وان مات او عابدا جثا فالوديعة له اولوية
ف فان اسره تفسير هذا التردد والخطر لكن من جهة ان تعرض للمخاطر كما ذكر في الهداية وكأنه ترك ذلك
لظهوره وذكر في المغرب للخطر من شراف على الهلاك ان هذا المال يعرض ان يصير للكافي حق
صاحبه بالاسر وغيره وكان للمصنف رضي الله عنه ما للمالك احثا اقتصر على قوله فان اسره او قبل
ف لبقاء الممسلم والذي اى ان يدما صحيحة معتبرة دافعة لاغتنام المسلمين من غير اللوا
فكذلك هذه الوديعة ووجه استدلاله انما هو ان عصاة المالك لا تسقط عصاة
النفس فصارا معصوين عصاة واحدة فقال ان يد الممسلم والذي باقية على هذا المال ويدها
محمية لكن هذا العصاة على شرف الزوال لان سبب زوال العصاة ثابت بالعود الى دار الحرب لكنه
نقرر ما لم يوسر فلذلك قال انه ذلك على خطر فحتم ان يكون بالجاء غير المجبة والظن المجبة اى ما
في ارض اسلام من ماله ممنوع من التعرض له ولا هو الظاهر **ف** لا يسي له ولم يبق هو يعني انا
انما بقينا هذه موال معصومة لاجله لاجتهال عوده ولم يتوخ كره يقتله فيصير حاجبا لنفسه
ف والدفع الذمة حتى لم يبق محترما اى لا يرضى الذمة حتى وقد كان محترما لثبوت الدارين
عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويكمن عليه الدين اسبق من رد العامة فتعصر مع فسق
به يجاب **س** سراع وما اوجف عليه المشايخون اى اعملوا خيلهم في تحصيله قالوا هذا مثل
ما راضى الى اهلها عنها والخزنة **ل** انه اخذ بقوة المسلمين فصرف الى مصالحهم لكن لا يرضى
ما اخذ بالقتال **ف** **و** وضع الخراج من شرطه ان يقر اهلها على الكفر ويشركوا العرب
لا يقبل منهم الا الاسلام او السنت لقوله عليه السلام لا يجمع دينان في جزيرة العرب فلم يحرز
وضع الخراج في اراضيهم فكون عشرة في شرح القدوري ارض العرب كلها عشرة وهي ارض
وتعامه واليمن وحكة والطائف والبصرة يعني البادية الغنية قرية من قرى كوفة والقادسية
موضع منه ومن الكوفة خمسة عشر ميلا والخبر بفتح الجاء والجيم مدليل حاذكه في بعض الروايات
لا اقصى صخرة باليمن مائة

موضع واحد لكنه ذكرها توضيحا للتعدد ومهارة بفتح الميم وسكون الحاء اسم رجل هو ابو القبيلة
وسمى الموضع به يتبين موضع الدفن بالمد موضع ببلاد تميم مشاير الشام قرى الشام
سمى سواد العراق به لخضرة اشجاره وزروعه وهو الذي فتح على عهد عمر رضي الله عنه وهو اهل من
العراق خمسة وثلاثين فرسخا عقبة جأوان لغرس سواد العراق ارضا نسب الى ابي جأوان بن
البلث سكون اللام قرية موقوفة على العلوية وهو اول العدنان شرقي دجلة عبادان حصن
صغير على شط البصرة في المنار لفسق راد عبادان قرية هذه الجبل من المغرب غير **ف** لان الوظيفة
على المسلم العشرة الحاجة ههنا الى استدراك التوظيف على المسلم والعشرة اليقونة لما فيه من معنى العبادة
والى هذا اشار بقوله تصرف مصارف الصدقات وانه ارفق **ل** انه اخذ من الخراج **ل** انه يتعلق بحقيقة
الربيع والخراج سعلن المتكلم منه **ف** من الخراج الذي يجمع الى الجزية وهذا البيان ان الخراج
فيه معنى الحقينة اذ يصرف الى مصارف الحرية له وحيث عقوبة على الكفر وهذا لان سببه من شغل
بالزراعة وما سدد الذل في الشريعة بالحدث **ف** معتبرة بحجتها اى بقرنها لان جزا الشيء يعطى
له حكمه كقنا الدار يعطى له حكم الدار حتى يحوز لصاحبه **س** تنقاع به ولا يجوز اجنا ما قرب من العابر
لهذا ومن سعى القعدة **س** ولي فان كان الى القيام اقرب يعطى له حكم القيام حتى لا يعود وان كان
الى القعود اقرب يعطى له حكمه وكان القياس ان يكون البصرة خراجية لانها من حيز ارض الخراج
لكن القياس ترك باجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم وظفوا اهلها العشرة **س** **س** عند محمد رضي الله
ان المونة فيها غير مخصوص عليه يدور مع الماء **ل** انه سدد الماء وسدد الخراج من ارض النامية فيعتبر
في ذلك الماء فخر الملك على طريق الكوفة من بغداد اذ يزود جرد ملك من ملوك الفهم الخراج ما يخرج الى
س نام من كوة ارض الجرب سنوز ذراعا بذرعان الملك وذراعان الملك سبع قبضات او تسع
مشتات وكلامها واجد اراد بالملك النوشروان فان رسول الله عليه السلام مائة ملكا فقال ولدت
في زمن الملك العادل ومراده ما قل سبع قبضات مع كل قبضة ايهام موضوع وتسع مشتاة ان لا يكون
مها العام كذا فتره ثمن **س** **س** الجاوي رحمه الله وقيل جرب كل بلد ما تعارفه جربا على السواد

ان سواد العرق القفصية العائمة ثمانية ارباط و هو مثل الصاع الجاجي ولا القاضي من عام طهر الدر
رحم الله الفقير الخطة او الشعيرو في شرح الطحاوي فقير مما يزرع فيها في درهم عطف
على فقير من وزن سبعة الرطبة ما فتحه الاسفست الرطب النخيل المتصل الذي اتصل بعضها
ببعض على وجه يكون كل من رضى مشغولة بها وانما كان على هذا التفصيل باجماع الصحابة رضي الله عنهم
وان المون متفاوتة فالمازاد اكثرها مونة والكرم اخفها مونة والرطاب منها والوظيفة متفاوت
بتفاوتها الا ترى ان الوصل فيما سقته السائر العشر ونصف العشر فما سقى بغرب او دالية وما سوى ذلك
كالزعفران بقدر الطاقة ونهامة الطاقة ان تبلغ الوصل نصف الخارج لان النصف غير نصيب
فان لم تطق ما وضع لعلها هذا في جميع ما تقدم من الحرب الذي فيها فقير ودرهم من حرب البطنة ومن حرب
النخل المتصل والكرم المتصل من صطلام من سبصار وما جحد من سيره كاسيرة الفهم كانوا اذا اصطلم
الزرع افة يردون على الدهاقين من خرايهم ما انفقوا ويقولون التاجر شريك في الخسران كما هو شريك
الدرهم فان لم يرد عليه شئ فلا أقل من ان لا يأخذ شئاً منه للخارج فيكون له رضى ناعية
السب في الخارج من رضى الناعية نهار تقدير فاذا اصطلم الدرع افة فالتأخر التقدير في بعض العول
وكونه نامياً في جميع العول بشرط ان يبال الزكوة فيكون له وحده التمكن الوصل في الخارج ما في ذمته بلقيار
تمكنه من متقاع ولم نعدم ذكر تعطيله لانه هو الذي اختار تركه شغل بخلاف العشر فالوجه هناك
حرر من الخارج ومن يجاب بدون المحل لا يكون فيكون من اسلم من اهل الحرب هكذا وقع في بعض النسخ
والصحيح من اهل الخارج لبقا من رضى مستحق للخارج هو المقاتلة وقد نقت من رضى
مستحق للمقاتلة لان الخارج مونة فيها معنى العقوبة ومن سلام لا ينافي المونة لوجه وسنا في العقوبة
من رضى فلا ينداد على المسلم لانه لما تردد بين ان يحب وبين ان لا يحب فلا يحب بالشكر وحاز البقار عليه
لانه لما تردد بين ان يحب وبين ان لا يحب فلا يحب بالشكر وجاز البقار عليه لانه لما تردد بين ان يبطل
وبين ان لا يبطل فلا يبطل بالشكر ومثل هذا يقال فيما اذا اشترى المسلم ارض الخراج من الذي
ولا عشرة الخارج من ارض الخراج بخوان يشترى المسلم ارض الخراج من الذي واشترى الذي ارض
العشر من المسلم فلا يحب العشر والخبر

121 122
على المسلم في رضى على الذي في الثانية فصلا نجران بلاد واهلها نصارى صلحهم
لله عليه السلام على الف ومائتي جلة وليس المقصود من الجزية اخذ المال وتقدير الكفرة على الكفر بل
الدعاء الى الدين باحسن المهادت لانه اذا راي محاسن من سلام وصفا الكفر بما يحمله ذلك على
من سلام وانما وجب على المراتب لان الجزية وجبت عن النصرة التي ماتت باصراره على الكفر وهو من اهل
دار السلام فجعل عليه القيام لنصرة الدار وادانهم لا يصلح لها لافهم يميلوا الى اهل الحرب فوجدتهم
المال يصرف الى الغزاة الذين يقومون نصرة الدار فختلف باختلاف حاله فان الفقير لو كان مسلماً
نصر الدار اجداداً ووسط الحال نصرها راكبا وراجلاد والفايق في الغنا يركب يركب غلاماً فان كان خلفاً
عن النصرة يتفاوت بتفاوت الحال ايضا المعتمد الذي يكتبب اكثر من حاجة ولا مال له والمتوسط
الذي له مال ولكنه لا يستغنى بماله عن العمل والفايق في الغنى هو صاحب المال الكثير الذي لا يحتاج
الى العمل وقيل القاييق الذي يملك عشرة آلاف درهم فصاعداً ومتوسط الحال الذي يملك مائتي
درهم فصاعداً والمعتدل الذي يملك مائة من المائتين ولا يملك شئاً كذا في شرح القدوري قوله لا طلاق
النصوص في الله تعالى فانكروا الذين الى قوله حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وقال النبي عليه
السلام سنوا ما لمجوس من اهل الكتاب يعني اخذ الجزية منهم وقال النبي عليه السلام خذ من كل حال
وحالة ديناراً في العجم كلمة من لسان عبدة من وثان فحسب لان عبدة من وثان من العرب
لا جزية عليهم فاحتاج الى البيان قوله تعالى بقا تلوفهم لو يسلمون نزلت في بني خنيفة وهم
من الاعراب بدليل قوله تعالى قل لا يختلف من عراب استدعون الى قوم اولى باس شديد واو
معنى الى معناه الى ان تسلموا فكونوا للحكم ففهم المقاتلة الى غاية من سلام فلا يكره حوث الجزية عليهم
فيكون الجزية تحب عوضاً عن القتل فيجوز ان اراد به القتال فهو صحيح لان الجزية تحب
لذلك النصرة بالقتال حقتنا ثم هذا الدليل لا يستقيم في الكل فان الفقير ان كان غير محتل فهو مستحق
للقتال فكان ينبغي ان يحب عليه الجزية بالنظر الى هذا المعنى وانما لم يحب عليه لان الجزية ما لا تؤخذ
منه ولا مال له والعاجز عن رضى آما دون شرعاً فما هو اقوى من هذا وهو حق الجاد قال الله تعالى

وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ففي الحرة او الى والرهبان اذا كانوا الاصل الطون الناس قتل
عليهم فلا تحل الحرة عليهم **ف** ومن اسلم وعلمه حرة الى اسلم من اهل الذمة قبل كمال السنة او بعد
قبل ان تؤخذ منها الحرة سقطت عنه وقال الشافعي رحمه الله ان اسلم بعد كمال السنة لا يسقط وان
اسلم قبله فله فيه قولان الجزية عند مؤنة السلي وقد وصل اليه المعوض فلا يسقط عنه البعوض
بالاسلام كما اذا استاجر دارا فكن ثم اسلم لا يسقط عنه لا حرة ولا جرة ولنا ان الحرية عوضا استحلال
وجوده الجزية عندنا خلف عن القتلى في جهم وعن النصرة في حقنا وبعد السلام لا يتصور قتله فكان
وجوده من صلحنا لا ولا كذلك النصرة في الماضي يتصور لان الماضي وقعت الغنية عنه واذا لم يتصور وجوده
من صلحنا شرع الخلف لان من شرط الخلف ان ينعقد المستل للاصل على من جعله وامتنع وجوده بغير
كمن خلف على من السماء ان اليمين انعمت للبتر لا جمل وجوده فانهقدت الكفارة خطا عنه واما
الغموس فلم ينعقد للجكم من صلى فلم ينعقد خلفه وهو ينعقد الذمة صار من اهل دارنا فانما يسكن
دار نفسه فلا معنى له بحارب السكفي وان اجمع الجولان الى امر عليه الجولان قبل ان يؤخذ خراج دار
لم يؤخذ ذلك في قول الى خيفة رحمه الله الا باعتبار السنة التي هو فيها ويؤخذ في قولها اجمع ما مضى
ويلقب هذه المسئلة بالموانيد بما يقيسان على خراج داره رضى له انه عقوبه فتد اذ الصيغة
ف لان اصله صار معتذرا اما اذا كانت بدلا عن الفضة فظاهر لان النصرة في الماضي لا يكون
وان كانت بدلا عن القتل فكذا لا لا يتصور في السنة الثانية قبله في السنة الاولى **ف** يجوز
احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام البيعة اسم لمتعة النصارى والكنيسة اسم لمتعة اليهود
وقد يطلق اسم الكنيسة على البيعة ايضا وقال في المغرب واما كنيسة اليهود والنصارى لمتعتهم
فتعرب كنشت عن اهرى ومضى يقع على بيعة النصارى و صلوة اليهود **ف** اعادوها لان
التوارث جرى من لدن رسول الله عليه السلام الى يومنا هذا بترك السج والكنائس في دارنا وبنية
لا يتبع اية فكان هذا دليل حوازي على علة وهذا اذا كان ذلك الموضع وان قالوا يجوزها الى موضع
لغيره لم يكن لهم ذلك ومنع عن الزيادة على البناء ولا في القتادى الذي البائس في الهيئة ومراهم
منعون عن ترك الخيل

ط
ان

وسرهم كهيئة المكف **ف** لانه ليس ينقض على نقض العهد اي انه ليس ينقض في نقض العهد وليس
متضمن له لان هذا اللفظ يتضمن الكفر والكفر المقارن لا يمنع فالطاري كيف يرفع لان المنع اسهل
من الرفع والغاية التي غتمى بها القتال التزام الحرة لا ايجابها وقد وجد ذلك لان الجزية خلف عن السلام
فتنق ما امكن الى الاسلام يعني ما لم يوجد حذوه الذي هو التكنيت لان الشيء انما يبطل بوجوه ما يضافه
بعقد الذمة الذي هو قبول الاخكام من السلام وترك الحراب انما يبطل بفضده وهو ترك قبول الاحكام
واختيار الحراب وذلك بالحق الى الحرب **ف** احيا له الكفر موت حكمه لان المقصود من
الحياة وهو السلام واقامة حدود الشرع تقويتها واذا غابت ما هو المقصود به صار كانه لم يكن
وهذا كما سماهم ضما بحكامنا ما عصار فوات ما هو المقصود من هذه الحواشي اي هذا قوله تعالى اومن
كان ميتا فاحيينا ولانه صار واجب القتل بالارتداد فصار كانه ميتا وبالا سلام لم يتحقق القتل
نصار كانه احياء وهذا لان الله تعالى جعل ابقاء الحياة حياة فقال الله تعالى ومن احيانا فكاثما
اجبا الناس جميعا التوبة عن الردة ان ياتي بكلمة الشهادة ويتبرأ عن الاذيان كلها سوى الاسلام
ويتبرأ عما انتقل اليه فان قام من السلام من اليهودى بالتبرى عن اليهودية والنصراني بالتبرى عن
النصرانية ومن المرتد بالتبرى عن كل كلمة سوى الاسلام وان تبرأ عما انتقل اليه كفاه لحصول المقصود
ف ويجوز ثلاثة ايام هذا اذا استعمل وان لم يطل من ساعته **ف** زوال الامراعي اي موثقا
وتفسير ما ذكره فانه اسلم كذا وان قتل كذا وهذا عندنا في خيفة رحمه الله وعندنا لا يزول اسلكه
لان الورثة احق بماله واقرب اليه وقد امكن التورث موثقا وهذا لان الردة هلاك وتامه بالقتل
او الموت فاذا تم ذلك استند التورث الى قول الردة فيكون تورث المسلم من المسلم لان الحكم عند تمام
السند ثبت من اهل السند كالسج بشرط الخيار اذا اجيز ثبت الملك من وقت العقد وله ان يستند التورث
الى قول الردة في كسب الاسلام مكر لوجوده عند الردة فلا يملك من سندا في كسب الردة لانعدام سندا التورث
عند السند فلو ثبت حكم التورث فيه ثبت مقصودا على الحال وهو كافر والمسلم لا يرث من الكافر وهذا في
قوله وفي كسب الردة لا يتصور ذلك والمعتبر وجود الوارث عند الموت وما الزمة من الدين بفرع على
وعندهما نقض دونه من الكسبيين

في المصالح

وما يباعه او اشتراه الى غيره لعلم ان تصرفات المرتد اربعة انواع كالانقلاب والطلاق
 لانه لا يفتقر الى حقيقة الملك ولا طلاقا ولا تقا كالتكاح والذبح لانه بعينه الملة ولا ملة له
 وحقوقه بالانطلاق ومختلف فيه كالبيع والشراء عندنا في حقيقته الله متوقف من ان ينفذ
 بالاسلام او يبطل بالموت وهذا ما نافذه الا ان ابا يوسف رحمه الله يقول سفد كما سفد من الصحيح
 حتى ينفذ من صحيح المال وعند محمد ينفذ كما ينفذ من المريض في الملك يعني ان ملك المرتد ثابت
 في ماله ونفلا التصرف في حق الملك وبن هلية وقد وجدنا من هلية فلكونه مخاطبا واما الملك
 فلا ينفذ كان ما عتار صفة الجزية ولم ينعقد بالردة لان الملك الكفر بنا في الملك وهو مكلف بمحتاج
 فيبقى ملكه مادام حيا وهذا لان تأثير الردة في باحة دمه وذلك بخلاف الملية كما لمقتضى عليه
 بالرجم والقصاص فيكون لانه انقضى سبب الهلاك اى الردة سبب الهلاك لان من اتجه الى
 قتل مرتد فيقتل طاهرا وهذا لان حرمة حق محمور تحت ايدينا وهذا هو الحد والملك
 لكنه يجبر على الاسلام ويرجى عوده لو توفقه على محاسنه فتوقفنا في امره الا ترى ان عصه نفسه
 زال بالردة فكذلك اعصته ماله فيكون لانه اجب كسبه لان الوراثة خلافة والخلف سقط اغتار
 اذ اظهره صلواته بغيره فما وجدته في دورته شير لم انه لا يباخذ ما زال عن ملك الوارث
 بل يلحقه الفسخ كالحق او يلحقه كالبيع والشراء لان القضاء بالهجوم وقد صح دليل صحيح
 فلا ينفذ لان ردتها سبب الهلاك لا تقبل ولكنها تحبس وتجبر على الاسلام وهذا لان
 قتل الكفار شرع لدفع المجاورة وليس للمرأة بنية صالحة للجواب فلا تقبل في الكفر الاضطرار
 ولا في الطاريء فصل قال المطر في نوته قوم من العرب طالعهم عمر رضي الله عنه بالجزية
 فابوا وقالوا انا لا نعطي الجزية فصولوا على ان يعطوا الصدقة مضاعفة فرفضوا فما اخذ
 منهم جزية في حق الاخذ لقول عمر رضي الله عنه هذه جزية فتموها ما شئتم وفي حق الماخوذ منه زكاة
 لان الصلح جرم عليه فيؤخذ من تساييم ولا يؤخذ من جدياتهم فوضع موضع الجراح اى يصرف اى
 يصرف الى مصالح المسلمين وكذلك الجراح وكذا انصرف الى مصالح المسلمين ولو لم يؤخذ هذا الاخذ
 الكلام

كما لمقتضى لا فساد
 في المصالح والمصلحة

نفسه به الثغور نفس المصالح الشتر موضع المخافة من العدو لا قتلاهم وامكان دخول
 العدو والقتلة ما يبنى على المأثر للثغور والجسر عام الظاهر ان الضمير في دارهم يرجع
 الى المقابلة ولا يبداهم بقتال حتى يمدوا ما على رضى الله عنه ولما نقا بكم حتى نقا لونا لغير
 على جرحهم اى اثم قتالهم وهذا لان الغرض من قتالهم دفع بغيرهم الا ترى لما قوله تعالى حتى تقضى
 الى امر الله ومن كانت لهم فية اى جماعة يرجعون اليها لم يزل حتى من اى دبره لانه يرجع الى الله
 البغاة ثم يعود الى القنا لخذ قتلهم وكذلك المخرج لا يؤمن ان يبرأ فيعود الى القنا لخذ قتلهم
 ايضا في ذلك على رضى الله عنه انه قال يوم الجمل لا يقتلوا السرا ولا تلوخذوا مالا
 ولا تأسر لان نقا لونا بسلاحهم ذكر في المبسوط لا بأس باستعماله عند الحاجة ودماءهم واموالهم
 معصومة لو خرد العاصم وموسى سلام كما ورد في الحديث وهذا دليل على انه لا يقسمها في
 انه يحد دفع شرهم دليل لقوله ويجبر على مام اموالهم ولا ترد هاهنا من الجراح بيان لما جاء
 في حق اى مصرف من الفقراء والمساكين لحر اى كفاك لانه كان غصنا لانه ما وصل الحق الى مستحقه
 ولما كان لا سخان ترك القنا الطاهر والعار ليل اخفى منه كالجمل من قبل المستحسنت لان
 الدليل الظاهر ان على ان تعدد عدا الله وتخرت بلاد الله حرام قال الله تعالى فلا تقسدا على من
 بعد اصلاحها وقال الله عليه السلام الا دعى بنيان الود ملعون من هدم بنيان الود لكنه لما كان
 مستحسنا اعلا كلمة الله صار حسنا ولان الجمل لا يستغنى اموال المسلمين ومن عاد اثم الجمل
 بالذهب والفضة والبختم ولبس الحرير واللباح والاكل والشرب من اذى الذهب والفضة والحرير
 على السرير المفضض والركوب على السرح المفضض واستخدام الخصيان ومحاكمة الجنيات والظن
 اليهن وغير ذلك فيحتاج الى بيان ما يجمل لنا وما لا يجمل من هذه الاموال ضرورة ولان الدنيا وما فيها
 من الملاذ والشهوات لا عداينا واعظم الملاذ فما ذكرنا وقد سخط التبرع بماله المسلمين مع نفوسهم
 فاحتاج الى بيان معاملة المسلمين مع نفوسهم فاحتاج الى بيان معاملة المسلمين مع اموالهم
 كتاب

وقيل من سخطا في ترك القياس من خذ ما هو في الناس في طلب الشهادة في الاحكام
يبنى على الحاضر والعام وقيل بطلان الشهادة في حكم من خذ بالشبهة وابتعاد الدعة وقيل
من خذ بالشبهة واستفاء ما فيه الراحة وحاصل هذه العبادات انه ترك العسر لليسر قال الله تعالى
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه السلام خير منكم اليسر وقال علي ومعاذ رضي الله عنهما
تعتبر اربعة انواع على ما عرفت في اصول الفقه واصل هذا قوله تعالى في سورة عبادة الذين
القول فتتبعون احسنه والقرآن كله حسن ثم امرنا بالتباعد من حرم سائر هذا ان المراهقة فيها الى
قدما عورة وهو القياس الظاهر واليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى عورة مشهورة ثم ارجع النظر
الى بعض المواضع منها الحاجة والضرورة وكان ذلك استحضارا لكونه ارفق بالناس للجهل بما يكون
سداه والحكمة ابرسما المصنف يستوي في الواحد والجمع والشبهة قال الله تعالى انا رسول رب العالمين
فانه اذا جاز انهم لم يلبسوا لانه ليس من وجه اللبس على الكمال انما يكون اذا كان الملبوس قبا باللباس
وهذا لا يتحقق بالترسد فلو كان لبسا من وجه فبكرة لان شبهة الحرام ملحق بحقيقة الا ترى ان من صلى من
يدنه كان فيه نازك بكرة لانه شبهة عبادة النار في حرمه تعالى فلهذا حرم الله التي لغيره لعباده
منه دللت على باحة الزينة كما كان معنى ان جليل الجبر لا انه حرم لورود من حاله المشهورة في حرمه
لبس من ما وراه حلالا بالنظر في هذا المعنى لان المحرم لبس الحرير ولا يسمى هذا البس
مطلقا فان قيل ليس للحدث ذكر اللبس في قوله تعالى فمقتضى حرمته في رتاقها
مطلقا قيل اراد به اللبس لهما معا في حاله في رتاقه كما يعلم في العامة والجمعة اذا كان اربعة اصابع
الديار التي سدها قطن وطعمه ابريم وعندهم اسم للمنفش في قوله تعالى يرد الحدث بقوة
لان ما خلاصه كان اذ في لعمرة السلاح ويكون رغبيا في غير غدا للمعاهدة ولا يعال هذا
نفسه للطلن بالراي وانه غير جائز لانه صحيح انه عليه السلام رخص لبس الحرير والديار في الحرب على
ان الضر قد وجد خص منه مواضع الضرورة بالجماع فانه اذا كان جله نحو لبس الحرير فخص
المنازع فيه لوجود الضرورة الدائمة اليه لانه ان الضرورة اندفعت بالمخاطرة والمروءة محو عليه
ايضا للفراسم دابة ثم سمي المنفذ
من وبره خزا

في من في الحرب رعت في قلوب عادي فان قيل انه مباح في الحرب غير قاي
قادة في القصد قيل المسلم مما كان في داره سلام فهو في الحرب ان لم اعوانا واعوانا
ما تون داره سلام ليطلوا على احوالهم فيخافون منهم متى كانوا معظيهم اعينهم الا انه اذا
كان في حقيقة الحرب يحتاج الى ان يكون مهيئا في قلوبهم ويدفع معرة السلاح عن نفسه
والذي لحنه حريرا فيجب وادفع فابح في تلك الحالة وفي الحرب للحكمي يحتاج الى العتق الى حرم
معرة السلاح عن نفسه فالتقينا بما كان لحنه قطنا على انه ذكر ذلك في بعض الروايات بكرة
في الحرب ما كان مخلوطا مطلقا فكان المصنف اختيار ذلك والله اعلم القبيحة ما كان
على مقتضى السيئ من فضة او غيرها فوجه صلى الله عليه وسلم بها جرمان على ذكره امتي
الثبت للحرم في جن الدود وانه تناول الصغار والكبار ولما جرم لبسه للذكر حرمه لباس
كالخمر لما جرم شره جرم سقيه قال المطرزي يخرج في بطنه نار حتمه نصب الراي ان يرد
واتمام في الفردوس من فرخ النار وتفسير حرمه تصوت فليس ذلك والنظر في ردي
الشرب لكنه ثبت الحكم في غيره دلالة لانه في محناه من حيث ان المحرم من سخطا والتشبيه
بزي المشركين في الجبابة الزحاح يشبه الفضة من حيث الصفا غير انه يحكي ما في خفيه والفضة
لا تحكي فرما شبه على حدان استعماله حرام كالفضة فلهذا اورد وقال في قوله لا باجة
العامة يعني ان المسلمين يحرمون استعمال هذه من سخطا من شياء وما رآه المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن وفي بعض النسخ للاباحة العامة كانه اشار الى قوله تعالى قل من حرم زينة الله
من ربه وبقى موضع الفضة معناه تبقى موضع النجس وموضع النجس في حرمه وموضع الجاوش السرد
والترج وهذا ما يخلص فاما التوبة الذي لا يخلص فلا بأس مع التعشير الفضل من عرابة
علامة في التعشير والنقطة ترك التحريم المأمور فممنعان وفي زماننا لا بد للجم من ذلك فيكون
حسنا خصاه بزرع خصيته خصا على حال وانه منهي عنه لانه مثله ونهانا عن القتل والجور
ان نصرت العروق تحريمه ومطعن فيها من غير اخراج البيض من بقال كبش موجوء اذ افعل به
ذلك

التزوؤ الوثيق يقال انما فزنا او اقتنيت اقتنيت فيه اي اصلها بالنسبة للتحارة هذه الجمل من
المغرب ووجبت التمسك اذ كثر في الهداية ان هذا الفعل لو كان حراما لما ركبته ولما احتجوا لما فيه
من فتح باب له اذ لم يمنع لا منه يقبل قول العبد والصبي في الهدية لعموم الضرورة الداعية الى سقوط
هذه الشرايط وهذا لان الهدايا تنعش عادة على يدى هؤلاء فلا ولم يقبل خبرها يودى الى المحرم وفي
المبسوط اذا اتى الى يقال يفلوس لشري منه شيئا ولخبر ان امه امرت بذلك فان طلب لصان وزوجه
فلا بأس به وان طلب الزبيب وما ياكله الصبيان سعى لئلا يسمع منه لان الظاهر انه كاذب فيما يقول
وقد عثر على خاوس امه يريد ان يشتري لها حاجة نفسه وذكر في الحامع الصغير اخ افاك حارة لرجل
بعثه مولاهى التكرهية وسبعة ان ياخذها وكذا اذا قال العبد والصبي ان وليت اذن لنا في التحارة
ويحوز عتلا على خبرها وصلى الشري منها روى ان سلمان رضى الله عنه كان من اهل الكتاب فخرج
طالباً لرسول الله عليه السلام وكان علم الفهم مجرأة ان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة فاذن
فقبل ونصبت فلم يقبل المعاملات كالوكالات والمضاربات ومن ذن في التجارات والديانات
كالاخاء بنجاسة الماء وطهارته وحرمة الطعام وحله والشهادة بفلا رمضان واخبار النبي عليه السلام
حتى لو اخبر فاسق بخاتمة الماء حازله ان يتوضا بخلاف العذر ووجب الفرق ان المعاملات تكثر
وجودها والعدالة موحدة في كل موضع والديانات لا يكثر وجودها حسب قوع المعاملات فجاز
ان يشترط فيها زيادة شرط ولان الخبر الديانات ملزم بخلاف المعاملات **فصل** مسائل
النظر اربعة اقسام نظر الرجل الى المرأة نظر الرجل الى الرجل نظر المرأة الى المرأة
والقسم الاول والرابعة اقسام نظر الرجل الى زوجته ومملوكة والى ذوات محارمه والى اماء الغير الى الحرمة
من جنسية وهذه هي اقسام مذكورة في هذا الكتاب **فصل** معنى موضعها وموضع الوجه والكف والآلات
ان دعى الى اداء الشهادة او كان ينظر لتوجيه الحاكم عليها ما قرأها او بالشهادة المحاسن مع الحسن
على غير قايين **فصل** ويحوز للقاضي لبيان الحاجة **فصل** للضرورة اي للضرورة الى احياء حقوق
الناس بواسطة القضاء واداء الشهادة ولكن عند النظر سعى ان يقصد اداء الشهادة والحكم عليها ولا
تضار الشهورات

انه لم يملكه التحرز فعلاً فقد امكن فضله او اختلفوا فيها اذ ادعى التحال الشهادة ومن ضح انه لا يبا
ذكر كذا في المبسوط ويحوز للطبيب الى الغرة هذا اذا لم يقدر واعي امرأة تعلم وتخافون ان تهلكت
او يصيبها ملاء او وجع وسعى ان تستر كل شيء الا موضع تلك القرحة والطبيب يغض بصره ما
استطاع الاعز ذكر الموضع **فصل** الى ما ينظر الرجل اليه الضمير في اليه مرجع الى ما والضمير في
مرجع الى الرجل **فصل** لان اعضاء الرجل ليست بعودة الى الغرة لقوله عليه السلام عورة الرجل ما دون
سرتة حتى يحاذر ركبته وما لا يكون عودة فالنظر اليه مباح للرجال والنساء كالتيار ونحوها
قوله تعالى الا على ازواجهم اي زوجاتهم وما ملكت ايمانهم اي ما لهم والعين المحرمة تبع الفرج لان
حرمة الفرج اقوى الا ان يرى ان لا ينظر لان النظر الى العورة يورث النسيان وفي شهاب الصديق
رضي الله عنه انه ما ينظر الى عورته قط وما حثها بهيمة فاذا كان هذا في عورة نفسه فالتفكير عورة
غيره وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاول ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل الكلفة ولا يبدى من شتم
لم يرد نفسها لانها ما يراها من جانب ولكن المراد موضع الزينة وهو الراس فانه موضع الناح
الشعر وهو موضع القصاص والوجه فهو موضع الكحل ومن ذن فهو موضع القرب وغير ذلك والحنق
فهو موضع القلادة والصدر كذلك فان القلادة تنتهي اليه والعضد فهو موضع الدماوح والتساعد
فهو موضع التوار والكف فهو موضع الخاتم والقدم فهو موضع الخضاب والساق فهو موضع الخمار
كذا في المبسوط وهذا معنى قوله وهذه هي اعضاء مواضع الزينة اي المراد من البصر اضع الزينة وهذه
هي اعضاء مواضعها ولا ينظر الى ظهرها وظهرها لان الظاهر ان تشييع المنكوحة الى ظهرها وموطنها
والظلمة ليس الا تشييع المحللة بالمجتمعة فاو كان النظر الى ظهرها وموطنها جلا لكان هذا تشييع
المحللة بالمحللة فلا يكون طهارا او المتجتم من لا يحوز المناكحة منه ومنها على التاميد منسب كان وبسبب
كالرضاع والمصاهرة بنكاح او سفاح **فصل** للضرورة لانه يحتاج الى ذكر المسافة وغيرها
قوله ماوكة غيره لفظه الماوكة تنظم المدبرة والكاتبة وائم الولد والمستسعاة **فصل** وان خاف
ان يشتم هكذا ذكره في المختصر ومثا حنا حهم اه قالوا يباح النظر في هذه الحالة وان انتهى للضرورة

ولا ساج المس اذا اشتبه في غير حاله الشرا ساج النظر والمستشرط عدم الشهوة والعكر ما ذكره
رضي الله عنها مستكر فان الظاهر ان منه بدون الشهوة ويحتمل ان يكون التكرار للمسألة منه ولو
وموافاق مكره الغير في النظر كذوات المحارم لانه لما ساج مس الصلح فلا ساج مس الراس ^{العضد}
والوجه والعضد والساق اولى ولما ساج المس موافق لان ساج النظر موافق اولى ويحتمل ان
يكون التكرار هذه المسألة التي تله وتبانه انه لما ثبت ابا جة المس عن شهوة اذا لم يرد الشرى
ثبت ابا جة المس عن شهوة اذا اراد الشرا للضرورة لانه يحتاج الى المس لعرف ليس شرها في غير
في ثرائها فصل الاحتكاك جبر الطعام للفلاء ولا قوات كالحنطة والشعير والبنج الغيب
والتخصيص بالاقوات قول الحاجنفة محمد الله وقال ابو يوسف محمد الله كلما اضرة للعامة جبره او احتكاك
فله اذا كان في بلد يضر الاحتكاك باصله بان كان البلدة صغيرة فاما اذا كانت كبيرة فلا بأس
فله فليس محتمل ان شرها حتى لا يستحق اللجن كقولهم دم السكلس بدم ويكره مع السلاج في يوم القنة
معناه بمن عرفت انه من اهل الفتنة واهل الفتنة كالحوادج والبغاة لانه تقوية على الفتنة وانه حرام قال
الله عليه السلام الفتنة نائمة لعز الله من يقظها وهذا خلاف مع العصب من يعاصره انه يتخذة خمران
المحسية هناك لا يقام بعينه بل بعد تغير ههنا وههنا فقام بعينه بدون تغير حتى لا يكره مع حاله
تقابل به الا يصنع فضاف لفساد الاختاره وموافاقه خمران اللقيط واللقطة ولا باق من
من جنس السابله يستحاشقه لان فيها ترك القياس الظاهر اذا الغرض لما الغير وولده لا يجوز قياسا
لان هذا لما تضمن احيا ماله وولده صار حسنا كذا اللقيط
اللقيط ما يلقط اى يخرج من الارض حتى ما عتار ماله وتعالى لا استصلاح حاله وفي الشرع اهم
مرهود بطرحه اهله خوفا من العقيلة او فرارا عن قبة الزينة مصنعة آثم وتجرزه غانم لما في اعراة
من اجيا الفرس ان اجيا الحج يدفع مبيد الهلاك عنه ولهذا اذا زفعه افضل من تركه اللقيط حر
اما باعتبار الدار لان الدار اذا جراد في كان فيه فهو حراما اعتبار الظاهر او باعتبار اصله لان القياس
اولاد آدم وهو اوكافا جبر من روى ان رجلا قال وجدت منقودا على بابي فانتبه عمر من الخطايا ^{عسى}
فقال عسى الغوير ابو شاور

ونفقته علينا لانه اختص به يد اما التبع لا زنده حين ثبت بثب لا معارض يد الثاني لو ثبت مع
فان ادعى مدعى انه انتم معناه اذا لم يدع الملقط نفسه فله لان الظاهر هو الصدق لان الكذب
من امارات النفاق على ما جاء في الحديث العلامة اصل في المشرقة كما في قوله تعالى ان كان قبضه قد
من قبل فصدقت وهو من الكاذبين واذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكافرين يعتبر الذي ^{العلامة}
للفضل ومن صلفه قوله تعالى تعرفهم بسيماهم فله تبع للدار ظاهر ما ذكر في المبسوط يدل على
ان المراد منها المكان لجواز ان يحده ذمى في بيعة في مصر المسلمين فله اصله ان وجهه مسلم
في مكان المسلمين كالمسجد يكون مسلما وان وجهه كافر في مكان اهل الكفر كالسيرة يكون كافرا وان وجهه
كافر في مكان المسلمين او مسلم في مكان الكفار فقد اختلفت الرواية فيه في رواية العبرة للمكان
في الفصلين في رواية اللواحد في الفصلين في رواية ايهما كان موجبا لاسلامه يعتبر ذلك كما في اللورد
من المسلم والكافر وهذا مع قوله وفي رواية من سلام روح فله تبع للواحد فان قيل الوالد
اقوى من الولد فكيف يصح حمله تبع للماتور دني مع وجود ما هو اقوى قيل انه اراد بالولد
الوالد لكنه سماه ولجدا لما ان نسب لم يثبت بحجة وانما ثبت باعتبار الظاهر اولاه لما ثبت ان تبعية
الولد اولى من غيره ثبت اولوية تبعية الوالد فله اعتبار الولد والمحل جميعا في هذا
اللفظ اشالة الى ان الولد ذمى حتى لو كان الولد مسلما فنه اختلافي الروايات ولا يبطل حرمة
هذا الظاهر اى اللقيط حر بالاثرا او باعتبار الدار او باعتبار اصله والمدعى انما صدق في دعواه
ما عتار الظاهر هو الصدق فلا يبطل الحرمة الثانية هذه الدلالة بهذا الظاهر فله شهادة
الظاهر لانه في يده وهو من اهل الملك لانه جريكون ما في يده لسبقه لعدم الولاية لا لعدم سببه من القرابة
والملك والسلطنة انما له من اللقط والزينة ولهذا لا ثبت الولاية فله ويولجعه هذا رواية
المختصر وفي الجامع الصغير لا يجوز ان يولجعه كذا في الهداية كذا اللقطة
اللقيط في ذمى واللقطة في غيره وقدم من ول على الثاني لما ان المال وقاية من نفس فكان تبعها و
القياس ان يقال ان السكون لان القفلة للفاعل والقفلة للمفعول وانما قيل بالتعريف لما انه جعله كالذمى
الى النقطة

الاشهاد ان يقول من معتموه بنشد لقطه فدأوه على اعلم ان ما تصدده المراه نوبان احدهما ما يعلم
ان ما لك لا يطلبه كالتوى وقصور الرمان فله ان ماخذة ونفعه والثاني ما يعلم ان ما لك لا يطلبه
كالقوى وذكر في الكتاب هذا النوع قال الشيخ رحمه الله تعالى عرفها اياتا
من جوع القلة فيكون العشرة ايام فان قيل التقدير المذكور في المحصر يخالف ثروفاً فيقتضيه ان
بعد التعريف حولا في كل لقطه **قوله** عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من التقط لقطه سيرة جدها او
دنيا او شبه ذلك فليعرفها ثلثة ايام فلهذا الخبر على ان مدة التعريف ما يختلف باختلاف مقدار
المسال **قوله** من هذا ليس يلزم بل يعرف القليل والكثير الى ان يغلب على ايه ان صاحبه
يطلبه بعد ذلك **قوله** والاعتدق لها يعني ان جاء صاحبها اعطاها صاحبها وان لم يحضر صاحبها
تصدق لها **قوله** فان جاء صاحبها اي بعد ما تصدق لها **قوله** وان شاء ضمن الملقط فان قيل
كيف تضمنها له وقد تضمن في ما دون الشرع قلت الشرع اباح له التصديق لها وما الزمة ذكر
ومثل هذا الاذن لا يسقط الضمان كالاذن في الرمي الى الصيد وهذا معنى قوله لا نه غير ماورد بالصدوق
اي التصديق مباح له شرعا وليس باموره فكون مقيدا بشرط السلامة ويحتمل ان يكون معنى قوله لا نه غير ماورد
اي غير ماورد من جهة صاحب المال لا نه لم ياذن له بالتصدق الا انه اباح له الشرع التصديق وهذا الاذن
وحول الضمان حقا للعبد ككتابا لغيره عند كراهه والمختصة **قوله** لان اذن القاضي كاذن المالك
لثبوت ولائته في مال الغايه نظرا له وقد يكون النظر في من نفاق **قوله** وجعل النفقة دينا على صاحبها
فيه اشارة الى انه انما يرجع على المالك بعد ما حضر ولم يحضر اللقطة اذ شرط القاضي الرجوع على المالك
واللقطة للحل والجزم سواء ورد هذا التبيين ان الجرم وان كان مامونا من الشباع لكنه غير مامون من ايدى
الناس فيكون لقطه الجرم كلقطة الجارية حتى يحتفظ **قوله** واختصاصه بملكه اي بملك المدعى
اختصاص اللقطة بملكه لا نه مدعى المالك فيها فان اعطى علامتها مثلا ان يسمى وزن الدرهم وعددها
ووكاها ودعاها لان علامه بالادوات ليس له ليل فقد يكون ذلك حذافا وقد يعرف من ناس
من ملكه غيره وقد سمع من مالكه بنشد ذلك وذكر علامته والاحتياط يصلح للالزام ثم الملقط

امير وما دفع الى غير المالك بصدقه ضمنا فله ان يجتزئ من الكتاب الضمان به لئلا يدفع اليه حتى يتم
البينة وهذا ليس بصدقه من ماله على ولده خضر الولع لينتبه الحكيم في غيره بالطريق الاول
كتاب جعل الابن اعلم ان من يترك في من نطق
وما من مورس خلاق وردارة الاعراق يظهر العبد عند سيده فراا يصير له لينة فله ضار اذ
الى مولاه احسان فله خذرا من احسان الا لاجسان وهذا الكتاب لبيان الجراء المستحق للراح
في الدناح ماله في العقب ما غائا اللهم فان ومنع المتعدي العتوان قال المطهر زى رحمه الله للعقل
ما سمع للعامل على عمله الفتيوم من رضى مصر قتلها مروان بن محمد **قوله** وجعل اي قاله
ابن مسعود رضي الله عنه وما موعظون على امر اي واصاب خعلا ولا اصابة قبل الوجوب لان القدر
يشعر بالوجوب ولا نه سماء جعله ولم يوجد جعله غيره فيعين جعله الشرع ولا نه فوض المشية الى الداد
فدل على الوجوب ولا نه عطف للعقل على من خرد ذلك ثابته طاهر انظر الى وعد الله تعالى فدل على وجوبه
ومعنى الحديث ان شاء الداد اخذ للعقل الولد بمراده فنصب له جروا للعقل جميعا ثم ان استغنى
رضي الله عنه قاله محلي ما قل وقد اشتهر ذلك منه ولم ينكر عليه لهدمكون بمنزله لا جماع منهم على وجوب
اصل للعقل وان اختلفوا في مقدارهم ما جعل على المرفق لان وجوب جعل للرد باجباية ماله
العبد وما لينة من المرفق لان موحد عقد الرهن ثبوت بدنه سنيغا للمرفق فعرفنا انه في الرد
عامل له وكان للعقل عليه وهذا اذا كانت قيمته مثلا الدين او اقل فان كان الله فيقدر الدين
عليه والباقي على الاهر كذا في المبسوط ثم المفقود يناسب ما في اذ كل واحد منها تركه هل
والوطن **كتاب** المفقود اسم لوجود موحى باعتبار احواله ولكنه
خفي من تركا است باعتبار ماله واهله في طلبه يجدون ولحقاء اثره لا يجدون قد انقطع عنهم
واشتهر عليهم اثره فبالجدد بما يصاون الى المراء وروما خرا للقاء الى يوم التلاوس ومن في الله
من لا خداد لقول الرجل فقدت الشيء اي ضلته وفقدته اي طلبته وكلا المجهين متحقق المفقود
فقد ضل عن اصله وهم في طلبه وحكم في الشرع انه حتى في حق نفسه حتى لا يقسم ماله سرور شتمت

منه في حق غيره حتى يثبت احد من اقربائه اذ اقامت لان ثبوت حيوته ما استصحى الحال فانه على
فستصح ذلك ما لم يعلم خلافاً ولا اتصالاً بقاء ما كان على ما كان لا لاشاء ما لم يكن ثباتاً
الاستناع من قسمته بما له ورثته انما كان على ما كان وفي تورثه من الخبر اثبات امر لم يكن ثابتاً
له قوله واستوفى حقه مثلاً ان يقبض غلاته والدين الذي اقربيه غريمه ومعه ما به ويقوم عليه اى يجمع ما
يفرق ويتقاضى قوله للمجاجة لانه عاجز عن النظر لنفسه قوله فاذا تمت له مائة وعشرون سنة الى الغرة
قوله الحسن بن يار الله ومورواية عن علي بن حنفية عن الله وهذا رجع الى قول اهل الطبائع فافهم يقولون
لا يجوز ان يبقى حياً اكثر من هذه المدة لكنه ثبت بالنظر طول عمر نوح صلوات الله عليه والستام عليه
وغيره فلا يعتمد على هذا القول في ظاهر الرواية بقدر يموت في قرآن قوله ومن مات الى غيره
مخرج علي ما اصلنا انه حي في ما لنفسه ميت في ما لغيره الغضب مناسب ما تقدم من حيث الاخذ
وكذا اما بعده لهذا ولان الملقط بصير غاصباً بالتعدى وكذا المودع والمستجير فحاشا ليراد
الغضب في خلال هذه الكتب والله اعلم **كتاب الغضب**
الغضب اخذ الشيء من الغير على سبيل المتقلب سواء كان الماخوذ مالاً او غير مال وفي الشرع عبارة
عن اخذ مال متقوم بغير اذن المالك على وجه يزيله او يقصده وشرطه كون الماخوذ متقوماً
وحكم الماثم والمغرم عند العلم والضمان عند عدمه والكلام في الغضب انه ازالة اليد قصد اوثبات
اليدين ضمناً وعلى عكسه ما في بعد هذا ان شاء الله تعالى ومن غصب شيئاً له مثلاً المكالات والموزونات
والعدديات المتقارنة فعليه ضمان مثله اى فعلية ضمان مومثله ويدل عليه ما ذكر في بعض النسخ عليه
مثله قوله تعالى فاعندوا عليه ثم لما اعندى عليكم سمي حراماً لا اعتداء اعتداء لقوله تعالى وحرارته
سنة مثلهما وقوله تعالى فاعندوا الله وهو خادعهم وان كان مما لا مثله كالعدديات المتقارنة مثلاً
الثياب والادوات قوله لانه المثل من المثل حتى نوعان كامل وقاصر فالكامل هو المثل
صورة ومفعول لا من المستحق مراعى في الصورة والمعنى وهو صلح ضمان العدو ان تحققنا
للجبر حتى كان مثله من صلح كل وجه والقاصر هو المثل من غير القية لان للقرن الصورة قد
فات

للجبر عن القصاص به فبقى المعنى والواحد عليه المثل التام الا اذا عجز عن ذلك خففه بقدر
الى المثل القاصر على وجه يكون خلفاً عن المثل الكامل على اليد اى على صاحب اليد وذكر اليد
لانه آله الاخذ وانت الفعل لانه منك الها ظاهر فان ادعى هلاكها الى الغرة هذه المسئلة تدرك
على ان الموجب الاصلح بعد العجز رد القية مخلص عنه بخلاف ما يقوله البعض ثم قضى عليه بدونها
ان اذا ظهر العجز عن رد العين لانه غصب وقطع المنفعة عن المالك اى اشد اليد المبطلة وقوت اليد
الحقة لانه استولى عليه يدنا الشكوى واخرج المالك منه وهذا ان المقصود من تقويت اليد تقويت
منفعة المالك وثمرته عليه والعقار يملك بالاستيلاء يد الانى ان الغرة اذا افتجوا ببلدة يملكون
عقارهم لهما ان الغصب اثبات اليد بالمال المالك بفعله العين لان الضمان سبب جبراً
للقات و لا يتحقق تقويت اليد عليه بفعله المالك دون النقل والتحويل والغاصب ان سكر الدار
فالمالك يمكن من ان يدخل ويسكن فان منعه فذلك فعله المالك وفعله في المالك لا تقوت يده عن المالك
ولا يوجد الضمان عليه كالجبر المالك حتى تلفت مواشيه هذا معنى قوله لهما ان العين بحاله
الى الغرة لانه تبعية والاثان العقار يضمن بالاثان كما اذا نقلت رابته لانه فعل في العين جاز
ان لا يضمن بالغصب ويضمن بالاثان كالجبر واذا هلك المقتضون في بعض النسخ واذا هلك
النقل و ما مراد بالاول حقيقة او معنى حقيقة اذا كانت العين ممتلئة في يده معنى اذا رد
ثمته او مثله اذا كانت مالكة فعليه ضمان النقصان ارادته النقصان من حيث فوات الحر لا من حيث
تراجع التعر و مراده غير الروى المتانى الرويات لا يمكن تضمين النقصان مع استرجاع الاصل
ثم ذكر في العقار ما نقص منه بفعله وهو ما ذكره مطلقاً لان العقار انما يضمن بالاثان لا بالقصد
فشرط الفعل لتحقيق الاثان اما ههنا الضمان انما وجب لانه دخل جميع لحرانه في ضمانه بالغصب
فما تعدد دعينه محذور قهقهة **فصل** ومن ذبح شاة غير ذكرا الشاة ومضى ما كوال اللحم شير الى
ان غير المالك كوال لحم القية لا غير لانه لا ينفع لها ما هو المقصود من اللحم والركوت فكان استهلاكها
امان في المالك كوال بعض غرض من اللحم والرد والنسل وتبقى بعضها وهو اللحم فصار كالحرق القاتش

ان ينفذ حصة العين
المقصود وما هو النقل

فخبر هذا قوله والمقاصد باقية اي بعض المقاصد باقية او معظم المقاصد باقية فلم
المحل اي من هذا الوجه ففي حقا الاول اي متى حق المالك فيه لبقائه عين ماله وقدما في
عليه اللام من وجوه عين ماله فهو اجن به فبقي له للقيام اي بالنظر الى فوات بعض المقاصد
ينقطع حتى المالك ويكون له ولاية التضمين بالقصة وبالنظر الى بقاء بعض المقاصد يكون له ولاية
اخذ العين وتضمين النقصان فخرج ان خرقه خرقا الرواية بالتخفيف بدليل قوله خرقا
ولم يقل تخفيفا خرقا كثيرا لئلا يؤول في مقابلة يسيرا لو كان كبير القالي بمقابلته
صغرا ضمن النقصان لان العين قائمة من كل وجه وانما دخله النقصان فضمن فلما كان ان
ضمنه جميع قيمته ان ترك الثوب عليه واخذ قيمته لانه مستهلك من وجه فانه لا يصلح بعد هذا
للفرق لجميع ما كان صالحا قبله ثم اشارة الكتاب الى ان الفاخر ما بطل به علامة المنافع وهو
ان الفاخر ما بطل به بعض العين فحضر المنفعة وسقى بعض العين بعض المنفعة بان فطح
الثوب قميصا فانه فان حضر المنفعة لانه لا يصلح للقبض وغيره ونفى منفعة التضمين الصغير
ما لا يفوت به شيء من المنفعة لانه لا يحدث صنعة متقومة لان العين ترجح اذ قيمتها بالذبح
والشيء والطبخ والطحن فيكون متقومة الا ترى ان الناس يعدون المال بمقابلتها و
المنافع متقومة اذ كان لها اثر وتعتبر العين هالكالا لانه تبدل لاسم وذلك بدليل قوله
العين وفات معظم المقاصد لانه لا يصلح لا تخال الحرس والزراعة بعد الطحن وكأنه لم يبق
العين ولا يتحقق ان كل موجود من المخلوقات يعرف بصورته ومعناه فتبدل لاسم بدليل قوله
المغايرة صورة وتبدل المقصود بدليل على المغايرة معنى واذا ثبت المغايرة فمن ضرورة حدوث
الثاني انعدامه ولو اذ انعدم من فعله صار ضامنا مثله وقد ملكه بالضممان محجل
هذا الدق ما يضافه حاد ثامن ملكه فيكون ماركاه وهذا معنى قوله فصار كاشا به شيئا
اخرجه وفي احباب الضمان مراعاة حق المالك الاخره فان قلنا عدم ذوالملك المالك وان
النقصان للمقاصد مراعاة الحقين ايضا قلنا تضمن النقصان لا يمكن لانه يودي الى الدوا
وبدونه يهدر حق الغاصب

وانه لا يجوز في حقه حتى يودي بدله اذ اشارة الى انه اذا انقض الضمان لا محالة بفساد
ما لم يود الضمان وليس كذلك فقد نص في المبسوط انه محله لا تنفع اذا انقض الضمان
لكن قضاء القاضي في المعنى بمنزلة اداء البدل لحصول رضا المالك عنده لانه لا ينقض الا بطله
فلم يكن غصدا شاة هذا ليس على وجهه سند لا بد من موافاة الصورة المسئلة الربوية بكثر
الراء وفتحها خطا كذا في المغرب ابو حنيفة رحمه الله يقول ان العين لم تبدل بالصنعة لان
اسم العين الذهب والفضة وموافق بعد الصنعة ومعناه من صانع التمثلة وانه باق ايضا واذا
بقي لاسم والمعنى كان ذلك بدلا لبقاء العين ولو تعذر على المخصوص منه اخذه انما تعذر للصنعة
وبين غير متقومة مطلقا لانه لا قيمة لها عند المقابلة بحسبها وما ذكر من التعليل لانه لم يمتد
اليه ما ذكرنا والله اعلم لما مر اي انه احدث صنعة الى غيره وهذا لان الحادث بناء
والبناء غير الساجدة فالمصمم منظر الى الصورة فقال العين قائمة لم تبدل وحدث من الغاصب احدث
حاله وهو تركب البعض على البعض في الحالات لا تبدل الذات ورد العين المقصود مستحقا
مادام باقيا فمحدوده ونحن نطرقنا الى الموجد للحال فوجدنا انا معنويا لم يكن موجودا من قبل وهو
يصنع للمقاصد فحلتها اخرج القيس صدر ووراد به المفرد من قد حار فيه الكثرة قوله
بعد الضمان للمالك اي ان ملك المالك باق فيها لانه لا يتحقق الغصب فيها واذا كان ملكه باقيا
لا يحل الضمان لكن الغاصب جعلها مشغولة ولم يرتفع بها اذا اشتغل طرف غيره بطلانها
فلم يمتد له حقا بل يمتد لغيره او شجره لم يمتد له لانه حقه فيه فيقوم له حق يدون الشجر والنار
ويقوم لها شجر ونار وصاحب من يضرها يضر بقلعه فيضمن فضاها منها قوله لان صاحب الثوب
صاحب النار الى غيره هذا لسان ان الحاد لصاحبه من صلوات المالك لصاحب الوصف
وهو الغاصب وهذا لاننا احققنا الى ثبات للقيام لوجوده من ثبوت وهو انضال المالك الى
وجه لا تعذر التفسير لثبات الحاد لصاحبه من صلواته لان صلواته بنفسه وقيام الوصف
بالاصول لانه لا يمتد من وجهه لانه لم يمتد بها ابيض فان اشارنا الى حقه من ثلاث فيضمنه
وان شاء مال المالك حقه البقاء

لست السون خلطه ثم في وضع المسلم فوايد فانه ذكر الاذنين للحرمة والصفحة في السواد خلافا
من اي حصة وصاحبه معهم الله وذكر انه صفة لما انه لو انصغ لمحبوب الرمح فانه لاشته
الحمار لصاحبه الثوب بل يوم يدفع قبه الصنع وذكر انه الثوب ومثل السون لان الثوب ذووات
القيم والسون من ذوات من مثال القول في القصة قول الغاصب اي اذا اختلفا فادعى المالك
ان قبه يوم الغصب حاته وادعى الغاصب ان قبه اقل منها فالقول قول الغاصب ثم سكر الزيادة التي
بدعها المالك والقول قول المنكر مع منه لان التينة ملزمة والتمن دافعه ومن لازم اقوى من الدفع
الا ترى ان يستصحب بصلح للدفع لا للازام في وانما يملك المضمون الى غيره الغصب عننا
لو حدد القصة عند تعدد العيّن مقصودا وثبت المالك له للغاصب شرط للقضا للقصة
حكما ثانيا ما لغصب مقصودا وهذا لان الضمان الواحد على الغاصب بدل العيّن حتى تحذر اليه ماله
العيّن مطابق الجبر فيستدعي نفوسا فذو ملكه عنه ضرورة كما في قوله اعنى عندك غنى بالفان يقدم
التملك غنى على نفوذ العتق ضرورة لا ان يكون اعنى غنى جبا للتملك مقصودا وانه ثبت ان العتق
المحض من لما هو حسن مشروع وماو الضمان وانعدام الملكية العيّن من شرطه فكون حسنا
صحة ووكلا المخصوصة ونماؤها الى غيره الزيادة نوعان منفصلة كالولد ومتصلة كالتمن والملك
وكلاهما امانة في هذا الغاصب غير مضمونة عليها عندنا وعند الشافعي رحمه الله كلاهما مضمونة وهذا
نما على ان الغصب عنده اثبات اليد المبطلّة قصدا وازالة اليد المحققة ضمنا وقد وجد اثبات اليد
على الولد حتى لو نازعه فيه انسان كان القول قوله وعندنا ازالة اليد المحققة قصدا واثبات اليد
المبطلّة ضمنا وهذا لان الضمان وجب بمطابق الجبر والجبر يستدعي نفوسا لا محالة وذكر نفوس
بد المالك وازالة ذلك غير موجود في الولد لان بد المالك كانت ثابتة عليه حتى تربطها وهذا معنى قوله
لان لم يزل يد المالك عنها الى غيره ان لم يزل يد المالك عن الولد لعدم ثبوته عليه فلما وجدنا الضمان
على الغاصب لا نثبتا يده عن الضمان مع انه لم يزل يد المالك عن المضمون فكون حورا وانه لا يجوز على
التحليل وعلى غيره قال الله تعالى فاعندوا عليه مثلما اعتدى عليكم وما ذكر من التعليل مشكرا لانه
عن ثبات بان القصة في يد

انسان في البحر فانه بحال الضمان عليه نص عليه في المبسوط البكرى على ما ذكر من التعليل بخلاف ما قالوا
الضمان لكان الضمان موصوفا مالا زالة وثبات فلا يكون عدلا وللخوات ان الغصب لما كان موصوفا
قصدا والاثبات ضمنا فكانت مالا زالة المجردة كانه لو حوت الضمان دون ثبات المجردة لان فوات
من صلح يستدعي فوات التسع دون ملكه في سعة للاصل اي ان الولد متولد من صلح فكون بصفة
من صلح ومن صلح مضمون عليه فكذا تبعه لان الصفات للحكمة في من هبات تشرى الى الاولاد كالحجرة
وغرها الا ان تعدى للغاصب فيها اي لم يضمن شيئا الا ان تعدى بان ائلفه او ذبحه والكله لا صار
مبطلا على المالك حتى من تنقاع اي اذا طلبه منه فحققت النفوس بقصر يده عنه بالمنع فكون
عليه كالثوب اذا هتت به الرمح فالقصة في حجره وهذا لان الولد ملك المالك لعماء وقد وقعت
في يد الغاصب بدون صنعه فكون امانة ومن ماله تضمن بالاثبات والتعدى المنع من صاحب الحق
بعد طلبه في ضمان الغاصب حكم المسئلة وقوله فان كان في قبه الولد تفرعا عليها وسقط
ضمانه عن الغاصب اي سقط ضمان النقصان الذي جبه عليه لانه ملك المالك اي لان الولد ملك المالك
واذا اضر الضمان انما يكون بملك غير المضمون لان الضمان لحسن ان مافات عليه ومملكه لا يكون حائزا
لملكه ولست ان سب الزمالة والنقصان واحدا ومما والولادة لان الولد اوحث فوات حر من ماله
من صلح وحدث ماله الولد لان الولد وان كان حورا اقبل من نقصان فلم يكن الا بد من عتق من
بدليل عدم جواز سبهم وعتق وانما صار مالا مقصودا بالانقضاء السب الواحد حتى اثر في الزيادة
والنقصان لا يعد نقصانا بل يصير الزيادة خلفا عن النقصان كالبيع لما اذا البيع عن ملك البائع
وادخل الثمن في ملكه لا يعد هذا نقصانا وان خرج البيع عن ملكه لما ان الثمن صار خلفا عن البيع
وقد اتحد السب وهذا الوجه شاهدان عليه بيع شيء بمثل قيمته ثم رجعا لم يضمن شيئا لان
ملكه لا يضر ملكه فليس يضر شي من ظهور النقصان فلا يحتاج الى الجبر صورة غصب المنافع ان
عدا ومملكه اياها ولا يستعمله ثم رده على حوله فانه لا يضمن عندنا وعنده يضمن في صورة ائلا
المنافع ان يستعمل العبد اياها ثم رده على حوله لا يضمن عندنا وعنده يضمن كذا ذكره ابو حنيفة رحمه الله
فيها مشقوقة

ان يقوم معنى العزة والخطر وذلك ثلاث للمنافع الا ترى انها تقوم من عيان مقامها مستحالة ان
 تكون متقدمة بنفسها والا ترى انه يجوز من عتاص عنها في العقد فصح جعلها من ان
 ضمان العدو ان مقدور المثل بالنظر الا ترى ان الحال لا يضمن بالنفس والدين بضمير العيون والماله
 من الارحام والمنافع من المنفعة عرض يقوم بالعين والغير هو يقوم به العرض والمنافع لا يبقى في
 والعين تبقى اوقاتا ومن ما يبقى لا يبقى تفاوت عظيم ولا نسلم انها متقدمة وذلك ان يقوم
 سبق الوجود وبعد الوجود لا سبق حراز ومن حراز بعد الوجود لا يتحقق فيها لا يبقى فكيف يكون مقوما
 وعلى هذا السبيل لا يتحقق غصبها واتلافها لا يتحقق المردوم وبعد الوجود لا يبقى ليجل فعل الغصب
 ومن ثلاث واثبات الحكم بدون تحقق السبب لا يجوز والقاس على العقد لا يجوز ان للرضا اثر في
 احوال صورا والفضل الا ترى ان المال لا يتغير بمقابل في الخلق ويجوز مع عدمه الف
 بالوف ولا تثبت شي من ذلك بالعدوان بحال وكل قياس يقوم الا بوصف يقع به المفارقة من الفرع
 ومن صله هو باطل من حرمة الخمر اي لا عصية لها فقط تقومها ان يقوم لا يكون
 وهذا الا انه تعالى لما تحسها فقد اهاها والنقوم تبشر بغيرها وهذا لا يختلف من المسلم والدي
 لا جعل عنها نصا وما كان تحس العبد لا يختلف في حق من شخص لا تخصص الكتاب مثبت
 للحكم على العزم وان سقوط النقوم ثبت بالخطاب من الشارع وهو خاص من المسلمين والله
 تعالى اياها الذين امنوا الى قوله فهدى الله لغيره من فبي من لم يدخل تحت الخطاب على ما كان فعله في
 ايراد هذه المسئلة عقد المسئلة المقدمة لطيفة فان الشافعي رحمه الله في مسئلة غصب المنافع اوجب الضمان
 باستهلاك كما ليس بمقوم عندنا ونحوه هذه المسئلة باستهلاك كما ليس بمقوم عنده ثم الودعة
 والعارية من المسائل استحسانا لما ذكرنا وكان ينبغي ان يذكرها عقبة باق لكنه ذكر المفقود
 والغصب بطريق سطر اذ ثم ذكرها كما

التركة وسميت الودعة لها لانها شئ يترك عند الامين قال الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله الفرق
 بين الودعة وبين ماله بالعموم والمخصوص فالودعة خاصة ومن ماله عامة وحمل العام على الخاص
 صحيح وهو قولنا دون عكسه فالودعة

ومن قولنا الودعة
 ماله عام
 جبران

الودعة

فالودعة معنى من استخفاط قصدا ومن ماله من الشئ الذي وقع في يده من غير قصد بان يتركه
 الدي في الثوب انسان والقتة في حجر غيره والحكم في الودعة انه سراء عن الضمان اذا عا دلى
 الوفاق ولا يراى عن الضمان اذا اعدا الى الوفاق في ماله المتعل للخاص ذكر في الفتاوى الصغرى
 تفسر من عياله ان يساكن معه سواء كان له نفقة او لا قال القاضي من ماله طهر الدين رحمه الله العبرة
 في هذا الباب للساكنة الا في حق الزوجة والولد الصغير والعبد حتى ان الولد الصغير اذا لم يكن
 عياله فدفع اليه لا يضمن ولكن بشرط ان يكون قادرا على الحفظ وكذا اذا كان الزوج ساكنا في
 محله والمرأة في محله لغيره ولا تنفق عليها زوجها فدفع الودعة اليها لا يضمن قال سحنار رحمه الله
 عنه معنى قوله جفطها بغيرهم اذا كان باجر ومعنى قوله اودعها اذا كان باجر قال من مام المعروف
 خواهر زاده رحمه الله للفرق اذا كان غالبا وقد اجاب من المودع اذا انا والودعة جازاله
 لا يضمن استحسانا وان لم يكن اجاب بمنزلة ضمير قبل اذا وقع في يده المودع حريق فان لم يكن ان
 ناولها بعض من عياله فناولها اجنبيا ضمن الفرق بفتحين مصدر غرق في الماء اذا غرقه لا
 انا مال الودعة ان يستهلك الذي لا يتصور من العاقد هذا هو ان لا يبقى منتقاة بالتقيد
 او بغيره ان اعدام المجل للسل الجلاء وقد وجد انه لا يمكن ان يشار الى كل خير بانه حقه بقدر فضار
 حقه متقيا في دراهم فكون انا فاضم من سبيل للمودع عليها وهذا قولنا خضف رحمه الله
 وان اختلط ماله من غير فعله بان الشئ الكثير صندوقه فاختلط في دراهم فلا ضمان عليه لعدم
 الصنع منه في لوقوع المخالطة يعني انما اشتركان لوجود الموجب للشركة وهو الخلط في
 ان ابطال المصلحة على المالك لا يتحقق نفوت ماله المالك بقصر يده عنه بالمنع عنه طلبه فكون فاضلا
 فضمن ضمن الجميع بالخلط لا يخلط ماله بالغير فيكون انا فاد هذا ان ما انفق صار دينا
 في ذمته والديون تقضى بامثالها وهو لا يتقدم بقضاء الدين بغير محض من صاحبه فكون فاجله هذا
 خلطا لما بقي ماله بنفسه ضمن الجميع بعضها بالانفاق وبعضها بالخلط ويده كيد المودع فيما فوض
 اليه وهو لا يخطئ لان المالك مرضى بكونه في يده بعد خيانتة لان من نسان انما ياتى
 من عين على ماله دون الخائن

بدراهم

ومطلق الكلام تنقيد مدله العرف كالشئ مطلق الاداه ولب ان من موانع لا تطلق
 به قال الحفظ على ولا يشتر على احد ان هذا اللفظ تناو الحفظ قبل الخلاف وبعده
 ولما كان من موانع الحفظ ما قد رده ترك التعدي الى ايب المالك ومولف نفسه لا نه نايك عن المالك
 اذا حفظ بامر وقدم في من موانع الحفظ للمالك فيكون موثقا فيه فلا ضمان بالهلاك
 فان قيل بان العقد قد زال قلت ان زوال العقد ضرورة فوات موجب العقد وهو الحفظ للمالك
 فتقدر بقدر الضرورة فظهر ارتفاع العقد في قدره ولو حذر الخلاف ومنها وراه بقي على ما كان فان
 طلبها صاحبها بفحده اياها ضمنها في هذا اللفظ اشارة الى انه لو حذر ما عند غير المالك او حذر ما
 عند المالك من غير ان يطالبه بان قال ما حال ودعني عندك فيضمن انما ضمنها لان المالك عزله
 عن الحفظ حين طاله بالرد فهو الامساك خاصية مضمن انتقض العقد في حقه ماله اي ما للمودع
 من عدم وجوب الضمان على تقدير الهلاك وكونه سببا للالفة والمجبة ومن ماله فيما من الناس وما عليه
 بغير موثقة الحفظ ونقله من مكان الى مكان وحراسته اثناء الليل والنهار والقيام عليه في السر والجهار
 ناذ اجمعه فقد انتقض جميع ماله فحذر الضمان في ان وجود الوديعة اقرار بعد ما وهذا خبر
 واقرار كل مقبر حجة في حقه لا في حق غيره ولهذا سمي حجة قاصرة فظهر من تنقاض ضمانها وجوب حاقضا
 وموعدم وجوب الضمان على تقدير الهلاك فاذا انتقض العقد يعود بالاعتراف لان المنتقض لا يعود
 الى التجديد بخلاف الخلاف ثم يعود الى الوفاق لان العقد ثم بان من يداع صدر مطلقا
 والهلاك ليس يرد الامر لان من قول ورد القول يكون بقوله اما الجود قول فيكون رد الامر
 وهذا الجود او امر الشرع من الصوم والصلاة فانه يكون رد الخلاف وقيل ان التعدي من كالمعصية
 من المعاصي والعود الى الوفاق كالترية فكما ان التوبة تيجو لتوبة فكذا العود الى الوفاق سطر الضمان
 وللمودع ان يسافر بالوديعة والخلاف فيما اذا كان يداع مطلقا ويكون الطريق آمنا ولم يكن له بد
 من هذا السفر حتى لو فقد شئ مما ذكرنا بضمن الاجماع في انه تعرض لها على الذي قال السبي عليه
 السلام المسافر ماله على قلن الا طواه الله تعالى وليس للمودع تعرض الوديعة للتلغ لئلا انه
 ما عود بالحفظ مطلقا لان الامر

حقيقته

مطلق

مطلق فلا تنقيد مكان بدون التقيد كما لا يتقيد بزمان وهذا لان من يداع امره في شئ
 يداع اطلاق امره كما و امر الشرع ومن مكنه كلها في صفة من سواء انما الخوف من الناس دون
 المكان الخوف بالفتح مصدر حمل الشئ ومنه ماله حملا وموثة يخون ماله ثقل احتاج في حمله
 الى عزة جمال كذا في المغرب في المنع ولا لا نه ملزم صاحبها موثقة الرد بان يموت ولا
 ولاية له عليه في الزام المونة اياه فتقيد المطلق لهذا العرف اذا كان مشتركا لا يقيد لما سنا
 والعرف هنا مشترك فقد يكون قصده ان يحمل المال اليه خصوصا اذا سافر الى البلد الذي فيه صاحب
 واذا اودع رحلان الى اخره ذكر في الهداية الخلاف في المكيل والموزون وذكر في المبسوط الخلاف في
 الشاب العبيد ايضا في انه ملكه اي نصيبه ملكه حقيقة فلا تنعذر عليه قبض نصيبه بسبب
 غيبه من حر كالمشرك في الدين اذا حضر احدهما في انه ما عود بالحفظ لا بالقسمة سانه انه
 اودع شيا الى الحاضر فاما ان يكون المدفوع من النصيب ان نصيب الحاضر خاصة لا يجوز الثاني
 لان ذلك لا يكون الا بعد قسمة معتبر والمودع ليس له عود بالقسمة ولا يجوز من والا ايضا لان
 تسليم نصيب الغائب الى الحاضر لا يجوز بخلاف الدين المشترك لان المدفوع يتصرف في ملكه نفسه
 لان الدين يقضى بامثالها وفي المسئلة حكاية معروفة في انه امكنها الحفظ وقد امر
 به اي انما امر بالحفظ وهو مكر بالقسمة بان يحفظ كل واحد منها نصفه فهو بالرفع ترك الحفظ الملتزم
 فضمن الحصة من الحالة الطاهرة للمنتهي والنهايوت فاعلم منها وموان يتواضعوا على امر فراضوا
 به وحقيقته ان كلامهم برضى محالة واحدة ويختارها وان مال صاحب الوديعة الى اخره هذا اذا لم
 يكن له امرأة سوى التي لهاه عن الدفع اليها والوديعة ما يحفظ على ايدي النساء الاصل ان كلامه
 اذا كان مفيدا يعتبر الا فلا لا ترى انه لو قال احفظها بمنكر دون يسارك يعتبر في غير مفيد
 اذا ثبت هذا فنقول السنان في اربعة لا تتفاوتان في معنى الجزئية لان الكلام في واحد الا ان
 ان السان اذا خرج المتاع من احد البيتين الى البيت من حر لم يقطع اذا اخذ قبل ان يخرج من
 للجزء اذا كان الست الذي فيها من الحفظ فمودة طاهرة فانه يصح الشرط هناك فاما الادان متفاوتان
 في الجزئية فكان تقسيمه بالدار مفيدا

والله اعلم

كتاب العارية العارية تملك لمنفعة بغير عوض
سميت عارية لغرضها عن العوض فانها مع العينة استفتت من شيء واحد ومن تملك الثمار بغير عوض
والعارية في المنفعة كذلك وكان الكرخي رحمه الله يقول انها اياحة لا تنقاع بدليل انه لا بشرط بيان
المدة وللجها له منع صحة التملك بكتبنا نقول ان شرط ذكره المعارضات لرفع المنازعة وذلك
لا يوجد في العارية لملكه من سداد في كل وقت **قوله** العارية حائزة ان مقيدة للمالك من جاز
الشهم اذا نفدوا ويراد للحدث لبيان جواز العارية لان نفي الضمان عن المستعير غير الجاين لا يكون
بدون صحة المصاراة الاطعام جعل الغير طعاما فاذا اضيف الى ما يطعم عنه يراد به تملك العين
واذا اضيف الى ما لا يطعم عنه كالارض يراد به اكل غلتها اطلاقا لاسم المجل على الحال المحبة
تملك غلة الشيء مع ابقاء رقبته على ملكه بغير شجرة هذه الجارية او هذه الشجرة يراد به تملك
الغلة التي تولد منه **قوله** اذا لم يرد به الهبة الضمير يرجع الى اللفظين على ما ورد في المذكرة
في قوله تعالى عوان بين خ لكر فان قيل ان هذين اللفظين تخلصا اما ان يكون لملك العين
حقيقة ولملك المنفعة مجازا او على العكس ان يكون كلامها حقيقة لها لا يجوز له يجوز من قول
عند عدم ارادة الحقيقة لا يصار الى المجاز ولا يجوز الثاني ايضا لا يكون مطلق الكلام مجازا على
العارية فلا يحتاج الى قوله اذا لم يرد به الهبة ولا يجوز الثالث ايضا لا يحتاج الى نية
اجد المجملين لشرح على **قوله** جاز ان يكونا لملك الغير حقيقة ولملك المنفعة مجازا
والله اشارة تحريم سلام في ميسوطة وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويكون قوله اذا لم يرد به الهبة
للتاكيد ويحتمل ان يكون المعنيان حقيقة لها وانما يرجح لعدم لانها ادنى من جعله عليه للتيقن به
داري لكر تحتمل تملك الغير وتملك المنفعة وقوله سكني محكم في العارية فتحتمل التحتمل على الحكم بقوله
تزوجتك الى عشرة ايام داري لكر عمرى الى مدة ثم تركت فكانت جعل سكنها له مدة عمره لا هذه لفظة
يراد به العارية مطلقه بان قال اعزتك **قوله** صريح فيه او مقيدة محتمل بقوله اطعمتك هذه **قوله** رضى
قوله لا نها تملك المنافع بغير عوض على اخره اى انها تملك المنافع وانها تحدث شيئا فثبتت
الملك فيها على حسب حدودها فباضافة الرجوع الى المنافع

183
التي لم توجد يكون الرجوع امتناعا عن التملك والمملك ولاية من متناع كما اذا وهب لم يسلم كان له
ان يمنع منه العارية اهم لا تضمن عندنا سوار هلك من استعماله او لا من استعماله وعند الشافعي رحمه الله
ان هلك من الاستعمال المعتاد لم تضمن وان هلك من استعمال المعتاد ضمن قيمتها للمالك **قوله** لا نه
قبض لنفسه اى قبض على الغير لنفسه لا من استحقاق تقدم فيضمن كالمقبوض على سؤم الشرى وهو ان
ياخذ المشرك من الباع الثوب قبل حصول الايجاب القبول بقدر ثمنه بخلاف الرجوع والدار
لان **قوله** وانقص للمالك لنفسه والثاني لنفسه من استحقاق **قوله** ان يضر العين للمنافع
بادن صحيح فلا يكون مضمونا عليه كالمستاجر والمقبوض على سؤم الشرى مضمون بالعقد لان **قوله** لا نه
في العقد حكم العقد ولان المالك ما رضى بقبضه الا بحصة العقد ففهموا وراة كان كالمقبوض **قوله** لا نه
قوله لان المضمير برضي **قوله** لا نه ملكه على وجه يمكن من شرح ادنى شار فلو صححنا الاحارة
لا يتكمن من شرح ادنى لوقوعه لازما لا نه لا يكون تسليط من المغير بالاختلاف باختلاف المستعمل
كاللبرى والكوب فلبس القصار والدباغ لا يكون كلبس الثباز والعطار من عبارة اذن
من تنقاع مع بقاء العين فلا يتأتى من تنقاع بالنقد الا ما استهلك منها فانضم بملك العين
ضرورة ذلك ملك الهبة او القرض القرض ادناها اذ هو لوجب المثل والهبة لا توجه **قوله** عادة هذا
اجتزاعا اذا استعار صير في دراهم ليحتمل هاهنا جابوته او ليعبر بها سبحانه فانه لا يكون قرضا
لبعين جهة من تنقاع لها مع بقاء العين **قوله** لان المغير غيره لا نه نصر على ترك الارض في يده
في المدة المسماة والظاهر الوفاء بالعهد فاذا لم ينفذ ذلك صار غاراه والمغور ان يدفع الضرر
عن نفسه بالرجوع على الغار بخلاف ما اذا اطلق فهناك لم يصر المغير غارا ولكن المستعير مخرج
ظن ان مطلق العقد تركها في مدة طويلة لا نه المنتفع به يجب على رده ومن حره ردة الرد
فيكون عليه لان المنفعة تحققت له اى من حيث المعنى فلا يكون على المستاجر حره رده **قوله** لا نه عليه
اى بعيدا الى الجاهل من ولى الرد واجب على الغاصب لقوله على اليد ما اخذت حتى ترد فيكون ردة
الرد وهو حره عليه ولورد الدابة اى المستعير **قوله** لا نه الدابة هكذا ترد المعتاد اى اخذ
المستعير الدابة من مربطها ويردها الى مربطها فيثبت

من ذن مرتبة صاحبها ذل له و آرد العين هذه عامة وما قبله خاص في الذابة المعتاد رد
 الى المالك فان صاحبها لا يرضى بربها الى الدار ولا الى يد من عياله لانه لو ارضاه لما اودعها
 اياه من صطيلا سبت الملك كالسعادة فيتناسيان كما الصيد
 والذبايح التصيد لغة من صطيلا وينطلق على ما يصاد وشرط ثبوت الملك فيه كون الصيد
 غير مأول وثبوت الملك من خذ وحكم من صطيلا ثبوت الملك للحر لا نه حكم الزكوة وشرط الحد ان
 يكون الصائد من اهل الزكوة مان يعقل الذبح والقسمة حتى لو كان صيدا الصبي والخنون اذا
 كانا لا يعقلان الذبح والقسمة وان يكون له ملة التوحيد ودعوى اعتقاده كالتسليم او دعوى
 اعتقاده كالتسليم في شال عدس من حاتم رسول الله عليه السلام فقال انما نصيده بالكلاب والبراة
 وقد حرم الله تعالى الميتة فماذا يصح لنا منها فتر قوله تعالى يشاؤونك ما اذا احل لهم قتلها
 لحكم الطبائث اي ما ليس بحسن منها وهو كل ما لم يات تحريمه في كتاب الله سنة وما علمتم اي وصيدها
 من الجوارح وهي الكواكب من الطيور والكلاب متكئين على ايها الصيد يعلمون فتر قوله
 بطلب الصيد ويعلمون حال ثانية او استئناف ما علمكم الله من علم التكليف فكلوا مما احل لكم
 عليه اي حبس عليكم اي هذه الجوارح في وسائر الجوارح المعجمة مثل الضفادع والشاهين
 وانشأها لان العلم بترك العادة يعرف اي آية العلم بترك العادة والكلب اوث يقاتل الميتة
 ترك عاداته في تركه نهائيا وجقيقة الفتنة فيه ان العلم والجهل هذه الحيوانات مما لا يوقف عليه فقار
 السبب الظاهر مقامها فاقيم تبدل جميع العادة من صلي مقام العلم والجهل على العادة المصلي مقام
 الجهل وذلك بترك كل واحد من مساكن على صاحبه هو وان اكل منه البازي اكل لانه لا يعلم انه
 ترك عاداته فلا يخرج من ان يكون معلما وهذا ان تعلمه بترك كل واحد من مساكن لانه لا يكون الا بالضرورة
 من كل واحد من البازي لا تحتل ذلك فاكفي بالاجابة ثم شرط ترك كل واحد من مساكن لانه لا يكون الا بالضرورة
 والبلاء من هذا كما في مدة القياد وفي نقص مضمون خيار وشرط من رساله لانه اذا لم يرسله يكون قتل الكلب
 من غير شبهة الى من فيكون حراما واعلم ان الجرح شرط في ظاهر الرواية لظاهر قوله تعالى من الجوارح
 لا لها الكواكب في تأويله في قوله من التي يخرج فيقتل

سبب

على الجوارح سببه ومثله لانه لا ينافي وفيه احد الجرح يبين هو فلا يجزئ ذكوة من صطيلا لانه
 من ذكوة من صطيلا اذا لا يصار اليه الا عند العجز عن الاكل وهذا آية كونه بدلا وهذا ان ذكوة من صطيلا
 اعلمت في اخراج الدم لانه في مجمع العروق والثاني اقصر منه فاكفي به عند العجز عن ذكوة الاختيار اذا
 كان هو كالبدر سطر حكمه عند حصول القدرة على من صطيلا هو لانه لم يذكر لانه الذكوة اسم لفعل
 جازح له اثر في خروج الدم الا ان الكامل منه ما يقطع العروق التي من جرح الدم والخاصة والخاصة
 ما يحصل من جرح الجرح ويؤذ ذكوة من صطيلا فاذا لم تجرحه فقد انعدم فعل الذكوة بطريقه فلا يجزئ
 اجتماع سبب الجرح والجرحه فتخلت المحرم على المباح لقوله صلى الله عليه وسلم ما اجمع للكل الا اللحم
 والحلال الا وقد غلب الحرام للحلال وقد مر تحقيقه في كتاب الصوم واذا سمي الرجل عند الرمي لغيره
 هذا نظير ما تقدم في جميع الفصول فلهذا لم يستعمل بالدليل بخامد الصيد ويظهر اي تكلف في الطير
 من صطيلا ان يرميه فموت بين يديه تريبا هو ان يغيب بعد ما احصاه ثم يموت فان قيل مقتضى
 من ثرا ان لا يجزئ اكل سمات بعد ما غاب عنه سوا كان في طلبه او لم يكن لان كل ذكوة مائة قبل ان يدام
 في طلبه فكانت مات من يده هو هذا ان سبب الجرح والحركة اذا احتملها وانكر الجرح عما هو مستلزم
 يبرح حمة الحرة احتياطا وان كان مالا مكن الجرح عنه جرح وجوده مجرى عدمه لان التكليف بحسب الجرح
 فما يمكن من جرحه اذا وقع على جرح فتردى منه الى من رضى بما لا يمكن من جرحه اذا وقع على الجرح
 ابتداء الجرح الرمي بلا ريش ممحى عرضا فيصعد بعرضه بجوده والبنه فقه طينة مدورة يرمى بها
 من صطيلا هذا ان الذكوة اسم لما مرقا تخرج جاحته يكون الموت بانها الدم اما ما مرقا تخرجها
 لا يكون الموت فيه بانها الدم فكانت موقودة وهي حرام بالنصر وهذا ان خروج الدم شرط في الذكوة
 لان الدم نجس بالنصر وتسمي النجس الطاهر شرط ابا جة تاذ الطاهر لانه اقيم الجرح الخاص مقام خروج
 الدم فلا يجزئ من الجرح الذكوة الذبح هو فهاذا سالة بسعة وكثرة هو فتر القطع من صطيلا
 ان المبان من الحق حقيقة وحكما لا يجزئ المبان من الحي صورة لاجبها لا يجزئ فيقتل اذا قطع يد او رجلا
 او ثلثة ما يلي القوائم بحجم المبان وبحال المعان منه لان المبان منه هي حقيقة وحكما اذا سقى لما في حيادونه
 عادة ولو قده بنصفين اح ابار داعة او قطعها لانه

184
 كالمذبح

ومن كثر ما يلي العجز بضع قطعه على وجه يكون ثلثا من جانب العجز وثلثه من جانب الرأس على الميزان والبيان
منه لان الميزان منه حتى صورة لا حكا لا نه لا يعيش احد القسمين عاده بدون من خروجه كما لو حقه
او نحره ان اذا دبحه او نحره بجل الكلاله لا يبقى احد القسمين حتى بدون من خركذا هنا ولا يوكلا صيد الحي
الى الغره من صلات ان الدين شرط لا هلية الذكوة حتى يتحقق منه نسمة الله تعالى وذلك ان يكون اعتقادا
كالمسلم او دعوى كالكفاي ولا يدعى المجوس والوثني وسنا ومله فان عدم الملة اعتقادا او دعوى
وكذا المرتد لا نه لا يفر على دين ائمة او منه وضعت الخيرة كل مكان وقولهم في خيرة التواتر اى جهة
ومكانه وهو محاذ في فلا يجل ذكوة من ضطرار هذا اذا كانت الرعية من ذوى ايمان المجوس القيد
حتى يكون الموت مضافا الى الرعي الثاني والثاني ضامن لقمة اى غير ما نقصه حراجه من الانتفاع
به اى ينتفع بجلده او شعره او ديشه وطعام الدرس له فوالكتاب جمل الحكم قال اهل التاويل اى دبا حده
جلدكم لان الطعام عام فساووا الكلاله هذا اذا كان لا يعتقد المسح اليها اما اذا كان يعتقد
الها فهد المجوس سواك لا يجل ذكوة ولا يجل ذكوة المجوس والوثني ما ذكر قبل هذا في ذكوة
الا ضطرار وهذا في ذكوة الاحتيار شد في العذر واسترعى فصل قوله تعالى لا ما ذكيتكم
هذا استثناء من قوله حرمت عليكم الميتة فانه تعالى جمل لنا المذكاة ولم شرط النسمة فلا يراى عليه
وتحتم نقول ان ذكنا محرم فيكون اولى ولا يقال لغيرها اوردتهم من النص لان اشراط التسمية الدخ
وحازان يكون المراد منه حاله من كل والطبخ فيكون مجلا ولا يحتاج به لا يجوز ان تانقول المراد
منه حاله الدخ باجماع منة وان الغنى عن الشئ امر بصدقه والتسمية ولبية في هذه الحالة ينقض
وهو قوله واذا ذكروا اسم الله عليها صوات المراد منه حالة النحر ومنى كان لا يحاشى صرفا الى هذه الحالة
دل ان النهى منصرف اليه ايضا ولا يقال المراد منه تعظيم اسم الله تعالى لان تعظيم اسم الله تعالى لا يوجب ذكرا
على الذبحة قوله نسمة الله تعالى في قلب كل امرئ مسلم حال هذا القول الى النهى عليه اللام في مبسوط
لغيره سلام الرذوى ولا شافى فثبت لهذا ان الملة اقيمت مقام الذكر في حق الناس اقامتها مقام
في حق الناس هو معذور لا يدل على قامة في حق العام ولا عذر فان خص الناس بالنسبة
فينتفىح الحاكم بالقياس قيل لو خص العام لا يبقى للنسبة حكم

فيودى الى ابطال النص بالقياس على الناس على ما نقول الناس غير مخصوصين بالاسم والسمية
ان يقول سبحانه والله اكبر وتبسم الله الله اكبر اللبنة المنجوز من القيد واللبى العظم الذى
عليه عظم من شان والذبح في اللبنة واللبنة هذا البيان مجمل الذبح وقوله دليل على ان اعلى الجبل اسفله
واوسطه في ذلك سواد العروق التى تقطع في الذكوة اربعة لقوله عليه السلام افر الاوداج ما شئت فقلنا
المري والودجين لا نه اسم جمع واقله ثلاثة وقطع هذه الثلاثة لا يمكن الا تقطع للخلق من فصد تقطع
للخلق ما اقتضاه وان قطع اكثرها اى قطع الثلاثة اى ثلاث كان فالجاصل ان عند الله
اذا قطع الثلاثة اى ثلاث كان جمل وعند الله ان كان احدى الثلاثة احد الودجين
والا فلا وعند محمد رحمه الله لا يجل عالم تقطع من كل عرق اكثره ذكر في هذا الكتاب ان المحرم من الطعام
والشراب للخلق من محرم النفس مثل هذا ذكر في من يضاح وفي المبسوط والهداية للخلق من محرم العلف
والمرى محرم النفس قوله ولا بد من قطع للخلق والمري هذا من كلام الدليل اى لما مات احد الودجين
عن من يركبني احدهما ولما كان المري مخالف للخلق من موت احدهما من باب من خرف فستر قطعا
لبنة القصص تشره المروة مجرا بعض كالتسكين يذبحها الملية سكن القصاب يعنى القايه منها علام
انهم يفعلون ذلك بغير المنزوع فجل حلق المري على المقيد لهذا وهذا لا نه اذا كان غير منزع يظل
فيه اجمال الخنوق لا نه يقتل بالثقل فيكون في معنى المنخفة واما اذا كان منزع لا يدخل فيه اجمال الخنوق
لا نه غير متصل به فصل لكن مع الكراهة النجاس خيط ابيض من جوف عظم الرقبة تمتد الى الصل
والفتح والضم لغة في الكسر قوله وقطع من وداح الى الغره معطوف على الذبح يحذف تفسير
اليه الوجه والعلم اريد الوحش فترها وهذا اذا اندخا برح المضرا ما اذا كان في المضر بجل
وتبلى الشاة هكذا ونى من يلو البر بجل كنفنا كان الضميمة ان لها او ابد مرجع الى من يلو
مدلل ما ذكر في المبسوط لنحر الاسلام رحمه الله ان بغير من اهل الصدقة نذر فرماه رجل بينهم وبى فضله
فقال عليه السلام ان لها او ابد كا وابد للوحش الحديث قوله لا نه خلاف هذه روى الشيخ عليه السلام
بانه بدنة والفقهاء هذا في النحر والذبح يعان على وداح لكن في النحر يقطع القطع في اسفلها وبى
الذبح في اوسطها والتفصيل اسهل من هذا بل ان يذبح النحر

لا لحم عليه وفي موضع الذبح لحم غليظ فكان الخمر ايسر عليه من الذبح والتوسيط اسهل من البقر والغنم
 من المذبح مجمع العروق ولا لحم عليه فكان الذبح اسهل عليه **وقال ابو كلاب** اذ اتهم خلقه في
 الذكوة ما بين اللبنة الى اخره تقرره ان الخنزير حيوان على حدة ولهذا بقي جثا عاده بعد ذكاته فيستريح
 ذكوة على حدة نالته وقد عظم هذا في تفسير صاحب الشرع ولم يؤخذ ولا حجة طاهي الحديث فان
 بقدره ذكوة الخنزير كذكوة امة كقول القائل فعننا كعيناها وجيد كحدها **فصل** المخلد للطيور
 كالظفر للانسان والمراد به مخلد موصول **والسبع** كل محتطف منتهب خارج قاتل عاده فاده
 كذا في الهداية وقاله بسوط البرزوي رحمه الله المراد من ذئب الذي يصيد نابه ومن ذئب الذي يصيد
 بمخلبه **لا** كل ذئب ناب **لا** كل ذئب مخلد فان الحمامة لها مخلد والبعير له ناب والبقر كذلك وان **لا**
 من سدد الذئب والنمر والفهد والضغ والثعلب وبيان الثاني الصفر والباري في الشاهدين والنمر العجا
 والثور في الحرم اما من يذابو اما الخنزير وكل قسم ينقسم قسمين اما الابداء يكون نادرة يكون بالذئب طورا
 يكون بالمخلد واما الخنزير اما ان يكون خلقه كما في الخشرات والحوام او بعارض كل في الجلالة **لا** واني
 مجتباها كذا في بسوط فخره **سلام** رحمه الله **والمعنى** في الحرم كرامة بني ادم كيلة بعدو شي من هذه **لا**
 الذئمة السنا لا كذا قال القاضي رحمه الله طهير الذين رحمه الله الغراب يقع **لا** سود انواع زرعي يلتقط
 الحب **لا** ياكل الخفيف فلا يكره ونوع منها لا ياكل الا الخفيف وانه مكروه وانه مخلط الحب بالخفيف فهو غير
 مكروه عندنا خفيفه رحمه الله **قال** يوسف رحمه الله **قال** خالد بن الوليد كنت على ما يدره رسول الله عليه السلام
 فاني بضيت جنينة فلم اكل رسول الله عليه السلام فقلت لحرام مني **قال** ولكن لم يكن ارضع مني فاعافه
فخرج ما روى عن جابر انه قال كذا في بعض الغزوات فزلفنا في ارض كثيرة الضباب فاخذناها ونصبنا
 القدور وكانت القدور تغليها **قال** الله **قال** لا فقلنا ضباب اصنناها **قال** الكفو فان قوما
 من بني اسرائيل مسخت ضبابا فاخاز ان يكون هذه منها والجواب عنه انه كان في استداره **سلام**
 خبز كان ياكل الثمر للحيات ثم نسخ **ولا** ان ما روى عنه مجرم فيسرح على المسيح ثم قوله **وقال** الشافعي
 الله لا يكره اكل الضب في الخلاف في الضع وقد صرح في بسوط فخره **سلام**
 وغيره الخلاف فيها فيجوز ان يكون فيه قولان ويحتمل ان يكون

ذكر الضب متضمن للذكر الضع الحشرات صغار حبات من رضى كانه ان ادخله كلها الماء والري
 مثل الضفدع وغيره قوله تعالى **لا** يحرم الخبائث **قال** امام المعرف خواهر زاده رحمه الله الخبث ما يتجسد
 الطبع التسليم والطباع السليمة يستحب هذه الحشرات وكان ينبغي ان يكون حراما لكل الموضع
 من خلاف تاويله اطلاق لفظ الكراهة كفاية الاناء قلبه ليرغ ما فيه والكفاية لغة **فصل** في منفعة
 من كل اقوى من منفعة من كل اقوى من سائر منافعها والحكيم **لا** ترك من متنان با على النعم ومنع ما دناها
 فلو كان منفعة الاكل ثابته لبيح موضع المنة فان قيل يذكر من ذئب فيهم **لا** على الطريق من ذئب فليسا
 هذا مستقيم اذا كان البيان بظن الكفاية وما يتخرج من سلسل ان النهاية دليله بيان من ذئب وهو
 تعالى ومن نعام خلقها لكم فهاذن ومنافع ومنها ما تكون ثم عطف عليه والخبث والبغال والحمر
 فلو كان المراد ما ذكرتم لا كفى بقوله والخبث والبغال والحمر من غير ذكر شي لغرض المنافع فلما قال التبركوا
 من ان الحكيم في المعطوف عليه غير الحكيم في المعطوف وهذه من ذئب يستدلون على لحم الخمر من هلية ايضا
 وفعل الصحابة رضي الله عنهم يحتمل ان كان استدار **سلام** ثم نسخ ثم قيل الكراهة عند كراهة
 ونيل كراهة تحريم وهو صحيح وروى عبد الرحيم الكرميني رحمه الله انه راي رسول الله عليه السلام في المنام
 فقال عز هذا فقال كراهة التحريم يا عبد الرحيم **فصل** للخبز المردى **لا** واني ان اعراسا اهدي الى رسول الله
 عليه السلام اربيا فاكله واكل اصحابه كذا في بسوط فخره **سلام** رحمه الله وانما قال ما روي كان من جهل
 لما انه شبه الخمار لا اذنه كاذبه او شبهه **لا** واني لما انه يجيئ للجرث والماء ما هي نوجان من السم
 فان قيل قوله صلى الله عليه وسلم احلة لنا ميتتان ودمان ورد بها الف القولة تعالى حرم عليكم
 الميتة والدم قلنا هذا حديث مشهور فيجوز التخصيص **لا** ان **لا** واللام انما يصرف الى الجنس اذ لم يكن
 ثم معهود والميتة من الاموات كانت معهوده عندهم وكذا الدم منصرف الى المجهود وهو الدم المسفوح **ولا** ان
 هذا الحديث موثوق به جماع يجوز التخصيص مثله على ان جيل الشكر ثبت بقوله تعالى تاكولون من لحما طيبا ومما
 احل لكم من صيد البحر فطعامه سواه لحما وطعاما وذكركم تروق حله على الذبح والكبد صا وحلالم
 بذلك قوله تعالى قل ان احببنا اوحى الى محرمنا الاية الطاهي الذي يموت في الماء فيخلو ويظهر نصيب الماء
 غار وسفل مجموع ما ذكرنا من سائر اللغة في هذا الكلام

فان الناس في حرم الخمر من ذئب يحضرون شيئا الا في ذئب
 كذا في الجواز مذكور ما كذا الا في ذئب يحضرون شيئا
 في ذئب من ذئب ان ذئب في ذئب يحضرون شيئا
 وما روي من ذئب في ذئب يحضرون شيئا

من المغرب لما ذكر من صطلح الاحتاج الى بيان الذكوة الاضطرابي ثم ذكر من ختياري استطرادا
ثم ذكر من ختياري لها من انواع المذكاة كتاب من ختياري
اعلم ان الحقوق الواجبة في ماله على ضربين منها ما يحيط بطريق التملك كالتزكوة ومنها ما يجب بطريق
من تملكه كالاعتاق والتضيعة من ختياري ما يوضحها والمراد من قوله من ختياري وجهه التضيعة والله اعلم
ان من فعله بوصفها الوجب في تحتها ان يكون المراد حقيقة ما ويكون الوجب وصفه العين كما لو وصف العين
بالجرمة وقد عرف العتية ختياري كانت تدفع في وجه سرق لها اهل الحاهلية والمسلمون في صدر
من سلام ثم نسخ كذا ذكر في المغرب وقوله عليه السلام على كل اهل بيت المراد منه والله اعلم قيم اهل البيت
لان الياسر له وبوده ما يروى على كل مسلم في كل عام اخناه وعتية ووجه استدلاله اذ ذكر في الاسرار
ان كلمة على الاحباب الا ان البقية يدرك على انتساح من ختياري الا ترى ان ارجح فيه مع الله استدلاله انتساح
المثلة على انتساح حديث العنبرين استدلالنا بخرع انتساح التزمية بانتساح الجمع بين الجمل والرحم
ولا نأفلح لما اذا ان يكون للنص حكمان ونسخ في جرح احد التكميلين ومن خروجه اوردنا نسخ التلاوة دون الحكم
وعلى العكس اذا ان يكون احد شرط الحديث مستوحا دون من خروجه الطريق في وفي صحوا امر انه يفيد الوجوب
اذا تجرد عن القرائن الصارفة للوجوب لا تعاد وقد وجد الصارفة وما قوله منه ابكم لان السنة من الطريقة
المسلوكه في الدين المرضية والوجه على هذا انه وجب ان يحل على هذا لان السنة في جرح الجليل صلوات الله عليه كانت
في نسخ العتية وقد كان ذلك وصيا عليه فان في هذا التاويل ان صح في قوله صحوا فانها سنة ابكم لم يصح
قوله ومنى لكم سنة لان الله ليعود المنفعة ولو كان وصيا لقال ومنى عليكم قال حازان يكون الله مع على
قال الله تعالى وان اسامتم فلها ان فعلها على انه ذكر في بعض الروايات ولم يكتف عليكم وكان قوله ومنى لكم سنة في
غير مكتوبة علينا لا فلا ليست بفريضة ولا يقال ان اقترا من منى بالوضوح بالضحى بل على انها سنة لان القولين
في النظم لا وجب القرآن في الحكم وقد عرف في من او يتولى الجمع نوى المالك ملك اى الظاهر انه لا يجد ختياري
وان وجد نوى الجمع فيكون اضرا رافى حقه روى عمرو بن ابي عيسى وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم انهم
قالوا ايام الفجر ثلاثة وقد قالوا نوافلا ان المقادير لا يهتدى اليها العقل واليوم من وقت طلوع الفجر الى
غروب الشمس خلافت النهار فيعلم انه دخل وقت بطاوع الفجر

وكان ينبغي ان يحوز له فله نصار المذبح قبل الصلوة لوجود الوقت فقال الا انه لا يحوز له فله نصار
لا لعدم الوقت بل لا مزل ولا لهذا قلنا في الواقعات لو ان المذبح وقعت فيها فترة ولم يوفها واول
يصلي ثم صلوة العيد فخطبوا بعد طلوع الفجر حازوا واعلم ان لهذا الاثر عبارة وشارة فالعبارة ظاهرة
ومن شارة ما ذكرنا ثم ان المصنف رحمه الله ذكره في موضع من شارة ولم يذكره في موضع العبارة اعني عند قوله
ومن جازية في ثلاثة ايام لدلالة ما سبق عليه اخصارا واختصارا وهذا من لطائف هذا الكتاب من
صلوة لهم ان عليهم فان قيل ينبغي له لا يحوز لهم المذبح ايضا قبل الصلوة لا طلاق الحديث قيل المصنف
بقوله انه نوحا للتشاك من الصلوة ولا صلوة على اهل السواد فلا يتحقق الشغل المذبح حيا ان النبي لا تقوم
ولا تفسد حتى اذا كانت العجاء ممتلئة فلا يارسح وقد سبق تقرير بعض هذه في لفاظ في المحل كبش الخيم في قوله
ومن منى حجاز والبول والمحنونة القانع الذي يسال والمعتز الذي تعرض ولا يسال ومنى حجاز اكله وهو
حازان فوكله غنا وتحت ان لا ينقص الصدقة من الثلث لان الجهات ثلاثة من كل ورسول دثار ورسول طعام فانقسم
عليها اثلاثا قال عليه السلام من باع جلد اصحبه فلا اضية له فلا جرم تصديق جلد هاتين ان كان حسن
الذبح اى حسن معرفته اى يعرفه معرفة حسنة يتحقق اتفاقان كذا في الكشاف قوله عليه السلام في محلى
الحديث بعد شيئين اقامة الذبح نفسه ان كان حسن وشهوده عند ذلك ان كان لا يحسن لان الظاهر فاطمة
رضي الله عنها لا تحسن الذبح وقد اصرها بالقيام الى اصحبتها وهذا منه صلى الله عليه وسلم قبيبه على ان الفار
على الذبح مذهب نفسه لا تربة وآثار ليس اهل القرية وان كان من اهل الذكوة لوجوده من طاهر الله
كان معدا للتضيعة كان المالك مسعنا بكم من يكون اهلا للذبح آذناه دلالة في لفظة معنى هذه ايام
وعساه يعجز عن اقامتها البوارض ثم ان فاته من المستحب وهو الذبح بنفسه وشهوده عنده يحصل له شجارتان
لقران ضرورته مضحكا لما عتبه ولو لم يحصل به فريضة ذكر الشكره فانها من قبل الوداع والعود
اذ المالك امانه في هذا الشكره وكان الصيد والذبايح وقع استطرادا والله اعلم
كتاب الشكر الشكره صارة عن اخلاط النصبين
بحث لا يعرف احد النصبين من خروجه بطلان هذا الاسم على العقد اعني عقد الشكره وان لم يوجد لصلط النصبين
لان العقد سند له وركنها في شكره المالك احتياج النصبين

وفي شركة العقدين صاحب القبول وماوان بقول احدهما لصاحبه شاذ كذا في كذا او كذا او بقول من قبله
 بشرطها ان يكون التصرف المعقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة وحجتها الشركة في البيع شركة من مالا
 نوعان شركة جبرية وشركة اختيار كما ذكر في الكتاب هذه الشركة تحقق في غير المذكور في الكتاب كما اذا
 وهت لها مال او اختلط مالا لها لكن صاحب الاختصاص قصر على ايراد نظير واحد لكل واحد من القسمين المتفاوتين
 من التقوية بغير ان كل واحد منهما يفرض التصرف على صاحبه على مطلق فيقبل اشتقاقها من المساواة قال
 القائل لا يصلح الناس في حقها شراة لهم ولا سرة اذا جهلهم سادوا ان لا يصلح الناس متساوين
 وانما تقتضي ثلثة اشياء التوكيد في افعال التجارة وتوابعها والكفالة مما هو من جنس التجارة
 ومن شتوا في راس المال والروح في فتيها واديان في مالها والمراد بالصلح يصح فيه الشركة حتى لو تفا
 في من موال التي لا يصح فيها الشركة كالعروض والعقارات الشركة في الحاجة ان الناس لها وان كان
 القاسم على حواها لا فها تضمنت الوكالة بمجهول الجنس والكفالة فمجهول وكذا ذكرنا في الفروع فاسد ولا
 توكيد وكفالة الى غيره ان هذه الشركة شتم على الوكالة والكفالة وكل واحد منهما صحيح منفردا فلذا
 حتمما والى هذا اشار في المبوط وسبب ان يكون هذا جوازا عن كلام الشافعي رحمه الله فانه يقول في المفاوضة
 لا يمكن تحقيقها الا باقتضاء الكفالة والعموم الوكالة على العموم ولا يمكن حتم هذه من المعينين على العموم لان
 بعض التجارات ما لا يصح التوكيد بها وهي لوكالة قبول السلم وكذلك الكفالة على العموم باطله لا كفاية لكون
 يكون كفاية لشخص محدد فيقال لما حاز كل واحد منهما خاصة حاز عامة وما ذكر في الفسلا لا يلزم من هذه وكالة
 وكفالة شت ختمنا وكلم من شئ شت ختمنا ولا شت قصدا فان التوكيد بعنان ينطفي التوكيد شرشي محمول
 للجنس مع هذا يصح وكذا المضاربة حارة وانما تضمنت الوكالة بمجهول الجنس كانه هذا الوجه وجه التساوي
 في احدى ما المفاوضة فيل هذا اقتضى انه اذا لم يعرفه كيف يعني بالسلا في عدم التساوي منها
 اما في الملوكة والصبي فلان المملوك يملك التصرف والكفالة والمملوك لا يملك التصرف لانه لا يملك التصرف
 في ملك الكفالة اصلا ان كان يملك التصرف باذن الولي والمولى اذا اذن العبد انما يصح كفالته اذا لم يكن عليه
 دين وانت في الكفاية فلا يملك شر الخمر والخمر ولا يملك المسلم ذلك وهذا عندنا خفيف ومحمد بن عبد الله
 وعندنا في يوسف رحمه الله يجوز لوجود التساوي في الوكالة

المقصود

والكفالة وسائر المعاملات وقد عرفنا موضعها وبضمن الوكالة والكفالة اما الوكالة فلا
 من الشركة التصرف في المملوك وحصيل البيع والتصرف في مال الغير لا يجوز الا بولاية او وكالة
 ولا يفتقر الوكالة وانت الكفالة لتحقيق المساواة فاما ما هو من واحد التجارة وما يوجه المطالبة
 نحوها ويكون المشتري على الشركة لان مقتضى العقد المساواة وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه التصرف
 فكان شرا احدهما كشرهما في الطعام اهله القياير ان يكون الطعام ومالا بدعته على الشركة لان
 من جنس تناول عقد الشركة وكان بدله داخل تحت الكفالة الثانية في ضمن الشركة ولهذا كان للبايع ان يطلب
 شتم الطعام الهاشأ المشتري لا صاله وصاحبه الكفالة وان كان يرجع على شركة منصف ما ادنى في
 من ستحسان يكون له خاصة لا في مال بدله مستثنى عن المفاوضة للضرورة فان الحاجة الذاتية معلوم
 وفوقها ولا يمكن اجابه على صاحبه ولا بد من الشرا فمقتضى ضرورة ما يصح فيه شرا كل البيع والشرا
 ومن ستحار وما يلزم احدهما من الثمن لا جرة يضمن خروما لا يصح فيه شرا العناية والنكاح والملاحة
 والصلح عن حرم العدا انما يلزم احدهما من رثن المهر وبدل الطلح والصلح لا يضمن خبره من هذه الاشياء
 لم يدخل تحت المفاوضة لا فها ليست بتجارة لا فها لا تعد الملكة المضمون لان المضمون بالحناية الدم فها
 ليست بالمعالم يدخل تحت المفاوضة فالحال بعد المفاوضة كالحال قبلها وقبها لو جنى احدهما لا
 يولذين حر كذا هنا وان ورت احدهما مالا يطلعه رأس مال الشركة كالدراهم والدنانير حتى لو ورت
 عروض او دينارا لا يفسد المفاوضة في وصل الى يده هذا راجح الى الموهوب الموروث
 حتى بشرط الوضوء في الفصيلين وفي بعض النسخ او وصل الى يده ذلك بان حيز السلطان حازره او
 يدي له هدية ويكون القبض مضمرا في الموروث والموصوب على هذه الرواية وفي لفوات المساواة
 دليل على بطلان المفاوضة وانما سقطت بعنا لان المفاوضة اعم من العنان فاذا بطلت مع العموم
 بطلت مع الخصوص في حاز اثنان العنان بلفظ المفاوضة كما حاز اثبات الخصوص بلفظ العموم
 فثبت قيل ان الجواز في القلوس قول محمد رحمه الله لا فها ملحقه بالنقود عنده وعندنا لا
 الشركة بها لان شتمتها عند الساعة فساعة والصحيح انه يجوز في كل ما فها صادت انما باضطرار
 الناس كذا في مبوط محمد بن سلام رحمه الله التبر

ان الشريك

ما كان غير مضروب من الذهب والفضة والنقرة القطعة المذابة من الذهب والفضة كذا في المغرب
وكذا الذي ذكره هنا وفي ما ذكر في كتاب الصرف ذكر في الجامع الصغير ان التبريلة لا يصلح
راس المال في **قوله** ان القياس في لزوم هذا العقد لما ذكرنا تضمنت الوكالة بمجهول الخسر وكان
ينبغي ان يقع البيع والمكسر للمشتري **قوله** الفايذ بالسند فيكون هو الفايذ بالملك اعلم ان البيان
على خمسة انواع بيان تقرير وسان تفسير وسان تغيير وسان تبديل وسان ضرورة وسان الضرورة
ما نوع بيان يقع بمالم موضع له وما اربعة انواع نوع منه ما هو في حكم المنطوق ونوع منه ما ثبت به
حال المنكلم ونوع منه ما ثبت ضرورة الدفع ونوع منه ما ثبت ضرورة الكلام وهذا السان اعني قوله ذلك
يتقرر السان عليه اللام ما كانوا عليه من القسم الثاني من سان الضرورة فان قيل المكسر والموزون شتان
الذمة ثبوتاً صحيحاً فورد السان في الشرية بالقيود ورود في المكسر والموزون ذلك لان الشرية انما ثبتت
في القود لا فها ثبتت في الذمة قيل لا كذلك فان الشرية لو صحته على المكسر والموزون والعروض احدى المرح
مالم يضمن لم يملك لحوار ان يقع احد من راس مال باضحا في ذمة ومن خر مثل ذمة فتي صحته الشرية اشركا
في المرح فالذي راس حاله بمثل ذمة ما خد المرح من مال صاحبه فكون له ربح مالم يضمن لم يملك هذا
لا يجوز خلافه ثمان **قوله** ان ما يشتري كل واحد منهما راس المال يتعلق به بل ثبت في الذمة **قوله** انما يتعين
بالبيع فكون الثمن واجباً عليهما في ذمتها واذا كان الثمن عليهما يكون الثمن ربحاً منها ضرورة فيكون ربح
ما ضمن **قوله** وان اراد الشرية بالعروض لغيره ذكر قبل هذا **قوله** لا ينعقد الشرية الا بالدرهم والدينار
فالوجه في ذلك على اطلاقها كان **قوله** مريضاً على الناس قد كرر الجيلة في حوازمهم ذكر في الهداية انه شرية مكر لان
العروض لا يصلح راس الشرية وتاويله اذا كانت ذمة متاعها على السواء ولو كان منها تفاوت وان
كان ذمة احدها ارباعية وذمة من خرواية بيع صاحب **قوله** قد اربعة لغيره من مخرج خر فيصير كل
لغيره ما يكون الربح منها على قدر راس المال وهذه جيلة واحدة **قوله** القاضى **قوله** ما لم يلدن مع الله ان اراد
حوار الشرية بالعروض الجيلة في ذلك ان بيع كل واحد نصف عرض نفسه بنصف عرض صاحبه حتى يصير كل
واحد منها نصفين وجعل منها شرية مكر ثم يعقدان عقد الشرية بعد ذلك ان شاءا امفاضة وان شاءا
عننا فيصير العروض راس مال الشرية فعلى ما ذكره صاحب

الهداية

لا يحتاج الى التاويل وعلى ما ذكره القاضى تاويله لنعقد الشرية متى عقد العقد الشرية ومن شرية العنا
به **قوله** ان كل واحد منهما جعل عنان التصرف بنصف المال لصاحبه وقيل سمي عناناً لانه شيء عرضي في
هذا القدر ولا ثبت على العموم ما خرد من قولهم متى ان عرض ظهر وصورة هذه الشرية ان شرية انسان
نوع خاص من التعاريف او مشترك في عموم التعاريف **قوله** ان المفاوضة بين المتبعية المساواة
ان العنان ينبغي ان يكون على ما ذكرنا ولا ينبغي عن المساواة فلا ينعقد على الكفالة ويجوز التفاضل في المال فيكون
شرطه بعض الربح بمقابلة عمله في هذا جواب عن سؤال وهو ان يقال اذا كان المال نصفين في الربح اثلاثاً
فصاحب الزيادة يستحقها بلا ضمان اذا الضمان بقدر راس المال فيؤدي الى ربح مالم يضمن وهذا ان
الربح سحق ما لم يلدن المال كافي المضاربة فيما يعلم ربح المال اولى **قوله** لانه لم يكفله وهذا
لان المطالبة انما تتوجه على من خر في شرية المفاوضة باعتبار الكفالة ولم يوجد هنا انما الموجود في الوكالة
ليحقق المقصود من الشرية وهو التصرف في مال الغير لانه لا يكون الا بما فاقه فيكون له نصيب في الربح
المطالبة نحوه در صاحب **قوله** ثم يرجع على شرية معنى المسئلة اذا ادى من مال نفسه لانه وكما لم يضمن
في حصته فاذا تقدم من مال العينة ورجع عليه اما اذا تقدم من مال الشرية لا يرجع واذا هلك مال الشرية الى الغرة
قال الشيخ **قوله** ما لم يلدن من مال الشرية شروط تنوقف عليها ويجوز لو وجد التصرف في مال الشرية
يكون المال نقداً ويجوز ان يكون مالا ينعقد فيه الشرية وكل امر يرجع الى المجل فالاستداد والبقاء فيه سواء
من استداد **قوله** ينعقد الشرية بدون مال فكذا لا يبقى بدون **قوله** ولا من هذا من العقود الجائزة فشرط لدوامه
ما بشرط **قوله** بتدبيره ولان الدرهم والدينارين شتان في هذا العقد والمعقود عليه هنا المال فسطر هذا
قوله لانه هلك امانة اي هلك غير مضمون اذا كان له ذمة فظاهر وكذا اذا كان في يد الشرية لانه امانة
في يده ويجوز ان يراد به ان يقع ما في الباب ان هلك ماله في يده خر بكنه لما كان امانة في يده فلا يلحق عليه
الضمان وكانه انما ذكر هذا لان **قوله** يتبعه يقع فيه **قوله** لان عند ثرايه الى الغرة اي الشرية باقية
عند الشرا فكون المشتري بينهما على ما شرط فارجع على شرية حصته من الثمن لانه وكما لم يضمن
وقد نقد الثمن من مال نفسه فيرجع عليه **قوله** الشيخ **قوله** ما لم يلدن **قوله** انه حكم البيع في جانب من عيان

ان البيع متعلق بوجوب ملكها لا وجودها وحكم البيع في جانب ثمان وجودها ووجوبها بالبيع فلهذا
لا يتعين ثمان بالتعيين لا يودى الى تغيير المشروع وما وان سفل الحكم شرطاً ثم خرج على هذا قوله يجوز للشر
وان لم تخلط المال وقال انما شرطنا في هذا الباب ان يكون راس المال متعين بالتعيين لئلا يودى الى بيع
ما لم يضمن من ثمان لما كانت لا تتعين بالتعيين لا يستفاد الربح راس المال فاستفاد بالتصرف لا في النصف
اصيل وفي النصف وكيل واذا لحقت الشركة في التصرف تحقق المستفاد وهو الربح فلا يحتاج الى الخلط
ولا يصح الشركة اذا شرط احد ما دراهم مساهمة ليس على العبد تغيير المشروع وعند شرطها لا حد ما دراهم
مساهمة بلزم ذلك لان من الجائز ان يسقى شركة في بئر خيرة لا نه عسى لا يخرج الا قدر المسمى لا حد له وقد عفا
عقد الشركة فيكون خلفاً فصلاً لان هذه من التيارات اي الشركة انعقدت للتجارة وهذه لا
منها فانه قد يجوز عن العمل بنفسه فحتاج الى ان تستعين بغيره ولا تعال ان كل واحد منها وكيل وصاحبه
شرا النصف وليس للوكيل ان يوكّل غيره لان الشركة بمنزلة وكيل فوض اليه الراي فبقوله اعلم انك يجوز ان
يوكّل غيره **فصل** وفيه اي يد كل واحد من الشريكين ان صاحب المال رضي بقبضه اي انه قبض من صاحب المال
لا على وجه البدل والوثيقة فيكون امانة **فصل** على ان يتقبل الاعمال اي يجلس على عملها بما عارضه يتقبل
القبول لان قبول عمل نفسه لا يصح لانه حاصله **فصل** بلزمه شركة حتى يبطل كل واحد منها بالعلم
ويطال بالآخر هذا اذا كانت مفاوضة فقد ذكر في الفتاوى الطبرية وهذا النوع من الشركة قد يكون عناناً
وقد يكون مفاوضة عند استعانة شرايطها فيكون كل واحد منهما مطالاً بتأجيل الكفالة ما وجب على صاحبه
كان عناناً فانما يطالده من ناسر السدد وصلاحه وذكر في الهداية وهذا طاهر في المفاوضة وفي غيرها
استحسان والقياس خلافاً ذكر سمي شركة الوجوه لانهما يقدران على الشراء بالنسيئة لوجاهتها ان قلنا
وشرفاً وقيل سمي بذلك لان كل واحد منهما ينظر في وجه صاحبه كساد سوقها وصورتها ان شتر كما يغير
على ان شتر جميعاً وشي بالنسيئة ثم يتجان ويشتران مرة بعد اخرى على احوال والله تعالى عز وجل هو
بينهما **فصل** لان الربح سائر على ملك المسع الاربح لا يطيب الا بالمال كونه المال او بالعمل كالمضارب
بالضمان كما في شركة الوجوه والضمان انما يكون بتقدير الملك في المشتري فكان الربح الزائد عليه ربحاً له لا يضمن
فصل لانه توكلت بما ملكه الوكيل لنفسه التوكيل

190 189
التوكيل اثبات ولاية التصرف فيما موقوفات للموكل وليس اثبات التوكيل ملكاً من حطاب
واخوانه بدون اذنه وتوكيله فلا يتصور منه اثبات الوكالة فيها لفقدان ماهيتها فلا شتر الشركة
لانها لا تنفذ بدون الوكالة وهذا لان اصل ان كنت انساناً يكون له لا بغيره الا ان يحمل فعله
غيره باعتبار من هو التوكيل وذلك انما يكون في الضرورات كصلته اللفظية التي ينفق صاحبها الى من هو
ما عتبره موحياً بها فان وقوعه بغير الغيرة او ثراء لغيره لا يصح الا بامره لانه ليس له ولاية الزام حكم
تصرفه على غيره وفيه من فعال المستنة لا يستقيم حصول فعل نفسه لغيره لان حكمه حصول ذلك الشيء وهو المحصول
فيكون المحصول الا ان حصل ذلك عبارة عن جعل الموجه له وهو باطل لان موجهه عن اختصاصه فلا جعله
لغيره قبل التخصيص صار ذلك تصرفاً عنه بشي لم يملكه فيكون باطلاً وذكر في بعض النسخ لانه توكيل لا
ملكه الموكل وتقريره ما ذكره مام خواهر زاده رحمه الله ان التوكيل امر بالتصرف فانه يصح فيما ملكه الموكل
كما في بيع شيء من ماله او ايجاب التمسك منه كما في التوكيل بالشراء وليس من حطاب ما يضاهاه هذا ان
المضيان وهذا لان تقرير هذه الشركة كان كل واحد منهما نال الصاحبه احتطبت حتى يكون بيني وبينك ولو
صرحاً بهذا يكون باطلاً كذا اذا اشترى وتقدر الشركة هذا وقوله قبل من ذن والتوكيل بانى هذه
الرواية فالحق ما ذكرناه بدنياً وفساد الشركة في المسئلة التي تلها ستا على هذا وهو انها انعقدت على
لحاز المباح وهو الما رفسد **فصل** لانه بالبعدد والبعده فاسد اي الزيادة انما تستحق بالزيادة
بالتمية والتمية فقد فسدت بفساد العقد فسقى تحقيقاً على قدر راس المال **فصل** بطلت الشركة
لان الشركة تقتضي الوكالة وهي تبطل بالموت وكذا بالالتحاق مرتداً او قبضه القاضيه **فصل** واذا وكل
واحد منها اي ادى احدهما زكاة صاحبه بعد ما ادى هو نفسه لنفسه وكذا الاخر الى غيره فانه يضمن
ما مورداً الزكاة وهذا المودى لغيره لم يقع زكاة وصمن ذكر محمد رحمه الله في الزكاة زيادة فبدا
احدهما وزكى المال كله ثم زكى الاخر المال كله **فصل** الثاني **فصل** لانه ليس من التجارة الشركة وضعت للاستئجار
واذا الزكاة ليس من التجارة فليكن استئجار الجزل القصدى بعند العلم لان فيه نوع حجب وسرط علمه كيلا
تضرر التوكيل وفيه الجزل الحق لا يشترط لان ذلك من الزكاة عليه والمجلبية فلا يشترط العلم ثم هنا
الما موربه الزكاة ومنى ادى هو نفسه لم يتو الزكاة ولحبه
عليه

فغاب الوكيل به فنعرض ضرورة فاذا ادى الوكيل فقد ادى مال غيره فنعرض امره الى الفقير فضمن وما نقول
 المأمور به التملك من الفقير وهو مكره لان الانسان انما يترحم ما في وسعه وفي وسعه التملك لا وقوع زكاة
 لان ذلك متعلق بنفقة الموكل فهما مسموحان فواته لا هله والمصلحة فالوقف عند ابي حنيفة رضي الله عنه شبه
 العادة لا انه يترحم بالمنافع مع بقاء العين على ملكه وعند محمد شبه العينة حتى سطر التسليم فيناحية
 ذكره عقب العادة قبل العينة كتابا الوقف الوقف لغة الحبس
 وفي الشرع عند ابي حنيفة رحمه الله حبس العبد على ملك الوقف والتصدق بالمنفعة على الفقراء او على
 من وجبه الخير بمنزلة العواري فلا يكون له ما يربح على ملكه فبيع ورجع فيه وعندنا ما حبس العين على
 ملك الله تعالى فهو ملك الوقف عند الله تعالى على وجه يعود منفعة على العبد فلا يملك ولا يملك
 ولا يوهب ولا يورث بمنزلة المسجد فيملكه لا يجوز الوقف اصلا عنده ولا صح ان جابر الجعفا
 الا ان عنده غير لازم وحكي عن ابي يوسف قال لم يزل في حيرة منذ خالفنا الشيخ في الوقف في
 الا ان يحكم به حاكم وطريق ذلك ان يسلم الوقف ما وقفه الى المتولى ثم يرجع مجتعا بعدم اللزوم
 الى القاضي فقص القاضي لزمه كذا في الفتاوى الظهيرية في ابي حنيفة مودة قال صاحب الهداية
 الصحيح انه لا يزول ملكه في هذه الصورة الا انه اذا تصدق بمنافعة موبدا يصير بمنزلة الوصية
 بالمنافع موبدا فلا يملكه وحاز ان يكون المراد من قوله لا يزول لا يلزم الملازمة بينهما فالخبر لا سلام
 لو كان بطريق الوصية يلزم بالاجماع ولكن عند ابي حنيفة رضي الله عنه يصير رتبة ذلك الشيء ملكا لوارثه
 اذ له حكم بمنزلة العواري على التابيد وعندنا لا يكون ملكا لاجل كاتخاذ الموضع مسجدا او وقف ازالة
 الملك لله تعالى من وجه كما قال ابو يوسف رحمه الله الا يرى الفقير ليس شرط فيه مع انه ركن في البراءة
 لانه لا يكون القبض الذي هو شرط اولى ومن وجه تملكه ان التصديق ان وقع بالمنافع فقد صارت
 الرتبة متصلة ضرورة لان قوام المنافع بالاعيان فصار هذا والصدق رتبة تصد اسواء فذلك
 لانه لا يقبض كذا هذا قيل الشرط عند محمد رحمه الله ان يكون مسلة مخصوصة مقسومة موبدة
 وتفسير التسليم ان يخرجها عن يده وسلمها الى قيم تقوم على خلقه ولا في حنيفة رحمه الله انه يترحم بالمنافع
 اى انه يترحم بالمنافع مع بقاء العبد على ملكه بل لا يترحم

وصفه

اى الوقف وتديره بعد ذلك نصيب القيمة وتوزيع الغلات فذلك ان يبقى على ملكه ولكن منفعة ملكه
 مصروفة الى غيره فصارت شبيهة العارية ولانه لو زال ملكه لا الى احد يكون تسييبا ولا يزول الا احدا
 بالاجماع فلا يزول اصلا فيكون لا في المعتقد بل متعلق بالمطروح بالحكيم به اى المختلف فيه بصير كالموقوف
 والجمع عليه بواسطة القضاء وقوله او اوصى به معطوف على قوله الا اذا حكم به حاكم اى لا يلزم
 ولا يتأكد الا اذا حكم به حاكم او اوصى به انما فصل من المعطوف والمعطوف عليه بالدليل لا اختصا
 بالمعطوف عليه وصورة الوصية ان يقول اذا مت فقد وقف دارى على كذا فانه يكون وصية
 لازمة من غير حكم الحاكم واذا صح الوقف على اختلافهم وفي بعض النسخ واذا استحق وقوله
 عن ملك الوقف ان يكون قولها كذا ذكر في الهداية وقال الشيخ رحمه الله ما يدر الا ان وجهه فاذا
 استحق اى ثبت الوقف على قولنا حنيفة رحمه الله بالحكيم او بالتعيين بالموت وعلى قولها بالوقف والتسليم
 لان الوقف منع ثبوت الملك لا حرقه لانه لو ملك الموقوف عليه لنفسه كما في ما يرام ملكه الوقف
 عند ابي يوسف رحمه الله ازالة كالا عتاق والشيوع لا يمنع فكذا لا يمنع الوقف فيهما فحكم
 القسمة يجوز ان تصل بقوله لا يجوز ويجوز ان تصل بقوله كالحبة فان الشيوع عند محمد لا يمنع صحة
 الوقف والحبة فيما لا تحتل القسمة قيل التابيد شرط عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله والصحيح
 التابيد على قول الكل شرط ولكن ذكره ليس بشرط عند ابي يوسف لان قوله وقفت لعنني من ازاله الى الله تعالى
 وذلك لعنني التابيد فلا حاجة الى ذكره ومحمد رحمه الله انه يقول انه تملك من وجه وذلك قد يكون موتا وقد
 يكون موتا فطلق لا نصرت الى التابيد بدون التنصيص ولما كان التابيد شرطا تنفرد عليه هاتان المسالتان
 وبوصحة وقف العقار لانه ما يتأكد وعدم صحة وقف المنقول لانه ما يتأكد قد ثبت للحكم ضمنا وان
 كان لا ثبت قصدا كالشرط السخ فلهذا يجوز وقف الضيقة بغيرها واكثرها في الا ان
 الضيقة ينبغي ان يلزم هذه اشارة الى قوله اذا وقف ضيقة بغيرها اى الوقف المنقول الذي ثبت
 تنافي حصة الضيقة ينبغي ان يكون لازما كالعقار تبعاله وفي الحيل لا يلزم اى فيما اذا جبن
 كراعه ويكون السراح ملحقا به ايضا ثم في الا ان الضيقة يشترط ان يحددها مع ابي يوسف
 في فضل الضيقة وان خصص ابو يوسف في ذلك وقيل ان

ابا يوسف مع محمد اضافي فضل الكراع والمراد من جبر الكراع وقفه في مبدل الله ويكون هذا
احسانا وقربة اى يكون هذا احسانا الى الناس يجوز لقوله تعالى واحسنوا ولكن لا يلزم وقوعه في بعض
الشيء ويكون هذا استحسانا ومعناه هذا ايضا فقد جاء استحسان معنى الاحسان واستحسان اى
به ما يقابل القياس فقد قيل ان هذه المسائل استحيانية لورودها في وقف الدروع ولا كراع والقبول
انه لا يجوز لان الناسد شرط على قول الكراع بوجه قوله وقوله **فوق** الا ان يكون مشاعا الغالب
حمة المتبادلة في القصة اذا كانت في غير المثلثات فيكون في معنى البيع فيصح من استثنائه قوله لم يجر
سعه ارتفاع الوقف عليه نعمته بالمصدر لا نه بحث القاء اصله الحق الفقراء ولا ذلك الا بالعمارة فثبت
شرط العمارة اقتضاه وان لم يشترط لا نه شرط عرفا فيكون كالمشروط ذكر ابل اقوى لا نه مذكور قوم
والقوم اقوى من الواحد **فوق** والله اى انشاء كالحشة غير ذلك **فوق** فلهذا لا يجوز ان
نقسه اى القبض لان لهم من شفاع دون العين على حكم ملك الله تعالى او على حكم ملك الوافق فلا يصح
الهام بالبرحق **فوق** وان المساجد لله اى المساجد مختصة لله ولا تخلص لله تعالى الا
بالافراد فاذا ضل فيه واجد ذلك لانه لا فعل للغير من غير فشرط اذناه في طاهر الرواية بشرط
الصلاة لصاحبه للفق تعالى فمن كان انفع لعماله كان اجب اليه فلهذا لا يحدث السقابا
قربة والقربة ما سقرت به الى الله تعالى والغان الموضع الذى يكون في المفاد في طرق البلاد
نزل فيها انشاء السبيل وقوله سكة بنو السبيل تفسيره كقوله تعالى شردمة قليان وظهوره من
مسلتنا ووطنها مسلتنا وللأحياء لا بد من الخان فكذلك للموتى لا بد من المقابر لسكونها في حالها
ان ينقر في النافور **فوق** حتى يحكم به حاكم عند اى خيفة من الله فالخاص ان عنده هذا بمنزلة الوقف
وقد معنا هناك ان العين على ملك الوافق فكذلك اهلنا فشرط حكم الحاكم ومن ضافه الى ما بعد الموت للرق
حتى اذا لم يوجد احد عماله ان ترج ذكر الى مده وسمعه وان مات كان ميراثا عنه وذكر في مسوط محرر
وغيره ان الفتوى على قولها في هذه المسائل وعليه لجماع الامة الا ترى انه يفتى انار الماضين هذه
الوجه وكفى بالاجماع حجة **فوق** فلا بد من التسليم وتسليم كل شيء ما يلبس به وهو ما ذكر في الكتاب
الوقف ترجع بالمنافع والجهة تبرع بالعين والمنفعة فيستقار بان

كتاب المهبة المهبة لغة التبرع بما ينفع
الموهوب له وفي الشرع عبارة عن تملك المالك لمطيق التردد وممكنه من تحاب وهو قول الواهب وهبت
وسرطه ان يكون مقسوما مجزأ وحكمة المطلوب به ثبوت الملك واهله من يكون اهلا للتبرع بان
يكون عاقلا بالغاً حراً **فوق** المهبة تصح بالاحباب والقبول الركن من صلي في المهبة من يحاب
لانه عقد تبرع فيتم بالتبرع لان المقصود منه اظهار السهاحة وذلك يتم به تخلل البيع فانه
معاوضة فاقض الفعل من الجانبين وهذا الوجه ان يجب عنده لفلان فوهبت لم يقبل ترى
يمينه ويدل عليه قوله ونعقد المهبة بقوله وهبت وحلت وانما مال في الكتاب يصح بالاحباب
والقبول القبض لما ان القبض مع قوت على هذا المجموع والملك هو المطلوب من السيد حاز كذا
اى جعله في جسيم بقبضه وحاز كذا اى جعله في جسيم بالقصة والثاني هو المراد في الاثر لئلا يرد
الى التكرار **فوق** لا تصح المهبة المراد نفى الملك لان الجواز بدونه ثابت **فوق** لان المهبة
اذن في المجلس ان الواهب انما يقصد بالمهبة التملك والى التملك لا بالقبض فصارت المهبة تسلطاً على
القبض فكان اذن فيه صريحاً وهذا لان من تكلم بكلام يكون اذنا الغير يحصل ما ينفع به اعتبار
كلامه **فوق** لان ما ارتفاع المجلس لا يخرجه هذا متصل بقوله لم يحز اى القبض ملحق بالقبول **المهبة**
من حيث انه يوقف الملك عليه والقبول يقتصر في المجلس لان ما ارتفاع المجلس هو لا يحاب لانه تملك
التملكات يقتصر على المجلس والاحباب مجزأ اذنا بالقبول وكذا ما القبض المحقق به من يحاب انما يفتى
حق القبول لا يخر المجلس فكذا انما ملحق به فلا يقع التملك بعد المجلس الا ان ما اذن له الواهب
ان يقول اذهب فاقبضه فيكون استداء تملكه منه ومن صلت هذه المسائل انه اذا اتى بلفظ يني عن
تملك الرقبة يكون هبة واذا كان مبدئياً عن تملك المنفعة يكون عارية واذا احتل هذا وذاك
سرى في ذلك تحكه كذا اعطاه اياه بطيبه من نفسه بغير عوض في الفسخ ومن عطاء يستعمل في الهبة استعمال
الصريح فلهذا اقال لان هذه من لفاظ صريح في الهبة ومن عطاء عبارة عن جعل الشيء عطية والعطية
من الهبة من طعام اذا اضعف الى ما يطعم عينه يراد به تملك العين كل اذا قال اطعمتك هذا الطعام واذا
اضعف الى ما لا يطعم يراد به اكل فلتها كما اذا قال اطعمتك

هذه الارض من صيرفه التملك عند البعض عند البعض من باجة والتملك ملحق به
دلالة كما ذكر في اصول الفقه اللام في جعله هذا الثوب للتملك هو تصرف في جعل الشيء له امر تترك
هذا الشيء اى جعله لك مدة عمرك وقد ابطال الشارع هذا الشرط بقوله جعلته لك العمل ما كان
حقيقه فكون عارته لكنه جعله عليه عند الله قال القاضي خان رحمه الله في زيادته الجوزة
المفرقة عن اهلاك الواهب وحقوقه حتى اذا وهب لرجل ثم ادى الى اسر الشجر لا يجوز القبض عارته
لليجارة باليد والليجارة انما تحقق بالقصة لانه عبارة عن جمع الانصاف في حرم وهذا لا يتحقق الا بالقبض
ولهذا الواشترى شقصا من ملك مطاله الباع بالقصة قبل القبض من حرم قبل الشراء بالشرأ
الابتسليم ما باعته منه فثبت انه من ثمن القبض هذا مع قوله ليصح فيه القبض فان قيل
المشاع يحتمل البيع فحتمل القصة كالذي لا يحتمل القصة قيل القبض لما كان منصوبا راعى وجوده
على كمال الخيارات والقبض مع الشيوع بابت من وجه ووجه لان القبض عبارة عن الحيازة وما وان
يصير الشيء في حيز القابض المشاع في حيزه من وجه ووجه في حيزه من وجه فلا يكون القبض
موجودا على التام هيبة المشاع فاما لا تقسم حازرة اى فما لا يحتمل القصة اى لا يبقى منتفعا بعد القصة
اضلا ولا يبقى منتفعا بعد القصة من حيز من انتفاع الذي كان قبل القصة كالنبت الصغير والثمار الصغير
والذي لا يبقى منتفعا اضلا كحد واحد واثبة واحدة وتغنى من المصوم ان يكون منتفعا في الخالي قبل
القصة وبعدها كالارض فاعمالها للزراعة والبناء قبل القصة ويبقى بعد القصة كذلك في
القبض لا يتصور الا ناقصا فاكفى بالقبض القاصر لانه لا يتصور تسليم فوقه وفيما يحتمل القصة
يتصور تسليم فوقه فلا يكفى بالقاصر فيه وهذا نظر خلوة الجيوب على قول الى حقيقه رحمه الله
فالجهة فاسدة لانه معدوم اراد به انها باطله وانما قلنا ما معدوم لانه لو غصت فخطه فخطها
سقط حتى المالك لان الحادث حدث بصبغ الغاص اذا كان الرهن معدوما يكون التملك حاضرا
الى المعدوم فلغوا لان القبض الواجب بالجهة قبض اى الى الغرة التبعان متى تجا سنانا احدنا
منه خروا اذا اختلفا نأب المضمون عن المضمون ولا يوجب المضمون عن المضمون كذا في مخرج الطحاوي
وهذا ليس محمى على اطلاقه فانه اذا كان مضمونا لغيره كالمسح

والمرهون لا يوجب عن القبض الواجب بالجهة فلا بد من قبض جديد يصح عليه ان ينصرف في شريحة تمت قبض
بها بانه مملوك عليه الدائز من النافع والضار فاولى ان يملك النافع المحض فلا يوجب فلا ي
في كنفه وتزويته وان قبض الضمي يريد به اذا كان عاقلا والمراد من الجهة الموهوب وحق الموهوب
اليه فهو فملكه كل واحد يصلح قابضه اما من يولى فظاهر وكذا الامم ونحوه في
ولا يلفظ وقول الجهة له وقضه من باب الحفظ لانه لا يحصل ذلك الا بقبض ولا ية في كسبه لا ية في
عادة الا بقوت وملبوس فلا بد من ان يكون سلسا التحصيل في حقه نصار ذكره في روات الحفظ
وانما يصح قبضه لانه اذا كان في عياله فهو لان القابض واحد اى انها سلمها اليه حمله وهو
قد قبض حمله بناء على تسليمها فلا مدخل فيه الشيوع فهو لا ينافي ضمان ثمره اى ان هذا التملك حصل
في كل ذلك الشيء منها تملكها واحدا الا ان هذا التملك البعض من هذا البعض من ذلك نالو جعلنا كذا
لكن هذا التملكين قضيه اضافته العقد اضافته واحدة ان يكون تملكها واحدا فثبت ان هذه هي الجهة منها
وما قد قصنا فاحمله فلا مدخل فيه الشيوع الا ترى ان من له من حيزه من حيزين صح ولو دخل فيه الشيوع
لما صح ولا يوجب حقه الله عنه ان لكل واحد حيزا واحدا والقبض المشاع لا يتحقق وهذا ان التملك
ثبت على الشيوع بالاجماع في النصف لهذا وفي النصف لذلك والقبض لا يتحقق المشاع وهذا لانه
ثبت ان المالك حصل لها على الشيوع ثبت ان التملك وقع على الشيوع اذا التملك حكم التملك متى حكمنا بوث
المالك في النصف لهذا وفي النصف لذلك ان هذا التملك النصف من هذا وتملك النصف من ذلك خلاف
الرض فان حكمه مائة على المناصفة بل ثبت على حيل الكمال حتى كل واحد منهما فان حكم الرهن ملك للبئس
وتتصور ان يكون العين الواجد محبوسا نحو هذا على الكمال ويحق هذا على الكمال وحدها على الكمال اذا
لا تضائق في الحبس بخلاف ملك العين ولا يلزم اما حقيقه رحمه الله ان احاطة نصف الارض باطله واحاطة
الدار من جليل حايضة لان فسادها في النصف لان النصف شائعا لا منفعة له واذا اجر حمله كانت
المنفعة قائمة به لا تنعدم بالشيوع في ملك المستاجر من ان يرتفع بالقصة واذا العر النصف فلا شفع
له فاما لو خد بالقصة والقصة لا تعد مع المستاجر الا بملك

ولا مكر لا يدر صحة العقد ولا صحة للمنفعة حين العقد ولا قيام حال الشئ
في الواجب اجتناباً لئلا يثبت منها اي لم يعرض له بمرده قبل القبض لا اطلاقاً للمحل
القيمة على المال ولا يكون ولا نه جعله احياناً فلهذا ان يكون لغرضه في حق ذلك انما يكون بعد
القبض لا نه لو كان كذلك لخلأ قوله ما لم يثبت منها عن الفائدة او هو احياناً ان شرط العوض قبله المشايخ
عليهم اجمعوا الموانع في قوله وما منع عن الرجوع في الهبة يا صاحبه حروف مع خرقه فاذك
الزيادة واليمين موت الواهب والموهوب والعين العوض والحق والخروج عن ملك الموهوب والزيادة
الزوجية والقرابة والقرابة والاهل هلاك الموهوب بعضها لزم لحصول المقصود وفي بعضها لزم ضرورة
بعد الرجوع ثم ذكر بعض الموانع في الكتاب فقال ان يعرضه لو ورد الوارث السري حلاً ولا
الرجوع عند عده حيث لا ما لم يثبت منها او يزيد زيادة متصلة ارادته الزيادة في العين مثل السمن والبار
في الزيادة في السمن لانه ليست بزيادة حقيقة انما هي زيادة رغبة الناس في شئ لا يصير رباً اي لا يملك
رجوع الزيادة او لا معها لا يجوز له ان يصير رباً لان الزيادة لم تدخل تحت العقد فلو رجع فيها
لا خدماً لا الغير من غير ان يقال عوضه انه رباً بخلاف الزيادة المنفصلة كالولد لان الرجوع في ماله
ممكن بدون الزيادة ولا وجه الى الثاني لعدم مكانه لانه يودي الى ضرار بذلك الغرض لانه
حاصل لتسليطه فلو ملك الرجوع لتضرر الثالث وهذا يصلح دليلاً لموت احد المتعاقدين لان
موت الموهوب له ينتقل الملك الى الورثة فصار ماله كالميراث كما يراى في الميراث وفي الرجوع ابطال
ملكهم وكذا موت الواهب لانه رباً يكون غرضه اظهار الجود ورجوع الوارث بطل عليه ذلك في حق
لان المقصود حاصل لان المقصود منه فيما بينه وبينه صلة الرحم وكل عقد اذ المقصود له لزم بحال
في جني لان المقصود منه العوض احياناً الشافعي بقوله عليه السلام لا يرجع الواهب هبة الا فيما به
الولد لولده ونحن نقول اراد به نفي استبداد الرجوع فان عندنا ليس له ان يرجع فيه وبكره حتى
المطالبة الى القاضي لما مره بالرد عليه الا لو ادعاه بطلان ما له من خد دون الرضا اذا اجتاحت اليه
وذلك سمي رجوعاً والفقه لنا في المسئلة ان هذا تجوز

م

حتم الفسخ فوجت ان يفسخ عند عدم حصول المقصود العاقد كالمسح وغيره وهذا لان
العاقد متى عقده يعرض لو الزمانه من غير حصول غرضه ادى الى الزمان شئ لم يترمه وهذا لان
وهذا لان يعرضه المكافاة بالمال شرعاً وعرفاً وقال عليه السلام به ادى ورضى ما رايوا
لان العوض به صلى ما سعدم به ضرره ونصفه وذكر المكافاة بالمال دون حسن الصلة والتودد
ولان هذا يجوز ان يكون عرضاً فني اذ ما به انه غرضه فلهذا في دفع لزوم العقد كمن اشترى
عده او جده غيباً له ان يرجع في الثمن ان الظاهر ان غرضه سلكه المسح فني لم يحصل استحقاق
الرجوع الى اصل حقه كذا هنا قوله لحصول المقصود وهو الصلة لان ما بينهما من الزوجية نظير
القرابة تدل على خديان التوارث من الجانبين من غير عيب وعدم قبول الشهادة وغيرها واذ ادى الموهوب
له الواهب خذ هذا عوضاً عن هبتك الى غيره اعلم انما يصير عوضاً اذا نص عليه واما خذ هذا
عوضاً عن هبتك حتى لو وهب الموهوب للواهب شيئاً ولم يقل هذا عوض فللواهب ان يرجع في هبته لان
التمليك المطلوب حتماً خذ وحتم المحازاة فلا سطر حتى الرجوع بالسك السعوى تخرج لغرض
اسقاط حتى الرجوع للاصل صحيح من شئ حتى كما يصح من الموهوب كالحلح والصلح عن حرم العمد للمالك
فهذا لان الغرض هو اسقاط حتى صحيح من شئ حتى كما يصح من الموهوب كالحلح والصلح عن حرم العمد للمالك
يصلح عوضاً لان الواهب لم يرد هذه العوض المعين انما اراد حلق العوض فلهذا خذ هذا
استحقاق بصف الهبة لان الموهوب لما ادى العوض في مقابلة كل الهبة لانه لم يرض الا وان يكون كله
عوضاً اي لم يرض حقاً حتى الرجوع الا ان يكون كله عوضاً ولم سلم فلهذا ان يرد هذا النصف ورجع
ان شاء ولا يصح الرجوع الا براضيهما الى غيره لان الرجوع فسخ العقد فلا يصح ذلك الا من له
ولانه العاقد وهو القاضي ويصح ذلك ايضا بالراضين لهما ولا نه على انفسهما والفقه ان الرجوع
مختلف بين العلماء وفي اصله وهما لانه ثبت على خلاف القياس في حصول المقصود وعده حاصلاً لانه
من الفصل بالرضا او القضاء لم يترمه عوضاً اي اذا كان له مثله ولا ضماناً اي اذ لم يكن له مثله
بخلاف اذا باع عبداً واستحق فانه يضمن العوض للمشتري لان العود بعد المعاوضة عند الرجوع
في عمره واذا ذهب بشرط العوض صوابه ان يقول

في

وهذه هذه العبد لكر على ان تعوضني هذا الثوب فيكون هبة استداء حتى شوق الحكم على وجود القرض
 فيها ولا يصح في الشايح والعمو انه لو قال هبة هذا لكر كذا انه بيع واعلم ان هذا العقد
 اشتمل على الهبة والبيع فانه هبة اسماع بالنظر الى مبادلة المال بالمال على منسل التراضي فزور الساعي
 معها الله وتحو المفع على الصورة لان المعاني هي المعبرة حتى كانت الكفالة شرط برادة من صير
 والجوالة عدم برادة من صير كفالته وتحت معناها لان الاصل في التعارض الجمع اذا امكن ثمة
 الترجيح وقد امكن الجمع لها فلهذا اشترط التقابض بطلان الشيوخ ونشت خيار الرونة والعهد
 والشفعة ومن خلاف في الرقبى ارجح الى من خلاف في تفسير هذه الكلمة فحمل ابو يوسف على الله
 انه تملك للمحال والرجوع الى الواحد منتظر ان معنى قوله دارى لكر رقبى اى ملكتك دارى اذ اقبى
 موتك لتعود الى فكون منزلة العمرى في من نظار وحمل ابو يوسف ابو حنيفة ومحمد هما الله على ان
 المراقبة في نفس التملك فيصير معناه ان تمت قبلك في لكر فيكون تعليقا للتملك بالخطر فيكون قمارا
 وهو لا يمكن من عارة ويحتمل الهبة اى يكون اعادة لو كان كما قالوا ويكون هبة لو كان كما قال ابو
 محمد الله فلا يحمل على الهبة بالشكر لكنه يحمل على من عارة عندها لانه مستقر في من صرحا لا يصح
 افراده بالعقد لا يصح استثناءه من الهبة العقد والهبة لا يعمل في الجمل لكونه جزءا منها خفية وحكما
 ولعذ انتمركت بكونها ويكن يسكنها وهو متصل بها اتصال خلقية ويدخل في بيعها واعنائها وصحتها
 بدون الذكرفلا يجوز من استثناء لان من استثناء في من طرف من جزء لا يتحقق لان الدليل المستمع
 قائم وان من استثناء تصرف في اللفظ فلا يعمل في اللفظ والجمل منزلة لجزائها فيكون حكمه وصار
 واللفظ مرد على الذات لا على من وصاف فلا يصح استثناءه لانه ليس بلفظ واذا لم يمكن تصحيع استثناء
 سقى شرط فاسدا لانه على خلاف مقتضى العقد لان العقد يقتضيه دخول جميع من وصاف هذا يقتضيه
 خلافة ويحتمل ان يكون معنى قوله نفي شرط فاسدا انه لما استثنى معنى الولد على ملكه وفيه فيكون الحاراية
 متصلة بشئ في يده فلا يحقق التسليم فيها والهبة لا يبطل بالشرط الفاسدة لان السعي عليه اللام اجاز
 العمى ابطال شرط المبرر فحملنا ايضا لا ينظر بالشرط الفاسدة لان شرط المعرف فاسد
 لا يقتضيه العقد لان الشرط في معنى الربا فيعمل في المعاوضة

شرط

دون التبرعات فصل لانه تملك مقتضراى فاصلا لانه بمجرد العقد بخلاف البيع او
 انه تملك من جانب واحد بخلاف البيع واذا تصدق على فقير من شئ يجوز له ان الصدقة برادها
 التملك من الله والعقد ناس عنه وهو واحد لا شريك له فلا يدخل فيه الشيوخ ابحاث العبد محترما بحاج
 الله تعالى لانه استداء به ولهذا لا يجوز ابحاث شئ ليس فيه مشروعا واهبات الله الزكاة تنصرف
 الى الفضول كذا هنا ولم يحد في الشرايع اضافة الصدقة الى الملك والمراد به مال الزكاة فقلت
 انه نعم ذكر الغصب وانه سب للملك عند اداء الضمان ثم ذكر الوديعة استطرادا اولا لانه اذا خان
 بصرفا صبا ثم العارية انه سب للملك بالمنفعة ثم من صطيلا لانه سب للملك ايضا ثم الشركة لانه سب
 للملك الربح في المال ثم الوقف لانه سب للملك بالمنفعة ثم الهبة لانه سب للملك العين بالمنفعة ثم البيع
 كذلك ثم انظر الى حشر التبرع فانه يدار بالغصب معنى وختم بالبيع الذي هو معاوضة صوره معنى
 وذكر فيها منها التبرعات وذكر بعد البيع ما هو ملحوق به كالشفعة والقسمة وشرط ان

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

البيوع جمع بيع بمعنى مبيع كضرب ميرة والمبيعات اصناف مختلفة واخا من متفاوتة
 او جمع المصدر بخلاف انواعه اذ اريد به الحاصل بالمصدر كعلوم في جمع علم ثم البيع في الغالب يقع
 على اعراده المبيع من الملك قصدا وشعرا في البيع ايضا فالجوز سلام رحمه الله السوى للغة عبارة
 تملك المال المار في الشرع هذا وكذا الشراء ومن شتر ومن يتباع ثم البيع لا ينقذ الا بصورته
 من اهل مضاف الى محلي قابل للحكم كساير العقود في الشرع كما في الحسيات فانه يحتاج في ايجاد السر الى
 التجار ومنه مثل العاقد في مملكتنا والى لانه ومنه مثل قوله بعت واشترت والى التجار ومنه مثل الفراج
 هذا القول على سبيل نسا والى المجلد وهو المبيع في صورته وهذا معنى قول اهل الفكرة ان الله على
 اربعة اقسام آتية كالغاس من مجلية كالحش وناجلية كالنخار وحاله كالنحر وعلى هذا اجمع سليل
 البيوع وغيرها من العقود عند دخول المفسد من حيث هو هل اوفى حش المجلد او غيره فان ذلك يختلف
 فان العقد لا ينقذ اصله اذا لم يكن العاقد اهلا وينقذ

موقوفنا عند توقفت الالهة وكذلك منعقد عند فوات المحل وأعلم ان شرط السع امور في
العاقلة ان يكون عاقلا ممتزا ومنها في الاله ان يكون بلفظ الماضي ومنها ان يكون المحل مقدرا
التسليم ومنها التراضي وجيم السع الملكة اللغة عبارة عن القوة والقدرة ولهذا استعمال
القدرة يقال فلان يملك كذا اي بقدرته قال الله تعالى ولا يملكون له نفعا ولا ضررا وفي الشريعة
عبارة عن القدرة على التصرفات في المحل بوصف من خصائصه وقيل هي عبارة عن اختصاص
بالمحال ولا فرق بين الجبارتين فان من اختص محلا بصرفا فقد قدر عليه ومن قدر عليه فقد اختص
السع منعقد بالاجابة القبول من نقلا عبارة عن انضمام كلام احد العاقلين الى الاخر والسع عبارة
عن امر شرعي يظهر في المحل عند من يجاب القبول يكون العاقل قادرا على التصرف واليه اشارني
قوله منعقد حيث لم يسل السع وهذا ان اللفظان ومعنى بالاجابة ان قوله بعد جعل من الوجبات
لان الفعل صرف الممكن من مكان الى الوجب وقيل اي اللفظين من حيث واشترت ذكر متعدي
فموجب صاحب في كل واحد من السع ان يات اي كل واحد من اللفظين ينبئ عن
التحقق في الشئ محتاج الى لفظ يدل عليه وهو صيغة المضى وهذا لان السع انشاء يصرف
من نشاء يعرف الشرع من الواضح لم يضح للنشاء لفظا خاصا فاستعمل اللفظ الذي وضع
للاخبار عن الماضي للنشاء وانما خص هذا اللفظ لان هذا اللفظ اعني صيغة الماضي يستدعي سماع
لصحة الكلام فكان الوجود حقا لمقتضى الحكمة فاذا قصد من نشاء احتسب اللفظ الذي اخرج الوجود
وهو لفظ خبر عن الماضي ولا يلزم انه لو قال خذ بكذا حيث منعقد به لانه امره بالخذ وليس له ولاية
منه مراد ان سيجد فثبت السع اقتضا ولا منعقد بقوله السع لانه متردد بين الوعد والجعل واليكاح
لان السع منعقد بعبه وعلبه فلم يجز للمحال اما النكاح فلا يخالو عن تقدم الخطبة والخطبة وما
ذلك ان على ان المزاوية الجاهل ذكر في الخفاء اذا نوى به الحال منعقد السع وعلى هذا ينبغي ان منعقدني
قوله لا يسع من نه خالص للمحال لكن السعة غير مذكورة فاذا اوصى حق انما اقتصر الحكم على المجلس نظرا
للبايح فيهم عليه السلام المتساويان بالخيار ما لم يتفرقا قال الشافعي رحمه الله التفرق تفرق بدران مثبت
لكل واحد منها خيار المجلس حتى نقول التفرق تفرق من قول

ونعني به ان للموحد خيار الروح عما قال قبل فنوب صاحبه ولصاحبه الخيار ايضا ان شاء قبل
وان شاء لم يقبل وهذا للخيار ثلثة ما لم يتفرقا قولان وان تفرقا قولان قال احمد ما بعد وقال الاخر
لا اشترى من سعي الخيار بعد ذلك وهذا لان حوالا ثلثة قسم لم يوحده ركن مل وهي حالة التمسك وقسم
وحده الركنان وقسم وحده احد ما دون الاخر فنقول هذا الاسم وهو كونهما متبايعين قبل صدق
الركنين بعده بطريق المحال اما بقوله فظاهر وكذا بعده لانه كما وجد متلاشي ويضمحل ونها اذا
وجد احدهما دون من خر طريق الحقيقة بوجهين احدهما ان الشارع يعي الاصل اذا استأني المجلس
لتصل بالقبول لان ساعات المجلس اعتبار ساعة واحدة دفعا للغير وتحقيقا للسر والاني
ان هذه قسمه جامعة فيكون احوح بان جعل حقيقة وانما قام عن المجلس بطلان هذه امتناع عن
اتمام العمل لان ابطال للعلة وهذا لان احكام البايح احد شطري علة الحكم والحكم اذا تعاقب صغير
مؤثرين مملووصة ولا حكم السد المحض الثاني حكم العلة وهو عواض المشار اليها هذا اتفاقا والآخر
وغرها لان شارة كافية في الكل اذ هي الخ اسباب التعريف في حوز السع احرار عن التسليم
لان معرفة مقدار راس المال يسطر فيه شرعية من سباب لقطع المنازعات فلما كان السع يودي الى المنازعة
عاد على موضوعه بالنقص الفساد فلا يجرم بفساد وانما ان المطلقة ارادها اذا لم يكن مثارا اليها ويكون
مختلفا للقدرة او اراد به الذهب الفضة لا فما خلقا ثمننا لما عرف ان حوالا ثلثة قسم محض ومحا
يكون مقول بنفسه ولغيره وسلعة محض هو ما لا يكون مقوما لنفسه ولغيره ودابر منها وهو ما يصلح
ثمنا اذا كان موحلا كالمكيل والموزون بيان القدر ان يقول عشرة او خمسة عشر ساق الصفة ان يقول العاقل
او سمرقندي ومن اطلق الثمن اي ذكر القدر دون الصفة امور المسلمين فجموله على الصفة ما انكر اذ الظاهر
من العاقل المتدين ان يقصد السع الصحيح فاذا اطلق الثمن فالظاهر انه اراد نقد البلد الذي حررت العادة
بالتعاقديه فصارتا كما نطقا بذلك وان كانت النقود مختلفة فالسع فاسد هذا اذا كان الكثرة الروح
سواء لان الجهالة مقضية الى المنازعة الا ان يرتفع الجهالة بالبيان او يكون حديثا اروح الطعام في
العرف يراى به المنة ودفعها فعلى هذا لا يستدرك ذكر الجبروت بعده وهي العدة والحققة وما يضاهاها
وهذا اذا باعه بخلاف حقه محازفة اما اذا باعه نفسه

منازعة او
منازعة او

مجازة في محو ذلك خال الروا في لا نالو عملنا بالعموم بصير محمول اي لو حوزنا البيع في البيع بغير
 محمول لا نه قدر الثمن بعد الفوقان وذاك ليس معلوم والبيع لا يصح بغير محمول قول كما يكون صلا عند
 اي خيفة رضي الله عنه انه من اضاف كلمة كل الى ما لا يعلم انتهاء فانما سئلوا ادناه وما والولد كما لو قال الفلان
 على كل درهم درهم واحد واذا الجر دارة كل شهر يلزم العقد في شهر واحد وعند ما سئلوا كذا
 لا يعلم وستهاه معلوم بالاشارة اليه فاما ما يعلم حمله بالاشارة اليه فالعقد يتناول الكل كما لو
 كان معلوم الجملة بالتمتة لان الاشارة الى البيع في التعرف من التسمية ويحتمل ان يراد به ان الجاهل اذا لم يكن
 لجرأوه على العموم يراد به اخضر للخصم كانه قوله تعالى ما يستوي الا على البصير بما يقول ان ما ان الثمن
 معلوم لان ثمن كل قفيز اذا صار معلوما صار ثمن الكل معلوما ضرورة بواسطة العقد وهو من متبصرة
 فلا شبهة باعتبار جهالة قوله الا ان سمى حمله قفرا فاما اي المجلس قبل ان سفر قال ان حالة المجلس كمال العقد
 ولكن بخر المشتري في البيع وانه متفاوت بمحمول ولذا لا يحوز بيع شاة من قطع وذراع من ثوب بخلاف قفيز
 من صبرة فانه محوز والفرق بين مصلتي الصبرة والثوب وجدان المشتري المشتري اي ايداع على المسعى او ناقضا ان
 في مسلة الثوب الدرع صفة فان وجدها اكثر كان منزله ما اذا اشترى حارة متوسطة بحال فوجدها جميلة
 جدا فلا خيار له فان وجد الثوب ناقضا كان منزله ما اذا وجد الجارية معينة فله الرجوع الى العدا والرضا
 بجميع الثمن الا ان لم يكن تشخيص الصفة عن الموصوفين فما اذا كانت صفة حقيقة وفيما اذا كانت الصفة حكمة
 في تشخيص ضرر كالدرع في الثوب فالجنح بالصفة الحقيقية وفي مسلة الطعام لا ضرر فيها فمسلة الثوب هذا
 والمحد القاصر عن القدر والصفة ان ما لا ينقص الباقي بقوته فهو قدر فان العشرة لا فقرة اذا انتقص
 منها قفيز يشتري التسعة بالثمن الذي حصله من القفيز الواحد وما ينقص الباقي بقوته فهو قدر فان العشرة
 اذا كانت منقص فتمه النقص وكذلك الدرع الواحد من الثوب اذا كانت فان الباقي لا يشتري بالثمن
 الذي كان يشتري به فان العتاي اذا كان خمسة عشر ذراعا فالحكمة الزايدة على العشرة يرد في الخمسة
 الزايدة على العشرة يرد في الخمسة وفي قبة العشرة ايضا في كل حوزا صار اصلا الى اخره مقابلة
 الثمن من خواص كونه اصلا اذ الثمن تقابل وصافي وقد قيل الثمن فيعلم بانه خرج مكنون وضا العشرة
 اصله ذكر الدار لان قرار النساء عليها الا ان البنيان

كان

يدخل في ذكر الدار حيث انفصل العرص انفصل قرار في هذا المعنى فالله الام من اشتري ايضا
 فيها ثمن فتمتة للبايع ومن بيع ثمرة الى اخره المسلة على ملكه او حقه احد ما ان يبيعها قبل ان يصير
 لهما ان لم يصح لتسار في ادم وعلف الدواب فانه محوز عند بعض المشايخ والصحيح انه لا محوز والبا
 اذا باعه بعد ما صار مستفعا له الا انه سباه عظمه وهذا محوز البيع سواء باع مطلقا او شرط القطع وان
 باع بشرط التزك فالبيع فاسد والثالث اذا باع بعد ما ساهى عظمه ولا شك في حوز هذا البيع اذا باع
 مطلقا او بشرط القطع او بشرط التزك عند ما خلافا للمحذر منه الله في الوعد به خركذا في المبسوط والفتاوى
 البيع انما يفسد بالشرط الفاسد وما وكل شرط لا يفتضيه العقد وينتفع احد العاقدين او المعقود عليه
 وهو من اهل الاستحقاق والخصومة وسحق بقرره تمامه ان شاء الله تعالى ولا محوز ان بيع ثمره الى اخره
 ذكره في الهداية هذا رواية الحسن في ظاهر الرواية محوز لان صلا انما محوز اراد العقد عليه ما نفرا منه
 محوز استثنائه واما اراد العقد عليها محوز ابايع يحتاج الى التسليم فيحمله لجهة الكيال لان الكيل
 من تمام التسليم ولهذا اذا اشح حكايلة في البيع والمحتاج الى رد المعيد اي البايح يحتاج الى العقد
 ليترتب المعيد فرده فيحمله لجهة قوله لا نه يحتاج في التسليم الى الوزن ان له يحتاج الى الوزن
 في تسليم الثمن وعلبه تسليم الثمن لما الاشتغال فله عرفه المعيد فلا يفسد له في تسليم الثمن فلا يحق على المشتري
 البيع على وجه مقايضة وموسع السلعة بالسلعة وصرف وموسع الدرهم بالدرهم او الدرهم بالدرهم
 وسلم وهو ما يكون المسع موحلا وسع مطاق وموسع السلعة بالثمن هذا لا نه يفهم عند اطلاق
 البيع فلهذا اقدمه وقال ومن باع سلعة بثلث المسع بفض المساواة وضعا وعقلا والمسع صار
 متعينا والدرهم والدنانير لا يتعينا في العقود والفسوخ فامرناه بالرفع او ليتعين حتى يصير
 للقبض متعينا لان تسليم الثمن اذ لا واجب عليه بل يحصل هذه المساواة واما البايح بعد تسليم
 المسع لا نه استوفى الثمن موحقه والمسح حو المشتري فيكون حبه ظما وللقاصو ولا نه دفع الظلم فياخذ
 بالتسليم لن دفع الظلم المسع نوعان لازم وغير لازم فاللازم ما لا خيار له وغير اللازم ما فيه خيار
 والخيار الثابت في البيع انواع خيار الشرط وخيار الروية وخيار العيب وخيار العيب هذا الكتاب
 بالعقد اللازم بعده

ما خاد الشرط العلة نوعان عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم
 عنها كالسواد مع من شدة اللون ولذا قال الشيخ من مام او من صور الله العلة العقلية ما اذا
 صدق الحكم به بشرطه كالسود مع من شدة اللون والشرط العقلية هي ما لا يجوز تراخي الحكم عن علة الا
 انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الا على قول من يجوز تخصيص العلة واعلم ان الموانع انواع مانع يمنع
 انعقاد العلة كما اذا اضاف البيع الى حرة ومانع يمنع تمام العلة كما اذا اضافه الى مال الغير ومانع يمنع
 استداء الحكم كخيار الشرط ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب فقدم خيار الشرط على انواعه لهذا خيار
 الشرط وكذا وكذا اضافات الى ايجابها فمنها رها لله ايام صحتها ان يكون معطوفا على ما تقدم اي
 خيار الشرط جائز لكل واحد منها بانزاعه ولهما معا ويحتمل ان يكون استداء كلامه لسانه في خيار
 فساد وفساد لسان انه من المقادير التي لا يمنع النقصان وثلاثة بالرفع والنصب على الخبر والظرف وروى
 ان جبان من منع كان يبيع في البياعات فشكا او لياؤه الى رسول الله عليه السلام فقال عليه السلام اذا
 بايعت او اشتريت فليدونها وفي رواية لا خيانة ولا خلافة وانما لم يذكر اسمه للاختلاف فيه لمكان التام
 لخياره انما شرع للمحاجة الى التام ليندفع الغبن قد قسم الحاجة الى اكثر من اربعة ان مقتضى العقد لزوم
 او اللزوم بشرط المحاد منافية فكان القياس ان لا يجوز اشتراط الفساد في البيع اصلا غير اننا تركنا القياس
 في الثلاث ما لا يترفع في الباقي على القياس ولهذا قلنا بان الشرط دخل على الحكم دون السبب لان البيع
 صحت الخطر والتعليق لما ان ذكرته من ثباته في القمار وانما ثبت الفساد بخلاف القياس نظر اقل دخل
 على السبب لعل حكمه لا محالة ولو دخل على الحكم لزم منه وهو ما احتمل الفسخ فبطل التدارك به ما يصير
 غير لازم ما في الخطر من عملا ما يقتضيه الكلمة وموانع ثباته لا يقبل التعليق بعد ذلك مكان ولهذا لو
 خلفه بيع فباع بشرط الفساد بحثه محله ما اذا خلف لا يطلق فعلى الطلاق **مسألة** تحقق للعد
 اذ لو ملأ لا حتم البدل في ملك رجل واحد حكما للمعاوضة وانه لا يجوز ويحذر ان يوجد خروج بلا دخل
 انه تولى ان يبيع الكعبة اذا اشترى عبد السداه الكعبة فان البيع يخرج عن ملك البائع ولا يدخل في
 ملكه ولا يدخل في هذا والوقوف ان انقضى العقد من ان ليس من ايل وان لم يفسخ من ان لا يملك
 يكون تسييبا لان التايبة عندهم ما لا يملك اصله وهذا **المسألة**

لا يصلح

١٩٨ ثابت في الحال وحكمه متوقع ولا نه لما عارضه الله لبيان بقي ما كان على ما كان وللخاص ان البدل
 الذي كان الخيار من جهة لا يخرج من ملكه فلا خلاف في خروج البدل من ملك من لا خيار له بالاختلاف
 وللثلاث في الدخول بعد الخروج **مسألة** لا نه رضى به اي انما رضى بخروج البيع عن ملكه بالتمسك بالوجه
 التمسك بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع فانه لم يخرج عن ملكه ثم وقد قبض المشتري لنفسه فصار كما لمقبوض
 على يوم الثراء ووفق لغير ذكره في الهدية فيعرف هناك بغير حصة صاحبه اي بغير علمه **مسألة** لا نه رضى
 به اي بصرف الفسخ برضا صاحبه **مسألة** لما اتممت الخيار له فقد سلط عليه ففسد عليه علم في الحال او لم يعلم
 كالوكيل بالفسخ اذا فسخ والوكيل بالبيع اذا باع وللجواب فما رضى به عند العلم لا عند عدمه وكيف
 تعالى انه سلط وصاحبه لا يملك الفسخ ولا تسلط في غير ما يملكه المسلط **مسألة** فلا يقوم باحد ما
 كالا قاله وبعدها الوكيل والجواب عن كلامه الشافعي ان لا يرث ما جرى به من عيان التي يقبل **مسألة** نقل
 دون وصاف التي لا يقبلها والخيار ليس الا بمشيئة وارادة فلا يتصور انتقاله فانما القصاص
 فانه غير موروث لانه وجب عند انقضاء الحيوة وعند ذلك لا يجب الا ما يضطر اليه بالحاجة ومولا
 الحاجة الميت لكنه وقعت الجناية على حي او لباية من وجب لا شفاعهم حيوته فاوحنا القصاص للورث
 استداء والسنة انقضى للميت ولهذا صح عفو الوارث عنه قبل موت المجرور وخيار العبد **مسألة** يورث
 بكر المورث استحق الميراث سلمه فكذا الوارث وخيار العتق من استاء لا خلاط حكمه ملك الغير لانه
 يورث ومن باع عبدا على انه ومن باع عبدا على انه خيار الى غيره من صل ان من شرط صفة ثم وجد
 المبيع فله فيها وتلك الصفة ما لا يتفاوت فيها الاغراض تفاوتها فاجسا كالذكورة ومن نوته في
 الحيوانات فله يشترى الخيار وان كانت مما يتفاوت تفاوتها فاجسا كالذكورة ومن نوته في بني آدم
 نفس العقد **مسألة** خيار الروية الشافعي يقول المقصود هو
 الماتة ومقدار المالية لا يصير معلوما الا بالروية والجهل بمقدار المالية منزه انعدام المالية في افساد العقد
 كبيع من بين له ان الجهالة انما تفسد العقد اذا كانت تفضي الى المنازعة كما في ثاة من الفطير اما اذا لم تفض
 اليها فلا كسب قفيز من الصبرة والجهالة بعدم الروية لا تؤدي الى المنازعة بعد ما صار معلوم العين
 وانما تاتى هذه الجهالة في انعدام تمام الرضا به

وذلك شرط لزوم العقد لا شرط جواز فقلنا بانه طارز غير لازم للبيع بمعنى الشراء
 الحكم فيه دالة لان المشتري حراما اشترى فزده لغوات الوصف المرغوب فيه والباع لو رد
 لردنا اعتبار ان البيع راد ما طنه وصار كما لو باع شرط انه مبيع فاذا اوضحنا المقصود بالرد
 معرفة الصفات المقصودة فاذا اوقف على الكثرة روية البعض صار كانه راس الكلا اذ الله هذا فنقول
 اذا كان من جنس احد فزود به بعضها يعرف الجميع فكيف به وكذا النظر الى ظاهر الثوب مما يعرف بنفسه
 الا اذا كان طنه حاكما مقصودا كوضع والوجه هو المقصود في مني ادم مستغنى برؤية عرقه الصفا
 وكل واحد من الوجه والكف مقصود في الدواب فلا بد من النظر اليها ولهذا يعلم ان الرواية وكفها
 بالواد وعند زفر رحمه الله سطر روية داخل الثوب واصحابنا قالوا حوات الكتاب على فاق عادة
 اهل الكوفة فاما اليوم فصفات الدور يختلف فالنظر الى الطاهر لا يوقع العلم بالالف فالصحيح
 ما قاله زفر رحمه الله روية المقصود كما في رجة الجارية والوجه والكف في الالهة وابت روية البعض
 كما في الصبرة وظاهر الثوب من الدار ليس المراد باليد للتعرف قال الشافعي تصرف الفضولي في الاله
 شرعية لا يملكها المطلق للتصرفات اذ اذن المالك الذي له ولاية التصرف ولم يوجد
 او التصرف الشرعي كما يتوقف على من هل والمحل يتوقف على الولاية الشرعية ولنا انه تصرف صدر
 من اهل مضافا الى محله فوجه القول بان عقاده وهذا لان اهلية ما العقل والتمييز المحلية يكون
 المالك متقوما وقد وجد ولا ضرر فيه للمالك لا يغير فيه بل فيه نفع حيث سقط عنه مؤنة طلب المشتري
 وخرار العن وفيه نفع المتعاقدين لصون كلامهما عن من لغا سلب القدرة الشرعية بحصول
 لهذه الوجهة على ان من ذن ثابت دلالة لان العاقل ياذن التصرف النافع فان اعتبار التصرف
 شرعا انما هو لحكمه ولم يوجد فليخو قلنا لم يثبت حكم يلزم فانه ثبت بالسند الموقوف المالك طائفة
 بالسند البات المالك البات ولهذا الواجب المشتري ثم احاز المالك نفقة عتقه تفرق الصفقة قبل
 التمام لا يجوز لملك يودي الى الضرر للباع لان ضم الجيد الى الردى عادة جارية فما بين التجار فلو رد
 غير المراد خاصة لتضرده الباع فلدفع الضرر اما ان يرد ما او مسكها وهذا لان خيار الرد
 يمنع تمام الصفقة بخسار الشرط لانها تثنان للخلل في الرضا

فما يتعلق لزومه بالرضا **في** لان الخيار كان له يثبت ان يكون معناه لان الخيار كان انما للمشتري
 بالنص الوارد ليس بمشتري فلا يثبت له الخيار ويحتمل ان يكون معناه ان الخيار عبارة عن المنة وادارة
 وهو وصف للمشتري ولم يبق وصفه عموم فلم يبق الخيار **في** في التفسير صار شيئا لغيا عرفا ان
 باختلاف سبب تلك السببات وانها صفة حكمية فالصفة الحقيقية لان تبدل العن في
 ما **في** خيار العيب بدلالة الحال لان كل واحد منهما صاحب عقل وميز
 فاني ان يغير ان يغير ان المغيبون ليس بمجود ولا مأجور والمراد عند كان عند الباع ولم يرد المشتري
 عند البيع ولا عند القبض لان ذلك رضا الاوصاف يقابلها شيء من المنة لا تخلو اما ان يقابل
 بالوصف والاصل والاولا والاول الثاني او الثاني دون ذلك يجوز ذلك الثاني ليل يودي الى
 من لعملة البيع صلا فتعين الثالث وان التمر عن فيكون مقابلا بالبيع من الوصف ولان الوصف
 عرض متقوم فلا يقابل ما هو متقوم الا عند الضرورة فان حدث عند المشتري عيب او تبدل في رده
 زيادة متصلة او منفصلة وكل ما اوجب نقصان الثمن لغيره المقصود من البيع من باع وذكور
 بالمالية فما سطر المالك فهو وحدث خلافا المقصود فكان عيبا يرد به المراد من الصغير بعقل فاما
 الذي يعقل بان لا ياكل وحده ولا يلبس وحده ولا يكون ذلك عسافه لانه يفضل ولا يابن لان ما بان
 انما يكون عن قصد وموليس اهل والبواقي الفرائض كذا الصغير حذ لا يكون عيبا لعدم القصد وضعف
 البنية **في** فاذا بلغ فليس خ لكر الما في عيب الى غيره معناه هذه الجملة انما اذا بان عند الباع في صفه
 فاعه فابن عند المشتري في صفه فهو عيب يرد به وكذا لكر الرقبة والبواقي الفرائض انما اذا وجد ذلك عند
 الباع في صفه ثم وجد ذلك عند المشتري في صفه فهو عيب يرد به انما اذا وجد ذلك في صفه في شيء
 بعد اللوغ ثم وجد عند المشتري فانه يرد به هذا احاصل ما ذكره فخر سلام رحمه الله في بسوطه **في**
 حتى يعاوده بعد اللوغ في هذا الباع ثم يبيعه فعاوده في هذا المشتري فحينئذ يكون عيبا يرد به **في**
 سبب هذه من شيئا تختلف بالصغر والكبر اعلم ان وجود العيب عند الباع شرط لا يستحق الرد لان
 المشتري شرط عليه ان يسلمه سليما عن العيب لا يرد من وجوده ايضا عند المشتري فالخاص ان شرط
 فيه شأن معاودة العيب عند المشتري والباقي معاودة ملك العيب

فاما كان يدعى باق والبولية الفرائض المرقية في حاله الصغر مخالفا لسيد هذه العيوب بعد البلوغ لم
يخذ العيب ولا يكون له ولاية الردية ان يدعى بالبق في الصغر سلبه سوء الادب وجب اللعنة واللعن
سبه التمرود وقلة المسالة بالمولى والرقبة قبل البلوغ لقلة التأمل في موافقته من مور نقصان العقل وبعد
البلوغ لم يثبت في الباطن وعدم الدمان والبولية الفرائض الصغر لضعف المثانة وبعد البلوغ لذكر آ في الباطن
فاذا انحدر الحادل على انحلال السد واذ الخلف ذكر دل على اختلاف السد لان اختلافه من سائر اقط
اختلاف المستنات فكانه اختلف العصب حقيقة ولو كان كذلك لان وطرسه لغرضه يمكن الرد كذا هنا
البحر من راحة الفم والدفن راحة مودية تحي من بط كذا في المبسوط وفي المغرب الدرر مصدر دفر
اذا خبث راحته وبالسكون التثني واما الدفر بالذال المجهة فالبحر كذا غير وموحده الراحة ايما
كانت وهو مراد الفقهاء في قولهم والبحر والذفر عينية وهكذا في الرواية وفيه من مخالفة منها ان يفسر
للوطي وهو استخدام عن قرب وولد الزنا بان حارية وطهرانها ولدت من الزنا له الرد الا اذا
انقص من قبض فلو امرنا بالرد لتضرر البائع به ولا بد من دفع الضرر عن المشتري فغير الرجوع
بالنقصان الا ان يرضى البائع لان من شناع لحقه للانه يضره وقد رضى بالضرر فليس له حق
الشرع هذا الحرف يشير الى انه ليس للبائع ان يأخذه بخلاف ما تقدم لان من شناع هناك الحق البائع وحس
من نسان ما هو في اسقاطه واثباته فجاز ان سقط حقه امامها الامتناع حتى الشرع لا يبيح ولا
فلا يكون له ولاية من خذوان رضاه به صل ان امتناع الرد اذا كان بفعل مضمون المستر بطر
حقه في الرجوع بالنقصان كما اذا باع من غره وسلم او قتل لان القتل او السح والتسليم فعل مضمون
في ملك الغر واذ امتنع الرد لا بفعل من جهة كما اذا هلك يده او بفعل غير مضمون له حق الرجوع
بالنقصان وهذا لا متى كان مضمونا كان مسكا للمسح اما باسكال يده او باسكال غره قاينا
مقاه فصادكا لمسكه حقيقة ومن شرط الرجوع بالنقصان ان لا يكون مسكا اياه واختم بكن
لا يكون مسكا فله ولاية الرجوع اذ ائت هذا فقول القتل بفعل مضمون وكذا الاكل له لا لو باثرا
في ملك الغير كان وجبا للضمان وانما استعاد البراءة عن الضمان هنا بملكه فيها فصار الضمان كالسالم
له معنى فكانه ما عاها فاما العتق فليس من اسباب الضمان لا انه امر لا يصح

ومن سكر اخذ
واجبت ذوقا

في غير الملك فلا يمكن تصور الضمان هنا حتى يصير كالسالم له معنى وهذا ان من عتاق فعمل شرعي بعد
وجوده الملك والقتل بفعل حسي تصور في الملك وفي غره فعمل بهذا التقرير ان قوله في الكتاب الرد تقدر
بعد المشتري اي بفعل مضمون من المشتري حتى يقع الفرق منه ومن عتاق ويحتمل ان يقال ان عتاق
ازالة للرد قصدا ثم نعدم الملك حكما ضرورة فقد شرط نفايه فنتهي هذه الملك بوصفها المحل اشها
فصار كانه حات حتف انفة واعلم ان ابا يوسف ومحمد رحمهما الله انما خالفاه في الطعام في القتل
فان قتله بقضاء القاض سوار كان باقرار او سبه او بآباء بمير فليس لان السح الثاني السح اي
مطلقا لان للقاضي ولاية عامة فارتفع سب الزوال عن ملكه وعاد الى قديم ملكه وجعل كان السح
لم يكن لهذا السح الشفع الشفعة لا لها يكون في انشاء العقد بخلاف ما اذا قتله بغير قضاء لا نه
جدد في حق المالك لو جرد حذ البيع وهو مصاد له المال بالمالك على سبيل التراض وان جعل فخا في حقها وهي
جعل كالسح الجديد في حق البائع من ولا تعذر عليه الرد بالعيب بعد القبض من قتله فسخ من ضرر وان
كان بغير قضاء فالحاصل ان الرد بخلاف العقد فسخ قبل القبض سوار كان بالقاض بالقضاء او بالرضا
وبعد القبض يكون فخا ان كان بالقضاء في حق الكافة وان كان بالتراض يكون فخا في حقها الا غير
وكذا لو لم يسم العيوب معنى من ولا انه سمي العيوب بعد دقا مان قال يرت من هذا العيب وهذا معنى الثاني
ان ذكر البراءة من كل عيب ولم يسم العيوب بعد دقا وانما حاز هذا الشرط لا نه شرط يقتضيه العقد لان غرضها
من هذا الشرط التزام العقد ولو دعه فصح كما اذا انقضا على وجوب هذا الشرط ما السح
الفاسد السح نوعان صحيح وفاسد فالصحيح نوعان لازم وغير لازم وقد مر النوعان ثم شرع في القاض
واخبره لان الصحيح يكون صلا والفساد على نوعين نوع في صلا العقد وضعف وهذا الباب ليسا فاما القاض
العيوضين طريق التغليب لان احدهما مقوض والفساد اعم من الباطل لان كل باطل فاسد ولا ينعكس فذكر
اختاره لا نه ذكر فصول في بعضها السح باطل وفي بعضها السح فاسد فالسح بالمتة والدم باطل لا نعدم
جدة السح وهو مصاد له المال بالمالك فان المتة والدم ليسا بالمال فانه مال وان كان له فله لان
باطل والسح بالخمر والخمر فاسد لو جرد حذ البيع وهو مصاد له المال بالمالك فانه مال وان كان له فله لان
المال له انما شئت يتولى الناس كافة او يتولى البعض

والقيمة انما شئت ما احدثه من نفع له شرعا وبموت الناصر كانه وهذا لان الباطل ما كان قابلا ما اصله ووصفه
 والقابلية ما كان قابلا بوصفه دون اصله ما خرد من قوله بطل النكاح اذا دود وسوين وصار بمحدث بكر
 من نفع به ولما كانت المنة والدم لا ماله فيها فلا يتحقق نفع بها ضرورة ولما كانت الخمر والخمر
 ما يتولها البعض كانه مستحقين واعلم ان الباء تصح في لابت وبيع تباع كما يقال كنت بالقلم
 وبيع ثمان منزله الشروط وبيع تباع الا ترى ان البيع يجوز وان لم يكن الثمن حردا ولا يجوز البيع عند
 عدم البيع الا في موضع خاص وهو السلم وكذلك قال كالمسح بالمنة او بالدم لانه لما بطل البيع بجعل
 والدم ثمانا لان سطر محلها مسغا اولى الفساد في الخمر او الخمر انما يكون اذا جعلها ثمانا اما اذا
 جعلها مسغا سطر لانه متى جعلها ثمانا فالتمز غير مقصود وانما المقصود هو المسح فلا يكون فيه اعراضا
 وهو ما هو بطلانها فلا يبطل وحتى جعلها مسغا صار مقصودا فيكون فيه اعراضا وهو ما هو بطلانها
 فيبطل **قوله** وبيع ام الولد بقدر الكلام كبيع الخمر وبيع ام الولد ولو قلت بالرفع على جزء الخمر
 ويكون مرافقا لما ذكر في المختصر والمهداة تكون المقدور وبيع ام الولد والمدبر والمكانة فاسد ثم اعلم
 ان بيع ام الولد والمدبر والمكانة باطل على ما اختاره فخر من سلام وصاحب الهداية رحمه الله واليه مال
 المصنف رحمه الله وذكر شمس من مئة الشريفة في الله في المبسوط واصول الفقه قاسد للعلماء يكون في البطلان
 والانتاج اسم للمنتوج والمراد بتناج الخمر وهو جعل الخمر **قوله** لانه محتمل لاحتمال انه انتفاع
 وليس لمن ولا جعل ومن جعل في الطير والسمك اظهر الغرما يكون مستورا لعاقبة وبيع من عنده لانه لا يكر
 تسليه الا بضرر والتزام الضرر غير معتبر لان من لم يرام بدون العقد لا يكون لادعيا والعقد ما اوجب
 ضررا فيتمكن الرجوع ولا يرضى به متحقق المنازعة ضربة الفانصر على مخرج بضرر الشبهة مرة وفي
 ضربة القانصر وهو ان يقول للتاجر اغوص لكر غوصة فما لغرت فهي كركدا الذين الدفع وانما هي هذا
 النوع به لانه يودي الى النزاع والدفاع مخروصه اي حرة تيرا اي قرا مجذوزا **قوله** ولا يجوز البيع
 بالقار المحجور والملاسة ومندان وشاوم الرجلان على صلحة فاذا المسها المشتري ووضع عليها
 حصاة لزم البيع رضي المايعة او لم يرض **قوله** ولا يجوز بيع ثوب من ثوبين بان يقول بعت منك احد
 هذين الثوبين اما لو قال بعت احدهما من الثوبين على انك بالخيار

وسيد النعم اذا تين
 وبكر من نفع به ولما
 كانت المنة والدم ماله
 فيها

هو

في البيع من غير
 الباطل مستورا

في ان ما خداهما شئت بعشرة حاز ثم حاصل مدعنا ان كل شرط يقضي العقد كشرط تسليم الثمن اذ تسليم
 المسح فالبيع والشرط حازيران لان هذا شئت بمطلق العقد فالشرط لا يورده الا وكادة وكل شرط يقضي
 العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين وللمعقود عليه وهو من اهل العقد استحقاق المنفعة كشرط من عتاق
 بضاويه ومن سخرام وما يشابهه وقطع الثوب ما يناسبه فالبيع والشرط فاسد لان يقضي العقد
 اطلاق من نفع له المحر عنها والتعسير هذه التصرفات الا لزام والشرط يقضي ذلك فهو في المنفعة
 وكل شرط لا يقضي العقد ولا منفعة فيه لانه لا يفي بالمعقود عليه كشرط ان لا يبيع الدابة المشتري
 المبيعة فالشرط باطل والبيع جائز لانه لا مطالب لهذا الشرط فكان لغوا وهذه المسائل تخرج هذا
 من صلب لا يصح استثناء الجمل لانه لا يصح افراده بالعقد لانه بمنزلة طرف من اطرافها او صفاتها
 وسع الطرف او الصفه لا يجوز ذلك يجوز من استثناء ضرورة ان الاستثناء انما يعلل فيما يعلل فيه القدر
 واذا لم يصح استثناءه يبقى شرطا فاسدا وفيه نفع للبائع ففسده البيع **قوله** ومن اشترى ثوبا على
 ان يقطعه البائع ويخيطه قبل ان يخرجه من المذكور ليس بشرط اراد ان يخلع الثوب وهذا اطلاق الشرع
 باسمه ما يؤول اليه هذا الثوب بالمثل فطهرها به وحذا الى ثوبها مثل الثوب وضع عليها الشراك وهو
 سرها الذي على ظهر القدم **قوله** فالبيع فاسد ذكر في المبسوط ان البيع جائز استحسانا للتعامل فيه
 التردد معقود فودود وهو في طرف البيع والمهرجان تعربهم كان وهو في طرف الخريف وهذا اذا
 لم يعرف المتبايعان ذلك اما اذا كان معلوما عند المتعاقدين على وجه لا مقدم ولا تاخر او اشتراه الى
 فطر النصارى فعد ما شرعوا في صومهم صحح للمصادم مصدر حصد الذرع حصدا وحصاذا اذا جره **قوله**
 لان من جعل ثوبا لانه ما تقدم وتاخره فاعمال العدا فسد حيث ما سبوا لهم ومن جال شرعة
 بالادقات ومن من فاعمال قال الله تعالى فليسى موافقة للناس **قوله** لان المفسد قد زال الفساد كان
 على جيل الترفد على سبيل البسات وقد زال قبل تفرده فيعود جائزا كما اذا باع فصا في خاتم او جذعا
 في سقفة ثم نزع وسلم **قوله** تراضيا وفع اتفاقا لان رضام من جمل كاف لانه خالص حقه
 شرط ان يكون القبض باذن البائع حتى اذا قبضه بغير اذنه فهو كالم يقبض وهذه الرواية هي المشهورة
 وذكر في الزيادات انه اذا قبضه بغيره ولم ينهه بفسد الملك

ولم يجز خلافاً بشرط ان يكون في العقد عوضان كل واحد منهما مالاً للتحقق كمن السع اذ لو لم يكن هذه الصفه
لا يكون فاسداً فيكون ذكره للتاكيد فخرج عنه السع بالمتة والدم في ملك السع هذا الضمان
مشايخ بلخ وقال مشايخ العراق رحمهم الله بملك منافع المسع ولزمه قيمته لانها لو قلنا لو خرب الثمر
كان هذا تقرراً للسع الفاسد والشرع امرها بالنقص ورفع الفساد فقلنا بانه يحكم القيمة وبشرط
القبض لمضاف ثبوت المالك الى فعل العبد الى حكم الشرع ولزوم القيمة في ذوات القيم اما في ذوات
بمثال السع المثل لان المثل صورة ومعنى اعدل من المثل معناه فان باعه المشتري فذهب هذا ليلثلي
انه بملك عن السع فيكون منهى عنه فيكون منسوخاً في هذا الكلام استنباه لان كونه منهياً عنه
ينقض ان لا يكون منسوخاً فكيف يصح كونه منسوخاً نتيجة لكونه منسوخاً منها عنه لكن انقول
بصل عنه ان النهي ينقض القبح لعينه اذ اورد في الشرعيات ومن ضرورية ان يكون منسوخاً ويحس
نقول انه مع حقيقة لو خرب جده وهو مملوك المالك بالمال بصفته وضعت له وقد صدر ذلك من اهل مضاعفا
الى جمل قابل الحكم وله ولاية عليه فترتب عليه حكمه والنهي في الشرعيات ينقض القبح لمعنى في غير المنهي
لان النهي ينقض التصور لتحقيق طلب الانتهاء منه ولو جعلنا عين المنهي عنه قبيحاً لم يفسد شرعاً
فلا يبقى فيها حنث وتام النقص من الجانبين عرفاً وايد اصول الفقه في ان يعلق حق المشتري به وانما
ينسخ العقد والحق الشرع وجن العبد مقدم على حق الشرع لانها والحق الله تعالى لكن الله تعالى
اغنى والعفو عنه ارجح وهذا اصل تركه بالنقص بطل السع فيها وهذا على مطلق قول الى
عنه الله وعندنا ان سمي لكل واحد منهما اذن في العقد فيكون لان السع لا يصح في الحر والميتة اصلاً
لان السع بعهد المالية والتقوم وذلك لا يوجد في الحر والميتة فلو حاز العقد في العبد انما يكون بالحقبة
والسع بالحقبة اشد لا يحد كما قال استرمت منكر هذا العبد بما خصه من لف اذا قسم قيمته وقيمة
هذا العبد وهذا الدليل انما يتاني اذ لم يسم ثمن كل واحد اما اذا سمي فانه فسد عنده لانه لما جمع بينهما
في من شجب فقد شرط في قبول العقد في كل واحد منهما قبول العقد في من خرب دليل ان المشتري لا يملك قبول العقد
في احدهما دون من خرب واشترط قبول العقد في الحر مع العبد شرط فاسد فيفسد السع فيمنع العقد
العقد عليها ان على سبيل التوقف ولهذا سجد في عهد الغير باحازة

٢٠٢
وفي المدبر بقضاء القاض فيبقى العقد حصته اي يكون هذا اسعاً حصته نقلاً لا اشد فكان
باع عبد من فاسحق احدهما اوقات فان السع جاز في لا خرموا سمي لكل واحد منهما اذ لم يسم الطار
خلاف من صلى والصوات الهرة والطريان خطاء التجش ففتحين ان تستام السعة بازديت
ثمنها وانت لا تريد ثراها ليراك من خرفق فيه وهذا انما يكون قبل تقرر الثمن ويرى بالسكون والسم
الزيادة في الثمن بعد تقررده لا رادة السع والنهي عن من ستيام على يوم لغرض ما ركن احدهما الى حيا
ما طرد منه الثمن فاما اذ لم يركن فلا ماس ان يساومه لان هذا سعي من يرد وقد ورد به لا ترك اذ اني
الفتاوى جلب الشئ جاء به من بلد الى بلد للتجارة جلباً والمجلد المحاور وتقرره من جهين اما ان سئل
واحد من اهل مصر الى حماة اتوا بالطعام الى هذا المصر واهل مصر يحتاج اليه والباقي ان يلقى
لبليس السع فستري منهم بارخص الثمنين الى هذا ان الوهمين اثار بقوله لما فيه من تعجبه من شعار على
الواردين تصديق من مر على الحضور تفسير سعي الجاضر للبادي ان سعي من البادي حق الجاضر او سعي
المصري من البادي ليغالي السعر وهذا اذا كان اهل البلدة في حط وعوز وهو سعي من اهل البدو وطعاً
في الثمن الغالي الاصل ان النهي اذ اورد معناه في غير المنهي عنه وذلك الغير متصل به وصفاً كصوم
يوم النحر والسع بشرط الحصاد لوحد فساد السع والصوم واذا اورد معناه في غير المنهي عنه وذلك الغير
به وليس مع صفه بوصف ما كراهته فخرج على هذا قوله لان اسباب الفساد منفصلة عنها وحذا
وعداً مع ان سبب الفساد وهو ترك السعي الواجب ولا ضرار بالمسلمين من فصل عن هذه البسج وحذا
وعداً فان ترك السعي لوحد دون السع فان نام في منه او اشتغل بغيره والسع لوحد دون ترك السع
ان كانا معشياناً ووجد منهما من محاب والقبول وانما وحدهم كذا اتفاق الخاليان تعدا او وقفاً اذا
لم يكن له اتصال بالسع سفي السع صحيحاً لكنه باعتبار المحاورة بوصف الكراهة في من ملكه ولو كان
ذكر بلفظ المالك لئنا ولا حرة المالك من الميتة والوصية وغر ذلك ومن فرق بين حبيب وجيبه ذكر
ذكر في شرح المبسوط من فرق بين والد ولد لها وهو المراد بالاول لانه لم يرد به مطلق الجيب لاجل
فكون المراد به فرداً خاصاً وذلك مجمل فبين بقوله من فرق بين والد ولد لها ولما ثبت الحكم في هذه
القراية ثبت في كل قرابة محترمة للنكاح بصاح حرة القطع

واختراض الوصل قوله وبحوزة العقد متصل بقوله كره ذلك وهذا لان النهي رد للمعنى في غير الشرع
وسواء ضاروا الصغير فان الصغير يستأنس الكبير والكبير يشفق على الصغير ويقوم بحراجه وفي
الفرق بينهما انما يشاهد فيكون كالسبع وقت النداء والصلوة في من رضى المصنوعة السبع ما وقع فابدا
وجب ان يرجع كل واحد منهما الى راس مال وهذا المعنى موجود في قوله فكلما عقدوا لم يحسن جمعها لم يعلم
ما قاله في اللغة الرفع وفي الشرع رفع العقد وقيل انه مشتق
من القول والهمزة منزلة التلويح ازال القول السابق وسر صدر ان قوله عند اي حصة الله
ففي حق المتعاقدين في حق عمرها ان لا يمكن جعله فسخا بان ولدت المسيرة ولذا فبطل وعندي
لوسف الله سبع الا ان لا يمكن بان كان غير مقبوض مع المنقول فيجعل فسخا الا ان لا يمكن بان كان المسح
عرضا وقد هلك وثمنه دراهم فبطل وعنده محمد رحمه الله فسخ الا اذا عذر جعله فسخا بان زاد محفل
سقا الا ان لا يمكن فبطل العقود انواع لوع منها ما يقبل الفسخ كالنكاح والطلاق ومنها
ما يقبله كالساعات فلهذا اذا كان السبع قوله فالشرط باطلا اي فالشرط باطلا وسر قاله حقيقة
لان سر قاله لا يبطل بالشرط الفاسد بخلاف السبع لان الشرط الفاسد في معنى الرنوا ولا يمكن انشاها
في سر قاله لان رفع ما كان زائلا على ما كان لا يتصور فلهذا لم يؤثر الشرط الفاسد في سر قاله وهذا يؤيد
قوله حصة الله ان الاقاله فسخ اذ لو كان سعا لطل بالشرط الفاسد كموذير مثل الثمن بدل
هذا انما على انه فسخ مجب رد الثمن ولو شرط سر كثر وقل وخلاف جنس الثمن سر واطل سر في
حق غيرها وهذا لان سر قاله القول السابق وذلك القول قايما لها لا يعدوها فيكون فسخا في حقها
وقد وجد السبع وحقيقته في حق الثالث فيكون سعا في حق الثالث ولا يمكن العكس لانه لو كان فسخا
في حق غيرها مع ان سر قاله لم تقيم بها لان يكون فسخا في حقها وسر قائم بها اولى ولا فسخا قصدا
ايقاعه فسخا ولها ولاية على نفسها لا على غيرها فتجعل في حقها فسخا في حق غيرها ومعنى قولنا
انه سبع في حق غيرها انه تحت الشفعة ويحسد سر سبيرا لو كانت المشتري جارية ولو كان فسخا لما وجب
الشفعة كما اذا رده بعيب بقضاء قاضي هلاك الثمن منع حجة سر قاله لان وجود الثمن لوجود الشرع
وسر اقية وهلاك المسح منع منها لان حوازل السبع موقوف على

٢٠٣
المسح حتى اذا هلك المسح قبل القبض سطر السبع بخلاف هلاك الثمن قوله كما في السبع بان اشترى
وهلاك احدهما فانه يبقى السبع في الباقي دون المالك فكذا يصح سر قاله في القايمة دون المالك
ما المراجعة والتولية البياعات بالاضافة الى ذكر الثمن اربعة
اقسام منها المساواة ومعنى التي لا يلتفت الى الثمن السابق ومنها مع الوصعة وهو السبع باخر
الثمن منها المراجعة ومنها التولية ولم يذكر القسم الثاني في هذا الكتاب لان ذكره يقع الانادرا
لان الغرض من البياعات من شربايج وسر صدر في الباب ان المراجعة والتولية مناهيا على
سر مائة وسر حرار عن الخيانة حتى اذا اشترى شيئا موقلا ليس له ان يبيعه مراجعة الا اذا بين التلجيل
توله حتى يكون العوض ماله مثل ان العوض مع السبع سر ولا ينبغي ان يكون من المشتريات كالمخلصة
والموزونات لانه لو لم يعرف له مثل بان كان من روات القيمة كالحيوانات لو ملكه ملكه بالقيمة
اذ لا يمكن رد عينه وكذا لا يمكن رد مثله لانه لا مثله والقيمة مجهولة يعرف بالجزر والظن فتكمن شبهة
الخيانة فتعزز عنها حتى لو كان عينه مقدورا التسليم بان وجب العوض المشتري مراجعة من بايع
ماعه بوجه من الوجه فاستراه بذلك البلد ويرجى ذراهم او شي من المكيل حاز لانه قد رعى الوفاء ما
البرم وان باعه بربح ده يارده لا يحوز لانه باعه بالتوب ويتعزز قيمته لان قيمته ربح ده يارده
بعضه ان يكون الربح من جنس راس المال الطراز بالكر علم التوب وبحوز ان يضيف الى راس
المال سر صدر في هذا ان ما يوجب زيادة في المسح ولا في قيمته بل يلحق به مال الواسع سر الله
محط فيها غير انه محط في التولية قدر الخيانة من راس المال في المراجعة منه من الربح سانه اذا ابا
ثوبا بعشرة على ربح خمسة ثم طهرها البايح اشتراه ثمانية وباعه منه بعشرة على ربح خمسة بقول
على قدر الخيانة سر صدر وسر صدرها ان وما قابله من الربح وهو درهم فاخذ الثوب باثنى عشر درهما
لان هذا ربح على الكسر وقد ظهرت خيانتها في الكسر فظهر شره في الربح ايضا سر
على اعتبار الثمن ولعني انما وقع تراضها على الثمن سر ولا حصة للمسح الا بالتراخي فيقدر
الثمن سر ولا يحط عنه الزيادة لبيع السبع على تراضها به سر فلهذا نصا على هذا الثمن
اي الثمن سر خير فكونان راضين لهذا القدر من الثمن فلا

فلا يمنع الخط عنه الا ان المشتري صار مغرورا بنحوه دفعا للغرور عنه واثبت الله علمه
 بالويليين في عقد من اى عمل ما قال ابو يوسف رحمه الله في التولية وعلم ما قال محمد رحمه الله
 في المراجعة وهذا لان ما صلا ما قاله ابو يوسف رحمه الله الا ان التولية بناء على السبب وال
 من كل وجه فلا شئ فيه ما لم يكن ثابتا في العقد ولا كالا قاله لما كانت فسخا للعقد ولا
 شئ فيها الا ما كان ثابتا في العقد واما المراجعة فليست بشئ على العقد ولا من كل وجه وان
 ثبت عليه من وجه الا ترى انما سمى به ما لم يكن في العقد ولا في شئ ان عقد مستدار بائنه باختيار
 فعنه المسمى به وان صلا ان لا تغير النصف ولو لم يحط في التولية لا سقى تولية ولو لم يحط في المراجعة
 سقى مراجعة وان كان متفاوتا في المسمى فاكس عليه اللام لعنايتنا سيد رضى الله عنه حين حله اميركا
 انهم عن اربعة عن مائة ما لم يقبض عن مائة وشرط وعن مائة وسلف عن مائة ما لم يقبض الا انها
 يقولون ان الحديث معلول بفقد انفساخ العقد على اضرار الملاك وهلاك العقار نادوا وغيره
 يجوز بذلك الخواذ والحديث خصه المهر وبذل الخلع والصلح عن مائة والعهد واليمين فان النصف صحيح
 ذلك قبل القبض حايث على ان النصف يتناول صورة الزرع لا نه يتناول فيه القبض الحقيقي لان ذلك
 انما يكون بالنقل وهذه المسئلة مثبتة على اختلافهم في غصه العقار ومن اشترى محلا مكابله اى
 شرط الكيل حتى لو اشترى محلا فله الى الكيل وهذا اذا لم يكل الباي بعد البيع بحضرة المشتري
 اما اذا كاله حضرة المشتري بعد البيع فانه يكفي به لان المبيع صار معلوما بكيلا واحدا ومجمل الحديث
 اجتماع الصفقتين بشرط الكيل وصورة رجل اسلم في كثر فلما جيل من اجل اشترى المسلم اليه من رجل
 كثر او امرت السلم بقبضه قضا لم يكن قضا وان امره ان يقبضه له ثم يقبضه لنفسه فاكناه
 ثم اكناه لنفسه حاز كذا في الجامع الصغير المبسوط والهلاك لا يوجد في الثمن نه دين اى انه ثابت
 الذمة فلا يتصور فيه غدره انفساخ بالهلاك الزيادة والخط يلحقان باصل العقد وعند فرو الشافعي
 رحمه الله لا يصحان على اعتبارهما بل على اعتبار امتداد الصلة لئلا انه امكن تخويز تصرفها بان
 يلحق هذا باصل العقد فيحوز وهذا لان لها ولا نه رفع العقد اخلا بالا قاله فيكون لها ولا لا العير
 من كونه راسما الى كونه خاسرا او على العكس بالطرفين ولا في اذا

حوزناها على اعتبارهما لئلا ان يكون الزيادة عوضا ملكه بل يكون حكم الزيادة حكم المزدحم عليه
 من وخلق من يتحقق بالباقى اى يتحقق الشفع الشفعة ما بقى بعد الخط وكذا اذا اشترى
 مائة على النافع ما بقى بعد الخط وكذلك التولية والمراجعة على الكثرة الزيادة وعلى النافع الخط
 التاجيل يلحق باصل العقد بان يجعل كانه باع اولاً ثم وجب القرض على يقطعه من امواله فخطبه
 عنا فاما الحق الذي يست عليه ديناً في مائة ما استقرضه واستهلكه فكون من وخصصا والثاني
 عاماً من الا القرض فان تاجيله لا يصح حتى شئ ولا به المطالبة في الحال اذا اجله عند قرائ
 مدة معلومة او بعده وهذا لان القرض عارة استداء ومعاوضة انتهت فعلى اعتبار من استاء لا
 يلزم التاجيل فيه كالا عارة فان المعير ان وقته الى سنة فله ان يسير من ساعته وعلى اعتبار
 من استاء لا يصح لا نه يصير مع الدرام بالدرام نسبة طالت التاجيل افا يكون في جاله البقاء فلهذا
 لا يصح او يقال ان بدل القرض في الحكم كانه عين المقبوض اخذ لو لم يجعل كذلك كان مبادله الشئ بحسه
 نسبة وانه حرام واذا كان كذلك يكون عارية ابتداء وانتهى والتوقيت في القوارى غير لازم وكذلك
 من اجله القرض لو صحناه على معنى انه يصير زما لا خرخناه من ان يكون عارية ومن ان يكون
 القرض حكم عينه فيكون مبادله الشئ بحسه نسبة وانه حرام وهذا الوجه اوجب
 ما التروا الروا في اللغة عبارة عن الزيادة على القيمة
 قال الله تعالى فلا تروا عدا الله اى فلا تفصلوا في الشرع عبارة عن فضل ما لا يقابله في معاوضة
 مال بال ثم الحديث الذي ذكر في الكتب معلول باجماع القاسين قال اصحاب الظواهر انه غير معلول
 فصر الحكم في شياء الستة لكنهم اختلفوا في الوصف الذي هو مناط الحكم فقال الشافعي هو الطبع
 في الطهومات والتمتع في ثمان والجنسية شرط والمساواة مخلص من صلح من الزينة حتى لم يجوز
 مع الجنينة بالجنسيتين التفاجئة بالتفاجيز لعدم المخلص من المساواة بالمعيار الشرعي وهذا
 العلة الكيل مع الجنس في المكيلات والوزن مع الجنس في المكيلات والوزن مع الجنس في الموزونات
 وجهه وجوب التوبة ثم عند فوجئت الحرمه وصحت ان يكون من صلح من الوجوب الخط يعارض بصير
 من صلح من طلاق الا النكاحات وبيان ذلك ان الشئ
 عليه السلام

قال المجتهد بالجنطة اي تبين الجنطة بالجنطة لان الباء كلمة الصاق فدل على انما فعل وجعل
عليه اللام لا تبين الجنطة بالجنطة بل الباء بالبر الاسواء بسواء والنهي عن الشيء امر بضمة خصوصاً اذا
لحقه من ستمنا والجنطة اسم لمكيل قبل بحسنه وفيه مثلاً مثل حال الماسبق من جواب الشرط
كما في قوله ان دخلت الدار اركبت فانت طالق ويصير للاصحاب يكون والصح مباح فلا بد من ضرورة
من مر الى الحالة التي هي شرط اي سوا الوصف المماثلة والمراد بالمثل القدر لما روي حديث آخر كليله كليل
والفضل اسم للكرامة وفيه روى اسم لزيادة من حرام والمراد بالفضل الفضل على القدر
لان الفضل لا يتصور الا على المماثلة والمراد بالمماثلة انما هو القدر بالنظر فكلما الفضل عليها
لا محالة فصاح حكم النص حوت النسوة بينهما في القدر ثم الحرمة بناء على فوات حكم من مر هذا
حكم هذا النص عن فناء ما لتأمل في صفة النص لا بد لهذا الحكم من شرط اعني وليس كذلك كون هذه
من موال امثالا متساوية لان المساواة انما يتصور وجوبه في محل قابل للمساواة ولن يكون كذلك الا
بالقدر والجنس لان كل موجود من الحوادث موجود بصورة ومعناه فان ما يقوم المماثلة بها والقدر
عبارة عن امثلة والمخيار محصل المماثلة صورة والجنس عبارة عن الشاكلة في المعاني فثبت به المماثلة
معنى وسقطت الجودة بالنظر فصارت المماثلة ثابته لحد من الوصفين وصار سائر عيان فضله عن
هذين المتماثلين بمنزلة شرط الحكم ففسد به البيع ومعنى قوله علة الربا القدر مع الجنس اعني على كون المال
ربوياً هذا قوله لان شرطه يكون سبباً للمنازعة اي المفسد للسلع في الحقيقة المنازعة والمنازعة انما
ثبت عند الفضل على المساواة قد اوجبتا وما ان رضا بذلك لكن لا يطعن لا يقال له طاهر اذ
المعجون غير ما جرد ولا محمود فربما يقعان على المنازعة وهذا لان الانسان يجبول على حب المال وهذا
الوصف موثر عقلاً ومعدلاً شرعاً الا ترى ان زرع الجذع في السقف لا يجوز وان رضا بذلك فهذا الغي
ففيه تعليقاً لشرائط المماثلة لغيره اي الشرع شرط المماثلة والتقاء بعض هذا الاموال وذكر
بالعرة والخطر لا يمتنع بطريق اصابته شرط زائد لا يكون اعين المتكلمين في عظم خطئه عند الناس
كالعقد الوارد على من يصاح بعد زيادة شروط تعظيماً لما فطر الله من ايجاب اظهار العرة
والخطر ومعا الطعم لبقاء الانسان والتمتع لبقاء من موال

في مناط المصالح بها وهذا لان موال انما كانت سبباً لبقاء النص مع صفاتها ما كولا اورد
الى الماكول وهذا اخص صاحب الشرع الاشياء المتعة وانما فارق غيرها هذا الوصف فالحق ان الطعم والتمتع
من اعظم وجوه المنافع والسبيل الى مثلها الاطلاق بالبلغ الوجه لشدة من حياض البهاذول التصديق
واعبر هذا بالهوا والماء وغيرها الا ترى ان الطعام في الغنمة يتباح قبل الغنمة ولا يباح غيره من
من موال فتعليل الحرمة بماله اثر في من طلاق في الحرمة تعليل فاسد لانه يودي الى تضاد الوضع
والمنع المضموم اليه اي القدر الثابت المروية بكون الدار منسوبة الى بلد العراق على شرط الغراب ولم
يرد به مروية خراسان وفيه اذا اختلف النوعان اي الجنسان لان حرمة التفاضل ثابته عند فضل
النوع اذا اختلف الجنس كما اذا باع السقفة بالحنس والتسكية على ما ادعاه مشكرو وجهه ان يقول
سعى ان ثبت حرمة النساء اذا باع للجنطة بالشعير يظهر ثم يستدل به على حرمة سح المردى المزدوجين
لان لما ثبت حرمة النساء عند اختلاف النوع لان ثبت عند اختلاف النوع اولى ونقول ثبت بالنظر ان احد
الوصفين يكفي لحرمة النساء وقد وجد احد الوصفين فيما اذا باع مروياً مزدوجين فحرم ذلك وهذا الماعرف
ان كل حكم يتعلق بوصفين موثر من لاسم نصيب العلة الا انهما فليكن لهما شبهة العلة بوجود القدر
او الجنس ثبت بشبهة العلة والنقدية او حدة فضله في المالية فتتجوز شبهة الربا فثبت بشبهة العلة
وهو احد الوصفين وهو علة بآفة لحرمة النساء وان كان جزء العلة لحرمة الفضل فلا يودي الى توزيع
لهذا الحكم على عرأ العلة وكل شيء نصير هو الله عليه السلام الى غيره النص اقوى العرف لان العرف
انما صار حجة بالنظر وهو قوله عليه السلام ما راه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ومن قولى لا يترك الا لا يترك
فلا يصار الى العرف مع وجود النص فعلى هذا الوياح للجنطة بالجنطة متساوياً وزناً والذهب بالذهب متساوياً
كذلك لا يجوز وان تعارضوا ذلك لتوهم الفضل على ما هو المعيار فيه هاء وزن فاع مع خذ اي يقول كل
واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فتقايضان ما فيه الربا الى ما يتحقق فيه الربا كالجنطة بالجنطة
فانه لا بشرط التقايض فيه عندنا لان الواجب في القرض العيين لصحة المحل قابلاً للعقد وهو المكن من
التصرفات وذلك لترتب على العيين هوان لتعيين العقود لا يتحقق الا بالقبض فكان تعيين احد المتعاقدين
لصحة حية المعقود عليه وتعين آخره مقابلة لتحقيق المساواة

حكم

لان العين خير من الدين وغير النقود فتعين بالتعويض فلا حاجة الى التقابض وهذا معنى قوله لا يصير
بالتعويض الدراهم لا تعين الا بالتقابض لا يجوز مع الخطه بالدقيق لا بالسوي اى لا متساوي
ولا متفاضل لانه خطه من فسخ فيكون المحاسنة باقية من جهة فكون المساوي في الكيل لكن التساوي كليا
لا يعرف من الخطه والدقيق لا كساره فانه وتدخل حيات الخطه وتخرج اللحم بالحيوان الى الغز
وهذا في جنس هذه المسائل ان المحاسنة من النسيب يكون باعتبار العير تارة وباعتبار ما في الضمن
الغزى وعند محمد رحمه الله لا يجوز ان اذا ناله بلحم من جنسه كلبم الشاة بالشاة لان اللحم في الحيوان لان
الشاة تجتمع على اللحم والشحم واشياء كثيرة واللحم فيه امن من الدخول في السم فلما اعتبر الاصل في اللحم
لجزيان الوفا لان يعتبر اللحم في الشاة اولى ولهم انه باع الموزون بالعدد في المتفاوت فيجوز
كف ما كان كما لو باع الثوب بالقطعة هذا لان الموزون ما يعرف قدره بالوزن ولا يمكن كثر في الحيوان
منه يخفف نفسه مرة وثقل اخرى لا سترخاء مفصلة الا ترى ان المستثقل من اللحم وان كان اصغر
جسه منه لا سترخاء وقع في الميتة والنسوان اثقل لصلابة فيهم واسترخاء فيهن قوله لا يبرهن
من اعتبار وبيان يكون اللحم الموزن اكثر من اللحم في الشاة ليكون اللحم بمقابلة ما فيه من اللحم والباقي بمقابلة
السقط قوله لان عدم الخوازم من حيث ان اذ كانا على السواء او كان الشرح الخاص اقل وفيه فائدة
فانه لو كان جهة الجواز مع جهة الفساد متعارضا كان جهة جهة الفساد ترجحها للمعتمد فكيف جهة
الجواز ترجحها وليس فيه اثبات الترجيح ما يصلح حجة على ان هذا اجاب عن منة من حصول التغير ثقل كل
شيء بعينه قوله لا خلاف في الجنس لان اصلها اختلفا بحسب اختلافه لا يضم البعض الى البعض في الزكاة
وكذلك سائر ما يختلف باختلافه وكدقيق الخطه مع دقيق الشاة فكذلك اللحم البقر والغنم والقبض
مختلف ايضا فبعض الناس مع في بعض اللحم دون البعض قد تنفعه البعض ويضره البعض الآخر
نوع من اذال التمر وقيد به لان الخل الغالب يتخذ منه قوله لا خلاف في الجنس لان الخبر ما وعدت
او موزونا فخرج من ان يكون كيانا من كل وجه والخطه مكيلة بخلاف الخطه والدينون لا منها مكيلة لان
فكانت المحاسنة باقية من جهة لان على اللحم تغزى جازا ومعنى الروا على من حياط وانما ينقطع
الماكر في الغصب لان ذكر يعتمد على قرات معبم المقاصد على قرات

206
قواته من كل وجه ولا ريب ان المولى وعنده هذا اذا كان ما ذونا ولم يكن عليه دين وقد اشار اليه
في قوله لان ملك العبد له لان دين العبد يمنع ملك المولى عند اى حصة معه الله وعند ما ان كان
يمنع فلا يخلو من التعلق فلا يكون ملكا له مطلقا قوله لا نه غير متعصوم فيكون اخذ ما لا يباح
بدون هذا فيجوز تحلل المستامن منهم لان حاله صار محظورا بعقد ما من فسخه الى القدر وانه حرام
السلام المسلم اخذ عاجل باجل لغة واختص هذا
من سم لا اختصاصه بحكم بدلت سم عليه وهو تعجيل احد البدلين والهمزة فيه للتركيب اى ازال سلامة
الدراهم بالتسليم الى حلفه في حوز او ما من التسليم لان تسليم راس المال لازم فيه والقياس بانى حوا
هذا العقد لانه مع المعلوم اذ المسح ما المسلم فيه لكنه حوز رخصة بالنقض العدديات المتقاربة
من الله لا يعود التفاوت بين اسمنها بالمالية بانه لا استرى مثلا بضعة صغيرة وفلس
بضعة ضخمة فيكون التفاوت بينهما هدرًا في العرف والمراد بالموزونات خير الدراهم والذنانير
لانها ايمان والمسلم فيه لا بد ان يكون مثمنا قوله اذ اوصف وصفا يتميز عن غيره بان بين خمسة
ونوعه وسنه وصفه ما ان قال انه المرصني بنت مخاض جيد ولبقرة القبضة من القند ونحوه او الخنة
لما قطعه ومنه ما قوله باع القيد حوزا وما رواه تصحف كذا في المغرب في بعض النسخ جزا
بالولدين بكسر الجيم والواو من جمع حرة ومن الحرة من الرطبة قوله للجهالة لان هذه من اشياء ما
تفاوت فلا يعلم بذلك العدد منكم المنازعة ولا يجوز التسليم الى لغة في هذا اللفظ اشارة الى
انه اذا كان موجودا عند العقد ولم يكن موجودا عند المجل او على العكس وكان موجودا عند العقد
والمجل منقطعاً فما منها لا يجوز قوله لو حود القدرة على التسليم اى القدرة على التسليم انما
شترط زمان وجوب التسليم وزمان وجوب التسليم زمان جاول من اجل فشرط الوجود عنده وقد
وجد كما في سائر العقود فان زمان وجوب التسليم زمان جاول من اجل فشرط الوجود عنده لنا
ان القدرة على تسليم المعقود عليه شرط حواز العقد ولم يوجد له جمل ان تسجل موت من عليه السلام
والمراد من التسليم المسلم فيه واحتمال الفساد في هذا العقد ملحق بحقيقة الفساد وهذا جوار اشكال
وسوان يقال حيوة ثالثة في الحال ومنه صلا والموت موهم بقاؤه

قبله فلا يعتبر كما في سائر العقود فقالوا احتمال الفساد الى غيره ثم ذهبت ثمة الجايط موهم ومع
هذا جعله كالمحقق في منع حوار السلم وهذا مخصوص بهذا العقد فانه اذا ما عدا بمحذور يجوز
وان احتمال الملاك كونه بان قبل التسليم قوله عليه السلام الى اجل معلوم امر بالسلم هذه الصفة
فلا يجوز بدونه والمراد بان ان من اجل شرط السلم كالوجه يقول من اراد الصلوة ملتوضاً
ان يكون المراد به انه اذا السلم هو خلا ان يكون من اجل معلوماً وبعض مشايخنا يقولون ادنى اجل
شهر لان مادونه في حكم العاجل كما عرفت في بيان ذلك مما يحال وجعل يمينه هذا اذا لم يعرف مقداره
لانه ربما يضيغ فيودي الى المنازعة والمراد بمكيال معين سواء كان له او لغيره ولو كانه النسيب لسان
الصفة بان قال لا نذبحي بحوزة ان الثوب الذي نذبحي ما يبيح على صفة معاونة فتسارع على تلك الصفة
في تلك القضية او في غيرها لبيح نذبحي كذا في المبسوط اعلام الحنفية بان قال خنطه او شجره والقدار
بان قال قفزا وقفزان والوصف بان قال احد او ردي او وسط وراجل بان قال الى شهر والزوج
بان قال سفوف او بريق في هذا اذا كان يتعلق العقد على مقداره كالخيل والموزون والمعدود وقال
الشيخ في ما يرد من ان الله هذا اجترار من اللذروعات والحوائث وذا اشته ذكر فانه يصير معلوماً
بالتعيين من شارة ولا يحتاج الى اعلام قدرة وقيمة في صحة كونه راس المال التسليم بالاجماع لعمامة
ان من اعلام يحصل بالامارة ان المقصود من موزن اعلام وقد حصل ذكر الامارة لا لها بلح اسباب
التعرف وله انه يمكن ان يحد البعض متوقفة الى غيره ببيان ان جهالة قدر راس المال يودي الى
جهالة السلم فيه لان السلم اليه اذا اخذ راس المال وانفق على نفسه كما يفعله المجتاجون وما بقي في
يده زبوت لان الدراهم لا يخرج عن الزبوت فله ان يدفع الزبوت الى رب السلم واما لا ينقض سبب
في حبل الرد فنقض العقد بذكر القدر واذا لم يكن مقدار راس المال معلوماً لا بد من ان يكتفى
وفي كم بقي واذا كان معلوماً توزن الزبوت فيعلم في كم انتقص وفي كم بقي وما يودي الى جهالة السلم فيه
صحة حرارته وان كان موهوماً وهذا خلاف ما اذا كان راس المال ثوباً لان الذرع صفة في الثوب
المعين ولهذا الواشترى ثوباً عشرة اذرع موحداً عشر ذراعاً فانه يسلم له الذمالة ولو وحده تسعة
اذرع لا يحط شيء من ثمنه اذا كان للذرع وصفاً فلا يكون

204
مقابلته لانه لا يقابل من وصف فلم يكن السلم فيه منقسماً على عدد الذراعان فجهالة قدر الذراعان لا يودي
الى جهالة السلم فيه فممنع صحة العقد في الكتاب ولا يستدل في المجلس في الحال هكذا
حتى لو استدل في المجلس بنقض العقد في شيء فنفس العقد ان في هذا القدر فلا يعرف قدر الباقي بان كان
الباقي هالكاً فلا يعرف حتى يجوز العقد بمقداره وسجل في قدر الزبوت واحتمال الفساد ههنا جوب
عن شكك وموان يقال ان هذا امر موهوم والموهومات لا تعتبر فقال الموهوم معتبر هنا لانه شرع
مع المخالف اذا العقد وقع على المعلوم وشرط حواز العقد السع وحود الموقوف عليه فيؤثر فيه الشهادة
الواهية مما يقولون ان مكان العقد يستقر في القرض والغصب اما لو حود السد الموجب للالتزام
وسوا العقد وسبقه ارض او لا لا يذللهم مكان آخر في هذا افاق السع والغصب القرض
يعني في القرض التسليم واحد عقيدته وكذا في ستملاك التسليم مستحق عقيدته ستملاك مستحق
هذا المكان ضرورة وحول التسليم فيه لان العقد يقتضي التحويل لئلا يفسد ما يني عنه قبض راس
المال سواء كان دينا او عيناً اما اذا كان ديناً فلا نه افتراق عن حيز من يد يد وفي السع عليه السلام عن
الكاكي بالكالي وان كان عننا ففي القياس ستر قبضه لانها افتراق عن يد يد في ذلك حال
كسح العينين ثم من وجعل وكنا استحسننا او شرطنا القبض لان التسليم اخذ عاجلاً باجلاً فشرط كون
اخذ البديلين فيه مجتلاً كما بشرط ان يكون من خرم وحله لتوفر هذا العقد مقتضاه وذكر انما
يحصل بالقبض في المجلس في هذا مع المسح قبل قبضه هذا دليل على المجموع اما في غير راس
المال فظاهر فكذا فيه لان راس المال اخذ بشبهها بالمسح لان المسح ما يقصد تملكه بالعقد وعقد
السلم يقصده تملك راس المال وهذا نقل وصف العينية الى راس المال في هذا العقد تحققاً للمبيعة
ولهذا الوثاق بالسلم لم يكن له ان يشتري من السلم اليه راس المال شيئاً يقبضه ولو كان بمن الجاز
والشركة ان يشترى اخيراً في السلم فيه وانه مع بعض المسح وصورة التولية ظاهرة يقال دقة هذا الثوب
جيدة مراده غلطته وثخائنه ونوع حاز ولا يقال السلم ثبت حله في القياس من النص انما وادى
المكيل والموزون حيث قال منكم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم فيبقى الباقي على القياس
لان النص خص من العدييات المتقاربة مخصص الذرع

بالتبسيط حتى ان شرفي مثل هذا كالحجر الجواهر الكبار متفاوتة غاية التفاوت بالصفا والبرق
فلا يجوز السلم فيها امتا صغار اللؤلؤ التي ناع وزنا وصحلتا المفرح يجوز السلم فيها ثم ذكر
اصلا مخرج منه المسائل كما مر داب هذا الكتاب فقال كلما امكن ضبط صفة الى غيره وهذا ان المسلم
دين والدين اما يعرف الوصف فاذا لم يعرف الوصف ففي محمول لا يورد في المنازعة المانعة من التسليم
والسلم **فصل** في ما يقع في المبيع من اعيان لا يصطليح واما غيره فبالجراسته واذا كان
مشتقاً بما كان مالا يجوز بيعه وقوله عليه السلام ان من البحت مهر البغي وثمان الكلب بمحمول على ابتداء
من سلام قلنا لم عن العادة المألوفة في اقتناء الكلاب ولا يجوز بيع الخمر والخمر ولا يباع في
قوله اذا كان احد العوضين او كلاهما محمولاً لان ذلك اصل يخرج منه المسائل فيجوز ايراد الظاهر بعد
الكثرة اذ لا يثبت والتشديد معسل الفعلة اذا سوى من ظن **كتاب** **القصر**
اعلم ان من موال انواع منها ما هو ثم من كل حال صجبه ابياد او لم يصحبها قوبل بحسنها او بغيرها
كالجوز منها ما هو مبيع بكل حال كالشباب والدواب وما ليس بشئ ومنها ما هو ثم من وجه مست
من وجه كالمكيد والموزون فانها اذا لم تكن مبيعة وصحبها الباء وقابلها فهي ثم وان لم يصحبها الباء
وقابلها فمن فهي مبيعة ومنها ما صار ثا ثمانا لا اصطلاح وهي سلعة في من صر فان كانت راحة
فهي ثم لا يتعين بالتعيين ان كانت كاسرة فهي سلعة والتمن ما شئت من في الذقة كذا انقل عن الفراء
واعلم ان الصر يخص من السبع اذ كل صر مع ولا ينعكس في انما سمى به للمجاجة الى النقل من يد
الي يد والصرف هو النقل والرد لانه قال الله تعالى ثم انصرفوا احرفوا الله قلوبهم ومنه تصرف الرياح اي
ترديها او لانه لا يملك منه الا الزيادة اذ لا ينفع بعينه والصرف هو الزيادة لغة ومنه سمى العبا
بالفلة تصرفا كما حار في الحديث وانه اسم لعقود ملائمة مع الذهب بالذهب وسبع الفضة بالفضة ومع
احدهما بالآخر **فصل** من حفر ثمان انما قال هكذا لان النقرة تعين بالتعيين لا بآية فلا يكون
مطلقا وعقد الصر يشتمل التبر والمضروب وكذا ان اختلفت الخوجة والصياغة اي لا يجوز
الا مثلا مثل والافراق المعبرة الصر لا ابدان حتى لو حاما وحشيا فرحان ثم تقابضات
ان قال ان احد اصاحبه حاز قوسه **في** **التعيين** **فصل**

١٧
٢٥٨
ان القبض في التخصيص واجب وذو الا يحصل في الذراهم والدرناير لا بالقبض بل بالاستئذان **فصل**
القبض ليس بعين لان القبض واجب بعينه مع الدين يجوز لغوات المساواة لان التقدير **في** **التعيين**
والقبض في الصر لا يلزم وانه شرط لبقاء العقد لا لصحته **في** **التعيين** فان افرقا في الصر قبل قبض
العوضين او احدهما بطل العقد ولا مطلقا بعد الصحة **في** **التعيين** وان تعقاد كذا قاله الشيخ **في** **التعيين**
بدر الدين **في** **التعيين** مع المسح من وجه وهذا لان المسح لا يذله من المسح ولا شيء سوى القطن
بمعامل كل واحد منها مسحا لعدم **في** **التعيين** ولوبة وسبع المسح قبل القبض لا يجوز وليس ضرورة كونه مبيعا
التعيين كالمسلم فيه على ان لا تدعى انه مسح مطلقا بل هو مسح من وجه وانه كان له الحد الحواز اذ الشبهة
ملحقة بالحقيقة في باب المحكمات فصل السف حديد جفن السيف غيره جماله السيف كسلاح محمله
لو صرف الى كذا يجوز ولو صرف الى كذا بضد واحد المسلمين محمول على الصحة والسداد مما امكن
عليه السلام لا يظن بكلمة خرجت من اخيك المسلم سوا وانما تبذلها في الخير محملا وقد عزم
من مع الولي حذرا لله تعالى خرح منها اللؤلؤ والمرجان والمراد احدهما لانها مخرجان من المالح
من لغز وقال تعالى نسيحوا لها والناسي صاحب عصى **في** **التعيين** الى قوله فاني نسيح الحوت وقال
قد احسد عوتكما والداعي كان موسى عليه السلام اذا سافرتا فاذا ناولا وقاما والمراد
احدهما وتامة في الجامع **فصل** في كذا في كل الفضة اذا كان مصروفا الى الفضل او الجفن
والخايل او في شيء من الفضة اذا كان مصروفا اليها **فصل** وبطلان الجلية لعدم التقابض
ولا يقال ان فيه تفريق الصفقة فتسخر ان لا يجوز في الكل ان ذلك انما يكون لتعدد وجود العقود
والعقد لم ينقل في الجلية لفقد شرط الحواز فان قل لا كذا فالسبع موجود فيها بدليل قوله بطل
العقد قيل له اختلف المشايخ على ان التفريق انما يكون ان لو كان هذا مضافا الى العاقد كما في
الظاير ولم يوجد فكان **في** **التعيين** من تأمل مشترك بينهما لانه صرف الكل وقد وجد التقابض في البعض
دون البعض ولا يشع الفساد لانه طاري في قوله من غير صبغة اشارة الى الفرقان في المسئلة
ونعت الشركة بصنعة ومنه المفاخرة قبل ان نقدر بعض الثم فلا خيار له بخلاف المسئلة الثانية الشركة
من عيان الجمعية بحيث لا فائدة منقص بالتقصير

ولهذا التزوج امرأة على دار فاستحق بعضها شئت للمرأة الخيار ولا شئت للخيار في المهر الا بحسن
فاذا كانت الشركة عيبا كان له الخيار كما ير العيوب فان اختارا الاخذ فهو له حصته لفرق الساعي
بعضهما انه ان البدلين متى قويا لا بدلين من الجانب الاخر ينقسم كل بدل من هذا الجانب على البدلين
ذلك الجانب وكذلك كل بدل من ذلك الجانب على البدلين من هذا الجانب بقضية من طلاقه في المعاملة
وحسب المقابلة هكذا اصدار كل حر من هذا الجانب مقابلة بالحر من ذلك الجانب او بثلثه من كان
من حر مخانسة يتحقق فيه شبهة الربو انما انه قابل الدرهم بالدينار والدينار بالدرهم فيجوز
كالنقص عليه وهذا ان قوله بعد درهمين دينار ادرهم ودينارين بفضة مطلقا المقابلة
مقابلة الكل بالكل والجزء بالجزء ولا مقابلة العين بالعين من جنسه ولا من خلافه من جنسه
ذلك مقابلة مفسدة والمطلوق ضد المقيد فلا يفهم منه ما يفهم بالمقيد ولكن مع هذا احتمال كل نوع
من انواع المقابلة وعلى هذا احتمال انواع المقيد لا بقضه الصفة ولكن لان الذات لا يتفاوت
وصف من الاوصاف فاحتمل كل وصف منه كالرقبة تناء والمسلم والكافر والصغير والكبير باعتبار
ذاتهم سم بل لما ذكرنا ولما ثبت ان انواع في اجمال المقابلة على السواء نقول لو حمل هذا المطلق على
سائر وجوه المقابلة بفساد العقد ولو حمل على هذا الوجه يصح فكان حمل كلامه على وجه فيه بطلان العقد
اولى من حمل على وجه فيه فساد العقد اذ تصحح كلام العاقل يقتضيه ديانته وعقله ولا يمكن
ولهذا حمل كلامه على المحاذ في موضع يصح الا بالحمل عليه ويدرج في كلامه زيادة لم يتلفظ به في
موضع لا يصح الا بذلك الطريق ولهذا قلنا سمنا اذ اناج عدل بالف درهم وفي البلد نفود مختلفة و
بعضها اروح يحمل مطلقا كلامه عليه تصحح له وان كان فيه نقس كلامه الغلة ماردة من المال
ياخذة التخاذل في تجوزا للعقد اي لا يصح الدمان الصححان في مقابلة الصحيح والغلان
في مقابلة غلة بل بصرنا الصحح الى الغلة والغلان الى الصحيح تجوزا للعقد كما في المسائل المتقدمة
فان قيل الجودة سابقة العبرة فلا محتاج الى هذا التجوز والتصحيح قيل يحتمل ان يكون
الغلة عنده الدرهم المخشوش كل بئر حرة والسقوة فيعطي هذا لا يكون هذا اتفاقا وفي الوصف بل في
القدر والله اعلم الدرهم لا يتخلف عن قليل الغش فلا

لا يتطبع الا مع الغش وقد يكون الغش خفيا كما في الردى منها فيلحق الغش القليل بالرداءة والحد
والردى سواء فيعتبر فيها ما يعتبر في الخيار حتى لا يجوز بيع الخالصة لها ولا مع بعضها
ببعض الامتناسا وفي الوزن ثم ذكر في بعض النسخ فيها وفي بعض النسخ فيها وعلى التقديرين الضمير
الى الدرهم والدينارين قوله فان كان الغالب عليها الغش لغيره هذا الذي ذكره اذا كانت الفضة
لا تخلص من الغش لا تهاضرت مستهلكة فلا اعتبار لها اذا كانت تخلص من الغش فليست
مستهلكة فاذا سعت بعض خالصة فهي كسبع نحاس فضة بفضة فيجوز على اعتبار اذا اشترى
لها سبعة اي الدرهم المفضوشة فكسدت اي في جميع البلدان حتى لو كانت تروح في بعضها دون
البعض فعليه رد المثل كذا اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله قوله بطل البيع قبل انعائه ان البيع
تخرج من ان يكون لا زما وجبر النابغ في نقضه والصحيح ان البيع يبطل حقيقة لا نفا اذا كسدت خمر
من كونها فنا وصارت مبيحة في الدمة والمسيح في الدمة لا يجوز الا في التسليم ولم يقصد اذ لم يفسد العقد
الضمير قوله وقال ابو يوسف رحمه الله فتمتها وقال محمد رحمه الله فتمتها راجع الى الدائم المفضوشة والبدل
عليه قوله انه انتقل من النقضية الى غيره لان هذا لا يصلح دليلا لوجوب قمة السلعة البتة
وكيف يمكن صرف الضمير للسلعة ووجوب قمة البيع من احكام البيع الفاسد والبيع ما في عندهما
على الصفة في قوله لا غرض في نصه اذا كانت حواء يعني انما لم يشترط التحسين ثم ان لا نه
غرض في نصه والفلوس ان ثمان فيكون الحكم فيها هكذا اخطأ في البيع لا نه تختلف الغرض فافلا
بد من تعيينها ولا يعرف ما يوازيه من القبة هذا جواب عما قالوا انه اذا تعذر رد الفلوس يجب رد
القمة ومن اشترى شيئا بنصف درهم فلوس للغيره هذا الذي ذكره يصح اذا كان قدر الدرهم عبارة
من قدر من الفلوس كما يكون في بعض البلاد فاذا كان كذلك صار كانه صرح به فيجوز انما قيد بنصف
درهم من الفلوس لا نه لو قال درهم فلوس يجوز عند محمد رحمه الله وعليه ما يتباع بنصف درهم من الفلوس
اي عليه من الفلوس قدما يتباع بنصف درهم في صرح في صريح في درهمها الى غيره قال شيخنا بنصف
رحمه الله فيه نظر فقد ذكر في الهداية ان البيع جائز في الفلوس بطلانها في غيرها ان سح درهم بالفلوس

حاشا وسع النصف نصفه الاجبة روى فلا يجوز وعلى قياس قولنا جنيته الله بطلان الكلام
الصفحة متحدة والفساد قوى ففسح كما اذا جمع من جرد وعذر وبعها ولو كرر لفظ من عطا كان
جوابكوا بها من الصحيح لا فها سعان ولو قال اعطني نصف درهم فلو س في نصفها الاجبة حاشا
قابل الدرهم مما يباع من الفلوس نصف درهم ونصف درهم الاجبة فكون نصف درهم الاجبة بمثل
وما وارة بازاء الفلوس في اكثر نسخ المختصر ذكر المسئلة الثانية كذا في الهداية وذكر في المبسوط و
الفتاوى الطبرية هذه المسئلة على وجه سماع فطلعت هناك فيمكن تصحيح المذكور في المتن بان جعل
كانه قابل الدرهم من الفلوس نصف درهم ونصف درهم الاجبة لكنه مبرز بين النصف والنصف ليعلم به
ما يقابل الفلوس كما قلنا فما اذا اخذ هذه الخمسين ممتلئة فانه وان ذكر بلفظ الشبه فقد علمناه
على الواحد لتصح التصرف كذا هنا فكون الجواب هذه المسئلة كالمسئلة المذكورة في الهداية وغيرها
وتام التقرير في المستوفى الشفعة بناء على البيع وهو صحيح حقيقة فاودها عقب البيوع
كتاب الشفعة الشفعة الشفعة من الشفع وهو الضم
وبنه الشفع الذي هو ضد الوتر ومنه الشفاعة من يضمن للماني الى الغايين وفي البيع ياد بها ضم الشفاعة
الى عقار الشفع وسبها من تصال بالشركة او للحوار وشرطها عقد المعاوضة حتى لا يتحقق المهر
وركنها اخذ الشفع اما من الباع او من المشتري وحكمها ثبوت حق التملك وعوارضها السكوت عند العلم
مع القدرة وغير ذلك **فصل في الشفعة** واجبة اي ثلثة اذ لا ياتم بالترك التسليم للخلط والشرك
يتبين ان عن معنى اجد لا فرق بينهما من حيث اللغة فجاز ان يقوم احدهما مقام الآخر فاذا عرفت هذا
سرع اعلق ههنا وهو انه سمي الشفاعة بضم السين مرة خلطا ومرة شركا وكذا سمي الشفاعة بضم
المسح مرة خلطا ومرة شركا ولا بد ان يكون الطريق او الشرب خاصا حتى سمي الشفعة فالطريق الخاص
ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان يكون فزا لا يحرم فيه الشفاعة والمراد بالجار الملاصق وهو
الذي على طر الدار المشفوعة وبانه في سكة اخرى **فصل في آثار الشفاعة** في الخلط انما ذكر هذا
لان هذا الحديث روى بالفاظ مختلفة ومضمون الكلام كونه سنا والمراد من آثاره هنا الاحاديث
فان سلم من الرواية ان من ثلثة السقب القرب فالصادقة

ومعنى الحديث الحاد اجن بالشفعة اذا كان الجار ملاصقا والبا من حله احق بالشفعة وقيل ان
لرسول الله عليه السلام ما سبقه قال شفعتي والحق لنا على الشافعي فانه ذكر اسماء شفعاء معنى والحق
منه ملق باسم مشتق فذلك المعنى هو الموحد للحكم اذا كان موثرا فيه كما في الزاني والسارق وهذا المعنى
فان حق من اخذ بالشفعة لدفع الضرر وذكر بالمجاورة ومن تصال على الدوام اذى من مادة المضار من
حيث انقاد النار واعلاء الجدار وايقاد البعاد ومنع ضوء النهار وقطع هذه المادة بتملك من صلح ولو لم
صالحه ولا ية تجوز بالشفعة الى نفسه او الى الضرر الذي يلحق الدخيل بتملك الدار عليه لان هذا يدل
من صلح وذاك ترك الحادث واذا ثبت ان سدا استحقاق القرب ومن تصال لدفع ضرر الجوار وظل
في حق الخلط حتى يفسد المسح وهو اقوى فلا جرم كان مقدما على غيره ثم ينظر درجة في حق الشفاعة الطريق
ثم في حق الجار وقوة السد يصلح مرجحا كما عرفت وتفسيرنا قلنا من اشترك من ارض في سكة
غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشريك المنزل احق بالشفعة فان سلم فالشريك
الدار احق من الشريك في السكة فان سلموا فاهل السكة احق فان سلموا فالجار الملاصق ومن ان
سعد من مالك عرض منتهى على جاره فقال اخذه ما يريد اما اني قد اعطيت به ثمان مائة ولكن اعطيتك
لاني سمعت رسول الله عليه السلام يقول الحاد اجن بشفعة فان قيل المراد اجن ما عرضا عليه بالسك الا ترى
انه فتر الحق بالانتظار اذا كان غائبا قلنا ان السعي عليه السلام جعله احق على من طلق فيكون احق
ها قبل البيع وبعده ونحوه ينظر لها بفسر لبعض من مثله كلمة اجن قوله عليه السلام الشفعة فلما لم يقسم
ذكره محلي باللفظ اللهم وانها للجنس اذ لم يكن شتم معهود فمقتضى ان حصر الشفعة فيما لا يقسم
وفي رواية انما الشفعة فيما لم يقسم وانما التفرع للحكم في المذكور ونفيه عن غيره لقوله تعالى انما الله له واحد
هو تنصيص على نفي الشفعة فيما قسم ومعنى قوله لم يقسم ان لا يكون مقسوما وهو قابل القسمة لان الشفعة
عنده لا تعد فيما لا يكره قيمة كالحمام والبير والوحى لان حق الشفعة عنده لدفع ضرر مؤنة القسمة والحواس
عن ثلثه بان ان للشريك شفعة وحقه نقول به وخصص الشيء بالذكر عندنا لا يدل على نفي ما عداه
وكلمة انما كما يحكي للمجهر فقد يحكي للمجهر من ثبات بطون المماثلة كما يقال انما العالم في البلد من اهل الكمال
في العلم والمشار اليه بالاصابع زيد ولم يرد به

نفى العلم من غيره واليك هكذا فان مع الشريك الذي لم يقاسم لا مزاحة له حد في الشفعة والمراد بقوله
ما لم يقسم قسمة فسرهما في لغة وموان لا يبغي بينهما حد مشترك واتصال بوجه بوقوع الحدود وصرف الطريق
ولا ان لغز الخدش حجة لنا فانه قال فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة على استقاء الشفعة
بالمرتبين جميعا وهذا مفهوما عندك يتعلق بشرط واحد فهذا دليل على انه اذا وقعت الحدود ولم
يصرف الطرق بان كانت الطريق واحدا احد الشفعة وفيه النزاع ايضا كذا في سرار وغيره والجار
المقابل له شفعة له هذا احتراز عن قول شرح فانه يقول الشفعة بالانوار اقرب الدار الى الباب احق
بالشفعة لا طلاق الخدش ولما ان العلة من اتصال على الدوام ولم توجد وليس صار مطلقا فلا ينطبق
للحدس كلهم السكرك لا يدخل تحت مطلق البيع والشفعة تحت عقد البيع معناه بعده او عنده لا انه السبيل
بينهما من اتصال وفيه دليل على انه لا عند معاوضة مال بمال وتستقر بالاشهاد اي بالطلب الثاني
وما طلبه التفرع فحسب عقد البيع بقول البائع بعد صحتها ان يكون المراد به ما ذكر في الكتاب ان الشفعة
بالبيع قبل ملك المشتري الا ترى انه لو قال كسبت بعد هذا الدار من فلان وقال فلان ما اشترت كان للشفع
ان ماخذ بالشفعة ثبوت البيع ما قرأ البائع وان لم يثبت ملك المشتري لا نكاه وهذا ان الشفعة انما تحت
عند رغبة البائع والبيع يعرفها فكيف ثبوت البيع في حقه ولهذا اذا استرح ارا بشرط الخيار تحت الشفعة
لا نه لا يمنع زوال البائع بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ولم يردنه ان الشفعة تحت عقد البيع معضانا
الى قول البائع لا الى به يصادم القبول ولم يذكر في بعض النسخ بقول البائع بعد الشفعة كحل العقال ذكر
في المبسوط يعني من رعة السقوط وقال المطرزي هذا من شرط قصر المدة اي انها تحصل اذ في مدة
كقدر اجل العقال وقد ابعد من قال انها تذهب سريعاً كما لبعض اذ اجل عقاله للشفع حتى التملك
كما لنا حتى التملك من موال المساجة كالصدوقه والمكرك انما ثبت بالاحدوس خذا انما يكون بالتراض
او بقضاء القاض اي من خذ الذي هو سند الملك المالك الذي ثبت المكركه بلغير ولا خذ ولا التملك
لا يكون الا بالرضا او القضا كما في الرحوم في العينة والى بمجرد خذ لا توقف على شيء ما ذكرنا في
الصدوق والخيش من غيرهما وقوله فلا ملك الا بالخذ مشكك فقد ذكر شيخ من سلاهم خواهر راد
انه اذا حكم به جاكم ثبت الملك وان لم ياخذ الدار وحسب ان

يراد به فلا ملك الا بالخذ انما هو في معناه حكم الحاكم وفائدة قوله بملك بالخذ يظهر مما اذا ما الشفعة
بعد الظلمين او ما عدا دارة المستحق لها الشفعة او سعة دار تحت الدار المشفوعة قبل حكم الحاكم
او قبل التسليم اليه بالرضا لا يورث عنه في الصورة من دلي وبطلان الثانية ولا يستحقها في الثالثة
لا لعدم الملك وقوله اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة بالطلب على ملكه او حصة طلبها المواتية وبطلان
على قول العلم بالسرا حتى اذا سكنت هبته ولم يطلب بطلت الشفعة وروى عن محمد رحمه الله انه توقف
مجلس علم الشفع وهو اختيار الكرخي ويقصده بقوله اشهد في المجلس مجلسه اشارة الى هذا القول
وهو شهادة ليس لازم وانما ذكره نفى التجايد والتأكد وكيفية هذا الطلب ان يقول طلبت الشفعة
او اطلبها او اناطالها والباقي طلب التفرع من اشهاد بانه ما قاله الكتاب ثم من حضر اي يقوم
المجلس في صورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفعتها وقد كنت طلبت الشفعة
واطلبها لان فاشهدوا على ذلك والثالث طلب الخصومة والتملك وموان محي عند القاضي ويقول ان فلانا
اشترى هذه الدار وطلبت الشفعة فتره ان سلمها الى شفعتي هذه فلا بد من تحديد دار ياخذها
بالشفعة وتحديد دار يشفع لها الشفعة لم يوافقها اي طلبها على سبيل المبادرة والمطالبة مفاعلة
من لو ثبت ثم بشرط اشهاد على ذي اليد انما اعاده لاقامة الدليل عليه واعلم ان الخصومة انما بوجه
على من له الملك كالمشتري او على من له اليد كالبايع حتى اذا خرج المبيع عن يد البائع لم يصح له اشهاد عليه
لعدم الملك اليد كذا في الهداية وهذا بشرط ان الطلب من المشتري يصح وان لم يكن بده لوجود الملك وما ذكر
في الكتاب من قوله ان الطلب انما يتم بمنزلة فقه ثم بشرط اشهاد على ذي اليد باعاً كان او شرياً
بشرط ان اليد شرط للمشتري واليه اشارة في المبسوط ولكن يصح ما ذكر في الهداية وما ذكر في المبسوط وفي
هذا الكتاب محتال لخواص انه انما قيد باليد بناء على العادة وموان الشفع انما يطلب المشتري اذا قبض الدار
ولذا يصح له اشهاد على بايع اذا سلم المبيع له اشهاد على العاقد كذا ذكر في الجامع الكبير ومبسوط شيخنا
معهم الله فلما صح الطلب من البائع اذا لم يتول يد ولا ملكه ان يصح من المشتري مع ان له ملكا وهو اقوى اليد
اولى وفي المختصر اشارة اليه حيث قال او على المبتاع مطلقاً ولم يقيده بقوله اذا كان المبيع في يده
كأقيد في جانب البائع والى هذا ما لا الشفعة

ط
والمواثبة

ثم ما بدر الدين رحمه الله فكان المراد بقوله ان الطلب انما يتم من جهة مجرد للاشياء دون حقيقة
 وبول الصبر او يقول لما ثبت ان الملك اقوى من الدين حتى لو عارضه الملك في العادة لكان له ان يشهد ولو عارضه الدين
 لكان له ان يشهد فكان بيان صحة الطلب من ان الدين انما يثبت له الملك المطبق من وجهه اقامة للمحل الا
 لمحل الخصومة الحق للشفع ثبت في زمان معلوم لانه لو ثبت له الحق مطلقا غير مقيد بزمان لقتضيه
 المشتري لانه بعد ذلك عليه التصرف بحاقه ان سقضه الشفع والضرب مد فوج فيقدر بشهر لانه اهل وادونه
 عاجل يدلي لانه لو حلف ليقضيه دينه عاجلا فهو على ما دون الشهر ولو قال اجلا فهو على الشهر والفتوى على
 قول محمد رحمه الله والشفعة واجبة في العقار وان كان مالا يقسم اي اذا قسم ذهبت مصلحة المقسوم
 كالجوام فانه مقسوم في نفس من غير ان اذا قسم خرج من ان يكون متغايبة في تلك المصلحة قوله ولا شفعة
 في العروض الى غيره عند علمائنا رحمهم الله لا تحت الشفعة بالشركة في المنقولات وقال ابن ابي شيبة لما ان
 الشفعة ثالثة صلا في القياس لما فيه من تلك المالك على الغير بل في رضاه لضرر موهوم من جهة الاحيل وانه
 يجوز لقوله تعالى الا ان يكون تجارة من تراض الا انا استعسناه في العقار لورود خبر في ذلك و
 يمكن الحاق المنقول به دالة لان الشفعة انما وجبت في العقار لدفع ضرر سوء المجاورة على الدوام لان
 العقار يتملك الدوام فلا يمكن انتقاله في دخل عليه دخيل احتاج الى صيل الى تخلف ضرره على الدوام
 اوسع ما اجد للاقتناء ابدأ بجعله ان يدفع ضرره لتحويل الصفعة الى نفسه لانه لا ضرر للدخيل بان
 جاد الى راس ماله انما عدم ربحا مصادره وان دفع عن صيل ضرره ولان الضرر لما تصور بالحوادث مرجح
 من صيل على الدخيل مراعاة حق من بقا لان تبدل الاصل اشد ضررا من ترك الحادث وهذا المعنى معلوم
 في المنقولات لانها تشتري للبيع عادة فلا ضرر في بيعه من صيل نصيبه ويقع به الخلاء من ضرره فلم يكن
 له ولاية التملك على شركه ببدل دفع الضرر وقد اندفع بدونه قوله واذا ملك العقار الى غيره ليست
 مكان القياس عند وجود
 مساواة المالك وهذه
 من عواض

من صيل ان الشفعة ثبت
 مكان القياس عند وجود
 مساواة المالك وهذه
 من عواض

فكان المملوك بالصدان وغيره كالمملوك هبة فلا تحت فيها الشفعة وقوله ولا شفعة في الارار التي تزوج
 الزوج عليها الى غيره نزع لهذا الاصل وقوله او سينا جرها اذا اى جعل الارار لغيره وقوله او حسن
 عليها عندا او يقول لغيره اعتصمك يدان فلان ثم هذه تلك الارار قد دفعها الى السيد لا تحت فيها الشفعة
 وقوله لان العوض ليس بالبها اما البضع عند الخرج

فظاهر وكذا عند الدخول لان المالك غير ادمى خلق لمصلحة من دعى في حقه الشفعة والشفعة وحده
 لا يكون غيره والصالح عن منكار لقطع الخصومة وهو ليس على وجه او يصالح عنها بانكاره وقع
 في اكثر شئ المختصر او يصالح عليها بانكاره ومعه من ولا ان يكون الدعوى في الدار ان يكون لدار
 يد الصلح ومعنى الثاني ان يكون الدار يد الصلح والصحيح او يصالح عنها بانكاره اذ اصالح
 عليها بانكاره تحت الشفعة نص عليه في الهداية وهذا لانه اذ اصالح عليها بانكاره والمدعى يزعم انه
 ملكها بعوض من المراء مواظب بزمه وقد تحقق من يد الى يد فكانه اشتراها ما يدعيه فثبت الشفعة
 اما اذ اصالح عنها بانكاره ففي زعم المنكر ان الدار بقيت في يده كما كانت وانما بذل المالك فداء للمير
 وقطع الشفعة فلا تحت الشفعة والصالح عنها بالسكوت ملحق بالانكار لان سكوتة تحت منكاره يحل
 عليه بدله حاله وهذا لانه لو كان خصمه محقا لوجب عليه البيان مالا قراره لان الساكنة عن الحق شيطان
 اخبر من الحديث صلا ما اذ اصالح عنها ما قراره فانه صلا الشفعة لانه اعترف بالملك للمدعى انما استفاد
 الملك بالصالح فكان مساواة محضة قوله بخلاف من نكاره اشارة الى قوله او يصالح عنها بانكاره
 لان الشفعة تحت فما اذ اصالح عليها بانكاره لو حرد المعاوضة في حق المدعى ويحتمل ان يكون هو المراد
 اذ لو لا ذلك لسن الحكم في من نكاره كما منع من قراره بالسكوت لكن الحكم عليه ما ياباه الحكم والتعلل على ما
 ذكرنا وانما خص من قراره بالسكوت وان كان الحكم في من نكاره كذلك لانه وقع في اكثر المختصر نسي المختصر
 او يصالح بانكاره فاقصر على السان في من قراره بالسكوت لسبق بيان من نكاره فالحاصل ان الشفعة
 تحت فيما اذ اصالح على دار سواء كان ما قراره او سكوت او انكاره تحت الشفعة اذ اصالح عن دار
 بانكاره او سكوت لان ان يكون ما قراره تحت حلفه قوله لانه يتبرع بغير المعاوضة اي يتبرع بانكاره
 عدم المعاوضة لان عوضه قطع الخصومة وهو ليس على هذا احاصل ما خصه شحنا من شحنا عند الله
 رضى الله عنه وهذه المسئلة مختلفة في لفاظ في الشئ والخطاء فيها من التامخ والتقصير ما ذكرته
 فصلا والكلف الشفع هو اقامة البينة لان اليد ظاهرا محتمل فيحتمل ان يكون مداومة
 فلا يكفي لاثبات من شققان والشفع هو المستحق فلا يكون طاهر حجة له وفي مسلة الطاهونة
 استحقاق من جرة العقد السابق لانه بالظاهر قوله

لا بد من العلم
 في الشفعة

سأله القاضي المدعي عليه اقم المدعي عليه لانه متردد بين البائع والمشتري اذ كان البائع ماله
 اذ كان المسح في يده والمشتري اذا قبض فالظاهر ان المداخلة المشتري بدليل قوله فان اعترف
 المشتري استخلف في حق استخلف المشتري اي بطلت الشفعة وانما حلف على العلم لا استخلف
 على ما في يده وفي مثله حلف على العلم ومن قوله ما شفع للبيان كقوله تعالى فليحسبوا الرجس
 من دونان في سأل القاضي اي المدعي عليه في حق استخلف ماله ما ابتاع او ماله ما استحق المالك
 على الحاصل ومنه ولا على السند كذا في الهداية وفي الذخيرة حلفه على السند ولا حلفه على الحاصل لانه لو
 حلف على الحاصل في شفعه الجواد عنه تناول من يرى شفعة الجواد وحلف هنا على البتات لانه لا يحل
 على فعل نفسه وفي مثله حلف على البتات في حق لانه لا بد شرع لاقامة الدليل على جميع ما تقدم
 قبل ان يحضر الشفع الثمر هكذا وقع في بعض النسخ وفي بعضها قبل ان يحضر المشتري اي قبل ان يحضر
 الشفع المشتري الثمر لان من حضر استعدى للمفعولين او جعل للشفع مشتريا لانا ان الصفقة تحول
 اليه ويصير موكا لمشتري في حكمه فله الشفع ان يودى الثمر اي جعل الشفع كقوله تعالى وان اسألكم
 فلها ان فعلها الا ان رضا المالك عليه جواب لسؤاله وقد روي ان يقال انه ليس كالمشتري لان
 المشتري يملك المسح برضا البائع وهو مملوك جبر افله ان خاصه على ما سناه في جانب المشتري من
 التجلف على العلم تارة وعلى البتات لغير في حق لانه لا يملك الاي الدار مملوك المشتري مولى البائع
 والقاضي يقضه باليد والمالك للشفع فلا بد من حضور من له اليد ونزل المالك كصفحة السع شفعه
 ووجه هذا الفسخ في حق من حلف في حصة المشتري لان قوله بعد اصحاب السع وقوله بغير
 سنده وازافة الى المشتري فاذا اخذها صار كان ذلك اضعف الى الشفع لانه مقدم عليه من قبض
 العقد في حق من حلف اليه انه من قبض اصله اذ لو كان كذلك لطلحق الشفعة لانه سأل على السع
 ولكن تحول الصفقة اليه وصار كان السع وقع مع الشفع وقيل جاز ان يكون فسخا مطلقا
 هذا انت الشفعة في انما شئت بالاتصال الموصوف ورغبة البائع وقد وجد واذ انكر الشفع
 من شهاد اي طلب المواثبة ومتوقفا على ذلك ان الزمان الذي لا يقدر عليه غير معتبر لان الشفعة انما تطل
 ترك الطلب لانه حليل لا عراض ومن عراض ما يتحقق حاله

في

في سنده

من خيار ومن عند القدرة والعجز بان ياخذ احد فمه او غير ذلك فالشع من سلاله حواجز
 معه الله انما يحتاج الى طلب المواثبة ثم الى طلب شهادة او لم يمكنه من شهادته عند طلب المواثبة بان
 سمع الشرا حال غيبة عن المشتري والبائع والدار اما اذا سمع عند حضرة احد هولا وطلب طلب
 المواثبة واشهد على ذلك فانه يكفيه ويقوم ذلك مقام الطلبين كذلك ان اشهد في المجلس اي طلب
 في المجلس طلب المواثبة او يكون المراد من هذين اللفظين حقيقة ومعنى التطلع ان لا تكون من اثبات
 الشفعة عند القاضي اذ الفائدة المطلوبة منه شات عنه فاذا لم يمكن منه صار كانه لم يكن
 فيه ترك الطلب اي ترك الطلب مختارا فيكون مسقطا حقه اختيارا لكنه طمع في غير طمع وطو
 المال والمالك لا يحسن الا بمقابلة ملكه وحق الشفعة ليس ملكا له ولا حق متقرر في المجلس وانما هو
 مجرد عن التملك فلا مستحق للمال بمقابلة فيكون رتبة خلاص القصاص واللعن لان ذلك كله متقرر
 في المجلس قوله واذا مات الشفع بطلت شفعته اي اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة
 اما اذا مات بعد قضاء القاضي قبل نقد الثمر وقبضه فالسبع لازم لورثته لا يمكن الخاق الوارث بالورث
 دلالة لانه لا يملكه وقت البيع وقيام المملوك وقت البيع وقاؤه الى وقت القضاء شرط في
 لم يبق السند عند القضاء اي عند استحقاق الشفعة زال التملك ونور اتصال مملكته وانه ثبت
 تحله في القياس فيراعى جميع ما ورد به النص فصب في شفعة لو كيد البائع على الموكل
 بايعا وان لم يولد منه السع حقيقة لان الموكل لما باع باعته فكان الموكل باعه وفي بعض النسخ
 لو كيد البائع وهذا ظاهر والتابع تارك للشركة والمجاورة فلا تضر به اي الشفعة انما تثبت للاح
 الضرر والوكيل اصيلة حقوق السع فيكون مولى البائع وقد رضي ترك الشفعة ورضي ترك الشفعة
 اذ كان تركها والمجاورة اذ كان جارا فلا يستجوز في الضرر بثبوت الشفعة وكذلك ان ضمن الدار
 لانه ضمن ان يخلص له الدار فيكون راضيا بترك الشفعة ضرورة في حق كالمشتري اي اذا اشترى
 دار لنفسه دارا لم يسقط شفعته فيها ومطهر فكذا اذا اشترى في كيد حتى ان اخذ الشفعة اذا اشترى
 الدار فهو على شفعته ومطهر ذلك عند مزاجه من غير حتى اذا حار شفعه دونه لا شفعة له ولو حار
 شفع مثله ما خذ منه نصف الدار له طالع للشركة والمجاورة

يكون

اي ليس في اخذه بالشفعة ما سطره ان الشرا طلب الشركة والمجاورة وطلب الشفعة كذلك
 فلا يبطل هذا مبطلا لذلك بخلاف البيع فانه لا يطلب الشركة والمجاورة والشفعة لا ثباتها فيكون
 احدها منافيا للآخر ومطلالا وحقيقة الفقه فيه ما ذكر في المبسوط ان الشفعة انما يبطل باظهار
 الشفع الرغبة عن الدار لا باظهار الرغبة فيها والشرا اظهار الرغبة فيها في المشتري فلا يكون
 ابطلا واما البيع فاطهار الرغبة عنها فيكون ابطلا للشفعة فان اسقط الخيار وحده الشفعة
 وبشرط الطلب عند شرط الخيار في الصحيح لان البيع بصير سببا عند ذلك والشفعة تنحل بخروج
 المسح عن ملك البائع حتى اذا اقر البائع بالبيع ثبت الشفعة وان كان المشتري كذبه لان الملك للبائع
 اي حقيقة او نقدا ايا حقيقة اذا كان قبل القبض اما نقدا اذا كان بعده لثبوت لاية
 الفسخ للبائع شرعا ونفا للنسالة فمحله كالمفسوخ ساعا على الطار فان سقط الفسخ بان سح فلك
 من اخر او سني المشتري فيها بناء او غير من خله او وهد فانه سقط حق الفسخ وجب الشفعة في ضمن هذه
 من شياء والسقوط في ضمن البناء قول الحنفية رحمه الله وعند مالك الاسقاط متى سقط حق البائع في ماله
 بالبيع فليس للشفيع الخيار من ان ياخذها بالبيع وانما يقصده كمن يرد ما ابطل البيع الثاني وبين ان ياخذ
 بالبيع الثاني بالثمن فان قيل الشفع اذا انقض البيع الثاني عاد حق البائع في ماله سريدا مع
 ان لا تثبت للشفيع حق الشفعة قبل البيع الثاني صحيح واما منتقض حق الشفع اقتضاء وقد عرفت
 انما ينتقص لاثبات حله لا بطلان ان يكون مبطلا لذلك لان انتقاض البيع الثاني عاد حق الشفع
 فلا يجوز ان يكون مبطلا لحق الشفع لئلا يعود الى موضوعه بالنقض اخذها بمثل الخمر وقمة الخمر
 لان هذا البيع مقتضى بالقيمة فما سبهم والخمر كالخمر والخمر كالشاة فاحذر من ان يملك الثاني
 بالقيمة الا ان يكون تعرض بان قال وهذا القيد كذا على ان تعوضني كذا فيكون حصة استاء بغير
 انها فبشرط قبض البديل ان لا يكون الموهوب ولا موضعه سابقا وبشرط الطلب وقت القبض
 حتى لو سلم الشفعة قبل قبض البديل كان باطلا لانه انما يصير سببا للملك عند القبض
 اختلف الشفع والمشتري في الصورة المسئلة فما اذا كانت الدار مقبوضة والتم منقودا فنقد
 به خلافه لا يحكى الخالف لانه ليس بمقصود

منصوص في معناه لانه ان كان يدعى استحقاق الدار عليه فالمقصود يدعى عليه من الخيرة
 التركة من خذ ذلك بتحقيق من نكارته لانه ثبت حق الملك فكانت ملزمة ومنه المشتري غير ملزمة
 والبيانات للالتزام وهذا لانه اذا قبلت بيته الشفع وجب على المشتري تسليم الدار سواء اولى واذا
 قبلت منه المشتري لم يحل على الشفع شي لخيرة من اخذ والترك لانه ثبت الزيادة فكانت اكثر اثمانا
 والسنات للاثبات فما كان اكثر اثمانا كان اولى بكيته البائع والمشتري بمقدار الثمن وان ادعى
 المشتري ثمنه الى اخره ولم يذكر انه هل قبض المشتري الدار ام لا وذكر في المبسوط اذا اختلف الدار
 والمشتري والشفيع في الثمن قبل نقد الثمن الدار مقبوضة او غير مقبوضة قال قول البائع في العن وهذا
 يشير الى انه لا فرق بين ان يكون ماله او لم يكن الا بولاية اي البائع لما قبض الثمن فقد انتهى حكم العقد
 وخروج مومن الدين وصار كالا حصة فلا سقد قوله لانه لا تصور التحاق ما قبل العقد لانه لو لم يكن
 فاما ان يصير العقدية ولا شفعة في الحصة او يصير سببا بغير ثمن فيكون فاسدا ولا شفعة في البيع فله
 بخلاف حظ البعض لان العقد لا كافي بيا انه بالزيادة يتغير الثمن بغير الثمن بغير العقد فصار
 كانه عرض بينهما اعتدان ولو كان فلك حقيقة بان جدد اسعانا اكثر من الثمن ولم يلزم الشفع حتى كان
 له ان ياخذ بالثمن قل واذا اجمع الشفعاء الى اخره صورة دارين ثلثة لو اوجد نصفها وخر ثلثها
 ولا عرض بينهما فباع صاحب النصف نصفه فانه يقسم من الثمن بين اثنين وهذا الشافعي اياه
 وهذا انما على انه جعل الشفعة من مرفق الملك وحقوقه فتقدر بقدره كاولاد الثمرة والرحم
 ان سبب الشفعة من تصال والحكمة دفع الضرر وقد استويا في سببه استحقاق ودفع الضرر فيسويان
 في استحقاق وهذا لان ملة من استحقاق نفس تصال الملك لا تولى ان صاحب الكثير يوباع حصته
 كان لصاحبه القليل ان ياخذ كله كالوابع صاحب القليل وكثرة من تصال شعر بكثرة العلة والرحم
 بقوة في الدليل لانه كما عرفت للجراحت واقامة الشهود وبما ذكره لا يصح لانه جعل حكم العلة جازلا
 من العلة ومنقسم على اعراسها الشفع الملك مثلا ملكه المشتري صورة ومعنى كافي للمثلثات او معنى
 لا صورة كافي ذوات القيم والعرض مالا مثلا فبعض القيمة وليس كل من سح الشيء بالقيمة فهو في حالة البقاء
 وانه غير مانع فصار كما لو استحق احد العبد من نفسه

السبع في الباقي وان كان هذا ايقاعاً بالحققة وبغير قسمة ذلك الشيء وقت الشراء وقت من هذا المثل
 الشفع بغير قسمة اي اخذ شفع كل واحد منها مشفوعة بغير قسمة **صل** ان كان قد اشترى
 عليه بمصير حفر من جنس وتدرعت شراشي عند قلة الفرح ون كرتة فكان هذا التقيد مقيداً
 فكانت قال سلمت ان كان الثمن كذا وان كان المشتري كذا فاذا تبين خلافه فهو على شفعية **فصل**
 لا يباح حفر واحد من ولا يباع ان التفاضل محل بينهما فيكونان جنسين لا يباح احدهما صورة
 واحد من والمقصود هو المالية والتمتع ومبادلة احد النقيضين بالآخر شئ عادة فلا يقيد
 رضاه بالصورة وانما يتقيد بالمعنى وهو مقدار المالية فيكون تسليمه صحيحاً الا اذا كانت مالية الثمن
 اقل ما اخبر هذا ان من لا يرغب شراشي بالقدرة لا يرغب شراشي ايضاً بانه دينار قيمتها
 الف درهم و يكون مقيداً من التقيد لا يقيد **فصل** اشترى اذ الخيرة اي بطريق الوكالة **فصل**
 ان كل من باشر السند فهو الغاير في الحكم وهذا هو **فصل** ثم الوكيل هو المباشر حتى يضيف الى نفسه
 فقول يعت واشترى ولا يقول اشترى لفلان وشئت المالكه اولا الى غرض ذكر من حكم ان سلمها
 الى الموكل **فصل** انه لم يبق يد ولا ملك فيكون الخصم هو الموكل **فصل** فالشفعة للمحار في التهم
فصل ولو لوجود السند لا مزاعم وهو الجوار **فصل** انه شريك **فصل** ان المشتري شريك في الشفع جاز
 والشريك اولى وتأويل المسئلة اذا بلغه مع منهم منها فدره اما اذا بلغه السعان فله الشفعة **فصل** وان
 الملتان تصلحان حيلة لمن ارادها فله ذكر بعد ما حكم الحيلة وما يتألف بها لدفع المكره
 او جلب المحبوب وانما اسم من حيا لا ومن خلت **فصل** حيا لا قبل الثبوت اما بعد الثبوت فمكره الحيلة
 بالانفاق كذا ذكر في غير موضع **فصل** انه يبقى ملك نفسه اذا كان بعد الثبوت او البائع اذا كان قبل الثبوت
 والظاهر ان البائع هو المراد لما ذكرنا فالجيلة في الزكوة ان سبع المال شئ خيس عند تمام الجوار او
 لولده **فصل** بغيره النساء والغرس ذكر في الهداية انه يعتبر قسمة النساء والغرس مقاديراً كما هي في القصد
 فله الغياض ان فله الحار في ملك النساء كمن غص ثوباً ابيض فصبغه لغيره كما في القصد لا يرجع بغيره
 النساء والغرس اي لا يرجع على البائع ان اخذ منه ولا على المشتري ان اخذها منه ويدل عليه قوله **فصل** ان البائع
 والمشتري لم يضمنوا سلاصته **فصل** ان هذه من شيا

ان المشتري يبقى ملك نفسه

تباع ولهذا دخل في السبع من غرض ذكر وهذا لان قوام النساء مالاً رضى كقوام الوصف بالموصوف ولهذا
 جعلنا الاطراف بمنزلة من وصاف لان قوامها بقوام من صدفنا لا وصاف نقابلها شئ من الثمن عالم
 مقصوداً محله **فصل** اذا انقض المشتري النساء لانه صار مقصوداً بالمال لا نقابلها شئ من الثمن كالوفوت
 البائع طوت المسح قبل التسليم فانه سقط حصته من الثمن **فصل** ان النساء مضمون على المشتري فلا
 يضمن مرتين اي المشتري قد ضمن النساء مرة حتى سقط الثمن مقابلته فلو ضمن الشفع لصار النساء
 مضموناً مرتين مرة على المشتري ومرة على الشفع وانه لا يجوز كذا قاله شيخنا رضي الله عنه ويحتمل ان يكون
 مضاه ان النساء مضمون على المشتري بواسطة **فصل** انه في نفسه تحت للضمان لكنه سقط الضمان
 بناء على كونه مملوكاً له فصار كالمستفد به عوضاً من هذا الوجه فلو اخذه الشفع بالثمن صار النساء
 مضموناً مرتين **فصل** النقص الحاصل من النقص هو النساء المنقوض **فصل** انه منقول بطلت شفيعته
 اي صار مقصوداً عن رضى لم يبق ثبوت تبعاً وهو في نفسه منقول وانما كان ثبوت حق الشفعة فيه لانصاله
 بالارض ولم يبق **فصل** اتصال ومن اتى ارضاً وله فيها ثمر مع السئلة اذا ذكر الثمن في السبع **فصل** انه دخل
 من غرض ذكر الثمن بالنساء بثلاث من فوق وللشفيع خيار الروية اي اذا قضى للشفيع بالدار ولم يكن
 راقاً فله خيار الروية فان وجد بها عيباً له ان ردّها لان من خذ بالشفعة بمنزلة الشراعت في حكمه
 شرط المشتري لا يلزم غيره **فصل** انه ليس بثابت عنه في **فصل** سقاط فله ملك اسقاطه وان شاء صبر حتى ينقض
فصل بل مراده الصبر عن اخذ اما الطلب حله في الحال حتى لو سكت عنه بطلت شفيعته والحاصل ان له
 الصبر عن طلب الخصومة دون طلب المراجعة وطلب التعديل واذا اشترى داراً فسلم الشفع الى غيره هذه المسئلة
 مثبتة على اصولها انها اذا عاد الى قديم ملك البائع لا يتجدد للشفيع الشفعة لان حقه لم يكن ثابتاً
 في قديم ملكه واذا لم يعد الى قديم ملكه كان هذا في معنى ملك حدث له مسد مبداً فيتحده حق الشفعة
 والرد بعد القبض بالعيد او بالمال قاله هذه الصفة حتى لو كان موهوباً لا يرجع فيه الواجب خلع الرد
 بخيار المثل والرد والعيد قبل القبض اذ بعده بقضاء القاضي ومنه ان **فصل** ان قاله والرد بالعيد
 بغير قضاء بمنزلة السبع المستدار في حق غيرها **فصل** انه ثم يراضيهما وليست المعاوضة الا هذا غير انها متناه
 فسخا وقصداه ولهما ان الولاية على نفسها فكان فسخا

في حقها ومن ثم ان الرد بالعقد نقضاً فيجوز من كل وجه لان للقاضي ولا دفع الضرر بفسخ العقد
الذي جرى منها لا بانشاء العقد ومنها ان الرد بالعقد قبل القبض فيجوز من كل وجه سواء كان نقضاً
او بغير قضا لان الرد يتفرده ولا يحتاج الى رضا صاحبه او قضا القاضي اذا ثبت هذه الشروط
فنقول لا فرق في الفصلين من القبض في عدمه اعني اذا رد ما صار له او شرط او بيعه بعضاً
وفي الفصل الثاني ولو ما اذارد به بالعقد بغير القضا مراده ان يكون بعد القبض لان قبله فيجوز من كل وجه
وان كان بغير قضا في نفسه لا نه مع جرد فعلها لا يتخصص او بما اى من قوله والرد بالعقد بغير قضا فيجوز
فما يخص بالعقد وهو المبيع او الثمن في اي البائع والمشتري ومع جرد فعلها لا يتخصص او بما وشرح
ذلك في مسائل منها اذا باع مكيلاً او موزوناً ثم تقايلاً اورد عليه بالعقد بغير قضا فيجوز من كل وجه
والرد بالعقد بدوز اعادة الكيل والوزن ولو كان بيناً لما حاز لان الكيل والوزن يتخصص او بما وشرح
ان خيار الرتبة لا ثبت في نفسه قاله والرد بغيره لا نه يتخصص بالعقد ولو كان مخالفاً فيه جازا لروية ومنها
انه اذا اشترى شيئاً ما من قبل ثم تقايلاً اورد عليه بخيار عيب قبل القبض فانه يصح ولو كان سقاً لما حاز
لان مع المنقول قبل القبض يجوز هذه المسائل يدل على ان قوله والرد بالعقد بغير قضا فيجوز من كل وجه
لها ومنها اذا اشترى عبداً وقبضه ثم تقايلاً اورد بغيره نادى ذلك العقد انسان لا يقبل شهادة المشتري
في تلك الدعوى ولو كانت من قوله فيخالف قبلت شهادة لان ذلك العقد صار كان لم يكن لا انه سقى في حق
من جرد لان من جرد يتخصص بالعقد ومنها انه اذا اشترى جارية ثم تقايلاً اورد عليه بغيره بعد
القبض محرمه ستدراء ولو كان فيخالف ما وجب واذا ثبت هذا فالشفعة غير مختصة به ولها ما يكون من قوله
والرد بالعقد بغير القضا رسماً جديداً في الشفعة ولهذا فارق خيار الشرط والروية والرد بالعقد بغير
لان الحاوضة المطلقة غير موجودة ثم واليه اشار في قوله لانه ابطال مع القصة مع ما ذكرنا
ولما ذكرنا فورد عقيبها كتاب القصة القصة اسم من القصة اسم لغه وفي القصة
عبارة عن جميع النصب السابع في مكان معتبر في الركن في القصة هو الفعل الذي يقع به من قرا من الكيل
في المكيلات والعقد في العدديات والزرع في الذرعيات وشروطها اذا ما على الخصوص اذ لا يثبت
منفعة بالقصة ولا يفوت لان المفراد ما كان لكل واحد قبل

القصة من المكل والمفتحة وانما يتحقق هذا اذا بقي المفرد على ما كان قبله فراز باصله وشفاعه
فاما اذا بدل شيء ما ذكرنا لا يكون افراداً بل تبدل وحكمها تغير نصيب كل واحد من نصيب
صاحبه وثبوتها بالكتات هو قوله تعالى ومنهم ان الممارسة بينهم وسريعة من قبلنا للزمنا
اذ لم يعقها الفسخ والسنة فيها غير واحد واعلم ان القصة تستعمل على من توار والمبادلة
لان ما اخذ كل واحد منها نصفه ملكه حقيقة ولم يستفد من جهة صاحبه فنكون افراداً والنصف
من كل واحد صاحبه وقد يملك من جهة ما ترك على صاحبه حقيقة فكان مبادلة وجمعة من قرا من جهة
في المثليات لان احدهما يقدر ان يخذ نصيبه حال غيبه فلو كانت معاوضة لما قدر ان يفرد
لعدم شرطها وهو الرضا لان التقاوت بين العاخر المكيلات والموزونات معدوم فيجعل نصيب كل
واحد منها كانه كان فلكل في نفسه سداً وجمعة المبادلة واجبة في المثليات غير المثليات لان احدهما
لا يقدر ان يخذ نصيبه عند غيبه من خرو التقاوت بين عضاء ومن جزاء موخود فلا يمكن ان يحل
كانه اخذ حقه في نفسه لان منفعة لعامة الناس فيكون كفايته في عالم لان الغرم بالقيمة فان لم يفعل
اي لم يحل لزمه في سنة المال نصيب قاسماً يقسم باجر على المتقاسمين القصة يشابه القضا ومع
حسب انه قطع الخصومة وبهم به قطع المنازعة ويشابه ساير الاعمال محسب انه امر حي اذا القضا
ليس امر حي بل هو امر شرعي في حقه انه قضا محرم له اخذ من حرة ومن حقه انه كساير اعمال الحسنة
المباجة يجوز اخذ من حرة عليه فعملنا بالشبهين فثبت ان له يجوز ولا يستحق وفي بعض النسخ انه امر
حسن اي امر حسن يجوز اخذ من حرة عليه كالمخاطبة وغيرها وليس مفروض ولا يحظر فان اخذ من حرة
عليها لا يجوز كتعليم القران والغنا والروح وحب ان يكون عدلاً ما مونا عالماً بالقصة لانه لا يبد
من القدرة ومن العلم ومن الاعمال على قوله وذكرنا بالعدالة ومن مانه ولا يجب القاضي الناس على قاسم
واحد معناه لا تخبرهم على ان يتاجروه لانه لو تفطن للحكم بالزيادة على حرمته فيلحقهم الضرر لان
تمسك قرا من من كل من كل اي المعقود عليه من التمييز والتفاوت في ذلك منهم لانه كما
يتم نصيب صاحب الكثير بعلمه عن نصيب صاحب القليل يتم نصيب صاحب القليل عن نصيب صاحب الكثير
وربما يكون عمله في نصيب صاحب القليل اكثر من الحساب

بدون تفاوت **ب** نصبا ونزاد دقة بقلة بعض نصبا فلعل من صاحب القليل اشرف سلك
منه فلا يعتد ذلك لما يعارض الجهتان فتعذر نفس السيرة وما في ذلك سواء لان من حقوق الملك
منه مونة تلحق الشراكا بسبب الملك فتقدر بقدره كنفقة المأول المشترك لان الغرم بالغنم والغنم
بين الشراكا على قدر الملك فكذا الغرم عليهم بقدره **و** لعله لم يمت اذ له وادى لغز الى غره
اي انه لا يمكن من القضاء بالقصة حتى يقضى بموت المورث **و** لا يمكن من القضاء بقوله لان قولهم ليس
في ذلك **ب** تعلق بموت احكامه لوقوع الفقه منه ونزاد وجته وعنت امهات اولاده ومدبريه
وحاول احواله وذكر امثله آتيا في اندهم فلا يكون قولهم في ذلك حجة فكلهم اقامة الله على ذلك
وتقبل هذه السنة من غير خصم **ب** لها تقوم لاثبات لانه الظرف في حق من هو عاجز عن النظر بنفسه فصار
كجبل قال للقاضي ان هذه دابة فلان عندي وجعة فاقض لها بالنفقة لم يحج على القاضي **ب** حابه
حتى يقم الله على ذلك وليس حبل القاض خصما هناك فليحمله خصما ههنا وعندنا ما يقسم باعتبارهم
لان التدليل للملك **ب** قرار امانة على الصدق نشئت الملكهم بقولهم ولا حاجة لهم الى اثبات الملك
بالسنة **ب** منازع لهم واذا ثبت الملك لهم فقد سأل القاضي ان يقسم بينهم ملكهم فعليه ان يحسم
الى ذلك كما لو ادعى الملك مطلقا ولم يذكر اعيانا ولا غيره وذكر في كتاب القصة اي القاضي يذكر
في صك القصة انها انفسها باقرارهم لتقصير القضاء عليهم ولا تغداهم وهذا لانه متى كانت القصة
بالسنة تغداهم ولا تقصر عليهم لان السنة حجة في حق الناس كافة حتى لو ادعى احد على الميت **ب**
تحتاج الى اقامة السنة على موته ولو ادعى امه ولده او مدبره العتاق والقاض يقض بالعتاق **ب**
يكتفها اقامة السنة فتحتاج الى ازالة اللبس انه قسم بالقرار بالسنة وهذا معنى قوله لانه اذا
فعل كذلك بزل اللبس **و** لان غير العقار غير محفوظ لانه بعرض التوى والتلف وفي القصة
تخصيص وحفظ لها وهذا لان القصة في المنقول نوعان قسم بتخصيص وحفظ على المدة وقسم ازالة
ملك الميت فتى لم نشئت الموت للقاضي معانيه او بالبيته يقسم العروض بينهم تخصيصا على الميت حتى
لو ظهر له غرم يقض وهذا الجفظ يحصل بالقصة لان المنقول مضمون على من دفع في يده وقيلها يكون
امانة ومتى نشئت بالسنة كانت القصة للمدين وقسم العقار

غير متنوعة **ب** لها حصنة بنفسها **و** لانه لم يقرروا الا حد منه **ب** ان بعد البيع والتسليم
سقى المنتفع على حكم ملك البائع **ب** ان ما يحدث من الزوايد يحدث في ملكه من كل وجه **ب**
في حكم ملك البائع واذا كان كذلك لم تكن القصة قطعا لملك البائع حين منع القصة بالقصة بخلاف
الميراث لان التركة مبقاة على ملك الميت قبل القصة بدليل ان الزوايد يحدث على ملكه حتى ينفذ
وصاياه فيها وتقصير ديونه منها وبالقصة يسقط حق الميت عن التركة حتى لا نشئت حقه فما يحدث
بعد ذلك من الزوايد وكان هذا منه قضا على الميت بقطع حقه فلا بد من الحجة في قسمها بينهم
لان من منع القصة ههنا قضا على الغير فانهم ما اقرروا بالملك لغرض الضرر الذي يلحقه بالهاتين وان
المنفعة لا تدرم عند المهايأة لان الهاتين جميع المنافع على التقادير فتحتاج الى القصة **ب** سدا
المنفعة وان كان احد من منتفع اي لكثرة نصيبه ويستدل عليه بقوله لقوله نصيبه وهذا القول تعالى
اصلها ثبات وفرعها في التمسك اي اصلها ثبات في من رضى وفرعها ثبات في التمسك بالخبر في من رضى
الخبر في الثاني وبالطرح الثاني على الطرف **ب** ولوكوله تعالى خاها ما سنا بياتا اوهم قايون
اي خاها ما سنا بياتا اوهم قايون او خاها اوهم قايون مستدل بياتا على انها او قايون على
قايون وبسبب هذا صنعة الالتفات **ب** لانه طال كميل منفعة ملكه لانه مطلق منه ان حصته
بالسنة ملكه ومنع غيره من منافع ملكه وهذا من طلب نصاف فعلى القاضي ان يحسم على ذلك
ولا يعتبر استضرار **ب** خروجه ان يريد ان ينفع بملكه **ب** ولانسان ان يمنع غيره من منافع ملكه بخلاف
صاحب القليل لانه متعنت في طلب القصة فالقاضي يحسم المتعنت بالدرج لانه اذا كان متعنتا لا يكون
له منها منفعة واذا لم يكن فيها منفعة فلا حق له فيها **و** لا حق في الشيء لم يصح دعواه فيه فلا يقض له
فيه والتعنت طلب العينة وموالمشقة وذكر الجصاص على قلبه هذا لان صاحب الكثير يريد من خال
لغيره ومن خرب من يضرب نفسه **و** لم يقسم الا براضيتها لان الخبر على القصة لتكميل المنفعة
وفي هذا تقويتها فكون اضرارا بها ويجوز تراضيتها لانهم لو اذموا على ائلاف الملك لم يمنعهم من
ذلك فكذلك اذا راضيا بالقصة لان المنفعة لها حاضلة من جنس واحد فتحقق المحاولة في المنفعة
للتقارب في المقصود فثبت للقاضي **ب** لاية اخبار

بعض الشراكاء عليه ولا يقسم للجنسين لغيره اي القاض لا يقسم من جناس المختلفة من كل وجه قسم
جمع فان جمع نصيب احدهما في بل ونصيب من اخرى جنس لغيره كما لبق مثل ذلك في قصة الجميع فيها نفوت
جنس المنفعة على الاى لان قبل القسمة كان له منفعة البقر وبل وبعد نفوت احدى المنفعتين
لا محالة فلا يقع القسمة تمييزا بل يقع معاوضة وسبيلها التراضى دون جبر القاض فان تراضوا
بالقسمة في الجنسين قسمه القاض بينهم ولا يقسم للرفيق والجواهر اى لا يقسم جبراً وتاويل المسئلة
ان يكون معها مال لغير المعبر المجادلة في المائنة والمنفعة وذكر تفاوت في المدعى باعتبار مكان
باطنه ولا توقف على حقيقتها كالمذهبي والكاسية الا ترى ان قول القائل ربما كان واحداً بعد ذلك لثابتاً
والوفى تراهم لا ساووزوا وحداً وقد ترى الانسان ما ليس فيه حصة او اكثر مما هو فيه فيتعذر
اعتبار المجادلة في المائنة فالتحق بالجناس المختلفة ولا يجزى الجبر فيها والتفاوت في الجوام
المخش لا ترى انه لو تزوج على الولوة لا يصح التسمية ويصح ذلك على عبد فاولى ان لا يجزى على القسمة
وقال لا يقسم الرفيق اى اذا كافوا ذكورا كملهم او انثى لان مراعاة المجادلة في المنفعة ممكنة
اى جمع القاض نصيب احدهما في بعض الرفيق ونصيب من اخرى البعض لتفاوت المقصود ما حال للجنس
فقسم بطلد بعضهم كسائر الحيوانات في دار في ايديهم اى في ايديها اعلم ان احد الورثة
يقوم مقام الميت وينص خصماً عنه لان ملك الوارث ملك خلافة ولهذا اشتبه حق الرد بالغير
على بايع المورث ويصح اقالته معه فيستقيم ان يجعل بعض الورثة خصماً عن النصف في ذلك تجاد
النسب في حقهم ومثل خلافة عن الميت واذا ثبت هذا فنقول اذا حضر اثنان وطلد احدهما القسمة
قام الطالدة مقام نفسه ومن غير يقوم مقام الميت وثبت حق البائع الغائب بطريق التسع وصارت
القسمة قضاء بحضرة المتخاصمين فيكون امتا الملك البات بالشرامك حديد ولهذا لا يرد بالعيب
بايع بايعه فلا يصح احد الشريكين خصماً عن غيره والقاض لا ولاية له على الغائب فلم يجز القضاء عليه
من غير خصم حاضره الا ترى ان احد الورثة اذا كان غائباً واقاموا البيئنة قسمت الدارينهم وثل
نصيب الغائب وفي الدار المشتركة اذا كان احدهم غائباً لم يقسمها الا فيم يستحقون عليه وهو غائب
وللجائرون ليسوا بخصم عنه امتا الورثة ادعوا الاستحقاق

918
على الميت فكان كل واحد منهم خصماً عن الكل هذا احاصل ما ذكره شمس من الشك في صحة الله غيره
من المشايخ لكن بقي من شكك في لفظ الكتاب وهو قوله لان القاض يقوم مقام الوارث لان القاض
لا يقوم مقام غير الوارث وذكر القاض من مام الورد رحمه الله ما يزيله فلما اذا اقاموا البيئنة
فالهم يدعون استحقاقاً على الميت فيصير بعضهم مدعيّاً والعرض خصماً عنه وان كان مقرراً بطلان
اقراره على الميت فيسمع عليه البيئنة من كل واحد منهم خصم عن الميت فما يستحق للميت وعليه كما
يقول الوصى اذا ادعى عليه دين فاقربه لم يصح اقراره ومتى قامت عليه البيئنة سمعت اقراره القاض
نفسه بصر خصماً لان من جابة يتوجه عليه فان حضر وارث واحد لم يقسم اى ان اقام البيئنة لان
القسمة لا تصح الا بين المتقاسمين لان ملك الوارث ملك خلافة على ما تنافى فلا بد من اقامة البيئنة على
كل قسم واذا لم يكن من اقامة البيئنة عليها فلا بد من المدعى المدعى عليه والواحد لا يصلح ان
يكون مدعيّاً ومدعى عليه بخلافه اذا حضر اثنان على ما تنافى وعندهما يقسم هذا اذا كان
الدور في مصر واحد فان كانتا في مصرين لا يحسمان في القسمة عندهما الا ما روى محمد رحمه الله
لعمري ان الدور حسن واحد لا تحل المقصود وهو السكنى الا انها متفاوتت منفعة السكنى باختلاف
البلدان في المجال والبحيران والقرب الى المسجد والماء من هذا الوجه يشبه من جناس المختلفة فكان
الدار في القاض عند تعارض دلالة ان مال للميت المتنس الوارث قسمها اذا كان لهم فيه نفع وان مال
الى اخلا للميت لا يقسم وهذا معنى قوله وان كان من صلح لهم ذلك اى قسمها جبراً ان كان من صلح
لهم ذلك ان القسمة افراز وانما يكون افرازاً اذا بقيت من المنفعة الاولى على ما كانت قبل القسمة
ثم المنافع في من جناس المختلفة مختلفة فلا يقسم جميعاً لان من نصيباً من جمعة في جنس فانه خنافس
سائر من جناس فاستغنت القسمة لفوات معنى المنفعة لانهما احناس مختلفة الا ترى ان الحمام يقسم
ولا يجمع نصيب كل واحد منهم في ميت والجنس واحد لفوات المنفعة وهذا المعنى بعينه موجود في الدور
اذ رتب دار تصلح للخوانة ورتب دار تصلح للتفريح لا لصانته من موال ورتب دار تصلح للامير
جميعاً فاعلم ان الدور احناس مختلفة جبراً والجبر لا يجزى من جناس المختلفة بوضوح ان التزوج
على دار كالتزوج على ثوب في التوكيل شرار دار كالتوكيل

بشرأوب حتى لا يصح في الكل فعلم ان الدور احاسر مختلفة حكما والكلام فيه كالكلام في الرقيق
فلهذا لم يشتغل بالدليل من الطرفين في الكنتى بقوله كالرقيق وسعى للقاسم ان يفرز ما يقسمه اي
يفرزا اراد قسمته عما لم يرد وذكر في الهداية وبعض نسخ النافع تصوره اي تصوره على قسط
ليرفع ذكر القسط الى القاضي حتى يتولى من قراعه منهم ان لم يامر به الا قراعه بينهم ويقوله
اي يورثه على سهام القسمة ويروي يعزله اي يقطعها بالقسمة وغيرها ومعناه معنى من فراد ويذره
ليعرف قدره ويقوم البناء لما حقه اليه في من جرة ويفرز كل نصيب لقطع المنازعة على التمام ثم
يكتب اسامهم ويجعلها قرعة ثم يلقب نصيبا بالاول والثاني والثالث بالثاني
صدرته اذا كان لاجدهم نصف وللآخر ثلثه وللثالث سدس النصف بالاول والثاني بالثاني
والسدس بالثالث فان خرج السدس اول يدفع من السهم من اول وهو النصف وان خرج بعده النصف فم
الى ما يليه حتى يتم النصف ويدفع الى صاحبه ثم الى غيره وقال سبحانه الله صورة ارض من جماعة
له اربعة سدسها ولا خرفنها ولا خرفلها بحملها ستة اسهم ويلقى الجزء الاول بالسهم من اول والذكر
يليه بالثاني والثالث على هذا ويكتب اسامهم ويجعلها قرعة ثم يلقبها في كفة فمن خرج اسمه اولاً
فله السهم من اول فان كان ذلك يعني سهمه بان كان صاحب السدس فله الجزء من اول وان كان صاحب الثلث
فله الجزء من اول والذى يليه وان كان صاحب النصف فله الجزء من اول والذى يليه ولا يقاوم من قراعه
تعلق من استحقاق خروج القرعة فيكون معنى القمار وان حرام لان في القمار تعلق اصل الاحتياق
ما استغرضه وهذا اصل من استحقاق لكل واحد منهم لا يتعلق بخروج القرعة فلا يكون معنى القمار
قوله تطبيقا للقاب ازالة للثمة اي للثمة المملوكة فيه اشارة الى ان القرعة ليست بواجبة وذكر
في الهداية لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقرار حاز ولا دخل في القسمة الدرام قال الشيخ مام
بدر الدين رحمه الله صورة دار بين جماعة فارادوا قسمتها وفي احد الجانبين فضل بناء فارادوا اجد الشراكا ان
يكون عوض البناء بدارم واراد من خزان يكون عوضه من رضى فانه يجعل عوض البناء من رضى ولا
يكلف الذي وقع البناء في نصيبه ان يرد بازار البناء ودارم الا اذا اعتذر بحسنه للقاضي فلكل صورة
هذه الا ان يكون الدرام من التركة لا يدخل في قسمة الدار

لا يغير بها بقدر

انه ذكر قبل هذا يقسم الخنسين هذا تنصيح لمن تأمل في المبسوط وغيره **مسألة** لا يغير بها بقدر
الدراهم لانه لا يمكن اعتبار حصة من فراز ويصير مبالغة وتبعها ولا جبر في السع فان قسم بينهم ولا يلزم
مسألة اخرى صورة المسئلة ما ذكر في المبسوط دار بين رجلين فيها صفة فهاست وباب باب البيت
في الصفة ومسيل ما ظهر البيت على ظهر الصفة فاقسمها فاصابت الصفة احدها وقطعت من الهاجم لم
يذكر وطريقا ولا مسيل ما ر وصاحب البيت بقدر ان يفتح ما به فما اصابته المساحة ويسيل ما به في ذلك
اراد ان يجر في الصفة ويسيل ما به على ما كان له قبل القسمة فليس له ذلك سواء اشترط كل واحد منها
ان له ما اصابه بكل حق له او لم بشرط لانه امكن تحقيق معنى القسمة من غير ضرر لان المقصود
قطع التركة وتبسيم المنفعة ولم يحصل لنفسه القسمة وهذا اذا لم بشرط في القسمة المحقوق فلما اذا
شرط ذلك فان الطريق والمسيل ترك على حاله في نصيبه لا يفر سفل ولا علوه الى غيره صورة ذلك ان يكون
العلو مشتركا بين اثنين وسفل مشترك بينهما وعلوه لا يفر وسفل وسفل وعلو مشترك بينهما
قال ابو حنيفة رحمه الله تقسم في القسمة ذراع من السفل يذرا عشرين الغلو وقال ابو يوسف رحمه الله
ذراع يذراع وقال محمد رحمه الله تقسم بالقيمة قيل ان الاحنف رحمه الله احاب بنا على ما شاهد
من عادة اهل الكوفة في تفضيل السفل على العلو و ابو يوسف احاب على ما شاهد من عادة اهل بغداد في
التسوية بين العلو والسفل والمنفعة السكنى وفيه وكان ما جرى له احنف والى يوسف رحمه الله
قدرا القيمة في عصرهم ومصرهم اشارة الى ان المختار قول محمد رحمه الله وانما قال كذلك لما ان القيمة في رخصتها كذا
وقيل ما روي على اصل اخر وموان عند احنف رحمه الله لصاحب السفل منفعتان منفعة السكنى
ومنفعة البناء فانه لو اراد ان يجعل سفل يذرا باله يكن لصاحب العلوان منفعة ذلك ولصاحب العلو
منفعة واحدة وهي السكنى فانه لو اراد ان يبنى على علوه علوا اخر كان لصاحب السفل منفعة ذلك
وابو يوسف يقول لصاحب العلوان سني على علوه اذا كان لا يفر بالسفل كما كان لصاحب السفل ان
يخذ يذرا اذا كان لا يفر بالعلو فاستويا في المنفعة وتفسير قول احنف رحمه الله ان يجعل بازار امانة
ذراع من العلو الذي سفل له ثلثه وثلث ذراع من البيت الكاثر و بازار امانة ذراع من السفل الذي
له علوه ستة وستون ذراعا وثلث ذراع من البيت الكاثر

منه

فعل

وباداهما ذراع من السفل الذي لا علوه ستة وستون ذراعا وثلاثا ذراع لان العلوه عنده
مثل نصف السفل وعندنا يوسف رحمه الله صلي الله عليه وآله خمسين ذراعا من الست الكاملة ذراع من
السفل الذي لا علوه او ثمانية ذراع من العلوه الذي لا سفله لان السفل والعلوه عنده سواء وفي
محمده رحمه الله لا يفتقر الى التفسير والقول على قوله كذا في المبسوط قوله لا نه اعلا لان ولا يقال انها
مدى كنهها متان لا فما شهدا على نفسيهما فلا يقبل كمن يعلق عتقه بغير غيره فشهد ذلك الغير
على فعله لان فعلهما التميز ولا حاجة الى الشهادة عليه اوله لا يصلح مشهودا به لما انه غيرهم وانما
يلزمه بالقبض ولا ستغناء وهو فعل الغير وما شهدا بالقبض به ستغناء فنقلوا فرق بين ما اذا
فما باجرا وبغيره وهو الصحيح قوله لان هذه الدعوى مخالفة لقرارها لا ستغناء راي
متناقض لان قد اقر ما ستغناء كالحق فعد ذلك موافقا في يد صاحبه فلا يقبل
وكان ينبغي ان لا يقبل سنته لا غاية ترتب على الدعوى الصحيحة ولم يوجد لتناقضه وقد صرح في المبسوط
ان الله لا يقبل على هذا قوله لم يصدق على ذلك الا ببتنه شكرا ويحتمل انه ما اراد به الا باقرار
صاحبه كما ذكر في المبسوط لم يقصد على ذلك الا ان يقرب به صاحبه وهذا لا كالتسليم والمناقض
اذ اصدقه خصه شئت استحقاقه وكان شحنا رحمه الله التناقض عفو في موضع النفاذ كما بعد
بدعي الجزية بعدما اقرانه رقين فكان هذه المسئلة للحق بتلك وذكر في المبسوط اذا اقسى القوم
ميراثا بينهم او شرا وتقا بضعوا ثم ادعى احداهم غلطا في القسمة فانه لا يفتقر ما مادة القسمة بمجرد ذلك
ولكن ان اقام الله تعاد القسمة فالحاصل ان الله لا يقبل على نفسه ما لا ستغناء يقبل التسوية
واذا شهد على نفسه لا يقبل لوجود التناقض هنا وعدمه فيها اذا لم يشهد ويحتمل ان يكون قوله وقد
اشهد على نفسه زيادة من الفساح او قوله الا سنة قوله فاقول قول خصه مع ميمنه لا نه يدعى عليه
الغصب وهو شكروا القول قول المنكر مع ميمنه ودعوى الخصم منه دعوى صحيحة لا تناقض فيها فيستوجب
لها اليقين على المنكر قوله وكذا في شركه اي في قوله اصابني الى موضع كذا في الحاصل انها اذا اصابها
على قبض كل واحد منهما تمام نصيبه بالقسمة لم يكن خلاف بينهما بعد ذلك اختلافا في المعقود عليه فلا
تخالفا ان اذا اختلفا في مقدار ما قبض كل واحد منهما

كان ذلك اختلافا في المعقود عليه فتخالفا ان اذا استحق بعض نصيبا احدهما الى غيره صورة المسئلة
ما ذكر في المبسوط واذا كانت الدار بين رجلين نصيبين قيمته فاقسمها فاقض احدهما الثلث من مقيدها
وقيمة ستاية واخذ من خربلتون من مخرجها وقيمة ستاية ايضا ومن مراث منها او شرا ثم استحق
نصفه ما في يد صاحبه المتقدم فان لم يخلصه رحمه الله قال يرجع صاحب المتقدم على صاحب المخرج ربع
ما في يده وقيمة ذلك مائة وخمسون درهما ان شاء وان شاء نقض القسمة وقال ابو يوسف رحمه الله
يبطل القسمة وما بقي في ايديهما منها نصفان وقيل مع ابي يوسف وقيل مع ابي حنيفة رحمه الله
وما في يده وجه قوله يوسف ان ما استحقاق نصف ما في يد صاحب المتقدم شايعة لهما شريك بالث
والدار المشتركة من الثلثة اذا اقسما اثنان لا يصح وصار هذا كاستحقاق بعض شايعة في
النصيبين في وجه قوله ابي حنيفة رحمه الله ان القسمة كالسبع واستحقاق بعض السبع لا يبطل السبع فبان
وكن شئت الحار للمشتري من نقض السبع في الباقي وبير الرجوع بعوض المتخلف كذا في القسمة فالحاصل
انه اذا استحق بعض معين من نصيب احدهما لا يفسخ القسمة بالاجماع ولو استحق بعض شايعة في الكل
يفسخ ما لا تفان والخلاف فيها اذا استحق بعض شايعة من نصيب احدهما كذا في الهذاية والفتاوى فلذا
عرفنا هذا جينا الى صلب الكتاب نقوله بعينه يحتمل ان يرجع الى البعض المستحق لانه هذا مال صاحبه
الهذاية بعضه وان ذكره خلاف حتى قال ذكره خلاف استحقاق بعضه والصحيح ان يفسخ
في استحقاق بعض شايعة من نصيب احدهما ويحتمل ان يرجع الى النصيب استحقاق شايعة من نصيب
ويكون قوله بعينه للتاكيد مع لم يفسخ القسمة اراد به انه لا ينقض القسمة جبرا لغيره ان شاء
نقض القسمة فكون الباقي الذي في يده وما في يد شريكه منها نصفان وان شاء اطار القسمة ورجع على شريكه
بربع ما في يده ويد اعليه ما ذكر في المنطوق قوله ويرجع حصته اي حصته الشريك المستحق عليه من ذلك
اي من المستحق قوله لا نه ما رضى ان يكون عوضه من حصته ما في يد شريكه الا من الدار يعني انه كان المستحق
حصته في كل جزء من اجزاء الدار على ما عرف من امر الشريك وانه ما رضى بالقسمة وقبض الشريك المقاسم حصته
الا وان يسلم له من الدار ما يصلح عوضا عن تلك الحصته وهو الجزء الذي استحق عليه ولم يسلم له ففسخ القسمة
كذا ذكره شحنا رحمه الله واليه اشار في العادي فقال ولم

نسخ القصة بحسب ما يشاء ان يعطيه في مقابلة المستحسب لغير الدار وهو لا يرضى بذلك وذكرنا
ذكر في بعض النسخ انه ما رضى له وان يكون وهذا غلط لان ما رضى له من الدار مستثنى
وذكر غير صحيح وهذا ان ظاهر الكلام يقتضي ان هذا استثناء من استثناء وطنه فاسد انه يدخل
الى بعض الغرض لو جعله مستثنى من صدر الكلام لا سجد وان كان صحيح مع حرف النسخ بدونه
كانت الحجة ان القوم لا يذنبون الا عمدا وقد عرفنا كتاب الفروع على هذا يكون المعنى انه رضى على ان يحصل له
عوض على ان يكون فذلك العوض من الدار اى رضى ان يحصل له هذا العوضان ولم يحصل فيه القصة
والتملك نوعان تملك عين فملك منفعة وكل نوع يتنوع على نوعين عوض بغير عوض فملك العين
قد مر بعضه بنوعيه وكذا ذكر تملك المنفعة بغير عوض فاحتاج الى تملك عينه المنفعة بعوض لما شابه
السود للحقها بها واخرها عن الشفعة والقصة لما ان الشفعة من احكام البيع المطلق فلا بد من ذكرها في
البیوع ولا فما احدث نوعي المبادلة لا فما نوعان برضا وبغير رضا شرعا فقدم به والا لانه ثابته
وعقلا واخر الثاني لا فما ثابته شرعا بخلاف القياس الا ترى الى قوله لا نه تملك بالتمتع المشتري
الا ان رضا المملك عليه ليس شرط في حقه شرعا والقصة مبادلة من وجه اخر از من وجه فكانت ملحقة
بالبيع ولهذا جرى التحالف وغيرهما من احكام البيوع وانما قدمها على الجارة لما انها يكون في عيان
وبه جارة في المنافع وبه عيان اصل والمنافع تبع لقيامها لها كتابا
من حارة بيع المنفعة عندنا كذا الدار خلف عن المنفعة في حق ضافة العقد اليها والشافعي جعل
المنفعة المعاونة كالموجود عند العقد وهذا ان شرط حواز العقد ان يكون المعقود عليه موجودا
في نفسه مقدور التسليم والشارع ولاية ان يجعل المعدوم حقيقة موجودا حكما للحاجة الناس الحكم
جعل النطفة في الرحم ولا حيوة فيها كالحج حجة في حق الميراث والقبول الوصية وكما جعل الحج حقيقة كالميتة
حكما وهو المراد اللاحق بدال الجرح اقرض من هذا التسليم فانه شئ المعدوم حقيقة لكن الشرع جعل العین المعدوم
حقيقة كالموجود حكما في حق حواز التسليم رخصة وترفعها باعتبار ثبوتها في الذمة وجعل ذلك الثبوت
في الذمة قاربا بمقام العين القايمة حال العقد كذا ههنا والله تعالى ان ينص في حكم كذا شأ ولا يترك
في حكمه احدا لكانا نقول حواز العقد ليس باعتبار ان المنفعة

مان

محل موجودا حكما وكيف يقال هذا والموجود من المنفعة حقيقة لا يتبدل العقد لها عرض
بتصور بقاؤها وقتين وثالثا بقاء له كيف يتصور تسليمه حكم العقد اذا التسليم انما يكون
عقب العقد وما لا يتصور تسليمه حكم للعقد لا يكون محلا لعقد المعاوضة بل باعتبار ان عين الدار
المنفعة لها اقيم مقام المنفعة في حق صحة الجارية بتبطله بحاجات القبول ثم انعقاد العقد في حق
عليه في حكم المضاف الى وقت الحدوث وهو معنى قولنا ان عقد من حارة في حكم عقود متفرقة لتجدد انعقادها
على حسب حدوث المنافع وهذا لا زافا في السبب مقام المستتب اصل في الشرع كاقامة السفر مقام
المسقة والبلوغ مقام كمال العقل وهلم جرا من النظائر ولا عهد لنا في الشرع ان يجعل المعدوم موجودا
مع ان فيه قلت الحقيقة ونما قلنا بعينه من شرعي وهو ايسر ولم يكن الجواز في السلم مطبقا في المسلم فيه احد
حكمي العيب بل باعتبار ان المسلم فيه اعطى له حكم الثمن على انه انما يقدر الشئ حكما اذا كان يتصور حقيقة
والمسلم فيه يتصور وجوده حقيقة فحكم تقديره حكما والمنافع التي تحدث في المدة لا يتصور وجودها حكمة
حقيقة ولا يتصور حكما فكذا الحج يتصور فيه الموت والتمت يتصور فيه الحيوة وهذا اصل كبير يخرج عنه
فروع كثيرة منها انها تنقضي بالعدول عندنا ظاهرا له ولا تملك حرة نفس العقد عندنا وانما يعرف
مرضعه وساحتها حارة لغة مذكورة في المغرب وغيره على ان تنقضا وكتابنا هذا يضمن عن ذكره
فان الجارة عقد على المنافع بعوض معناه في من جرة عند وجود المنفعة لما ان العقد الوارد
على الدار ينتقل الى المنفعة اذا حدثت المنفعة شرعية المعاوضات لقطع المنازعات ولهذا يظننا
اعلام الثمن في الثمن للملك يودى الى المنازعة المانعة من التسليم والتسليم ومن جرة كالثمن والمنفعة كالمسح
فشرط اعلامها قطعا للمنازعة وما حاز ان يكون ثمنها كالدراهم والدنانير والمكيل والموزون
وهذا غير منعك فان الحيوان وغيره من عيان لا يصلح ثمننا ويصلح لجرة لان لجرة عرض مائت
فكل ما هو مال يصلح عوضا يصلح لجرة اما الثمن ما حاز الذمة مختص بتمسكها واذا لم يكن بتمسك
معرفة المنافع فاحتاج الى طريق معرفة فعله والمتاع نارة نصير معاونة بالمدة فلا نها يحدث شيئا
تقديرها نصير معلوما باعلام المدة في كل اى مدة كانت فيه اشارة الى انه يجوز طالبت المدة او قصرت
الا ان من قاف لا يجوز من جارة زيادة على ثلاث شهور

فله نفسه ان ينسب العقد وهذا لانه اذا عين الثوب ولون الصبغ وقدر ما يصنع من حياطة
 والقدر المحمول وحسنه والمسافة صارت المنفعة معلومة فصح العقد وتارة نصير معلومة بالامانة
 اذا رآه ما ينقله والموضع الذي حمل اليه صارت المنفعة معلومة وتكون استجار الدود والجوانية
 للسكنى قال سحنان رحمه الله هذا اذا مال استاجرت هذه الدار ولم يسم شيئا لا السكنى ولا غيره فصح
 للسكنى راجع الى الدود لا الى من استجار والى هذا اشار في المبسوط **فصل** وهو الحد او القصار اي
 عمل الحداد وعمل القصار ومثل هذا وقع في من قبل **فصل** فقال فيه فله ان يعمله ما بدا له من عمل
 خلا الرجا ان ينصب فيه او للحداد او القصار **فصل** الا ان حصار صاحبه من رضى لا غيره وهذا انما
 يكون برضا صاحبه الفرض الشجر الا ان ينقص من رضى فلها عند تنكها بغير رضاه فان اطلق الركوب
 حازله ان يركب من شاء قال ابو نصر رحمه الله هذا الذي ذكره انما اراد به اذا وقع العقد على ان يركب
 لانه لو اطلق الركوب من غير ان يقول على ان يركب من شاء بفسد العقد لانه ما اختلف اختلاف فان
 قال على ان يركب من شئت صح العقد وان لم يسم شخصا بعينه لانه رضى به وكذا اذا استاجر ثوبا للمبسر
 قال السرخسي **فصل** لان هذا التقيد في الشرط غير مفيد بغير تقيد سكنى احد بعينه في شرط السكون
 في الدار غير مفيد لعدم التفاوت من ساكن في ساكن **فصل** لانه لا يكون راضيا به الكافي بالدليل على الحد
 الدعوى من بغيرهم منه وهو انه يكون راضيا به اذا كان مثلا **فصل** فاذا دفعه رجلا فبده لانه لو ادب
 صبيا لا يستمسك بغيره اذا اذنت له ان كان جليا متمسكا فهو كالرجل كذا في القنادي **فصل** من نصف قيمتها
 سواء كان خفت او اثقل لان التلف بالركوب لا ينشأ عن التلف فصار تلفها بالركوب كلفها بالجرحين
 فيضمن المصنف وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين اما اذا كان حال تطيق ضمن كل اليتيم
 ضرر الدابة من الركاب لجهله بالفروسيه لا بثقل وزنه لجواز ان يكون من نسان ثقيله ولا تاذي
 الدابة لجهله بالفروسيه وقد انعكس مراد اذا كان كذلك فاحتمل ان يهلك المستاجر دون الرديف لعلم
 الرديف دون المستاجر او على القلب فتعذر اضافة العطب الى الرديف جزنا فيضاف اليها والحد ما في
 الركوب ما دون من لا يخر فيضمن المصنف **الثقل** بوزن الكبر خلا في الخفة والثقل للجمل قوله لان تلفه
 بالثقل وبعضه ما دون وبعضه غير ما دون فيضمن صاحب

بحسابه حتى لو كان المادون مائة مئة وزاده عليه عشر من مائة يضمن من الدابة خلا في الركوب فان
 الهلاك من ركوب الركاب دون الثقل وسواء الركاب من ركوب المستاجر والردف فلهذا
 ينصف الضمان كسج الدابة بالتمام اي جذبا لنفسه ليقف ولا يجرى قوله او ضرها هذا اذا
 ضرها ضرا متعارفا اما اذا لم يكن متعارفا يضمن بالاجماع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فان
 علمه استحصانا لان مطلق العقد مستفاد من ذن والضرب والكلج بالتمام في السير معناه فكانه
 اذن في ذلك نصا باعتبار العرف لكنه يقول لو ثبت من ذن بمقتضى العقد فذلك مقتضى شرط السلامة
 كغير الزوج زوجته **فصل** اجير الرجل من يكون العقد واردا على منافعه ولا يصير مضافه
 معلومة الا ان يذكر المدة ويذكر المسافة ومنافعه في حكم العين فاذا اصابته شدة العقد المعاد
 لا يمكن ايجالها لغيره ولا جبر المشترك من يكون عقده واردا على عمله معلوم نسان عمله لان المعقود
 عليه في حقه الوصف الذي يحدث في العين عمله فله احتياج الى ذكر المدة فلا سمح عليه تقبل مثل ذلك
 العمل غيره لان ما استحقه من ذلك حكم الدين من ذمته وهو منظر السلم مع بيع العين فان المسلم في ما
 كان دينيا في ذمته لا يتعذر عليه قبول السلم من غيره والسع لما كان تلك في العيب فله ما باعه لا يملكه
 من غيره وسمى هذا مشتركا لان له ان يعلم من شاء ومنه ولا اجير وجد واجير خاص لانه لا يمكن ان يعمل
 لغيره من جرة مضمونه على المستاجر ولهذا اجبردها فصح ان يكون الثوب مضمونا على جبر تحقيقا
 للعقد وهذا لان جروا ان كان مقابلا بالعمل يكن رد العمل دون الثوب لا يمكن جعل الثوب انما
 مقام العمل وله ان عوض من حرة العمل لان العقد ورد على العمل فكان العمل معقودا عليه ضرورة
 انه يصير العيب مضمونا الغرق يفتحن من صدر غرق في الماء اذا غار فيه الكرا من جرة كذا
 في المغرب **فصل** لانه ماورد به لانه امر بالفعل مطلقا فينتظم بتوجيه المعيب والسليم لنا انه انلف
 بفعل غير ما دون مضمونه وهذا لان الداخل تحت ذن ما نوا الداخل تحت العقد والداخل تحت العقد
 العمل الصالح فلم يكن المفسد ما ذموا فيه فضمنه سانه ان ذن انما ثبت ضمنا للعقد والعقد انعقد
 على التسليم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه من العيوب فثبت ان المفسد غير
 المعقود عليه فله يكون ما ذموا فيه والمعرض ان القصار

ومثله في المتن

أخذ المدقة وأخذ رفع مثل ما رأى من استلاده لا فون فلكر والخشبة المحترقة تحته ملسا لا خشونة فيها
حتى اذا فأت شي مما ذكرنا صح الضمان لهما معا **فصل** لا يبرأ فاعرفه يعني ان ضمان من أدى انما
يكون بفعل فاعله لا بالعقد لا بحسب الجناية والخطا انما يتحقق ان لو كان للجاني فاعلا فيه وهذا
لان من أدى بحفظ نفسه بخلاف من مال لا فاعله بحفظه بنفسها فكانت مضمونة بالعقد وذكرني
من سرار ان المسئلة في الصبي الذي ستمسك بنفسه دون الذي لا ستمسك ولا يعاقب ان ضمان من أدى
صح بالتسبب وقد وجد ان المبتدئ انما يضمن اذا تعدى فكل ما فاعله اذا لم يوجد التعدي **فصل**
لغرض احوال الحيوان فربما يكون ضعيف المزاج لا يندمل سريعا وربما يكون قويا المزاج فيندمل
في تلك الساعه فلا اطلاق للقضاء على قوة طبيعه وضعفه فلا يقيده بالمصلحة من العمل وكيف يستحق
السلامة بالعقد هنا والمطلوب هو الجرح وانه افساد كما يرى والسلامة ضده ولا كذلك في الثوب
ونحوه لان قوته ودقته يعرف بالاجتهاد فامكن القول بالقصد بالمصلحة فاذا افسده بحسب الضمان
لا نه لما سلم النفس صار عمله كعمل ربة المال وهذا لان المنافع صارت مملوكة للمستاجر وصار
مونا بيا منابته في الفعل فكانت فعله بنفسه فلهذا لا يضمن **فصل** من جارة تصدقها
الشروط مثلا ان يساجر عبده شهرا بالف على انه ان مرض فله ان يعطى بقدر من يام التي مرض فيها من الشهر
الداخل فيه افسد لها لثمة مدة من جارة فلا بد ان في اتي بقدر من الشهر عرض ليدخل في العقد بعد ذلك
من الشهر الداخل وهذا الشرط مخالف مقتضى العقد لان مقتضى العقد انهاؤه بمضى المدة بغير من
استيفاء المعقود عليه او لم يتكسر هذا الشرط مخالف ذلك وكذا كل شرط يوجب جهالة المدة بقصد العقد
فصل لجران المضايقة فيه عرفا لا صلا ان العقد متى كان مبنيا على المضايقة والمماكسة فالشرط
يقسده لان اشتراطه يكون سنا للمناذرة كالسح ولهذا قلنا ان ما يقصد بشرطه نفع لا جدي
المتعاقد من المعقود عليه الا ترى ان النكاح والحببة لما مبنيا على المسامحة والمساهلة لا يقصدان
بالشرط ومن جارة مع المنافع وقد ثبتت على المضايقة فيفسد بالشرط **فصل** لان المسافرة بعيدة
له بمن المالك واذا كان كذلك كان اضرا اياه حيث يلزم عليه مؤنة الرد فلا يكون ذلك الا بشرط فان
له فهو ضامن ولا لغيره له فان **فصل** من مولى مملوك منافع كالمولى

في منافع عبده والمولى ان يسافر بعبده فلما اذا لا يكون له ان يسافر باجيره قلت انما يسافر للمولى
بعبده لا نه ملكه رقبته ومولاه ملكه رقبته لغيره وهذا في الحقيقة قلت التحمل بفتح الميم لا وفي وكسر الهمزة
او على العكس اليهودي الكبير ان شاهد الحال المحمل فها هو فله ان يحسب نفعي للمناذرة للنفاء
في المحمل وانما مانعة من الجواز فيكون المشاهدة مقربة الى الجواز فيكون معنى قوله اجوز ان اقرب للجواز
وانتم فيه من حال عدم المشاهدة لان لعدم المشاهدة تاثيرا في ابراث المناذرة وللمناذرة تاثيرا في
عدم الجواز والعقود انما شرعت لدفع المناذرة فما يكون ادفع كان اجوز وذكرني المنشور معنى قوله
اجوز ان يسافر جازا **فصل** حازا ان يزيد عوضا اكل فان قيل العادة حرت بان لا يزداد في الزاد
فانهم ياكلون ولا يزدون بل لا يكثر ثمن الماء ويزدون بدل ومطلق العقد يحمل على ما هو المعتاد
فيلزم العرف مشترك فان رد الزاد مطلقا عند البعض كرج الماء فلا يصح الرجوع اليه مع التردد
فصل قوله لا فاعل عوض منفعة لم يستوف بعد ان عقد جارة عقد معاوضة
ومن قضيتها المساواة دفعا للغير احد البدلين وهو المنفعة لم تصر مملوكة بنفس العقد فكذا الاجرة
وهذا لان من معدوم في نفسه والمالك من صفات الموجد واذا لم يملك المعقود عليه الجار فلو ملك المالك
ملك غير عوض في ذلك سنا في مقتضى العقد وانما اثبتا الدار مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها
لان استحالة اضافة العقد الى المعدوم فاما في حق جارة فانها كالعقد المضاف للوقت للحدوث
فلا ثبت قبله واما اذا شرط التحميل فنقول امتناع المالك بنفس العقد كان مقتضى مطلق المعاوضة
وذلك بتغير الشرط بمنزلة السح فان مقتضى مطلق السح تنقض ملك المبيع بنفس العقد ثم بتأخر شرط التحميل
وهذا معنى قوله لا نه ترك المساواة يعني انما لم يملك بنفس العقد ضرورة ان العقد يقتضي المساواة حقا للمعا
وقد ابطال حقه بشرط التحميل واذا ثبت انه يملك بشرط التحميل ثبت انه يملك بالتحميل ايضا لا نه فون
استراط التحميل لان للقبض تاثيرا في اثبات المالك فلهذا لم يملك بنفس العقد كما في الحببة ونفقة الزوجة
ولا يقال لو كان العقد في حق المعقود عليه في حكم المضاف للوقت للحدوث لما وجب له خبال الشرط
كما قلتم في جارة المضافة الى وقت في المستقبل لان امتناع ثبوت المالك هناك ليس بمقتضى العقد بل
بالنصرح بالاضافة الى وقت في المستقبل والمضاف الى الوقت

لا يكون مبروراً قبله ولا يتغير هذا المعنى بالشرط ما هذا امتناع بثبوت الملك مضمون مطلق العبد
فما كان سبيل عند التصريح بخلافه وهذه المسئلة بناء على ما تم هذا من القاعدة في صدر الكتاب
يستحق احدى معاني ثلاث على تأويل العلل كما في قوله عليه السلام لا يجزى امر مسلم الا ما جرى معاني
ثلاث وهذا مثل قوله برؤن الفردوس هم فيها خالدون. انتم على تأويل الحنة وذكر في الهداية باحد
معاني ثلاثة وهذا اصح ايضا وما ذكر في بعض النسخ ما جرى معاني ثلاثة لا يصح
فلما لم يجر هذا المستعمل فيما بين الفقهاء، وخطاه المطرزي وفيه كلام القياس يقتضيه ان كلاما
سائر شيئا ولو كان خطوة تحت تسليم ما يقابله من حرة وكذا اذا انكر ساعة الا ان ظن بعضه الى
ان لا تنفج الى شغل الغر بل سلم في كل ساعة بقدر ما يستوفى من العمل وفيه من الخرج ما لا يحصى
ومن حارة ما شرعت الا توسعة للمكلفين رفقا بهم فاقم كل يوم وكل مرحلة مقام ذلك استحضانا
من حيث ان كل واحد منها منفعة مقصودة بخلاف الصباح والقصار لان بعض العمل هناك غير مقصود
لان لا تنفع بالترب الذي خيط بعضه فلذلك لا يستوجب جرم قبل الفراغ من العمل الا ان
يبقى في وقت يستحق ان يقول بشرط ان اعطى الاجرة بعد شهر من موته ان شرط التجديد
التره ما اختاره والشرط فيه لازم وهذا اذا لم يكن الحياطة في بيت المتاجر اما اذا كان في بيته فانه يستحق
بقدر ما خاط موته لان من تارة الخبر وليس كل احد حسن هذا العمل على وجه لا يقطع ولا يتوحد
وشرط كونه في بيت صاحب الخبر لان اذا كان في بيت الخبز لا تحس حرة اذا هلك قبل التسليم كذا قيل
ولا يقال انه اجير خاص وهو مستحق جرم دون العرفاوي ان استحقه عند وجود البعض فانقول انه
اجير مشترك سواء علمت به نفسه او في بيت المتاجر بخلافه اذا استجاره يوما ليخيط له ثوبا في بيته
وانه لا يضمن ما جئت يده لان لا يستوجب جرم تسليم نفسه وان لم يعمل بشرح اللبن تضيقه وضم بعضه الى
بعض موته العرف المشترك مما قاله الشرع من تمام عمله اذا اللبان هو الذي يتكفل بذلك العادة
فيستحق مطلق العبد كاخراج الخبر التثوير فقال موليس من تارة فقد نقل اللبن الى موضع العمل
قبل التثوير فلم يكن الشرع من مقاصده لا محالة فيجوز جرمه اذا كان يقسم العمل ملك
المتاجر فاما اذا لم يكن ملكه لم يكن له الا جرم حتى يعلم منصوبا

عنده ومشرجا عندهما كذا في ما يصاح والمبسط **فصل** قوله لان التسمية صحيحة
لان خير من نوعي عمل كل واحد منها معلوم بدل معلوم فمحور العقد وهذا لان حرة يستحق
بعد العمل وبعد العمل استحق العمل فلا حاجة الى التعيين وتوفا ان خطته اليوم قبله الى الغرة وما
اعتبر هذه المسئلة بخياطة الرومية والفارسية لانه سمي عملين سمي بمقابلة كل واحد منها لا معقولا
محور العقد وهذا لان العمل الغد غير عمله في اليوم ولصاحب اليوم في اقامة العمل كل واحد غرض
وانما حرة جرم عند اقامة العمل لا جهالة عند ذلك وهو يقول انها مخالفتها لانه اجتمع في اليوم
الثاني تسميتا درهم ونصف وكان جرم محمول فيفسد العقد كما لو قال خطه بدرهم او نصف
درهم وهذا لان موجب التسمية في كل عند الحياطة غذا الدرهم لو اقتصرت عليه في ذكر اليوم للتجديد
لان التناقض اذا لو كان للتناقض يفسد العقد لان حتماء التخصيص في الوقت والعمل فيصير اجير مشترك
واجير خاص انه لا يجوز واذا كان كذلك في التسمية الثانية تضمن الشرط الثاني لانه في الغرض
بقاى ولما صحح تسميتان بخلاف اليوم في كل فليس في التسمية واحدة وهو لازم لان فيه
درهم في الغد لا موجب له في اليوم لها في مسلة سكان ان المعقود عليه محمول فكذا الاجر مفسد
العقد بخلاف حياطة الرومية والفارسية لان جرمه هناك بالعلم وعنده لا جهالة وهذا
صحيح جرم بالتولية والتسليم فتحقق الجهالة وان انه خير من عقد من صحيحين فليس فيصح
كما في حياطة الرومية والفارسية وهذا لان مكانه بنفسه مخالف اسكانه للحداد وقولها الاخر عند
التولية يتحقق الجهالة قلنا الغالب هو لا يتفاد وعنده يصير معاونا اما ترك العمل مع المالك لا يكون
الا نادرا فلا عبرة به ولو اخرج الى صاحب محرد التسليم كما قلنا من السيقن لفظه العام
اذا صدرت لا يمكن العمل به براد به اخضع للخصوص كقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة وهذا
أعذر العمل بمعوم كلمة كل لا دخل على ما لا نهاية له فمتنا ولا ذنى ومما شهد الواحد لم يكن للموحد ان
يخرجه هذا الذي ذكره قياسا في طاهر الرواية كقولها للبار في التولية في كل من الشهر الذي لا يوجبها لان
اعتبار ذلك بقص الجرح **فصل** قوله لان عقد حايضا اما الجاهل فليتعارف المسلمين عليه
وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قد صح

ان النبي عليه السلام دخل الحمام بحمفه واما الحمام فلانه عليه السلام اجتمع واعطى الحمام الحجرة
ولو كان حراما لم يعطه كما لا يحل اكل الحرام لا يحل اكله الا ان لعمرة الحمام اخذها من الدابة لما روي
ان النبي عليه السلام نفى عن عصب النيس كسب الحمام وقفير الطحمان وهذا الذي عندنا ليس على سبيل التحريم بل
على سبيل شفاق فان ذكرنا في المرة ونحوه وقال عليه السلام ان الله تعالى تحت محالي الامور وسع
سفاسها والمراد بعصب النيس اخذ المال على القرباب وهو انذار الفحول على ما ناث كذا في المبسوط
لانه استجاره ستفاء العين قصدا او لامر موهوم وموسر جبال اى المراد من استجاره هنا الانزال
فح او جبال فان كان موسر فهو استجاره ستفاء العين وهو المني قصدا وانه لا يجوز كما اذا
استاجر بقوة ليثرب لبنها بخلافه من استجاره على صنف الثوب لان العين هناك تسع لفعل الصنف وان
كان الثاني فلا يجوز ايضا لانه التزم ما لا يقدر على الوفاء به وموسر جبال من ذكر موهوم ينبغي على
نشاط الفيل صورة من استجاره على الحج ان يقول استاجرته على ان تحج عني كذا فكون المحق عليه
مولى الحج فيجب عليه تسليمه ويحب على من حره تسليمه حرة اما اذا امره بالحج بان قال امرتك بان تحج عني
يجوز من غير ذكره جارة فانه استجاره على من كان ان يقول استاجرته كذا على ان تؤذن ثم المذهب
ان كل طاعة تخص بها المسلم فالا استجاره عليه باطل عند الشافعي رحمه الله كلما يتعين على من جبره
فالا استجاره عليه صحيح ثم النكاح لا يجوز الا بالمال المقوم لقوله تعالى ان ستوا ما امراكم اضاف
الناس واسطة من حرار وقد حاز النكاح على تعليم القرآن بالحديث فيكون مالا فيجوز من استجاره عليه اذا
حاز من استجاره عليه حاز على غيره من العبادات بدلالة جماع قالوا في زماننا يجوز من استجاره للملاعة
هذا الباب لظهور التواني في الامور الدينية ولا سعدان مختلف للحكم باختلاف اوقات الا ترى ان
النساء يخرجن من النبي عليه السلام واني كرر في الله عنه ثم متفرع ذلك قوله لعمري عاهد العهد يكون
الا بامر او نهي والنهي للتجريم وعند من حرمه لا حرمة وتاويل ما روي لما معه تطسنا لقلها فانها كانت
وهبت نفسها لرسول الله عليه السلام وهذا لانه ما حاز له اريد تعليم القرآن حاز لنا ان حكم الباري على
الله ما حاز ولان من حاز على تعليم ما حاز به لا جماع لانه مجهول ولان معنى التعليم
لا مستحق الا حارة وانما استحق تعليم النفس بالعلم

صورة احارة المشاع ان يوجر نصفها من داره او نصيبه من داره مشتركة من غير الشرع من استجاره
بالمشاع بحال سانه ان عقد من حارة يرد على المنفعة وتسليم المنفعة يكون باستفاء المستاجر
استفاء المنفعة من النصف سابقا وانما يتحقق من حره معتمدا هذا لان من استعار امر حسي والشافعي
لا يحتمله فان السكنى من الساكن لا يتصور في حره شائع وانما يحصل حرة اعنا واذ لم يتصور استيفا
المنفعة من الحرة الشائع فهو باضافة العقد اليه يكون ملتم ما تسليم ما لا يقدر على تسليمه فلا يجوز كس
من يوجر واجارته وقولهما ان التسليم ممكن بالتخلية او بالنهاي يوجب غير معتبر من التخلية في باب الجارة ليس
بقبض للمنفعة لان المنفعة بعد الحدوث لا يبقى قبل الحدوث عدم فتعذر تخلية واما النهاي فانما
يستحق حكما للعقد وحكم الشيء بحقه والقدرة على التسليم شرط العقد وشرط الشيء بسبقه ولا يعتبر المثل
سابقا في حارة الطير قبل المعقود عليه المنفعة وهو القيام بخدمة الطبيب قبل العقد يرد على اللبن
والقيام بمصالحه شح وايا ما كان والقياس بان حوازا واستحسانا للتعامل على ان قوله تعالى
فستخرج له لغيري بقض حوازا ويجوز بطلانها وكسوقها اى من خسران النفس والقدرة والصفة
فاذا كانت الثياب معلومة الجنس والطول والعرض والرقعة وضربوا لذلك اجلا وسموا لها كل يوم كتيلا
من الدقيق معلوما يجوز بالاجماع المناقشة من استقصاء في الحساب منه قوله عليه السلام من نوقش الحساب
عذرت والمانع جهالة مفضية الى المنازعة لا نفس الجهالة لانها قلما تسعد في المبيعات والمشاخرات
وليس للمستأجر ان يمنع زوجها من طهرها لان ذلك مستحق له بالنكاح فلا يبطل حقيقة الجارة
فلم ينسخ من حارة اى لا هل الرضخ لان من الحامل نفسه لا يورق اذ يورق من الام في الحائض
ابدا فان هذا يسمى بجارا لا رضاعا والمستحق هو الرضاع ولهذا الواو جرد الصبي لهنها لا يستحق
للاجرة لعدم من رضاع فصلا ذكر في الاخيرة ان القصار اذا كان تقصيرا بالنساء شح والبعض
له حق الحبس ان كان مدبر الثوب بحسب لعمري حتى الحبس من صحة اذا اشترط على الصانع ان يعمل
بان قال على ان يعمل نفسه او يبيد كذا اذا قال على ان يخطه فهو مطلق كذا قال شيخنا من دن استفاد
من حرة رب الثوب فهو اعرف بوجهه من دن الا ترى ان لو انكر اصله من دن كان القول قوله وكذا اذا
انكر وصفه هذا كمن يبع الى امراته شيئا ثم قال هذا من لعمري قاله

هي حدية فالقول قوله وهذا لانه قد تعارض نكاد ان فان المستاجر مدعى عليه خلافا ليقضه منكره
 لذلك لحياط مدعى ذن فيما صنع وهو منكر فساوينا ونقوى القول قول من استغادر ذن من حيث لا يحل
 كما هو مذهب الشافعي رحمه الله لان المقصود من التحالف الفسخ وبعد اقامة العار وجه للفسخ في
 فالحياط ضامن من حياه ان بالخيار ان شاء ضمن ان شاء اخذه واعطاه لعملة وكذا في مسألة
 الصبي اذ اخلط ان شاء ضمنه فتمه الثوب لا يصح ان شاء اخذ الثوب واعطاه لعملة له بما و
 به المسمى والى هذا اشار بقوله لانه انما في من حده من صلح الوصف دون ما حصل اذ لو كان
 انما فامن كل وجه كان له ولاية التضمن لا غير قال المطرزي جرت الزجر معايلة وذكر في الذخيرة
 المسئلة على قول بوصف رحمه الله اذ كان الرجل عام قصارا او كان يدفع الله الثوب باجره يعاطفه
 فدفع اليه ثوبا في هذه النوبة ولم يقاطعه فله لعملة عمله وهذا لان الخلطة التي بينهما مدعى عليه بطليمه
 اقامة العار باجره فقام فلكم مقام الشرط في لان الظاهر منه اقامة العار باجرة هذا لانه لما فتح
 الحانوت لا جله حري ذكر بحري التخصيص على من جرف كانه ينادى باعلى صوته اني اعلم باجره والقاسم قال
 ابو حنيفة رحمه الله لانه منكر وما ذكر من الظاهر لا يصلح لا يستحق من جبر المنافع لا تقوم بنفسها
 وانما صارت متقومة شرعا لحاجة الناس اليها عند وجود التراضي بواسطة العقد فلا تقوم باكثر مما قوا
 بالتراضي فلهذا لا يرد ادعى المسمى منقص منه لان الزيادة انما تستحق بالنسبة وقد صدقت وفي ايجاب
 الزيادة اعتبار النسبة وفي اعتبارها تقرير للعقد الفاسد وانه لا يجوز خلافا في البيع الفاسد فانه
 القيمة هناك بالغة ما بلغت لان عيان مقوم بنفسها والموجب صلح فيها القيمة فان حجة التسمية انتقل
 عنه والافاقه فصل قوله لوجود احد البدين هو الدار وهذا لان تسليم غير المنفعة لا يمكن ان يعرض
 فاقم تسليم المحل المعدل لا انتفاع المالك منه مقامه ولما غصبها فاحصه فقد فات التملك فلم يوجد تسليم المنفعة
 حقيقة وتقدر اقول في الفسخ اي فله ولاية الفسخ من صلح هذا الباب ان المعقود عليه المنافع وانها
 توجد شيئا فشيئا فكان ما وجدت الحث يكون خادنا قبل القبض بوجه الخيار كما اذا حدث العيب في البيع قبل القبض
 فانه ثبت له خيار الفسخ فاذا خربت الدار فقد فانت المنافع المخصوصة قبل القبض كما يروى في المسح قبل
 القبض ففسد العقد وفي قوله انفسخه اشارة الى انه لا يحتاج

قبل القبض

٥٠

الى الفسخ خلافا لما يقوله البعض في المنافع توجد شيئا فشيئا فليقايه حكمه من ادعى جارة حث
 مضاف وبمعنى ان العقد كانه يتجدد عند وجود المنفعة وهذا معنى قوله فليدوامه حكمه من ادعى جارة
 مات العاقد لا ينعقد عليه بذلك العقد لعدم اهلية العقد للممت ولا ينعقد على الورثة ايضا لانهم انما يورثون
 ما كان مما وكا للمورث والمنافع التي لم توجد لم تكن ملكا للميت فكيف ينصرون رث فيه وان كان عقد ما لغيره
 اي مثل الوكيل والوصي والمتولي في الوقف وتصح شرط الخيار في جارة وباعتبار ابتداء المدة من وقت جارة
 التسع عقد لا زعم وقد شرع فيه للخيار وفقا للغير وجارة عقد مضاف غير ثابت فكون الخوازا هنا اولى
 والى هذا اشار في البرزوي في الفسخ منه امتناع من وجه الى اخوه اي لو نظرنا الى ان المعقود عليه
 هو الدار لان العقد مرد عليها ولهذا الوفا لاجرتك منافع هذه الدار لم يحزم يكون هذا نقضا للعقد فلا يجوز
 بعذر وبغير عذر كما لو ادعى وان نظرنا الى ان المعقود عليه في الحقيقة المنافع يكون الفسخ امتناعا فيكون
 بعذر وبغير عذر كالعادية لان المنافع توجد شيئا فشيئا فبالضاقة الى المنافع التي لم توجد يكون امتناعا
 عن التملك واذا كان كذلك يكون امتناعا من وجه دون وجه فحزم بعذر ولا يجوز بغير عذر على ما ذهب اليه
 والعذر عبارة عن عجز العاقد عن المضي في موجه الا يتحمل ضررا ايد لم يستحق وما ذكر هذه المثابة
 فانه يلزمه ضرر للجيب فيما اذا الزمة ديون وافلس ولا يصدق على انه لا مال له فحبسه القاضي في الدار هو لم
 يلزم هذا الضرر بعقد جارة في فسخ القاضي اشارة الى انه يقتضي قضاء القاضي في النقص وهكذا
 ذكر في الزيادات في عذر الدار وقال القاضي الصغير وكل ما ذكرنا انه عذر فان جارة فيه ينقص وهذا
 يدعى الاحتياج منه الى قضاء القاضي في ثم بداله من السفر فهو عذر لان الجرمي على موجب الترام ضرر
 زائد لحوار ان يكون قصد الخ فذهد او انه او كان قاصدا لطلبه غريم فحضر او لحوارة فافترق ثم لما انكسر
 لغيره حارة فسخ القاضي العقد احتاج الى بيان من صلح للقضاء فذكر كتابا في القاضي وانه
 لا ختم المعاوضات اصلا وعارضا عسنا ومنفعة ومضى لا تحلو من المنازعات احتاج الى بيان ما يقع به
 قطع المنازعات وهو القضاء وبيان صفا من قطع وبيان ما احتاج اليه القاضي وهو الشهادة
 كتاب

اي انظرنا

كتاب القاضي
 من داسم يقع على كل رياضة بمجودة يحرم لها الانسان

في فضيله من الفضائل وتركيبه يد على الجمع والدعاء ومنه من دعت هو ان تسمع الناس للطعام وتدعوهم
 قال الشاعر سخن في المساء تدعو الخلا لا يرى من دعت فتناسع وسمى دعبه لانه يدعو الناس
 الى المحامدة ومن دعب للقاضي ما ذكر من شرائط الشهادة وغيرها الشهادة والقضاء كل واحد منهما من باب
 الولاية فما شرط له شرط لا خسر حته لا يزال المحمود لبيل المقصود وجده ان يكون حاديا يعلم
 الكتاب ووجه معانيها وان يكون عضيا معانته وعلم السنه طرقها ومتونها ووجه معانيها وان يكون
 مصيبا بالقياس على ما يعرف الناس من حاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه او صاحبه
 له معرفة بالحديث كذا تستغل بالقاس في موضع النصوص في شرط الاولوية في الصحيح حتى لو قلد الجاهل
 يصح عندنا ويعمل بفتوى غيره **ف** حتى يكون قايما بحقايم النبي عليه السلام القاضي خليفه رسول الله عليه
 فما حكم به بين الناس فيمن ان يكون موصوفا بما وصف النبي عليه السلام ولا مانع له من الدخول في القضاء هذا تنبيه
 لمن يطلب القضاء فانه ذكر لفظه **ل** مانع من شئ نفسه فكيف بمن شئ وتذليله **ل** مانع من الحديث
 في المبسوط عدل ساعة خير من عاصية سنة **و** لا يقال ان هذا الحديث يدل على ان من فضل تقلده ولفظه **ل** مانع
 يدل على ان من فضل تركه **ل** انه روي في حديث اخر **ج** القاضي العدل يوم القيامة ومكنا اخذ ببقائه الحديث
 وقال عليه السلام من ابتلى بالقضا فكان اذبح نفسه بغير سكين وهذا امتنع كثير من العلماء كالشيخ والي خيفة
 مما الله وغيرهما فقد روي لزمنا خيفة الله جبر وخرق جله مرارا حتى قال ابو يوسف رحمه الله
 لو تقلدت لتفقت الناس فنظر اليه شبه المغض فقال لو امرت ان اقطع البحر ساحة كنت اقدر على فكاك
 بك قاضيا ولا يترك ما روي الحديث بالقاضي الجابر ومنه **ب** الله الذي يوتيعة فان ذكر من ساوس الشيطان
 المراد وهو اجس النفس الطريد للحيث الظلم ولا ينبغي ان يطلب الولاية اي بقلبه ولا يسألها اي بلسانه
 وكل من ترك ومعنى الحديث ان من اعطى **ه** حارة عن طلب وكل لا نفسه اي خذ والمخزول يصلح للإمامة
 والولاية ومن اعطى **ه** عن مسلة اعير عليه **ل** انه توكل على ربه فيلهم الصواب الديوان عبارة عن الخرابطة
 فيها العجالات من الصلوك والمحاضر ونصيبه وصياد والقيم **ه** اموال الوقف وتقدير النفقات من قسمة
 دون الكتب اي جمعها **ل** انها قطع من القراطين مجموعة واما سالكها وضعت فيها ليكون عند الحاجة
 معجل يد من **ل** وولاية القضاء **ف** **ل** انه لا ولاية له لان الولاية

لنفذ

كانت بالقضاء وبالغزل الثمن بواجب من الدعاء يا وصفه النداء ان نادى في محلة انما من كان يطلب
 فلا من فلان المجوس فلحضروا دعي عليه طلب منه السنه وان لم يحضر خصم اخذ منه كفيل نفسه
 فلعلة مجوس حتى غاي **ه** وارتفاع الوقف ان غلات الوقف فيقبل قوله فيها اي قول المخزول
ل ان ذا اليد ثبت باقراره ان اليد كانت للمعزول فصحة اقراره كانت في يده في الجاهل هذا يان مراد غلوك
 وقيل فيه اذا دخلت الهدنة من الباب خرجت من مائة من الكوة وهذا اذا لم يكن للمعزول خصومه ولم يرد المهدر
 على المجادل واصح ما قيل في الفرق من الدعوة العامة والخاصة ان ما امتنع صاحب الدعوة من اتخاذ
 اذا علم ان القاضي لا يجيبه فهو الدعوة الخاصة وان كان لا امتنع من اتخاذه كذلك فهو الدعوة العامة وهذا
 اذا لم يكن صاحب الدعوة ممن اعلمه اتخاذه الدعوة قبل تقلد القضاء ويعود المريض هذا اذا لم يكن المريض
 من جملة المتخاصمين ولهذا يسوى بينهما اذا جاز لان هذا من العدل والعدل امر والمراد من قبل التوثيق
 النظر من الجانبين **و** لا يشتر احدهما لان ذلك يكسر قلده **و** لا يلحق به المبدأ واخذ الرشوة فصحة
 واذا ثبت للرجل عنده اي اذا ثبت بالقرار اما اذا ثبت بالبينه جيبه كاثبت وهذا لان الجبس عقوبة **ف** **ل**
 ان المجنانية وهي المماثلة ولما كان مقررا لم يعرف كونه مما طبل في اول الوهلة فلعلة طبع في **ه** مبالا فلا
 المال **و** فما اذا ثبت ما بينه ظهر المظلم ما يكاد والمراد بالمر معجلة **و** لا يجيبه فما سوى ذلك كيد المعصو
 والمتلف واروش الخبايا **ا** مارة الغنى وجدت في هاتين الصورتين **ه** اذا اجبيل المال بده ثمن غناه
 به واقدمه على التزاه باختياره دليل لبياره اذا الظاهر انه لا يلزم الا ما يقدر على ادائه ولم يوجد غيرها
 ومن صلت في ادم العشرة فيكون القول قول مدعي عليه وعلى المدعي اثبات غناه والتقدير في الجبس **ف**
 مفوض الى راي القاضي لا خلاف في احوال **ه** شخاصه **ث** ثم يسأل الناس عن حاله فان قالوا انه مغير خلى سبيله
و لا يجوز بينه وبين غرمائه اي بعد ما خرج من الجبس المراد باليد الملازمة وباللسان التقاضي **ف** **ه** **ل** عليه السلام
 انه وما لك **ل** سكر ظاهره يورث شبهة وان تركت حقيقته والجبس عقوبة مدله **ف** **ه** **ف**
 كشها لقضاء القضاء والشهادة كلاهما من باب الولاية وكل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء والمراد
 اهلا لها فما سوى الحدود وكذا القضاء **ف** **ه** **ل** الحقوق مندرج تحته الدين والكاك والنسب والمغصوب
 ومن مائة المتجودة **ل** ان كل ذكر ماله يحتاج فيه الى اشارة

فاذا جعفر

حتى لا يقر من عيان المنقول للمحاضر الى من شارة خلاف العقار ^{عبارته} انه ملحق بالدين من حيث انه
يعرف بالتجديد ^{عبارته} للمحاضر والضرورة الى القياس ما في جوازها لان كتابته لا يكون اقوى
ولو حضر بنفسه مجلس القاض المكتوب اليه وعبر بلسانه ما في كتاب لم يعلمه القاض وكذا اذا كنت
وكان الكتاب قد منوز ونعقل والخط مشبه للفظ والخاتم مشبه الخاتم لكننا حوزناه لمحاجة الناس
فقد يكون الشاهد للمر على حقه في بلدة وخصه في بلدة اخرى فتعذر عليه الحج منها واما ان
يشهد على شهداء فها واكثر الناس يحضرون من اداء الشهادة على الشهادة على وجهها فوقع الحاجة الى نقل
شهادتهم بالكتاب الى مجلس القاض ذكر لسرعة القاض الكاتب عدالتهم ^{عبارته} وكتب حكمه وهو الدرك
سمى محله والحاصل ان محله القاض الى القاض لا يكون الا بعد الحكم وكتاب القاض الى القاض لا يكون الا
قبل الحكم والقضاء على الغائب لا يجوز لان من حكم القضا بالجنس المطالبة وذلك يتحقق الغائب لان
السنة لا تقبل الا على خصم والقضاء نفقرا الى السنة والسنة الى الخصم فكيف يجوز القضاء وقامه ^{عبارته}
وكتب بالشهادة وهذا هو المسمى بالكتاب الحكمي وسوق نقل الشهادة في الحقيقة ^{عبارته} لا تكلف للاقا
اي المأمور من الدرك فيها فلا تتكلف فيها للاقامة ^{عبارته} فصل ^{عبارته} ان يفوض اليه فذلك ان يقول
له الخلفه وان شئت واستدرك شئ كالوكيل فانه لا يجوز للوكيل ان يوكل فيما وكل له الا ان يقول
له الموكل اعلم براك وهذا لا نه قلد القضاء دون التقليد به واذا فوض اليه فذلك ملكه وجبير الثاني نايبا
عن ^{عبارته} صيل واذا رفع الى القاضي حكم حاكم اعضاء المراد من الحاكم القاض ومن ^{عبارته} بعضا التنفيذ ^{عبارته}
لا دليل عليه اي لا دليل يعتمد عليه ولم يرد به نفى نفس الدليل بان نفى ثبوت الخبر بنقل العقد بقول سعيد بن
المسيب او بقول ابن عباس بدون الوطى او في بيع الدرهم بالدرهمين لا ينفذ لمخالفة السنة المشهورة
وبوجوده العسيلة وقوله عليه السلام القضة بالقضة الخيرة وكذا لو قضى ببيع حر وكر الشمية عند الاسفل
لا نه مخالف للكتاب هو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ومن يقوم مقام الغائب قد يكون
بانابته كالوكيل او بانابته الشرع كالموصي من جهة القاض وقد يكون حكاما كان ما يدعى على الغائب
سببا لما يدعى على الحاضر كما دعي اذا في درجانه اشتراها من فلان الغائب واقام البينة على ذم اليد
وقضى القاض بذلك ثم حضر الغائب وانكره لم تنفذ الى ان

لا نه صار مقتضا عليه حقيقة ^{عبارته} اذا كان يصنف الحاكم بان كان اهلا للقضاء تحكيم الكاف من
اضافة المصدر الى المفعول ^{عبارته} وكذا الفاسق لا يجوز تحكيمه ولو حكم محض يجوز عندنا كما في ما
القضاء الحكم بفحجته الحاكم وحكمه فوض الحكم اليه والمراد من الحكم هنا الحكم لا القاضي وكذا المراد
بقوله لان حكم الحكم اي الحكم لا يه على العاقله ^{عبارته} تحكيم من جهتهم ويجوز ان يسمع السنة وذكر في ادب
القاض بان قال الحكم لا حرم ما قد اقررت عندى وكذا اذا قامت عندى علمك سنة عادله فقد الرضا
ذكر وحكمته لا هذا عليك وانكر المقتضى عليه لم تنفذ الى انكاره لا نه حكم على وفق الشرع ^{عبارته} حكم الحكم
القاض وهذا لا نه لا يقبل شهادة هؤلاء للثبوت فكذا لا يصح القضاء لهم وقيد بقوله لا بويه لا نه لو
حكم عليهم يجوز كما اذا شهد عليهم كتاب ^{عبارته} الفصل الثاني
الشهادة هي خبر مصدقة الشئ بمشاهدة وعيان ^{عبارته} عن تخمين وحسبان وهي المشاهدة والمجانية
فمن حيث ان السبب المطلق للاداء المعانة سمي ^{عبارته} داو شهادة واليه اشار النبي عليه السلام في قوله للشاهد
اذا رايت مثل الشاهد الشمس في شهد والافدع وهي مشتقة من الحضور فمن حيث انه يحضر مجلس القاضي
للاداء سمي اذا شهادة والقياس على كونهما حجة لا نه خبر محتمل للصدق والكذب ولكن انكرنا
بالنصوص قوله تعالى فانه اثم قلبه فان قلت قللا اقتصر على قوله فانه اثم وما الغاية في ذكر القلب
والجمله هي ^{عبارته} لا القلب وحده قلت استدل الفقيه الى الجارحة التي يعمل بها بلخ الا ترى انكر
نقول اذا اردت التوكيد هذا انما ابصرته عيني وما سمعته اذني ^{عبارته} لان القلب رئيس في قضاء وهو
المضغة التي ان صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد كله فكانه قيل قد تمكن ^{عبارته} اثم في اصل
وذكر اشرف مكان فيه لان افعال القلوب عظم من افعال سائر الجوارح ^{عبارته} لان من اصل الحسنات والسيئات
من ايمان والكفر وما من افعال القلوب فاذا جعل كتمان الشهادة من اثم القلوب فقد شهد له بانه من اعظم
الذنوب وكأنه افعال ذلك كليل ^{عبارته} نظر ان هذا نفى استعجاب ^{عبارته} تعالى كونوا قواحين من القسط اي جتهن
نا اقامة العدل ^{عبارته} لا يجوز واشهد الله يعقون شهداء انكم لو حده الله ولو على انفسكم قبل اراد
به قرار على نفسه ^{عبارته} لا نه في معنى الشهادة عليها بالزام الحق كذا في الكشاف فان ^{عبارته} امر الله
وردت في باب الشهادة مطلقه صريح ان لا يجوز كتمان

وان كان باب الحدود وما ذكرت من الحدوث يعارض النص في **اما** قوله تعالى ونكفوا الشهارة
 فهي ااردة في حقوق الغنل بدليل من وقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهدا لله فهي محمولة عليها ايضا
 بدليل قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشه به فيقولوا اخذوا حياء لحق المسروق منه ولا يقول
 سبق رعاية لحامد الشريعة ابطال حق العبد اذا قطع مع الضمان لا صحتان **فصل** في
 الشهادة ببقية الحدود اى حوى حد الزنا من حد الشرب وحد القذف وحد السرقة والمراد من الوصية
 قوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اى فان لم يكن الشاهدان رجلين فرجل وامرأتان شهيد
 ليكون نفس القول فاستشهدوا شهيد من رجالكم بى في المدائيات وذكر ما تدرى بالشبهات كذا
 في المبسوط والنكاح والطلاق هذه الجملة النسيان فيمن غلبت لنقصان العقل واختلا القبط
 لكنه قبلت شهادتهن فيما يعبر وقوعه وهو موافق للضرورة فلا يلحقه النكاح الذى اقل وقوعا قلنا
 لا نسلم ان هذه الجملة ضرورة تدرى بى صليته الا ان فيها ضرب شبهة والنكاح من جنس ما شئت بالشبهات فكان
 فوق ما لا شئت بالشبهات الا ترى انه شئت مع هذا الذى شئت به الما فلا ان يثبت ما شئت به الما اولى
 ولا بد في فكر العبد الله وقال فيه انه اشارة الى جميع ما تقوم قوله عليه السلام يجوز شهادة النساء فيما لا يستطيع
 الرجال النظر اليه هذا دليل لما تقدم من السنتين هذا ان المعنى المحلى بالالف واللام مراد به الحسن فتنازل
 من ذنى لانه متيقن قد ذكره بلفظ الشهادة فعلم ان فيها معنى لزام فيشترط فيها العدالة كسائر الاما
 وصحوا ان يكون ذلك للمسلمة المتقدمة فحسب بكنى واولى **فصل** في ان النقص بلفظ الشهادة قال الله
 تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم وقال استشهدوا اخرى عدالتكم وغير ذلك والشهادة شئت بخلاف القبار
 فبراعى جميع ما ورد به النص وقد ورد هذه اللفظة فيستقيد به **فصل** في معنى الخلف فانه لو قال استشهد
 ان لا افعل كذا يكون معناه التاكيد فانه يتقوى به على تحقيق ما ورد بها من تحصيل فعله او
 ترك فعله واذا كان كذلك كان من متناع عن الكذب بهذه اللفظة اشد واقرى فلا يلحق به غيره بلفظ
 القاض على ظاهر العدالة لقوله عليه السلام المسلمون عدو لبعضهم على بعض الاحدود اى قد وعدنا
 صاحب الشرع اقرى من تعدى المولى ولان الظاهر ان المسلم لا يجترى على الكذب وانما يفت هذا اذالم
 يطعن فاما اذا طعن فقد تعارض الظاهر ان نيبا لطلب اللحد

وذكر في الهداية
 ولا بد في ذلك كله

في

لما ان الفضا مبني على شهادة العبد بالنقص **فصل** السوال منها صفة العدالة فيها **فصل**
 والشرط لا شئت ما هو محتمل وكان الشيخ ابو بكر الرازي يقول لا خلاف في هذه المسئلة لان ابا حنيفة
 كان يفتي في القرن الثالث وقد شهد رسول الله عليه السلام على اهل مكة بالكذب في هذه الصادق والخير
 اقبيا في القرن الذي شهد رسول الله عليه السلام على اهل مكة بالكذب يقول ثم يفتوا الكذب في التزكية في السر ان
 يفتي البياض الذي فيه اسماء الشهود الى المعدل فيما نسب الشاهد وحليته ومصلحته وبررة المعدل
 كذا ذكره البيهقي في العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل والشاهد فيقول هو عدل حازر الشهادة **فصل**
 قوله احدهما ما شئت بنفسها اى يحتاج فيه الى شهادتين بل يحذر ان يشهد برونه ولا كذلك الشهادة على
 الشهادة وقيل معناه ان حكم السبع وموثوث الملك السبع للمشي وفي التمساح شئت فبعض العقد
 وكذا في نظائره اما الشهاد فاما لا شئت حكمه بنفسه بل بقضاء القاض فاذا سمع ذلك الشاهد اى فما يبر
 بالسمع كالسبع ولا قرار وحكم الحاكم اوراه كالنقص العقل والتمسك بالاية على قوله وبه ان يشهد
 وان لم يشهد عليه لانه اطلاق اداء الشهادة بمحذور العلم وقد حصل ذلك بالرواية في المرتبات والسماع في
 المسموعات لا يقول الشهدنى لانه كذبت **فصل** في ان تصرف على صلح لا يلحق شاهد صلصة
 لانه لما عاين سبب وجوب الحق فقد شئت له ولا يه على المشهود عليه فاذا انقله الفرع من غير اهله والى
 له من الولاية على المشهود عليه وازالة الولاية الثابتة للغير ضرر عليه كذا في مبسوط شيخنا سلام الله
فصل في عدم اعمى يمكنه تحمل الشهادة لانه يحتاج في ذلك الى التمييز من له الحق وبين على الحق قد
 عدم اليه التمييز والصوت والصفة مشبهة وفما تحمل قبل اعمى يجوز ايضا لانه يحتاج عند
 الى التمييز ايضا لا شادة من المشهود له والمشهود عليه وقد تقدم الى التمييز الشهادة معنى الولاية فانه
 قول من لم يميز للغير ائذ لا وليس معنى الولاية الا هذا ومن شئت لاية المراد على نفسه ثم والعبد خرج من ان
 يكون اهل الولاية على نفسه فبعل غم اولى ما الشافعي رحمه الله شئت اعمى تحق كذا منسوبة بعضها
 على بعض بنصر من اجمع ما تقدم الا ما قام الدليل عليه وقد قام الدليل على ان شئت لا ينصرف الى الجحد
 بقى ما واره على صلحنا نقول هذا الا شئت من مفصل معنى لكن ان القايب ليس من جنس القاسم وقد
 وصف الداميين هذه الصفة فلا يكون داخل تحت الصدق حتى

ظ و

سقيم من سقمه ولكن معناه ولكن الذي تابوا فان الله يغفر ذنبه ويرحمه واذا كان كذلك كان كلاما
مستدرا غير متعلق بالمستثنى منه وقد عرفت انه في موضعه **ف** للمحدث وللنهي قال عليه السلام لا نقل
شهادة خائنه ولا ذى عير على اخيه المسلم ولا شهادة الولد لوالده ولا شهادة الوالد لولده
والمنافع بينه وبينه ولا متصلة فتم كشمه ايثار الشاهد له على المشهود عليه وقد قال عليه السلام لا شهادة
لنفسه **ف** لانه مدعى لنفسه من وجه لان المنافع بينهما متصلة فيصير شاهدا لنفسه من وجه وهذا
لان من نسان تدعاهي والله ليرضى لوجهه وقد اخذ المرأة مالها فبذلها في الزوجهما وبعد كل واحد
منها منفعة صاحبه منفعة وتعد الزوج غنيا مال امراته قيل في ذاك قوله ووجدكم عاكلا فاعني
داي بالخير حجة ومواضع التهمة مخصوصة عن النصوص يخص للنزاع صحاح التهمة **ف** مدعى
فان قيل هذا في العبد الذي لم يكن عليه دين لا يتقيم لان مال العبد في الحقيقة مال المولى فيكون مدعيا
لنفسه من كل وجه **ف** هذا اعم فاخذنا ليشمل جميع الصور على ان المدعى في الحقيقة هو العبد فلا يكون
المولى مدعيا لغيره ما كان هذا المال المولى حقيقة صادرا كان المولى هو المدعى فيكون مدعيا من وجه
ولا يقبل شهادة مختصة ومراعاة اذا كان مختصا في الردي من افعاله لانه فاسق فاما اذا كان كلامه ليس
وفي اعضائه تكسر ولا يشتمر بشئ من افعال الردية فهو مقبول الشهادة **ف** ولا نايحة ولا مخينة
لانها يرتكبان مجذور دينها لانه عليه السلام نفي الصوتين من جفت النايحة والمخينة واعلم ان التفت
حرام في جميع ما ذكرنا في الزيارات اذا وصى بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب ذكرناها
الوصية للمخفين والمخنيات وحكي عن طهر الدين المرغيباني رحمه الله انه قال من قال للمقرئ زمانا
عند قرائته يكفر ولا مد من الشرب على الله واما شرط من مان وهو الملازمة ليكون ذلك طاهرا منه فان منهم
وكثير من يظن ذلك من ان يكون عدلا وانما سقط عدل الله اذا كان طاهرا منه فذكر او يخرج سكران
منه الصبيان ونسب من دمان في شرب الخمر انما ذكره في التهمة ولا من يلعب بالطيور هذا اذا كان يطيرها
فقط الى العورات اما اذا كان يمسك الحمام في بيته وسنانه ولا يطيرها فهو عدل كذا في المبسوط
وفي بعض النسخ بالظنور وهو المفعول ولا من يغني الناس ولا تعالى ان فيه تكرارا بعد ذكر المخفية قبل
هذا لان اذا اخصص بالمرأة وهذا عام ولا اول

في التفتي مطلقا وهذا في التفتي للناس في ذكر في شرح من قضيه وغيره اذا كان لا يسمع غيره
وكن يسمع نفسه لا زالة الوحشة فلا بأس **ف** لو حود تعاطيهم خلافا اعتقادهم اي
لوجود انبائهم بهذه المعاصي مع انهم يعتقدون انها معصية فذكر دليل على قلة دانتهم بمحتمل
انهم يجترئون على شهادة الزور او ياكل الرئوس شرط في هذا ان يكون اكل الرئوس مشهورا به
مقاهل عليه لان الانسان لا يمكن التحرر عن سباب المفسدة للعقد فلهذا الاسقط عدل الله اذا
لم يكن مشهورا ياكل الرئوس مصرا عليه وكذا الذي يفعل من فعل المستخفة وقيل المستخفة
هي التي نسبت فاعلمها الى الخفة وهو ضعف العقل وقيل هكذا صحح المزخري فحتم
وفي الهداية المستحقة السلف مع سالف وهو الماضي في الترخ اسم لكل من تقلد هذه التفتي
اشبه في الدين كابي حنيفة واصحابه رحمهم الله فانهم سلفنا والصحابة والتابعين سلف لابي حنيفة واصحابه
رضي الله عنهم كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله **ف** لان هذه لا مورد دل على قصور عقله
ودينه وعدم مبالاة من كل في الطريق والبول على الطريق يدلان على تصور عقله فان من له عقل سليم
يستحي عن ذلك وما وراءها يدل على قصور دينه وذكر في الهادي دخول الحمام بغير اذن يدل على
تصور عقله والدوام على اكل الرئوس والقمار يدل على تصور دينه ومن كل البول على الطريق لان
على عدم المبالاة وقال قرت الى الثقة الهوا ميلان النفس الى ما يستلذ به من الشهوات
وانما سموا به لتتابعهم النفس ومخالفتهم ومخالفتهم المسنة كالحوارج وغيرهم الخطابية
قوم من الروافض منسوبون الى الخطاب مجتهدون في وفاء من جدع وكان يزعم ان عليا
منه من كبر وجعفر بن محمد بن الصادق من له من صغر فطرده جعفر فادعى نفسه انه الله
وزعم اتباعه ان جعفر الله واول الخطا اعظم منه قال صاحب المقالات ومنهم كانوا يدينون شهادة
الزور لموافقهم على مخالفتهم **ف** فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين ومعتقدهم وان كان غلط
من النفس كمن الشهادة انما تدر التهمة الكذب والفسق حش لا اعتقاد لا يدل على ذلك كما
اوقعه فيه الا ندينه الا ترى ان منهم من يعظم الدين حتى جعله كفرا فاعتقاده هذا يحمله على التجرد
عن الكذب قوله تعالى ولا تفران من عهكم اي عه

دينكم وموتنا على قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وفيه تنصيص على جواز شهادتهم على وصية المسلم
ومن ضرورة جواز شهادتهم على وصية المسلم جوازها على وصية الكافر وماتت ضرورة النص
فهو كما لم يخصص ثم انفسه ذلك في حق المسلم ما نتاخي حكم ولا يثبت على المسلم بقوله تعالى ولا تجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ففي حكم الشهادة فيما بينهم لا يثبت ضرورة انتاخي شهادتهم
على المسلمين انتاخي شهادة بعضهم على بعض والى العدا لضعف غفر الله له هذا الصوم
يوم عاشوراء فانه قد انتسخت فرضيته وبقي وجوبه في سائر الايام لان لقوله عليه السلام
الا من اكل فلا ياكلن نفية يومه ومن لم ياكل فليصم كان واردا في صوم يوم عاشوراء حين كان
فرضا ثم انتسخت فرضيته وبقي وجوبه في سائر ايام شهادتهم كرامة لهم والكافرون اهل من هامة
الا ترى ان الرقي الذي هو من آثار الكفر يمنع القبول فلا بد من الكفر نفسه اولى ولا تقبل شهادة
للمرجع على الذي اراد به والله اعلم المستامن لانه ودية له عليه لان الذي من اهل دارنا وهو
اعلى حاله الفاضل من الصغيرة والكبيرة ان ما كان حراما محضاً سمى فاحشة محضه في الشرع
كاللاواطه والزنا او شرع عليها عقوبة محضه تنقض طاع في الدنيا بالحد او الوعيد بالنار في الآخرة
كالسرقه والكرمال البتيم فهو كبيرة وما لم يسم فاحشة في الشرع ولا شرع عليها عقوبة محضه في الدنيا
ولا في الآخرة كالغضه والقبلة فهو صغيرة الهم ما جله نزل والتميم بفحش من خون خفيف وفي قوله
وبعد ينفي التيمم ما دون الفاحشة من صفات الذنوب وخبر الشايع ان تغفر الله لهم فاغفرها
واي عبد لك الما اي عبد لم يذنب كذا ذكره في المغرب من قلعت الذي لم يجتنب وعند
ابن عباس رضي الله عنهما لا تقبل شهادته وعندنا كذلك اذا تركه استخفا فبالدين لانه لم يتعد
بهذا الصنيع اقام اذا تركه لا على وجه الرغبة عن السنة فهو قبول الشهادة واليه اشار في الكتاب
الخصي بوزن الفجيل من زوج الغضيتين والخصي اما رجل او امرأة وشهادة الغضيتين مقبولة بالنظر
والمراد منه المشكل وحكمه في الشهادة حكم المرأة كذا قيل **فصل** في صلات ان البيعة على
حقوق العباد لا تقبل الا بمتدع لان من سان نكف على مطالبته فلها اقلنا اذا خالفنا الشهادة
المدعى لا تقبل لانه لا مدعى لها

كالغزوة
بوجدين

ارشدني الله

ومتدع من تفاق لفظا ان تتفقا بطريق المطابقة لا بطريق التضمن شرط ان يكون المدعى مدعى به كذا
لانه اذا كان يدعى به قد كان مكذبا شاهدا فماتت ضرورة جوازها اذا ادعى الاكثر لانه
عاشد عليه صاحب من قلبه وزبادة فلا يكون مكذبا له **فصل** اتفقا على مدعى فجدالات تفاق
منها على لف وتفرق احدهما بالزيادة ثبت ما اتفقا عليه ولم يثبت ما تفرق به احدهما وله انه
لا بد من اتفقا لفظا حتى يتحقق المعنى ولم يوجد ان الشبهة تحالف الواحد اما لفظا فظاهر
وكذا معنى لان دلالة لف على ذلك العدد المعين دلالة مطابقة ودلالة من نفس عليه بطريق التضمن
وبينها بون بعيد وهذا لان لف وان كان ثابتا في ضمن لف غير كذا المتضمن لما لم يثبت ما في ضمنه
الا ترى انه لو شهد احدهما انه قال لها انت خلية وشهد من خزانة قال لها انت بوية لثبتت شي وان
اتفق المعنى بخلاف لف والخسامة لانهما اتفقا على لف لانه ذكر الخسامة تحريف العطف والمعطوف
غير المعطوف عليه فكانا كالتين مع لف فان كلمة واحدة تحذف والخسامة والخسامة عشر لانه ليس
حرف العطف وما حصارا من كلمة واحدة باعتبار التركيب فكان نظير لف ومن لف غير متبعي
للساها اذا علم ذلك اي اذا علم باء الخسامة منع ان لا يشهد بالالف عالم بقدر المدعى يقبض
للخسامة لانه لو شهد لف لكان يكون طالما في حق المدعى عليه ولو شهد بالخسامة يكون مبطلا لحي المدعى
لانه لا تقبل شهادته لخلل اللفظ **فصل** للتابع اي ان كل واحد منهما يمنع صحة من خرى
لان احدهما كاذبة بيقين ليست احدهما باولى من خرى فماتت ضرورة جوازها بالاول قضاء بطلان
الثاني لانه لما قضى انه قتل بمكة فقد قضى بانه لم يقتل في موضع اخر لان قتل شخص واحد بموضعين
محال ولا يسمع البيعة على جرح اي على جرح مجرد بان اقام البيعة الفم فسقة او زناة او اقام
البيعة ان المدعى استاجر الشهود لانه اضار قصدا لانه اشاعة للفاحشة وهتك للشريعة وانه حرام
بالنظر **فصل** قصدا احتراز عن الجرح الذي ثبت ضمنا بان اقام البيعة ان المدعى استاجر
الشهود بعشرة دراهم لودوا الشهادة واعطاهم العشرة من مال الذي كان له فقبل ان دعوى
المال صحيحة وبموجبهم في ذلك ثبت للجرح بناء عليه **فصل** لان هذه من شيا ما يعرف
بالتواتر اي ما يعلم غالبيا بالتواتر

وان امكن معرفه بعضهما بالمعاشه كالزوجه والنكاح وولاه القاضى في هذا لان سبب النسب الولادة
ولا يحضرها الا القابله وسبب القضاء تقلد السلطان ولا يعاين ذلك الا الخواصر من الميت
يعاينه كل واحد والنكاح كذلك يحضره كل واحد وانما يخبر بعضهم بعضا ان فلانا قد تزوج
ولا توقف على اسبابها في البعض كل نفس فان معنى النسب على العلون ولا يقف عليه احد واذا كان
كذلك فلو لم نحوز الشهادة عليها بالتسامح اذ لم يلزم الجرح وتعطيل حكمه بخلاف اليهود
وغيرها لانه كلما سمعه كل واحد وسعى ان يطالب اداء الشهادة اما اذا قصر للقاضي انه يشهد
بالتسامح لا يقبل ومن يثق به رجلان عدلان او رجل وامرأتان فص **شهادة الفرد ليست**
بجدة ونفاد الشهادة من الحقوق فلا تثبت الا بما هو صحيح في نفسه لانه الزام وذكر في بعض النسخ لانه
الزام وانما ما كان فلا بد من التخييل لان من لزام بدون من لزام لا يكون وكذا الالزام من الغير
بدون من لزام لا يكون في نفسه لسنقل كذلك كما عند القاضي اي حجه عليه ان يقول عند القاضي شهد ان
فلان على فلان كذا ولا يعتبر لفظة العلم وغيره كذا هنا فالخصم لا يسمع الله يقول عند من دارا شهد
ان فلانا شهدني على شهادته انه شهد ان فلان ابن فلان اقرعنده واشهده على نفسه ان فلان
بن فلان عليه الف درهم وقال لي اشهد على شهادتي ان فلان بن فلان اقرعندي لفلان
بكذا فاحتاج الى ثانی شینای وعلی ما ذکر فی کتاب محتاج الى خمس شینای ویدواولی وایوطنی
نقل الفرع زيادة احتمال لان الشبهة تمكنت هنا في موضعين في ان عدل شهود الاصل شهود الفرع
نصف من ولورفع الثاني وشهد لانه اذا كان شاهد الفرع بمن يصح تركيبة فلا فرق بين تركيبة وتركبة
غيره فان قيل شهادة نفسه لا تعتبر بوجه الا تعديله فكان متهافا في ان العدل انهم عملوا
كما انهم في شهادة نفسه ونظر القاضي في حاله اي حال شهود من صلبان تعرف على انهم ممن يوثق
اهل التركة فان انكر شهود من صلب الشهادة بان قالوا ليس لنا على هذه الحادثة شهادة وغابوا او اتوا
ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة امتاح حضرم لا يلتفت الى شهادة الفروع
وان لم ينكروا تفسير التفسير ما ذكره في المبسوط بطلان كان شرعي اذا اخذ شاهد الزور بعث به الى
اهل سوقه ان كان موقفا والى قوله

ان كان معنى الشهادة على القابله والنكاح ولا يقف عليه احد

في قوله ان فلانا شهدني على شهادته انه شهد ان فلان ابن فلان اقرعنده واشهده على نفسه ان فلان بن فلان عليه الف درهم وقال لي اشهد على شهادتي ان فلان بن فلان اقرعندي لفلان بكذا فاحتاج الى ثانی شینای وعلی ما ذکر فی کتاب محتاج الى خمس شینای ویدواولی وایوطنی نقل الفرع زيادة احتمال لان الشبهة تمكنت هنا في موضعين في ان عدل شهود الاصل شهود الفرع نصف من ولورفع الثاني وشهد لانه اذا كان شاهد الفرع بمن يصح تركيبة فلا فرق بين تركيبة وتركبة غيره فان قيل شهادة نفسه لا تعتبر بوجه الا تعديله فكان متهافا في ان العدل انهم عملوا كما انهم في شهادة نفسه ونظر القاضي في حاله اي حال شهود من صلبان تعرف على انهم ممن يوثق اهل التركة فان انكر شهود من صلب الشهادة بان قالوا ليس لنا على هذه الحادثة شهادة وغابوا او اتوا ثم جاء الفروع يشهدون على شهادتهم هذه الحادثة امتاح حضرم لا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم ينكروا تفسير التفسير ما ذكره في المبسوط بطلان كان شرعي اذا اخذ شاهد الزور بعث به الى اهل سوقه ان كان موقفا والى قوله

ح

ان كان غير سوقي بعد العصر جمع ما كانوا يقولون ان شرايفكم السلام ويقول اننا اخذنا
هذا شاها زورا فاجزوه وحذروه الناس من هذا اخذ ابو حنيفة رحمه الله وقال لا تعاقبه بالتعزير
والجبر حتى تظهر قوته وذكره وشاهد الزور عندنا المقر على نفسه بذلك اما لا طريق للاشياء ذكر
باليقين لانه نفى الشهادة والبيئات شرعت للاشياء الرجوع من الشهادة بقابلها فلا ذكر في
لها **كتاب الرجوع عن الشهادات** ركنه قول الشاهد شهدت
بشروطه ان يكون عند القاضي حكمه احكام التعزير على كل حال سواء رجع قبل اتصال القضاء
بالشهادة او بعد اتصال القضاء والضمان مع التعزير ان يرجع بعد القضاء وكان الشهود
مالا وقد ازاله بغيره من انه مشروع بالاجماع ومن ثمر الذي ذكر في المتن المعقول ومبني
الرجوع عن الشهادة الباطلة رجوع من الباطل الى الحق وانه مشروع كما ورد في ثمران الرجوع
من الباطل الى الحق خير من التماسي على الباطل في نفسه لتعذر الحكم لها لظهور المناقض من كلامها
والقاضي لا يقض بسلام متناقض هذا لانه عند ذلك يترج حائد الصدق على الكذب بدون
رجحان الصدق لا يصححه في نفسه لانه اقرروا اقيم املوا بغير حق وسلكا في سبيل الضمان
وقد اقرروا به فحسب الضمان عن الشعي رحمه الله ان رجلين شهدا عند علي رضي الله عنه على رجل بالسرقة
فقطع يده ثم اتيا بعد ذلك اخر فقالا اؤتمنا انما السارق هذا فقال لهما لا اصدقكما على هذا
الاخر واختمته كما دية من اول ولواني اعلم كما فعلنا ذلك عدا قطعنا يدكما فيه دليل على انه عند
الرجوع ضامن ما يستحق شهادته وانه غير مصدق في حق غيره لتناقض كلامه والمناقض
لا قوله ويدل على ان الرجوع عن الشهادة صحيح وهذا اللفظ منه على سبيل التهديد والتحقيق
لان من يردى لا تقطع بيده واجبة عندنا فقد يحوز للامام ان يهدمها لا يحقق الاثر في
قول عمر رضي الله عنه في المتعة ولو تقدمت فيها الرحمة والمتعة لا توجب الدم بالانفاق والليل
عليه ان عذبه على رضي الله عنه ان اليد من تقطعان بيده واحدة ولم يكن هذا منه كذا لانه علقه
بما لا طريق اليه وما العلم بانها فعلا ذلك عدا فلم يكن كذا مع حصول المقصود به وما الزجر
ومن نظير قوله تعالى لم فعله كبيرهم هذا

الى

ان

اعلم اننا فعلنا

فما لو لم ان كانوا ينطقون لم يكن هذا الكلام مراعاة لهم عليه اللهم كذباً لمن معناه ان كانوا ينطقون
فقد فعله كبيرهم وهم في الحساب غلط واوهم فيه مثله كذا في المغرب قوله **لانه** يقابل
الشهادة في حق الراجح الرجوع نقض الشهادة ونسخها فكان الرجوع عن الشهادة جعها
كالسواد مع البياض من حيث انها متقابلة ان يختص بالتحقق في الشهادة من مجلس القضاء وهذا
كالنسخ في باب السح بشرط لصحة ما يشترط لصحة البيع وهو قيام المعقود عليه وفائدة قولنا
انه يصح الرجوع الا حضرة الحاكم انه لو ادعى المشهود عليه رجوعها واراد منها لا يتجلفان
وكذا تقبل بقية عليها لانه ادعى رجوعاً باطلاً وتيد بقوله في حق الراجح **لانه** ان لا يرد في حق
غيره واحكام اقرارها بحاب التعذر وانما اعاد قوله واذا شهد الشاهد ان يبين عليه
الفرع واعلم انها انما يضمنان اذا قبض المدعي المالك دينا كان او عيناً لان من تلاك
به يتحقق وفيه كلام المعتبر بقاء من بقي وقد بقي في المسئلة من بقي من بقي شهادة نصف
الحق فيضمن الراجح النصف وفي المسئلة الثانية بقي من بقي شهادة كل الحق فلا يضمن شيئاً ويحوز
ان بقي نصف الحق بقاء شاهد واحد وان كان لا يثبت له كالجواز في بعض النصاب **لانه** لا ينعى
ان يعتبر رجوع من رجوع لان ثبوت المضاف الى المجموع لاننا لو اعتبرنا رجوع من رجوع
بحد الضمان ولو اعتبرنا بقاء من بقي لا يحد فلا يحد بالشك قوله ضمن الراجح ان نصف
الملاكين ويلتزم ان يحد الضمان على الراجح الثاني لان التلف يضاف اليه قلت التلف
مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر اثره لما ينعى ويو بقاء من بقي فاذا رجح الثاني ظهر
ان التلف لها كل اثرات فيما مقام الرجل قال عليه السلام عدلت شهادة اثنين من شهادته
رجل **لانه** اذا ادى افاذا للمراة المهر مثلاً افاً اي البضع والاضطر ان الشاهد
ادخل في ملك المشهود عليه مثلاً استحقاؤه عليه بشهادتها لا احد الضمان عليها **لانه** تلاف
بعوض كل التلاف والتقسيد بمقدار مهر المثل لا يمنع الزيادة والنقصان كذا في المبسوط البضع
عند الدخول ملك الزوج ما استنقوه ولهذا اخذ للاب تزوج ابنة الصغير والزامة المهر عليه
~~لانه~~ مراة كما ان له ان يستري عبد ابنته

لا

من ملكه ولهذا اذا تزوج المهرض امرأة على مهر مثلاً ان فلك حايض من ماله **عنه** ضمناً
الزيادة لانها انما عليه الزيادة بغير عوض وان شهدا ببيع مثل القنة الى الغرة هذا
اذا كان المشتري يدعي والبايع يتكراً ما اذا كان على العكس فضمنان الزيادة للمشتري
كذا في شرح الطحاوي وغيره والفرق ظاهر **لانه** بعد الدخول بحث اي المهر واجب
بعد الدخول بالدخول بطريق التاكيد سواء كانت الشهادة ثابتة او لم تكن ولا كذلك قبل الدخول
لان احكام المهر هناك مصنفة الى الشاهد من فانها اكراً على الزوج ما كان على شرف السقوط الا
تدلى بها اذا طاعت ان الزوج او ارتدت سقط المهر اصله وللتاكيد شبهة بالاحكام كما عرف
في مسئلة المراجعة فكانها الزما الزوج ذلك النصف بشهادتها فضمنان له عند الرجوع
ولا سالك كما تحتل السقوط قبل الدخول ما ذكرتم تحتل السقوط بعده بالحل لان ذلك يكون باختار
الزوج وهذا لدون اختياره وذكر في بعض النسخ لان بعد الدخول بحث المهر بشهادته وانما وجب
بالدخول شهود العترة ارجعوا ضمنوا لانها انما عليه ما هو بالمتقوم بغير عوض **لانه** وجب
القصاص كالمكره لان كل واحد منهما قاتل تسبباً لنا ان القصاص انما يحد بالقصر مباشرة او
تسبباً ولم يوجر المباشرة وكذا التسبب لان السبب ما يفضي اليه غالباً ولا يفضي لان الغفوة
مندوت اليه قال الله تعالى وان يغفوا اقرب للقوى **لانه** فهم الذين اغفوا عند القاص
لان الحكم يضاف الى **لانه** داء وهذا حصل من شهود الفرع فكان التلف مضافاً اليهم فيضمنون
وان قال شهود من ضل لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا اي بعد ما قضى القاضي شهادة الفرعين
فلا ضمان عليهم اي على **لانه** بطل القضاء لان الحكم **لانه** شبهتهم **لانه** هم المكرهوا بسبب تلاف
ومرر شهادته على شهادتهم فلم يوجب منهم سبب وجوب للضمان فلا يضمنون وان قالوا الشهدناهم
وغلطناهم ضمنوا وهذا عند محمد رحمه الله وعندنا لا ضمان عليهم لان الفرع من قاصم مقامها في نقل
شهادتها الى مجلس القضاء والشهادة في غير مجلس القضاء لا تكون سبباً لا تلاف شيء فلهذا لا ضمان
وان رجعا عن ذلك ومحمد رحمه الله يقول ان الفرع من قاصم مقامها في نقل شهادتها الى مجلس القضاء
فاما القضاء يحصل شهادة من صلين

ورقة

التاكيد
لانه

فكانت اجزاء بانفسها وشهادتهم رجعا فلزمها الضمان قوله ثم اصحاب شرط الاخصان
في باب الزنا شرط في صحة العلامة لان حكم الشرط ان يمنع انعقاد العلة الى ان يوجب الشرط وهذا
لا يكون في الزنا بحال لان الزنا اذا وجد لم يتوقف حكمه الى احصان محدث بعده فانه اذا انقضى
ثم اخصن لا يحكم عليه الرجوع بكونه حصان اذا ثبت كان مبعوثا لحكم الزنا فاما ان يوجد الزنا
بصورته ويتوقف انعقاده على وجود علمه من حصان فلا فائدة ان علامة وليس شرط فلم يكن
علة للوجود ولا للوجوب لا في معنى العلة فلذلك لم يضمنوا وبما يقيسان شهود التزكية على شهود
من حصان والفرق لا في خيفة الله ان التزكية اعمال الشهادة اذ القاضي يجعلها الا بالتركة
فصارت في معنى علة العلة وهذا لان الحكم بصفات الى الشهادة والشهادة انما تصحح بالعدالة
والعدالة انما تثبت بالتزكية فكان الحكم مضافا للهاضرة وهذا كما ترى فانه سد للشك في
السهم الى الهواء والمضغ سد الوصول الى المرمى والوصول الى المرمى وذلك سبب لتراخي الام
ويؤسد للموت ثم الموت بضاف الى الرمي الذي هو العلة من ولى حتى يحكم عليه احكام القتل
شهد شاهدان باليمين الى لغة قال صاحب الهداية رحمه الله معنى المسئلة من العتاق والطلاق
قبل الدخول بان شهد الله والى مرارة قبل الدخول لها ان دخلت الدار فانت طالع شهدان
انقاد خلت وتضي القاضي بوجوب نصف المهر ثم رجح الفريقان جميعا فان الضمان يحث على شهود
اليمين خاصة لا فم شهود العلة لان التلف حصل لهم وانما كان الشرط مانعا فعند وجود الشرط
اضيف التلف الى علة لا الى الزوال المانع والمراد من قوله لان الحكم بضاف الى سد العلة لان التسبب
الشرعية عبارة عما هو طريق الحكم والحكم لا يثبت به بل بمعنى لغو العلة ما يضاف اليه وجوب الحكم
ابتداء مثل السبع للملك ثم الشهادة والقضاء كل واحد منها ينقل الى الدعوى اذ لا عبرة للشهادة بدونها
فلذلك ذكر الدعوى عقيبها او نقول الشهادة قول ينتفع به الغير ويتضرر الغير والرجوع عنها
قول ينتفع به الغير ويتضرر الغير او نفسه والدعوى قول ينتفع به نفسه ويتضرر به الغير
الدعوى بمقابلة الرجوع كقول مقابلة الشهادة فلذلك ذكرها عقيبها كما ذكره عقيبها

مع

الدعوى

ثم ذكره قرار عقبت الدعوى لانه في مقابلتها ايضا كتابا
الدعوى في اللغة اضافة الشيء الى نفسه حاله المسالمة والمنازعة وفي الشرع عبارة عن اضافة
الشيء الى نفسه حاله المنازعة والى الغير للتنازل فلا يتوّن وجهها دعوى بالفتح كفتاوى
ومن دعوى افتعال منه والمدعى من جهة له فيقال للمسيطرة مدعى النبوة ولا يقول الرسولنا عليه السلام
وشرط جواز مجلس القضاء حتى لا يستجوب على المدعى عليه جوابه اذ ادعى في غير مجلس القضاء
وحكم وجوب الجواب على المدعى عليه ولهذا وجب استحضار الخصم مجلس القضاء بنفس الدعوى
ومعرفة الفرق بين المدعى والمدعى عليه من جهة ما يثبت على عليه مسائل هذا الكتاب فان كل
واحد منهما يدعى الشيء لنفسه اما الخارج فظاهر وكذا المدعى عليه لا يقول بل هذا ملكي
وقد اختلفت عبارات المشايخ عنهم الله فيه فمنها ما قال في الكتاب بوجوب صحته وقيل
المدعى من يمتك غير الظاهر والمدعى عليه من يمتك الظاهر كالخارج وذو اليد فان قيل هذا
يشكل بالموذج اذ قال ردت الوديعة وانكر المودع فان المودع يكون مدعا عليه حتى يحلف
على ذلك وهو متمسك بما ليس بثابت فانه يدعى الرد وان لم يكن ثلثا والمودع مدعى وهو متمسك بما هو
ثابت فانه يدعى عدم الرد وان كان ثابتا قلنا وان كان مدعى صورة لكنه منكر معنى لانه
يدعى فراغ ذمته عن الضمان بالرد وانما اصل المودع وان كان منكر صورة فهو مدعى معنى
لانه يدعى شغل ذمته وان لم يكن ثلثا ومن عتبار للمعاني دون الصور واعلم ان الدعوى
نوعان صحيحة وهي ما يتعلق احكامها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب واليمين اخا
انكروا ثبات باليمين وفاسدة وهي ما لا يتعلق لها هذه من احكام وذلك بان يدعى عليه
شيئا مجهولا لان فائدة الدعوى الا لزام بواسطة اقامة البينة او تكويله ولا يمكن من ذلك الجحالة
ليسير اليها بالدعوى الا غلام باقضي ما يمكن شرط وذلك لا لاشارة في المنقول الشرط ان
يكون الدعوى معلومة ومن عيان متفاوته وقد تعدت مشاهدتها فوجان بذكر قيمتها البصر
معلوما وهذا يصلح دليلا للمثبتين ذكرانه في المدعى عليه لانه انما يصير خصما اذا كان في يده وان

كان حقاً في الدقة ذكرانه يطالب به لأن الدعوى وقعت فيها في الدقة وقد حضر صاحب الدقة
 فلم يبق من حمله الدعوى إلا أنه يذكر أن يطالب به كمن لا يترتب عليه بالوصف أنه يعرف
 قصه **س**المدعي عليه عنها ليتضح وجه الحكم إذا الحكم بالبينه بخالف الحكم
 بالاقرار وهو **ق**صص عليه لها اطلاق لفظ القضاء بناء على الاقرار توضح لانه حجة نفسه
 ولا يتوقف على لقضاء فكان الحكم من القاضي الزاماً للخروج عن موطن اقربته بخلاف الحكم
 بالبينه **ق**سأل المدعي البينة لانه من اصل ابي حنيفة رضى الله عنه ان لا تحلف المنكر
 اذا لم يأت المدعي بالبينة حاضرة **ق**وطد يمين خصمه شرط طلبه لان اليمين حقة حيث قال
 عليه السلام للمدعي الكثرة فقال لا قال لكرهه ذكره **ق**اختصاص هذا لان المدعي
 يقول للمتكبر انك سمعت في ثلاث محبتي لان المال وقاية النفس وحرمة حرمة دمه فاما اني
 في ثلاث منجيتك بالزاي اياك اليمين الفاجرة لانها تدفع الديار ببلق **ق**في بينة حاضرة
 اني في المصراة اقوى لانها ملزمة واليمين اقوى **ق**المشتد اقوى **ق**الدافع **ق**انه ثبت امرالم
 يكن والدافع يبقى امرا قد كان الا ترى ان **ق**تصححات من ضعف الحجج **ق**انه يصلح للدفع **ق**
 للاثبات غاية ما في الباب ان اليمين بما يقضي الى **ق**قرار كنه حجة قاصرة حتى لا يستحق الزايد
 بخلاف البينة ولا يرد اليمين على المدعي بان لا يكون للمدعي شهود فلا يقال للمدعي اخلف انت وخذ
 المدعي **ق**او يقيم المدعي شاهداً واحداً وعجز عن اقامة شاهد اخر فانه يرد اليمين عليه عند
 الشافعي رحمه الله ان خلف قضي بما اذعاه وان نكل لا يقضي له بشئ **ق**وعندنا استحلف المدعي
 عليه لا غير وكذلك اذا لم يكن للمدعي بينة اصلاً وحلف القاضي المدعي عليه فكل عنده يرد اليمين
 على المدعي ان خلف قضي **ق**والا فلا وعندنا يقضي عليه بالنكول ولا يرد اليمين على المدعي وحال
 الخلاف يرجع الى ان اليمين لا تصلح حجة لاثبات ما لم يكن ثابته عنده وعندنا يصلح حجة لاثبات
 ما لم يكن ثابته قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على من انكر ذكر اليمين حتى نال نفسه اللام
 وانه لا يستغران للجفر اخ الم يكن ثم معروف فقد جعل جميع البيئات حجة للمدعي وجميع **ق**ان

مو
 يحرف

بحث

فن قال بانه يرد اليمين على المدعي فقد جعل بعض **ق**ان حجة للمدعي والبعض حجة للمتكبر فكون
 مخالفاً للنص ثم الطرف من اول الحديث مقلول بعمومه فالمدعي لا يستحق نفس الدعوى
 ويستحق بالسنة في الخصومات كلها ويستقبل بينة كل مدعي سواء كان اصلاً او نائباً والطرف
 من خبر من الحديث غير مقلول بعمومه فانه لا يجوز من استخلاف الحدود وغيرها وكذا اذا كان نائباً
 ثم هذا الحديث مشتمل على فوايد فانه يقتضي ان لا يستحق بمجرد الدعوى وان القول قول
 المتكبر وان حسن البينات في جانب المدعين **ق**ان لا يمين في جانب المدعي وان الخصومة لا تندفع
 بمجرد نكار وان اليمين تتوجه عليه وان لا يجوز القضاء بشاهد واحد مع ميم المدعي
 ولا يقبل بينة صاحب اليد الى اخره اعلم ان الدعوى لجهة التصديق منها امكن من الظاهر
 هو الصدق لو حود الادعى اليه والزيادة عن حقه وهو العقل والدين الا انه اذا عارضه
 خبر المنكر تعدد العمل باحدهما فبعد ذلك العمل باقوا ما فان استويا قضى القسايط
 ومع ما كان على ما كان كما هو الشأن في الدليلين اخ ان عارضاً انه حجت التوفيق منها او الترجيح
 او التهانر فكذا الشأن في البينات المتعارضة اذا عرفنا هذا جئنا الى بقدر المسئلة فنقول
 اراد بالملك المطلق ان لا يدعي سبب بان نقول هذا ملكي بسبب الشراء او لا رث او غير ذلك
 بان قال ان هذا ملكي فحسب وقد عرفت ان المطلق هو المعرض للذات دون الصفات لا بالنفي
 وبه ثبات **ق**انه مدعي من كل وجه **ق**انه مدعي الملك والدوز واليد لا يدعي اليد لثبوتها
 له فبينة اكثر اثباتاً لانه ثبت ملكه الدقية واليد وبينة ذي اليد اقل اثباتاً لانها تثبت الملك
 لا اليد **ق**فما تثبت فكان اقوى **ق**كونه سنة فكان اولى وهذا لان الحق في البينة بالنصوي
 على من ان فطر فبينة بمعنى فاعلة فاذا كان اكثر اثباتاً كان اقوى **ق**البيان فكان **ق**والا
 لانه اقوى **ق**المعنى الذي صار له حجة فان قيل ينبغي ان يكون سنة ذي اليد اولى لا اعتدادها
 باليد كما اذا تنازعنا في دابة وكل واحد منهما يدعي النتاج قلنا اليد دليل مطلق الملك
 ولا يدعي النتاج لان الدابة رها يكون **ق**ملك واحد ونجت في ملك **ق**خر فاستويا في اثبات
 اولوية الملك

وترجع صاحب اليد بده بانه دليل على زيادة صدقة نكاح القرن عن القرن اذا انا آخر اى آخر
 عن الميراث استنعى **قوله** فضع عليه بالنكول اى فضع المال للمدعى على المدعى عليه بسبب النكول
 وهذا عندنا وعند الشافعى رحمه الله يرد الميراث على المدعى فان حلف اخذ المال وان ابنى انقطعت
 المنازعة بينهما **قوله** لان النكول ترك الواجب لان الميراث واجب عليه بالنكاح لقوله عليه السلام
 واليمين على من انكف فلا ترك هذا الخلف الواجب عليه الا لا يردوا واحدا عليه من الخلف وما هو متناع
 عن الميراث الكاذبة المملوكة فعلم بانه باذله ومقر اذ لو لا ذلك قدم على الميراث فانه الواجب
 ودفع الضرر عن نفسه فاذا كره العرض عليه هذا التكرار ذكره للخصان رحمه الله وفي سائر الكتب
 المسئلة على من طلاق حتى لو فضع بالنكول بعد العرض مرة حار فضع **قوله** لساووها في المحنة
 اى انها في سبب من ستحقاق استويا ومى السنة فاستويا في سبب ستحقاق فكون بينهما نصفين
 فان قيل ان احدا من البنتين كل ذمة يقيى لاستحالة ان يكون كل الدار لكل واحد منها في حالة واحدة
 ولست احدهما باولى من الاخرى فينبغي ان يتماثرا او يفرع منها كما هو المردى قيل يمكن
 ان يكونا صادقين بان يعهد احدهما بسبب الملك من الشراء او الهبة ومنه خبر اليد واليد دليل حلال
 للشهادة عانه من حران اعتقادها مخالف للواقع لكن الكذب مؤثر بخيار من الشئ على خلاصا يعقده
 وان كان اخباره مطابقا للواقع كما عرف قصة المنافقين وان ادعى كل واحد منهما نكاح
 امرأة الى اخره هذا اذا لم توقت البنتان فاما اذا وقتنا فصاحب الوقت **قوله** ولا يرد
 اشترى منه هذا العبد اى من صاحب اليد فله قضاء تفسخ مع كل واحد منهما فان قيل الفسخ
 انما يكون ان لو كان السبع موهوبا قيل ان لو كان موهوبا فظاهر وان لم يكن موهوبا فلا يمان
 من **قوله** خد **قوله** لان المسترى السابق هو المالك لانه اثبت شراؤه في وقت المنازعة من خرفة
 فاستحقا من ذلك الوقت فبين ان من خراشراهما من عمر المالك فكان شراؤه باطلا **قوله** فانه
 بالقبض ترجح لان امور المسلمين محمولة على الصحة ما لم يكن ذلك محذورا من هذا القبض على القصد
 فبقى ان يحمل على قبض مع والقبض معنى حادث والسبع معنى حادث فيحكم بوقوعها معا فصار

قبض احدهما مع مع **قوله** خروصا وعقد صاحب القبض مقدما من طريق الحكم وان ادعى احدهما
 شراء ومنه خروصة وقضا معناه من واحد لانها اذا ادعى اذ لك من اثنين فانه يقضى بينهما نصفين
 وان كان الشراء سابقا من حيث المبنى لانا نعتب السبق من حيث المبنى بالسبق من حيث الحقيقة
 ولو كان السبق ثانيا حقيقه بان ارجح صاحب الشراء كان بينهما نصفين اذ ادعى احدهما حصة الشراء
 فكذا اذا اعتسر سابقا من حيث المبنى ولو ادعى واحدة بعشر السبق من حيث المبنى بالسبق من حيث
 الحقيقة لكن لو ثبت السبق من حيث الحقيقة كان الشراء اولى فكذا اذا ثبت السابق من حيث المبنى
 وان ادعى احدهما شراء وادعت امرأة انه تزوجها عليه فها سواء اى يقضى لكل واحد منهما بالنصف
 ثم للمرأة نصف القصة على الزوج ويرجع المشتري عنه نصف الثمن ان كان نقده اياه وهذا عند
 ابي يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله يقضى لها صاحب الشراء وللزوجة على الزوج قيمة الدار
قوله ان الرهن يلزم الراهن اى لا يمكن من الرجوع والهبة لا يلزم الواهب اى تمكن من الرجوع
 ولو ادعى الشراء من الميراث معناه من غير صاحب اليد لانه يلزم التكرار لانه ذكر فاما بقدم دعوى
 الخارجين من ذى اليد **قوله** على الشراء من الغرمان مدعى احدهما انه اشترى من سالم ومنه خردى
 انه اشترى من صالح **قوله** فانه اسبق اى انه اثبت انه او المالكين فلا يتلقى المالك الا حصة
 فلم يقبل بينته روى جابر رضى الله عنه ان رجلا ادعى ناقة في يد رجل واقام كل واحد منهما اثبتا
 فقضى لها رسول الله عليه السلام لصاحب اليد كذا في المبسوط وكذلك النسخ في الثياب التى لا يثبت
 الا مرة مثل غزل قطن يد رجل اقام بينة انه غزله في ملكه واقام الخارج السنة انه غزله في
 ملكه وكذلك كل حديث المالك يتكرر كحلب اللبن واتخاذ اللبن في اللبن وجزء الصوف ان كان
 يتكرر قضى به للخارج كالمالك المطلق وهو مثل الشاة وزراعة الحنطة فان الحنطة قد يزرع في
 من رضى ثم يغربل التراب فيميز الحنطة منها ثم يزرع ثانية ولجبا **قوله** ان الشاح محصور
 من القياس بل السنة فلا يلحق الا ما كان معناه من كل وجه ولا يلحق لانه لو لم يكن كان طريق
 القياس **قوله** يقاس على المخصوص من القياس لان قياسه على معارضة وكل قياس لا يتغير عما

السابق

بما رضى فهو باطل كذا في المبسوط واذا ثبت هذا فنقول كلاما شكري فهو في معنى الشك من كل وجه
فلحقه دلالة وما شكري ليس بمعناه من كل وجه فعاد فيه الى اصله وهذا لان اليد
اثبت اولية الملك بسبب الشك واولية الملك بسبب الشك لا يحتمل التكرار بخلاف عوى
مطلق الملك فانه يحتمل ان يكون له من اصله ويحتمل ان يكون له من جهة ذي اليد والتكرار يظهر
الملك فوجه فصاحبه اليد اولى اي يقضى لذى اليد ان يترك المدعى بيده ومنها البتتان
كما بقوله ابن ابان وفايده الخلاف يظهر في من مختلف عندنا لما كان يقضى لذى اليد قضا
استحقاق لا يحلف ذو اليد للخارج وعنده لما كان قضا ترك يحلف ذو اليد للخارج
كان اولى اي كان صاحب اليد اولى لانه يقر الملك للخارج لانه يدعى انتقال الملك من جهة الحاج
اليه وفي هذا الاتفاقي فصاحبه كان ذا اليد اقربا للملك للخارج ثم ادعى انه استراه منه واقام
البينة من وان اقام كل واحد منهما البينة على الشراء من غير اى قام الخارج البينة
انه اشترى من ذي اليد واقام ذو اليد البينة انه اشترى من الخارج بخلاف المسئلة التي تقدمت
لان هناك تبيين الشراء من غير فيهما وهما يدعى كل واحد منهما من صاحبه وانما تعرف
هذا بذكره غير منكر هناك ومعرفا هنا فثبتت البتتان اي تساقطت وترك المدعى
في يده ذي اليد وهذا قول الحنفية والى يوسف عها الله وقال محمد عها الله يقضى بالبنتين ويكون
للخارج محمل كانه اشترى ذو اليد من غيره وقبض ثم باع ولا يملك لان السبع قبل القبض
لا يحوز شهادة كل شاهد من علة تامة كما في حالة من افراد والترحح لا يقع الا بكثرة العلل
بقوة فيها الا ترى ان القياس يترجح بقياس اخر ولا لحدث يحدث لغيره فنص قوله لانه
حق العباد ولهذا احرى فيه العفو والوصب على السلطان العكس المستوفى ملو الولى التكرار بذلك
من وجه لانه ان كان امتناعه عن المير تحريزا عن المير الكاذبة يكون بدلا عن الاقرار وان كان
تورعا عن المير الصالحة يكون بدلا والبذل يحرم في النفوس لانه لا يباح اخذها باباح صاحبها
الا ترى انه لو وقع في نفسه اكلة فقال لا خرافة حتى اشترى لا يحل له القتل واذا امتنع القضا

ح

في النفس من الدين حق للمدعى مقصودة فيجب له الاطراف في ملكها مسكوكا موالا فاقا
في نفس كفى ولهذا الاخرى القصاص من الروح والمراة ولا بين المحر والعبد فيها وان كان محرم
في النفس فحرم فيها البذل اذا كان البذل حفيدا فانه لو وقع في يده اكلة تحل قطعها باباح صاحبها
والبذل حفيدا فانه يصير متورعا به عن العين الصادقة ويندفع خصمته عنه فان قيل
ان حرم القصاص عندهما فيها لان النكول اقرار عندهما ولا قرار اخرى فيها قلنا بلى لكنه
اقراره شبهة لان الدليل ان على كونه فلا فان تقاعد عن افادة البذلية لم تقاعد عن اقرار
الشبهة واذا امتنع القصاص من المال صانته للدم عن المحدث قوله في شبهة حاضرة اي
المصر فان فعل اي اعطى الكفيل والا فامر ملازمة اي وان لم يدفع الكفيل كان له ملازمة
كيلا يذهب حقه الا ان يكون غريبا اي الا ان يكون المدعى عليه غريبا فان اعتبار ثلاثة ايام
في الملازمة واخذ الكفيل حقه اضرا به منعه من السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهر او
نصرت الى اخذ الكفيل وان قال المدعى عليه هذا الشيء او دعيه صورة ادعى بغيره
في يد رجل انه له وقال الذي هو في يده او دعيه فلان الى غيره وهذه المسئلة تسمى بخمسة لان خمسة
من العلماء رضوا قولاً ومن خمسة سايلا ايضا وديعة وعارية واحارة ودهن وخصت قال ابن ابي
محمد عها الله يخرج من الخصومة من غير بينة وقال ابن شبرمة عها الله ذو اليد خصم وان اقام
البينة فقال محمد عها الله لا بد ان يكون ذلك الرجل الذي اودعه معروف عها الله والنسب قال
ابو حنيفة عها الله يقبل وان لم يكن ذلك الرجل معروف عها الله والنسب وقال ابو يوسف عها الله ان
كان منها بالاجتياز لا يقبل منه هذا الدفع وان لم يقبل كذا في المنشور قوله لانه لما اقام البينة
صار كالثابت عيانا اي ثابت بالبينة العادلة كالثابت بالمعينة ولو عاينا ان فلانا الغاية
اودعه لم ننصف ذو اليد خصمه فكذا اذا ثبت بالبينة وهذه البينة مقبولة على الغائب لان ما يدعى على
الغائب سمى لما يدعى على الحاضر وان قال المدعى شوق حتى الى غيره اعلم انه اذا قال المدعى
منى واقام البينة وقال صاحبه اليد اودعه فلان واقام شبهة لم يدفع الخصومة لانه يدعى
عليه

فعله فلا يصح اجالته الى غيره وفي مسأله المتحمسه يدعى الملك فمندفع الخصومة باجابه الملك
الى الغير فاذا قال سرق مني فقد ادعى الفعل الله اذ ذكر الفعل استدعى الفاعل لا محالة
والطامر انه موالي في يده الا انه لم يعينه دُرُّ اللحد فصار كما اذا قال سرقته وان قال
المدعى ابتعته من فلان اي من زيد وقال صاحب اليد او دعينه فلان اي زيد انضاف
لتصادقهما على ان الملك لفلان اي انهما توافقا على ان اصل الملك فيه لغيره والافالمدعى
يقول انه ملكي اشتريته من فلان واذا كان كذلك كان وصولها منه الى يد المدعى من حيث
فلم يكن يد يد خصومة بل مويد نياية والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملكه
وانه لا ملك له اي لذي اليد واذا لم يكن له يد ملكه لا يكون خصما **فصل** قواه تغلفظا
وتكلفا لاظهار الحق لا فم يعتقدون هذه من شاء والعمير بخبر الله تعالى لا تخوز فوجه
ان يستخلف بالله تعالى ويجعل ما يعظمونه مضافا الى فعله ليستعظوا اليه من قال الشافعي
رحم الله اذا كانت الميراث القسامة او في مال عظيم يبلغ عشرين مثقالا فانها تنحصر في المكان
ان كان بمكة فبيتين الركن والمقام وان كان بالمدينة فعند خيبر النبي عليه السلام وفي سائر البلاد
في المسجد الجامع او المسجد ان لم يكن ثم جامع والزمان قبل يوم الجمعة بعد العصر ومن ادعى انه
ابن هذا امده الى اخره **مسألة** هذا ان الدعوى اذا وقعت في سبب يرتفع بعد وقوعه
كالسبع والغصب والنكاح والطلاق فانه يقع على ثبوت حكمه في الحال اي على الحاصل ولا يحد
على السبب وان كان سببا لا يرتفع برفع فالتحليف على السبب كالعبد المسلم اذا ادعى العتق
على مولاه **مسألة** ما عا اعتقته ولا يحد انه معتق في الحال وهذا لانه جاز ان يطرا على الغصب
ما يراه عتقا منه كالسبع والهيبة والتسليم وكذا في النكاح جاز ان يطرا عليه الخلع ونسخ
ان يكون هذا قولها لان قوله لا يستخلف في النكاح وفي الطلاق جاز ان يطرا عليه الرجعة
والتزوج **فصل** من صل عند اي خيفة رحمه الله ان كل من يدعي سبب صحيح يضر بغيره
حقه كاصحاب العول والموصى له بالثلث وما حذونه وكل من لا يدعي سبب صحيح فانه يضر بغيره
ما يصيبه

دُرُّ اللحد

على

للمدعى

حال المراجعة وذلك مثل مسئلتنا ومثل الموصى له بالثلث من الثلث ويصح بالمدعى ان يتعلق
به مستحقان من غير انضمام معنى لغيره فان لم يتعلق به الاستحقاق **مسألة** معنى بنظم اليه ليس
بصحيح **مسألة** ان قسمة العيش متى دعت بسبب حو العيش كانت القسمة بطريق العول والترك
بين الورثة ومعنى دعت بسبب حو كان في العيش فالقسمة بطريق المزار وهما حق كل واحد من المدعين
في العين فكانت القسمة بطريق العول اذا ثبت هذا فقوله كل واحد من المدعين يدعي سبب صحيح
اذ الدعوى لا تتعلق لها الاستحقاق الا بانضمام معنى لغيرها اما اقرارا او تبينة وحكم حاكم فلهذا
كانت القسمة بطريق المنازعة فيجعل الدار على اربعة اسهم لمجاختنا الى حساب نصف ونصف
نصف صحيح واقل ذلك اربعة ثم بقول المنازعة لمدعى النصف فما زاد على النصف وذكر
سهمان ويدعيه صاحب المصح فيسلم له بقى نصف الدار وذلك سهمان استوت منازعتها فيقتض
بينها نصفين لانها قد اقامتا البينة عليه والتساوي في سبب مستحقان بوحدة التساوي في نفس
من مستحقان فحصل لصاحب المصح مرة سهمان بلا منازعة ومرة سهمان مع المنازعة وذلك ثلثة
ارباع الدار وعلى قولها يقسم بطريق العول المضاربة فضررت مدعى المصح بالكل وخر النصف
فجعل الدار على سهمين لمجاختنا الى النصف يضر مدعى المصح بالكل وذلك سهمان ومدعى النصف
بالنصف وذلك سهمان فيصير الدار بينهما على ثلثة اسهم ثلثا الدار لمدعى المصح وذلك سهمان والثلث لمدعى
النصف وذلك سهمان يقال ضررت في الجزر وبسهم اذا شركت فيها واخذ نصيبا وفلان يضر بغيره بالثلث
اي اخذ منه شيا بحكم ماله في نصفها على وجه القضاء ونصفها لا على وجه القضاء وهذا
لان الدار في ايديها فمدعى النصف ضررت عواها الى النصف الذي يده وقد اقام الخارج البينة
على ذلك النصف واقام عليه صاحب اليد فكان للورثة اولى والنصف الذي في يد مدعى المصح
لا منازعة له ففي يده لا على طريق القضاء وهذا بناء على اصله وان المدعى ليس له ان يضر
دعوى كل واحد منهما الى ما في يده ويضر الزيادة الى ما في يده فخر اذ لو لم يكن كذلك لصار كما لماني
يده ولا ضرر الزيادة الى ما في يده فخر اذ لو لم يكن كذلك فخر حق والواحد حمل امر المسلم على الصحة

ما يمكن واذا تنازعنا في حجة احدهما رآكها موضوع المسئلة فما اذا اختلفا ولا يتبين لها موضع المسئلة
المتقدمة في الخارجين فصل قوله اكثر الثمنين اي الثمن الذي يدعيه البائع والثمن الذي
المشتري فيهما واقام احدهما الثمنين سواء كان بايعا او مشتريا امت البائع فلا نه مدعى
حققة واما المشتري فلا نه مدعى صورة لانه مدعى عقدا غير العقد الذي يدعيه صاحبه وصورة
الدعوى كفى لقبول الثمن كالمودع واذا ادعى رد الودعة واقام الثمن في نفسه لان الثمن اقوى من
الدعوى الاولى لانه خزان الثمن يلزم الحكم على القاض والدعوى لا فان لم يرضيا استعمل الحكم
الى الغرة اصل هذه المسئلة ان المتبايعين اذا اختلفا في الثمن او في المبيع حال قيام السلعة والتخالف
قوله القبض بعد البيع لكن التخالف بعد القبض على خلاف القياس الجلي والحق عندنا ان حصة الله ولي
عنه الله والتخالف قبل القبض لانه على خلاف القياس الجلي لان البائع يدعى عليه زيادة الثمن والمشتري
ينكر والمشتري لا يدعى على البائع شيئا في الظاهر اذا المبيع مأكول لكنه يوافق القياس الجلي وهو السعي بالاستعانة
لان المشتري يدعى على البائع وهو تسليم المبيع اليه عند احضار اقل الثمنين والبيع ينكر لذلك قوله
لانه اقواما انكارا لانه هو الباعى من نكار او هو المطالب ولا بالثمن والباي الظلم وهذا اذا كان
مع عين من احاد اذا كان مع عين معن او ثمنيا بتميز بين القاض وبينه لا استواءهما وصفه التخالف
ان حلف بالله ما باعه بالف وحلف المشتري بالله ما اشتراه بالغير ينصر على النفي ولا يصح لاشا
اليه كما في رواية الزيات لان من على ذلك وضعت فان حلفا في القاض بينهما وهذا يدل على
انه لا ينفسخ نفس التخالف وهو الصحيح لانه بقي ثبوت حمل فكون فاسدا فنفسخ القاضى
في لزمه دعوى من خوله لا يصير اذا لا صفى دعوى من خولا لتعارض فلهذا القول بثبوت هذا
يشير الى انه فيما خص المبيع من ثمن لازم البيع ولا ينفسخ عنه وهذه الاشياء غير محققة به اذا البيع
يوجد دون استنفاد الثمن كله او بعضه مان ابراء او حلف نعم المبيع لا يوجد دون الثمن لكن الكلام
في من استنفاد وهو امر وراوده والفقهاء فيه ان النقص حجب التخالف عند اختلاف المتبايعين لكنه ساكت
عن ان ما يقع فيه من خلاف فكنا نعلم ان المراد به ما يتعلق به البيع ويختص به لا فيما اذا اختلفا

في غير ذلك يتخالفان كما لبرأة وللمطالعما واذا كان كذلك يكون المراد به ما هو اقوى تعلقا
ولا كذلك لا بالمبيع او الثمن اختصاصا لبيعها فاقاما الذي لا يختص به يكونه نيل المبيع
من وجه دون وجه فلا يكون مراد من هذا النص فان قيل من جاز صفة المثل ومن خالف في وصف
الثمن وجب التخالف كما لصاح والعلة قيل من جاز ليس بصفة للثمن بل ليدان من جاز في
والثمن هو هو مستحق هذه الصفة والقول قول من ينكر الخيار ومن جاز وكذلك يكون القول
قول من ينكر من استنفاد الا انه لم يذكره لوضوحه اولدلالة القرينتين عليه فان هذا المصح الى الغرة
المراد هلاك المبيع بعد القبض لو كان قبل القبض لا يفسخ البيع ومن صرح هذه المسئلة
تقدم ان التخالف بعد القبض على خلاف القياس عندنا فلا تعدى الى حاله الهلاك وعندنا
على فاق القياس لانه يرى النص صرحا بوجوب بطلان ان كل واحد منهما مدعى عقدا غير العقد الذي يدعيه
صاحبه ومن خالفه فتعدى الى حاله الهلاك ويكون التراد للقيمة اذ القيمة الشيء تقوم مقامه
فمن غير شرط قيام السلعة يعني ذكره مطلقا فلا يقيد بالحدث المقيد للماعة من اصل
اصحابنا عنهم الله انهم يحسمون المطلق على المقيد وان وردا في حادثة واحدة والجواب ان
قيدنا النص المطلق بدلالة انه وهو قوله وترا اذا التراد انما يكون على ما هو المأخوذ والقيمة
ليست مأخوذة في المطلق والمقيد اذا اجتمعا في حادثة واحدة ويجوز المطلق على المقيد
فان قيل كيف يستقيم هذا والمستطور في اصول الفقه للمشيخ امام شمس الدين السرخسي في
من سلام عنهم الله ان المطلق صرح على المقيد وان وردا في حادثة واحدة قلنا ذكر الميسر
ان عند العراقيين مثل اخنا عنهم الله هو ذلك حادثة واحدة كما في قوله عليه السلام في حسم هذه السارية
شاة فها وان يكون راي المصنف قول هذه الطائفة وقال شيخنا رضي الله عنه المطلق والمقيد اذا
ورد في حكم واحد يحسم العمل بالمقيد لان العمل بها غير ممكن في صوم كفارة اليمين فان الصوم في وجوده
لا يقبل وصغير متضادين فاذا ثبت تقييده بطل الطلاقة وكذا اذا دخل الاطلاق والنقص في
الشرط تحت العمل بالمقيد لان الشرط ما يتوقف عليه المشروط من المحال ان يكون موقفا عليه ولا
يكون موقفا

عليه وهذا لان قوله والسلعة قائمة حاله في الشروط كما في قوله ان دخلت الدار وانت كذا
فانت طالق فتوقف المشروط وهو التحالف على الشرط وهو قيام السلعة الا ان هذا مشكل فان حصل
فقد بان ان التعليق بالشرط يوجب الوجود عند الوجود ولا ينقض الغدوم عند الغدوم فكون هذا نظير
المقيد وهو طلاق في السند وهناك محرم المطاق على اطلاقه والمقيد على تقييده ولو هكذا اخذ
العبد من ارادته الهلاك بعد القبض قبل نقد الثمن لانه اذا هلك بعض المبيع قبل القبض تخالفان على القيام
عندهم جميعا وقال ابو يوسف رحمه الله بخالفان ونفسه السبع في الحج وقته الهاكك ايضا وهو قول محمد رحمه الله
اللفظ هكذا في نسخة النافع والمختصر وشروحه وهذا يخالف المذكور في الجاهل الصغير فقد ذكره ان على
قوله ابو يوسف رحمه الله القول قول المشتري في حصة الهاكك مع ميمته وبخالفان وتراد ان على الباقي
وقال محمد رحمه الله بخالفان عليها ويرد الحج وقته الهاكك وقد حقق الاختلاف بين ابي حنيفة
انما في الراد ففهم ان يكون عن ابي يوسف رحمه الله روايتان او يؤول احد ذكر في المختصر بان جعل قوله
ونفسه السبع ابتداء كلام اي الذي ذكرنا من نسخة السبع في كذا وكذا قول محمد وقول ابي يوسف
رحمهما الله ثم عند قوله بخالفان لكن هذا لا يخفى عن نوع ضعفه اذ ليس بان التحالف عند محمد رحمه الله وبيان
النسخة عند ابي يوسف رحمه الله تعبر البعض الكل اي لو كان الكل قائما لكان التحالف في الكل ثابتا ولو كان الكل
طالبا لكان التحالف في الكل ثابتا فاذا كان البعض قائما والبعض فائضا يكون التحالف في القائم ثابتا
وفي الهاكك فائضا او حصة صحتها عنه بقول التحالف بعد القبض شئ بالسنه على خلاف القياس حال
قيام السلعة وبما سمع جميعا لهما فاذا هلك البعض فقد فاق الشرط فزال الحكم الذي تعلو به غير
معقول قولهما الله لانه لو وقع التحالف في القائم وحده لا بد وان يكون على اعتبار حقيقته
من الثمن محتاج الى قسمه الثمن على القيمة وبما سمع قوله لانها غير ثابتة الجزو والظن فوجب على التحالف
مع المهر ولا ذلك يجوز ولو تخالفان في الكل لكان التحالف في الهاكك وان لا يجوز قولهم
ان رضي البائع ان يترك حصة الهاكك فيلزمه ان يتركها من ثمن الهاكك شيئا اصلا ويجعل الهاكك
كان لم يكن كان العقد لم يكن الا على الباقي فحينئذ يكون الثمن مقابلة القائم فيجوز في التحالف وقيل
ياخذ من ثمن الهاكك

هذا هو الوجه في التحالف في القائم والمختصر وشروحه هذا يخالف المذكور في الجاهل الصغير فقد ذكره ان على قوله ابو يوسف رحمه الله القول قول المشتري في حصة الهاكك مع ميمته وبخالفان وتراد ان على الباقي وقال محمد رحمه الله بخالفان عليها ويرد الحج وقته الهاكك وقد حقق الاختلاف بين ابي حنيفة انما في الراد ففهم ان يكون عن ابي يوسف رحمه الله روايتان او يؤول احد ذكر في المختصر بان جعل قوله ونفسه السبع ابتداء كلام اي الذي ذكرنا من نسخة السبع في كذا وكذا قول محمد وقول ابي يوسف رحمهما الله ثم عند قوله بخالفان لكن هذا لا يخفى عن نوع ضعفه اذ ليس بان التحالف عند محمد رحمه الله وبيان النسخة عند ابي يوسف رحمه الله تعبر البعض الكل اي لو كان الكل قائما لكان التحالف في الكل ثابتا ولو كان الكل طالبا لكان التحالف في الكل ثابتا فاذا كان البعض قائما والبعض فائضا يكون التحالف في القائم ثابتا وفي الهاكك فائضا او حصة صحتها عنه بقول التحالف بعد القبض شئ بالسنه على خلاف القياس حال قيام السلعة وبما سمع جميعا لهما فاذا هلك البعض فقد فاق الشرط فزال الحكم الذي تعلو به غير معقول قولهما الله لانه لو وقع التحالف في القائم وحده لا بد وان يكون على اعتبار حقيقته من الثمن محتاج الى قسمه الثمن على القيمة وبما سمع قوله لانها غير ثابتة الجزو والظن فوجب على التحالف مع المهر ولا ذلك يجوز ولو تخالفان في الكل لكان التحالف في الهاكك وان لا يجوز قولهم ان رضي البائع ان يترك حصة الهاكك فيلزمه ان يتركها من ثمن الهاكك شيئا اصلا ويجعل الهاكك كان لم يكن كان العقد لم يكن الا على الباقي فحينئذ يكون الثمن مقابلة القائم فيجوز في التحالف وقيل ياخذ من ثمن الهاكك

ح

بقدرا ما اقر به المشتري وانما لا ناخذ الزيادة ونفسر التحالف على قول ابي يوسف رحمه الله ان يحلف
المشتري بالله ما اشترتهما بما يدعيه البائع فان نكر الزيادة دعوى من خرفان حلف حلف البائع بالله
ما بيعتهما بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكر الزيادة دعوى المشتري وان حلف بنفسه ان العقد في
القائم وتسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري حصة الهاكك من الثمن بقدر ما اقر به المشتري
وصوله قوله وان اقاما البينة فالسنة للمرأة معناه اذا كان مهرها اقل مما ادعته
لها اذا كانت مثل ما ادعته او اكثر كان الطاهر شاهدا لها والقول قول من يدعي فاق الطاهر والله
بينه من يدعي خلاف الطاهر وان لم يكن لهما سنة بخالفان لان التحالف ثبت في المنصوص لما ان كل واحد منهما
منكر وقد وجد ههنا فيجوز التحالف في حصة الهاكك مع ميمته وبخالفان وتراد ان على الباقي
قد سقط من التحالف فيصار الى الموحدين صلى وهو مهر المثل فان كان مثل ما ادعته المرأة او اكثر
فالقول قولها لانها راضية ما سقطت الزيادة وان كان مثل ما ادعته الزوج او اقل فحصة بما قال الزوج
لانه رضي بنكر الزيادة وان كان فيما بينهما قضى لها بمثل المهر المثل قولهم الا ان يدعي شيئا مستنكرا
جدا قيل اراد به المستنكر شرعا وهو ما دون العشرة وقيل الداد به المستنكر عرفا مثل ان
يدعي مهر بنت ملك لا يتعارف لها واذا اختلفا في جارة الى قوله وتراد اي ثرا اذا
العقد بغير فسخه ومعنى المسئلة ان لا يختلف في في البدل او في المبدل او في المخرج من جارة
والسبع ان كل واحد منهما عقد معاوضة هاهنا ونفسه في التحالف فان اذا اختلفا قبل استيفاء المنفعة ولم
كانت معدومة فقد جعلت موحدة بقدر افعاله من احد العوضين ههنا وفي المنفعة اي المعقود عليه
وفي المنفعة لم يبق وجريان التحالف لقابلية الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها فلا
يجوز التحالف فان قيل سعى ان يحرم التحالف عند محمد رحمه الله كما اذا هلك المبيع قلت هناك اذا
فسخ السبع لم يراجح الفسخ ولا قيمة للمنافع فلا يمكن التحالف ذكر في بعض نسخ النافع بخلاف
بعد استيفاء بعض المعقود عليه وهو موضع اشكال فان عند ابي حنيفة رحمه الله ههنا بعض المعقود عليه
في السبع يمنع التحالف وههنا لا يمنع والفرق ان العقد ههنا انعقد ساعة فاسا على حسب حدوث
المنفعة

فيصير كل جزء من المنفعة كما المحقود عليه عقدا مستقلا استحقاقا فان هناك كل جزء منه ليس بمحقوق عليه
 عقدا مستقلا وانما الكل محمول على عقد واحد فاذ اتعد الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر في الكاخر ضرورة في
 والقول الماضي في المنافع المستوفاة وهذا اللفظ في الهداية وشرح الى ضرورة في بعض نسخ النافع
 وقع في مسلة من اختلاف استنفاء بعض المحقود عليه وفي بعض النسخ وقع في مسلة من اختلاف بعد
 استيفاء الجميع وله وجه اى كان القول المنافع التي استوفاه في المدة التي مضت قول المستأجر
 وذكر في الهداية وشرح الى ضرورة ان القول قول المستأجر بدون قوله
 في الماضي وكان الحرف اذا التخصيص لا يصح في تلك المسئلة وانما يصح فيما اذا اختلفا بعد استنفاء البعض
 دون البعض قولي اعشارا بالبيع لان كل واحد منهما عقد معاوضة يقبل الفسخ ووجوه نكار
 من الجانبين فان المولى يدعي زيادة ينكره العبد والعبد يدعي استحقاق العتق عليه عند ادائه القدر
 الذي يدعيه والمولى ينكره فيتحالفان في التحالف بخلاف القياس في البيع اراد به بعد القبض
 واضح وان اراد به قبل القبض فهو مشكوك لما ذكرنا انه قبل القبض على وفاق القياس وهذا يفتي
 به حارة على البيع والوارث على العاقد الا ان ياراد به القياس الجلي في لا لها غير لازمة
 من جهة المكاتب لان له ان يحجز نفسه في كل ساعة اما في جانب المولى فالكتابة لازمة ما يصلح للرجل
 كالعمالة والقلادة وما يصلح للنساء كالملاحة والتمار وما يصلح لها كالاذهن والفضة والمعنى
 من قولنا فهو للرجل ان يجعل يده بيد السيد حتى يكون القول قوله مع ميمه لان يصير حركه كاله في
 لان الرجل قوامه على المرأة ان يقوم بمصالحها ومولها فكيف الظاهر ان يكون في الدار له كل مدتها
 اقرب اليه لا لها ساكنة البيت وللقرب الى المال تأثير في ثبوت الملك الا ترى ان اليد دليل الملك وليس
 معنى سوى القرب وميمه فالرجل اولى بالقوة اى الرجل اقوى تصرفا من المرأة لصدره اكثر التصرفات
 من الرجال وهذا يدل على الملك له فيجعل يده بيد السيد وميمه لان هذه القوة غير مولى في
 للنا في منها اى المحج منها سواء كان ذكر او انثى وقال ابو يوسف رحمه الله يدفع الى المرأة ما يحتر به
 مثاتها الظاهر ان قوله في المشكل واليه اشار القاضي خان رحمه الله في وفيها احوال العلماء

قال ابو حنيفة رحمه الله ما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للمرأة فهو للمرأة وما يصلح لهما هو
 منها في الموت واما في الطلاق والفرقة فهو للرجل وقال ابو يوسف رحمه الله للمرأة ما يحتر به مثلها
 وما ينفي فهو للرجل وقال محمد رحمه الله ما يصلح للرجل فهو للرجل وما يصلح للمرأة فهو للمرأة وما
 كان مشكلا فهو للرجل في الخوة والموت وما لا يفرده الله المشكل بينهما نصفان والباقي كما قال
 ابو حنيفة رحمه الله وقال الشافعي وما لك عبيها الله المتاع كله منها نصفان في الموت والخوة
 وقال ابن ابي عمير رحمه الله الكل للرجل ولا يعطى للمرأة الا ثياب بلها وما الحسن البصري رحمه الله
 الكل للمرأة وللرجل ثياب بدنه الواقي اسم كتاب الفقه للمصنف رحمه الله **فصل** اعلم
 ان دعوة من استملك ان يكون ائداء العلوق في ملك المدعي ودعوة التجرد ان لا يكون للعلوق في ملكه
 ويسمى دعوة ملك وحكمها ان يكون منزله العتق المرفوع وكل موضع نفذ العتق نفذت الدعوة في
 لانه امكن اثبات النسب فيشت وهذا الاثبات يقينا حصول العلوق في ملكه فذلك من ائذله السنة
 العادلة في ثبات النسب والتناقض مع قول ابن جني النسب على الحفاء لان من نسان قد يعلم اولا ان العلوق
 ليس ثم يتبين انه منه بخلاف دعوى التجرد والتدبير واذا صح الدعوة وثبت النسب في ملكه
 استندت الى وقت العلوق فيثبت ان باع امه ولده ففسخ البيع فيها ويرد الثمن لان ملكه الثمن
 موقوف على ملكه المبيع قولي لان العلوق في ملكه اى في ملك البائع وانه يدعي الحرية من اصله فكان
 ابيق وكان اولى وهذا لان دعوة البائع دعوة استئلا لان اصل العلوق في ملكه ودعوة المشتري
 دعوة تجرد لان اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوة الاستئلا اقوى لان دعوة التجرد ينصرف على الحال
 ودعوة من استملك يستند الى وقت العلوق وكانت دعوة البائع سابقة مع فكانت اولى في
 لان العلوق في ملكه محتمل العلوق متى كان محتملا صارت الدعوة دعوة ملك ودعوة العتق
 منزله انقاع العتق اذ لم ينفذ عتقه في هذه الحالة لم ينفذ دعوته فان صدقة المشتري قبلت دعوته
 لان النسب يجوز ان يكون منه وانما لم يصدق له المشتري فاذا صدقة فقدر في اسقاط حقه وانقضى البيع
 تصادق فيها قولي لانه لم يثبت نسب الولد لموته لانه قد يستغنى عن النسب صحة دعوة البائع لحاجه الولد

لان الواجب ما له قيمة اي انه اخبر الواحد في دقته لان على الاصاب حالاً لانه لا يكون
في حقه فاذا اخبر عن ذلك يكون رجوها فلا يقبل قوله فاقوله في القدر لان كل ذلك مال
لكنه لا يصدق في اقل من درهم لانه لا يعد ما لا عرفا قوله لم يصدق في اقل من ماني درهم
لانه لا يعد عرفا قوله لم يصدق في اقل من ماني درهم هذا اذا قلنا من الدراهم اما اذا قلنا من الدراهم
فالتقدير فيها بالعشرين قوله لم يصدق في اقل من عشرة هذا عند ان حسمه رضى الله عنه وعندنا
لم يصدق في اقل من مائتين لان الدراهم الكثرة ما يستغنى به الانسان كذا كناية عن عدد
لغة فجعل على نفسه عدد من محمولين ليس بها حرف العطف في اقل ذلك المفسر احد عشر واذا
قال كذا وكذا يلزم احد وعشرون لانه ذكر عددين من مائتين منها حرف العطف في اقل ذلك المفسر
احد وعشرون وانما يجب من قلنا الفصلين لانه متيقن به على وضعت للايجاب لانه لزام
اذا قلنا لفلان على الف درهم انه دين لكنه تحت الوديعة حتى اذا قال في وديعة ووصلت
لان المضمون عليه الحفظ ذكر في المبسوط والخيرة اذا قبل في افراد بالدين لانه هذه عبارة
عن اللزوم يقال قيل فلان عن فلان اي ضمن وسعى الكفيل قبيل لانه ضامن للمالك يستعمله ما نأب
ايضا لفلان قبلي امانة ويكره استعمال الاجابات اعلم وقال صاحب الهداية وفي نسخ
المختصر في قوله قبلي انه افراد بالامانة لان اللفظ ينظم ما ورثه امانة او غيرها والصحة
في موصوفه بالوحد في كانه قال اتين الالف التي ذكر على حتى لو قال اتين او
انتقد لا يكون افراد لانه ليس مع ما هو كناية عن المال المذكور فيجعل على من يدار والتجديد انما
انما يكون في حق امانة لانه للترفيه والقضاء بعد سابقة الوحد لانه تسليم مثل الواحد ولا يصور
بدونه دعوى التاجيل لا يصح ودعوى السو في الدرهم صح والفرق ان السو نوع من الدراهم
لانها لا تطبع بدون الغش لكن السوا اكثر غشا بالنسبة الى غيره ولا جل عارض الدين
ولهذا الاشئت بدون الشرط فص **البيان** على خمسة اوجه بيان تقرير وبيان تفسير بيان
تبديل وبيان ضرورة وبيان تغيير والقسمان من ولان يصحان موصولا ومفضولا ومن استثنائين
هذا القبيل

ما لا عظم

تد

واختلفوا في عمله فقال اصحابنا رحمهم الله انه منع التكلم بحكمه بقدر المستطاع محله تكلم بالمال
بعده وقال الشافعي رحمه الله انه منع الحكيم بطريق المعارضة وقد عرفت موضعه فاذا عرفت هذا تبين
لكم قوله واستثنى متصلا لانه لما كان مان تقييد فلا بد من اتصال قوله بالاستثناء
تكلم بالحاصل بعد الدنيا اي انه تركه بالباقي بعد النفا والباقي قد يكون اقل وقد يكون اكثر
معه سواء استثنى من قبل او من كثر اي من كثر ما لا يدرى كثر بالنظر الى الحاصل بعد الدنيا وهذا الجواب عن
الفرار رحمه الله فان عنده لا يجوز استثناء الاكثر لانه لم تكلم به العرب بكنا نقول هذا منقول
ما استثنى الكسور استثناء الكثر من الكل باطل لان هذا مناقضة لان ضد الكلام للاحاب
والاستثناء سلب الكل فيطل قوله لانه امكن تصحيحه من هذا الوجه من ان كلام القائل
تصححه ما امكن لهذا يصح بطريق المجاز ومن ضار وغيره ما وقد امكن تصحيحه هنا بان
جعل الدينار عبارة عن مائة وفي الداهم مائة الدينار ثابته فكانه قال لفلان على الف درهم
القيمة الدينار وقيمة القفير وفي الثوب يمكن ان مائة الثوب محموله حمله فاجته فلا يمكن
استثناء قيمة الثوب من الالف فلا يمكن تصحيحه وهذا لان المقدرات جنس واحد معناه لا فاشية
في الدقة ثمانية كانت في حكم الثوب في الدقة جنس واحد خلافت الشيا لا فاشية من المقدرات
ولهذا لا يصح الدقة الاثنا فلا يتحد الجنس فلا يصح من استثناء العطف جعل بياننا في قوله
على مائة وخدم ضرورة طول العدد وكثرة الكلام وهذا ما يكثر استعماله وذلك عند كثرة
الوجوب كثرة اسبابه وذلك في المقدرات وليس كذلك حكم ما هو غير مقدر لانه لا يشئ دينا
في الدقة ثبوت من قول **قوله** لان الجمع بين الكسوة والنفقة معهود والنفقة يكون النفقة
وما الدراهم والدنانير **قوله** لما عرفت في مان مشكرا فانه لم يذكره وجهان في الايمان انما ذكره في الطلاق
فكانه معنى الطلاق ممنا او كان غلطاً من الكاتب ومن شرط الخيار ذكر في المبسوط اذا قال
لفلان على درهم على انه فيه بالخيار ثلثة ايام فالحيار باطل لان الخبر ان كان صديقا فهو صديق
اختاره او لم يختره وان كان كذبا لم يتغير اختياره وعدم اختياره وانما تأثير استراط الخيار

في العفو واستغفيرة الحق وتحتية من له الخيار من نفسه وانطاله وهذا معنى قوله لان
في تحقق من خيار الدار اسم للعرضه وانه لا يتناول البناء لفظا ومعنى وانما دخل فيه تبعا
مخلاف الدار لانه تناول البناء معنى لما امر القوصرة بالتحفظ والتشديد وعاء الترخيد
من قصبة كذا في المغرب قوله ساع تبعا للتمر عادة ومطلق قراره تصرفا للمبايعه
داخله في ساع التمر عادة صلا مانه وسه صطيل ساع تبعا للبر فصول القنوان ما يبان
به الشيء الثوب يلف في المندبل يكون صوانا وطرفا له وغصن الشيء حال كونه مطروفا لا
يتحقق بدون الطرف فلزمناه قوله فصار سانا للمحل اي ستران المغطى بحلة عشرة
الرباب وكذا الواقع دراهم اي قرغصه دراهم ثم قال في زبون صدق في صل ام فصل لان
منه نمان بغصه ما يجد فلا مقتضى له في الحياد والضرر تكثيره حراد اي انكر اذا قلعت
في خمسة يكون المراد منه ان كل درهم من الخمسة له خمسة اجزاء كلمة في حقيقة للطرف بين الطرف
والمطوف مقارنه واحتاج فيصير هذا الوجه مناسبا مع فجعيل محار اعنه زفره الله
يقول الحدان لا يدخلان لان بعض الغايات يدخل وبعضها لا يدخل فلا يدخل بالشكر وما يقول
مطلق الكلام محمول على المعتاد ومثل هذا الكلام مراده الكل كما يقول خذ من مالي من درهم
الطانة وابوصفه الله يقول اني صل ان الغاية اذا كان وجود اسفله الخارج لم يدخل
في الحكم كما في سلة الحايطة ان يكون صدر الكلام يقع على الجملة فيكون الغاية لاخراج ما وادها
فمخرج اطلاقه بمطلق من سم كما في سلة المرافق وان لم يكن كذلك يدخل الغاية من ولى دور النانه كما في
مسلة من قراره والطلاق لان صل ان لا يدخل الغاية لانه ما دخل تحت الكلام الموجب وعدا لما عنه
فما ذكرنا بانه اظهر الساحة وعدا لما في هاتين الصورتين من ولى لانه لا بد من وجوده ولى حتى تر
عليه غيره ووجودها بوقوعها ولزومها فدخلت من ولى هذه الضرورة وفما عدا هذا اسلخا طريقه
من صل اذ من صل ان لا تتركه صل ان عند الضرورة قوله باره من يتداهى الغاية من ولى وما
عده من سرة السلة الى التسعة وسقط الغاية اي العشرة فصول قوله من ثم عند اشتد من

ظ
فلزمناه

بسم الله

ان يقول لم اقتضه قوله لزمه من لف في حواله حنفه الله اي لزمه من لف ولا يصدق
قوله ما قبضت وصدرا من فصل لانه وجوع وقال لا ان وصل صدق ولم يارمه شي وان فصل
لم يصدق اذا انكر المقر ان يكون ذلك من ثم عند لانه سان مغيرة فصحة موصولا لم يقضولا
من ثم عند محتمل اي صدر الكلام بقبض الوجوب وقوله من ثم عند محتمل انتفاء الوجوب على اعتبار عدم
القبض من ثم عند الذي هو غير معين لا يكون واحدا على المشتري الا بعد القبض بقبضه غير معين لانه مما من
عده حظه الا والمشتري لم يملك المسع غير هذا ولا يبطل الصدر المتيقن هذه الاحتمال وقيل على
هذا المسئلة التي تلها لها ان اسم الدرام تحت الزبون الا ان مطلقه ينصرف الى الخيار وكان
سانا مغيرة فصحة موصولا وصادرا من قرغصه دراهم ثم قال في زبون قوله وهذا التفسير
لم يوجد في الغصه اي انها صرفنا الى الخيار هنا باعتبار انه جعله ثمنا والتمس الخيار هو الخيار وهذا
لان مطلق المسع بقبض السلامة من الجانبين فكأنه صرح بكلامه انه خيار ثم رجع وقال انه
زبون فلا يصح وان وصل ولم يوجد مثل هذا في الغصه فان الانسان بغصه ما يجد فكون هذا
بان النوع فيصح وان فصل للخيار الدالات التي تعاقب السيف بها والسف المطابق منصرف
غده وحاليه غرضا لان السيف المجرد سمي المجرد عرفنا للجملة بيت يذير بالثياب من سرة
كذا في الصحاح والعيدين مع عود كالديان مع دود وهو مرفوع النون لانه جمع وليس
فصول فان قال اوصى له فلان الى غيره صورة المسئلة ان يقول الماء بطر فانه على القول
من جهة ميراث ورثة عن ابيه فاستهلكته او وصية اوصى لها فاستهلكته وهذا صحيح لانه اقر
سبب صالح لو عايناه جئنا بوجوب المال عليه فكذلك اذا ثبت ما قراره وان اقيم الاقرار لم يصح وقال
ابو يوسف رحمه الله يصح هكذا ذكره خلافا من ابي حنيفة والى يوسف رحمه الله وفي سائر نسخ الفق
من الى يوسف ومحمد رحمه الله عند الى يوسف لا يصح وعند محمد يصح له ان من قرار من المحج ويصح
مما يمكن المحل على السبب الصالح ومنه الوارث او الوصية والى يوسف رحمه الله ان مطلق قرار
ينصرف الى ستر اخراج المبايعه وبما لا يتصور ان الخس فيلغى اقراره قوله بعد الوصية ان
اوصى

رجل حلة ثمة لا نسان ومات فافترانه ان هذا الجمل لفلان والفرق لاني يوسف رحمه الله
المسألة ومن تقدم ان طريق الصحيح غير متعين هناك لراحة الميراث الوصية وههنا طريق
النصح متعين الدين المعروف من سباب كما اذا استقرض مرضه ما لا او اشترى شيئا
معاينه الشهود وقبضه كذا في صا ما استقرض ثم ما اشترى دينيا في ذمته فان هذا الدين
وغير الصحة سواء كذا في مبسوط الى اليسر وذكر في الهداية وذكر في كماله ملكه واستهلكه وعلم
وجوبه بغير اقراره فاذا قضيت اي قضيت الدين المقدومة وفضل شي يصرف الى ما اقره في حالة
المرض لان قراره في ذمته صحيح وانما في حق غرماء الصحة فاذا لم يتحقق لهم ظهرت صحة من
لوا في الاوصافها لا وهذا لانها تساوت في سباب الوجوب مومن قرار الصادر عن عقل
ودين لان عقله ودينه بمنعانه عن الكذب وهذا المنع لا يختلف من الصحة والمرض بل من جرحان
الصدق في المرض لانه سبب التويع عن المعاصي فالاحراز عن الكذب هذه الحالة اكثر ولنا
ان حق غرماء الصحة تعلق لهذا المال استيفاء ولهذا منع عن التبرع والمجابهة لا بقدر الثلث اذا
تعلق حق غرماء الصحة بالله لا يعتبر اقراره لغيره لان قراره لا يعتبر دليلا اذا كان فيه ابطال حق
الغير للثمة كما قرار العدل المحجور في قرار المرضي لوالده باطلا اعلم ان اقرار المريض لغيره
باطل واقراره لو ارث آخر صحيح والفرق عن موضع في لانه اقراره لو ارث لان دعوة
النسب يستند الى وقت العاوق فبين انه اقرار لانه فلا يصح قوله للثمة لحوار انه اقدم على الظاهر
ليصح اقراره لزيادة على حراها ولا فقه في قل من من فثبت قوله لان المحب عند موت المورث
اي الجعبر من حود الثمة عند الموت ولم يوجد لان عدتها قد انقضت عند موته والعدة دليل الثمة
فصل شرط ان يولد مثله لمثله كيلا يكون مكذبا ظاهرا او شرطا ان لا يكون له نسب معروف
لان منع ثبوته من غيره اذا النسب لا ثبت من شخصين بشرط تصديقه لان المسألة مفروضة في غلام يعتبر
من نفسه فلا بد من تصديقه لانه في نفسه اما اذا كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه فلا يعتبر تصديقه ولا
يمنع بالمرض لان النسب من اللوايح اصلية فصار كالنكاح مالم يشارك في المبسوط والمنشور

دعوتها الا في اربعة الولد والولد والروحة والموتى وانما تصدق في الولد بثلاث شرائط
للان ثبت معروف وان تصدق من بن وان يولد مثله لمثله وكذلك قراره لثلاث شرائط
الثلاث وفي الروحة بشرط شرطان تصديق المرأة وان لا يكون لها زوج معروف وكذلك في
الولد والمرأة تصح دعوتها في ثلاثة الولد والروح والموتى في الروح بشرطين وفي ثلاث
شرائط هكذا ذكر في كتاب الدعوى وذكر في الفريض صحيح قرار من الرجل خمسة بالولد والوالدة
والروح والموتى فما ذكر في الدعوى وافق لزواية النافع ومخالف لرواية الهداية وما ذكر في الفريض
مخالف للنافع موافق للهداية ولفظ المختصر مثل لفظ الهداية ووجه التوفيق ان اقراره او
اقرارها لما قبله حق والوالدة اعتبار انه صلة بقبله حق والوالدة ايضا لو هو هذا المعنى في
والموتى اي ادعى على اخوانه اعقده او ادعى على اخوانه اعقده معتقه قوله لانه اقرار على نفسه اي اقرار
على نفسه وليس فيه تحميد النسب على الغير بخلاف المرأة اذا اقرت بالولد لان فيه تحميد النسب على الغير
وهو الروح اذا كانت ذات روح اما اذا لم يكن منكوحه ولا معتدة ثبت النسب بها بقولها الحميل
من تحميد نسبه على الغير اصل هذا ما روي ان امرأة سببت ومعهما صبي وكبر الصبي واكتسب لائمه
مات فقالوا للمرأة خذي ميراث اشكر فقالت موليس ابني ولكنه ابن دهمان القرية وكنت ظيرة له
فقال عمر رضي الله عنه لا يورث الحميل الابنية قيل انه فعيل معني مفعولك المحمول من دار
للرب اذا اقرت المرأة انه انها وقت لم ينعى قاعلا اي حامل النسب على الغير لان قال انا ابن
فلان وفي الصورتين يستحق الميراث الابنية وذكر في الهداية لا بد من تصديق مولا لا فقه في ايدي
انفسهم في وان كان له وارث معروف الى غيره محذور ان يكون اقربا من ولد عمه او خاله فالميراث
للعمه والخاله قوله لنفاذ من قراره على نفسه وهذا لان اقراره تضمن شئ من تحميد النسب على الغير ولا
ولاية له عليه ومن اشتركت الميراث وله فيه ولاية فثبت ماله فيه ولاية ولا ثبت ماله لولاية فيه
كما في الوكالة قيل انه ما خوذ من كماله لانه امر اذا فوض اليه والوكيل
في سائر الله تعالى هذا المعنى اي القيام بتدبير امورهم والوكالة بالسر لانه كالفتح في حاز ان عقده

من شأن نفسه أي أهلية نفسه مستنداً به وهذا الدفع بعض الوكيل لأنه لا يملك التوكيل ويجوز
التوكيل بالخصوصية أي بالدعوى الصحيحة أو بالجوابة الصحيحة في سائر الحقوق أي ما جمعت الحقوق
فمنها ما ينفاهما أي بإدائها وهذا في أمر حسن لا بد من الوكيل ما في موضع لا يحسن لا يصح
الوكالة بالإنفاذ كما في الحدود والقصاص فإنه إذا قلنا إنساناً أو وجب عليه حد من الحدود وكل
غيره ما ينفاهما أن نقل الوكيل مكان القاتل أو وجد الوكيل مكان الموكّل لا يصح ويجوز بالإنفاذ
أي القبض في الحدود والقصاص والاستثناء من ذلك ما إذا قلنا بالوكالة بالإنفاذ
في باب الحدود والقصاص مع غيبة الموكّل وحضرته لا فما شرعت زواجاً وموانع فلو جاز
التوكيل فكل واحد تركت المحذور ويؤكل غيره بائناً ما عليه وتخلص عن غمها بما ارتكبت وفي
ذلك استثناء محض الموكّل حايث يقع بعد ما ثبت الحد والقصاص وكل وكيل لا يستوفي القصاص
فهذا لا يجوز إلا محضرة الموكّل التوكيل بغير حضرة الخصم لا يجوز أي التوكيل بالخصوصية
بغير رضا الخصم حتى أن المدعى عليه لو وكل وكيل بالخصوصية فعند أي حليفه رضي الله عنه للمدعى
أن لا رضي به وخاصم المدعى عليه وعند ما لا يكون له مع الموكّل خصوصية بل خاصم الوكيل ولا خلاف
في لزوم لا في الجواز مع الصحة كذا في الذخيرة قوله كما في سائر الوكالات كالوكالة بقبض الدين
والتقاضي وبيع عبده والشراب بدوامه ومن شرط الوكالة أن يكون الوكيل من مملوك التصرف
هكذا وقع في بعض النسخ ونسبهم من الكاتب لأن الصبي العاقل يصح أن يكون وكيلًا ولا يراه
من أحكام والصحيح من الرواية أن يكون الموكّل كما ذكر في المختصر والهداية ولا يقال كيف
لستقيم على هذا قوله لأنه من صلح الحقوق أي الوكيل موكّل صلح الحقوق وعندنا في
التصرفات التي بنفسها الوكيل لنفسه لا فما نقول ولأنه هذا التصرف ثبت للوكيل من جهة فكل
الموكّل موكّل صلح الحقيقة وهذا لأن حقوق العقد تابعة للحكم والحكم هو المملك متعلق بالموكّل
فكذا أتابعه فإن قل هذا الاستقيم على قوله أي حليفه رضي الله عنه فإن توكيل المسلم الذي مع
الخمر وشراها يصح عنده وإن كان الموكّل مملوك هذا التصرف قلنا عنه أن يكون مملوكاً بالنظر

بالنظر إلى أصله وإن كان امتنع لعارض فإن سعى المحرم في أصل حايث للمسلم إلا أنه امتنع لعارض
النهي وقيل هذا على قولها أما على قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما يملكه الوكيل
كون الموكّل مملوكاً للتصرف فليس بشرط عنده وإنما شرط أن يكون الموكّل مملوكاً للتصرف لا بمقتضى
ومثبت للتصرف لغيره فمن حقه أن يكون له القفلة حتى يقدر غيرهم ويلزمه الأحكام لأن الغرض
منه من باب أحكامها فإذا كان مملوكاً ثبت له الحكم لا يصح توكيله كالصبي المحجور والجنون
المحجور ومعنى قوله يعقل البيع والشراء أي يعرف أن الشرائع جالته والبيع سالت ومعنى قوله
ويقصده أي يقصد مباشرة السبب ثبوت الحكم وعرف ما أصل صحة توكيل الصبي المحجور إذا
كان يعقل البيع وبطلان توكيل الصبي الذي لا يعقل لوجود الشرط في ذلك وعدمه في الثاني فإنها
حاز التوكيل إذا كان يعقل البيع لأن اعتبار عمارته يتمتع منفعة منه مما زال الادعى من الهابيم
ومحصله بعد التصرف التجربة فيصير مبدئاً إلى التصرفات عالمًا بظن التجرع من أسباب الغبن
لأنه يودى إلى الضرر بالمولى ذكر في بعض النسخ لأنه يودى إلى الضرر بالمولى ذكر في بعض النسخ لأنه
يودى إلى الضرر بالمولى والصبي أي يودى إلى الضرر بالمولى فيما إذا لو كلاً عداً محجوراً والصبي
فما إذا وكل أصبياً ويلزم الموكّل لأنه لما تغذرا إيجاب العهدة عليها تعان باقرب الناس إليها
وهو الموكّل الذي استغنى هذا التصرف **فصل** في بيان ما في محل الوكالة ثم في بيان
شرطها ثم في بيان كيفية امتثال الوكيل كل عقد يضيف الوكيل إلى نفسه هذا إذا كان الوكيل حراً
مالاً أو مافوقاً فإن كان صبيّاً عاقلاً أو عداً محجوراً فإن حقوقه تتعلق بالموكّل دون الوكيل
ذكر في بعض الهداية وخاصم في العبد وخاصم بفتح الصلابة في ذلك وكسرهما في الثاني والمذكور
هنا تحت الوجهين **فصل** لأن حقوق العقد إلى العاقلة أي حقوق هذا العقد إلى العاقلة و
الوكيل هو العاقلة فكان الموكّل أخيراً من العقد فله ولاية المنع من ذلك لا ينفذ لأنه يحتاج
إلى علة وهذا لأنه لو طالب بالوكيل المشتري لكان للمشتري ولاية المطالبة ولا يشتد من
الموكّل ثم إذا استرح يدفع إلى الوكيل ثم الوكيل يدفع إلى الموكّل **فصل** في بيان أنواع

فاحسن وهي الجاهل في الجنس كما لو وكله بشراء ثوب دابة وهذه الجاهل بمنع الوكالة وان بين الثوب
 وجهاله سيرة وهي ما كانت في النوع المحض كما لو وكله بشراء حمار او فرس فانه يصح وان لم بين الثوب
 وجهاله متوسطة وهي ما بين الجنس والنوع المحض كما لو وكله بشراء عبد او حارية ان بين الثوب او الصف
 فقال هنديا او تركيا حازت الوكالة وان بين الثوب او الصفه ناجح وجهاله للجنس فلا يجوز في
 فلا بد من تسمية جنسه بان يقول عبدا و صفته بان يقول تركيا والمراد منه للجنس الشرعي لا للجنس المصطلح
 بين اهل الحكمة في ما دام المبيع في يده وفي بعض النسخ ما دام المعينة لا فرق في الحقيقة فان
 يرد ولا يرد المبيع المعبد ومعنى الثاني ما دام المعبد المبيع في يده اي يد الموكل فانه على
 الاصح فلا يملك الموكل ان يطرده الا ناذنه ويحوز التوكيل بعقد الضرر في السلم مراده التوكيل
 بالسلم اي توكيل من رتب السلم بان يسلم دراهمه معدودة له في كبر معلوم اما لو وكله بالمعام
 من المسلم اليه بقبول السلم فانه لا يجوز كذا في المبسوط وانما اورد صورة الضرر في السلم لاشراط
 القبض فيها واما يوجد راما لا يوجد فحسب نحتاج في القيد هل يحوز الوكالة في هاتين صورتين
 ام لا فذكره ازالة اللبس فله ان يرجع على الموكل لكونه راضيا بدفعه من حاله فكان له امره فخرج عليه
 فيكون يد ايدي في العوضين ان ينعقد بين الوكيل والموكل عداوة حكمته حتى لو اختلفا في الثمن
 يتحالفان ويرد الموكل بالغيبة على الوكيل الضمان على انواع نوع منها ضمان الرهن وهو ان يكون
 ما قل من ثمنه ومن الدين ومنها ضمان المبيع وانه اذا هلك سطر المبيع وسقط الثمن عدا كان الثمن الكثر
 او اقل ومنها ان يكون المالك يضمنون بالمثل ان كان مثليا او بالقيمة ان لم يكن مثليا وصورت
 اذا كان الثمن خمسة عشر مثلا وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل خمسة على الموكل عند من يقول ضمان
 الرهن وعند من يقول ضمان الغصة و ما ذكره الله اذا كان الثمن عشرة وقيمة المبيع خمسة عشر يرجع
 على الوكيل وعند من يقول ضمان المبيع بسقط المثل ولا يجزئ في ذلك لانه المالك من الموكل لما سئلا
 ان الوكيل كالباع عنه فكان حنيفة لا تستفاد الثمن بسقط لعل انه قوله لا مع منها اما حنيفة
 وكذا احكام لان المالك يثبت للموكل اداء ما هو الصحيح بحكم ما يقوله الكرخي رحمه الله ان المالك يثبت

242
 للتوكيل اذ لا يتم انتقال الى الموكل ولهذا لا يعتق من يد الوكيل ولا يفسد نكاح من لو اضرها
 للموكل وهذا احوات عن قول محمد رحمه الله فيهم الا ان حبسه بالدين من المذهب ان لا يجوز
 بالدين فكان ينظر الرهن بل هو الرهن بعينه في غير ان في الخصومة بعدد من جماع والخصومة
 جرام فصار عبارة عن الجواب والجواب هو القطع من حيا الفلانة وعند شروعها في الجواب
 زيادة شعب لا قطع خصومة فيعود على موضوعه بالنقض فلا جرم اذا شرع احدا في الجواب
 نعين هو ثم اذا شرع الاخر فيه فالقاضي يمنعه منه في عقد وكيله خصمته حاز ان لم
 حضر صار عقده كعقده وللحق ترحح الى الثاني ولا يلزم على هذا اذا وكل الوكيل بالطلاق
 فانه ان طلق محضرة الاول لا يقع لان هناك صار بمنزلة تعلق الطلاق بتطبيقه ولا يقع بهون
 الشرط في ان الموكل هو المالك فكان اليه من سقاط واثبات الوكالة من العقد للمايزة
 فيكون لدوام حكمه من اداء ملائمة من قيام مرة في كل ساعة وقد بطل هذه العوارض وخرج كرفي
 المنشور الوكيل هو النائب الذي يقوم مقامه في التصرف بولايتك القائمة بك بالولاية المستقلة
 اليه وبالموت لم يبق الولاية فلا يبقى الوكالة بخلاف الوصي فانه نابت لولاية انتقلت اليه ولا يكون
 ذلك الا بالموت الموصى في معنى الخلافة جنون مطبق بالكسراي مستوعب حقه سنة كاملة
 العلم ليس بشرط للجزء الحكمي لان نبر اليمين ضمنا لزوالة اهلية والشيء اذا ثبت في غيره
 يعطى له حكم المتضمن كالوكالة الثانية في ضم الرهن وهو شرط للعلل القصد لان العقد قائم بهما
 فلا يرتفع الا بهما في او الشريك ان فاقترقا اي اشركا شركة فان او مفاوضة ثم وكل احد
 الشريكين الثالث وقيل في نظر واعلم ان الوكالة انما تطلب بسبب الحجر والعجز اذا كان في كمال
 بالشرار اما اذا كان التوكيل بالتقاضي او بقضاء الدين فلا في لم يحزله التصرف ان يعود
 هذا عند محمد رحمه الله فاما عند ابى يوسف رحمه الله لا يعود الوكالة والفرق من اداد الموكل والوكيل ان
 الوكيل استغدا اهلية التفاد من الموكل والموكل هو من صدر فاعلى اهلية من صدر من البيع كانه على علم
 سفي لم ينعص وما ولا يشترط في العليفة ذلك وكذا الشرط ان يكون الخليفة قرشيا ولا يشترط فكر
 2 المولى

وان لم يوكلا اذ ارتد خرج الموكل به من ملكه فام سوا غيره والوكيل اذ ارتد لم يخرج من ان يكون اهلا
 للعبارة لكنه غير خارج للحاق لتباين الدارين فاذا عاودتها اعتبرت عبارة كذا قال الشيخ
 رحمه الله بدار الذين رحمه الله لو ازال اهلية الوكيل دليل على المستثنى منه ثم عوذا دليل على المستثنى وقوله
 لم يخرج تصرف بشر ان الوكالة باقية لكنه محذور عن تصرف بعرض تباين الدارين الشيء يقوت
 بفوات الشرط والمحال شروط وقد فأت الجمل تصرف الموكل فطلت الوكالة وهو غير حاكم
 فلا شرط فيه العلم وذلك بان وكله ما عاقب عنه او بشرا شيء ففعله بنفسه فهو منهم بالبيع
 مع هو لا لان كل واحد يتفق بالصاحبه عادة فصار ما اكل واحد كما صاحبه من وجه والبيع لغيره
 لا يدخل في التباين في البيع مع هو لا لخراج الى نفسه من وجه فلا يجوز في نفسه ان عنده يجوز البيع
 بالغير الفاحش اي لو حوزنا البيع من غير لاء والمذهب عنده انه يجوز البيع بالغير الفاحش فيمكن
 فيه ثمة من يثار في اتحاد الملك ان كسب العبد لولاه وله حق الملك في كسب المكاتب وينقل ذلك
 حقيقة بالجزء خلاف ما قيل بشرا دونه لا اختلا في الملك حقيقة وحكما فكان ما يجوز وهذا
 التعليل مندرج في قوله لاتحاد الملك ويعم ما قلنا قلنا تدر في كافي الشراء والمجامع ان سلطان
 التوكيل يتقيد بالتعارف كافي التوكيل بشر الفهم والجدوى صحة قوله والشراء فيه التهمة لا جاز
 ان يشترى لنفسه فلما راي الصفقة خاسرة التزمها للامور والافق من التوكيل بالشراء وبين التوكيل
 ان من مر بالشراء يلا في ملك الغير وليس للانسان ولاية مطلقة في ملك الغير فلا يعتبر اطلاق امره
 فيه لانه يصار ملك البائع وذمة المأمور فنصار العارض ضروريا ولا عموم له فيتعيد بالتعارف بخلاف
 البيع فان امره يلا في ملك نفسه وله في ملك نفسه ولاية مطلقة ولان اعتبار العموم من اطلاق
 في التوكيل بالشراء غير ممكن لانه لو اعتبر ذلك لما اشترى تلك المتاع بجميع ما يملكه الموكل ويحكم
 انه لم يقصد به ذلك فحملناه على خص الخصوص وهو المتعارف في حاشية البيع اعتبار العموم من اطلاق
 في التوكيل ممكن لانه لم يسلطه على شيء من ماله سوى الذي عتبه ورضى بوزال الملك ملكه عنه في
 لانه امين وضاعف ان الترخيع بالوكيل امانه فلو صح الضمان صار ضمانا واما هذا الاخير

ط
بالسح

ان كونه امينا يقتضي ان لا يحد الضمان عليه وكونه ضمانا يقتضي ان يحجب الضمان فصار كما اذا باع
 المضارب شيئا من مال المضاربة وضمن الثمن للمالك في البيع فلا يتبع اى المقصود وهو
 البيع والثمن يتبع لانه على المحقول في البيع فليس له ان يشترى لنفسه اى لا يجوز له ان
 لنفسه ولو اشتراه لنفسه واشهد عليه ببيع للموكل في البيع لانه لما التزم الوكالة كان شراءه طاهرا
 للموكل المعين فيهم انه لو شهد على انه يشترى لنفسه ونصر عليه كان مشترا لنفسه وليس كذلك
 كذا في المبسوط في او يشترى بمال الموكل اراد به انه اضاف الحق الى ذراهم من غير ان يرد به
 النقد من ماله لان فيه خلافا فيسقط الوكيل بالخصوصية وكذا بالقبض عندنا خلافا للفرقة
 الله والفتوى اليوم على قوله والوكيل بالقبض وكيل بالخصوصية عندنا في حقيقته رحمه الله خلافا لما هو
 منه الوكيل يقبض الدين وفي قبض الغير لا يكون وكذا بالخصوصية بالاجماع ومعنى قولنا انه وكيل بالخصوصية
 انه اقيمت على الله على استنفاء الموكل و ابراهه تقبيل عندنا في حقيقته رحمه الله خلافا لما هو
 وكيل بالايتم ذلك الشيء الا به دليل على المسئلة في خيرة اى الوكيل بالشيء لما كان وكيل بالايتم
 ذلك الشيء الا به فكون الوكيل بالقبض وكذا بالخصوصية لان القبض لا يتم الا بالخصوصية في
 ومقصوده دليل على المسئلة وعلى اى الوكيل بالشيء وكيل بتخصيص ما هو المقصود من ذلك الشيء والمقصود
 من الخصوصية الوصول الى الحق وذلك بالقبض فكون الوكيل بالخصوصية وكذا بالقبض وحينئذ ان يكون
 ما ذكره ليلا على المسئلة وعلى خمسة فقد ذكر في المبسوط الوكيل بالشيء وكيل بتمامه وتمام الخصوصية
 انتهاه بالقبض لان الخصوصية قائمة ما لم يقبض لان المقصود من الخصوصية القبض وعلى وانفقوا من
 الشيخ رضي الله عنه وموهم وجه لها انها امران مختلفان فلا يكون التوكيل باحدهما توكيلا بالآخر
 وحاز ان يكون له راي في الخصوصية ولا يكون مؤتمنا على المال واما الوكيل بالخصوصية فانما صار
 وكذا بالقبض عندنا لان القبض من تمام الخصوصية فكانه منها اعلم ان اقرار الوكيل بالخصوصية
 على الموكل بطريقين احدهما ان يقر وكيل المدعى عليه بما ادعى عليه المدعى في الثاني ان يقر وكيل المدعى
 ببطلان دعواه في كفا اقرار الموكل اى لما وكله فقد اقام مقام نفسه في ذلك التصرف واقراره لا يتحقق

مجلس القضاء فكذا اقرارنا به لما انه مأمور بحواب الخصم لان الخصومة حرام شرعا فلا يجوز التوكيل به
قال الله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا والمهور شرعا كالمهور عادة الا ترى انه لو حلف لا يكلم هذا
الصبي لم ينقذ بزمان صباه لان بجران الصبي مهور شرعا وللحققة اذا كانت مهورا يصار
الى المحاذ فيكون توكيلا بحواب الخصم محازا اما لانه خرج في مقابلة الخصومة محازا ان نسي اسمه كما نسي
حرارة السبي سنة او لان الخصومة سببه او لانه حوالت منكره لما منكره قراره من حيث انه حوالت
للخصم وحواب الخصم لا يكون معتبرا الا في مجلس القضاء اذ وراة مجلس القضاء شغف وتجادف وهو
لم يؤكل لذلك فلا يكون حوالة معتبرا في غير مجلسه **قوله** لان تصادفهم اي تصادف الغرماء والمراد
من تصادفهم تولد دفع اليه الغرم الغرماء لانه حسن فيد بقوله ان كان باقيا في يده لانه اذا صاح
في يده لم يرجع الغرم اليه لانه لما صدق الوكيل فقد اعترف ان الوكيل محقق في القبض مطلق
في اخذ الموكلة ثانيا والمطلوب لا يتعلم غيره **قوله** لانه مأمور بالمحافظة اي مأمور بحفظ ماله
لا يفرد ولا يملك الدفع لانه تصرف في مال الغير بغير اذنه بخلاف اذا صدق الوكيل بقبض الدين **قوله** تصرف
في ماله نفسه لان الدين يفتقر بالمالها والله اعلم كما **الكفالة**
الكفالة لغة الضم ومنه قوله تعالى وكفلها زكريا وقوله عليه السلام انا وكافل اليتيم كهاتين
وفي الشريعة عبارة عرضت الذمة الى لزمة في المطالبة دون الدين اصل الدين ذمة من صير على حاله
والضم انواع شرعية كما ذكرنا وعقلية كضم مقدمة الى مقدمة لينتج وحتى كضم اليد الى
اليده مثلا ركن الكفالة احباب الكفيل وقبول المكفول خلافا لابي يوسف رحمه الله في القبول بشرطها
كون المكفول مقدورا التسليم من الكفيل واهلها من مواصل للتبرعات وحكمها وحول المطالبة على
الكفيل فيصير الدين الواحد دينين لان المطالبة من مفعول الدين الفرع دون اصله لا يكون ونحن
نقول دين الطالب الف بعد الكفالة كما كان قبلها ومتى وجبنا في ذمة الكفيل الف درهم وقد بقي له
الف في ذمة من صير له الف فيجب الدين الواجب دينين قلب الحقيقة فلا يصار اليه الا عند
الضرورة ولا ضرورة لانه يمكن ان يجعل الذمة مضبوطة الى الذمة في المطالبة مع اتحاد الدين وليس

من ضرورة وجوب المطالبة وجوب الدين الا ترى ان الوكيل بالشراء مطالب بالثمن واصل الثمن على الموكلة حتى
لو ابراء البايع الموكلة من الثمن خارج **قوله** فالكفالة بالنفس حادثة بداهة بيان الكفالة بالنفس لان
ذلك يكون قبل ثبوت المال عادة ومباشرة لها بين الناس اظهر من مباشرة الكفالة بالمال تعالى فمن الشيء اذا
جعله تحت كسبه فكون ثقله عليه والمرء ملها ضمن الشيء يكون عهده عليه فكون ثقله حكما واراد
بالمكفول نفسه لان المكفول به والمكفول عنه في الكفالة بالنفس واحد وفي الكفالة بالمال المكفول
به المال والمكفول عنه المديون **قوله** لانه غير قادر على التسليم لان المكفول به وقبا في مثله
لا يتقاربه قوله لان هذه الفاظ الكفالة امتا الضمان فلا بد من وجود عقد الكفالة والعقد انعقد
بالتصريح بموجبه كعقد البيع انعقد بلفظ التملك وعلى حصة من التزام والى في معنى على قوله عليه
السلام من ترك كالا او عيالا فالى اي فعل والزعامة هي الكفالة **قوله** في مكان هذا المكفول
على محالته مثلا ان يسله في مصر وانه صحيح اي تعلق الكفالة بالشرط قال الله تعالى ولم حاربكم
بغير وانا به ذعيم فالمنادي اضاف الى التزام الى سيد وجوب المال وهو المحي بصواع المالك فدل ان
تعلق الكفالة بالشرط صحيح فان قيل كيف يكون هذا الكفالة والكفيل يكون ضامنا عن الغير
وهذا القايل كان ضامنا عن نفسه لانه كان مستاجرا والمستاجر ضامنا للاجرة سواء كان اصلا
او وكيلا فكان المراد من قوله انا به ذعيم انا ضامن للاجر حكمه حارة لا يحكم الكفالة قلنا الرعي
الكفيل عرفنا وشرعا وقد امكن حمله على الكفالة بان يحل على ان المنادي قال للغير ان المالك يقول
لحاجبه جمل بعير وانا كفيل بذلك فكون كفالة عن المالك لا عن نفسه لان المنادي كان رسولا من
هبة المالك والرسول بالاشتجار يصلح ان يكون ضامنا للاجر عن المرسل **قوله** من غير فضل
من يقاء والتعلق اي من غير فرق تنجيز الكفالة وتعليقها ولا يجوز الكفالة بالنفس للضرورة
اي لا يجوز للقاضي الجبر على التكفيل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما يجوز في حد القذف
والقصاص من الضرر والمخالصة ولو سمحت به نفسه يصح ما لا جماع **قوله** الفصل الذي الصحيح
ان لا سقط الا بالاداء والبراء وذكر في الهداية مراده ان لا يكون بدل الكفالة لانه ثبت ذمة العبد

مع الثاني ان المكاتب عبد المولى لا يستوجب علم عبده حينئذ فلا يظهر ثبوته في صحة الكفالة
ضمان الدرك ضمان الاستحقاق وهو من الاذراك اي يقول المشتري انا ضامن لهذا المسع ان
استحق احد وهذه كفالة بالمجهول لانه لا يدري اي قدر من المسع يستحق عليه والعمدة برهانه على صحة
هذه الكفالة الذبب الوحد الزوم في عرف اهل الكوفة ما يبعث فلانا فلعلى اي فانا ضامن
للمن وكفيل له وهذه من لفاظ وان كانت منبئية عن الماضي فالمراد به مستقبل من صلات
الكفالة يصح تعليقها بشرط ملايم مثل ان يكون شرط الوجوب للجن او لا مكان من استيفاء او
لغدر من استيفاء ولا يصح التعليق بشرط غير ملايم كهبوط الدرع لان الكفالة تشبه الذم والنداء
من حيث انه التزام وتشبه المسح انتهاء من حيث انه يرجع عند دار فليشبهه بالنداء يصح تعليقها
بمطلق الشرط ولشبهه بالمسح لا يصح تعليقها بشرط ما قلنا يصح تعليقها بشرط ملايم كما ذكرني
الكتاب ولا يصح بشرط غير ملايم عملا بشبهين **ف** لم يصدق على كفيله لقصور ولايته
عن الكفيل وهذا لان برهانه قاصرة فلا يظهر اثره في حق الغير لكنه يصدق في حق نفسه لان
من نسان على نفسه بصيرة **ف** رجح ما يودى عليه لانه قضى من غير ما يرجح وهذا
اذا ادى ما ضمنه اما اذا ادى خلا فدرج ما ضمنه اذى فان لوزم اي المكفول لازم الكفيل
فلا كفيل ان يلزم المكفول عنه حتى يحلف المكفول الكفيل **ف** لبراهة من صيل ورواية
توجب براهة الكفيل ولا انعكس من مطالبة الدين بدون الدين من تصور وتصور الدين دون
المطالبة كالدين الموجب وهذا ان الدين على الاصيل لا على الكفيل ولا يجوز تعليق
البراهة من الكفالة بالشرط بان قال المكفول للكفيل اقدم زيد فانه برى من الكفالة وهذا
لان البراهة تشبه ثبوتات من حيث انها ترتد بالرد وتشبه اسقاطات من حيث انها لا تنقصر
على القبول فليشبهها بالاول لا يجوز فلا يجوز ترجيح المجهول وروى انها لا تصح لانه اسقاط
محض كالطلاق ولهذا لا يرتد الا براد عن الكفيل بالرد بخلاف ابراء من صيل وفيه كلام كثير
عنه موضع **ف** كالحودد معناه بنصر الخد لا نفس من عليه الخد **ف** لانه ولحقه اي الف

للمن

دين واحت في الذمة فكل احد اوده من الكفيل كسائر الدين بخلاف المسع لانه غير مكن احد اوده الكفيل
وصورة كفالة المسع ان يقول تكفلت عنك المسع قصدا حتى لو قال تكفلت عنك تسليم المسع
فانه يصح وهذا لانه غير مضمون على البائع قصدا لنفسه وانما هو مضمون بالضم وهو اخلاص
اذا كفيل عن المسع سقا فانه يصح لانه مضمون بنفسه والكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها
يصح كما في قصود المقبوض على سوم الشراء وانما لا يصح بالاعيان المضمونة بنفسها كما في المقبوض على
مضمون بالدين المسع فانه مضمون بالتم كذا قال الشيخ من مام به الدرس **ف** لانه تملك التسليم
بان يحمله على اية نفسه والجار هو المستحق هنا خلافا مما اذا كانه معينه لان المستحق تسليم الدابة
لا نفس الجار لقيامه مقام المورث اي لو ارث قام مقام المورث فيكون مطالبا له وان لم يكفل
فلا تنبذ الكفالة الا توكله اي الضمان لا يحد عليه بحكم الكفالة ولكن حكم الخلاف وهذا لا يجوز اذا قال
ذلك خني لان من خني غير مطالب بقضاء دينه واذا كان الدين على ائنه لم يخره وذلك بان اشترا
عبدنا الف درهم وكفيل كل واحد منهما عن صاحبه فما ادى احدنا لم يرجح به على شريكه حتى يزده ما يوديه
على النصف سواء عتق عن صاحبه او لم يعق **ف** ان المودى لما جعل المودى عن صاحبه بحكم الكفالة عنه يرجح
عليه فلصاحبه ان يحمله عنه ايضا ويرجع عليه لانه يقول اداؤك يا مري وانه كفيل عنى كادى انا
كفيل عنك ثم فودى الى الدور وهو باطل واذا اذ على النصف فليس لصاحبه ان يجعل المودى وهو
الزمالة كاداه بنفسه لانه لم يبق كفيل عن المودى لانه باء ارضه نفسه لم يبق الدين عليه واذا كفيل
انسان عن رجل بالف بان يكون على رجل الف فتكفل رجل بالف كله ثم حار اخر وتكفل عن المديون
جميعهم لاف ثم تكفل كل واحد من الكفيلين عن اخر جميعهم لاف واذا اهرق هذا فما اداه لهما
وتبع شائعا عنها فيرجح على شريكه منصفه لان كل واحد منهما كفيل فلا يرجح للبعض على البعض
ولا لودى الى الدور لان قضيه من ستوا وقد حصل رجوع احدهما بنصف ما ادى محله ما تقدم
لان احدهما اقوى من اخر ولهذا لا يرجح بالكل الى لودى الى الدور ولا يجوز الكفالة بالانكسارية
لانه اذا كان على المكاتب دين لرجل وكفله عنه انسان جاز وخسر العبد بالذكر لان من لا يميز

ثبت على العبد دين شرعي الكتابه فوما يقع انه اذا تكفل به عبدا زكاه اذا كاتبه عبدا على الفتن
 وكل واحد منهما كغير صاحبه **جواب** انه غير واحد اي ليس واجب مطلقا لان المولى لا مستوجب على
 عبده دين الا انه حاجة العبد الى العتق ثبت الدين فكون ثانيا متافيا حق العتق لا يصح الكفالة
 لان الكفالة بالدين تدونه لا تصور **جواب** لان للعبد ان يحجز نفسه في كل حال فلو ثبت في ذمة
 الكفيل على هذا الوجه لا يفيد لانه حينئذ يكون مختارا وقد كان قبل الكفالة ولو ثبت لازما سطر مع الضم
 او يزداد التسع على **جواب** لان الدين ساقط الدين هو الفعل في الحقيقة فانه عبارة عن ملك
 مال بلا من مال على هذا اكثر المحققين خلافا لما يقوله البعض ان الدين هو المال ايا ما كان فلا يصح
 الكفالة لهما ان الدين في الذمة باق لانه كان ثانيا للجو الطالب ولم يوجد المسقط لان الموت ليس
 لسقوط الدين ولهذا اخذ في من خرة وكذا سبق اذا كان نه كغيره اوله مال الكفالة لتوثيق
 جانب الوهوت المطالبة وللحواله لتوثيق جانب المجيل لان **جواب** انسان اما يقبل الحوالة اذا كان المختار
 عليه ائتمنى واحسن قضا منه والرهن لتوثيق جانب **جواب** كفاية الحوالة
 الجوالة عبارة عن النقل ومنه حوالة الخراسان **جواب** نقل من موضع الى موضع وسمى هذا العقد حوالة
 لان فيه نقل الدين من ذمة الى ذمة وانما اختصت بالدين لان الدين شئ بالوصف مان والكر على
 الف محاذ ان تقبل النقل بالوصف ايضا كما عرفت اقوال المجامع ولا يلزم ان **جواب** وصاف لا يقبل النقل
 لان احكام الشريعة بمنزلة الجواهر على معين انه متى بعد المباشرة ولان هذا النقل حكمي والدين وصف حكمي
 ثبت في الذمة محاذ ان نقل مثل هذا النقل اما العين حية ولا يقبل النقل للحكمي الملقى الغنا المقصود
 رضا المختار وهو الدين بشرط لان الدين حقه فلا بد من رضاه به واما رضا المختار عليه وهو الذي
 قبل الحوالة فشرط ايضا لان الدين يلزمه فلا بد من التزامه واما رضا المجيل وهو المدون فلم يشترط
 على ما ذكر في الزيادات لانه لا ضرر له واذا ثبت الحوالة بان قال المدون للدين احلت مالكم على
 من الدين على زيد وقال الدين قبلت **جواب** لانه وحده النقل اي وجد النقل من ذمة الى ذمة
 لما ذكرنا انها تنبغي النقل لغة واما حكم الشريعة يكون على وفاء المعاني اللغوية والدين حية
 انتقل

هذا ان يكون ادرام

من ذمة الى ذمة لا يبقى فيها ضرورة الا انه بشرط الالامة اي هذه برادة حقيقة بشرط التمسك
 ان يسلم له الدين من ذمة المختار عليه فاذا لم يسلم اليه يعود الدين الى ذمة المجيل ولا يكون هذا
 تعليق البرادة بالشرط لان التعليق ان يكون المعلق غير متصل بالمحمل كالتعليق بالتفديل وهذا
 قد وصل الى المحل حيث يرى المجيل المحل من الدين لكنه عند التوى على المختار عليه انتهى البرادة فيعود
 الدين الى المجيل فقولهم لانه وجد النقل دليل على المستثنى منه انفس افتقر وحقيقة صاروا فليس
 التوى ما تحقق عند العجز عن الوصول الى الحق وقد تحقق بالتفليس وهذا اعتبر في حق الغرض
 البجن واوحسفه رضي الله عنه بقول هذا التوى قرار له لان المال عاجد وراح **جواب** لا يدعى
 اي المجيل يدعى ديننا على المختار عليه وهو منكرنا القول قوله لا قول المدعى قوله لانه منكر وجوب الدين
 للمختار له ولا يقال انه لما اجاهه فقد اقر بالدين لان الحوالة لا تكون بدون الدين الا هذا اللفظ
 قد يراد به الوكالة قال محمد رحمه الله في المضاربة اجازت المدين المال اي وجله فكان ما ادعاه
 المجيل محتملا والتسليم على القبض يستفاد من كان البيان اليه التساخي **جواب** حجة سفيحة بضم
 التين فتح التاء وموان يدفع الى تاجر عشرة قرضا ليدفعه الى حديقته وانما يدفعه على سبيل
 القرض على سبيل الامانة ليستفيد به سقوط خطر الطريق فان لم يكن المنفعة مشروطة فلا باس به
 وقيل موان يقرض انسانا ليقتضيه المستقرض بل يدره المقرض لاستفدته سقوط خطر الطريق
 وانما اوردته في الحوالة لانه اجال الخطر المتوقع على المستقرض فيكون **جواب** لانه قاله الشيخ
جواب ممان يدر الدين معه الله **كتاب** **الصلح الصالح اسم المصالح**
 وهي المسالمة بعد المحاربة واصلة من الصلاح وهو استقامة الحال في الشريعة عبارة عن عقد يرتفع
 النزاع ودر كنهه **جواب** صحت القبول بشرطه ان يكون المصالح عليه مالم معلوما ان كان محتاج الى
 قبضه وان لم يكن محتاج الى قبضه فلا فرق بين ان يكون معلوما او مجهولا وحكمه في جانه العذر وقوع
 المكلفه وفي جانه المصالح عليه وقوع المكلف ان كان ما احتل التملك وقوع البرادة ان لم يكن حتمه
 قوله تعالى الصلح خير ذكر في المشور هذه قضية بانه نفسها فلا تربط على ما قبلها لانه يخل بمقتضى
 الكلام

هذا ان يكون ادرام

وهو فيهما ولا نه ذكر الصلح محلي بالالف واللام فنصرف الى الخصم لا يقيد نكاحا ليل يكون زيادة
 على النحر فان قيل ينبغي ان نصرف الى المعهود السابق لان النكحة اذا اعيدت معروفة كان الثاني
 عن من قال قلنا ان الله تعالى افرجه مخرج التعليل اي صالحوا لان الصلح خير والعلة لا يتقيد
 بمحل الحكم علمه بل انما وجدت العلة معها حكمها كذا في من سار قال الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله
 علمه على الخصم ان لا نه لو حمل على الخصم بخلافه المعهود وغيره ولو حمل على المعهود يقتصر على المعهود
 فكان حمله على الخصم ان لا نه وصورة الصلح على من نكح ما ذكر في المبسوط انه اذا صالح عن نكاح
 على ان ياخذ المدعي المال من المدعي عليه بطريق الصلح وستر المدعي يد المدعي عليه اما اذا صالح
 عن نكاح مع المدعي على ان يسلم العين للمدعي بالباخذ منه حاز ذلك الاتفاق في الحديث
 رضي الله عنه المروي عنه مسند الى النبي صلى الله عليه وسلم في المبسوط وغيره وقد استدل الشافعي رحمه الله
 لا بطلان الصلح على الانكاح فانه صلح حرم حلالا لان المدعي ان كان محققا كان اخذ المدعي حلالا
 قبل الصلح وقد حرم بالصلح وان كان مبطلا فقد كان اخذ المال على الدعوى لمباطله حراما عليه قبل
 الصلح وقد حل بالصلح فهو صلح اجل حراما وهذا خلاف الصلح على الاقرار فانه بدل الصلح ما كان
 حراما على من خذسوا كان من جنس حقه او من خلاف جنس حقه لان من اصله ان الدائن اخ اظفر على
 حال المدين له ان ياخذ سوا كان من جنس حقه او لم يكن من جنس نقول اول الحديث حقه لنا والمراد من
 المستثنى الذي حراما بعينه كما اذا صالح على حرام او خبز او حرم حلالا بعينه كما اذا صالح على زوجة
 على ان لا يطأ خنزيرا او على ابطال الجارية وحله على هذا اولى لان الحرام المطلق هو حرام بعينه
 والحلال المطلق ما هو حلالا بعينه وما ذكر بصلح الصلح عن قرار لا تخلو عن ذلك ايضا لان الصلح
 في العادة يقع على بعض الحق فزاد على ما اخذ الى تمام الحق كان حلالا للمدعي اخذ قبل الصلح
 وحرم بالصلح فكان حراما على المدعي عليه من قبل الصلح وقد حل بالصلح ومعنى قوله فهو مع اي حرم
 فيه اجكامه من الاثم بالغيب وخيار الرؤية والشرط والشفعة ومعنى قوله فهو احارة فكذا حتى يستر
 الوقت ويظلم موت احدهما في معنى المعاوضة لان المدعي يزعم انه يجوز دعواه وان ما
 ماخذه فهو عوض

كان

ص

عما يستحقه ولو لا ذلك لما ساع له من خذ وزعم المدعي عليه ان المدعي مبطل في دعواه وانما دفع ما
 دفع لدفع الشغب وايداه وجره الى باب القاضى وليس يمنع ان تختلف حكم العقول في حقها كما تختلف
 حكم من قاله واذا صالح عن دار لم تحت فيها الشفعة اي اذا صالح مع من نكح او الساكن في هذا الاث
 من يده الدار يزعم انه ياخذها على اصل وانما دفع المال لقطع الشغب وزعم المدعي لا يلزم اما
 اذا صالح على دار تحت فيها الشفعة لان المدعي هو الذي حصل له الدار وما خذها عوضا عن المال
 فكان معاوضة في حقه فيارمه الشفعة باقراره وان كان المدعي عليه مكره في رجوع
 المدعي الخصومة اي الخصومة مع المستحق فيرد العوض الى ردة ذلك الصلح على المدعي عليه
 لان من زعم المدعي انه باع الدار منه ما اخذ من الدار فاذ استحققت الدار فقد استحق المبيع
 في زعم المدعي فثبت للمشتري الرجوع على البائع بالثمن وزعم المدعي عليه ان ما اقبل على اعطاه
 فداره عن المبيع والخصومة وقد ظهر بان استحقاق انه لم يكن عليه مبيع من ان خصومه باطله فكان له
 رد العوض بالعتار للمعاينين ^{ارتفع التصريح} ورجع بالخصومة اي في ذلك القدر وان ادعى حقاني دار
 لم يثبت معناه حقا بجهولا ودلت المسئلة على ان الصلح عن المحمول على معلوم حايرو ذلك على
 ان صحة الدعوى لا يحتاج اليها في صحة الصلح لان الصلح هنا حايرو والدعوى غير تام ثم لقلنا
 على الصلح مشعر بان يدعى حقاني عن الدار لا جفاله سدد الشفعة اذا الصلح عن الشفعة غير حايرو
 والدار دار من سلام وانتشار من حكام فكون هو عالما بان الصلح عن الشفعة غير حايرو وقد اقدم
 على الصلح فثبت ان ذلك الحق هو الذي صح الصلح عنه كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله
 في ان دعواه يجوز ان يكون فيما بقي اي يجوز ان يكون انه استحق ما ادعى ثبت له الرجوع
 بما ادى وجوز انه لم يستحق ادعاء المدعي وانما استجوبه فلا ثبت له الرجوع بما ادى على
 المدعي عليه بالشك خلافا لما اذا ادعى كمالا وصالح على ما به درهم فاستحق بعضها فانه يرجع
 حصابه وفي المسئلة التي قبيل هذه المسئلة لان التوفيق غير ممكن وجب الرجوع ببطله عند فوات
 سلامة البدل **فصل** صورة دعوى المنازع ان يدعى على الورثة ان المنة كان وصي له فخذته

هذا العقد وانكر الورثة لان الرواية محفوظة انه لا بد على استيجار عين المالك شكر ثم تصالحا لم
كذا في مبسوط من مام خواهر زاده رحمه الله **فصل** في حق له اي انه حق الله تعالى الاحق
ولا يجوز من عتاض عن حق غيره وحده القذف وان كان فيه حق العبد ولكن المخلد فيه حق الله
تعالى كذا في **فصل** في مضاجح **فصل** وكان في معنى الخلع لان الصلح يحمله على اقرب العقود اليه و
اشبهها به واخذ المال عن ترك البضع هو الخلع فصالح في حق المدعي معنى الخلع وفي حقها لاسقاط
للصومة **فصل** فصالحه على مال بذله لها حاز كانه يجعل كانه زاد في مهرها ثم خلعا على اصل
المهر دون الزيادة وفي بعض نسخ المختصر لم يجر وجهه انه اذا بذل لها المال لسرك الدعوى
فالز جعل ترك الدعوى منها فرقة فالزوج لا يعطى العوض في الفرقة وان لم يجعل فالحال على ما
كانت عليه قبل الدعوى فيكون من على دعواها فلا يكون ما اخذته عوضا عن شيء فلا يجوز لانه
رشوة **فصل** وهو مستحق بعقد المدانة التي حرت بينها والمدانة السبع بالدين **فصل** كمن له على
رجل الف جياذ بان باع منه جارية بالف درهم جياذ بسنة فصالحه على خمسة زبوني جاز
فصل وكانه ابراه عن بعض حقه اي القدر وهو خمسة والصفة والاريل على انه اسقاط انها
اذا افترا قبل القبض لا يطل الصلح **فصل** كانه تاجيل لانه لا يمكن حمله على معاوضة لانه يصير
الدرهم مثلهما نسبه وان لا يجوز فلا بد من حمله على التاخير **فصل** لانه مبادلة وصرف لان
الدنانير غير مستحقة بعقد المدانة فلا يمكن حمله على التاخير حقه جعل على المعاوضة وسع الدرهم
بالدنانير نساء يجوز فلم يصح الصلح **فصل** لانه بدل عقابه **فصل** لان المتجمل غير مستحق بعقد
المدانة اذا استحق العقد بالوجار والمجمل خير منه وسجل كان حق المدون وقد تركه فيكون
مقابلته ما حقه عنه من الدين فيكون اعتياضا عن صلح وهو حرام لان ربا النساء ليس الا شبه
شبهة مبادلة **فصل** المال الاجل والايحوز فحقه ذلك في ان لا يجوز **فصل** وان كان الف
سود الى غيره البيض غير مستحقة بعقد المدانة وهو زيادة وصفا فيكون معاوضة **فصل** لف بجمانية
وزيادة وصف وان ربا او من كل وجلا بالصلح الى غيره هذا لا يصح على الاطلاق وانما يصح

نما لا يكون الصلح فيه في معنى المعاوضة كما اذا صالح عن حرم العبد وكما اذا صالح على بعض ما لديه
من الدين كما ذكرنا لانه اسقاط يخفى فكان الوكيل فيه سفيرا فلا ضمان عليه ما اذا وكله بالصلح
عن مال فهو بمنزلة المسح فصح ان يلزم المال الوكيل **فصل** لان يضمن الوكيل بدل الصلح
لانه حينئذ يكون مواخذا بعقد الضمان لا بالصلح **فصل** والمال لازم للموكل اي على الموكل
فصل ان صالحه ما تضمنه بان يقول صالحني على الف على اني لها ضامن سواء كان المدعي عليه
مفرا او منكرا او **فصل** في هذا ان قضاء دين الغير بغير اذنه جائز بغير حوز القلم للغير الا
بأذنه **فصل** لانه لم يوجد من ضافه الى نفسه كما في الفصل **فصل** ولا الى ماله كما في الفصل الثاني
والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب متجدد كتمسك المال المشترك بان باعنا غنما مشتركا من رجل
صفقة واحدة وقته المستهلك المشترك **فصل** وان شاد اخذ نصف الثوب لان الصلح وقع
على نصف الدين وهو مشاع لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق
بكل جزء من الدين فتوقف على احازته واخذه النصف دلالة على احادة العقد نصحه ذلك قال
نفى له ان لا يكون له حق المشاركة في الثوب لان الصلح متى وقع على خلاف جنس الحق يكون معاوضة
وفي المعاوضة المحضة لا أثر لمسك سبيل للشريك على الثوب كذا هنا قلنا اذ كوفي مبسوط خواهر زاده
رحمه الله ان الصلح على خلاف جنس الحق شرعا في عامة الاحكام واما المعاوضة المحضة فليست
باستنفاء بعين الحق بوجه ثما ويظهر هذا في مسائله انه اذا صالح من الدين على عدد وصاحبه مقتر
بالدين فقبض العبد ليس له ان يبيعه مراحمه من عرييان ولو كان مكانه شراره ان يبيعه مراحمه من عرييان
ولو تصادقا على ان لا دين مطلق الصلح كما لو استوفى عين حقه ثم تصادقا على ان لا دين مطلقا ثانيا
ولو تصادقا على ان لا دين مطلقا لثرا ولو ادعى في يد انسان انه له فنجده ثم صالحه على ان يشتري الدار
من المدعي بامية له كان للشفيع ان يأخذها بالشفعة بقية **فصل** ولو صالحه عن الدار على بامية بعد
ما حده الدار لا يصير مقتررا له ولا يكون للشفيع الشفعة **فصل** لان يضمن له شريكه ربح الدين لان
حقه في الدين ولو قبض نصف الدين كان له ان يعطيه قدر الربع من الدين كذا هنا **فصل** لانه
عوض حزين

جمعه عوضا وان جعل من حقه جاكما نظر الى الحقيقة ثم يرجعان على الغريم بالباقي لان المقبوض
لما صار مشتركا بينهما فلا بد وان يكون الباقي على الشركة كما كان **فصل** في حكمه كان لشركته ان يضمنه
بيع الدين وهذا بخلاف الصلح لان مناه على الخطيئة فكان المصالح بالصلح ابراه عن بعض
نصيبه واستوفى البعض فحق قلنا بان له بيع الدين من غير خيار متضرره المصالح لانه لم يستوف
نصف الدين كمالا بخلاف الشراء لان مبناه على الماكسة والمضايقة فيصير مستوفيا نصف الدين كمالا
بالمقاصة بين ثمنه وبين الدين فحق اوجبنا على المشتري اعطاء ربع الدين من غير خيار متضرره
المشتري وهذا معنى قوله لانه صار مستوفيا واذا كان السلم بين اكثر من اثنين ادا بالسلم المسلم له
وهو كمالا في المشتري زيد وعمرو من كرمية دينارا سلمنا فصالح زيد على نصيبه من اس المال وتاويل المسئلة
ان يكونا لثلاثة شركاء خاصة في السلم اما اذا كانا شركاء في ثمنه فمفادهم جميعا لانه لو صالح
احدهما في الكل على اس المال كان كذلك اذا صالح على نصف اس المال اما اذا كانا شركاء في ثمنه فمفادهم
فان شرط ان تنصرفا معا وشئ الا ان ما سلم لم يكن تخارفا ثم صالح احدهما يكون المسئلة على الاختلاف
كذا في مبسوط خواهر زاده رحمه الله **فصل** في تجزؤ كذا في المبسوط ان عندنا يتوقف هذا الصلح
على احواله صاحبه فان احاز حازه وكان ما قبض منها وما بقي من السلم بينهما وان لم يجز بطل وكان
حقها في السلم فيه قبل السلم اليه وقال ابو يوسف رحمه الله ان صلحه حاز حازه صاحبه او لم يجز
وكان الساكن بالخيار ان شاء اشع القابض وشاركه فما قبض من ان شاء اشع المطلوب ما بقي
فصل في الوصية من السلم وهو واحد اي اذا كان رت السلم واحدا وصالح مع المسلم اليه
عن المسلم فيه على اس المال حاز كذا هذا ويحتمل ان يكون صورة المسئلة التي قاس عليها ما ذكر في
المبسوط اذا صالح الرجل السلم على ان ياخذ نصف راس مال ونصف سلم لعنه انه حاز لان
الصلح على اس المال اقله ولو اقال السلم الكل يجوز فكذا اذا اقال نصف النصف واستوفى النصف
ومن وادى اخطاه ولها انه قسمة الدين قبل القبض وانه لا يجوز لان القسمة تميز المقبوض وذكر لا مثال
فما في الامة الا ترى لرسد الاعيان اذ لم يحصل التمييز لا يجوز القسمة ولان القسمة فيها معنى التمييز لما
مست

مرو تملك الدين اخر من عليه الدين لا يجوز واذا لم يصر ان يقتصر على نصيبه فلا بد وان يكون نصيبها
فشرط احواله من خروجه والمراد بقوله يتوقف قالوا هذا اذا اخطاه اما اذا لم يخطا راس المال
بان اسلم رجلان عشرة دراهم في كثر فنقد هذا من عنده خمسة وهذا من عنده خمسة ولم يخطا
العشرة كان السلم حايضا لهما **فصل** في ان يخرج المصالح عن كسر اللام والضمير في
يرجع الى الدين **فصل** لانه فملك الدين غير من عليه الدين ان المصالح ملك نصيبه من الدين من
ساير الورثة ما اخذ منهم من العير واخذ العقد في حصة الدين فسد في الكل قالوا وهذه المسئلة
يجب ان يحفظ معصا لما قال في البوع ان العقد الواحد اذا فسد بعضه لا يفسد البقية
في الكل فان شرطوا ان يراء الغرماء او يبرئ الغرماء ولا يرجع على مالهم يبرئ فله نصيب المصالح
كسر اللام فالصلح حايضا لان تملك الدين من عليه الدين مع الله اعلم كما
الرهن الرهن في اللغة جعل الشئ مجبوسا بام شئ كان ما سبب كان قال الله تعالى
كل نفس على كسبت رهينة وقال الشاعر وفارقتك رهين لا فكاكك يوم الوداع فامسى الرهن غلقا
وفي لشرع جعل المال مجبوسا بحق مكر استيفاءه من الرهن كالدينون وركنه من كتاب وهو قول
الراهن فنتك هذا المال بالدين الذي لكر على وشرطه ان يكون الموهون مقبوسا مفروذا كما
ذكر وحكمه عندنا بثبوت استيفاء **فصل** الرهن ينعقد بالايجاب والقبول قالوا الركن من
الاحكام المحترمة لانه عقد تبرع فيتم بالمستبرع كالحبة وذكر في المحيط ما دل على ان القبول
داخل فيه والقبض شرط اللزوم وانه شرط اولي واخر اوداما لا والله تعالى ذكرها على وجه
يكون صفة له وصفة الشئ تتبع الموصوف وثبت بعد ثبوت الموصوف وبقي بقاياه فحقه تعالى
وان كنتم على سفر اي مسافرون فمجان مقبوضة فالذي يستوثق به رهان مقبوضة والرهن الموهون
وللمع رهان رهين في التخصيص بالسفر لمكان العادة **فصل** يجوز الاحتراز عن رهن الشئ
على رهن الخيل دون النخل او الزرع في رهن رهن ونها مفرغ الاحتراز عن رهن النخل دون الشئ
ورهن رهن دون الزرع **فصل** ميمنا احتراز عن الشئ في الرهن بيان هذه الكلمات قوله

ولا يجوز رهن المشاع الى قوله ولا يصح الرهن بالامانات كذا قاله الشيخ من نام ندر الدين مع الله
ولا يصح الرهن الا بدین مضمون اي بدین واجب للمالك لا بدین سيجد حتى لا يصح الرهن بالذکر
وسمي الواجب مضمونا لانه مضمون المثل اذا الدين يقض بمثلها والدين الموعود جعل كالموجود
ما عتبار الحاجة وتبين ان قوله مضمون احتراز عن الكتاب والدية في باب العاقلة وهذه
الرواية في المبسوط والمضمون هو الذي لا يسقط الا بالاداء وبراء وغير المضمون ما يسقط
بلاؤها كبذل الكتابة وفي الفتاوى الرهن بهذا الكتاب جائز وقال ابو نصر رحمه الله هذا وقع
على وجه التاكيد والاشتماع المدين مضمونه وكان الصحيح هذا اذا لم يصح بيع هذه اللفظة
في البيع الحقيقة فان قيل الرهن صحيح بالاعيان المضمونة ما نفسها كالمقصود لا بد من هذا
في المرحوم صلى الله عليه وسلم هنا القصة وهو دين رد العين مخلص وهذا يصح الكفالة ويصح ابراره
عن الصانع حال قيام العين هذا قول عامة المشايخ رحمهم الله وعند البعض وان كان الموجه
بصلى الله عليه وسلم رد القصة مخلص فالوجوب عند الهالك بالقبض السابق بطريق الاستناد ولهذا اعتبر
قمتة يوم القبض فيكون من سداد شبهة وحيث القصة تامة فيكون الدين تاما وخبره في
وثيقة اي الرهن وثيقة خاصة به ستفاد لاختلاف الوجوه لهذا يختص بمكان استيفاء الدين منه وهو
المال المتقوم حتى يجوز الرهن بالاعيان ولا بالعقوبات فبعضه سبق حوب الدين لان من ستفاد بتلو
الوجوه وهذا لان عند حقيقة من ستفاد المستوفى يكون مضمونا على المستوفى وله على المولى مثل
ذلك ويصرف قصاصا به وكذلك اذا قبضه رهنا وصار مضمونا عليه هذه اليد فاذا هلك وجب على
المرتهن مثل ما كان للراهن عليه فنصرف قصاصا وفي المقاصة لغير الدين قضاء عن ادها فيصير
المرتهن مستوفيا حقه في نفسه وهو مضمون باقرار قمتة من الدين وتفسير ذلك ان قمتة الرهن اذا
كانت يوم رهن الفاء والدين الفاء وحسبانه فانه يصير مضمونا بالف حتى لو هلك الرهن يصير مستوفيا
من الدين قدر الفاء لهم ويرجع على الرهن بحسبانه وان كان قمتة يوم رهن الفاء وحسبانه والدين
الف يصير مضمونا بقدر الدين حتى لو هلك لا يضمن زاد على الدين فيهلك امانته وهذا لان زبد المرتهن

قد
قد

بدن ستفاد فلا يوجب الضمان الا بقدر الدين لان من ستفاد به تحقق كان الراهن حرا مقدا
الدين في وعاءه وسلمه الى رت الدين المستوفى حقه منه فعند هلاكه في يده يتم استيفاءه في مقدار حقه
ويكون الفضل امانة عنده ولهذا احتطنا العين امانة في المرتهن ومن ستفاد يحصل من المانية
دون العين فلا استيفاء بالعين يكون استيفاء الا والمرتهن مستوف لا مستفاد فكان العين رهنا
كالكيس في حقيقة من ستفاد في نفسه مستوف يد الى غيره اي انه صار مستوفيا بغير اقباله
يد ا على ما حققنا فلا استوفاه ثانيا بذا ورقة صار مستوفيا بذا مرتين وورقة مرة وحقة في
استيفاء واحد بذا ورقة فصار رتوا والفرز عن الربوا واجب ولا ذلك الا بالتجزؤ استيفاء
الدين صح التبرع عنه لان ما لا يتوسطه الواحد الا به يجب كوجوبه ولما كان من ستفاد حرا ما
لا يفي حايروا المستوفى في لا واحدا على من عليه الدين وهذا طريق سقوط الدين لعل الدين به يتبين
ان المرتهن عند هلاك الرهن صار مستوفيا لحقه من حقه لانه تأكد استيفاءه لحقه بذا في من قل
منها لارقة فكان مستوفيا من وجه دون وجه فبطل بذلك قول من يقول انه صار مستوفيا قبله من كل
وجه وان الرهن صار ملكا للمرتهن في اذا اتفقا على وضع الرهن على يد عدل طاركا في حقيقة من ستفاد
فاذا ثبت سداد القام في نفسه ويجوز رهن الدراهم والدينانير وانما اورد هذه المسئلة لرفع شبهة
تعدى ان قبض حقه يكون استيفاء فكيف يكون رهنا لكنه حاز ان يكون ايجود منه او اورد
او اكثر او اقل فلا يتحقق ستفاد في نفسه وان اختلفا في المودة لسر بانه بلاء وللوصار في
فجدها للتحليل وهذه المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يكون قمتة مثل وزنه او اكثر او اقل في الوجوه
من ولين يهلك الدين بالاتفاق وفي الوجه الثالث بوما اذا كانت قمتة اقل عند ان حقه رحمه الله
يصير مستوفيا حقه وعندهما يضمن من خلا في حقه وتام المسئلة يعرف الزمان في المبسوط
وانما اورد في نفسه ومن كان له دين على غيره عقيب تلك المسئلة لما قيل ان هذه فرعية تلك والمشهور
ان سحر ارحم الله مع ابي حنيفة وذكر هنا قوله مع قولك يوسف رحمه الله ومثل هذا ذكرني شرح ابي
رحمه الله قال عيسى رحمه الله قوله في قولك ابي يوسف وقوله في قولك ابي حنيفة رحمه الله

فصل خمسة كل واحد ما يخصه اذا قسم الدين على قيمتها **فصل** في الحاجة الى قبض
الى الرهن انما شرع لدفع حاجة الرهن فيجعل كله بكل جزء من الدين لا ينقسم لغير الرهن
على لغير الدين ليكون انفع الى قضاء حاجته لا نه متى حازله اخذ البعض لا ينسارع الى قضاء
الدين فيقبل بجزءه متى نفي الكل محوئا عنده تنسارع الى قضاء الدين وهذا كما ان المشتري
اذا دفع الثمن الاجبة كان للبائع حق حبس المبيع لاجل تلك الجبة كذا هنا وعلى هذا يرجح
الضمير قبضه الى الدين ويحتمل ان يرجع الضمير الى الرهن اي الرهن يحتاج الى القبض ولو اذكر
بعض الدين بنفسه الرهن الحاجة الرهن الى القبض الشائع لاحتماله **فصل** والوكالة حائزة
لانه وكله بيعه ملكه ولا يقال انه تعليق للوكالة بالشرط فلا يجوز ان الوكالة فيها مضيعة من سقاط لانه
سقطت في حق من هذا العيب نه كان ممنوعا عن التصرف في هذا العين لمحق صاحب العيب فاذا اذكر
فقد اسقط حقه ومن سقاطات قابله للتعلق **فصل** لتعلق حق الرهن نه اذا شرط صار من حقوق
فان المقصود يتم نه فكما لا يملك ابطال القبض لا يملك ابطال الوكالة بالعزل لانه لو حث انوار حقه
فان قيل الوكالة من العقود المجازية وعلى هذا نصير لازمة قلت لما شرطت في الضمان ضمن
عقد الرهن صار وصفا من اوصافه وتبعاله والسع ولا لا يفارق من صل والرهن لازم لا يملك ابطاله
بنفسه فكذا تبعه واعتبر هذه الله من اقامة من السلطان في المصرف انه بصريحه حقيقة من تعاله
وان كانوا في المفاضة وله نظاير كثيرة وانما قيد بقوله فان شرطت لانها اذا لم يشترط فقد اختلفت
كذا ذكر في شرح ابي نصر ومجيبه به وان كان الرهن في يده لان الدبر كانت في ذمته والرهن وشقة
فلا يمنع المطالبة كالكفالة قال وليس عليه ان يملكه من سعة فقد جعل قوله وان كان الرهن للوصل
وذكر وليس بالواو وجعل في الهداية ابتداء الكلام وذكر ليس بلون الواو وهذا ما اني كونه للوصل ابتداء
الاما وكذا المذكور هنا ياتي كونه ابتداء للوصل **فصل** لان حق الرهن متعلق بعينه فيوقف على
اجازته وان كان الراهن متصرفا في ملكه كما اوضح جميع ماله بتوقف على اجازة الورثة فمما زاد
على الثلث لتعلق حقه به ولا يقال ان حق الرهن متعلق بالمالية لا بعينه لانا نقول لما تعلق
بالمالية ومعها قيمة بالعين

كان متعلقا به من هذه الوجه وذكر في بعض النسخ غير متعلق بعينه اي حق الرهن متعلق بالمالية
لا بعينه لان العير امانة في يده وهذا الوجه يكون دليلا على قوله وان قضاه الراهن فنه حاز
السع ووجهه ان حقه لما تعلق بالمالية وقد قضى الدين فقد قضى حقه وهذا المانع من نفاذ
السع والمقتضى موجود وهو التصرف الصالح من عقلة المحار فسد **فصل** بقاء الملك اى ملك الرهن
فه بان والاعتاق تصرف فيه فسد ولا يسلط لعدم اليد كاعتاق العبد المشتري قبل القبض وبطلان
حق الرهن ضمنى فلا يعتبر قوله فان كان الدين حالا اي ان كان الراهن موفرا والدين حالا بدليل
قوله بعد هذا وان كان محضرا **فصل** استسعى العبد في قيمته ذكر في شرح الطحاوي للرهن ان يستسعى
العبد في ثمنه من بلالة اشياء سواء كان دينه حالا او موقلا فنظر الى قيمة العبد وقت الرهن والم
قيمته وقت الاعتاق والى الدين الذي رهنه فيسعى العبد في ثمنه من هذه الالة ثم يرجع
على الراهن اذا ايسر وهو المحل اى محل التلف والمحال شروط وكذلك ان استهلك الراهن الرهن
اي الخواص فيه كالحواب فيها اذا اعتق الراهن الرهن في المطالبة باداء الدين اذ كان حالا وجعل الضمان
رضا اذا كان موجلا الا في السعاية **فصل** حناية الراهن على الرهن مضمونة لان تعلق
حق الغير بالمال يجعل المالك كالاخفى في حق الضمان وحناية الراهن على الراهن لغيره اراد بالخفا
على البعض مع نوح المال اى حناية تحذفها الدفع او الفداء بان كانت خطأ لانه اذا كان
عدها بعد القصاص لغيره الست الى غيره كما يرجع الى النقا فهو على الراهن كل نفقة وكل ما يرجع
الى الخط فهو على المدين كاحرة الست ونماوه للراهن المراد منه ما تولد من عن الراهن كاللبن
والولد والصوف حتى لا يدخل الكسب لانه غير متولد من صل **فصل** افتك الراهن حصته الى غيره
تفسره اذا كانت قيمته الفا والولد يساوي الفا فالدين نصفان في الظاهر فان مات الولد ذهب
بغير شي لان النماء انما صار له حصته من الضمان بالفاك فاذا هلك قبل ذلك هلك بغير شي وفي الدين
بازاء الام وان مات من م ويقي الولد فان افتك نصف الدين وان هلك الولد بعد موتهم
هلك بغير شي وذهب كل الدين بموتهم ولو لم تمت احدهما ولكن نقصت قيمته من م في السعراوة
البدن

فصادت تساوي عسامة او زادت فصادت تساوي الفير في الولد على حاله مساوي الغا فالدين نقصان ولا
 تنغير عما كان وان كانت بهم على حالها وانقصت فمة الولد بعد فصار يساوي عسامة فالدين على الاطلاق
 بلشان في بهم وثلمه في الولد ولو زادت فمة الولد فصار يساوي الفير فثلثا الدين في الولد والثلث
 في بهم حتى لو هلك بهم بقي الولد بثلثي الدين وهذا مقرر على بهم صدر الذي ذكره من اعتبار فمة بهم
 يوم العقد والولد يوم الفكاك ويحوز الرابدة في التوفيق صورة رهن عند انا الف درهم ثم نزل
 الراهن ثوبا ليكون رهنا مع الصدا بالدين الذي رهن به العبد فهو كما في الرابدة في التوفيق الرابدة
 الميرح يحوز عنده فلا يحوز الرابدة في الرهن عندنا يحوز الزيادة في الميرح في الرهن ويحتمل ان يلحق
 على هذه خمسة وذكر في بعض النسخ كما في الزيادة بالدين هذا الاطلاق صحيح على هذه الحقيقة ويحتمل
 عهدها الله تعالى ولا يحوز الزيادة في الدين صورة ان رهنه عندنا من امان بالف درهم له عليه ثم يحدث
 للميرح زيادة دين بالاستقراض او بالشراء فيجعلان الرهن والدين القديم رهنا به وبالدين الحادث
 ومعنى قولنا لا يحوز الزيادة اي لا يحوز الزيادة على وجه يقابله شيء من الرهن اما نص الدين فصح لوجود
 سند صالح ولكن يكون جميع الرهن باذات الدين السابق فوجه كما في الزيادة في الرهن والجامع كون الرهن
 مقابلا بالدين محبوسا به كالمسح بالثمن ثم لما حازت الزيادة في المسح حازت الثمن كمن رهننا لما كان
 في الرهن في حد ان يحوز في الدين هذا على وجه لا استدلال فلا يحتمل القليل فوجه بخلاف القياس لان
 جعل غير المعقود عليه مخفودا عليه مخالف للقياس في الرابدة ذلك لا نأخذ كما في العقد واد
 على الاصل على الزيادة استدراهما فكان فيه جعل الاخر مقدارنا للتائق والسائق مقدارنا للاخر
 وهذا ما ياباه العقول فوجه وانك تصحح الدين من غير ان يتعلق بالرهن لانه ليس بمعقود عليه
 ولا معقود به لصحة بدون الرهن لو كان كذلك لما تصور قبله فلم يكن ضرورة صحة مقابله بالرهن
 فصحح الدين ولا تقابل به شيء من الرهن اما الرهن فتصور بدون الدين وكان ضرورة صحة جعله مقابلا
 بالدين وان كان القياس ياباه فوجه لوجود قبضها قبضا تاما اي كل واحد منهما قبض العين
 بكامله وعهدها رهن عند كل واحد منهما لان الرهن اخضع الى جميع الفير صفقة واحدة ولا يشترط فيه
 وموجبه صيرورته محتسبا

الدين في هذا مما لا يقبل الوصف بالتجزئ فصار محبوسا بكل واحد منها حلالات القيمة من حليين في المقصود
 من القيمة الملك ويستحيل ان يكون جميع الملك العين على كالحذا وهذا فلا بد ان يكون كل واحد منهما مالا كاللص
 فيجعل القبض في المشاع فلا يصح احدا الرهن في المقصود منه الوثيقة ويمكن ان يجعل جميعها وثيقة
 لهذا وجهها وثيقة لهذا فان اقتضى اي قبض من رهن عدا على ان يرهنه المشتري للمخبر انما جاز
 البيع استحسانا لان هذا الشرط ملائم للعقد لان الثمن الذي يرهنه كفيل او ثمن من الذي لا يرهنه
 ولا ضمير شرط التغير لانه اذا لم يكن محتسبا صار كانه ذكر ثمننا بصفه محبولة وذكر يفسد العقد واما
 لم يجبر على تسليم الرهن لانه عقد تبرع من جانب الراهن ولا جبر على التبرعات تفسير من عياله ان يسكن
 معه سوار كان نفقة او لا كذا في صاوي الفتاوى والمراد من الرهن الكسوف من الخادم الجير الذي
 له رهنه مسانحة او مشاهرة فوجه من ضمان الرهن من الضمان كان من تلقاها القبض
 وقد زال فزال الضمان المعلوم كالمغاص اذا ارد العير المخصوصة فوجه لقام الوصي مقام
 الموصي الوصي قائم مقام الميت في قضا ديونه وقد كان له بيع الرهن قبل موته باذن المرتهن كذا
 لوصيه فوجه الى الصلاح والخير بان يودى ما عليه لغيره ويستوفى ما له من غيره ثم لما كان الرهن عقد
 تبرع ناسب المضاربة التي هي عقد تبرع ايضا اذا المضارب قبل التصرف كالمودع وبعده كالمكيل
 ولان العير في الموضفين امانه كما في المضاربة المضاربة ما خذوة
 من الضرب في الارض موال شير وفي الشرع عبارة عن عقدتين اشتركون في احد المالكين من غير
 القارة فيه ويكون الوصي بينهما وسمى هذا العقد مضاربة لما فيها من الشير كالصاوة سميت سجدة وركوعا
 لما فيها من السجدة لما فيها من الركوع والسجود ولكنها الايجات والقبول وشرطها كثير منها ان يكون
 راس المال دراهم او دنانير وحكمها وصيرورتها وكذا وامينا في بهم بداء شريك في بهم بداء واعلم
 ان المضارب خمس مراتب فانه في بهم بداء امين واذا تصرف يكون وكيل واذا ربح يكون شريكا واذا
 فسدت يكون اجيرا واذا خالف يكون غاصبا فوجه عقد على الشراكة المراد من الشراكة في الربح وهو
 استحقاق المال من احد الجانبين والعمارة من الجانب الاخر ولا مضاربة بدون الشراكة في الربح الا ان الربح
 لو شرط كله لرب المال

كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا ومنه الحقيقة عقد اضافة الى حصول الربح كما عرفت
من سرار وفيه من ان العقد كان منفعة من حارة اذ الشركة انما يكون في الربح ولا ربح في منتهى آفلا شركة
كما في من حارة فانها عقد على المنافع ولا منفعة عند العقد فاذا كان يكون هذا العقد اضافة كعقد حارة
غير ان المال من طرف رتب المال والعلم من طرف المضارب لكنه يقوم المحل الذي يعلم فيه المضارب مقام العلم
حتى يتعد مضاربة كما انما الثور المدفوع الى الغياط مقام العلم لانه محله ولا يصح المضاربة الا بالمال
الذي يصح به الشركة لان القياس على حوز المضاربة لانه استحباب باجر معلوم والقياس على حوز حارة
وان عقدت باجر معلوم موقوف للخال فاذا كان باجر معلوم لا معدوما فلي ان لا يجوز الا انها حارة
بما لا يفرغ من حوز ما ورد به النص من ثار انما وردت اذ كان راس المال من النقد فلا يجوز مدونهما
وليس له ان يبيع المال مضاربة لان الشيء لا يستعقب مثله كالوكيل لا يملك التوكيل فان قيل المستعير
له ان يبيع قبل العادة بملك المنافع وعند دفعه الى غيره لا يفي به ولا يستعير الا ان يقيم الثاني مقام
من ولا تماهنا المضاربة من ولى باقية فلا يستعقب الثانية فان قيل المكاتب يقدر على الكتابة
قبل الثانية ليست مثله من ولى لان من ولى يعنى ما دار بدول الكتابة الى مكانته والثاني لا ولا يحصل له
اذا كان راجعا الى من الغير لا يجوز اما اذا كان راجعا الى حق المتصرف يجوز سواء كان مثله او دونه
في من لانه لا يمكن التجاره بهم لعقدهم وله ولاية تصرف يكون للتجارة لان الغرض يحصلها وهو الربح
اذا العقد وضع له وان خص له التصرف الى غيره المضارب تصرف ما رتب المال فيقدر بقدره من ذلك
تختلف العداد الطلق له في نوع فانه تصرف من نواع كلها لانه تصرف في مال نفسه ولان العقد
زال عنه القيد والتجبر فلا يفتقد كالقيد للجنس فاقه اذا جلت الحاجة خاصة حاز ان باي حاجة لغوي
ولا كذلك المضارب فان له من طلبة الكاملة وهو مستبد الراي فلا يحصل له بالادنى فقد بقدر ذلك
لانه يعلم الغرض في من لانه يخلصه من الباع اي المضارب ان كان نائبا عن رتب المال فهو اصيل حتى
الباع لان حقوق العقد ترجع الى الوكيل ولهذا يستغنى عن اضافة العقد الى الوكيل وهو المطالب بالمطالبة
والمخاضيم والمخاضيم واذا كان اصلا وحده ان يفد عليه لما يتعد نفاده من رتب المال كذا يضر الباع
في من ولم يفسد رتب المال

شال ان سبب العنق ملكه ولم يحصل ذلك بفعله وانما حصل من طريق الحكم فصار كما اذا ورثه مع غيره
فصل في تصرفه حائرا لان هذا بمنزلة قضاء فتوقف على علمه وهذا لان الغرض في
من حكم المتعلقة بالامر لا يؤثر فيها النفي الا بعد العلم دليله او امر الشرع ونواحيه في من
صار معرولا في قدر نصيب رتب المال لانه ليس في اعماله ابطال حقه في الربح وهذا اذا كان من جنس
راس المال اما اذا كان من غير جنسه فالقياس ان لا يجوز له التصرف في من شخصان له ان يبيعها بجنس
راس المال في من لانه اخذ الاجرة المضارب بمنزلة من جبر لانه انما استحق الربح بازاء عمله فصار
الربح له كالاجرة واذا كان كذلك صح انما العلم في من لم يبرمه من قضا لانه وكل من يفسد فلا يجر
على العلم ان المتبرع لا يجبر على ايضا ما تبرع به وانما امر بالتوكيد لان حقوق العقد ترجع الى العاقد
وليس لرتب المال المطالبة بالادون فاما عقده المضارب الا بوكالة اياه فله فيه ذلك كما لا يفسد حقه
في من لانه ابطال حقه في راس المال لا يفسد ابطال حقه في راس المال اضر والربح
ينح تصرف الاول بدون الثاني ولعدم تصوره الثاني بدون من ولا لا ترى ان تصرفنا التهلكة باب
الركوة الى العفولة من تصرف التهلكة الى اولى يجوز للمضارب ان يبيع ما يتقدو نفسه لان العقد
مطلق وهو شامل للمقادير اجمع وكلا العقد من مباشر للاسترباح وهذا اذا باع الى جلي معتاد
اما اذا لم يكن فلا يجوز تزويج العبد ليس بامر باح لانه يقضى الى شغل الزمة بالمهر والنفقة فلا يتناول
العقد وتزويج من ممة استرباح من حيث انه سبب جلب المهر والنفقة لكنه تعقبت من وجه اذ من المعلوم
ان الفجلا لا يرغب في ذات البعلا لا يرى ان المشتري اذا ورثه المشتراة ذات بعلة للخيار فلا يتناوله
مطلق العقد كما لا يتناول مطلق الرقبة المعينة باب الكفارة والمزاوعة مناسد المضاربة من حيث
في كل واحد منها العلم من جانب والمال من جانب وكذا كل واحد منها استحبابا للعامل بعض ما عرج
وكلاهما معدولان عن القياس كتاب المزاوعة المزاوعة هي مقالة
من المزاوعة وهي من نبات القاء البذر وفي الشرع عبارة عن معاودة دفع لا رضى بعض الخارج منها
والمفاعلة في الغالب ما يحرك من انهر كل لمقابلة والمناظرة وهذا صفة الفعل بوجه من احد فليعلم ان
المراد بها العقد وانما يحرك

من اثنين وهي كالمضاربة فانها مراد بها العقد الذي يحوي بنية المالك للعامل لاحقية الضرب فان
الضرب واحد من المضارب لا منها وركبتها الاصطاح القول وشرائطها سنة على ما عرفت وحكمها
ثبوت النكاح في الشركة في الخارج واما خسر المثلث والربع لمكان العادة في ذلك الزمان لها وان
كان الفساد ثابتا في غيرها وموافقة اللفظ الحديث فانه صلى الله عليه وسلم في المخاطبة بالثلث
والربع وفيهم باطله اي فاسدة الكراء الاجرة والمزراعة مفضية الى اخذ اجرة المزارع لانها في
الحقيقة استيجار بعض ما يخرج من علمه فيكون منهية ولا مال لما كان مذهبه فساد الزراعة كقوله
تعريفها لانه انما قرع لعلمه ان الناس لا يخذون بقوله في هذه المسئلة فخرج على اصوله ان
كان من حواجزه وهي عندها على اربعة اوجه هذا اللفظ مشكل لانه اذا اراد به بيان جميع انواع
المزارعات صحيحة كانت او فاسدة فخرج حيز لوجود الوحدين في حيز احدهما ان يكون النذر لاحقا
والارض البقر والعلم في غيره الثاني ان يجمع بين البذر والبقر وان اراد به بيان انواع المزارعات
الصحيحة فخرج حيز ايضا لان الوجه الثالث باطل والحواجز منه من وجهين احدهما انه اراد به
بيان انواع المزارعات المعنودة صحيحة كانت او فاسدة وكانت العادة على هذه في قسام اربعة
والثاني انه اراد به بيان انواع المزارعات الصحيحة والوجه الرابع صحيح ايضا على ما هو المروك
من اني يوسف رحمه الله اما القسمان من قران فلم يحرم العادة لها ولم يبق احد حواجزها في الاصل
مدة معاوضة لان العقد مرد على منفعة من ارض على منفعة العامل بعوض من المنفعة لا يعرف مقدارها الى
بيان المدة فيكون الخارج شايها منها لان المزارعة شركة في الخارج فكل شرط يوقى لمقطع
الشركة منها مع حصول الخارج في بعض احواله كان فساد العقد كما في المضاربة والشركة فان قيل
قطع الشركة متوهم والمتوهمات العقود لا عبرة لها في القياس بل في جواز المضاربة والمزراعة
فقتصر حوازه على ما يتقنا دليل حوازه وما شكلنا في دليل حوازه فهو على الفساد في جواز
خلاف القياس فيها في التعامل العام اي لقياس ما في صحة الزراعة لانه استيجار بدل مجهول معدوم
ولانه استيجار ببعض ما يخرج وفيه صلى الله عليه وسلم من قضيير الطمان لكنها جوازها بخلاف القياس
فما هو التعامل العام اي الشايح

الملايان
المستغنى عن ذلك اذا كانت الشركة في جميع الخارج ففي ما سواه على اصل القياس الما ذيات جمع
وهو اصغر من النهر واعظم من الجدول فارسي معرب والتساوية واحدة السواني وهي فوق الجدول
دون النهر فالخارج على الشرط اي على شرطها لصحة المزارعة في المزارع فلا شيء للعامل لانه اما ان
يستحق حصة الشركة في الخارج ولا خارج فلا شركة واما ان يستحق حصة حارة والواجب العقد
الصحيح المسمى وهو معدوم فلا يستحق غيره وهذا مع قوله لانه لم يشترط له الا شيء من الخارج ولم
يوجد فلا شيء في المزارعة لصاحب البذر لانه ما نذر وما ملكه فيكون له الا ان ملكه غيره بالشرط
والشروط في المزارعة بمنزلة المدل المسمى في حارة والقسمة لا يصح مع فساد العقد واذا اطلت القسمة
بالفساد بقي النما كالمصاحبة البذر كما لم يشترط شيئا في قسمة بعض الخارج بل غور في حاليه
في هذا الاشارة الى الفرق بين المزارعة وبين حارة استحصدا جان له ان يخصصه فهو مستحصد بالكثر
والفتح خطأ كذا في المغرب والنفقة على الزرع عليها على مقدار حقوقها وذلك مثل اجرة سقي الماء
والعلف وغير ذلك وهذا انما يكون بعد انقضاء مدة الزراعة لانه اذا لم ينقض المدة كان على العامل
خاصة وان شرط في المزارعة على العامل فسدت هذه الحكمة غير مختصة بهذه الصورة ومنها نقض
المدة كذا في الدرر لم يذكر بل هو عام في جميع المزارعات في صحتها هذا ان معنى شرط في المزارعة
على المزارع او على رتب من رتب العمل في المزارعة فانه لو حرم فساد المزارعة وحتى شرط فيها
ما كان من اعمال المزارعة فانه لا يوجب فسادها لانها تنعقد اجارة ابتداء وحين حارة تبطل مثل
هذا الشرط وشرط المصاحبة لا يابس ليس من اعمال المزارعة ففسد ما المساقاة
المساقاة دفع النخيل بالثلث او بالبنصف وبسمها اهل العراق معااملة في حصة اذا ذكر حصة معلومة
شرط المدة فيه قياس لانه اجارة مع كالمزارعة وفيه استحسن يجوز اذا لم يمتد المدة كذا في الميسر
وتحوز المساقاة في كذا الى اخره لورود ثار ووجود الحاجة والمراد من الرطاب جميع البقول ذكر
النخل اولاً والشجر ثانياً في المختصر والهداية وان كان الشجر عاملاً لان هذا حايه كقوله صلى الله عليه
وسلم ما قبلته يوه ولا علمتم له قائله مع انه لو ابتداء بقوله ما علمتم له قائله لكان كافياً وذكر هنا
الشجر اولاً والنخل ثانياً وهذا اجاز

ايضا كما قال الله تعالى وملائكته وجبريل وميكائيل **فصل** في استحصان ما جرحه من اهل النار
لنقضه ان لا يجوز المعاملة بالاشجار ودفع النخل الذي فيه ثمرة مساقاة والثمرة تزيد بالعلم
لو هو هذا المعنى الا اننا حوزنا الاول لورود من ثار والتعامل ووجوه الحاجة وحوزنا الثاني
لانما في معنى من ولى هذا ليس منصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص عليه ففي أصل القياس
المناسبة نزل كتابا بغير طاهرة ففي الموضوعين اثبات الحيوة النامية بعد فواتها والله اعلم
كتاب احياء الموات قال ابو نصر رحمه الله المراد منه الحيوة النامية
قال الله تعالى فاحيينا به الارض بعد موتها وانما سمي مواتا لبطولان من ارتفاع لها سببها بالحيوة
اذا ماتت وبطلان من ارتفاع به **فصل** وما اشبه ذلك ان صادت شجرة القادى ما قدم خرابه لا
ما كان لجام لان جميع الموات لم يكن لجام والمراد جميع ارض الموات فكيف عما قدم لجام لان عاد كان
في قدم من يام **فصل** بحيث اذا وقف انسان الى انسان جهورى الصوت وهذا الذي ذكره
اختار القدوري وعند الطحاوي من ليس بمالك لا بد من مرافق البلد وكانت خارجه البلاد
سواء قربت منه او تباعدت **فصل** ولا في يد احد اى يد احد قسمة ومن احيا ارضا ميتة فهي له هذا
لفظ الحديث وهو حجة لها لانه لم يشترط فيه **فصل** وللغواب **فصل** ان المراد اذا كان اذن من
لان هذا البيان التبع فيه يقول ان سبب الملك بعد اذن من مام مولى حيا، ولكن اذن من مام شرط
او يحتمل انه كان اذنا القوم مخصوصين بفسير حيا، ان يكرها وتسقها فان كرها ولم يسقها
او سقاها ولم يكرها فانه يكون ذلك كحجر حيا، لفظ الحديث في سائر النسخ ليس لم يتجر بعد ذلك
سائر حق ما مروي عن عمر رضي الله عنه في سائر النسخ فكان هذا السيد من مام رحمه الله جعل الاثر
في هذا الخبر لما انه من المقادير ثم ذكر في بعض النسخ الكتب المتجبر وفي بعضها المتجبر وروى
بلايين بلام واجد والمتجبر المثل بعلامه في موضع مشتق المتجبر المنع فانه منع الغير احيا
ذلك الموضع او من الحجر لانه انما يعلم بوضع من حمار عليه تضع حوله احمارا يعلم الناس انه قصد
اجباره ومنه ولا يصح لانه اذا غرز حولها اغصانا يابسة او نقي الارض يكون متجبرا ومن حفر

فله حرمها اراد به اذا حفر في ارض موات باذن من مام عند الكراوية عند ما لانه اذا
حفر في ملك الغير لا يصير ملكا فكيف يستحق الحريم واذا حفر في ملكه فله من الحريم ما شا حريم البئر
البعطن منها من مملوك وجبر كرها حول الماء والذراع وهو المكسرة وهي ست قبضات من الناضح
الذي يزرع الماء منه بالبئر وبئر العطر الذي يزرع منه الماء باليد والناضح البئر الذي يستقى
كذا في المغرب ثم قيل الاربعون من الجوانب من ربع من كل حانة عشرة والصحيح انه من كل حانة
لان الاراضي حوزة وحاز ان يحفر انسان من الارض مملوكا من مملوك الله فتعطل منفعة
منه حنك والمذكور في الكتاب قولها وعند ابي حنيفة رحمه الله او يعون ذراعا ولم يفسر من
الناضح والعط **فصل** لها قوله صلى الله عليه وسلم من حفر ثرا فله مما حولها اربعون ذراعا ولم يفسر من
الناضح والعط فمن علمها وفي المسئلة كلام كثير ذكرته في المتن وفي ان كانت عينها حرمها حيا
ذراع بقوله عليه السلام حريم العين حيا ذراع ومن صح انه من كل حانة كما ذكرنا في البئر حوله بغير
حزب التعريف فخر بغداد وانما سميت بذلك لانها دخل ارضها اي تغطيها بالماء الدجل السرة منه
الدحا السرة الحق ومن كان له فخر في ارض غيره الى غيره صورة المسئلة ما ذكرنا في الجامع الصغير
والبسوط فخر رجل الى حانته مسناة وارض له جمل خلف المسناة يزرعها وليس منها شيء فادعى صاحب النهر
المسناة وادعاه صاحب ارضه ليس به واحد منها فالمراد لصاحب ارضه قال ابي صاحب النهر
ومعنى قوله وليس به واحد منها اي ليس لاحد منها عليه غرس لا طين ملقى اما اذا كان لاحدا
عليه ذلك فصاحب الشغل او كى لانه صاحب يد فيكشف من هذا موضع الخلاف من احبنا من قال هذه
المسئلة بناء على ان من احياها فخر في ارض موات باذن من مام لاستحق الحريم عنده وعند ما استحقه
ففسر في مسئلة مبنية **فصل** لان المسناة في صاحب النهر ظاهر لان قوام النهر بالمسناة اذ
لانقار له الا بها فصارت كجوال البئر انه ملك صاحب البئر ولانه لا بد للبئر من موضع يلقى عليها طينه ومشي
عليه لم يطر في مصالحه فالظاهر ان المسناة لصاحب النهر ولا يحنف رضى الله عنه انه جزء متصل
بالارض الى غيره هذا مشكل اذ لا اتصال كما وثقت منها ومن ارض مملوك من اتصال ثلث منها ومن
من رضى مملوك متصل النهر الا ان

ان اتصالها بالارض اتصالا سائرا من حيث ان كل واحد منها يوازي صاحبه لا فاصل بينهما
 ويصلحان للزراعة والغرس واتصالها بالنهر اتصالا محاذية لان الحفر وضد ما لم يحفر ولا يصلح
 النهر للغرس والزرع بخلاف المسناة فكان هذا الاتصال بالنظر الى ذكر كلا اتصال ومكانه يد
 صاحبه من رضى شكل ايضا اذ الكلام في ان المسناة ليست في واحد ما على ما ذكرنا ونحمد ان يراد
 به ان اتصال الارض لما كان اولى الظاهر شاهد لصاحبه رضى كان في صاحبه رضى
 وليس ضرورية النهر للحريم كانه حواشي كالدموان في الضرورة والحاجة ماسة الى الحريم للنهر
 لا لقاء الطير المدوز فقال ليس ضرورية النهر للحريم لان له ان يلقي الطير على نفسه ولو لاية
 المدوز ايضا اذ ذكره فخر بن سلام رحمه الله وليس كان ممنوعا عنها فقولا اكل انما يكون عنده الكرى
 وهو موهوم قد يكون قد لا يكون مع ان المشي بطريق النهر يمكن نقل الطير الى مكان بعيد متصوفا
 فلم تكن الحاجة نظيرها في البئر فلا يلحقها وفائدة الاختلاف ان ولاية الزراعة والغراسة على
 المسناة الى صاحبه رضى عنده وهو عندهما الى صاحب النهر كتابا شرعية
 التام الكتاب بان لا يرد في سائر الشرايط الجلال في الثاني للحرام وان في رضى والحياء
 وفي الثاني امانته وسمى بالما فيها من احكام ما ان احكامها وشرعية جمع شراب في عبارة عن كلاما
 يشترط خلا لا كان او حراما في اللغة وفي الشريعة عبارة عما حرم منها اعلم ان جمع رضى عنان التي
 استخراج منها شرعية اربعة العند والتمر والزبد والجوز كالحنطة والشعير والذرة ثم
 الماء الذي يستخرج من هذه رضى عيان حالان في مطبوخ والمطبوخ نوعان منها ما طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ومنها ما ذهب ثلثه وبقي ثلثاه او بقي نصفه وذهب النصف والمياه
 التي يستخرج من هذه رضى عيان اوصاف ثلاثة خلو وقارص ومتر وما يتخذ من العند خمسة للحموى
 التي من ماء العند اذا غلا واستبد وقذف بالزبد وحكمه انه حرام قليله وكثيره والباذن ومضى الى
 من ماء العند اذا طبخ اذ في طبخته وانه حلال خلوه واذا غلى استبد تحريم والمنصف وهو الذي من
 ماء العند اذا طبخ حتى ذهب نصفه وحكمه حكم الباقي والمثلث وهو الذي من ماء العند اذا طبخ
 حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وحله حلال

على

٢٦

واذا غلى استبد لا يحل عند النبي محمد رحمه الله خلا فالحما والجمهوى وهو الذي من ماء العند اذا
 صب عليه الماء وقد طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه وحكمه حكم الباقي وما يتخذ من الزبد نوعان
 نقيع ونبيذ فالنقيع منه ان ينقع الزبد في الماء ويترك حتى يستخرج الماء خلاوته وحكمه حكم
 الباقي والنبيذ الذي من ماء الزبد اذا طبخ اذ في طبخته وحكمه حكم المثلث وما يتخذ من التمر
 ثلاثة السكر وهو الذي من ماء التمر والفضيحة وهو الذي من ماء البئر وحكمها حكم الباقي
 والنبيذ وهو الذي من ماء القمح والبئر المذنب اذا طبخ اذ في طبخته وحكمه حكم المثلث وما يتخذ
 من العسل والاجاص والفراصة والحنطة والذرة فهو كالمثلث في قوله فذبت بالزبد اي ما
 دازاله فانكشف عنه وسكن وهذا الشرط عنده وعند سائر الفقهاء بالزبد والضمير في
 قوله تعالى فاجتنبوه يرجع الى المضاف المحذوف كانه قيد انما شان الخمر والميسر او تعاطيها انقع
 الزبد في الحامه ونقعه القاه فيها ليتبل وتخرج منه الخلاوة واسم الشراب نقيع وفيه فند
 التمر والزبد انما اكلام بدليل الخبر وليس من رضى اربعة المحرمة وقوله اذا استبد يرجع الى احدهما
 ولم يرد به الجمع منها فيكون الواو معناه او وكذلك في المثلث العنى فما اذا قصد به التقوى على
 طاعة الله تعالى ولا استمرار الطعام والداوى قوله اثار الصحابة منها ما روى لا عيش فقال
 مرت عمر رضى الله عنه النسيء سبادة اربعة من التابعين عن علي رضى الله عنه انه اضاف قوما فقام
 فسكر بعضهم فخذة فقال الرجل فسقيني ثم تحدثني وقال انما احدثك للسكر وعن ابن مسعود
 رضى الله عنه انه قال شهدت تحريم النسيء كما شهدت وشهدت ابا جنة وعبيدة وامام العجماء فكثير
 منها قوله تعالى فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا وقوله يا ايها الرسول كلوا من الطيبات وقوله قل من
 حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وما روى فهو محمول على رضى بدار ليكون
 نظاما لهم عن الخمر فلما وقع النظام اباح ذلك ونقول كل مسكر حرام عندنا وذلك القدح من خير
 او نقول اختلاف الصحابة فيه ظاهر ولم يحججه احد فكان ذلك دليلا اياحه ولا باس بالمحليين بل
 ادى عن ابن زياد انه قال سقاني ابن عمر شرية من نسيء ما كدت اهدي الى اهلي فخذت اليه من الخمر
 فاخبرته بذلك فقال ما زدت ناك على عجلة

وزيد الخليلان الذئب والتمرا اذا مضجعت النار قوله صلى الله عليه وسلم للحرمين هاتين
 من استدلاله ان النبي صلى الله عليه وسلم حصر التحريم لها اذ المراد بيان الحكيم فكان ما وراءها مباحا
 بالنصوص العامة ثم قوله وسد العسل والذين بالرفع على الاستدلال وينبذ الخنطة معطوف عليه ويدل
 عليه ما ذكر في شرحه اني نصح به الله ولو عطفه ونسب العسل على الخليلين استدل بقوله ونسب
 الخنطة لكان لا بعد لغيره لكنه غير منقول الدباء جمع دباءة وهي القرع كانوا اخذوا الدباءة
 من دون فيها عناقيد الغنم ثم يدقونها حتى يغلي ولختتم جوارحهم وقيل خضر والكرت
 انا يطلى الوقت وهو القير والتفسير من نثر الخشب اذا جفها والنقير الخشب المنقورة وانا في
 عن هذه من هجرة على الخصوص لان الانبذة يشد في هذه الظروف اكثر مما تشد في غيرها كما في منبوط
 خواهره رحمه الله قوله او شي اخرج منها كالحل والمخج قوله لانه ابطال صفة من سكارا ان
 التخليل ابطال الصفة من موصلة فيكون حايضا كحل الثوب النجس وبيع جلد الميتة او قال انه اصلاح
 هو فاسد فيكون من الحكمة كدفع الجلود قوله فيه ترك احتساب الخمر قلت ترك احتساب الخمر جاز
 بالرافة بالاجماع فكذا انا التخليل قوله لاحتمال نقاء احوال الخمر فيه قلت هذا باطلا اذا تغللت
 بنفسه فانه خلا لا لاجماع لما بلغ اخر الكتاب اجتراح الى ذكر العوارض من نوعان سارى
 ومكتسب المكتسب نوعان منه ومن غيره اما الذي منه فالجمل والسفنة والشكر والهرز والخطا
 والسفر واما الذي من غيره فالاكراه فقدم به شرية لانها سدت عارض المسكر الذي هو منها ثم ذكر
 من كراه ثم الجرسد الصغر والجنون والرق من العوارض السماوية ثم ذكر الماذون لانه قابل للخر
 فالتاء انت الكنت نسقا كتاب
 بفعله المراد غيره منفعي به رضاه او بفساده اختياره وشرطه عند ان يصفه رحمه الله ان يكون السلطان
 وحكمه ثلاثة اشياء الحرية والجواز والضمان واحدا دها والحرمة انواع حرمة لا تنكس ولا
 يدخلها رخصة وحرمة تحت السقوط وحرمة لا تحتلها لكنها تحتل الرخصة وحرمة تحتل السقوط
 لكنها لم تسقط بعد من كراه الكره واحتملت الرخصة وامت احكم الجواز وكل عقد لا تحتل الفسخ
 لا يصح مع الهزل

262
 الهزل كالصاق والطلاق وما تحتل الفسخ ولا يصح مع من كراه كالباع والشرع واما جمل الضمان
 شي يصلح له فالضمان على المكروه كالاكراه على استهلاك مال مسلم وما لا يصح له فيه والضمان
 على المكروه كالاكراه على الاكل من من كل بغير غيره لا يتصور اعلم ان من كراه على نوعين كل واحد منهما
 من خياره ووجهه كجاء كالاكراه بالضرب ومن كراه بحملة لا ينافي الخطاب ان المكروه مبتلى
 يحقق الخطاب قوله من كراه ثبت حكمه اذا حصل من بقدر على ايقاع ما توعد به قالوا يقتضي كراه
 معنى في المكروه وهو يمكنه من ايقاع ما تعهد به ومعنى في المكروه وهو ان يغلب على ظنه ان المكروه يقع ما
 هو عده فان غلب على ظنه انه لا يفعل به لم يكن كراهيا ومعنى فيما اكراه به وهو ان يكون متلفا نفسه او
 متلفا عضو او موحشا ما سعدم الرضا باعتباره ومعنى فيما اكراه عليه فهو اما ان يكون حقا او
 حق الشرع او حق ادمي لغو والضمير به يرجع الى كلمة ما ومن استدلال بقوله تعالى الامر
 ظاهر وهو ان النص مطلق فتناول كراه الصادر من السلطان وغيره ويحتمل انه استدلاله على قوله
 ثبت حكمه اذا الغصت شئت هذا فيكون من ثم مرتقا وحكم من كراه ارتفاع الاثم ويحتمل انه استدلاله
 بالجموع قوله كانه كان ذلك في زمانه فالقدرة في زمانه لم يكن الا السلطان وفي زمانها كانت له
 ولكم متلخص قوله بالضرب الشديد فالسحر رحمه الله ليس في هذا تقدير وانما ذكر على حصة
 الحاكم قوله كان احادة للبع لان السحر كان موقوفا على اجازة الباع ومن توقف العقد على اجازة
 اذا قبض الثمن من المشتري طائفا كان ذلك احادة كما في بيع الفضولي قوله وعليه رده ان كان قابلا
 بحمد عليه رد الثمن ان كان قابلا لفساد العقد بالاكراه وان كان هالكا لا ياخذ منه شي لان الثمن
 كان امانة عند المكروه لانه اخذ ما ذن المشتري والقبض من كان باذن المالك فانما يجب الضمان
 اذا قبض للمالك ولم يقبض للمالك لانه كان مكرها على قبضه فكان امانة كذا في منبوط خواهر زاده
 رحمه الله قوله ضمن قيمته للبائع يعني المشتري غير مكره والبائع مكره لانه قبض لنفسه بدون
 اذن ماله فكان كالمقصود في هذا الان العقد فاسد فيكون مضمونا عليه بالقيمة والمكروه ان يضمن
 المكروه اي للبائع المكروه ان يضمن المكروه ان شاء لان فعل المكروه ينقل الى المكروه ويصير موكالا
 له قوله لانه اوقع

في هذا الضمان ان في هذا الضرر وهو ضرر السح والتسليم اذ الضمان ضرر على الضامن لا اربح
او وقع في هذا الفعل الذي هو سد الضمان الذي حث للمكره فعله تخليصه وان اكره على ان
ياكل الميتة المأخوذة على نوعين عرمة ورخصة والرخصة اربعة انواع نوعان من الحقيقة ونوعان
من المحاذير كراه على كل الميتة من هذا القسم **فصل** في كراهية هذا ان ما يباح
تناوله حاله المحصنة ساج تناوله حاله من كراهه بوعده تلف وحالاً فلا وهذا الا ان الله تعالى
قال ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه الى قوله الا ما اضطررتم ولم يفصل بين ان يكون الضرر بسبب
المنفعة ام بسبب كراهه فقد دخل تحت كلا النوعين **فصل** في ان صبر حتى او قهوا به ولم يأكل فوائده
فان قيل ينبغي ان لا يأثم ببقاء الحرمة اذ الحرمة بصفة انها حصة او غمروا بالضرورة لانعدام ذلك
قلت الحرمة لا تتناول حاله الضرورة لانها مستثناة بالنقص من سببها من التحريم اياها فاحتث
من التنازل كاستناعه من تناول الطعام للحلال فكون ثما وهذا معنى قوله لانه مشاركة في افعال نفسه
الا انه انما يأثم اذا علم بالاباحة **فصل** في بوري اي خفي من سلام في نفسه قوله كان ما جاوزا كما قيل
خبيث رضى الله عنه روى له المشركين قالوا له لتقتلنك ولتذكرن الهنا بخير وتشتهم محمد او كان
يشتم الهتهم ويذكر محمد بخير فقتلوه فقال الله عليه السلام ما روي في الغنم فان قيل الله تعالى
كما استثنى حاله الضرورة في الميتة وكذا استثنى حاله من كراهه في اكل الكفر قلت افكار
استثنى من الحرمة ومن سببها من التحريم اياها فاحتث من التنازل كاستناعه من تناول الطعام للحلال فكون ثما وهذا معنى قوله لانه مشاركة في افعال نفسه
المستثنى منه ولا يلزم من انتفايه انتفاء الحرمة ذكر في الكشاف حوزوا ان يكون من كراهه الله تعالى
مستدا وتعدت جوابه لان جواب من شرح حوزوا قال عليه كانه قيل من كراهه الله فعله غصه الامر
اكره ولكن من شرح كراهه بالكفر صدرا فاعلمهم غصه من الله **فصل** في المكره الا في ما يصلح
الله له ومن تلاف هذا القبيل **فصل** في قتل المسلم لاجل الضرورة ما خلا من الغرق استباح
الضرورة النخبة هكذا استباح ما كراهه فان قيل اكل الكفر ساج في حال من
في حال ومع هذا ان رخص له اكله حاله من كراهه وكان سعي ليرخص القتل وان لم يسخ قيل
ذاك لغة بالنقص على خلاف

القياس هذا ليس بمعناه لان احدهما حق العبد ومن خر حيا لله تعالى **فصل** في منعه من اختيار
لان قتله حرام بالاجماع والسنة فكون لها معنوتيا او نقول ان قول الله تعالى لا تقتلوا النفس
التي حرم الله الا بالحق تناوله هذه الحالة فكون لها حقيقة وعندنا في يوسف لا يحسد عليها لانه
يحسد الله في مال المكروه في ذلك شريف لا شيء على المكروه الا المأثم قوله لان كل واحد منهما قاتل
اما المكروه بالتسبب القوي واما المكروه بالمباشرة وقيد اول المسئلة بقوله ان كان عدا لانه ان
كان خطا يحسد الله على عاقلة المكروه والكفارة عليه **فصل** في ان كان قبل الدخول لان المكروه قد
مضانا على شرف السقوط بالارتداد فصار كانه اخذ ذلك المقدار من حاله وانلفه واما بعد الدخول فلا
يحسد الضمان لان المهر ناكذ بالدخول ولو اكرهه على الزنا وحده عليه الحد لان الزنا من الوجع لا يتصور
الا بانتشار الله وذلك دليل الطواعية وما يقولان قد يكون ذلك طبعيا لا طوعا كما في الناييم ثم قيل
هذا اختلاص عهده زمان فقد كان السلطان مطاعا في عهده وان لم يكن لغرضه ما يقدر على كراهه فاحا
ثما على ما شهد في زمانه ثم تغير احوال الناس زمانا فظهر كل متقلب فاجابا بانه على ما شهدا
كما **فصل** في المجزأ السيد من عام المصنف رحمه الله المحرم والممنوع ومنه
على العظيم محررا لانه منع من الكعبة والعقد محررا لانه منع من القبح ومنه قوله تعالى هل من ذلك قسم
لذي حجر وفي عرف الفقهاء عبارة عن محرركي وبصر تصرف المحجور بحال لا يفيد الملك بعد القبض
السح وهذا الحرف فارق النهي لان النهي منع عن التصرف الا انه لا يمنع من ان يفيد حكمه كما في البيع القابل
بعد القبض فصار فرق بين المحجور والنهي ومن حيث الحكم ومن حيث الماهية والمحجور ممنوع من الحق الغير والنهي
ممنوع من الحق الشرعي وهذا فرق شرعي وان كانا سواء في اللغة وقيل المحجور عبارة عن اصدار التصرفات
قولية يصدر من العبد والصبي والمجنون على معنى انه لا شئ احكامها التي اشتهر بالشرع **فصل** في سباب
الموحنة اراد بالموجهة المثبتة ومن ذلك قوله تعالى وابتلوا النبي حتى اذا بلغوا النكاح
فان استهم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فمن دفع المال قتل بالوعد فعلم ان الصغير محجور
ثم شئت المحجور في حق المعنوية والمجنون اسند لانه لان حاله دون حال الصبي فالصبي عديم العقل
لان صابة عادة دون المجنون

اعلم ان الرق ليس سدا للجحر على الحقيقة لان العبد لا يملك شيئا وانما هو ممنون عن التصرف في مال الغير لا
يسمى جحرا الا انه لما لم يصح عقوده ولم يقبل اقراره مطلقا جعل بمنزلة المجبور عليه في حكمه نظرا
للمولى في الرق كيلا يتعطل منافع عبده ولا يملك رقبته يتعلق الدين به ونظره في الصبي والمجنون
لانها لا تختص بالان الى وجوه التصاريح فوضع حالها في حكمه فلا يجوز تصرف الصغير الا باذن وليه
انما يصح هذا في الصبي الذي يعقل البيع والشراء لكنه انما يتوقف على الاذن ليجزى نقصان رايه
بما في المولى ولا يجوز تصرف المجنون المخلو ان لا يعقل اصلا حتى لا يجوز حازه تصرفه
اصلا واراد المخلو الذي لا يفهم اصلا كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله والفرق
بينه وبين الصبي والعبد ان المجنون لا يحاميه الاصلية فلا يجوز تصرفه بحال اما العبد اهله في نفسه
والصبي بنظر اهل بيته فتوقف تصرفهما في حكمه لانه لا يحتمل الصواب ان لا يحتمل ان يكون تصرفه على وجه
تصرف العقلاء خاليا عن الغبن ليزن كان فذلك رايه بغير ادم فلا يعجز به ويحتمل ان يكون معنى الصواب
الصحة ان لا يحتمل ان يكون تصرفه صحيحا اذا الصحة بعقد العادة والقصد وهذا لا يكون الا
بالعقد لان الكلام المحتمل ما يكون موجودا بصورته ومعناه ومعنى الكلام لا يوجد الا بالعقد لانه
وضع للافهام وهذا لا يقع بمجرد الصوت والحروف بلا معنى فعلم بهذا ان الكلام المحتمل ما يكون
عن تمييز وبيان لا عن تلقين هذين ومن باع مراهولا ارادها الصبي والعبد والمجنون
الذي يحسن ويفهم لا الذي ذهب عقله فان تصرف مثل هذا المجنون لا يصح وان لحقه الاجارة
ولهذا قيد بقوله وهو يعقل البيع فان دفع هذا الناقض ويؤيده ما ذكره في المادون والمعنوه
الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي في جميع ذلك وان المعنوه لا يعقل البيع والشراء فاذا
ابوه في التجارة فالاذن باطل فان قيل التوقف في البيع اما الشراء فالاصح فيه التفاد على المنابر
فلن انعم اذا وجد تفاد اعلمه كما في الشراء الفضولي وهما لم يتحد تفاد لعدم رايه عليه والضرد
فقلنا بالتوقف في هذه من سيات التلا في على تاويل العلة غير انهم ما ذكروا العلة فان
الفاظ الفلاسفة في بوجه الجحر في قول الا في من فعال فان قيل القول فعل ايضا لان
الفعل صرف ممكن من مكان الى

حاشا

الوجوب والقول هذه المثابة قيل لان من خصوصية فعل اللسان من جوار لا غير من خصوصية
من فعال الانشاء ولهذا قال لا يصح عقوده ما ولا اقرارها لما لان هذه من شيئا قول والطلاق
وان جعل انشاء لكنه حكمي الا ترى ان نية الملك في قوله انت طالق لا يصح لانه اخبار في جعل
كذا قاله الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله انما لا يصح الجحر عن حال لانه لا مرد لها لوجودها
حشا ومشاهدة فانه اذا قتل انسانا او قطع يده لا يمكن ان يجعل القتل والقطع كالعدم
لانه يودي الى ان لا يكون المقتول والمقطوع مقتولا ولا مقطوعا وهذا دخول في السقوط عليه
من حاشا في الاقوال فان اعتبارها بالشرع اما الانشاءات فطاهرة اذا بطلت من غير عتاق
وغیرها لا اثر لها في المحل حشا وانما جعلنا المحل محمورا ومحجورا بالشرع الا ترى انها محتمل
الرد والبطالان من العاقل البالغ بان قال عدي حرو ولا عبده واما الاخبارات كالاقارب
والشهادات فكلها موجبة عرفت شرعا اذ هي حملا الصدق والكذب لذاتها وللحاصل ان
النائم اذا انقلب على حال انسان وانلفه بحمد الصمان عليه وان عدم القصد في نفسه لزمه بغير
لوجوده من هلية وزوال المانع ولا يلزمه في الحال لانه لا يخلو لئلا ان يكون في كسبه او رقبته وكلاما
للمولى فلا يستحق اقراره لان اقرار من انسان لا يقبل على غيره في حكمه لانه يخص بالانسان اى
الحرد والقصاص بحصر لانسان لا يخلو لاجريان على بني ادم لانها من التكليف وهي تخص بالانسان
والحد ليس بمملوك من حيث انه ادنى ومكلف وان كان مملوكا من حيث انه مال ولهذا لا يصح اقرار
المولى عليه بمهما فاذا بقي على اصل الحرية فيها نفذ اقراره لانه اقر على ما هو حقه وبطلان حق المولى
ضمني فان قيل قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء وقوله عليه السلام
لا يملك العبد والمكاتب الا الطلاق يقتضيه ان لا يملك الا اقرار بالحد والقصاص قلت قد
من النص مواضع لانه لا يملك شيئا ولان قوله تعالى لا الانسان على نفسه بصيرة يقتضيه ان يجوز اذ
بنوعام ولا يقال انه خص من قرار بالمال لانا لانسلم بانه خص من النص لا يتناول لانه اقراره
بالمال لا في حق الغير والنص يتناول الاقرار على نفسه فان قيل عمل ما ذكرت من النص على الجرح لندفع
التعارض قلت بل عمل ما اوردت

حاشا

من النص على غير هذه الصورة دفعا للمعارضين هذا اولى لان ما ذكرنا غير مخصوص وما ذكرنا مخصوص
 على ان المعارضة انما يتحقق ان لو استويا وليس كذلك امس الخبر فظاهر وكذا النص لا مخصوص
 والنص المختص ليس بحجة عند البعض عند البعض سقي حجة غير موجبة للعلم فلا ساوون ما وجد العلم
 ولان النص يتناول العند وموليس بعد في حق هذا الحكم لما سنا انه جفت على اصل الحديث في حق الدم
 في ذلك الطلاق اي ذلك الطلاق مختص بالانسان فسد منه ثم ايد هذا المعقول بالنص
 وليس قلت لس النص دليل على انه يتحقق بالانسان بل قد دلالة على انه مال للطلاق قلبا
 لما ثبت انه مال للطلاق ثبت انه مختص بالانسان اذ لا يصح اقراره بما ليس مختص به ويحتمل ان يكون
 معطوفا على ما هو من لوازم حكم المسلم ومنه والوجه لان فيه تاييد هذا الاصل بالدليل مع بقاء
 النص على اعلية ملكية الطلاق وهذا لان النص يفارقه دال على ملكية الطلاق وبما اشارت
 دال على انه مختص بالانسان وهذا انما يفهم ان لو كان من مر كما ذكرنا لانه على ذلك التقدير لا
 ينصرف الوهم اليه وان كان النص دال على انما بين على من من **فصل** المحر على الخرفي الاحكام
 الى تحت الفسخ كالمسح والشر لا يجوز عند ان خففه الله وعند العامة يجوز ولجميعوا انه لا
 يجوز المحر عن النكاح التي لا تحتل الفسخ كالتكاح والطلاق والعنان ومن سائر الموجهة للعقول
 فنكشف هذا موضع النزاع التسفيه هو العلم بخلاف موجب الشرع واتباع الهوى وظلال
 دلالة الجهل العقل وهو البهرت والتبذير في قوله وان كان جبردا مفسدا الى غيره تفسير التسفيه
 في ما لا غرض له فيه اي غرضا صحيحا نحو ان يلقيه في البحر او يحرقه بالنار وسواء كان
 يبذر ماله في الخير او في الشر فهو تسفيه في ذلك ابطال ولايته ولانه اضراره وهذا لان
 ابطال قوله اهدار ادميته والحاقه بالجافين في البهايم لان بالبيان بان الانسان الحيوان
 وما شرع المحر الا للفظ فبطل اذ انفس ضررا فوقه في الا انه اذا بلغ الغلام غير رشيد الى غيره
 لم يوافق على انه ممنوع ماله في اول ما يبلغ بالنص لكن اختلفوا في وقت الدفح قال ابو حنيفة رحمه الله
 اذا بلغ خمسا وعشرين يرفع اليه ماله لان اول احوال البلوغ قد لا يفارقه التسفيه فاذا اخذ
 الزمان وظهرت الخيرة حدث ضرر منه

من الرشد لا محالة والشرط رشدا نكرة في موضع ثبات فكون اقله كافيا وقالا لا يدفع اليه ماله
 ابد حتى يوفى بشده فوجه فاذا تصرف قبل ذلك اي قبل بلوغه خمسا وعشرين سنة تنفذ تصرفه
 فان لم يدفع اليه الماله وهذا عنده وعندنا لا يجوز تصرفه في ماله لانه يقع ان يكون جردا
 ولا يملكه على ماله اي يقع ان يكون فرعه كغيره اولى ولاية على نفسه وعلى ماله ولا ولاية له
 على ماله واحكام الصبي باق في حقه وهذا لان ادنى مدة البلوغ في حق الغلام اثنا عشرة سنة
 ثم يولد له ابن لسنة اشهر لان اقل مدة للحمل ستة اشهر ثم يولد له ابن ثمانية عشر سنة ثم يولد له ابن
 ثمانية عشر سنة فيصير جردا بعد خمس وعشرين سنة ولو فرضنا مقام من بين السنة يصير جردا في ثنتين وعشرين
 سنة لان ادنى مدة البلوغ فتهن تسع سنة تكن هذا عام في الذكور ومن ثبات وذاكر لا ولاه جرد
 يكون جردا فاسدا فلا يكون جردا مطلقا كذا قال شيخنا رحمه الله تعالى فان كان الذي عليه
 الحق فيها اضعيفا اي فان كان الذي عليه الدرس سفها محجورا عليه اضعيفا صبيا او سفها
 خيلا او لا يستطيع ان يملكه او غير مستطيع للاعلاء لنفسه لغيره او خرس فللملوك عليه بالعقد
 الذي على امره ومن ملكه ومن ماله لغتان وللجواب لا يفسد به الله ان هذه من جليلنا
 لانه يجوز المدائنة مع التسفيه وقوله فلم يملك له بالعقد لا يدل على ان التسفيه مولى عليه
 من الهاء في قوله ولله واجبة الى الذي لا يستطيع ماله ومنه الصحيح لانه اقرب لهذه
 الكناية من التسفيه ثم لا تنافي التفرع على قوله لانه لا يرى المحر وانما التفرع على قولها فعندنا لما صح
 المحر لا ينفذ معه في وان كان فيه مصلحة احازه للحاكم اذا كان المثل ما في يد التسفيه فيه
 ربح او عطل القيمة فاما اذا ضاع المثل في التسفيه لا بحيزه القاض كذا في بسوط خواهر راده
 به الله وانما قد بالحكم لانه الولى اذ لم ينصك ولى حتى اذ انصك ولى تحفظ بحيزه الولى
 وان اعتبر على انفذ عتقه من حله عنده ان كل تصرف يوثق به الهزل يوثق به المحر وما لا فلا لان
 التسفيه في معنى الهازل فان قلنا لما كان التسفيه محجورا ينبغي ان لا ينفذ عتقه كما في المحجور في الصبي
 قيل انه يشبه الصبي من وجه لانه يحتاج تبذير المال كاصفات من الصبي وبشبه البالغ
 العاقل من حيث انه مكلف

انما ينفذ التسفيه
 من غير العقد

مخاطبة احكام الشرع فوقنا على شيهن حفظها واطلقنا له بعض التصرفات من الطلاق والكحل
والعتاق لشبهه بالمصلحة البالغ ومحرمناه عن البعض كالبيع وشهه بالصحة وهذا
اولى من العكس لان الطلاق والعتاق لا احتمالان للنقض بعد الوقوع والبيع والشراء احتمالان
النقض فوجه والسفة ينزل الرضا بحكم العقد فيكون كالهزل اذا هزلنا في اختيار الحكم والرضا به
ولاشنا في الرضا بالمباشرة واختار المباشرة فان قيل الهازل غير راض لما ان الهزل ان يراد به
ما لم يوضح له ولما لم يرد ما وضع له لا يكون راضيا جزما اما السفه يرد ما وضع له فكيف يكون غير راض
فيلزم ان غير راض حيث موحد العقل والشرع وان كان مريدا راضيا من حيث الهوى والطبع
وهذا لان السفه خفة تقتري الانسان فتبعته على العمل بخلاف موحد العقل وذكر في المبسوط
المجوز عليه بالسفاه كالهازل في التصرفات فان الهازل يخرج كلامه لا على وجه كلام العلماء
لا اتباع الهوى من كابة العقل لا نقصان في عقله فكيف تصرف لا تؤثر الهزل لا تؤثر السفه
وكيف تصرف لا تؤثر الهزل لا تؤثر السفه فوجه والرضا بحكم العقل ليس شرط في الطلاق والعتاق
بالنص وهو قوله تعالى صلى الله عليه وسلم ثلث جد جرح وهو من جد الحديث ولا هما شتان
من كراه الذي ينبغي به الرضا فيعلم ان الرضا ليس شرط فيها فوجه لان البضع حاله الدخول
الامر ان يترك حقا للمال ولو تزوج المريض امرأة فبهر مثلها بصير اسوة للفرس القرية
ما يصير عبادة بواسطة كبتا السقاية والرباط وابواب الخير عام تشارك القرية وغيرها وهذا
كال كفالة والضان من صل انما يكون بالانزال حقيقة ولما كان الجبل ومن خيال لا يكون الا
من نزل الجبل علما على البلوغ وكذلك الحوض لا يكون الا من تجبل وذكر يكون بعد نزال وانما
قلنا بان البلوغ بالانزال حقيقة لان البلوغ عبارة عن بلوغ المرأة كمال العقل والقدرة
وذلك لا يتحقق على الكمال الا عند جلال وهذا لان القوة والقدرة من حيث من شبات ومن لا
وذلك انما يكون باستعمال الجوارح السليمة وارتفاع المواضع وقيل الادراك امكان استعمال
سائر الجوارح ثابت دون امكان استعمال هذه منة فما وضع له وما اقتضا الشهوة التي كمالها
بالانزال قوله صلى الله عليه وسلم

من البلوغ

لا صلوة لحايض الا بخار ارادته المانعة ببلوغ النساء بطريق المحازل ان الحيض مستلزم البلوغ قد
للمرء واداد اللازم وانما اورد الحديث ليبين ان بين الحيض والبلوغ ملازمة واذ اثبت الملازمة
منها ومن ثمة من البعض من نزال الجبل فيكونان اما رتبنا ايضا لان الحكم متى ترتب على احد المتلازمين
ترتب على من خضره واذ كان الحيض ملازم من نزال الجبل يلزم من ختلام والاجبال ضرورة
لانها لا يكونان بدون نزال الجبال ولما كان من نزال علامة البلوغ في حق الجارية كان علامة
البلوغ في حق الغلام ايضا لان المعنى يشهد الكل فوجه بناء على القائل في العادة الغالب ان
مطالع علامات تظهر لهم في هذه المدة تجعلنا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة والعادة امر
مقطوع به فاذا خالف من هذا الا يلتفت اليه وان حصفه الله احاط به محتمل ان يكون مخناه
انا لو حكمنا ببلوغه في المدة التي قالنا لصرا مضيقين على انه تصرف في غير موضعه وهذا
من حياط لا معنى له لان فيه ترك حياط من وجه اذ فيه قول سقوط التكليف الى تلك الغاية
محتمل ان يكون وجه من حياط ما قيل في قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ
اشده قال بعض السلف بل شدة ثمانية عشرة سنة وما بعضهم اثنان وعشرون سنة وقال بعضهم خمس
وعشرون سنة واقاما قالوا فيه ثمانية عشر سنة فوجه ان يعطى الحكم عليه للاحتياط فوجه لانه
يوقف عليه الا بقوله فيقبل كما مر في قوله ان خضت فانت طالق الكلام في المحر سبب الدخول
موضعين احدهما ان من كبت الدون اذ خيف ان يتلف ماله بطريق من فرار وطلب غرماؤه من
القاص ان يحجر عليه فعنده لا يحجر عليه الثاني انه لا ساع على المدون ماله عند ان خيفه الله فوجه
ومنع من البيع اي اذا كان اقل من ثلث المثل اعمال البيع ثم المثل لا يتطرح في الغرما والمبيع لم يمتهم روى ان
عمر رضي الله عنه خطب ذات يوم وقال الا ان استيفج جهينة رضي من حبه ابن وامانة ان يمار
سبق الحاج فاد ان معرضا فاصح وقد رين به ومن كان له مال فليخذ علينا فاننا بايعوا ماله
وقايموه من غرمايه بالحصر والياكم والدين فان اوله لهم ولغيره جرت كذا في الهادي في المطرزي
لا ينفج تصغير من منفع صفة او علما من الصفقة وماوا الشواد وجهينة بطر من قضاة واذ ان من
استدان

افتعل من الدين ومعرضا من قولهم طأ معرضا اي ضح رجل كحدث وقعت ولا تثنى شأوين
غلب من قلم وان الدتني على قلبه وعن ابي زيد يقال رين بالرجل اذا وقع فيها لا يستطيع الخروج
منه والمعنى انه استدان ما وجد من وجده غير متبال بذلك حتى احاط الدين بماله ولا يدري ماذا يصنع
فليخذ اي فليأت بالغداة والحواشي له ان هذا حكمه جازي فحتم ان ماله كان غروضا
وسمح ان ماله كان دراهم والدين نائير فصرف الدراهم بالذنانير وعند اي خشفه ضحى الله
عنه للامام ذلك وسمح ان يباع برضاه او بغير رضاه ثم احاز بعد ذلك ~~منه~~ فان قرني جاز
للمجرى ان يقرها لانها معطوف على قولها وينفق على المفلس المراد المدينين الجحود وهذا اعلى
قولها ايضا وبذلك القروض بالقبض لان القرض ان كان اعادة حكما لكنه سيادة حقيقة ولو
كان بذل القرض بالقبض لكان مكررا لانه قد استفيد من قوله كتمن المسح فكيف وقد صرح في شرح
ابي نصر رحمه الله بذلك حيث قال من ثمن مسح او بذل قرض هذا اللفظ لا يحتل ذلك بل حصل
هو الفقر وان ادعى الفقر وان لم يعلم انتقاله عنه فكان القول قوله ولم يجز حتى يقيم خصمه اليه
على ان له حالا وان علم انتقاله عن من صدر الذي هو الفقر وصار غنيا مملوكا ذلك فاذا ادعى الاطلاق
وهو امر طارد لم يقبل قوله وحسن ان الظاهر ان طالم ~~منه~~ خلى سبيله اي متى اى بعد مضي المدة
وكذلك ان اقام السنة لانه لا مال له يعني خلى سبيله ان تصاحب الحق مقالا اراده التقاضي
نقسم بينهم بالجصاص اي اخذ كل واحد بقدر حصته ~~منه~~ في حق دفع الجبيل اي يصلح لدفع
الجبيل لا يبال الحق في الملازمة ~~منه~~ الا ان يقيموا السنة بشر ان سنة اليسار تترجى على سنة
من غسار لانها اكثر اثباتا واعلم ان سنة ~~منه~~ عسارا انما تقبل اذا قالوا انه كثير العيال ضيق
المال اما اذا قالوا الامالك لا تقبل الفسوق صلح ان سلخ فاسقا والطاري بعد البانوي يكون
ابتاعه منه الضمير المستكن ابتاعه بوجه الى الرجل والضمير البارز منه الى المتاع والضمير
يرجع الى كلمة من والله اعلم كتاب الماذون
~~منه~~ ذن موه طلاق عن الشيء اى شئ كان ~~منه~~ ضد الجحر والجحر عبارة عن المنع في عرب اللسان
يراد به موه طلاق في حق التجاره وركنه قول المولى

فيه بحث

اذنه لكره التجارة وشروطه ان يكون الما دون عاقلا وحكمه فكر المحر الثاني بالرق شرعا ورفح
لما نزع من التصرف حكما واشتات اليد للمعد في كسبه منزلة الكتابة الا انها لازمة لانها يجوز
ومن ذن لا يكون لا زما لخلوة عن العوض بمنزلة الملك المستفاد بالبيع وهذا لانه اهل للتصرف
حدوث الرق فيه كما كان قبله لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا وذلك لتحقيق الرق بغير اعتبار
كلامه شرعا لكونه صادرا بامير ولا ينعدم ذلك بالرق فان صلاحية الذمة ومحل التصرف فيه
صلاحية لا لزام الحقوق ولا ينعدم ذلك بالرق فان صلاحية الذمة لا لزام من احاط الشر
بماله بالرق لا يخرج من ان يكون من البشر الا ان الذمة ضعفت بالرق فلا يحل الما فيها الا اشاعا لمالية
الرقبة ومالية الذمة حتى المولى فكان يجوز ان يتصرف حتى المولى بمالية الرقبة وذلك بسقط لوجود
الرضا عنه لعلق بمالية رقبته فكان ~~منه~~ ذن فكما للمجرى من هذه الوجه واعلم ان ~~منه~~ ذن يشترط
منها ان يصرح به او ياذن له في شئ خارج عن رخص الله الراي بان قال افعلا صباغا او قصارا او
راه تصرف ~~منه~~ لا ينكر عليه او يبيع عليه غلة كل يوم او كل شهر ~~منه~~ واذا اذن المولى لخدمة
التجارة اذنا عاما بان قال اذنه لكره التجارة ولا يقيده ومعنى السائر المجمع منها ~~منه~~ فان اذن
له في نوع منها دون غيره سوار سكت عن غيره بان قال له اعلم ان البر ولا تجهر وسكت او فاه صرحا بان
قال اعلم ان البر ولا تجهر كذا كذا في ~~منه~~ ايضا وغيره الشافعي يقيده على الوكالة لانه تصرف للمولى
ما ذنه فلا يملك التصرف الا فيما اذن له فيه خاصة كالوكالة والمضاربة ولما استقنا ان ~~منه~~ ذن فكر
المجرى والعند بعد ~~منه~~ ذن يتصرف لنفسه لانفكاك المجرى عنه فلا يستند بنوع دون نوع كما لو توضح الصلوة
حازله اذ ارضاه لغري بذلك الوضوء وكما جاز قيد عند لذهب الى طرف معين له ان يذهب الى طرف
وهذا الان بمطابق ~~منه~~ ذن يملك التصرف وبه نابة لا تحصر مطلق اللفظ من غير تنصيص على التصرف كما في
الوكيل والدليل عليه ان الما ذن لا يرجع مما لحقه من العهدة على مولاة والمتصرف للغير يرجع عليه بما
لحقه من العهدة والخاص ان ~~منه~~ ذن انا بقره وتوكل عليه لانه منظر الى الحكم وهو المالك فان المالك يقع
للمولى ونحن نظرننا الى نفس التصرف في ذلك يحصل لسانه الناطق بعقله المميز وذلك ملكه وما تحت
التصرف في ذمته وذلك

والمكشاة للمولى على سبيل الخلاف عنه وهذا لان المولى في حوز التصرف مولا اهلية وهي ثابتة للعبد
والمانع حق المولى وهو شرط وان اذن له في شئ بعينه كسر اللجم فليس باذن وهذا استحسان
لانه لو جعل اذنا في التجارة ساعد على المولى استخدام المالك في حوائجهم في ضرورة التجارة
لان الدين حلت التجارة الا ترى انه يلزم بالشراء وبيع حارة وبيع ما ذوق فما يعود الى التجارة فلو لم
يصح لا اجتناب الناس من بيعته ومعاملته وضمان الغصة ضمان معا وضمانه عندنا لانه تملك وتملك
في المار فصيحة كالمقبوض بالبيع الفاسد وهذا الماعرف ان المضمونات تملك عند اداء الضمان مستندا
الى دقة وجود السيد في حوز وانه ما دون في التجارة التجارة اسم لمبادلة المار بالمار والبدل
في الكتابة بمقابل بفكر المحر وان لم يكن الا ترى ان الحيوان شدة ديننا في الذمة في الكتابة وهو لا شدة
دنا في الذمة بدله عما هو وما وكذا الاعناق والحيث ليس تجارة لما يتنا واما اجتناب القليل لانه من
ضرورات التجارة والشئ اذا ثبت ثبت بلوازمه وتوابعه وهذا لان من عادة التجار ان يطعموا
او يضيفوا استخلاصا بالقلوب المحاصرين ودونهم متعلق برقبته المراد منه دين وجب التجارة
او ما يوفى معناه كالسبع والشراء وبيع جارة وبيع استجار وضمان المفضول والودائع وما مات اذا
حدها في حوز لانه ما دون في التجارة لاني التصرف في رقبته الا ترى المالك من لا يملك سبع رقبته ولو
كان داخل تحت الاذن يملك سبعا كسب التجارة وهذا لان الرقبة ملك المولى فلا يتعلق الدين
الاتعلقه والمولى عين الكسب للتعلق به دون الرقبة لان غرضه تحصيل مال لم يكن لا تفوت مال
قد كان وذلك اذا دين التجارة من كسب التجارة ولست ان الدين ظهر وهو في حق المولى لانه
وحد بالتجارة ومن ذن من المولى قد ظهر في حق التجارة ومن صرح ان كل من ظهر الوحد في حق المولى
انه متعلق بالرقبة استبقا لانه لا بد من محله مستوفى منه واقرب المحال اليه نفسه لانه وحده عليه فستوفى
منه كدس استهلاكه للجامع دفع الضرر عن الناس في حوز الا ان نفقه المولى اي يودي حوز
الدين ولم يردنه اذ رقبته وهذا لان حق الغريم هو الدفء والاستوفى لم يبق لهم حق المطالبة
بالسبع قوله الحق المولى المشتري لانه لو طولثنا لزم السبع ثانيا وحده سقر المشتري ولزم
عجز عنه لم يصح محجورا الى اخره من صرح

في هذا ان الحجر انما يصح اذا كان ثلث من ذن ولا يصح اذا كان دونه حتى ان ذن اذا كان عالما
منتشرا بان علم بالاذن اهل سوقه وجلان فالحجر يكون كذلك ولا يصح ما دونه وهو ان يحجر في شئ
وان لم يعلم بالاذن الا العبد بالحجر يكون محضته ولا يصح اذا لم يعلم به العبد وان اذن له ولم
يعلم به ويقع بحجره يعلم به العبد وهذا الماعرف ان النسخ يكون بالمثل انما هو دونه والمراد بقوله
اهل سوقه اكثر اهل سوقه لانه ليس في شئ من اعلام الكثر في حوز لئلا يودي الى غرورهم وهذا لا يتم
بما علمونه بناء على ان ذن فلو صح الحجر بغير علمهم تضرروا به لان العبد اذا اكتسب ربحا باخذ
طالوت ان لحقه ذن اقام الله انه كان قد حجر عليهم فتاخر حقوقهم الى ما بعد العتق فيكون المولى
يخبرهم من ذن كالحجارة لهم الا ترى انه اذا راي عليه بيع ويشترى صير ما ذونا لدفع الغرور فلان
يبقى ما ذونا لدفع الغرور اولى فان مات المولى الى اخره من صرح هذا الماعرف ان التصرفات
على نوعين جازم ولازم فاللازم ما لا يكون له ولاية العز او الفسخ كالرفض وغيره والجازم ما لا يملك
وما لا يكون ذلك لا يملك لاداء حكمه من ذن لانه لما كان غير لازم كان له لاية الفسخ في كل
ساعة وكان تركه على حاله غير منسوخ بمنزلة اداء العقد واذ كان كذلك فلا بد من قيام اهلية
من ذن في حالة البقاء وقد انعم ذلك بالجنون وكذا انا الحقوق لانه موت حكمه في حق المولى
لا يرضى تصرفه في حق صرح ان ذن لانه الحجر كالتصريح به كذال لانه ذن والطاهر ان المولى
انما يرضى تصرفه تحت طاعته ولا يرضى تصرفه بعد تمردده وابقه فان قبل الابان لاشافي اشداء
من ذن فكذا ينبغي ان لا يمنع بقاءه قلنا قد ذكر الشيخ من مام خواهر زاده رحمه الله ان من يات
منع اشداء من ذن عندنا فلنا ان يمنع وليس ستم فالدلالة ساوطة عند التصريح بخلافه واذ
عجز عنه فاقاراه حازم الى اخره معنى المسئلة اذا اقربا في يده انه امانه لغيره او غصه منه او يقر
بدين عليه فقصه ما في يده في حوز لانه كسبه فكون اخبر به فان قبل هذا موجود في المحجور
ومع هذا لا يصح قبل هذا كسبه اكتسبه في حال من ذن وقد كان اقراره في هذا المار صحيحا
حال ذن ما اعتبار به على المار ما اعتبار بكونه ما ذونا الا ترى انه لو اخذ المار منه ولم يحجر عليه
لم يصح اقراره منه لانعدام يده فخرقا

ان صحة اقراره فيه باعتبار يده ويده باقية بعد الحجر عليه فيصح اقراره فيه كما قبل المحرر
 لوجود الحجر ان صحة اقراره باعتبار الاذن وقد زال بالحجر وصار كما لو كان محجورا عليه
 من صلافة فربيعين يده لانسان انه لا يصح كذا هنا ولا تعالى ان صحة اقراره كان باعتبار
 اليد وبقي باقية لان الحجر عليه لما كان منعاه من التجارة فمما في يده كان قيام مقام اخذ المال
 منه **فصل** لان الملك كان ثابتا اي ملك المولى كان ثابتا في كسبه قبل الحقوق الدين لما ان كسبه
 مملوك رقبته ويذا فبقى بعد حقوق الدين لبقاء سدا الملك في كسبه وهو ملك رقبته الا ان لو اعتر
 عنده المدين حاز عتقه والدين في الذمة لاني الكسب ان وتعلق في غير انما يتعلق بالدين ولا
 تعلق له بالكسب انما حله الذمة ولا تعالى **فصل** ان يكون المدين قبل الكسب لان الظاهر ان يكون
 بعه ولين كان فقولا متى اثبتنا الحكم في هذه الصورة ثبت في الجميع اذ لا ياتي بالتفصيل
 وله ان العبد متصرف لنفسه وقضية هذا التصرف ان يقع الكسب وانما وقع للمولى
 على حيل الخلافة عنه كما يكون للوارث من المورث فكان من شرط فراغه عن حاحه العبد فاذا اقام
 لم يثبت للمولى كما لا يثبت للوارث الملك في التركة اذا كان على الميت دين محيط واذا ما ع من المولى
 شيئا مثل قيمته حازا ما عنده فظاهر لانه كالاجنبي عن كسبه وعند ما استفيد ملك التصرف فكان
 اعتباره مفيدا ولا يثبت فيه فيجوز وان باعه نقصان لم يحز لوجود التهمة وهذا عنده وعلا
 ان باعه نقصان محوز السع وصحير المولى ارشاء ازال المجابة وان شاء نقص من ان
 باعه المولى اي باع المولى من العبد فان سلم اليه قبل قبض الثمن اي سلم المولى المسع الى العبد
 قبل قبض المولى الثمن في قبض الثمن اضافة المصدر الى المفعول **فصل** لان المولى ملكه مدا و رقبته
 اي المولى ملك العبد المادون المدون رقبته ويذا فلو لم يسقط الثمن لاستوجب المولى على عبده ذينا
 والمولى لا استوجب على عبده ذينا بخلاف ما قبل التسليم لان الثمن غير موكدا لا جتاله السقوط
 لهلاك المسع فلا يكون ذينا كما لا فلا سقط الى هذا اشار الشيخ الكبير يد الدرس رحمه الله
فصل لانه ما كذا اي المولى ملك المسع يدا وحق حبس المسع باعته اذ كونه مالكا لا حوا
 السع يفتقر عليه لا على ملك الرقبته

الا ترى ان بيعه بن لا يجوز وسع الولى مال السليم يجوز واذا كان كذلك كان حق الحبس
 الذي هو من احكام يفتقر عليه ايضا ضرورة وجاز ان يكون للمولى حق الدين اذا كان يتعلق بالعين
 كالمكاتب لما كان للمولى على رقبته حازا ان يحمله ملك الكتابة بخلاف ما اذا سلم لان الثمن يتعلق
 بالعين فلهذا كان الباع اسوة للمغرم بعد التسليم لا قبله وهذا الفقه وهو ان قبل ملك الباع بان
 من رقبته فكان حابسا ملك نفسه من وجه **فصل** فحقه جائز لان ملك الذات قائم وهو اذ العتق
 يفتقر عليه ويضمحل المولى للمغرم الاقل من قيمته ومن الدين لانه ما لا اعتاق فوق علمهم محال للمولى ولا
 لهذا العتق وحشا الضمان الا ان الدين اذا كان قبل ضمن هذا القدر وان كان الدين اكثر ضمن
 فنه العبد لان من تلافى حصل هذا القدر كذا في مبسوط خراخر زاده رحمه الله وبهذا تبين ان قوله
 المولى المولى ضامن لقيمة محمولا على ما اذا كانت القيمة مثل الدين او اقل قوله طلبا للمسع اي
 للدين من حيث طلب السع لامن حيث اخذ رقبته وهو منصوب على التمييز قوله لانه لا رضى تصرف له ولده
 في الاشواق فيكون حجرا فان قيل قد اذن صرحا فكيف نصح بالدلالة قلنا لان سلم انه اذ
 صرحا هذا فرض ملك وليس سلمنا ذلك فنقول بقاء الاذن بالاستصحاب لا يكون ثابتا بدليل وهذا الحجر
 ثبت بدليل فكون موافق **فصل** عند الشافعي ان الصبي فاسد العبادة فها صار موليا عليه ولما
 لم يصير موليا عليه صحيح العبادة لان كونه موليا عليه سمة العجز وكونه وليا سمة القدرة فلا
 جتمعان وعندنا الصبي العاقل صحيح العبادة فيما نفعه من كل وجه سواء كان موليا عليه او لم
 يكن لقبول الهبة ومن سلام وان كان تردين الضر والنفع فانه صحيح العبادة في حق الانعتاق
 حتى نعتق سعة وشراره موقوف على احازة المولى وفيما يضره من كل وجه كالطلاق والعاقرة فانه فاسد
 العبادة اصلا في حق نعتاقه والنفاد جميعا اذ امرنا هذا فقولا الصبي مولى عليه في البيع والشر
 ومن سلام فلا يصح منه عنده وعندنا لما كان من سلام نفعا يصح وان كان موليا عليه السع
 والشر يصح ايضا اذ اذن الولى **فصل** انه تصرف لا عقل لعدم التكليف بانه ان الصبي
 علم العقل حكما فيما صار موليا عليه لانما لم يبق ولاية الغير عليه ولم يجز التكليف عليه علم ان ما
 من العقل سابق من عبادة لانه

نصرف عن عقل اجبر ما ذن الوحي ونظره وهذا الان البصير العاقل شبه البالغ من حيث انه عاقل
وشبه الطفل الذي لا عقل له من حيث انه لم يتوخ عليه خطا الشرع وفي عقله تصور وللغير عليه
ولاية فوقنا على الشبهين خطها فقلنا الشبه بالبالغ يجعل صحيح العبارة فيما تنفع من كل
فاسد العبارة فيما يضره من كل وجه وفيما هو دايما من مرس محله اهلا بعد ذن لا قبله ويكون منعفا
قبل ذن غير نافذ وذكر الوحي في الكتاب ينظم الاب والجد عند عدمه والولي والوصي والقار
والنبيه بالعبد الماذون بعد ان ما شئت في العدم من حكام شئت في حقه فلا يستقدر تصرفه نوع
دون نوع وبصير ما ذونا بالسكوت وتام هذه المسائل مذكور في المستوفى لما فرغ من كلام
والجبر وما من العوارض ذكر الماذون مطروحا مستطرد ثم شرع في الجنايات التي يقضي الى الموت
من العوارض ايضا ولعله لما ان اخرا من ذن ان الموت الا ترى انه كيف ذكر الجنايات والشهيد
في اخر كتاب الصلوة ثم قدم الجنايات على الذيات لما ان الذيات شئت بالجنايات في سبب
تتقدم على المسببات والله اعلم كتاب الجنايات اعلم
ان الجناية اسم لفعل محرم شرعا سواء جل بال او نفس الا ان استعمال الفقهاء مطلق اسم الجناية
يقع على الفعل في النفوس بل فيهم خصوا الفعل في المال باسم الغصب السرقة والقتل اسم لخرج مؤثر
في اذهاق الحيوة في القتل على اربعة اوجه ذكر في المبسوط على ثلاثة اوجه عدم خطا وشبهه
وكان لو بكر الرازي يقول القتل على خمسة اوجه عدم خطا وشبهه عمد وما العرى محرم الخطا وما البير
بعد ولا خطا ولا عرى محرم الخطا وانما ذكرنا القتل على اربعة اوجه لان ما العرى محرم الخطا
حكم الخطا فلم يفرده نوعا والمراد منه بيان انواع القتل بغير حرم فما يتعلق من حكام والآفات
انواع كثير منها الرجم وقتل العرى والقتل صلبا في حق قطاع الطريق ثم بدأ بالعهد لان الجناية
على النفوس فاعتبرها ما يكون عمدا محضاً فانها من اعظم الجرمات بعد شراك الله تعالى من اجل ذلك
كتبنا على بني اسرائيل ان من قتل نفسا الى قوله فكانا قتل الباسر حتما فقد جعل قتل نفس واحدة كغيره
العالم ان لو كان ذكره وسح البسر ونفس العبد شيان احدهما انه عبارة عن فعل يرتب على قصد صحيح المال
انه محظور محض ليس بشبهه

وهو طرا

مع
الوقوف عليه
الفعل

والاشح من مام يرد الدرس في الله العبدان يقصد اذهاق الروح بآله صالحة لذلك لان اذهاق
الحيوة وهي غير محسوسة لا يمكن فاقيم القصد على اذهاق الحيوة بالضرر بالتملح الذي هو جازح
عامة الظاهر والباطن مقامه وشبهه العدم ما تعذر خبره بالحصا او السوط فان لهذا معنيين معنى
العدم باعتبار قصد الفاعل الى الضرر ومعنى الخطا باعتبار قصد انعدام القصد عنه الى القتل لان الة
الضرر للتأديب دون القتل والقائل يقصد الى كل فعل ياتيه فاستعماله آله التأديب وليس على انه لم
يقصد القتل فكان خطأ يشبه العدم واما الخطا فهو ما اصابه ما كنت تعذر خبره واعلم ان
سواء اذهاق على مام التحلية من اذهاق القتل وبين القائل وعلى القائل التحكيم القتل حاز لا وليا
القتل فان قيل كيف يستقيم من استدلال بقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فانه انزلت فمن
قله لانه اذهاق لقله كذا ذكره في شرح التاويلات فكون كافرا ولا كلام فيه قيل
ذكره ايضا انما نعلم بموجب ظاهر من ان جزاء قاتل العمد موت النار مطروحا للخوارق وهذا عند الله
تعالى حتى الافضل عليه بالتجاوز والعفو ان لم يكن له حصة وان كان له حصة تقابل فسد
الله سبابة حسنات القود القصاص المراد من قوله تعالى كتب عليكم القصاص قتل العمد
انه اوجه في الخطا والدمية في اية اخرى في الا ان يعفون ولما امر بموجب ذلك القود
الا ان يعفون ولما يكون استثناء متفصلا ولا كفارة في العمد لا كفارة بين العادة
والعقوبة فلا يحسب الا سدد دايما من الخطا باجة والسافعي وجبه ما يدركه النص لا حاجة
في الخطا مع ان الحاطي معذور فاولي ان تحسب العمد وشبهه العمد عند ان حصة الله الى غيره وهذا
لان حصة التحصن ان يباشر الفعل بالله في محله وآله القتل في آله الجازح لان الجرح يعجز عن نقص
البنية طاهر او ما طنا وما سواه ما يدق ينقض البنية طاهر الا ما طنا لا طاهر فالقتل اذا كان
بعلة الطاهر والباطن يكون قتل من كل وجه وما ينقض البنية باطنا لا طاهر يكون ناقضا فلا
يحلل الناقص اصله الكامل محلا خلا ثم سددى حكمة الى الناقص ان كان من جنس ما شئت بالشبهات
فاما ان يحل الناقص اصله حصوفا فما سددى لها فلا والتمسك بقوله عليه السلام الا ان قيل
خطا العمد من السوط والقصا

ان الشارح اطلق اسم خطأ الحمد على الاعتدال لتوط والعصا ولم يفتقر من الصغير والكبير فكون شاملا
لها عملا بالاطلاق وذكر في المبسوط هذا الحديث بروي روايتين بل نصب قتيلا لتوط على التفسير وبالرفع
على انه خبر المستند وذكر في المبسوط وسرار فيه بدون الواو وفي الهداية ونسخ النافع بالواو وجب
شبه الحمد على التفسير من اى على التفسير الذي فتره ابو حنيفة رحمه الله وعلى التفسير الذي فتر صاحباه
فان قيل لم يجمع من ثم والكفارة استداثر ثم سقط الاثم بآثار الكفارة وقال الشيخ الامام
ابو الفضل الكرماني رحمه الله وجرت في كتب اصحابنا ان لا كفارة في شبه الحمد على قول المخيفة رحمه الله
لان كماله ثم منع شرع الكفارة كما في العهد المحض فكله تعالى ومن قبل موثنا خطا في الالة والتمسك
ان شبه العهد شبهة للظواهر اثنائه والكفارة مما احتاط فيها فثبت شبهة السند كما ثبت بحقيقة
لعدم المماثلة القصاص منى المماثلة يقال اقصر اثره اى ذهب كما ذهب هو ومنه المقتصة ولا مساواة
من ينقص النية طاهر او باطنا ومن ينقص النية باطنا لا طاهرا الغرض الحديث حقيقة القاتل
من الخطاين ان يذبحه ولو قاصد في وضو الذي الى ذكر المحل لكنه محطى باعتباره قصده لانه قصد الصيد
وفي الثاني لم يذبح الذي الى ذكر المحل وانما قصد الذي الى محله وهو الغرض فكان محطيا من حيث انه
انعدم عنه قصد الى المحل الذي اصابه فكان الماني اقوى في كونه خطأ لانه اذا وقع في الفعل وقع
في القصد ايضا ولا ما ثم منه اى الوهمير قالوا المراد اثم القتل فاما في نفسه فلا يعرى عن ثم لان
القتل امر عظيم فلما احتل به المرء من غير قصد لم يكن منه قاتل وان على كل واحد المبالغة في التجرد بكيلا
يبتلى مثل هذا الامر العظيم فاذا تركه كان محالوا بترك التجرد انما بالنقص وشرع الكفارة التي هي
ستارة يودن لهذا المعنى فكله لانه قاتل خطأ فان قيل لما كان قاتلا خطأ فلم قلت انه يعرى
محرم الخطا قيل الراجح انه قاتل خطأ بقدر اى فاقم صاحب شرط التلف مقام صاحب العلة
حرف البير شرط في الحقيقة والمقتل علة السقوط لكن العلة ليست بصلحية لاضافة الحكم اليه لان القاتل
لا تعدي فيه فقد سلم الشرط من محارضة العلة فخلص لان بضاف الحكم اليه وهذا لان الشرط ما يتعلق
الوجود دون الوجود والعلة ما يتعلق بالوجود والوجود فشارك الشرط العلة في احد وجوهها فاما
ان يقوم مقامها وانما سماه القاتل للتبسيط لان

وحيث ان في العلاقة رضى الله عنه خازان
مكون لا ثم عليه ثم والكفارة

هذا الشرط في معنى العلة فصار مشاهدا للشد الذي هو في معنى العلة وهو مستور الدابة وفرد هاتين ولا
كفارة عليه لا قال شرع الاخرى من ثم يودن لوجوب الكفارة لانه ياتهم اثم الجفارة اثم القتل وكفارة
القتل لا يكون بدون فكله لانه ليس بقاتل حقيقة الكفارة جزاء مباشرة القتل وهو لم يباشر القتل لان
المباشرة ان متصل اثر القتل بالمقتول انما جعلناه قاتلا بقدر اى في وجوب الضمان صيانة للاموال
والدماء عن ثم قد ادفعه الحقن للحفظ ولم يذكر العصمة لانها اشد من الحفظ وذكر
الحقن ليشمل المسلم والذمي وذكر القاتل ليعرف المستامن من ثم تعالى ومن قبل موثنا خطا
هو قد جعلناه بولية سلطانا اى سلطانا على القاتل من ثم قد صاغ من فلا يثبت اى الولى فلا يثبت
القاتل ولا اثني من القاتل واحد كعادة الجاهلية وقيل لاسرار المثلة من ثم للكفارة العصمة
وهذا لان عصمة الذمي بواسطة عقد الذمة مع وجود البطخ للقتل فان الكفر من اعظم الجنايات فكان
موترا في استدعاء القتل الذي له اية العقوبات ولان عقد الذمة خلف عن بلام في معنى الحقن فكل
عصمة دون عصمة المسلم الذي ثبت بالاسلام الذي هو اصل معنى الحقن ضرورة وكذا عصمة العبد
دون عصمة الحر لان الرق اثر الكفر والرقب عامر ولان الرق اثر في النفسية ولهذا لا يحد القصاص
على المولى بقتل عبده ولو لم يؤثر لكان المولى كالاخى فيلزمه القصاص فكان عصمة من حيث انه مالك
من وجه فلا يحد منه ما هو محتض بالنفوس ولان الله وجد التساوى بينهما في سد العصمة وهو التكليف
اى القصاص من عهد المساواة في العصمة وقد وجد المساواة في سد العصمة وهو التكليف وهذا لان الله
تعالى كلف الاذى ولا يمكن من اقامه ما كلف به الا ان يكون محرم التعرض ولا يقال ان الكفارة
لا تخاطبون بالشرايع عندكم لان المراد نفس التكليف لا جميع الكمال لان ذلك ساقط العبرة الا ترى
ان الفقير يساوى الغنى وان لم يكن الميسر الفقير مأمورا بوجوب الزكاة والحق ولا يلزم الصبي لان كل
من حكام واجبة على الصبي عند بعض المشايخ بخلافهم الله لقيام الذمة وانما سقط بعد الجرح ولا يلزم
المستامن لانه صار مقصودا نظرا الى التكليف لكنه اسحق دمه بعرض الكفر المحار كمالا يباح دم المسلم
بعرض الزنا وغيره وهذا لانه بالاستئمان لم يخرج من كونه محاربا لانه على قصد الرجوع وقيل له
المذكورة في النص ما نقل عن ابن عباس

رضي الله عنها كانت المقابلة من بني النضير من بني قريظة وكانت بنو النضير أشرف وكانوا يعدون قريظة
على النصف منهم فواضعوا على أن العبد من بني النضير مقابل له الجرم من بني قريظة وبنو بني منهم بمقابلة
الذكر من بني قريظة فانزل الله تعالى هذه الآية ردًا عليهم **قوله** ومن دلت على أنه قصاصا بان قتل
أمة مثلا فصا وميزا للابن لأنه هو الولي فيسقط فان قيل الحديث يصلح حجة للمسئلة للبقية
ومن ما إذا قتل الرجل أمة ولا يصلح حجة لهذه المسئلة لأن الحديث سفي قيل **قوله** بالابن قصاصا وهذا
ليس بقيل للابن بالابن قصاصا وهذا ليس بقيل للابن بالابن بل بالأم يقال أقاد فلانا بفلان إذا
قلبه **قيل** إن القصاص ثبت للوارث ابتداء والسبب انقضاء الميت ولهذا صح عفو الوارث قبل
موت المجرور فكيف في الشبهة والعقوبات تندري بالشبهات قوله عليه السلام لا قود إلا بالبيهة
أي لا قود إلا قودا خلصا بالسيف ضرورة أن المستثنى على وفاء المستثنى منه فان قيل احتمل أن
يكون المراد لا قود بحسب سبب ما الأسد السيف والمراد به السلاح فكذلك لا في حقه
حجه الله أن القود لا أحد إلا بالسلاح **قيل** الحديث تحت الوهمين في مختلفان لكنه في معرض النفي
فما كان يكونا مخرجين كما في قوله عليه السلام لا غرم على السار وبعده ما قطعت منه فانه استغنى عنه الضمان
والعذات ولأن ما ذكرتم كالحماز من الأدل أن القود عبارة عن حقيقة فعل القصاص ولو حملناه
على ما ذكرتم كان محازا ولأن السيف هو المخصوص للاستيفاء والقود قد يكون خيرا ما لا إجماع
فالحمل على ما ذكرتم يفضي إلى ترك النقص **قوله** لأن المستثنى أي المستثنى هو المولى فيقتضي إجماعا
أو عبدا وهو معلوم والحكم متحد واختلاف السبب لا يؤدي إلى المنازعة ولا إلى اختلاف الحكم فلا يبارى
قوله لرد سببه سيفا لأنه إن مات خرا فسد سيفا والولا وان مات عبدا فسد الملك
قوله لأن الصحابة اختلفت قال علي وابن مسعود رضي الله عنهما يقطع ما عليه من ماله ويحكم بحرته
في غير خرا من غير أحيوة وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه بطل الكساة وموت عبدا وكذلك لو اجتمعوا
مع المولى لأن أصل الفطر لم يكن موجبا فلا يصير موجبا بالإجماع **قوله** لأن الراعي ملك والمرقص صاحب
يبدأ بقبه ملوكة للراعي وهي بيد المرقص فاجتمعوا صاحبها بمنزلة شخص له اليد والملك فيستوفيان
القصاص كذا قاله الشيخ **قوله** ما مبرر الدار

CVI

عنه الله **فصل** المازن ما دون قصبة لا نف وما لا من قوله تعالى والجروح قصاص
أي خات قصاص من مواضعه ما لم يرفع القصاص عن نزع المساواة وأكثر القراء على دفع الجرح
فالحاصل أن النضر جنة المائكة فكل ما أكره عاينها فحده القصاص ما لا فلا وقد أكره القطع
من المفصل فاعتبر قوله لأن استيفاء المثل لا يمكن لحوا أن يكون الثاني أزيد من الأول وانقص من الثاني
فوات البصر بقول الأطباء فنظر إليه رجلان عدلان من أهل الطيب وقيل يمتحن بالقابلية بين
فان اشتغل بالتجسس عنه علم أنه لم يفت عينه **قوله** وحجى المرأة أي حجب المرأة ثم يقر منها حتى
مورثها ويربط على عنه من خرى قطن هكذا روى عن علي رضي الله عنه **قوله** إلا السن لا يمكن اختيار
المائكة منه بل يشترط بالمبرد وليس ما دون النضر شيء عندنا ما يوجب عهدا أو خطا لأن شعبة العهد يعود
إلى ماله وهذا لأن القتل عبارة عن إزهاق الروح وهو غير محسوس فلو قتل الآلة الصالحة لتفريق
من جزاء مقام من إزهاق خلاف الأطراف لأنها محسوسة فلا حاجة إلى ذلك وذكر في شرح الطحاوي
أن شعبة العهد ما دون النضر على أن يمكن القصاص من الآلة **قوله** لأن القيمة تتفاوت
من طرات تعتبر فيها القيمة لأنها أموال مبروخة وفي من حوال يعتبر القيمة وهي متفاوتة فلا يجري
القصاص لأنه مبني على المائكة الساعدين اليد ما بين المرفق والكف قرنا الرأس ناحيته كذا في المغر
قوله ما لا ضافة إلى استيعاب المجرى بالنسبة إلى مجرى المشجوع فان هذا مستوعب لا يستوعب
الشاح بان كان رأس الشاح أكبر فلا يلحقه الشين باستيفائه قدر حقه ما يلحق المشجوع
فمنقص فخير كما في الشك والتعجيبة ولا قصاص من اللسان والذكر لأنها ما تنقبض وتبسط
إلا أن يقطع الحشفة لأن موضع القطع معلوم فمكون عاين المائكة **قوله** لا ترى لهم لو اسقطوه
بلا مال وعقرا أخوز والصالح اسقاط من خذ فلما حاز من سقاط من كروجه لأن حوز الاسقاط من خذ
أولى قوله تعالى فمن غنى له من أخيه شيء المراد بقوله له عنه كذا في المسوط من يضاخ وذكر في المسوط
خوام زاده تقريره من غنى له من أخيه المقول شيء من المال فالمدوب لولي القتل أن يقبل ذلك ولو رد
القابل لله بأحسن وذكر في الكشاف غير حق في العفو خلاص العقوبة ومعناه فمن غنى له
حجة من أخيه شيء من العفو أي بعضه ما نفعني

عن بعض النعم ان بعض بعض الغرث والرخ ولى المقبول من نوال القائل والضمير له واخيه من
وفى اليه للاخ او للمتع المدلول عليه وقيل غنى ترك ونحوه وقيل اعطى من رخ القائل وللشعير
او للبذل وقد انكر فاتباع اى فليست الطالب بالمعروف بان يطالبه مطالبه جميله وليؤدى المطاوع
اى القائل له باحسان بان لا يمتطله ولى ان الواحد مائة الجماعة اذا قبل الجماعة الواحد المائة
من الامور النسبة فلما كانت الجماعة مائة للواحد فكان الواحد مائة للجماعة وهذا الان للجماعة اذا
قتلوا الواحد صار كل واحد منهم قاتلا له بوصف الكمال حتى يحجب القصاص للكل فذلك هنا صار كل
واحد منهم قاتلا له بوصف الكمال وهذا ان الواجب عند الشافعي رحمه الله احد الشين هما القصاص
او الدية فلما فات احد الموجبين نفوات المحل تعين من غيره وعندنا الواجب هو القصاص عينا والدية خلقه
والخلف يكون حيث يحسن صلا ويتخذ اثباته لعدو وهناك من يصرح بالقصاص نفوات المحل
فنفوت البذل كما في ميثم الغوري اذا قطع رجلا من يدرج واحد ذكر في الهداية المقرض اذا اخذ شيئا
واخره على يده حتى انقطع هذا الان عند الشافعي رحمه الله اذا وضع احدهما السكين من جانب
ومن غير جانب حتى ينقى السكينان فانه لا يجب القصاص عنده والجواب عن قوله كما يقتل الا
نفس واحدة ان نقول القصاص فيه كذا تركناه بالاثروا المخصوص عن القياس لا يلتحق بالاما كان
في معناه من كل وجه وقطع الطريق ليس معنى قتل النفس ان القطع يحتمل الوصف بالتجزى لانه امانة
العضو فحاذ ان يقطع البعض دون البعض اما القصاص اذا قاتل الروح وانه لا يتجزى وان قطع واحد
ممنى جليلين سواء قطعوا او على التعاقب العند في حق الدم جنى على اصل الحرية فيصلح اقراره ان
انكاف حاله المولى كتاب الديات الدية مشتقة من داء لا فها تودى
في مقابلته النفس لم تسم قمة لان القصة اسم لما يقوم مقام القاتل قصور لعدم المماثلة منها كذا في
المبسوط وقال المطرزي انها ليست مشتقة من داء بل من صدر وادى القاتل المقول اذا اعطى ولاية
المال الذي هو بديل النفس ثم قيل لذلك المبالغة الدية تسمية بالمصدر واصل التركيب بدل عامين
الجري والجروح ومنه الوادى لان المالك يدى فيه اى يخرب ومنه الوادى والحدث داء على وجوب
التخلط وهو المدعى من خلافه محمد وصاحبه

في صفته الخلفه الجاهل من النون وما اجتمعت بقوله عليه السلام في نفس المؤمن مائة من بلل ارباقا ومعاقم
انه لم يرد به الخطاء لانها في الخطا واحدا فاعرفنا ان المراد شبه الغدوات والحدث الذي روى
فلا يكاد يصح لانه لم يرد الحاجة فها من الصحابة مع اختلافهم في هذه المسئلة فذكر على زبافته
ولان ما في البطن حيوان على حدة ولها عرضة الانفصال فصارت كالحجاب الزيادة على ما قدره الشرع
وانه باطل اوله تحت الزيادة بالشك وهذا بيان قوله للمالك بالمثل من جهة قوله فان قضى الدية
في غير من بل لم يتخلط تاكيد لقوله ولا ثبت التخلط وكان ينبغي ان يقول قس على هذا كما ذكره في سائر
الكتب قوله كذا حارات الروايات روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال دية الخطا اثمنا عشرة وخمسة عشر
جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت مخرض قوله عليه السلام في النفس المؤمنة مائة من
بلل الوادى المضروب من الفضة قوله من البر ما مائة بقره قيمة كل بقره خمسون درهما وقمة كل شاة
عشرة دراهم وقمة كل جملته خمسون درهما ثوبان اذا روي كذا في الهادي قوله لتساويا
في الروح والحياة والعصاة قال صلى الله عليه وسلم انما بدلو الجزية ليكون دما وهم كدماينا وكافى التشبيه
نفسه العنوم اذا كان محلا قابلا له وعصاة كل واحد منها مائة بقره بخلاف المستام على ان عصمة ليست
لانه على عزم الروح ولا يلزم على هذا الاناث والعصاة المتقومة انما يكون بالداروى
اتباع في هذا المعنى لان النقرة لا تقوم من قوله وفي النفس الدية معناه ليست اطلاق النفس لان
حرفي للظرف والنفس لا يكون طرفا للدية بل قبلها سبب لو حوب الدية ثم صلا الاطراف انه ينظر
فه ان قوت حن منفعته على الكمال او ازال حبالا مقصودا على الكمال بحسبه كل الدية لانه متى فعل هكذا
فقد الف النفس من وجه فان النفس لا تبقى منتفعا من ذلك الوجه والشرع الجوى ذلك من وجه بالاملا
من كل وجه في من دى تعطى له عرفنا ذلك بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في العنبر فقسمنا غيره عليه
اذا كان به معناه ولا يلزم سلخ جلدة الوجه وحطى وقطع من ظفار وحلوش عرا الصدر لانه لا
رواية في السلخ والقطع واما الجاني فنفوت بعينه جمل الاظفار واللسان مخلوع منفعته النطوح والذكر
تعلق منفعته من يلهو والعقل ما يتخلم اعظم ما يتخلى لا دوى وبه يمتاز من الهيايم وفي اللحية
وشعر الراس الدية وهذا اذا اصد المنيث

فها وكذا في الحاجبين انما تحت الدية اذا افسد المنيب **ف** لانه تعالى به الجاهل ومنه نصار **ف** احتمال ان
يكونا راجعين الى الحاجبين واحتمال ان يرجع **ف** قوله الثاني والثاني الى قوله الاثنان اي الخصيتين
فقدر الحديث في هذه **ف** شيئا **ف** وفي اشعار العيين الدية تحت ان يكون مراده لا قد احاطا
للمحاورة لانه بقوت به الجاهل واحتمال ان يكون مراده منبت الشعر والحكم فيه هكذا كذا في الهداية والى
الوجه **ف** دل على ان **ف** الله **ف** لان منفعة البطر المني تغلب باصابع **ف** اليد كما
الكف والقدم تابع وفيه ديون دية كاملة ففهم عليها على التسوية وهذه التكلفة تصلح دليلا للسلة
منه في محسب **ف** لثانته محسب **ف** لها جميعا الاضراس من سوي الشيا من شتان الواحد من الشيا
من شتان المتقدمة جمع ثنية اثنتان فوق واثنتان اسفل ومن شتان على التي على الرباعيات جمع الثنا
والرباعيات التي على الشيا الحادشة التي تحدر الجلد **ف** السجاق التي تقطع كل اللحم وتصل
الى جلد رقيقة بين اللحم والعظم **ف** العظم الذي فوق الدماغ المنقله التي يقطع العظم
بعد الكسرى تحوله وهذه الشجاج لها جمان حكم الخطاء وحكم العداست احكم العدا فانه لا يجز
القصاص من شئ منها الا في الموضوعة واما حكم الخطاء فنادون الموضوعة حكومة عداوة الموضوعة
نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر ونصف في الاتع ثلث الدية وهذه الشجاج
تختص بالوجه والراس لا يكون موضع لعرض البدن وتفسير حكومة العدا على ما قاله الطحاوي
رحمه الله ان ينظر الى قيمة لو كان عدا غير محروح ثم يقوم وهو محروح ثم ينظر الى التفاوت ما بين
القيمتين فان كان بقدر نصف العشر تحت نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر تحت ربع العشر
من الدية كذا في مبسوط فخرن سلام رحمه الله **ف** لانها من الجروح اي من الجروح التي تترك رعاية
المماثلة فيها انتهى السكين الى العظم فينتساويان **ف** هكذا احاء الحديث قال عليه السلام في الحايث
ثلث الدية وهي الطعنة التي بلغت الجوف فان نذرت فها حافتان احدهما من جانب البطن ومن
من جانب الظهر **ف** ففي الكف نصف الدية اي ففي الاصابع والكف نصف الدية وفي الزيادة
حكومة عدا فان قيل ينبغي ان لا يحسب الزيادة شئ لان الشرع اوجبه اليها لولا هذه نصف الدية
واليد اسم لهذه الجراحة الى المنك فلا يزداد على قدر

الشرع قيل لا يمكن جعله تبعا للاصابع لان الكف جليل منه ومنه صانع والشرع ما يكون متصلا
بالاصابع ولا يمكن جعله تبعا للكف لان الكف في نفسه تبع للاصابع ولا تبع للشرع فاذا انفرد جعله
تبعا ولا يجوز اهداره عرفنا انه اصل نفسه وليس فيه ارش مقدر فحكم عدا وهذا معنى قوله لانه
عضو اخر فلا يكون تبعا للاصابع انما يعز حجة اللسان بالكلام وفي الذكر بالحركة عند البول وفي
العين على استدراك على النظر ومن شئ رجلا موضحة ذكر في بعض النسخ الموضحة وفي بعضها لم يذكرها
والمراد بالمطلق المقيّد واما مدخل ارش الموضحة في الدية اذ اذهت عقله لان منفعة العقل شتان
البدن كالروح خلاص منفعة السمع والبصر واحدا اذ اذهب السمع فلا يشعر فلا يشع حناية في احدة في
بجاء واحد ومن الراس وقد اوجب كل الدية فلا يزداد عليه كما اذا قطع اصابع يده فسرى الى الكف فقط
لا يزداد ضمان الكف ضمان **ف** اصابع خلاصا اذ اذهب سمعه او بصره لانه ظهر اثره في محل اخر غير متصل
فلا يستقيم ان جعل حناية واحدة لاختلاف اثره في المحل وانما يترك فوات السمع مان بعد ثم ينادى
وكذلك ذهاب الكلام مطلق عقله لم يسمع كلامه في موضع فكون عنده انه ليس بحضرة احد **ف**
فلا قصاص فيه اي لا قصاص من شئ من ذلك وعندهما احد القصاص اي يجب القصاص من شئ من ذلك
في الثاني **ف** لانه حصل من نجباء راي الضمان انما حصل من الجرح وقد وقع الجرح فلا حاجة الى
المبا برحما يتلاهم اي تلاصق **ف** كما في السن والجراح ان زوال الشئ حصوله من شئ من عودته على
ما كان عليه **ف** لئلا يودي الى ابطال حقه بغير عوض اي الشئ ان زال فالام للخاص ما زال
فقد تقوّم لئلا يودي الى ابطال حقه بغير عوض تفسيره ان لم ينظر ان مثل هذا الجرح يكف بكم تسريح
من شتان فيه ان تجرح وهذا من السطار معروف انه يقوم بتردي الرجل ويقول على ك لجرح نفسه
وبغيره وهو جرح نفسه كذا انقل عن العلامة رضي الله عنه وقيل ارش **ف** ما حد من الجرح العلام
والعلاج **ف** وقيل قول محمد تفسير قول الم يوسف **ف** لان **ف** لم يضبط موضعه هذا الرد
قول الم يوسف اي ان ارش **ف** لم لا يضبط وهو موضعه فلا حد لجرع الطبيب ومن الدوا كان بفعله
فصار كانه اخذ ذلك المقدار من حاله والجواب لا يحنف رحمه الله ان المنافع لا تقوّم عندنا الا
بعقد او شبهة ولم لو حد فلا يلزمه العزم

مضاف اليه الا ترى ان السير مضاف اليه فقال سار كذا اذا فرغنا ثم في قوله لانه متكلف وقوله فاعل
اشارة الى انه محتمل الكفارة في هاتين الصورتين لان الكفارة حراء الباشرة وهذه جنائية منه بطريق
المباشرة وهذا اختلاف السابق والقائد فانه لا احد الكفارة هناك فها سببان لا تصلح منها
الى المحل ثم قال المسوط الرجل حيار اي هدد والمراد نفي الدابة بالرجل ومنه تيسر وهذا لانه
ليس وسعه التحرز عنه لان وجه الواكب امام الدابة لا خلفها وهو ان كان مسبب بكمه غير متعذر
لان السير على الدابة في الطريق مباح الكذب البعض مقدم من سنان نفخت اي ضربت بجذعها
كذا في المغرب فان دانت او باليت الى اخره هذا اذا رايت ومنه تيسر وكذا اذا اوقفها للذكر اما اذا
اوقفها لغير ذلك فخطب انسان يرونها او يولها مضمون في قوله لانه لا يمكن التحرز عنه اشارة الى هذا
والسابق ضامن لما اصاب يدها دون رجلها قال صاحب الهداية هكذا ذكر القدوري في اليه مال العجز
ووجهه ان السابق النسخة مرأى من السابق فمكنه التحرز عنه وغاب عن مصر القايده فلا يمكن التحرز
عنه وقال اكثر الناس ان السابق لا يضمن ايضا وان كان سارا اذ ليس على رجلها ما يمنعها به فلا يمكن
التحرز عنه خلافا للكذب لا يمكنه كبحها بلجامها واذا اقل قطارا فهو ضامن لما اوطأ ولا يبالى
ذكر قبل هذا القايده ضامن لما اصاب يدها دون رجلها وهذا يدل على ان الضمان لا يجب الا بطلان المراد
منه النسخة وان كان معه سابق فالضمان لهما هذا اذا كان السابق حائبا عن سار اما اذا اوسطها
واخذ من نام واحد يضمن تمام واحد ما عطف ما هو خلفه ويضمن تلف ما ينزله كذا في شرح
ابن نصر القطار من بل يقطر على نسج اجد **فصل** قوله او يفديه اي الارش قوله لا بعد
ان يكون المستهلك صاحبه الجبر لانه لما كان من كسار من جهة لانه ان يكون من نجار منه الحق
المعادلة فاذا لم يمكن اي فاذا لم يمكن ان يكون الجبر للمستهلك محلا للجبر وهو ان يتغير للمنفذ اذ الجبال
شروط على ما عرفت وفي بعض النسخ فاذا لم يكن المستهلك صاحبه الجبر لعدم مكان وما في القدر
كما مر في قوله وثبت للمولى ان يفديه بيان ان الفداء هو المخلص لا كما زعم البعض قوله كما في
للورثة في عيان التركة اي اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فلا ورثة ولا ية قضاء الدين وامساك
منه عيان كذا هنا

فان عاد فنجى فحكم الخيانة الثانية حكم من ولي معناه بعد الفداء ويدل عليه الجملة التي بعدها
لان الخناسن اجتماعا في رتبة واحدة ملحقين ان يتخلص بدفعه ويقول له انما الحقني هذا الشغل
بسبب ملكي لربيتة فانا اتخلص بدفعه فدفعه بالخنايين ويقدره ما يشاء وهذا لان خلق حق في
لبنانية من ولي رقبته لا يمنع من تعلق مثلها كما لا يمنع الدين من ثبوت مثله وكما لا يمنع حق المولى من تعلق
حق ولي البنانية ومعنى قوله على قدر جقيها على قدر ارش خبايتها وان اعطى المولى الى اخره يصل
ان المختير من امرين اذا فعل ما يدل على اختيار احدهما او ما يمنع من اختيار احدهما تيقن عليه من غير
لورثه اختيار قد يكون صريحا وقد يكون دلالة وقد يكون ضرورة ومنه عتاق اختيار دلالة او ضرورة اذا
كان عن علم لانه لما اعتق مع علمه بالبنانية فقد اختار امساكه لنفسه فصار اختيارا للورثه من خرد لانه
اولا انه فوت محلا للدفع اختيارا فتعين الوجه من خرد ضرورة واما اذا لم يعلم بالبنانية فيستحيل
ان يوصف بالاختيار لانه لا اختيار بدون العلم قوله الا ان القية تامة مقام الصدوق انكالم
وهو ان يقال لما لم يصر محتارا وصار كانه لم يعتق وكان ينبغي ان يدفع العتاق لا يمكن دفع العتاق
الغرض حقيقة محبة نقضه معنى وذكر ما لفته لا فاقايم مقام العبد ولا فاقايم القية
مقام العتد كان ينبغي ان يختار كما اذا لم يعتق حقيقة لان العتد للعن الواحد لا يفيد قوله من المولى
من قل من قيمته ومن ارشها اي ارش البنانية واما ما في قوله قل لان من ارش ان كان اقل من قيمته فلا حق
لولى البنانية في اكثر من ذلك وان كان اكثر من القية فلم يتلف المولى القدر الا للورقة صدمه قيمتها
فهو غير ضامن بالاتفاق لانه زالت يده عنها بغير اختياره **فصل** اعلم ان من حايط
في ملكه فهدى على وجهين اما ان بناء ما يلا او غير ما يلا وان بناء ما يلا الى الطريق او الى ملك غيره فهو ضامن
لما تلف به وان لم يطالب بنقصه وان بناء في ملكه غير ما يلا ثم مال الى الطريق فهو مصله كتابنا
وتيسر من سارا ان يقول صاحب الحق لصاحب الحايط ان حايطك مال او يقول ان حايطك محن فانقصه
ولا سقط ولا يتلف شيئا وشهد على حقالته كذا او حدة بخط الشيخ مام بذر الدين رحمه الله وهو
مذكور في الذخيرة ايضا وذكر في المسوط الشرط هو المطالبة بالنقص والقديم اليه دون شاهد
واما ذكر من شهد بتمسك اثباته عند

انكاره **مسألة** لان قوله هو الطريق للمسلمين اي ان هو الطريق كان حقا للمسلمين
 فلما مال الحايط وقع الهواء في ملكه بغير صنعة فاذا اطولت التفريغ صح عليه تفريغه فاذا لم يكن تفريغ
 بعد ما لم يكن منه صار ضامنا كتوبت به الرجح والمقتة في حجره فطالبه صاحبه بالرد عليه فلم
 يفعل حتى هلك فانه يضمن بخلاف ما قبله **مسألة** لا نه لم مطالبه بالتفريغ فهو كالنثر اذا هلك
 في حجره قبل ان يطالبه صاحبه بالرد وهذا دليل على اصل المسألة لا على قوله ومستوى ان يطالبه فان
 لم يوجد الصنع منه مباشرة ولا تسببا بطريق التعدي لان اصل الشا كان ملكه والميلان ليس
 فعله **مسألة** لا متناع عن التفريغ منزله شغل مبتدأ باختياره وهو متعدي في ذلك وهو شرط
 التلف فصار كاشرا في شيء الى الطريق باختياره وفي قوله فطالب صاحبه اشارة الى ان التقدم الى الطريق
 والمستاجر لا يصح **مسألة** لا تمكن من بعض الحايط الصادم الدفع ان تعرضت الشيء بحذر ومهارة
 واذا احدث الفاسان وهذا اذا كانا جرت في العمد والخطا فان قيل ينبغي ان يحجب عما قبله
 كل واحد منهما بادية صاحبه لان كل واحد مات بفعله وفعل صاحبه **مسألة** لا صطدام يقوم لها قتل
 الصادم صاحبه حقيقة وانما وحده من غير محل الصدم واذا قتل رجل عدا خطا الى الغرة اصل
 المسألة ان العمد مضمون بالقدر من حيث انه ادعى ام حدث انه مال مع اتفاقهم **مسألة** لا يصلح مضمونا بغير
 واحد منها والكلام في الترجيح فعندنا جعله مضمونا من حيث انه ادعى او في يكون الواحد مسئلة
 الدية ملازاد على عشرة الاف وعندنا في يوسف والشافي رحمهما الله جعله مضمونا من حيث انه مال اذن
 يكون الواحد بمقتضى القيمة فصح ما بلغته **مسألة** ان هذا ضمان مال لان ادميته ساقطة العبرة
 ولما ظهرت ما لكيسة المولى عليه الاسرى ان الضمان محمول للمولى وهو لا يملك العمد الا من حيث انه
 مال **مسألة** ان هذا ضمان نفس لان ادعى مطلق في هذا الوجه اكثر تكاليف الشرع عليه والمحقق
 يقتله وكان الواجب الدية ولا مراد على ما قدره الشرع فان قيل لا كلام في ان الدية ضمان نفس انما
 الكلام في ان الضمان الواجب بمقابلة العبد هل هي دية ام لا قلنا اراد به ان هذه الدية هو الذي
 وحده بمقابلة العمد ضمان نفس فلا يزداد على ضمان المرأة او اذ به الدية ضمان نفس وهذا ضمان نفس يكون
 دية والدية لا تزداد على عشرة الاحكام **مسألة**

اصطدام

فرض عليه عشرة الاف لا عشرة وهذا الاثر مسعود رضي الله عنه لا يزداد على عشرة الاف منقصة عشرة
 ومن ثمر في هذا الخبر قوله وذكر ادناه اي ادنى ما له خطر في الشرع وفي بعض الروايات الا خمسة كذا
 في المبسوط وكل ما يقدر من حدة الجرا الى غيره اي كل شيء من الحجر فيه الدية تحت العبد القينة وكل شيء من الحجر
 فيه نصف الدية كما في قطع اليد خطا فممن العبد نصف القيمة اذا فوت بالخناية منفعة مقصودة كالعين
 واليد **فصل** قال المطرزي في من اغترب غرة وهي باض جبهة وغرة الماخياره كالفرس النحر
 النجيد والعبد والامة الفارغة ومنه الحديث وحلقة الخنثى غرة عدا او امة اي ببقائهم ابد اغرة
 محمد او امة ثم القياس في الخنثى احد الشياطين اما ان لا يحشى لانه لم يعرف جنونه او حدة كمال الدية لكننا
 تركناه بالسنة وهو ما دى حلالين ما لك ان كان تحت ضربتان فشا جرتا فضررت احدهما صاحبتها
 يعود مسطح **مسألة** فالتقت جنيينا متشا فقتل رسول الله عليه السلام بالغرة على حجره الضاربة المسطح
 عمود القسطاط **مسألة** يعود مسطح ان صحة الرواية فالاضافة للبيان وفي بعض المواضع يعود
 مسطح كالا بها بالسون على البدل وفي المصاحح وجعل الغراب فضرت لهما الاخرى مسطح **مسألة** عليه
 غرة نصف عشر الدية بغير نصف عشر دية الرجل او عشر دية المرأة وكل منهما احسانة **مسألة** لا تاتي قنابا حيوة
 لانه انفصال حيا وكان يفسد من كل وجه وقيل النفس المومنة بوجه كمال الدية **مسألة** لا خيال موت الخنثى
 بموت **مسألة** اي يمكن الاستباه فاما كان في ذلك الضربة واما كان باحتباس نفسه لهلاكها ومع اشتباه السبب
 لاحد الضمان وفي خبر **مسألة** ان كان ذكر الى الغرة سبانه ان الغرة في الذكر ومن ثمر هو ان النسي عليه السلام
 اوحى الغرة في الخنثى لم يفسد ثم ما يقد من الدية في الحرقة من القيمة في الموقوف لان القيمة فيه كالدية في الحر
 ثم في الغرة في الحر خمسة في الذكر ومن ثمر في وجوده قيمة الذكر لو كان حيا نصف عشر قيمته لان الخمسة نصف
 عشر دية الذكر وبوجود عشر قيمته من ثمر لو كانت حيا لان الخمسة عشر دية من ثمر وصورته لو كان قيمة الخنثى الذكر
 لو كان حيا عشرة دنانير نصف دينار ولو كان انثى وقيمته عشر دنانير ايضا محد سار كما ذكره الشيخ
 مام بدر الدرع **مسألة** فان قيل في هذا تفصيل من ثمر على الذكر لان عشر قيمته اذا كان انثى اكثر من نصف عشر
 قيمة اذا كان ذكر او لا يجوز تفصيل الانثى على الذكر **مسألة** كما لا يجوز التفصيل لا يجوز التسوية وحازت
 التسوية هنا بالاتفاق

فكذلك التفضل وهذا الان الوحي باعتبار قطع الشوا باعتبار صفة المالكية اذ لا مالكة في الخمين
والاشيئ مع الشوا واما في الذكر ولا يكون مني اشري شوا كما بعد من نصا فلهذا اجوز ان تفضل
منني على الذكر كذا قاله شريعه الشريعه الله وان النبي عليه السلام اوجب الغرة في خمين الحرة وقومها
تحماته وذكر نصف عشر قيمته لو كان ذكرا او شرفه لو كان انثى وجنينة من فرع على خمين الحرة واعتباره
فوردى الى ما قلنا ولان هذا في الحقيقة تسوية لما ذكرنا ان القيمة دية في هذا الباب دية من نبي على النصف
من دية الذكر نصا والعشر من هذا اشل نصف العشر من الذكر وكان ينبغي ان لا يتولى الا انا متينا لان التفضل
انما يحسن عند تفاوت الجاهل هذا يتحقق المنفصل الا في الاجتهاد لان ذلك ساء على مالكية النصرة
والشهادات وذاك يكون ازيد في الذكر وفي المنفصل ودية جنة لا وجود لهذه المعاني حتى يتصور
الفضل في نبي وصف من دية فخنة وما سواه في ذلك قوله لا حتم انه لم يكن حيا فان قيل
قد حكم بحوته حث وجب ضمان النصف قلنا لم تثبت الحوة فيه مطلقا الا يرى الله لم يحكم بذلك
الكفارة عرفت في المفور المطلقة فلا اعتدادا في ولا يحرم فيه طعام الا ان لم يقد على الصيام
لانه لم يرده الفخر فصل قوله وتخير بين الوحي اي جتاد الشبان والفسقة منهم لان قيمة القل
فهم اظهر وله ان جتاد الصلحاء والمشايع لا يتخرون اكثر مما يتخرون الفسقة كذا في المبسوط قيل اعد
كل واحد بابا ما قبلت ولا خلف بالله ما قبلنا الحوا ان باشر القتل نفسه فنجري على ميمته بالله ما قبلنا
فوقه فلهذا جرت فيها لان الغير قولك ليس قولك صحيح قوله استخلف خمين رجلا ذكر في بعض
النسخ رجلا جليلا ووجه التمسك على هذا ظاهر وفي بعضها لم يذكر الحد ووجهه ان المتخير في القسامة
النصرة والظاهر ان القايم بحفظ الدار من جراد النالفون دون المالك لان هؤلاء اشرار في البكاي
فوقه لان الظاهر انه مات خفف انفه وهذا الان القتل في العز عرفت حيوة بسبب اشره حتى فلا بد
ان يكون اثر استدراك على كونه قبلا وذلك ان يكون به جراحة او اثر ضرب او خنق اذا كان كذلك يحتاج
الى صيانة دمه من الهدر اما اذا مات خفف انفه فلا حاجة بنا الى صيانة دمه من الهدر في لان الجمل
شرط عرضي اي شرط مقصود بالحفظ ناطق به عارض لان الله انما سني بالحفظ وهذا الان شرط من ثنائي
في يضاف اليه الحكم وان تعذر من ضافة الى السبب

وهذا الشرط مختص بصاحب الدار لان حفظ ملكه واحتم عليه فاقم مقام الشد اي جعل صاحب الدار
منزله الماشر للقتل وجعل القتل دارة بمنزله مباشرة القتل نفسه في حكم القسامة والدية صيانة
للدن بمنزله المباشر للقتل ويح عن الهدر بمنزله حفر البئر وهذا الان الدم على اهل المحلة او على عاقله
اهل المحلة انما يحسن باعتبار ان اهل المحلة يدرسون تدمير المحلة فالظاهر ان صدور منهم لانه قلنا
يؤتى انسان من محلة الى محلة لقتل فيها وكان عليهم حفظ محلاتهم وكذا اوجب الدية عليهم لهذا فاذا
وجد في دار انسان صار صاحب الدار بمنزله اهل المحلة لان حفظ دارة وله على عليه ويحتمل ان يكون
من العير غير المحلة اي من شرط عارض لا ماضى اذ القتل يتصور بدون هذا المحلة في الجمل بخلاف الشرط
من خرم من الحيوة للمقتول وغيرها في قوله من مع من الملك ومون الملك تحب على المالكين ان الغرم اذا
الغنم ثم ذكر في المبسوط وغيره قول محمد بن ابي حنيفة رحمه الله وذكر هنا قوله مع ان يوسف رحمه الله القسم
اليمين في القسامة اسم وضع موضع من قسام للغة المكان المخطئة لئلا يدار وغير ذلك وقوله محمد
للخطة برادها ما خطه من مام حين فتح البلدة ونسبها من الغانمين كذا في المغرب دم مفرج اي
من قوله لانه ليس يدري مام من كل وجهه اي انه وان كان يدري مام من حيث القهر والغلبة لكنه ليس
به من حيث انه لا يتصرف فيه تصرفا ولا يحسنه عشر ولا خراج ووجب المال على غير القاتل بخلاف القاتل
فاذا لم يكن يدري من وجهه لا حد للشبهة وان وجد في وسط الفرات قيد بالفرات لانه اذا كان نهر صغيرا
لقوم معروفين فهو عليهم والصغير ما يستحق الشفعة والكسر لا يستحق فيه الشفعة في قوله لانه في مام
اي من يد من يقر ذلك الموضع لا يتم سيقون ويسقون دوابهم فصار المحتبس على خانب الساطي
كالملق على الساطي في قوله لانه لتعظيم الدماء اي القسامة شرعت لتعظيم الدماء وبدعواه على
واجد بعينه لا يسقط ما وجد لتعظيم الدماء اشرقا في قوله لها جيران الى انفسها نفقا فان قيل
ان نفخ دفع القسامة ليس لانها قد اندفعت بدعوى الوحي على غيرهم فلا يتم كمال التهمة في
الشهادة قيل ان ادفاع القسامة وان اضيفت الى دعوى الوحي الا ان ذلك غير موكد وقد
ناك هذا والله اعلم كتاب المعامل المعاقلة
معقولة كالمكاره جمع مكرمة

كذا في الصحاح هذا وجه الطعن ولكن ان صاحب المراءى قوله لا تعقل العاقلة عند ادعائه ولا
 العاقلة عند اذا كان القاتل عبدا ايضا للبسامة على من ناس نفسه الى الموت فتقف
 الى الوصية طاهرا كما الوصايا الوصية مشروعة بالكتاب
 والسنة ولما عرفت من القياس على جوازها لانه فملك من مضاف الى قوله لا يصح كما اذا ملك عبدا
 من اعيانه مضافا الى وقت حال حيوة بان قال ملكتك عبدا ابيد او يغير بديله فانه لا يصح الا انا
 جوازنا لها لاجل الحاجة اليها فان الانسان مفرد بملكه مقصر في عمله فاذا عرض وخاف الموت
 بغيره يريد ان يندرك بعض ما فرط من امور اخره على وجه لو مضى فيه يحقق مقصده المالى ولو
 انقضت البر بغيره الى مطلبه للحاج الى شرع الوصية ذلك فشرعناه وبني شفعة من اوصى
 يوصى وصية وايضا يقال اوصى الى فلان بكذا اي جعله وصيا وذلك هو وصى اليه ووصى لفلان
 اي جعل له من ماله وذلك هو وصى له وذلك قولها قوله اوصت بكذا الفلان ووصيت الى فلان
 وشرطها كون الموصى اهلا للملك وحكمها في حق الموصى له ان يملك الموصى به ملكا جديدا كما يملك بالهبة
 وفي حق الموصى اقامة الموصى له مقام نفسه فما اوصى من الوصية غير واجبة وهي مستحبة نفى
 بقوله غير واجبة قوله من قال انا واجبة على كل احد بمنزلة سائر ثم اثبت مذهبه بقوله وهي مستحبة
 ثم في الحديث الذي ذكره لانه على استحبابها من وجهين احدهما انه قال تصدق عليكم وهذا اللفظ
 انما يستعمل فيما يكون مشروعا لنا لا علينا والثاني انه قال فضعوها حيث اوجبتم فوضنا لحيثنا وذكر
 ينافي الوجوه بقتضيه من استحباب في ولا يجوز الوصية لو ارثه اي ارثا يرث من الموصى عند الموت
 والمعتبر كونه وارثا له او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية ولا يجوز للقائل عامدا ان كان
 خاطيا بعد ان كان مباشرا في حديث سعد فوايد منها ان من حق المريض ان يعاد ومنها انه
 لا بأس للانسان ان يستغنى عن المفتي ببيت وان لم يات به المفتي ومنها ان الوصية ما زاد على
 الثلث لا يجوز ومنها ان عدم الجواز لخلق الورثة ومنها ان المستحب للموصى ان يوصى ما دون الثلث
 لقوله عليه السلام الثلث والثلث كثير ومنها ان الغنى الشاكر افضل من الفقير الصابر ويعزى بالمال
 ان شاء الله تعالى تكلف اذا

ابدا كفة للمسالمة عال غيلة انتقد ونوعا يلد ومم مالة ويجوز ان يوصى المسلم للكافر اراد
 بالكافر الذي لان الوصية لاهل الحرب باطلة كذا في مبسوط خواهر زاده رحمه الله وهي وانما يقدر
 القبول عند تحقق التملك الا ترى انه لو قال لامرأة انت طالوعدا على الف فالقبول والرد عنها يقدر
 عند محي الغد فكذا هنا لا يعتبر القول والرد قبل الموت وان قبل بعد موته ثبت الملك قبضه او لم يقبضه
 في الا في مسله واحدة يعني في ملك المسله بملك بدون القبول فان قيل الاستثناء من
 به ثبات نفى فكان ينبغي ان لا يملك بالقول قلت بلى هناك لا يملك بالقبول لانه يملك بدون القبول
 في لان الوصية مثبتة للملك بنفسها لانها عقد تبرع يتم بالمستبرع كالحبة والصدقة في
 رتاه في الضربة فانه لو اوصى له بعبد اعني او من لو ثبت الملك بدون القبول بضره من حيث
 لزوم النفقة والكسوة في لغيرهم القاض في هذا اللفظ اشارة الى صحة الوصية لان من خلع
 انما يكون بعد الصحة ووجه الصحة ثم من خراج ان اصل النظر ثبات لفكرة العبد حقيقة وولاية
 الفاسق على اصلنا وولاية الكافر في الجملة حتى لو اشترى عبدا مسلما بغير شراؤه الا انه لانه النظر
 لتوقف ولاية العبد على حازة المولى المعادة الدننه باعته للكافر على تركه النظر في حق المسلم
 واتهام الفاسق فخرجهم القاض من الوصاية في لهم تصرفون فيه لان العبد ان يمتنع بثبوت
 الولاية عليه او يبيع نصيبه فمنعه المشتري من بيعه عن الوفا بيمين الوصاية فلا يفيد فايده في
 للضرورة لان التاخير فساد الميت وخوف الموت خوفا وعريا لان لهؤلاء ان يمدوا ايديهم هذا
 يرجع الى تنفيذ الوصية ايضا فان لموصى له ان يأخذ اذا كان يخرج من البلد كما كان للمدعي
 وللدائن ولانه خذ كذا في المبسوط في لانه اسقاط محض اي انه مما لا يحتاج فيه الى الراي
 لانه اسقاط لا مبادله في وكذا الخصومة في حقوق الميت اي الخصومة مما لا تحقق اجتماعها عليه
 الا ترى ان الوكيلين بالخصومة حاله للحيوة تفرد احدهما بالخصومة فكذا الوكيلان بعد الوفاة في
 من الوصية عقدا استخلاف الوصية اشارة لاية مطرقة الخلاف بدليل ان من يوصي بيمه بقوله اوصيت
 لكم مطلقا ولو كان طوقه من نابة لم يصح الا بالتخصيص على ما هو المقصود كما لو قيل فانه لو قال وكلتكم
 بالي لا يملك التصرف في هذا لما صح من بيعا

اراد ان تصرف في الوصية

لا يملك ان يوصي
 الا ترى ان الوكيلين
 بالخصومة حاله للحيوة
 تفرد احدهما بالخصومة
 فكذا الوكيلان بعد الوفاة
 في

الله مطلقا عرفنا انه اثبات الولاية بطريق الخلاف والدليل عليه ان اواز ولايته بعد زوال الولاية
وربنا به يستدعي قيام ولاية المنوب عنه وبطلان سقوط ولايته كالولاية وما يقولون انه اثبات ولاية
من الوضوء الذي ذكرت واثباته وتوكيل من حيث انه توقف على قبوله فقولنا شبهة بالولاية اذ جعل
وصياني نوعي نعم الميراث ولشبهه بالوكالة ستفرد احدهما بالتصرف **فصل** قوله للساكنين
ان انما استويا في سهمين استحقاق وهو الوصية فيستويان في نفس استحقاق قوله في الرد ولا في
الاستحقاق عندهما سطر من حيث استحقاق لا من حيث الرد فان صاحب التمسع يستحق اكثر مما
يستحقه صاحب الثلث لانه ان الموصي قصد شيئا سلامة ما سمي لكل واحد وتفضيل احدهما على الآخر
ففي احد الحكمين تعذر تحصيل مقصوده عند عدم حازة ولا مانع من الحكم من غير تحصيله ولا
ان الضرر اثر من استحقاق فاذا بطل استحقاق لم يصادف المحل لان محله نفاذ الوصية التي سطر
من ثوابنا خلاف مواضع من جاء لانه لم يظهر ان التصرف في غير محله لحواز ان يكثر المالك
وقت الموت فيخرج من الثلث قوله لرد الشرع اراد به قوله افاوصى جميع ما قاله **فصل** في قسم
الثلث ارباعا وهذا الاختصاص الى عدد له ثلث صحيح واثلة ثلاثة فيصير صاحب الكل بالكل
ثلاثة وصاحب الثلث بثلثي سهم فيقسم ارباعا **فصل** ثلثه اسهم بالجزء على انه يدرك الكل صورة
الحياة ان يكون له عبدان قيمة احدهما الف ومائة وقمة من خرسانية واوصى بان يباع احدهما
مائة درهم ومائة خرسانية لفلان لغيره فمنا قد حصلت الحياة لاحداهما بالف ومائة خرسانية وذكر
كله وصية لانه في المرض لم يكن له مال غير هذين العبدين لم تجز الورثة حازت مجابا بها بقدر الثلث
فكون الثلث منها اثلاثا يصير الموصي له بالف حسب وصية ومائة الف والموصي له من خرسانية
ومائة خرسانية فلو كان هذا كسائر الوصايا على قياس قولنا حنفية وصى الله عنه وجبان لا يصير الموصي له
بالالف باكثر من خمسمائة وستة وستين وثلثي درهم لان عتده الموصي له باكثر من الثلث لا يصير الا بالثلث
وهذا الثلث ماله وصورة السعاية ان توصي بعتق عدي قيمة احدهما الف وقمة من خرسانية
ولا مال غيرهما ولم تجز الورثة الوصية بعقوان من الثلث وثلث المالك فيوزع عليها اثلاثا
الثلث للذي قيمته الف ويسعى في الباقي والثلث

29 الذي قيمته الفان ويسعى في الباقي وهو الف وثلثها مائة وثلثه وثلثون وثلث درهم فلو كان كسائر
الوصايا وحسان سعى الذي قيمته الف في خمسمائة نصف قيمته والذي قيمته الفان في الف وخمسمائة ثلاثة
ارباع قيمته وصورة الدراهم المرسله ان توصي لاحداهما بالف ولاخر بالفين فثلث ماله الف
ولم تجز الورثة يكون الثلث بينهما اثلاثا ويضرب كل واحد منهما بجميع وصيته واثنا يضرب هذه
المواضع الثلاثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لحواز ان يحصل له مال اخر يخرج
القدام من الثلث ولا كذلك فيما اذا وصى ثلث ماله لاسنان ولاخر بجميع ماله لان اللفظ في مخرجها
لم يصح لان ماله لو كثر دخل فيه تلك الوصية كذا ذكره الشيخ من مام بدر الدين رحمه الله **فصل** في انفا
تعرض للزيادة على الثلث اى ان الموصي له باكثر من الثلث انما لا يضرب باكثر من الثلث لان الوصية وقعت
بغير المخرج عند عدم حازة ولا نفاذ لها اصلا وفي هذه الصورة انما يضرب فيما زاد على الثلث
لانها لم تقع باطله لانها ليست بوصية بالنصف ولا باكثر من الثلث بطريق المطابقة ولا بطريق
الضيق البطلان هناك باعتباره **فصل** قوله لان الدين قولى لانها واجب والوصية
تبرع **فصل** فكذا لكل كليه جاز ذكر في الهداية وفي الفسخ فالمراد منه انه وصية في حرم عتاد
من الثلث لاحقة الوصية لانها احاب بعد الموت **فصل** لانها لا تصور فسخ اى العتق لاحقة
الفسخ والحياة بالحقة الفسخ وكان ما لا بالحقة الفسخ اولى التقديم ولا مغير بالتقديم في الذكر
لان لا يوجد التقديم في الثبوت لان زمان التقرر بعد الموت والكل يتقرر معا والحوار ان هذا
سطر بالدين فانه ما بالحقة الفسخ ومع هذا تقدم على الوصية لما تعلق بعقد فسخه من استحقاق كل
الحياة ومن اوصى سهم من ماله لغيره قال الشيخ من مام خواهر زاده رحمه الله في مسوده ان
له اخس سهم الورثة عند اى خفيه رحمه الله الا ان يزيد على السدس فحينئذ يعطى له السدس وقال
للجامع الصغير بان له اخس سهم الورثة الا ان يكون اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس وعلى
رواية كتاب الوصايا حوز النقصان عن السدس ولم يحوز الزيادة على السدس وعلى رواية للجامع
الصغير حوز السدس الزيادة على السدس لم يحوز النقصان وقالان بان له اخس سهم الورثة
الا ان يزيد على الثلث فحينئذ يعطى له الثلث

وصورة هذه المسئلة رحل مات وترك اثنا وامرأة واوصى رجل منهم من حاله فعلى قول الخليفة
رحمه الله على رواية الوصايا وهو قولها يعطى له اخس سهم الورثة وهو نصيب المرأة فيرأى اخس
سهم الورثة على الفريضة وذلك ثمانية فصير تسعة يعطى للموصى له سهم وللأمراة الثمن والباقي للأولاد
لأنه صار موصى له بمثل نصيب المرأة وعلى رواية الجامع الصغير يعطى له سدس حاله لأن السدس
أكثر من اخس سهم الورثة وان مات وترك امرأة واخا لاي امة اولاد فاحس سهم الورثة الربع
فعلى رواية الوصايا يعطى له السدس لأن لا يجوز ان يوصى له الزيادة على السدس على رواية
الوصايا ويجوز النقصان عنه واخس سهم الورثة اكثر من السدس فعطى له السدس منهم من ستة
اسهم وعلى قولها يعطى له الربع لأن الربع اخس سهم الورثة وأنه اقل من الثلث وعلى قول الخليفة
على رواية الجامع الصغير يعطى له الربع ايضا لأنه يجوز الزيادة دون النقصان على هذه الرواية
كذا ذكره في الوصايا في موضعين وذكره في السلام رحمه الله في الجامع الصغير على خلافهما
ان السهم متى اضيف الى التركة براد به سهم من سهم الورثة عرفا الا اننا نعطي له اقل لتيقنه وهذا في
عرفهم اما في عرفنا السهم كالجزة ايجب ثلث فلانا بعثته لشيخ الخليفة في المطالبين من المتعارفين
مطابق الوصية نصرت للجهة التي اوجهاها الله تعالى وتلك الجهة هي التي وجبت من بلدة فوجب ان يردى
عنه على الوجه الذي جبه **فصل** قوله لان التبرع لا يجوز منها فان قيل انه نافع لا يضر
الى نفسه في نيل الزلفى ولو لم ينفذ شئ على غير قلف ما يحد من التواتر على
وشره والمعتبر في النفع والضرد النظر الى اوضاع التصرفات لا الى ما ينفع حكم الحاكم ويجوز
للموصى الرجوع عن الوصية لان القبول موقوف على الموت ومن مات من غير قبول يصح ابطاله كما
في البيع **فصل** او قال او فعل ما يدل على الرجوع اما الاول فكما اذا قال العبد الذي اوصيته لفلان
فهو لفلان كان هذا رجوعا واما الثاني فكما اذا اوصى ثوب ثمة قطعه وخاطه او بدار في ثوبها
ومن **فصل** ان كل فعل لو فعله من نسيان في مكرهه سقط جزم المالك عن العيّن فان الموصى
اذا فعله كان رجوعا وكل فعل يوجب زيادة في العيّن الموصى بها ولا يكره تسليم العيّن الى بائعها فوجز
فصل لأنه لم يملكه الموصى له هذا

القدر كافي الدلالة وانما قال وصي تترع لثنت الحكم فيه بالطريق الذي قال في البيع اذا حصل الا
يصح الرجوع لما انه لم يملكه المشتري بغير قبول حال ومنها لما كان تبرعا ومجرد عاب لم يملك الموصى له
لأن يصح الرجوع فيه اقل اذ الرجوع في التبرعات مشروع دون المعاوضات ويحتمل ان يقال ان
الجنة لما حاز الرجوع فيها مع انها ثنت المالك لان يصح الرجوع عنها وهو تبرع لم يملكه في الحال او
فصل لان الرجوع عن الشيء لا يتصور مع عدمه بقدره الرجوع بغيره سبق الوجود اذ الرجوع عن
الشيء بدون ذلك الشيء محال ووجود الشيء بغيره عدم ذلك الشيء لان الوجود في لاصل العقد ولو كان
للجود رجوعا لا ينقض ان يكون الوصية موجودة ومعدومة فما سبق هو محال او يقال العدم في السابق
من لوازم الوجود والوجود في السابق من لوازم الرجوع فكان من اللازمين منقاة وتنافي لللازمين مستلزم
لتنافي المزومين فكان من الوجود والرجوع منقاة ضرورة كونها ملزومين فلا يكون للوجود رجوعا لان
احد المتناقضين لا يكون مقتضيا للآخر وانما قلنا بل تنافي المتناقضين اللازمين مستلزم لتنافي المزومين
لأنه لو لم يكن كذلك يلزم احدا المتناقضين موافقا للجمع بين اللازمين المتناقضين ووجود المزومين بدون اللازم
وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله يكون رجوعا لان الجاحد نفي الوصية في الحال
ونفيها يصح والرجوع نفي لها في الحال فاذا نفاها في الحاضر الى ان يكون رجوعا للباب من المحاذرة وفي
الملاحقة حقيقة فالله الام لا صلوة لحار المحمد الا في المسجد وهو مفسر بكم من سماع النذارة والمرد
بالوصية للجيران تميمهم في الخير وذكره المختص بالقرعة وفي البعيد فكذا الوصية ومن اوصى لقرابه
الى اخره قال ابو حنيفة رضي الله عنه اذا اوصى لقرابه بشرط فشرطه شرط كونه ذارحم وان لا يكون
وارثا واشين فصاعدا ولا يدخل فيه قرابة الولاد ومن قرب فالاقرب والتفقوا على شرط القرابة وان
لا يكون وارثا وانه يعتبر ثنان ولا يدخل الوالد والولد واختلفوا في شرطين احدهما في الحرمة بالرحم
ومن قرب فالاقرب كذا ذكر في المبسوط لغيره سلام ومختلف الرواية وذكر في الزيارات ان عندنا
ستوى قرب فالاقرب بعد الواحد والجمع والمسلم والكافر الى هذا الشا في شرار في ولواوصى
بذلك وله عان وخا لان هذا انفرج للاصل المذكور فعنده لما كان من عباد الاقرب فالوصية يكون
لعيته وعندهما منها ارباعا لانه لا يعتبر ان يكون

وذكر في الزيادات البرهانية ولو ترك الموصي ولد يتخى ميراثها وترك عتق فخالين الوصية
 اي حصة وصي الله عنه للمعتق وانما شرط تمام الولد كيكال يكون العمان وارثين ولو كان له عجم وخالان
 فللمعتق نصف الوصية لانه نصف اقل المحج والوصف من خالين وعندهما منها بالسوية في كل من
 ينسب الى اقصاه في سلم قبل ارادته او اب اسلم وقيل ارادته او اب ادركه سلم
 اسلم او لم يسلم ويظهر التفاوت فما اذا كان الموصي عتقيا وقدا وصي قريبا به فعلى القول بذكر
 اقصاه بكونه على وصي الله عنه فلا بد من الوصية او لا بد من عقيل وحفوف وعلى القول الثاني يدخل
 لان بكونه على بوطالب لانه ادركه سلم وان لم يسلم الفوت من الدارهم والشيء ان
 الواو ان في الحشر الواحد يمكن جمع حواجرهم في الواحد وهذا يجري فيه القصة جبرافصا وتسمية الحاش
 للعلم وتسمية القدر من ذلك سواء كالعشر من العشرة او عشرة من العشرة والقفير منها وفي مختلف الحشر لا يمكن جمع حق
 احدهم في الواحد فله بكون تسمية للجزء كسمية القدر فصا للمعنى كل واحد على الافراد فاذا هلك البعض
 هلك ما فيها فصلا لئلا تضرب به الورثة من خلافه ان الموصي له ثلث الوارث وفي تخصيصه
 بالعين خبير من حق الورثة لان للعين فضلا على الدين لان الدين ليس له الجارية انما يصير الا في المالك
 فانما يعتد بالنظر بما ذكر في حقه لا حاشا له هذا واضح للوصية للجهالة والوصية بالجزء مشكل لان الوصية
 ثمرة البستان وهي معدومة صحيحة فكان ذلك اشارة الى الوصية للجهالة لئلا يتقنا بوجوده
 حيا لفظ المحج غير مذكور في اكثر النسخ ولين كان فوجبه انه جعل حيا حين العلق وان كانت الحصة لا يكون من
 الا بعد مضي ربعينات الثلاث كما ورد في الخبر لما انه يصير حيا والشرع جعله حيا ايضا حاشا
 له الميراث في الوصية يسامح فيها بالجهالة ولهذا انفسد بالشرط وذكر في بعض النسخ فيه
 على ما قبل عقد الوصية تقدير الدليل ان باستثناء الجاهل بدخلها له في المستثنى والمستثنى منه فان الجاهل
 منزله حر منها والجهالة في الوصية محتملة ومن ادعى لرجل صارية صورة المسئلة ما ذكر في الجامع الصغير
 رجل له ستانة درهم وله امة تساوي ثلثها ولا مال غير ذلك فاوصى لرجل صارية ثم مات فولدت الجارية
 ولدا يساوي ثلثها قبل القصة فلموصى له الجارية وثلث ولدها وقال ابو يوسف ويحرمها الله للموصي له
 ثلثا الجارية وثلثا ولدها هكذا ذكره خلا

حاشا
 مريضه ان يصير حيا

هنا ومثل هذا الاختلاف مذكور في المبسوط ولا يبرأ وغريها وهذا عكس ما ذكر في المناخ وشرح
 الى نص في فواتر بعد موت الموصي قبل القصة اي ولدت بعد موت الموصي قبل القصة حتى لو
 ولدت بعد القصة فهو للموصي لانه ما خالص ملكه لبقدر ملكه فيه بعد القصة بخلاف ما قبل
 القصة لان الملك لم يتقرر له لان التركة متبقاة قبل القصة على حكم الميت حتى يقضيه ديونه في
 لتساويها اي الولد لما دخل في الوصية كانه اوجب الوصية فيها فيكون التنفيذ منها على سواء
 في ان لا يملك اصله اي لا يملك اصله الوصية والولد تابع فلو جعلنا الولد شريكا معها
 لا ينقص بعض الوصية في ماله ولا يجوز نقص اصلها بمتابع فوجب فقر الوصية في ماله في
 لانه يملك بعقد جارة الى المنفعة مما يملك بعقد جارة فجاز ان يملك بعقد الوصية بملكوته
 لان الوصية اسرع حوازا من بيع بالعقود فانها حوزت مضافة الى ما بعد الموت ولا يجوز عقد
 من العقود مضافا الى ما بعد الموت في الوصية ما يعين من المنفعة كما ان جارة مع الدار
 في حق المنفعة في لطلان حقه في المنفعة للخدمة وهذا لان الموصي اوجده الحق للموصي لتساوي
 المناخ على حكم ملكه فلما انتقلت الى ورثته استحقها الوارث ابتداء من ملك الموصي ولم يوص له شيء
 فلا يجوز في لبقاء قيم في الوارث اي لما نص على لفظ الورثة دل على انه قصد التفضل لا لهم بكون
 على التفضيل وهذا لان الحكم متى اضيف الى اسم مشتق يصير موضع مستحقا عنه لثبوت الحكم
 في الوصية لان الميت لا يزلهم في المالك لانه ليس باهل للوصية فصا كقوله ثلث مالي لفلان وللمدار والدي
 من الفرق من المسلمين انه لو قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له كل الثلث ولو قال ثلث مالي من فلان سكت
 لم يستحق الثلث وهذا لان كلمة بين لا تصور الا وان يكون مضافا الى اسم او اكثر الوصية
 استخلاف في ملكه مضاف الى وقت المالك الموت فسترد وهو المال عند الموت لا قبله لان المضاف الى
 الشرط كالميراث عنده فصا كانه قال عند الموت لفلان ثلث مالي يستحق ثلث ما يملكه في ملك الجاهل
 ولا يعتبر ما قبله لما كانت الوصية اخت الميراث ناسب اراد كذا الفريض عقيبها
 كما
 الفريض الفريض جمع فريضة
 وصي السهم المقدر نحو النصف والثلث

ولهذا سمي أصحاب التهام المقدرة اصحاب الفرائض من قال يا سمى فرائض لان تعلمه فرض فقد اُبعد
 عنه بالنظر الى وضع الكلمة ومفهومها في اللغة لا يفهم منه ذلك ولو سمي فرائض لان تعلمه فرض فالصواب احق
 بهذا الاسم ثم تعلم هذا العلم محثوث عليه مع انه فرض كفاية لان العلم بالعدل ايضا الحق
 الى المستحق ومن متناع عن خصال الفروا حث وقد حارت به خبايا مجرته على تعلمه فمن مشاهيرها
 ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تعلموا القرآن وعلموها الناس وتعلموا الفرائض وعلموها الناس
 فان امر مقبوض سيقتبض هذا العلم من بعدى وقد كان اكثر هذا كذا في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا جمعوا في علم الفرائض ومدحوا على ذلك حتى قال عليه السلام اقراكم بكتابات الله تعالى لئلا يرفع
 واقضاكم على وافرحكم زيدوا علمكم بالجلال والبرام معادن جليل ثم ساءب التي توارث بها
 شيان نسب وسبب فالسبب نوعان زوجية وولا والميراث بالزوجية نوعان ميراثه منها
 وميراثها منه والولا نوعان ولاء عتاقه وولا موالاة وفي ولاء الموالاة يتوارثان من الجانبين
 وفي ولاء العتاقه لا ارث للاسفل من ولا على انما ارث من على من سفل واهل الميراث على نوعين محرم
 على توريته ومختلف في توريته والمختلف فيه على ضربين اختلافا في كونه وارثا واختلاف في قدر ميراثه في
 ورسوخ والتم تناولان من صنف الثلثة والمراد من ابن ورسوخ وابن العم من مولات ام اولاد لان ابن ورسوخ
 لام وابن العم من مرحلة ذوى رحام وفي توريته خلاف الشافعي رحمه الله والمراد من الثلثة الصلحة
 وهي التي لا يدخل في نسبتها الى الميت جده فاسد ومولاة النعمة اي المعينة فان مولى الموالاة مختلف
 في توريته المملوك لا يرث لانه لا ملك شيئا وما حصل له يكون لمولاه فلو ورثناه حصل ذلك لمولاه ولا ذرية
 بين المولى والميت وهذا معنى قوله لانه لا ملك له ويدخل تحت المملوك المدة وتروا المولى والمكاتب وولادهم
 الولد اذا لم يكن المستد وعقبن البعض عندي خيفة من الله والقائد وهذا اذا كان القدر هراما بطرق
 المباشرة لان حرمان من ارث عقوبة فلا تعلق الابا حرام حتى لو قتله بحق او كان القاتل غريم موصوف
 فعليه بالحرمة كالصبي او كان تبسببا فلا يحرم عن الميراث وهذا لان له الناطقة بالتوارث لا
 تفصل بين القاتل وغيره الا ان الحرمان ثبت في القاتل بغير حق فيقتصر عليه صاحب الفقرة ما ذكره
 الله تعالى في قوله واذا قتلتم نفسا الاله وقصته ما ذكره

انه كان منى اسرائيل رحل موسى عليه السلام قتل ولم يعرف قاتله وكان من سبطين منى اسرائيل عداوة
 فتنازعوا في قتله فامرهم الله تعالى ان تذبحوا بقرة ويضربوا بساكنها على قبر عاميل فليمتا ضربوا
 احياء الله تعالى واوداجه تشعب وما وقال قتلتني فلان وفلان لاني عته ثم سقط ميتا فاخذوا
 وقتلوا ولم يورث قاتل بعد ذلك قوله لانه لا ملة له الولاية محتصة بمن له ملة ودين لان من
 سواهم كالبهايم واهل الملث من جهة ملة من سلام والكفر اما الكافرون فان اختلفت ملتهم يوارثوا
 لان ملة الكفر موافقة لثمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وسائر ادباهم كالمذاهب المختلفة
 وقد استدل في شرح التاويلات بقوله تعالى الذين كفروا بعضهم اولياء بعضهم على ان الكفر كله
 ملة واحدة فيهم وان كانت واحدة اي ان كانت السنة او المولودة منفردة فيهم لانها كانت
 السنة فدخلت تحت قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نسبا فوق اثنين
 اي فان كانت السنين او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول
 للبشير النصف بظاهر ملة ونحو يقول الله تعالى جعل للذكر مثل حظ الأنثيين من ملة خلط
 ان يجمع ابن وابنة وللان منهن الثلثان بالاتفاف فعرفنا ان حظ من الثلثين الثلثان ولما صار
 نصيب البنات معلوما هذه ملة لم يذكر الله تعالى نصيب البنات نصبا وذكر ما فوق الثلثين امر
 رجما بالميت من اخير فاجبوا لهما ما اوحى الله للاخيرين لم يروا ان يقصروا لهما من حظ من
 ائدرا حما منها وقيل ان السنة لما اوجب مع اخنها الثلث كان لغري لان حجب لها الثلث اذا كانت
 مع اختها مثلها ويكون لاختها معها مثلها كان حجب لها ايضا مع اخها لوان فردت مع فوجها الثلثان
 قوله تعالى فان لم يكن ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فهذه ملة تدل بظاهره على اشتراط عدم الولد
 لا مستحق في ثلث جميع المال روي ان ابن عباس رضي الله عنهما الفتي زيد افقال فيشد تكريم الله صلته
 في كتاب الله تعالى ثلث ما بقى فقال لا ولكني قلت ذلك لراي فقال كذا الله احيى ان لو خذ به ولو
 قوله تعالى فان لم يكن ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فحناه فلامه ثلث ما ورثه ابواه اذ لو لم يحل على
 هذا الصار قوله تعالى ورثه ابواه فضلا خاليا عن الفايضة وقد كان يحصل البيان بقوله فان
 لم يكن له ولد فلامه الثلث واذا جعل لها ثلث ميراث يورث

في ان الثلثين

وكذا ذكر الربع مع الثلث نحو المرأة مع سهم وهي تعول على الثلث عشر كما اذا ترك امرأة واختين واماً الى خمسة عشر رذ على ذكر اخالام والى سبعة عشر رذ على ذكر اخالغلام اذا كان مع الثلث من نحو المرأة والاختين
وسهم فاصله من اربعة وعشرين وتعول عولا واحداً الى سبعة وعشرين كما اذا ترك نكح ابوين امرأة
وهي المسلة المنسوبة التي سبل عنها على رضي الله عنه في خطبته فقال على الفور عا د ثمنها تسعاً فوهي
لان النكاح اضرت مخرج الثلث الى اخره مخرج الثلث ثمانية ومخرج الثلث ثلاثة فاذا ضربت الثلاثة
في الثمانية بصير اربعة وعشرين فوهي اولى وفقه من مخرج السدس مخرج السدس ستة وللستة مع الثمانية
موافقة بالنصف فاذا ضربت نصف الستة في الثمانية بصير اربعة وعشرين **فصل في ان**
لم ينقسم سهام ذريتين اذكر وهو مثل زوجتين فثلث حرات وخمس اخوة للزوجتين الربع والمحدثات
السدس والباقي للاخوة اصل المسلة من اثني عشر للزوجتين ثلاثة اسهم لاستقيم عليهما ولا يوافق
وللمحدثات سهان لاستقيم على ثلاثة ولا يوافق وللاخوة سبعة اسهم لاستقيم عليهم ولا يوافق فضر
عدد الزوجات وهو اثنان في عدد اللغات يكون ستة ثم ضرب ذلك في عدد اخوة يكون ثلاثين ثم ضرب
ذلك في عدد ذرية اصل المسلة يكون ثمانية وستين ومنه تصح المسلة فوهي وان تساوت الاعداد
الى اخره اصل المسلة من اربعة للزوجة اسهم لاستقيم عليهما ولا خور ثلاثة لاستقيم عليهما وعدد الزوجات
مساو لعدد اخوة فضررت احداهما في اصل المسلة يكون ثمانية ومنها تصح للزوجتين سهمان وللآخرين
سبعة فوهي فان كان احد الزوجتين العديدين جزءا من جزء اخر الى اخره اصل المسلة من اربعة للزوجات
سهم وللآخرين ثلاثة وسهان جزء من اربعة فاضررت اربعة في اصل المسلة يكون ستة عشر للنسوة
اربعة وللآخرين اثنا عشر فاذا ضرت المسلة فاضرت سهام كل وارث الى اخره مثاله اربع نسوة واخذت
لاب وسه اعمام والتركه ستون ديناراً فالمسلة تصح من ثمانية واربعين للنسوة اثنا عشر سهماً وللآخرين
اربعة وعشرون وللأعمام اثنا عشر فان اردت معرفة نصيب النسوة من التركه ضربت سهامهم وهو
اثنا عشر سهماً في التركه وهو ستون يكون سبعاً وعشرين قسمت ذلك على الفريضة وهي ثمانية واربعين
فخرج خمسة عشر وهي نصيبهن من الباقي وان اردت معرفة نصيب من ضرت سهامها وهي
اربعة وعشرون في التركه يكون الفاء اربعة واربعين

ثم يقسم ذلك على سهام الفريضة وهي ثمانية واربعون يخرج مائون وهي نصيبها من الباقي وعلى هذا
مخرج مائة عام فوهي فقد ضرت المسلمان مما ضرت من مائة مثلاً في ذكر زوجة واخذت
اب وخمسة اعمام للزوجة الربع وللأخت النصف والباقي للأعمام اصل المسلة من اربعة للزوجة
سهم وللأخت سهان وللأعمام سهم لاستقيم على عدد فضررت عدد منهم وهو خمسة في اصل المسلة وهو
اربعة يكون عشرين ومنه تصح المسلة للزوجة خمسة اسهم وللأخت عشرة ولكل عم سهم لم يقسم التركه
حتى ماتت الزوجة وتركته خمسة اخوة كانت مسلتها من خمسة وقدمات عن خمسة اسهم وذلك
يستقيم على ورثتها فقد ضرت المسلمتان من عشرين وان لم يستقيم بغير ما اصاب للميت الباقي على ورثته
مثاله زوجة واخذت لاب وثلاثة اعمام اصل المسلة من اربعة ويصح من اثني عشر لم يقسم التركه حتى ماتت
الزوجة وتركته خمسة اخوة فسلتها من خمسة وقدمات عن ثلاثة اسهم وذلك لا يستقيم على خمسة
يوافق فيضرب المسلة الثانية وهي خمسة في المسلة الاولى وهي اثني عشر يكون ستين ومنه تصح المسلمان
كل من له شيء من المسلة في مائة وفي مائة في المسلة الثانية ومن له شيء في المسلة الثانية مضروب في قدمات
منه كان لاخذ الميت من اصل المسلة مائة وفي ستة اسهم مضروبة لها في المسلة الثالثة وهي خمسة يكون ثمانين
وهو نصيبها وكان لا اعمام الميت من اصل المسلة مائة وفي ثلثة اسهم مضروب في المسلة الثانية يكون
عشر وهو نصيبهم لكل واحد من اخوة الميت الثاني من المسلة الثانية اسهم مضروب في قدمات عنه حصة
وهو ثلاثة يكون وهو نصيبه فان كانت سهام الورثة الميت الثاني موافق لمسلته فاضررت في المسلة
الثانية الى اخره مثاله زوجة واخذت لارب خمسة اعمام اصل المسلة من اربعة ويصح من عشرين لم يقسم
التركه حتى ماتت من خت وترك زوجاً واماً وبناتاً وعماً فسلتها من اثني عشر وقدمات عن خمسة اسهم
وذلك لا يستقيم على مسلتها لكن يوافقها بالانصاف فضررت نصف المسلة الثانية وهي ستة في جمع
المسلة مائة وفي وهو عشرون يكون مائة وعشرين ومنه تصح المسلمتان كان لزوجته الميت مائة
ومن المسلة مائة وفي خمسة اسهم مضروبة لها في وفق الثانية وهي ستة يكون ثلاثين وهو نصيبها وكان لا اعمام
الميت من اصل المسلة مائة وفي خمسة اسهم مضروبة في ستة يكون ثلاثين لكل واحد من الورثة الميت الثاني
من المسلة الثانية ثلاثة اسهم مضروبة لها في وفق

سامات عنه منه ط وهي خمسة يكون خمسة عشر وهو نصيبه ولا منه الميت الثاني المسئلة الثانية ستم
 مضروبة لها في خمسة يكون ثلاثين وهو نصيبها ولعم الميت الثاني من المسئلة الثانية ثلاثة اسهم مضروبة
 له في خمسة يكون خمسة عشر وهو نصيبه واذا أصبحت مسئلة المناسبة وارتدت معرفة ما يصيب كل واحد
 الى اخره مثاله المسئلة المقدمة وصح من مائة وعشرين فاذا قسمنا ذلك على ثمانية واربعين خرج من القسمة
 اثنان ونصف وهو حصة فاذا اردت معرفة نصيب زوجة من ذلك وهو ثلاثون اخذت لكل اثنان ونصف
 يكون لها اثنان اثنان عشرة حصة وقدره من الاربعين دانوق نصف وللانعام ايضا مثل ذلك ولزوج الميت
 خمسة وقدره ستة حبات وهو ثلث الاربعين وكذلك للميت الثاني ولا منه ثلاثون سها وقدرها دانوق
 ونصف وعلى هذا القياس تعلم جميع ما اتاك من المسائل ان شاء الله تعالى
 كتاب الخنثى اعلم ارا الله تعالى خلق من غدهم ذكورا
 واناثا كما ولدت منها رجالا كثيرا ونساء وقال الله لم يشأ ذكر وانثا وهما من شأ الذكور ثم بين
 حكم الذكور وحكم الاناث في كتابه وما بين حكم شخص ذكر وانثى فعرفنا ذلك لانه لا يجمع الوصفان
 في شخص واحد فكيف يجمعان وصفان في شخص واحد على سبيل المضادة وجعل علامة التمييز عند الولادة
 من ان يبين سائر العلامات ممضية الزمان ثم قد يقع من شتبا عند الولادة من غير احداهما بالخاصة
 بان يوجد في المولود من لسانهما فقع من شتبا الى ان يترج احداهما بخروج البول منه والوجه من غير
 ان ننعدم آلة التمييز فضلا بان لا يكون للمولود ما للرجاك لا ما للنساء وهذا المبلغ جهل به شتبا
 ونسب الى من سبق لان سبق ليد الرجكان لانه حين وجد بلا معارض حين وجد من غير وجده
 المعارض فدل اخرجه سابقا على انه هو المجري لا صلي ومن خرج بمعارض قوله والزائدة من معارض
 يجوز فيه الرفع وان طاهر الجبر والقدر لو حود التساوي وجود الزيادة بلا معارض فحكم هذا
 اشارة الى ان طريقة غير مستحسن لانه لا طريق الى العلم بالكثرة الا بعد المبالغة والتأمل في البول وان لم
 ينجح لان الشيء لا يترجح بالكثرة من جنسه لان الترجيح لا يصلح ما يصلح علمه بنفسه وانما قال احسنه
 احترازا عن خلط اللبن بالرداء او الماء واحدهما غالب وان لم يظهر احدي هذه العلامات اي علامة
 الرجاء وعلامة النساء من خروج النجاسة ووجود الجبل

نحو الخنثى
 والذكر
 والمرء

فهو خنثى مشكل ذكر الحرة له جعله خيرا ولا يعتبر بالذكر والتأنيث في الخبر ولا نه لو انثى يكون
 بعدنا لاحد من غير انثى قال فهو خنثى مشكل بناء على ان الذكر مولى فله في الخطاب على التعيين
 وذكر في الفتاوى وانما تاتي من شكال ما دام صغيرا فاذا بلغ يزول شكال لوجود العلامة من خروج
 النجاسة ووجود الجبل وهذا اشر الى ان شكال لا يبقى بعد البلوغ وما ذكر في كتابنا هذا والهداية
 يشر الى انه يبقى فهو وهو بنت عنده في من رث قال العلامة رضي الله عنه هذا غير مستعمل يعطى
 له اقل النصيبين لكنه ذكره باعتبار ان من غلب هذا وانما قد يقوله في الارث لما اختلف انه ليس
 حكم البنات في غيره من حكم كذا ذكر قولك حنفية رحمه الله ان استحقاق الثلث مستقيم وما زاد على
 ذلك غير مستقيم فلا نوجب بالشك ولها ان الخنثى جالين كان ذكره فله نصيب من كل ما كان
 فله نصف نصيب من مولا يستحق الالة جالة واحدة وليس احد الجالين ما فله من غير جعله
 نصف ما استحقه في الجالين وهو ثلاثة ارباع نصيب من مولا استحقه من شكال ههنا
 في موضعين احدهما انه قال وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث
 انثى فذكر قول محمد مع قولك يوسف وذكر في المبسوط وشرح الطحاوي قول محمد مع اني خيفة
 رضي الله عنها ومثل هذا في شرح المختصر والمختصر ففتح ان محمدا رحمه الله رجع الى قول الشعبي اليه
 اشار في بعض المواضع والثاني انه قال قال ابو يوسف رحمه الله المال بينهما من اثنى عشر وقال محمد المال
 بينهما على سبعة اسهم وذكر في المبسوط والهداية وشرح اني نصروا المنطومة وشرحه باختلاف على عكس
 هذا وللفظ المبسوط هذا اختلف العلماء في حكم الخنثى المشكل في الميراث قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
 وهو قولك يوسف من وان يجعل ميراث منزله من نثى ان يكون اسوة حاله ان يجعل ذكرا
 فيجعل ذكرا فالحاصل ان له اسوة الجالين واقل النصيبين من قولك يوسف من خلة نصف
 ميراث الذكر ونصف ميراث من نثى وهو قول الشعبي اما بيان الحال التي يكون الذكورة شره
 بان تركت المرأة زوجها واختالاب امه وشخصا لا مولا هذه الصفة مشكل فان جعل ذكر الميراث
 شيئا لان الميراث للزوج والنصف للاخت لا بامه فلم يبق للاخت لا شيء ولو جعل انثى كان
 للزوج النصف وللأخت لا بامه والنصف وللأخت

نصف

لآب السدس تكسمة للثلثين فتقول سهم والقسمة من سبعة فعند ان حصة محمد ^{رحمه الله} جعل
 ذكرنا في هذه الحالة ولا شيء له واختلف ابو يوسف ومحمد ^{رحمهما الله} في قياس قول الشعبي في القسمة
 بين الخنثى وبين المعروف قال ابو يوسف قياس قول ان يكون المال بينهما على سبعة ثلاثة للخنثى واربع للابن
 المعروف قال محمد قياس قول الشعبي ان يكون المال بينهما على اثني عشر سهما للابن المعروف سبعة والخنثى
 خمسة لان الخنثى ان كان ذكر اقل فالمال بينهما نصفان وان كان انثى فالمال بينهما اثلاثا فيعطيه
 نصف كل حاله واحتمنا الى حبات بنقسم نصفه نصفين وثلاثة نصفين في كل واحد اثنا عشر فان كان الخنثى
 ذكرا فله ستة من اثني عشر وان كان انثى فله اربعة فاذا ان بقوله نصف اربعة وموسهما من نصف
 ستة وموثلان فله لكر خمسة وللابن نصف ثمانية ونصف ستة وموثلان فكون سبعة او نقول الثلث
 متفق به للخنثى وموارعة وما زاد على ذلك تمام النصف وذلك سهران في حاله من حاله فيتنصف
 فكون له خمسة والباقي وموسبعة للابن وقد فسر محمد ^{رحمه الله} قول الشعبي رحمه الله لهذا ولم يأخذ
 به واما بيان قولك يوسف رحمه الله فنقول الخنثى في حاله من في حاله ستة وفي الميراث نصف من
 فيجعل له نصف كل حال فيكون ثلاثة ارباع ابن فكانه اجتمع ابن ثلاثة ارباع ابن فيجعل لكر نصف
 من بين سهران وللبن الكامل اربعة اسهم وللانثى ارباع من بين ثلاثة فله سبعة والاشخنا
 رضي الله عنه ثلاثة من سبعة اكثر من خمسة من اثني عشر لانا لو زدنا نصف سبع على ثلاثة اسباع يصير
 نصف المال والخمسة لا يصير نصف المال زيادة سهم من اثني عشر ومو نصف السدس اكثر من نصف السبع
 فثبت ان ما قاله ابو يوسف على رواية سائر الكفا نفع للخنثى في الطريق الواضح فيه ان يضر السبعة
 في اثني عشر حصة لا موافقة بينهما فالجوع يصير اربعة وثمانين ثم اضر من كان له شيء من السبعة في اثني
 عشر وحصة من اثني ثلاثة فكون ستة وثلاثين في اضر حصة من كان له من كل من اثني عشر في السبعة والخنثى
 خمسة من اثني عشر خضرناه في السبعة يصير خمسة وثلاثين فظهر ان التفاوت سهم من اربعة وثمانين
 ولحقنا الكتاب بالدعاء الماثورة وهو قوله عليه السلام اللهم اقسم لنا حشرتك
 ما اتواك بيننا وبين معاصيك ومن طاعتك ما بينكنا به جنتك ومن اليقين ما تهوونه علينا مصيبات

في
 وموارعة

الدنيا متعنا ما ساعنا واصارنا وخولنا وتوتنا ما آجيتنا واجعله الوارثنا وجعل
 ثارنا على من ظلمنا وانصرنا على من عادانا ولا تجعل مصيبتنا في ديننا ولا تجعل الدنيا أكبر
 همنا ولا مبلغ علمنا ولا تسلط علينا من لا يرحمنا والحمد لله رب العالمين
 قال ^{رحمه الله} مام العالم العالم المدقق كاشف اسرار المعضلات عبد الله بن محمد النسخي
 مولف هذا الكتاب عفا الله له ولوالديه واحسن اليهما واليه ما وقع في هذا الكتاب
 من ذكر العلامة فالمراد منه الشيخ ^{رحمه الله} مام العالم الزاهد الناسك الرباني الصديق
^{رحمه الله} الكردري رضي الله عنه وما وقع فيه من ذكر الشيخ ^{رحمه الله} سيدا مطلقا
 فالمراد منه الشيخ ^{رحمه الله} مام العالم الخضر مولانا جسد الملة والدين محمد الله عليه وآله
 وما وقع فيه من ذكر المبسوط مطلقا فالمراد منه مبسوط الشيخ ^{رحمه الله} مام جلال الزاهد
^{رحمه الله} الخريجي رحمه الله عليه وما احتج الى النقل من المسائل وغيرها فكلها منقول من
 المبسوط ومن يوضح وغيرها وقد وقع من اختصار في تقرير بعض الدلائل لبعض المسائل
 خوفا من سامة من صحاب في هذا من ملاله من جباب وانكالا على ما اورد عنه في المستوفى وتيمنه
 المستصفي ليصفونه قلب كل طالب عند بقضه المآرب المطالب واسأل الله تعالى ان
 يجعله حجة لي يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ويوحبنا ونعم المعين
 تم الكتاب بعون الملك الوهاب على يد صاحب هذا الكتاب ابراهيم بن محمد بن محمد



المدعو من صحابه برهان
 له ولوالديه ولحسن اليها واليه
 ٢ شهر سنة ١٢٠٥

الشيخ الامام طهر الدين السافري والروى عن علي رضي الله عنه انه قال اني حبر من النبي صلى الله عليه وسلم
 فوافقه معتقدا ما محمد ما هذا النعم الذي اراه في وجهك فقال الحسن والحسين فقال يا محمد ما هذا
 النعم فان العين حق افلا تحوذونها اهل هذه الكلمات فقالوا لا يا محمد بل قالوا يا هذا السلطان العظيم ذا
 الحق القديم ذا الوجه الكريم ذا الكلمات الناقات غاف للنعم والحسين من نفس الحق واعين الانبياء فقالوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا بل يعينان من نبي الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لا يصحابه عوذوا
 انفسكم ونسألكم واول حكم هذا التعوذ فانه لم يتعوذ المتعوذون بمثله من مالي
 وضع القدمين فرضن السجود نصت عليه في شرح القدوري اذا صلى على الشئ ان يشده حازله صار
 بمنزلة الارض ان لم يلبده وكان يغيب وجهه ولا يجهد حجه لم يحزنه عنده الساجد على الخوا
 وعلى هذا اذا التقى المسجد حشيش كثير ان وجد في المسجد اذا سجد سجدة وان لم يجد سجدة اذا صلى على
 القطن المجاوج او البتة في سجدة عليه ان استقرت جهته وانته على ذلك وسجد للجم يجوز فان لم يجد اصل
 تستقره لانه في الوجه في معنى من رضى في الوجه الثاني لا جامع الفتاوى وحكي انه قرى قبل غير الله
 الله اتخذ وليا فاهل السموات ومن رضى ما يطعم ولا يطعم بنصب الياء والعين من رضى ولا رضى الماء
 وكثير العين من الثاني فانه عامة من الله سمع قد يفسد الصلوة فليحذر ذلك ولا يمان له الا اذا خاف ان هذه
 قرارة من عشي الى يوسف يعفون من خلفه معه ووجهه اغترابه اتخذ ولما يطعم ولا يطعم اي ذلك الذي يطعم
 ولا يطعم فاحذر من فرجوا المسافر اذا احدث واستخلف مقما كان خلفه وجب على المقيم الفعدة
 على ان الركنين حتى لو تركها تفسد صلوته لانه لما اقتدى بالمسافر صارت الفعدة على راس الركنين
 فرضا عليه لما صلى فرض من امام جامع الفتاوى وحل سجد على ظهر رجل في الصلوة حازلما كان
 الحاجة في الحاجة وان سجد على ظهر رجل في الصلوة لا يجوز لانه لا حاجة وان سجد على راس رجل في الصلوة لا يجوز
 لانه ليس معنى من رضى فان للبيعة لا تجوز اذ اعلمه ولو سجد على الخنطة والشعر لانه لا في الجهة تجوز اذ اعلمه ولو سجد على الخنطة
 ان وجد من رضى حازلما جامع الفتاوى اذا كان من انسانة شئ فابتلع لا يفسد صلوته ومع ذلك من صلى
 فحين كان قد ركنه اخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تفسد اعتناء المصوم وقال بعضهم لا تفسد واليه
 ما الشيخ من امام حسام الدين رحمه الله المصلي اذا خشى في صلوته فان كان مقدرا حقيقا ولا يفسد
 صلوته ان ذلك قليل وان كان مقدرا صفيين فمئة دفعة واحدة فسدت صلوته حتى لو مشى من صف الى صف ووقف ثم مشى
 الى آخر صف صلوته وان مشى من صف الى صفين دفعة واحدة فسدت صلوته لانه عمل كثير في الصفين ولا يفسد
 شعره في الصلوة ان تفسد ثلاث مرات فسدت صلوته لانه عمل كثير وان تفسد اقل من ذلك لا لانه قليل
 المصلي اذا شدا زاده فسدت صلوته وان جاز لا لان العمل كثير لانه يحتاج فيه الى التدين والشأن ولا وكذلك اذا
 لم يمتدح صلوته واذا نزع التجام لا واذا تحققت فسدت صلوته واذا نزع وهو واضع لا والله الله
 ولو شغل او نزع النعل لا تفسد لانه قليل المصلي اذا قتل القمل في صلوته حازلما ان كان متداركا حتى كثر فسد
 صلوته لانه كثر وان كان من القمل في صفة او نحوها لا تفسد صلوته لانه قليل المصلي اذا رمى الحجر في صلوته
 ان رمى باطراف اصابعه لا يفسد ولا يفسد صلوته لانه قليل وان رمى ثوبا فسدت لانه كثير ولو قال في صلوته
 اللهم ارقني للح لا تفسد صلوته لانه يشبه كلام الناس لو قال اللهم اقرح بيني نفسي لانه كلام الناس

مع
 موهول

المصلي اذا ابتلع سمسة ان كان من سنانة لا تفسد صلوته لانه عمل قليل وان اخذ من خارج الفم فالتبها
 تفسد لانه اكل ولو سترج راسه او لحته فسدت صلوته لانه يعوم بالدين وكذا كامن
 واه تحسبه خارج الصلوة كان عمل كثير قال رحمه الله عنه اخلف المشايخ في الحد الفاصل بين العمل
 اليسير والعمل الكثير بعضهم قالوا العمل الكثير استل على العدد الثلاث كما ذكرنا في بعض المسائل وبعضهم
 قالوا العمل الكثير لا يقام الا باليدين وبعضهم قالوا كل عمل شك الناظر انه ليس بصلوة فهو
 كثير وما شك الناظر في عامه انه في الصلوة او ليس بصلوة فهو عمل يسير هكذا روى الشيخ عن اصحابنا
 وهو بعضهم يقولون ذلك لما روى المصلي ان استغشيه واستكثره وهو كثر وحال فلا فسد من ثمة
 الخواشي رحمه الله وهذا القول اقرب الى الصواب ولو سلم على انسان اورد السلام فسدت صلوته لانه كلام
 ولو صاح في انسانا يريد بذلك التسليم عليه فسدت صلوته لانه سلام وجب على من في الصلوة فساخر عن
 موضع قيامه المختار لانه لا تفسد صلوته ويحتمل مقدار سجدة من خلفه وعن يمينه وعن يساره مثل ذلك
 كما في وجه القبلة فما لم يتاخر عن هذا الموضع لم يتاخر عن المسجد فلا تفسد صلوته ولو خط جوله خطا
 ولم يخرج من الخط لكن تاخر عما ذكرنا من الموضع فسدت صلوته لان الخط ليس بشئ
 مردى واحبار ونسب ما اسنان كفت هر كه از شما نداند كه در شب و روزي چند ركعت نماز فرشته است
 ايوي بطلا في ملكي كفت مست ركعت ديكرى كفت صفه ركعت ديكرى كفت ما نوده ركعت ديكرى كفت
 يا زده ركعت هم از اسنان طلا وشو انكر كفت بيست ركعت بر قول ابو حنيفة وتر فريضة است
 ركعت مئود وانكر صفه كفت قول ابو يوسف ومحمد هم امه عليها صفه ركعت فريضة است ووتر واجب است
 وانكر يا زده ركعت كفت روزادنه ما نوده ركعت است وانكر يا زده كفت بر حسان يا زده است

رحمه الله عليه

سورة مائدة الدرس في الصلاة

قوله الخوفين: هو غلام زيد ان يجمع غلام لزيد غير صحيح
 من سائر اوليهم والثاني فكرة ولا يصح ان يكون اللفظان
 مع بعضهم واحد لا معرفة من فركلة وانما قصدوا ان
 يبينوا ان حامل المقتضى المضاف اليه راجع الى جنس
 والفرد عنهما في الجمع ان غلام لزيد معناه واحد من
 غلامه المشهورين واللفظ صالح لو اريد به تعيينه
 واذا قلنا غلام زيدنا فافهم به واحدا معصيا صاعدا
 ومنه ما طبعه كالمعهود في الرحل والخلام ٥ موسى

وتمام له رم اشارنا حوب حوب سد غلام را الارا طلبه جهار حوب
 حرد كلان كورد وبلد ودرار باد ما دكر ونگر و سرج و سدر و سياره

والله اعلم بالله الحق ميسج يوم وليله والماسفر
 تلتة الامم وليا لها ومار ادخال السدور
 في قلب المؤمن خير من عبادته الثقلين صدق رسول الله



